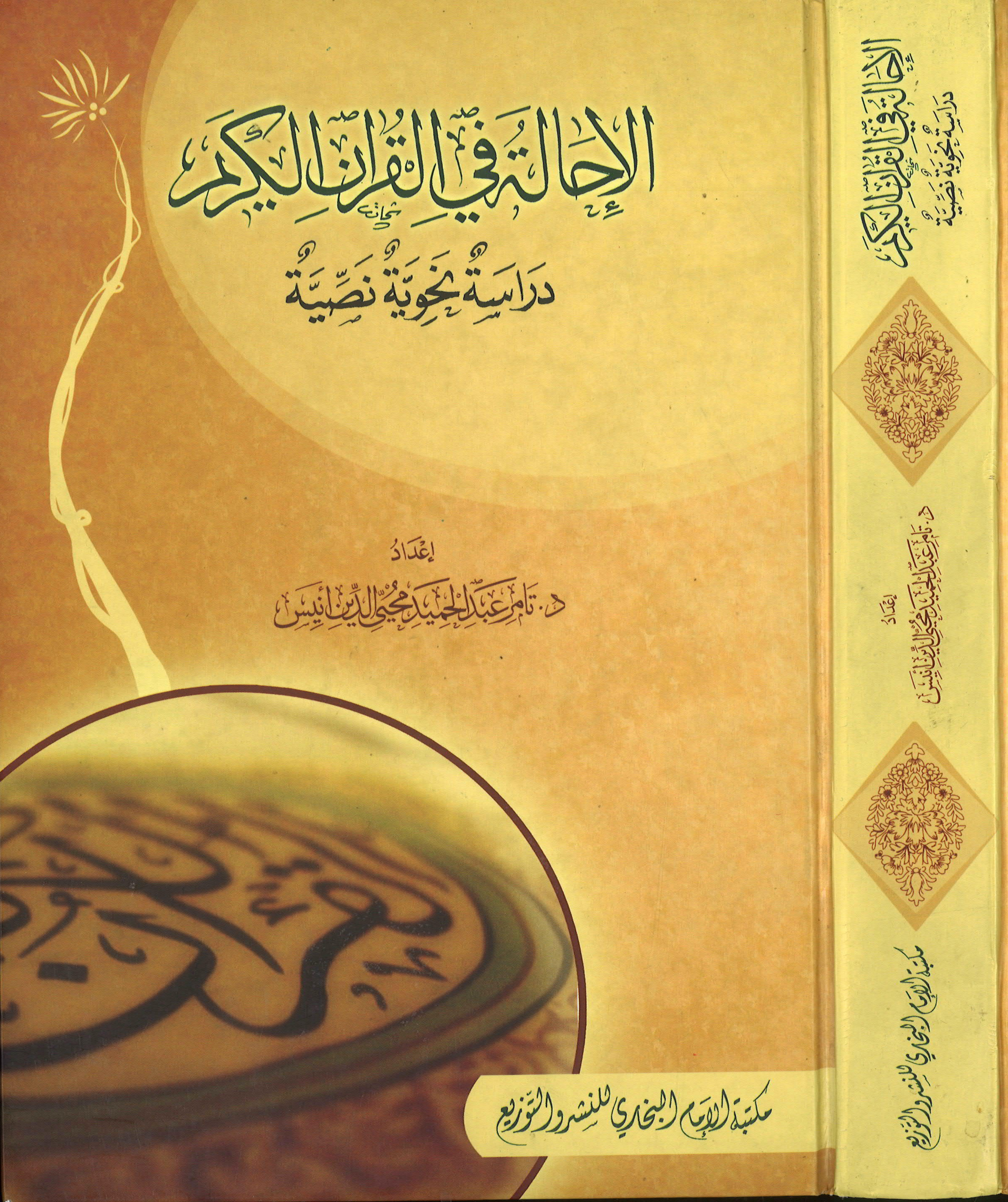

الإحالة في القرآن الكريم
دراسة نحوية نصية
إعداد
د. تامر عبد الحميد محيي الدين أنيس
مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
الإحالة في القرآن الكريم
دراسة نحوية نصية
إعداد
د. تامر عبد الحميد محيي الدين أنيس
مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع


الإحالة في القرآن الكريم
دراسة نحوية نصية



الإحالة في القرآن الكريم

دراسة نحوية نصية

د. تامر عبد الحميد محيي الدين أنيس

مكتبة الإمام البخاري



١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٥٠٨١/ ٢٠٠٨م

ISBN

٩٧٨ - ٩٧٧ - ٤٨١ - ٢٧ - ٥

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أنيس ، تامر عبد الحميد محيي الدين .

الإحالة في القرآن الكريم : دراسة نحوية نصية / إعداد تامر عبد الحميد محيي الدين أنيس . – القاهرة : مكتبة الإمام البخاري ، ٢٠٠٨ .

٤٧٢ ص ؛ ٢٤سم .

تدمك ٥ – ٢٧ – ٤٨١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

١ – القرآن – لغات اللغة العربية

٢ – القرآن – تفاسير نحوية　　أ- العنوان　　٢٢٤,٤

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
القاهرة : ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر - ت ٢٥١٤٤٠٧٣
جوال ٠١٢/٣٦٧٦٧٩٧ - ٠١٠/٦١٨٦١١٤

المحتويات

مقدمة ١٣
تمهيد : الإحالة . . سيرة المصطلح ٢١
١ - الإحالة في اللغة ٢٣
٢ - استعمال مصطلح الإحالة ٢٥
٣ - مورد المصطلح ٣٠
الباب الأول : الإحالة وإشكال المفهوم ٣٥
توطئة ٣٧
الفصل الأول : الإحالة التداولية ٣٩
(١) مفهوم الإحالة التداولية إجمالًا ٤١
(٢) الإحالة التداولية عند حازم القرطاجني ٤٢
(٣) الإحالة التداولية عند الأخضري والدمنهوري ٤٧
(٤) صور الإحالة التداولية في القرآن الكريم ٥٥
(٥) استعمالات للإحالة بالمعنى التداولي ٦٠
(٦) موقع الإحالة التداولية في علم النص ٦٥
الفصل الثاني : الإحالة الماصدقية : ٧١
(١) العلامة عند دي سوسير وإقصاء المدلول الخارجي ٧٣
(٢) مثلث أوجدن وريتشاردز ورعاية المدلول الخارجي ٧٤
(٣) حضور مفهوم الإحالة الماصدقية في مؤلفات نحو النص وتحليل الخطاب ٧٨
(٤) طبيعة المحال إليه والمحيلات في الإحالة الماصدقية ٨٢
(٥) دور الإحالة الماصدقية في النص ٨٩
الفصل الثالث : الإحالة الافتقارية ٩٩
(١) ورود المفهوم عند هاليداي ورقية حسن ١٠١

(٢) نموذج الإحالة عندهما ١٠٤
(٣) علاقة الإحالة الافتقارية بالإحالة الماصدقية ١٠٦
(٤) حضور المفهوم في مصنفات نحو النص........................ ١٠٧
الفصل الرابع : الإحالة بمعنى إعادة الذكر ١١١
(١) استعمال (الإحالة) عند د . تمام حسان........................ ١١٣
(٢) علاقة الإحالة بالربط ١١٤
(٣) مقاربة المفهوم........................ ١١٦
(٤) ملاحظات حول المفهوم ١٢٦
(٥) علاقة إعادة الذكر بمفهومي الإحالة الماصدقية والافتقارية ١٢٨
الفصل الخامس : الإحالة الكلامية ١٣١
(١) مفهوم الإحالة الكلامية........................ ١٣٣
(٢) تعليق........................ ١٣٩
الفصل السادس : المفهوم الإجرائي (الإحالة العهدية)........................ ١٤١
(١) مفهوم العهد في اللغة وتحققه لدى النحاة........................ ١٤٣
(٢) مفهوم العهد اصطلاحًا وعلاقته بالتعريف ١٤٦
(٣) وسائل تحقق العهد = قرائن العهد ١٥٩
مفهوم الإحالة العهدية ١٧١
(٤) طبيعة المحال إليه ١٧٢
(٥) علاقة الإحالة العهدية بمفاهيم الإحالة السابقة ١٧٦
الباب الثاني : أنماط الإحالة في القرآن الكريم ١٨٣
توطئة ١٨٥
الفصل الأول : إحالة العهد الحضوري ١٨٧
١- مفهوم الحضور ١٨٩
٢- صور الخطاب في القرآن الكريم وأثرها على الإطار الحضوري له ١٩١

أولًا ـ الخطاب المباشر ١٩١
ثانيًا ـ الخطاب المحكي.. ١٩٤
ما يحال إليه للعهد الحضوري ١٩٨
٣- تحول العهد الحضوري.. ١٩٩
أولًا ـ تحول العهد الحضوري إلى عهد ذكري ٢٠٠
ثانيًا ـ تحول العهد الحضوري إلى العهد الذهني ٢١٦
القيمة الدلالية لمراعاة العهد الحضوري ٢١٧
الفصل الثاني : إحالة العهد الذكري.. ٢٢١
١- القرينة الذكرية الملفوظة.. ٢٢٣
أولًا ـ الملفوظ المفرد ٢٢٣
(أ) ضبط القرينة المفردة وصورها ٢٢٣
(ب) علاقة القرينة المفردة بالمحيل.. ٢٢٤
الصورة الأولى : أن يكون لفظا القرينة والمحيل متفقين ٢٢٤
الصورة الثانية : أن يكون لفظا القرينة والمحيل مختلفين ٢٣٨
(جـ) امتداد القرينة المفردة ٢٤٨
ثانيًا ـ الملفوظ المتعدد.. ٢٥٧
(أ) ضبط القرينة المتعددة.. ٢٥٧
(ب) صور القرينة المتعددة ٢٥٧
(جـ) أثر التعدد فيما يتحمله المحيل من القرينة ٢٥٩
ثالثًا ـ الملفوظ المركب ٢٦١
(أ) ضبط القرينة المركبة.. ٢٦١
(ب) صور القرينة المركبة ٢٦١
٢- القرينة الذكرية الملحوظة.. ٢٦٤
(أ) ضبط القرينة الملحوظة ٢٦٤
(ب) مسالك القرينة الملحوظة وعلاقاتها بالمحيل.. ٢٦٥

المسلك الأول : ما فهم بدلالة التضمين ٢٦٥
- صور ما فهم بدلالة التضمين : ٢٧٠
١- معنى الحدث المفهوم من لفظ الفعل........................ ٢٧٠
٢- معنى الحدث المفهوم من الوصف ٢٧٦
٣- معنى النوع المفهوم من لفظ الجنس........................ ٢٧٩
المسلك الثاني ـ ما فهم بدلالة الالتزام........................ ٢٧٩
١- معنى الفاعل المفهوم من لفظ الفعل........................ ٢٨٠
٢- معنى الفاعل المفهوم من لفظ المصدر ٢٨٢
٣- معنى المفعول المفهوم من لفظ الفعل ٢٨٣
٤- معنى المفعول المفهوم من المصدر ٢٨٥
٥- معنى المفعول المفهوم من اسم الفاعل ٢٨٦
٦، ٧- معنى الحالّ المفهوم من لفظ المحل ومعنى المحل المفهوم
من لفظ الحالّ ٢٨٦
٨- معنى الكل المفهوم من الجزء........................ ٢٨٧
٩- معنى المكان المفهوم من الفعل ٢٨٨
١٠- معنى المسمى المفهوم من الاسم........................ ٢٨٨
١١- المعنى الكنائي ٢٨٩
١٢- المعنى المقتضى : ٢٨٩
أ - ما حذف وقدر لفظه بدلالة السياق ٢٩٠
ب- ما قدر معناه دون لفظه........................ ٢٩٣
المسلك الثالث ـ استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه........................ ٢٩٥
المسلك الرابع ـ تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة........................ ٢٩٧
المسلك الخامس ـ لحظ العلاقات النحوية الدلالية ٣٠٠
- لحظ القرينة من متعدد ٣٠٣
- بين القرينة الملحوظة والملفوظة المحمولة على المعنى........................ ٣٠٤

- الفصل الثالث : إحالة العهد الذهني ٣٠٧
١- ضبط العهد الذهني ٣٠٩
٢- روافد العهد الذهني ٣١٣
الرافد الأول ـ أسباب النزول ٣١٥
الرافد الثاني ـ السِّيَر ٣٢٢
الرافد الثالث ـ السياق العام لنزول القرآن الكريم ٣٢٧
الباب الثالث : آثار الإحالة وعلاقاتها النصية في القرآن الكريم ٣٣٧
توطئة ٣٣٩
- الفصل الأول : التعيين ٣٤١
١- عوامل تحديد درجة التعيين ٣٤٤
٢- إهمال العهد ٣٦١
أولًا ـ إهمال العهد المتحقق ٣٦٢
(أ) استعمال النكرة مع تعين مدلولها عند المخاطب ٣٦٢
(ب) تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له ٣٦٦
(جـ) تركيب (ومن الناس من يفعل كذا) ٣٦٨
ثانيًا ـ إهمال العهد المتوقع ٣٧٠
(أ) خطاب غير المعين ٣٧٠
(ب) الإشارة إلى غير معين ٣٧٣
- الفصل الثاني : الربط ٣٧٥
١- الربط الجُمْلي ٣٧٧
الربط بغير الضمير من المحيلات ٣٨٠
٢- الربط النصي ٣٨٢
(أ) أنماط العلاقات الرابطة في النص الواحد ٣٨٣
(ب) علاقة الإحالة العهدية بوسائل الربط الأخرى ٣٨٦
- علاقة الإحالة بالتكرار ٣٨٦

- علاقة الإحالة بالاستبدال ٣٩٠
٣- نموذج تطبيقي لدور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم . ٣٩١
أولًا – جهة علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية (الربط السبكي) ٣٩٢
ثانيًا – جهة اتحاد المحال إليه بين عدة محيلات (الربط الحبكي) ٤٠٠
- الفصل الثالث : الإجمال.. ٤٠٥
١- مفهوم الإجمال... ٤٠٧
٢- منشأ الإجمال في الكلام من باب الإحالة ٤١١
الصورة الأولى : أن يكون المحيل مترددًا بين معهودين أو أكثر ٤١٣
الصورة الثانية : أن يكون المعرف مترددًا بين الدلالة على معهود والدلالة على
الجنس أو الاستغراق ٤١٥
٣- الأوجه المحتملة بين الترجيح والثراء الدلالي ٤١٦
أ – من صور الثراء الدلالي بسبب الإحالة.................................. ٤١٩
ب- الترجيح بين الأوجه المتعددة ٤٢٢
١- الترجيح بالمطابقة.. ٤٢٤
٢- الترجيح بالقرب ٤٣٠
٣- الترجيح باتحاد النسق.. ٤٣٥
٤- الترجيح بعموم الحكم.. ٤٤٤
الخاتمة ٤٥٥
المصادر والمراجع ٤٦١

***



[يوسف : ٢]

إهداء

إلى أستاذي الذي أضاء لي ظُلمة الطريق ولم يأل جهدًا في العَطاء

الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

تحية حبٍّ ووفاء

مقدّمة

الحمد للّـه فاتحة كل خير ، وتمام كل نعمة ، والصلاة والسلام علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ أفصح العرب ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

وبعد ، فموضوع هذا الكتاب «الإحالة في القرآن الكريم . . دراسة نحويَّة نصِّيَّة» ، يقع في إطار العلاقة بين النّصِّ والقاعدة ، ومعلومٌ أنَّ صلةَ القرآن الكريم بالدّرس اللغوي العربي بمستوياته المختلفة صلةٌ ظاهرةٌ قويةٌ ، كما يتَّضِح من تصفُّح نتاج هذا الدّرس منذ بداياته التي سجَّلت دوره في النّشأة ، وإلىٰ وقتنا هذا .

وقد كان لهذه الصلة جانبان ؛ الأول : هو النظر في القرآن الكريم بهدف استنباط قواعدَ وأحكامٍ عامّة للعربية (نحوية وبلاغية ولغوية) ، أو خاصة به (أسلوبية) ، والثاني : هو استخدام هذه القواعد في فهم القرآن الكريم والاستعانة بها في إدراك إعجازه ، وقد تجلَّىٰ الجانب الأول ـ علىٰ المستوىٰ النحويّ مثلًا ـ في الكتب التي تتناول أبواب النحو ومسائلَهُ ، كما تجلَّىٰ الجانب الثاني في كتب إعراب القرآن وتوجيه قراءاته وكتب التفسير التي عُنيت بالنَّحو .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم علىٰ رصد ظاهرةٍ لغويةٍ نصِّيةٍ ، وتحليل عناصرها ، وبيان آثارها ، في حدود القرآن الكريم . وهي ظاهرة لم تأخذ حظّها من الاستقلال ـ علىٰ أهميتها ـ في الدّرس اللُّغوي العربِي ، فقد كَثُرَ تناوُلُها في الدِّراسات المعاصرة بوصفها جزءًا من ظاهرةٍ أعمَّ هي ظاهرة الرّبط ، ولاشك أن العلاقة قائمةٌ بين الظاهرتين ، لكنّ هذا أدىٰ إلىٰ إغفال بعض آثارها في فهم النّص وتأويله .

أما في الدراسات القديمة فلم تُعْطَ تصوُّرًا شاملًا يكشف عن عناصرها وعلاقاتها بشكل محدَّد ، وإن كانت جميع خيوط هذا التَّصور تكاد تكون ماثلةً في تلك الدراسات ، وهذا ما شكّل دافع الدّراسة عسىٰ أن تقوم بسدِّ تلك الثغرة .

ولقد كان أمام دراسة هذه الظاهرة صعوبتان أساسيّتان كان عليها تخطِّيهما لمواصلة سيرها؛ أولاهما : تتعلق بضبط مفهوم مصطلح الإحالة نفسِه ، إذ كان لابدَّ من إزالة كل غموض شاب استعمال هذا المصطلح في الدرسات النصّيَّة حتىٰ تكون الظاهرة التي ينطبق عليها واضحةَ العناصر والعلاقات الكلية ، وقد استغرق تجاوز هذه العقبة وقتًا

غير قليل ، حتىٰ تَكَشَّفَ الأمرُ عَنْ عدة مفاهيم متباينة ومتداخلة في الوقت نفسه لهذا المصطلح ، وكان من الضروري حيال ذلك تحديد مفهوم متميز تقوم عليه الدراسة التحليلية في القرآن الكريم ، وكان هذا المفهوم هو مفهومَ الإحالة العهدية .

أما الصعوبة الثانية فتمثلت في جديلةٍ من كثرة جزئيات الظاهرة من عناصر وعلاقات فرعية مع اتساع مجال التطبيق ، فعلىٰ الرغم مما يبدو من أنَّ القرآن الكريم يمثل مادةَ بحثٍ محصورة سلفًا فإنَّ ظاهرة الإحالة محلَّ البحث لا تكاد آيةٌ من آياته الكريمة تخلو منها ، ومعنىٰ هذا أن استعمال الاستقراء التام في الدراسة سيؤدي إلىٰ تطاول الدراسة كمًّا وزمنًا ، ومن ثمَّ كان التغلُّب علىٰ هذه الصعوبة باللُّجوء إلىٰ الاستقراء الناقص .

وهذا يسلمنا إلىٰ الحديث عن منهج البحث الذي اتبعْتُه في الدراسة النصيّة ، وهو منهج تحليليّ يعتمد علىٰ الاستقراء الناقص ـ كما ذكرت ـ لاستخلاص أنماط الإحالة وعلاقاتها وتحديد آثارها . ويشير العنوان الفرعي لهذا البحث (دراسة نحوية نصيّة) إلىٰ اعتماده في تحليله لعملية الإحالة في القرآن الكريم علىٰ معطيات «نحو النص» التي يمكن بلورة أهم محاورها في النقاط التالية :

١ - وَصْلُ النصِّ اللغوي بالمقام .

٢ - الاهتمام ببيان عناصر الترابط والتماسك بين أجزاء النص .

٣ - السعي إلىٰ فهم النص وتفسيره استنادًا إلىٰ مقولات لغوية بالإضافة إلىٰ مقولات غير لغوية ، وما يرتبط بذلك من مشكلات مثل دور القارئ في تحديد المعنىٰ .

٤ - تفسير عناصر النص في إطار وحدة كلية له ، فدلالة المفردات والجمل خارج النص ليست هي بالضبط دلالتها داخله .

وتجدر هنا الإشارة إلىٰ ثلاثة أمور :

أحدها : أنَّ الاستفادة من نحو النص لا يلغي الاعتماد علىٰ معطيات نحو الجملة إذ إنه من المقرر أنَّ «نحو الجملة يشكل جزءًا جوهريًّا من نحو النص»(١) .

---

(١) علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات ص٢٢٤ .

والثاني : أنَّ الانطلاق من معطيات نحو النص لا يعني إيثار النتاج الغربي فيه، بل المراد اعتماد القوالب الفكرية التي يتناولها هذا العلم، بغض النظر عن المادة (أي الآراء والتحليلات) أهي غربية أم عربية، تراثية أم محدثة، وذلك مراعاة لخصوصية النص القرآني من جهة، وإبرازًا للجهود العربية في هذا المضمار من جهة أخرىٰ .

وأمَّا **الثالث** فهو أنَّ رعاية الأمر السابق قد أدَّت طبعيًّا إلىٰ اتساع المجال المرجعي لهذه الدراسة، بمعنىٰ تداخل الاختصاصات ـ كما عبر فان دايك ـ التي رفدت النظرَ والتحليلَ فيها، فبرز فيها الرجوع إلىٰ كتب التفسير، وأصول الفقه، والمنطق، إلىٰ جانب كتب النحو، والبلاغة العربية، وعلم الدلالة، فضلًا عن علم النص، ولا تعنىٰ الاستفادة بالمجالات غير اللغوية غيابَ هُوِيَّةِ البحث بوصفه بحثًا لغويًّا نصيًّا؛ لأنَّ محور النظر الذي استقطب آراءً مختلفة المنابت هو الظاهرةُ اللغوية، فليست تلك الآراء خارجةً عن النظر اللغوي، وأرجو ألَّا أكون مغاليًا إنْ قلتُ : إنَّ الدرس اللغويَّ العربي في التراث ينبغي أنْ تتسع النظرة إليه لتشمل طرفًا من علمي الأصول والمنطق علىٰ المستوىٰ النظري، والتفسيرَ وشروحَ الحديث علىٰ المستوىٰ التطبيقي، فهي مجالات ثرية بالنظر اللغوي، وإنْ كانت تتغيًّا غاياتٍ أبعدَ مِنَ الأحكام اللغوية، وأنَّ العقلية التي أثمرتْ في هذه المجالات لم تكن منبتةَ الصلة عن العقلية التي أثمرتْ في علوم اللغة من نحو وبلاغة وفقه لغة، بل كانت ملتحمةً معها بصورةٍ ما .

وقد كان من أهم كتب التفسير التي اعتمدْتُ عليها روح المعاني لمحمود شكري الآلوسي ، والتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ، وذلك لعنايتهما بتفسير الألفاظ المحيلة وتتبع استعمالاتها والإشارة إلىٰ أسرارها ، خاصَّةً الثاني ، ومن الدراسات النصية النص والخطاب والإجراء لدي بوجراند ، وتحليل الخطاب لبراون ويول ، وعلم النص مدخل متداخل الاختصاصات لفان دايك ، ودراسة هاليداي ورقية حسن حول السبك في الإنجليزية ، ومدخل إلىٰ علم النص لزتسيسلاف ووارزنياك ، إلىٰ غير ذلك مما يرد في قائمة المصادر والمراجع .

أمَّا الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإحالة في القرآن الكريم خصوصًا فأهمُّها بحث الدكتور سعيد بحيري بعنوان (من أشكال الربط في القرآن الكريم . . تضافر

العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص)(١) ، وهو جهد مشكور وخطوة علىٰ الطريق ، لكنه اقتصر ـ وفقًا لرؤيته ـ علىٰ بعض المحيلات وهي : ضمير الذات ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وضمير الإشارة ، في حين تناولت دراستنا هذه إلىٰ ذلك الإحالةَ بالاسم الموصول والمعرف بأل وبالإضافة والعلم .

كما أنَّه انطلق في تناول الإحالة من كونها وسيلةً للربط ، في حين تجاوزت هذه الدراسةُ تلك النظرةَ فتناولت الإحالة علىٰ أنها ظاهرة مستقلة تتعالق بظواهر أخرىٰ من أهمها الربط .

كما أنَّ الصورَ التي صاغها ذلك البحثُ لبنية الإحالة جاءت مركبةً مِنْ علاقتين تركيبيتين إحداهما إحالية والأخرىٰ غير إحالية؛ أمَّا هذه الدراسة فقد انطلقت من الفصل بين القرينة والمحيل فجاءت كل العلاقات التركيبية غير الإحالية التي لها تأثير في الإحالة تحت القرينة ، وبذلك تحددت الجهة الجامعة لها التي لأجلها كان لها وظيفة في عملية الإحالة ، وأهمَلَتْ من تلك العلاقات التركيبية ما لا تأثير له في الإحالة .

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب .

وقد تناولت في التمهيد مصطلح الإحالة من حيث معناه اللغوي ، واستعماله في الدرس اللغوي المعاصر ، ومورده من اللغات الأوروبية .

وأما الباب الأول فجاء بعنوان (الإحالة وإشكال المفهوم) ، وتناولت فيه مفاهيم الإحالة التي عثرت عليها في الدراسات اللغوية ، وجاء في ستة فصول :

الفصل الأول : تناول الإحالة التداولية وأعني بها إرجاعَ المتكلم المخاطبَ صراحةً أو ضمنًا إلىٰ نصٍّ أو شخصٍ أو شيءٍ أو حدثٍ لأجل استيثاقه أو تمام الفائدة أو التذكيرأو بيان الاتساق .

الفصل الثاني : تناول الإحالة الماصدقية وأعني بها العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي .

---

(١) نشره مركز اللغة العربية بكلية الاداب ـ جامعة القاهرة ضمن مجموعة دراسات عربية وسامية مهداة إلىٰ فولفديترش فيشر من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية سنة ١٩٩٤م ، ص ١٤١-٢١١ ، ثم مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة دون تاريخ ، ضمن كتاب دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ص٧٥-١٤٩ .

الفصل الثالث : تناول الإحالة الافتقارية وهي علاقة دلالية بين عنصرين من عناصر الخطاب يتوقف تفسير أحدهما علىٰ الآخر .

الفصل الرابع : تناول الإحالة بمعنىٰ إعادة الذكر .

الفصل الخامس : تناول الإحالة الكلامية وهو مفهوم ينبني علىٰ الإحالة الماصدقية ناظرًا إليها بوصفها سمة علاقية ذات أنواعٍ لكلِّ فعلٍ كلاميٍّ ، وليست مجردَ علاقة .

الفصل السادس : انتهيت فيه إلىٰ مفهوم إجرائي أسميته بالإحالة العهدية وهو مرتبط بالمفاهيم السابقة لا سيما الإحالة الافتقارية ، والإحالة وفقًا له علاقة لغوية بين لفظ وضع ليستعمل في الدلالة علىٰ معهود ، وذلك المعهود بواسطة قرينة العهد .

وأما الباب الثاني فتناولت فيه **أنماط الإحالة في القرآن الكريم** ، وقد جاء في ثلاثة فصول استقل كل منها بنمط :

فجاء الفصل الأول بعنوان : إحالة العهد الحضوري ، وتناولت فيه ضبطَ مفهوم الحضور ، ثم صورَ الخطاب في القرآن الكريم وأثرَها علىٰ الإطار الحضوري له مقسمًا إياه إلىٰ خطاب مباشر وخطاب محكي ، ثم تحولَ العهد الحضوري في القرآن الكريم إلىٰ العهد الذكري تارةً والذهني تارةً أخرىٰ .

وجاء الفصل الثاني بعنوان : إحالة العهد الذكري ، وقسمت فيه القرينة الذكرية إلىٰ ملفوظة وملحوظة ، والملفوظة إلىٰ مفردة ومتعددة ومركبة ، وبينت كيفية ارتباط المحيل بالملفوظ المفرد بوصفه قرينة للعهد فيه ، ثم تحدثت عن صور امتداد القرينة لما لها من أثر في تشكيل المحال إليه ، وانتقلت إلىٰ الملفوظ المتعدد فبينت المراد منه وصوره ، ثم أثر التعدد فيما يتحمله المحيل من القرينة ، ثم تحدثت عن الملفوظ المركب مبينًا المراد منه وصورَه .

أمَّا القرينة الملحوظة فقد ذكرت أوَّلًا ضابطها ، ثُمَّ تحدثت عن مسالك لحظ القرينة من المنطوق ، وجمعتها في خمسة مسالك هي : دلالة التضمن ، ودلالة الالتزام ، وحمل ضمير الغيبة علىٰ ما سبق خطابه ، وتجريد المعنىٰ الكلي لعبارة مركبة ، ولحظ العلاقات النحوية الدلالية . كل ذلك من خلال آيات القرآن الكريم .

وجاء الفصل الثالث بعنوان : إحالة العهد الذهني ، وتناولت فيه أوَّلًا ضابط العهد

الذهني ، مناقشًا فكرة الفرق بينه وبين الذكري المتباعد ، وتناولت ثانيًا روافد العهد الذهني لدىٰ متلقي القرآن الكريم بعد زمن النزول ، وقد تكشف منها ثلاثة؛ أوّلُها أسباب النزول ، وتحدثت تحت هذا الرافد عن مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب لما لها من أثر في إثبات عملية الإحالة لبعض المعرفات ونفيها عنها . والرافد الثاني السِّيَر ، وضربت بعض الأمثلة لما يتوقف في تعيينه علىٰ المعرفة بالسير ، مبيِّنًا أنَّ أعلام الأنبياء الواردة في القرآن الكريم تندرج تحت هذا الرافد . والرافد الثالث السياق العام لنزول القرآن الكريم ، وبينت فيه أبرزَ المحيلات التي يستعانُ بهذا الرافد علىٰ تعيينِ المحالِ إليه بها .

وأما الباب الثالث فتناولت فيه آثار الإحالة ، وعلاقاتها النصية وجاء في ثلاثة فصول ، هي : التعيين والربط والإجمال .

فأمَّا الفصل الأوَّل (التعيين) فقد حاولت فيه استخلاص العوامل التي يقوم عليها تحديد درجة تعيين العناصر المحيلة من خلال تحليل موضعين من القرآن الكريم أحدهما من سورة التحريم والآخر من سورة يوسف ، وتوصلت إلىٰ ستة عوامل ، ثم انتقلت إلىٰ الفكرة المقابلة للتعيين في الاستعمال القرآني وهي إهمال العهد ، وبينت أنَّ لها مسلكين هما إهمال العهد المتحقق بالفعل ، وإهمال العهد المتوقع .

وأمَّا الفصل الثاني (الربط) فقد تحدثت فيه أوَّلًا عن الربط الجُمْليِّ مركزًا علىٰ الربط بغير الضمير من المحيلات ، ثم انتقلت إلىٰ الربط النصِّيِّ فحددت موقع الإحالة العهدية من السبك والحبك ، وعلاقتها بكل من التكرار والاستبدال بوصفهما من وسائل الربط النصيِّ أيضًا ، وأعقبت ذلك بتحليل تطبيقي لسورة الدخان يبرز دور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم .

وأمَّا الفصل الثالث (الإجمال) فقد تناولت فيه تحديد مفهوم الإجمال وهو بإيجاز تعدد احتمالات اللفظ مع التساوي ، ثمَّ بينتُ كيف ينشأ هذا الإجمال في الكلام بسبب الإحالة ، وتعرضت بعد ذلك لفكرة تردد الأوجه المحتملة بين كونها من أسباب الثراء الدلالي تارةً واحتياجها إلىٰ مرجح لأحدها تارةً أخرىٰ ، وتناولت من المرجحات المطابقة والقرب واتحاد النسق والعموم .

وأخيرًا جاءت الخاتمة مستعرضة أهم نتائج البحث .

هذا ، وقد كان هذا الكتاب في أصله رسالة علمية نلت بها درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بمرتبة الشرف الأولىٰ مع التوصية بالطبع ، وقد أشرف علىٰ إعدادها أستاذي الحبيب العلامة الجليل الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، وقد كان له أبلغ الأثر في البحث وصاحبه ، فأشكره خالص الشكر علىٰ توجيهه ورعايته ، وأسأل الله تعالىٰ أن يجعل عطاءَه وجهده في ميزان حسناته ويباركَ له ، وأن يجزيَه عني خير الجزاء .

كما أشكر الأستاذ الدكتور أحمد كشك والأستاذ الدكتور محمود سليمان ياقوت علىٰ ما قدماه لي من إرشاد وتوجيه في مناقشة هذا العمل ، داعيًا المولىٰ عز وجل أن يجعل ما قدماه في ميزانهما ويجزيهما خير الجزاء .

وأسأل اللّـه عزَّ وجلَّ السداد والتوفيق في القول والعمل .

والحمد للّـه أوّلًا وآخرًا .



تمهيد

الإحالة .. سيرة المصطلح

١ - الإحالة في اللغة

إذا سلَّمنا بأنَّ «المصطلحات لا توضع ارتجالًا ، ولا بُدَّ في كل مصطلح من وجود مناسبة ، أو مشاركة ، أو مشابهة - كبيرةً كانت أو صغيرةً - بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»(١) ، فإنه يتعين على الناظر في مصطلح معيَّن أنْ يُلِمَّ بمعناه اللغوي أوَّلًا ، قبل الخوض في مدلوله أو مدلولاته الاصطلاحية ، فلعل تلك الصلة أو المناسبة تكون مِهادًا له لإدراك المعنى الاصطلاحي .

ولست أعني بالطبع أنْ تذوبَ خصوصيةُ الاصطلاحِ العلميِّ في عموم الاستعمال اللغوي ، فإنَّ هذا يُعَدُّ عائقًا عن إدراك المدلول الاصطلاحي الذي هو محطُّ عناية الدارس في الأساس(٢) ، وإنما أعني أنَّ هناك ظِلًّا للمعنى اللغوي يبقى ممتدًّا فوق اللفظ مهما انتقل إلى معانٍ اصطلاحية يقِي سامِعَه مِنْ أَنْ يَكُدَّ في هاجرة المعاني التي هي في الحقيقة ظواهر وأجزاء ظواهر ، ويجعله يحصرُه في إطارٍ محدودٍ فيتيسرُ له إدراكُ التخصيصاتِ الاصطلاحيةِ ، ويستطيع الترجيحَ بين استعمالاتٍ متعددة لمصطلح واحد متى اقتضى الأمر ذلك .

وعلى هذا الأساس أبدأ ببيان المعنى اللغوي للإحالة ، فالإحالة مصدر أحال يحيل، عينها واو ، يقول ابن فارس : «الحاء والواو واللام أصل واحد وهو تحرك في دَوْر ، فالحول العام ، وذلك أنه يحول أي يدور . . . يقال : حال الرجل في متن فرسه يحول حولا وحُؤُولا ، إذا وثب عليه ، وأحال أيضًا ، وحال الشخص يحول إذا تحرك»(٣) .

فالمعنى العام الذي تدور عليه المادة هو التحرك في دور ، أمّا الفعل (أحال) فإنه يرد

(١) المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث للأمير مصطفى الشهابي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، ص٧ .

(٢) انظر حول هذا المعنى : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور علي أبي المكارم ، دار الوفاء للطباعة- القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(٣) مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا [ت٣٩٥هـ] ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م . ٢/ ١٢١ .

لعدة معانٍ تندرج كلها تحت هذا المعنىٰ أبرزها[١] :

١ - أحال الشيءُ : أتىٰ عليه حول كامل .

٢- أحال الكلامَ : عدلَ به عن وجهه وأفسده، وأحال أتىٰ بالمحال من الكلام، وقريب منه : أحال عينَه : صيَّرها حولاء .

٣- أحال الشيءُ : انتقل من حال إلىٰ أخرىٰ ومن موضع إلىٰ آخر .

٤- أحال فلانًا علىٰ فلان : حوّله إليه ، يقال : أحال الغريمَ، زجاه عنه إلىٰ غريم آخر ، ويقال : أحلت فلانًا علىٰ فلان بدراهم .

٥- أحال عليه بالكلام : أقبل عليه .

وسوف نرىٰ ـ إن شاء اللّـه تعالىٰ ـ كيف أنَّ المعنىٰ اللغوي العام حاضر أيضًا في المعاني الاصطلاحية للإحالة ، وذلك في الباب الأول الذي يتناول مفهوم الإحالة ، أي : الإحالة في الاصطلاح ، ولكن قبل هذا أرىٰ من الضروري التقديم بمسألتين أملتهما طبيعة مصطلح الإحالة من حيث استعماله ومورده .

* * *

(١) انظر : لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف – القاهرة ، تحقيق عبد اللّـه أحمد الكبير وآخرَيْنِ ، مادة (ح .و .ل) ٢/ ١٠٥٤-١٠٦١ .

٢- استعمال مصطلح الإحالة

إذا أردنا تتبع استعمال لفظ الإحالة وما اشتق منه في الدرس اللغوي العربي ينبغي أن نفرق ـ أولاـ بين استعماله بوصفه مصطلحًا فنيًّا واستعماله بمعناه اللغوي ، بحيث ننحي جانبًا عبارات من مثل : وهذا محال عقلا أو عرفًا ، ومحال أن يكون كذا ، وينبغي أن نفرق ـ ثانيًا ـ بين استعمال «الإحالة» بوصفه حكمًا لغويًّا يُوصَفُ به كلامٌ دونَ آخرَ ، واستعمالِه بوصفه عَلَمًا على علاقة لغوية لها طرفان .

وسنجد حينئذٍ أنَّ الإحالة بالمعنى الأول ـ وهو كونها حكمًا أو وصفًا يوصف به نمط معين من الكلام ـ قد وردت في كتاب سيبويه ، حيث عقد بابًا بعنوان «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»(١) ، قسم فيه الكلام إلى خمسة أقسام ، هي : المستقيم الحسن ، والمحال ، والمستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال الكذب . والمحال عنده «أنْ تنقضَ أوَّلَ كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدًا ، وسآتيك أمسِ»(٢) ، و«أما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس»(٣) ، وقد عَرَّفَ الأخفش الكلامَ المحالَ بقوله : «وأما المحال فهو ما لا يصلح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب لأنه ليس له معنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غدًا لم يكن للكلام معنى فيه صدق ولا كذب؟»(٤) .

وقد شرح أستاذنا الدكتور محمد حماسة هذا المصطلح شرحًا ضافيًا كشف فيه عن أنَّ الكلام المحال ليس به خطأ نحوي وإنما يأتيه الوصف بالإحالة «مِنْ كسر الاختيار في المستوى المنطوق»(٥) ، بمعنى عدم الملاءمة المنطقية بين المفردات المختارة في تكوين

---

(١) الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [ت١٨٠هـ]، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م . ١/ ٢٥، ٢٦ .

(٢) السابق ١/ ٢٥ .

(٣) السابق ١/ ٢٦ .

(٤) السابق ١/ ٢٦ من الحاشية رقم (١) .

(٥) النحو والدلالة . . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م . ص٨٤ .

جملة ما مع كون الجملة خاضعةً للقواعد النحوية المجردة كما يظهر من أمثلة سيبويه المتقدمة[١] ، ولا أريد أن أطيل في هذا المعنىٰ؛ لأنَّ هذا البحث يدور في فلك المعنىٰ الثاني وهو كون الإحالة علاقةً لغويةً بين طرفين ، والمصطلح في هذا الإطار لم يكن من المصطلحات اللغوية المستقرة في التراث اللغوي العربي ، لكننا نجده يومض في ثنايا بعض كتب التفسير[٢] والبلاغة .

فنجده مستعملا عند محمد بن جرير الطبري [ت٣١٠هـ] في عدة مواضع من تفسيره بمعنىٰ العدول عن الظاهر، ومراده بالظاهر تارةً عدم تقدير محذوف ، وتارة عدم التخصيص ، ومثال الأول قوله : «فأما ظاهر التلاوة فإنَّ اللّـه جل وعزَّ قد أخبر أنه واعد موسىٰ أربعين ليلة ، فليس لأحد إحالة ظاهر خبره إلىٰ باطن بغير برهان دال علىٰ صحته»[٣] مشيرا إلىٰ رأي بعض نحويي البصرة أن التقدير : وإذ واعدنا موسىٰ انقضاء أربعين ليلة، ثم حذف المضاف، ومثال الثاني قوله : «إنَّ اللّـه تعالىٰ ذِكْرُهُ حَرَّمَ قتل صيد البَرِّ علىٰ كل محرم في حال إحرامه مادام حرامًا بقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ ﴾ ثم بَيَّن حُكْمَ مَنْ قَتَلَ ما قُتِلَ من ذلك في حال إحرامه مُتَعَمِّدًا لقتله ، ولم يَخْصُصْ به المُتَعَمِّدَ قَتْلَه في حال نسيانِه إحرامَه ، ولا المخطئ في قتله في حال ذكرِه

(١) تناولت د . زينب شافعي مصطلح الإحالة بهذا المعنىٰ في رسالتها للدكتوراه وكانت بعنوان «الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة» ، إشراف الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ١٩٩٨ ، برقم [١١٧٧] ، في مكتبة كلية دار العلوم بالقاهرة .

(٢) لا يُنَافي ذكرُ كُتُبِ التَّفسيرِ هنا كَوْنَ الحديثِ عن التراث اللغوي؛ لأنه ليس المراد هنا بالتراث اللغوي العربي ما دون تحت مسمىٰ علم من علوم اللغة بل كل نظر لغوي وإن كان مدونًا في كتب علوم أخرىٰ كالتفسير وأصول الفقه والمنطق .

هذا وقد استعمل الأشموني مصطلح (إحالة) بمعنىٰ التحويل وذلك في قوله : «وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة» [شرح الأشموني ٤/ ٢٧٩ ، ٢٨٠] ، فالإحالة هنا نوع من أنواع التغيير ، والتغيير علاقة بين حالتين للفظ، لكن البحث ينظر في علاقة اللفظ بغيره .

(٣) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري [ت ٣١٠هـ]، تحقيق الدكتور عبد اللّـه بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م . ١/ ٦٦٧ .

إحرامَه ، بل عَمَّ في التنزيل بإيجاب الجزاء كلَّ قاتل صيدٍ في حال إحرامه مُتَعَمِّدًا ، وغير جائز إحالة ظاهر التنزيل إلى باطن من التأويل لا دلالة عليه من نص كتاب ولا خبر لرسول اللّـه ﷺ ، ولا إجماع من الأمة ، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه»(١) .

ونجد (الإحالة) أيضًا عند القاضي ابن العربي المالكي [ت٥٤٣هـ] في كتابه أحكام القرآن بمعنى الإرجاع إلى جزء سابق من النص(٢)، وكذا عند فخر الدين الرازي في مفاتيح الغيب [ت٦٠٦هـ]، والآلوسي في روح المعاني [١٢٧٠هـ-١٨٥٤م](٣) .

وقد ذكر عبد الرحمن بن محمد الأخضري [ت٩٨٣هـ] مصطلح الإحالة بوصفه مصطلحًا بلاغيًّا في أرجوزته (الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون)(٤) ، وسوف أعرض - إن شاء اللّـه تعالى - لمعاني الإحالة عند هؤلاء العلماء في الفصل الأوَّل من الباب الأول .

فإذا جئنا إلى العصر الحديث طالعنا مصطلح الإحالة عند أستاذنا الدكتور تمام حسان في بحث له نشر في ثمانينيات القرن المنصرم بعنوان «ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي»(٥) ، ثم في كتابه «البيان في روائع القرآن»(٦) ، ثم في «الخلاصة النحوية»(٧) ، وكذلك في ترجمته لكتاب النص والخطاب والإجراء لدي بوجراند(٨) .

ونجده عند عبد القادر الفاسي الفهري في «الربط الإحالي . . التطابق ونمطية اللغات» تكامل المعرفة ، العدد ٩ سنة ١٩٨٣م ، و«الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية» ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، تونس

---

(١) السابق ٨/ ٦٧٨ ، ٦٧٩ .

(٢) أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد اللّـه بن العربي [ت ٥٤٣هـ] ، تحقيق محمد بكر إسماعيل، دار المنار- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ٣/ ٣٤٣ .

(٣) انظر : ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) انظر : متن الجوهر المكنون ص٢٢ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .

(٥) ضمن كتاب : مقالات في اللغة والأدب ، تأليف الدكتور تمام حسان ، طبعة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٥-١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م . ويقع هذا البحث من ص١٦٧ إلى ص٢٠٤ .

(٦) كانت طبعته الأولى سنة ١٩٩٣ ، وصدرت عن عالم الكتب - القاهرة .

(٧) الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ، عالم الكتب - القاهرة .

(٨) صدرت عن عالم الكتب سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

١٩٨١م ، و«اللسانيات واللغة العربية . . نماذج تركيبية ودلالية» الدار البيضاء ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م .

وجاء في عنوان فرعي لإحدى الدراسات النصية وهو «في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية» لمريم فرنسيس ، وقد صدرت هذه الدراسة في دمشق سنة ١٩٩٨م .

وورد أيضا عند كل من أنور المرتجى في سيميائية النص الأدبي ، الدار البيضاء ١٩٨٧م .

والدكتور سعيد حسن بحيري في «نظرية التبعية في التحليل النحوي» القاهرة ١٩٨٨م ، و«من أشكال الربط في القرآن الكريم . . تضافر العناصر الإحالية والإشارية» نشر بالقاهرة ١٩٩٤م مع مجموعة دراسات عربية وسامية مهداة إلى فيشر ، و«علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات» القاهرة ١٩٩٧م ، وترجمته لكتاب «علم النص مدخل متداخل الاختصاصات» لفان دايك ، القاهرة ٢٠٠١م، وكتاب «مدخل إلى علم النص . . مشكلات بناء النص» لزتسيسلاف واورزنياك ، القاهرة ٢٠٠٣م .

ومحمد خطابي في كتابه «لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب» الصادر في الدار البيضاء سنة ١٩٩١م . والأزهر الزناد في «نسيج النص» بيروت/ الدار البيضاء ١٩٩٣م ، والدكتور محمد فتيح في ترجمته لكتاب «المعرفة اللغوية» لتشومسكي ، المنشور في القاهرة سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، والدكتور محمد لطفي الزليطي وزميله الدكتور منير التريكي في ترجمتهما لكتاب «تحليل الخطاب» تأليف ج .ب براون وج . يول ، الرياض ١٩٩٧م . والدكتور جميل عبد المجيد في «البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية» القاهرة ١٩٩٨م، والدكتور فالح بن شبيب العجمي في ترجمته لكتاب «مدخل إلى علم اللغة النصي» تأليف فولفانج هاينه من وديترفيهفيجر ، الرياض ١٩٩٩م، والدكتورة إلهام أبو غزالة وزميلها علي خليل حمد في كتابهما «مدخل إلى علم لغة النص» القاهرة ١٩٩٩م، والدكتور حسام البهنساوي في «أنظمة الربط في العربية دراسة في التراكيب السطحية من النحاة والنظرية التوليدية التحويلية» ، القاهرة ٢٠٠٠م ، والدكتور مصطفى النحاس في «نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب » الكويت ٢٠٠١م ، والدكتور أحمد عفيفي في «نحو النص . . اتجاه جديد في الدرس النحوي» ، القاهرة ٢٠٠١م ، والدكتور محمد العبد في مقال له بعنوان «حبك النص منظورات من التراث

العربي» مجلة فصول ، القاهرة ، العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢م .

إلىٰ غير هؤلاء ممن يعسر حصرهم من الباحثين ، ولعل فيما ذكرته دلالة علىٰ أنَّ هذا المصطلح صار شائعًا في الدرس اللغوي العربي في الآونة الأخير ، وهذا ما أردت الاستدلال عليه في هذا المطلب وقد حرصت علىٰ ذكر مكان النشر وسنته فقط لكل عمل مما سبق لأنهما يشكلان خريطة توزيعية لاستعمال المصطلح بامتداديه الزماني والمكاني ، وقد ظهر أنَّ بداياته كانت في ثمانينيات القرن الماضي وزاد استعماله في التسعينيات منه ثم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وإن كان هذا المصطلح لايزال مشوبًا بغربة بين الدارسين إذ إنه لم يستقر له مكان في المقررات الدراسية بعد .

وسوف نرىٰ أنَّ هذا المصطلح علىٰ الرغم من شيوع استعماله بأخرة لم يتم الاتفاق (أو الاصطلاح) علىٰ معنىٰ محدد له ، إذ يجد الباحث كل طائفة من الدراسات السابقة تستعمله بمفهوم مغاير لمفهومه عند بقية الطوائف كما سيتضح ذلك ـ إن شاء اللّـه تعالىٰ ـ في الباب الأول ، ولعل من روافد الاضطراب الحاصل في استعمال المصطلح مشكلتين اتصف بهما وضع المصطلح أثناء الترجمة أو الاقتباس وذلك ما يناقشه المطلب التالي .

* * *

٣- مورد المصطلح

ورد مصطلح (الإحالة) في المؤلفات والترجمات المعاصرة مقابلًا لعدة مصطلحات غربية غالبًا ، وأرىٰ أنه من الضروري لاستكمال سيرةِ هذا المصطلح اللفظيةِ الوقوفُ ـ ولو سريعًا ـ عند أهم تلك المصطلحات وترجماتها ، دون قصد التوقف للنظر في مدلولاتها وما بينها من شبه وفروق؛ لدخول هذا المعنىٰ في مضمون الباب الأول ، ووجه ضرورة ذلك أنَّ لهذه المصطلحات ـ بوصفها باعثًا لمصطلح الإحالة ـ دورًا ما في تشكيل مفهوم الإحالة في أذهان الدارسين ومن ثم في تعدد هذا المفهوم علىٰ نحو ما سنرىٰ إن شاء اللّـه تعالىٰ .

وأهم المصطلحات التي قوبلت بمصطلح الإحالة(١) :

1- Reference . 2- Referent .

3- Anaphora . 4- Cataphora .

5- Endophora . 6- Exophora .

فأما (Reference) فقد ترجم بالإحالة عند كل من : د . رمزي بعلبكي(٢) ، ومحمد خطابي(٣) ، ود . تمام حسان(٤) ، ومريم فرنسيس(٥) ، ود . سعيد بحيري(٦) ، ود .

---

(١) أثبت المصطلحات باللغة الإنجليزية مع العلم بأنَّ من الدارسين من ترجمها عن الفرنسية أو الألمانية وسأشير إلىٰ ذلك في الحاشية .

(٢) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ، طبعة دار العلم للملايين ١٩٩٠م . ص٤٢١ ، ويلاحظ أنه أورد عدة مترادفات في ترجمته لهذا المصطلح وهي : (عود) و(إحالة) و(إرجاع) و(إسناد)، بالإضافة إلىٰ (دلالة) الذي جعله مقابلا لـreference في مدخل مستقل .

(٣) انظر : لسانيات النص . . مدخل إلىٰ انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي ـ بيروت/ الدار البيضاء، الطبعة الأولىٰ ١٩٩١م . ص١١ ، ١٦ .

(٤) انظر : النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة د .تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص٣٢٠ .

(٥) انظر : في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية، مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٨م . ص١٣ ، وقد أوردت المصطلح بالإنجليزية والفرنسية .

(٦) انظر : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تون أ .فان دايك، ترجمة د . سعيد بحيري، دار القاهرة للكتاب ـ القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م . ص٤٣٤ ، وقد أورد المصطلح بالألمانية .

محمد العبد[١] .

وتشارك كلمة (reference) في عبارات اصطلاحية أيضًا هي :

1- Exophoric reference .
2- Compartative reference .
3- Co-reference .
4- cross-reference .
5- Anaporic reference .

وقد ورد التعبير الأول في «النص والخطاب والإجراء»[٢] مترجمًا بالإحالة لغير مذكور ، وورد الثاني في «البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية» [٣] مترجمًا بالإحالة المقارنة ، أمّا الثالث فقد ترجمه إلى الإحالة المشتركة د . تمام حسان[٤] ، وإلى الشركة الإحالية كل من أنور المرتجي[٥] ، ود . رمزي بعلبكي[٦] ، إلا أنه أضاف مقابلات أخرى هي : عود مشترك وتوحد المرجع ، وقد استعمل د . محمد العبد في هذا المعنى referential identity وترجمه إلى وحدة المرجع[٧] .

وأما الرابع فقد ترجمه إلى الإحالة فقط د . رمزي[٨] وإلى الإحالة على المدى البعيد الأزهر الزناد[٩] .

---

(١) انظر : حبك النص منظورات من التراث العربي، مجلة فصول ص٥٦ ، العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢م .
(٢) ص٣٣٢ .
(٣) البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، د . جميل عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة دراسات أدبية، ١٩٩٨م .ص١٨١ .
(٤) انظر : النص والخطاب والإجراء ص٣٢٠ .
(٥) انظر : سيميائية النص الأدبي، أنور المرتجي، إفريقيا الشرق ـ الدار البيضاء، ١٩٨٧م . ص٨٩ ، وقد ترجمه عن الفرنسية .
(٦) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص١٢٧ .
(٧) انظر : حبك النص ص٥٦ .
(٨) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص١٣١ .
(٩) انظر : نسيج النص . . بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي ـ بيروت/ الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٣م . ص١١٨ .

وأمّا التعبير الأخير (anaphoric reference) فقد ترجمه د . رمزي إلى (الإحالة) فقط[١] متخلصًا من إشكال وصف (reference) بـ (anaphoric) .

وقبل أن أترك مصطلح (reference) ينبغي التذكير بأنَّ هذا المصطلح نفسَه قد استعمل في بعض كتب علم الدلالة ـ خاصة عند الحديث عن مثلث أوجدن وريتشاردز[٢] ـ مترجمًا بالمرجع[٣] ، وبالفكرة أو الإشارة[٤] ، وبالربط الذهني[٥] ، وبالدلالة[٦] .

وأمّا (Referent) فقد ترجمها د . رمزي إلى محال إليه على سبيل الترادف مع : مسمى ، ومدلول ، ومرجع ، ومُرْجَع إليه ، ومشار إليه ، ومقصود[٧] ، وترجمها د . أحمد مختار إلى المشار إليه[٨] ، ود . كمال بشر إلى المرتبط ذهنيا[٩] .

أمّا مصطلح (Anaphora) فتارة يترجم إلى الإحالة إلى سابق أو الإحالة القبلية في مقابل (Cataphora) الإحالة إلى لاحق أو الإحالة البعدية[١٠] ، وتارة يترجم الأول إلى

---

(١) انظر : معجم المصطلحات اللغوية ص٤٥ .

(٢) هو مثلث يعبر عن تصور شهير طرحه العالمان أوجدن وريتشاردز في كتابهما «معنى المعنى» وسيأتي تناوله في الباب الأول ص ٧٥ .

(٣) انظر : علم الدلالة، تأليف د . أحمد مختار عمر، عالم الكتب ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩١م . ص٤٢، والمرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق ـ الدار البيضاء ، ص١٢٧ .

(٤) انظر : علم الدلالة . . إطار جديد، تأليف ف .ر .بالمر، ترجمة د . صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، ١٩٩٢م . ص٤٦ .

(٥) انظر : دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د . كمال بشر، دار غريب ـ القاهرة، الطبعة الثانية عشرة، ص٧٧ .

(٦) معجم المصطلحات اللغوية ص٤٢١ .

(٧) انظر : السابق ص ٤٢٢ .

(٨) انظر : علم الدلالة ص٤٢ .

(٩) انظر : دور الكلمة في اللغة ص٧٧ .

(١٠) انظر مثلا : البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ص١٨١ ، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د .صبحي الفقي، دار قباء ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م . ٣٨/١ .

الإحالة والثاني إلى الإشارة[١] .

وأمَّا (Endophora) و(Exophora) فهما مصطلحان متقابلان ، وقد تُرْجِمَ الأوَّلُ إلى : إحالة إلى داخل النص أو داخل اللغة[٢] ، والإحالة الداخلية[٣] ، والثاني إلى : إحالة على ما هو خارج[٤] اللغة ، والإحالة الخارجية[٥] .

---

(١) ترجمها كذلك عن الألمانية د . فالح بن شبيب العجمي ، انظر : مدخل إلى علم اللغة النصي، تأليف فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر، جامعة الملك سعود ـ الرياض، سلسلة اللغويات الجرمانية الكتاب رقم(١١٥)، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ص٤١٩ .

(٢) نسيج النص ص١١٨ .

(٣) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/ ٤٠ .

(٤) نسيج النص ص١١٩ .

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/ ٤١ .

الباب الأول

الأحالة وإشكال المفهوم

توطئة

إنَّ الإحالة بوصفها علاقة لغوية لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد لها ، فنستطيع أن نلمح مجموعة من المفاهيم المتباينة لها ، وهي مفاهيم بعضها واسع جدا يشمل جانبًا عظيمًا من العلاقات اللغوية ، وبعضها محدد بنمط مستقل من العلاقات ، كما أنها تتداخل أحيانًا فتصدق على جزئيات واحدة لكن من حيثيات مختلفة ، ولابُدَّ من عرض هذه المفاهيم ، ومناقشة عناصرها وعلاقاتها حتى يتسنى انتخاب مفهوم مناسب تُتَناول الظاهرة من خلاله في القرآن الكريم .

***

الفصل الأول

الإحالة التداولية

(١)

يقصد بالتداولية (Pragmatics) ـ أو البرجماتية في استعمال بعض الباحثين(١) ـ «دراسة المعنىٰ في المواقف المختلفة ، أي بالإشارة إلىٰ متحدث معين أو مستخدم معين للغة» (٢) ، وهي بهذا تقترب من البلاغة بوصفها مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال مع فصاحته(٣) ، «فإنَّ البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما علىٰ اللغة كأداة لممارسة الفعل علىٰ المتلقىٰ؛ علىٰ أساس أنَّ النص اللغوي في جملته إنما هو (نصٌّ في موقف) ، مما يرتبط ـ لا بالتعديلات التي يفرضها أشخاص المرسِل والمتلقي وموقعهما علىٰ معناه فحسب ـ وإنما بالنظر إلىٰ تلك التعديلات التي تحدث في سلوكهما أيضًا» (٤) .

والمقصود من وصف الإحالة بالتداولية الإشارة إلىٰ أنَّ هذا المفهوم للإحالة يرتكز علىٰ العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مقام ما ، إنه توجيه من الأول للثاني بواسطة اللغة ، ليحقق مرادًا ما للمتكلم لدىٰ المخاطب ، فالمقتضِي لهذه الإحالة مرادُ المتكلمِ لا نظامُ اللغة ، ولاشك أنَّ الغاية التي يقصدها المتكلم ، والنتائج العملية والسلوكية التي تحدثها العبارة في المخاطب والمستمعين من أبرز عوامل المقام التي تشكل المعنىٰ التداولي أو البرجماتي لعبارة ما(٥) .

وما الإحالة التداولية إلا نمط من العلاقة اللغوية المقامية دُرِجَ ـ في الاستعمال اللغوي

---

(١) راجع : نظرية المصطلح النقدي ، د . عزت محمد جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م ص٣٦٨-٣٧٢ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب ، تأليف : د . علي عزت ، شركة أبو الهول للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م ص٤٧ ، ٤٨ .

(٣) انظر : بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، تأليف : عبد المتعال الصعيدي ، الناشر : مكتبة الآداب ـ القاهرة ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، ١/ ٢٠ .

(٤) بلاغة الخطاب وعلم النص ، تأليف : د . صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت رقم ١٦٤ ، صفر ١٤١٣هـ - أغسطس/ آب ١٩٩٢م ، ص٩٨ .

(٥) انظر : علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية ، للدكتور شاهر الحسن ، دار الفكر ـ عمان ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، ص١٥٧ .

العام ، وفي بعض الاستعمالات العرفية الخاصة[1] ـ على تسميته بالإحالة ، ويمكن ضبطها بأنها : **إرجاعُ المتكلم المخاطبَ صراحةً أو ضِمْنًا إلى نصٍّ أو شخص أو شيءٍ أو حدث أو واقع مركب لأجل استيثاقه أو تمام الفائدة أو التذكير أو بيان الاتساق .**

(٢)

ليست (الإحالة) بهذا المفهوم مصطلحًا معاصرًا ، بل هو مستعمل قديم ، نجده عند حازم القرطاجني المُتَوَفَّىٰ سنةَ (٦٨٤هـ) في صورة واضحة ذات أبعادٍ محددة ، وإن كانت أضيقَ من الضابط المذكور آنفًا .

يرىٰ حازم القرطاجني أنَّ المعانيَ من حيث فهمُها تنقسم إلى قسمين، أحدهما ما يتوقف فهمه على أمر ما، والثاني : ما لا يتوقف فهمه على شيءٍ، وهي المعاني الجمهورية التي يشترك في فهمها الخاص والعام[2] .

ثم ينقسم النوع الأول إلى ضربين :

الأول : «ما يتوقف فهمه على المعرفة بصناعة ما؛ لكون المعنىٰ من تلك الصناعة ، أو لكون العبارة الدالة عليه من عبارات أهل تلك الصناعة» [3] ، والثاني : ما «يتوقف فهمه على حفظ قصة ما لكون المعنىٰ متعلقًا بتلك القصة» [4] ، وهذه القصة إمّا أن

---

(١) أعني بالاستعمالات العرفية الخاصة ما يعرف حديثًا في علم صناعة المعجم بالإحالة المعجمية ، وما يعرف قديمًا في الفقه الإسلامي بباب الحوالة أو الإحالة ، ومن الاستعمال اللغوي العام للإحالة بالمعنىٰ التداولي ما جاء في الحديث الذي رواه البخاري ، يحكي إيذاء المشركين للنبي ﷺ : «فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ» [صحيح البخاري مع فتح الباري ، حديث رقم (٢٤٠) ١/ ٤١٦]، قال ابن حجر في شرحه : «قوله : (ويحيل بعضهم) كذا هنا بالمهملة من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكما» [فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني [ت٨٥٢هـ] ، دار الريان للتراث – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ، ١/ ٤١٧] .

(٢) انظر : منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني [٦٨٤هـ]، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، ص١٨٨ .

(٣) السابق ص١٨٨ .

(٤) السابق ص١٨٨ .

تكون مشهورة وإمّا أن تكون غير مشهورة(١) .

وهو يستعمل الإحالة مع القسم الأول من المعاني وهو ما يتوقف فهمه علىٰ أمرٍ ما، وخُصُوصًا الضربَ الثانيَ منه ، يقول : «وملاحظاتُ الشعراءِ الأقاصيصَ والأخبارَ المستطرفةَ في أشعارهم، ومناسبتُهم بين تلك المعاني المتقدمةِ ، والمعاني المقاربةِ لزمان وجودهم والكائنة فيها التي يبنون عليها أشعارَهم ـ مما يحسن في صناعة الشعر، ويجب للشاعر أن يعتمدَ من ذلك المشهورَ الذي هو أوضحُ في معناه من المعنىٰ الذي يناسب بينه وبينه، ويعلِّقه علىٰ طريق التشبيه أو التنظير أو المثل أو غير ذلك، ويُسَمَّىٰ ما تُسُبِّبَ إلىٰ ذكره من القصصِ المتقدمةِ المأثورةِ بذكر قصَّة أو حالٍ معهودة الإحالةُ ؛ لأنَّ الشاعر يحيل بالمعهود علىٰ المأثور»(٢) .

ومن الواضح أنَّه تَجَوَّزَ في إطلاق (الإحالة) علىٰ المحال عليه ، لأنَّ الإحالةَ مصدرٌ فالأولىٰ إطلاقه علىٰ العلاقة بين المحال به (القصةِ أو الحالِ المعهودة) والمحال عليه (القصةِ المأثورة) .

ويبين القرطاجني أنواع الإحالة بحسب الغرض منها في قوله : «وأمّا التواريخ والقصص فإمّا أن تكون الإحالة فيها إحالةَ تذكرةٍ، أو إحالةَ محاكاة أو مفاضلةٍ، أو إضرابٍ أو إضافة، وقد تكون من جهات أُخَرَ غير هذه» (٣) ، ويشير في موضع آخر إلىٰ أنَّ ذكر القصة أو التاريخ إن كان علىٰ سبيل الإجمال فهو إحالة محضة وإن كان مفصلا فهو محاكاة إما تامة أو ناقصة(٤) .

والمحاكاة عنده وسيلةٌ للتخييل(٥) ، وهي إمّا متحدة؛ وهي أن يُحاكَىٰ الشيءُ بأوصافه التي تمثل صورته، وإمّا مزدوِجة وهو أن يُحاكَىٰ الشيء بأوصاف شيءٍ آخر تماثل تلك

---

(١) السابق ص١٨٨ .

(٢) السابق ص١٨٩ .

(٣) السابق ص٢٢١ .

(٤) انظر : السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٥) انظر : السابق ص٨٩ .

الأوصاف(١)، وتنقسم المحاكاة أيضًا إلى محاكاة جزء من معنى بجزء من معنى، أو محاكاة معنى بمعنى، أو محاكاة قصة تتضمن معاني بقصة تتضمن معاني ويسمي الثالثة تاريخًا(٢)، وحق الإحالة ـ وفقًا لفحوى كلامه ـ أن تصدق على المحاكاة المزدوجة التاريخية، وإن كان سياق كلامه(٣) ظاهره أنها تصدق على المحاكاة المتحدة أيضًا، واللّـه أعلم .

والحاصل أنَّ الإحالة عنده أعم من المحاكاة من جهة كون الإحالةِ تشمل الإشارة إلى القصة المتقدمة إجمالًا وتفصيلا ، ولقصد التذكير والمحاكاة وغيرهما ، وهي أخص من المحاكاة من جهة كون المحاكاة تكون في القصص والأخبار وفي غير ذلك من المعاني التي يتوقف فهمها على شيءٍ والتي لا يتوقف فهمها على شيء ، والإحالة لا تكون إلا في المعاني المتوقف فهمها على شيءٍ خصوصًا القصصَ والأخبارَ؛ ولهذا يَعْطِفُ المحاكاةَ على الإحالة أحيانًا(٤) .

ومن كمال أبعاد الإحالة عند حازم القرطاجني إشارته إلى منشأ الإحالة عند المتكلم ، ففي أثناء بحثه عن طرق العلم باستثارة المعاني من مكامنها ، واستنباطها من معادنها(٥) ، يقول : «ولاقتباس المعاني واستثارتها طريقان : أحدهما : تُقْتَبَسُ منه لمجرد الخيال وبحث الفكر ، والثاني : تقتبس منه بسبب زائد على الخيال والفكر»(٦) ، ثم يقول عن الطريق الثاني : «والطريق الثاني الذي اقتباس المعاني منه بسبب زائد على الخيال هو ما اسْتَنَدَ فيه بحثُ الفِكْرِ إلى كلامٍ جرى في نظم أو نثر أو تاريخ أو حديث أو مثل ، فَيَبْحَثُ الخاطِرُ

---

(١) انظر : السابق ص٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ .

(٢) انظر : السابق ص٩٧ .

(٣) في [ص١٠٥ ، ١٠٦] حيث امتداد الحديث عن محاكاة الشيء نفسه وهي المتحدة في [ص٩٨] ، وحيث يذكر أبياتًا للأعشى يحكي فيها قصة السَّمَوْأل ثم يقول : «فهذه محاكاة تامة ، ولو أخل بذكر بعض أجزاء هذه الحكاية لكانت ناقصة ، ولو لم يورد ذكرها إلا إجمالا لم تكن محاكاة ولكن إحالة محضة» [ص١٠٦] .

فقوله : «محضة» يفيد أنَّ ذكر القصة تفصيلا إحالة غير محضة ، لكونها يقصد بها المحاكاة لا مجرد التذكير، ويشهد لذلك قوله المنقول آنفًا : «إحالة محاكاة» [ص٢٢١] .

(٤) انظر : السابق ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥) السابق ص٣٧ .

(٦) السابق ص٣٨ .

فيما يَستنِدُ إليه من ذلك ـ علىٰ الظفر بما يسوغ له معه إيرادُ ذلك الكلامِ أو بعضِه بنوعٍ من التصرفِ والتغييرِ أو التضمينِ ، فيحيل علىٰ ذلك ، أو يُضَمِّنُه ، أو يدمجُ الإشارةَ إليه أو يوردُ معناه في عبارة أخرىٰ علىٰ جهة قَلْبٍ أو نقلٍ إلىٰ مكانٍ أحقَّ به من المكان الذي هو فيه ، أو ليزيد فيه فائدةً فيتمِّمَه أو يُتَمِّمَ به ، أو يُحَسِّنَ العبارةَ خاصَّةً ، أو يُصَيِّرَ المنثور منظومًا ، أو المنظوم منثورًا» (١) .

ويتضح من هذا الكلام أنَّ الإحالة تنشأ بسبب تحرك الفكر في اتجاهين متواليين؛ أولهما نبش مخزونه المعرفي من أوصاف الأشياء وعلاقتها بغيرها ، وثانيهما البحث في مخزونه النَّصِّي وهو ما أشار إليه حازم بـ«كلام جرىٰ في نظم أو نثر أو تاريخ أو حديث أو مثل» ، وهنا ينشأ دافع الإحالة ومحركها في ذهن المتكلم وهو ازدواج مجالَي عملِ الفكر إذْ تتمُّ الإحالة من الجانب المعرفي إلىٰ الجانب النصي(٢) ، ويؤكد القرطاجني هذا المعنىٰ بقوله : «وبحثه ـ أي الشاعر/ المتكلم ـ فيما استند إليه من تاريخ علىٰ أن يناسبَ بين بعض مقاصد كلامه وبينَه ، فيحاكيَه به ، أو يحيلَ به عليه ، أو يستشهدَ في ذلك علىٰ الحديث بالقديم» (٣) ، ويلاحظ هنا ربط الإحالة بالجانب التاريخي ، وهو ما ردده عدة مرات في كتابه كما سبقت الإشارة وأنَّ الإحالة عنده غير المحاكاة والاستشهاد .

وبقي ـ إتمامًا لأبعاد الإحالة عند القرطاجني ـ بيان دورها في الكلام عنده ، والحق أنه لم يشر في كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء إلا إلىٰ دورها في إغماض المعْنَىٰ ، أي : جعل المعنىٰ غامضًا ، وبداية يبين حازم أن المعاني قد يُقْصَدُ في كثير من المواضع إغماضُها وإغلاقُ أبواب الكلام دونها(٤) ، ويذكر أن «وجوه الإغماض في المعاني منها ما يرجع

---

(١) السابق ص٣٩ .

(٢) لا يفوتنا أن حازمًا يتحدث عن المتكلم الشاعر وهذا التحليل لا يصح تطبيقه علىٰ القرآن الكريم بما أنه كلام اللّـه عز وجل ، ولا يصح وصفه تعالىٰ بما هنا من معرفة وفكر ومخزون ذهني ، تعالىٰ اللّـه عن ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ :١١]، والمقصد من ذكر هذا الكلام ـ وما جرىٰ مجراه ـ بيان مفهوم الإحالة عند بعض العلماء والدارسين ، ولنا وقفة نحدد فيها المفهوم الذي سيطبق في هذا البحث علىٰ القرآن الكريم إن شاء اللّـه تعالىٰ .

(٣) منهاج البلغاء ص٣٩ .

(٤) انظر : السابق ص١٧٢ .

إلى المعاني أنفسها ، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات المدلول بها على المعنى ، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ معًا» (١) ، ثم يجعل مما يرجع إلى المعاني من أسباب الإغماض أنْ يكون الكلام «مُضَمَّنًا معنًى عِلْميًّا ، أو خَبَرًا تاريخيًّا ، أو محالًا به على ذلك ومشارًا به إليه ، فيكون فهم المعنى متوقفًا على العلم بذلك المُضَمَّنِ العلميِّ أو الخبري»(٢) أو المحال إليه العلمي أو الخبريّ، وبهذا تكون الإحالة من وسائل إغماض معنى الكلام إذا كان المحال إليه غيرَ معلوم للمتلقي .

هذه هي ملامح الإحالة عند أحد أعلام النقد العربي قديمًا(٣) ، وقد اتضح أنها عنده ضرب من العلاقة النصية بين قصة مذكورة في نص والتحقق الفعلي لها المتحول إلى مخزون معرفي ذهني ، وذِكْرُ القصة قد يكون مجملًا وقد يكون مفصلا ، وأركان الإحالة عنده هي : المحيل وهو المتكلم، والمحال وهو المخاطب، والمحال منه وهو الكلام المشتمل على معنى يتوقف فهمه على أمر خارجي، والمحال عليه وهو الأمر الخارجي الذي يتوقف عليه فهم المعنى سواء أكان قصة مدونة أو غير مدونة، أم كان معلومات علمية، والمحال به وهو العبارة المجملة أو المفصلة عن الحدث المأثور ونحوه مما يحال عليه، والذي دفع إلى إدراج هذا المفهوم تحت الإحالة التداولية بضابطها السابق هو أنَّ

---

(١) السابق ص١٧٢ .

(٢) السابق ص١٧٣ .

(٣) ثمَّةَ إشاراتٌ نقديَّة للقرطاجنيِّ حولَ مواطن استحسان الإحالة واستقباحها ، فهو يرى أنَّ الإحالةَ على الأخبار القديمة المستحسنة وطُرَفِ التواريخ المستغربة ـ إذا كانت مشهورةً ـ «حسنةُ الموقع من النفوس ، وفي قوَّةِ جميع الناس أن يُحصِّلَها إذا أُلقيَت إليه» وإنْ لم تكن معروفةً عند الجميع لكونها «مما يعرفه خاصةُ الجمهور أو كثير منهم» [منهاج البلغاء ص٢٩] فيسهل معرفة ما خفي من الخبر على جاهله بتوفر المسئولين ، وهذا مناط الحُسْن عندَه ، ولذلك يقول : «والإتيانُ بما يُعرَفُ أحسنُ» [منهاج البلغاء ص٢٩] ، ولذلك أيضًا جعلَ الإحالةَ على ما لم يشتهر من الأخبار بمنزلة استعمالِ اللفظ الحوشيِّ الذي لا يفهمه إلا الأقلُّ من خاصَّةِ الأدباء [انظر : منهاج البلغاء ص١٨٩] ، فهو يُجري على المعاني أحكامَ الألفاظ .

ومن المواطن التي تحسُنُ فيها الإحالةُ على التواريخ عندَه وصفُ الحربِ حيث «يَحسُنُ الاطراد في اقتصاص ما وقع من ذلك ، وأنْ تُراحَ النفوسُ ـ حيثُ يقعُ التمادي في ذلك ـ بإيراد معانٍ تستطيبُها ، وتبسُطُ ما قَبَضَ منها تهويلُ وصفِ الحرب ، وتحسنُ الإحالةُ على التواريخ في هذا الموضع» [منهاج البلغاء ص٣٠٦] ، ولعلَّ هذا الجانب النقدي للإحالة التداولية يحتاج إلى دراسة مستقلة .

منطلق تحديد الإحالة عند حازم هو كونها علاقة معنوية يقتضيها قصد المتكلم لا نظام اللغة ، فالنابغة الذبياني حين يقول :

فاحكم كَحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام شراع وارد الثمدِ
قالت : ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتها أو نصفَه فقدِ
فحسَّبوه فألفوه كما ذكرت ستًّا وستين لم تنقص ولم تزدِ

فإنه اختار أن يحيل المتلقيَ - إحالةَ محاكاة - إلى قصة مشهورة عند العرب، وهي قصة زرقاء اليمامة لمَّا نظرت إلى سرب حمام مارٍّ في الجو وكان لها حمامة فقالت[(١)] :

ليتَ الحمام لِيَه ونصفه قَدِيَه
إلى حمامتِيَه تم الحمامُ مِيَه

وليس في كلام النابغة لفظ يدل المخاطبَ بمعناه الوظيفي أو المعجمي على مراجعة قصة زرقاء اليمامة تلك ، وإنما فهم مراده من جعله تلك القصة في طرف المشبه به في هذا السياق مع قصدِه التذكيرَ بتلك القصة لا بدلالةِ التشبيه مطلقةً، وإلا عُدَّ نحوُ : زيدٌ كالأسد، من قبيل الإحالة التداولية ، وهذا لا يتفق مع تصور حازم السابق، ولا مع التصور الذي نعرض له في الفقرة التالية .

(٣)

في القرن العاشر الهجري ظهر مرة أخرى مصطلح الإحالة بالمفهوم التداولي بوصفه من مصطلحات علم البديع على يد عبد الرحمن الأخضري [ت ٩٨٣هـ] في منظومته «الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون» .

حيث يقول تحت عنوان : تذنيب في ألقاب من الفن :

(١) وتنسب القصة لبنت الخس، انظر الخبر في الأغاني ، تأليف أبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ٣٦/١١ .

«إحالـــة، تلـــويحٌ، او تخييـــل وفرصـــةٌ، تـسميطٌ، او تعليـل»(١)

وقد شرحه الشيخ أحمد الدمنهوري [ت ١١٩٢هـ] بقوله: «الإحالة مصدر أحلته على كذا، وهي قسمان: خفيّة، وجليّة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء: ١٤٠] إحالةً على قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ الآية [الأنعام: ٦٨]، وكقوله: ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٥](٢)، والإحالة في الآية الأولى ظاهرة، وفي الثانية خفيّة لما قيل: إنها إحالة على قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٥] لتضمنه تفضيل محمد ﷺ» (٣).

فالشيخ الدمنهوري يُقسّم الإحالة بهذا المفهوم إلى إحالة جلية أي: ظاهرة مباشرة، وإحالة خفيّة تحتاج إلى شيءٍ من التأمُّل وإعمال الفكر.

أ- فأمّا الإحالة الجلية فقد مثل الشيخ الدمنهوري لها بقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٤٠]، ففي هذه الآية الكريمة إحالة إلى قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٨]. وإذا تأملنا العلاقة بين هاتين الآيتين الكريمتين لاحظنا ما يلي:

(١) متن الجوهر المكنون، تأليف: عبد الرحمن الأخضري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م، ص٢٢، وقد جاء العنوان في هذه الطبعة: تـذنيب بالألقاب من الفن، والمثبت من الشرح لأني لا أرى للتعريف وجهًا.

(٢) وهي أيضًا جزء من الآية ١٦٣ من سورة النساء، ولكنَّ المقصود هنا آية الإسراء لأنَّ في سياقها تفضيل بعض النبيين على بعض.

(٣) شرح حلية اللب المصون [بهامش حاشية العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي] مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، ص١٨٤.

١- المتكلم واحد هو اللّـه سبحانه وتعالىٰ فليس في إحدىٰ الآيتين حكاية عن أحد المخلوقين ، لكن لا يظهر كون هذا شرطًا في الإحالة الجلية إلا إن اقتضته العبارة المحيلة كما هنا .

٢- المخاطب في آية النساء جمع ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ لكنه في آية الأنعام مفرد ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ ، والخطاب في آية النساء يحتمل أن يكون للمؤمنين إذا كانت جملة ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ معطوفة علىٰ جملة ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء : ١٣٨] تحذيرًا لهم من مخالطة المنافقين الذين يسلكون مسلك المشركين في الاستهزاء بالقرآن، وأن يكون للمنافقين إذا كانت جملة ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ في موضع الحال من فاعل (يتخذون) في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء : ١٣٩] علىٰ سبيل الالتفات، وتكون الضمائر في (معهم) و(يخوضوا) للكافرين[1] .

أمّا الضمير في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ [الأنعام : ٦٨] فهو للنبي ﷺ، يقول الطاهر بن عاشور : «والخطاب للرسول ﷺ مباشرة وحكم بقية المسلمين كحكمه كما قال في ذكر المنافقين في سورة النساء ﴿ فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ﴾»[2]، وعلىٰ القول بأنَّ الخطاب في آية النساء للمنافقين استشكل الآلوسي كون المحال إليه وهو آية الأنعام نزل قبل وجود المنافقين فليسوا مخاطبين به فكيف تصح إحالتهم إليه علىٰ وجه مخاطبتهم به، ثم قال في الجواب عن هذا : «وأجيب عن هذا بأنه إن سُلِّمَ أنَّ المنزَّل علىٰ النبي ﷺ وإن خوطب به خاصة ـ منزل علىٰ الأمة مخلصِهم ومنافقِهم إلىٰ قيام الساعة ـ صَحَّ دخول المنافقين وإن لم يكونوا وقت النزول، وإن لم يُسَلَّم ذلك؛ فإن ادّعي الاقتصار علىٰ النبي ﷺ لم يدخل المؤمنون المخلصون أيضًا، وإن ادُّعيَ دخولهم فقط دون المنافقين

---

(١) انظر : التحرير والتنوير، تأليف محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون ـ تونس، ٥/ ٢٣٤ .

(٢) السابق ٧/ ٢٨٩ .

الذين هم مؤمنون ظاهرًا فلا دليل عليه، كيف وجميع الأحكام متعلقة بالمؤمنين كيف كانوا ولسنا مكلفين بأنْ نَشُقَّ علىٰ قلوب العباد بل لنا الظاهر واللَّـه تعالىٰ يتولىٰ السرائر»(١)، ثُمَّ رَجَّحَ كونَ الأحكامِ الشرعية التي كانت صدر الإسلام ولم تُنْسَخْ مخاطبًا بها كلُّ مَنْ نطق بالشهادتين وبَلَغَتْهُ قبلَ يومِ القيامة لقول اللَّـه تعالىٰ: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩](٢)، ثم قال: «ولهذه الدغدغة قال بعض المحققين إنَّ المقصود من الخطاب هنا [يعني في آية النساء] المؤمنون الصادقون»(٣).

والملاحظ أنَّ هذا السعي لتوحيد المخاطَب في الموضعين إنما اقتضته الصيغة التي أحيل بها في سورة النساء وهي: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾. وهذا يجرنا إلىٰ الملحوظة الثالثة.

٣- جاءت في آية النساء عبارة صريحة تُذَكِّر بأنَّ المعنىٰ الوارد فيها قد سبق نزوله من قبلُ في آية أخرىٰ، وهذا يبعث علىٰ مراجعته وتذكره، وهذه العبارة الصريحة هي: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ لكن هذه العبارة مع صراحتها في التذكير والإحالة ليست نصًّا في الإحالة من جهة، ولم تعيِّن الموضع المحال إليه من جهة ثانية، ومع هذا لم يؤثر أحد الأمرين أو كلاهما في عَدِّ هذه الإحالة إحالةً جليَّة، ولأجل الأمر الثاني أتيح للطاهر بن عاشور أن يجتهد في تعيين المحال إليه مخالفًا بذلك المفسرين إذ يقول: «والذي نُزِّل في الكتاب هو آيات نزلت قبل نزول هذه السورة في القرآن في شأن كفر الكافرين والمنافقين واستهزائهم.

قال المفسرون: إنَّ الذي أحيل عليه هنا هو قوله تعالىٰ في سورة الأنعام: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ لأنَّ شأن الكافرين يسري إلىٰ الذين يتخذونهم أولياء، والظاهر أنَّ الذي أحال اللَّـه عليه هو ما

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي [ت ١٢٧٠هـ]، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، ٥/ ١٧٣.

(٢) انظر: السابق ٥/ ١٧٣.

(٣) السابق ٥/ ١٧٣.

تكرر في القرآن من قبل نزول هذه السورة نحو قوله في البقرة: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. مما حصل من مجموعه تَقَرُّرُ هذا المعنى»(١).

وهذا الوجه إنما يصح على جعل الخطاب في آية النساء للمؤمنين المخلصين دون المنافقين، ثم إنه يجعل المحال عليه عدة مواضع لا موضع واحد.

٤- وإذا كان هذا شأن العبارة المحيلة فإن الموضع المحال منه وهو آية النساء هو من ناحية علاقته بالمحال عليه متأخر عنه في النزول وإن كان متقدمًا عليه في ترتيب المصحف (التلاوة)، فالعبرة إذن في الإحالة التداولية في القرآن الكريم بترتيب النزول لا التلاوة (٢).

---

(١) التحرير والتنوير ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) قد يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٦٠] فإنَّ فيه إحالة بقوله تعالى ﴿فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ على قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ * إِنَّا جَعَلْنَـٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّـٰلِمِينَ * إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ * طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٢-٦٥]، وكذلك على قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ * كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٦]. [انظر: التحرير والتنوير: ١٥/ ١٤٧]، مع أنَّ سورة الإسراء متقدمة في النزول على سورتي الصافات والدخان وفقًا لما استقرت عليه الرواية من الثقات كما يقول الزركشي [انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩٤]، والجواب أن هذه الإحالة نفسَها دليل لغويٌّ على تأخر نزول الإسراء عن الصافات والدخان استنادًا إلى ما ذكره الزركشي من أنَّ معرفة المكي والمدني وما يلحق ذلك من معرفة ترتيب النزول «لم يكن من النبي ﷺ في ذلك قول، ولا ورد عنه أن قال: اعلموا أنَّ قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا وفصَّله لهم، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر وإنما لم يفعلْه لأنَّه لم يؤمرْ به، ولم يجعلِ اللّـه علمَ ذلك من فرائض الأمة . . . وكذلك الصحابة والتابعون من بعدهم لما لم يعتبروا أنَّ من فرائض الدين تفصيل جميع المكي والمدني ممّا لا يسوغ الجهل به لم تتوفر الدواعي على إخبارهم به، ومواصلة ذكره على أسماعهم، وأخذهم بمعرفته، وإذا كان كذلك ساغ أن يُخْتَلَفَ في بعض القرآن هل هو مكي أو مدني، وأن يعملوا في القول بذلك ضربًا من الرأي والاجتهاد،...» [البرهان للزركشي ١/ ١٩١، ١٩٢]، وحينئذٍ تفتح لنا الإحالة التداولية بابًا لإعادة النظر في ترتيب نزول سور القرآن الكريم وفقًا لما بينها من إحالات. =

ومن ناحية المكونات الداخلية فإنّها اشتملت على عنصرين هما العبارة المحيلة «وقد نزل عليكم في الكتاب» ، والعبارة الحاملة للمعنى المشترك بين الموضع المحال منه والموضع المحال عليه ، وهو ما تضمنه قوله تعالى : ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ ، وهما عنصران متمايزان من الناحية اللفظية ، وهذه أيضًا سمة ينبغي أن تراعىٰ في ضبط الإحالة الجلية .

٥- بقي أن ننظر في العلاقة بين المعنىٰ في المحال منه وصنوه في المحال عليه ، وسنلاحظ أنَّ التشابه اللفظي بين الآيتين آية النساء وآية الأنعام قد تحقق في جزء منهما وهو ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ﴾ ، ولعلَّ هذا التشابهَ هو ما وجَّه الأنظار إلى كون آية الأنعام هي المحال عليه ، ثم نجد اختلافات في العبارة : (وإذا رأيت) في الأنعام (أن إذا سمعتم) في النساء ، (الذين يخوضون في آياتنا) في الأنعام (يُكْفَرُ بها ويُسْتَهْزَأُ بها) في النساء ، (فأعرض عنهم) في الأنعام (فلا تقعدوا معهم) في النساء ، ثم يختلف اتجاه المعنىٰ في ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام :٦٨] حيث الإيناس بتلقين العذر ، عنه في ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾[النساء :١٤٠] حيث التغليظ والتهديد والتخويف(١) ، وتدلنا هذه الاختلافات اللفظية ـ وهي بلا شك تحمل اختلافات دلالية دقيقة لكنها لا تنفي التوافق في المعنىٰ العام ـ علىٰ أنَّ الإحالة الجلية لا يشترط فيها الاتحاد الكامل بين الموضعين المحال منه والمحال عليه .

نستطيع أن نخلص من التحليل السابق إلى أنَّ الإحالة التداولية في فهم الشيخ الدمنهوري تتحقق بوجود خمسة أركان هي المتكلم المحيل، والمخاطب المحال، وعبارة محيلة، وموضع محال منه، وآخر محال إليه، وأنَّ الإحالة التداولية الجليّة لا يشترط فيها اتحاد المتكلم ولا المخاطب إلا إن اقتضت العبارة المحيلة ذلك، ولا يشترط في هذه

= هذا، وقد يكون المحال إليه بعد المحال منه في الوجود وذلك إذا لم يكن من القرآن، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل : ٩٢]، حيث «أحال البيان إلى يوم القيامة» كما يقول الطاهر بن عاشور [التحرير والتنوير ١٤/ ٢٦٧] فالمحال إليه زمن لم يوجد بعد .

(١) راجع : التحرير والتنوير ٥/ ٢٣٦ .

العبارة المحيلة بدورها أن تكون نصًّا في الإحالة مثل : ارجع أو انظر أو اذكر، ولا أن تُعَيِّن الموضع المحال عليه تعيينًا قطعيًّا، في حين يبدو تميز هذه العبارة المحيلة في سياق الموضع المحال منه عن المعنى الدال على المحال إليه أمرًا مهمًّا في وسم الإحالة بميسم الجلاء، ويبقى التشابه والتخالف اللفظيان بين طرفي الإحالة (المحال منه والمحال عليه) أمرين محتملين في الإحالة الجلية مع مراعاة أنَّ التشابه يرشح تعيين المحال عليه إن لم يكن معينًا بالعبارة المحيلة .

ولعلَّ هذا الجلاء ـ الذي اتضحت سماته ـ في هذه الإحالة من آية النساء إلى آية الأنعام هو ما دفع الآلوسي إلى أن يقول عنها : « وهي أصلٌ لما يفعله المصنفون من الإحالة على ما ذكر في مكان آخر والتنبيه عليه والاعتماد على المعنى»(١)، وهو بعبارته هذه يعضد الاستعمال الاصطلاحي لـ(الإحالة) عند الأخضري، مشيرًا بقوله «والاعتماد على المعنى» إلى عدم اشتراط الاتحاد اللفظي بين المحال منه والمحال عليه، وبقوله : «والتنبيه عليه» إلى عدم اشتراط النص على الموضع وإن كان المعنى المشترك بين الموضعين كافيا في الدلالة عليه .

ب- وأمّا الإحالة الخفية فقد مثل لها الشيخ الدمنهوري بقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء : ٥٥] على أنَّ في عجز الآية إحالة إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] .

وهذا مأخوذ من توجيه الزمخشري لتخصيص داود عليه السلام بالذكر حيث يقول : «وقوله : ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ إشارة إلى تفضيل رسول اللّه ﷺ، وقوله : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ دلالة على وجه تفضيله، وهو أنه خاتم الأنبياء، وأنَّ أمته خير الأمم ؛ لأنَّ ذلك مكتوب في زبور داود، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ

(١) روح المعاني ٥/ ١٧٤ .

ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ وهم محمد وأمته»(١) .

وقد أبان هذا المعنى المناوي في حاشيته على شرح الدمنهوري بقوله : «قوله : «لما قيل : إنها إحالة» إلخ : فكأنه قيل : وآتينا داود زبورا أفدناك أنَّك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا ﴾ إلخ»(٢) ، ثم بين وجه تفضيل النبي ﷺ في آية الأنبياء بأنَّ المراد بالعباد الصالحين فيها أتباع محمد ﷺ(٣) وهذا يقتضي تفضيله ﷺ .

إنَّ ما جعل الإحالة هنا خفيَّةً هو اختفاء العبارة المحيلة ، التي قدرها المناوي بقوله : «حيث أنزلنا عليك قولنا» ، فما يظهر من أركان الإحالة هو : المتكلمُ (المحيل) وهو اللّـه عزَّ وجل ، والمخاطبُ (المحال) وهو النبيُّ ﷺ ابتداءً وكلُّ مُتَلَقٍّ من ورائه ، والمحالُ منه وهو قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ ، والمحالُ إليه وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ ﴾ ، واختفاءُ العبارة المحيلة أو المحال به لا يعني عدمَ وجودها ، فإنَّه رُكْنٌ في الإحالة لا تتحقق إلا به ، وإنما يعني انصهارَه في المحال منه بحيث لا يتميز عن (المعنى المشترك) فصار قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ هو العبارة المحيلة ، وهو المتضمن للمعنى الموجود في طرفي الإحالة (المحال منه والمحال إليه) ، بعكس ما سبق من تَمَيُّزِ العبارة المحيلة واستقلالها في الإحالة الجلية(٤) .

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري [ت ٥٢٨هـ] ، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث ـ القاهرة، ودار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م . ٢/ ٦٧٣ ، وانظر : التحرير والتنوير ١٥/ ١٣٧ .

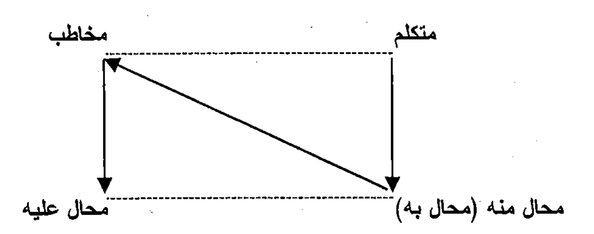
(٢) حاشية المناوي ص١٨٤ .

(٣) انظر : السابق ص١٨٤ .

(٤) ويلاحظ أنَّ العلاقة بين المحال منه والمحال إليه تبدأ من اشتراكهما في كلمة (زبور) ، ثم إما أن يراد بتنكير (زبور) في آية الإسراء «ما ذكر فيه رسول اللّـه ﷺ من الزبور ، فسمي ذلك زبورًا لأنه بعض الزبور ، كما سمي بعض القرآن قرآنًا» [الكشاف ٢/ ٦٧٣] ، ويكون المعنى واللّـه أعلم : وآتينا داود زبورًا دالًّا على تفضيلك ، أو يكون تنكير (زبور) لا يؤثر في تعريفه كفضل والفضل ، فالمراد به الكتاب كله ، فيكون المعنى واللّـه أعلم : وآتينا دود زبورًا متضمنًا تفضيلك ، فالعلاقة المعنوية قائمة بين طرفي الإحالة إما على سبيل التساوي أو التعبير بالكل وإرادة الجزء .

(٤)

إنَّ الإحالة التداولية بنوعيها ، يمكن وصفها بأنها علاقة مزدوجة ، بمعنىٰ أنها تتألف من علاقتين ، أُولاهما مقامية بحتة بين المتكلم والمخاطب ، وثانيتها لغوية بين المحال به والمحال عليه ، ويمكن تمثيلها في الشكل التالي :



ويتضح من هذا الشكل أنَّ العلاقتين غير مباشرتين بل متداخلتان، فبدون المحال به لا تنشأ العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبدون رجوع المخاطب إلىٰ المحال عليه لا تتحقق العلاقة بين المحال به والمحال عليه، وهذا يدلنا علىٰ أهمية تكامل هذه الأركان، وأما الركن الخامس وهو المحال منه فهو هنا ظرف ضروري للمحال به(١) .

وإذا كنا نستطيع تجريد المثالين المذكورين آنفًا في صورة واحدة هي :

- إحالة المتلقي إلىٰ موضع آخر من القرآن الكريم (أي في الكتاب نفسه)، فيه معنىٰ الكلام الأول، فإننا نجد في القرآن الكريم صورًا أخرىٰ من الإحالة التداولية، ومن أبرز هذه الصور :

١ - إحالة المتلقي إلىٰ شخص له مزيد اختصاص بالمعنىٰ المذكور في المحال منه .

---

(١) ومما يسترعي النظر أنَّ المحال منه والمحال إليه في الأمثلة السابقة عنصران نصيّان بمعنىٰ أنَّ الإحالة التداولية تقع من النص إلىٰ النص ، وهذا ما تؤكده عبارة الآلوسي السابقة ، ويضاف إلىٰ هذا أنها تشي باشتراك النصين في القائل ، وكونهما جزئَي كتاب واحد ، وهذه الأمور الثلاثة لا نستطيع أن نقطع بأنها أجزاء في ماهية الإحالة عند الأخضري أو الدمنهوري لأنهما لم يقدما تعريفًا لها جامعًا مانعًا ، وإنما اكتفىٰ الشارح بالمثال ، ولا أرىٰ مانعًا من توسيع دائرة الإحالة التداولية لتشمل الإحالة إلىٰ الأشخاص والأشياء الخارجية والأحداث الماضية ، إلىٰ جانب الإحالة إلىٰ النص نفسه ، ونصوص أخرىٰ للقائل نفسه ، ونصوص أخرىٰ مختلفة القائلين .

وأبرز الأمثلة على ذلك قول الحق تبارك وتعالى : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل : ٤٣] ، وقوله عز اسمه : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء : ٧] ، فالمخاطبون هم مشركو قريش ، والعبارة المحيلة هنا هي : «اسألوا أهل الذكر» والمحال إليه هم (أهل الذكر) والمعنى الذي لهم به مزيد اختصاص هو كون رسل اللّـه رجالا من البشر وليسوا ملائكة ، يقول فخر الدين الرازي : «فأما قوله تعالى : ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ فالمعنى أنه تعالى أمرهم أن يسألوا أهل الذكر وهم أهل الكتاب حتى يعلموهم أن رسل اللّـه الموحى إليهم كانوا بشرًا ولم يكونوا ملائكة ، وإنما أحالهم على هؤلاء لأنهم كانوا يتابعون المشركين في معاداة رسول اللّـه ﷺ »[1] ، وهذه المتابعة تستجلب ثقة المشركين فيهم ، وهذا يوضح أن المقصد من الإحالة هنا استيثاق المحال من المعنى الذي يخبَر به ، ولا يعكر على ذلك كفر اليهود والنصارى بمحمد ﷺ ، فهم غير موثوق بهم فكيف يؤمر المشركون بسؤالهم؛ لأنه «إذا تواتر خبرهم وبلغ حد الضرورة جاز ذلك ، كما قد يعمل بخبر الكفار إذا تواتر ، مثل ما يعمل بخبر المؤمنين»[2] .

ومن أمثلة هذه الصورة أيضًا :

- ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف : ٨٢] .
- ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء : ٦٣]

وإن كان المحال إليه هنا اختصاصه ادعائي فالغرض من الإحالة إليه التعجيز والتبكيت للمحالين، وإظهار النقص والعجز في المحال إليه .

---

(١) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري [ت٦٠٦هـ] ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ٢٢/١٤٤ .

(٢) السابق ٢٢/ ١٤٤ .

- ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾ [يونس : ٩٤].

- ﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

«قيل : جُمِعوا له ـ عليه وعليهم السلام ـ ليلة أسري به في بيت المقدس ، فأمَّهم وصلّىٰ بهم ، وكان ﷺ أشدَّ يقينًا بما جاء من اللّـه من أن يسألهم . وقيل معناه اسأل كتب الذين أرسلنا قبلك من الرسل ، واستغنىٰ بذكر الرسل عن الكتب إذ كان معلومًا»(١) ، وعلىٰ القول الثاني تخرج الآية عن هذه الصورة إلىٰ صورة أخرىٰ آتية .

- ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ تِسۡعَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ فَسۡـَٔلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الإسراء : ١٠١] ، قال الشوكاني : «والسؤال سؤال استشهاد لمزيد الطمأنينة والإيقان ، لأنَّ الأدلة إذا تضافرت كان ذلك أقوىٰ ، والمسئولون مؤمنو بني إسرائيل كعبد اللّـه بن سلام وأصحابه»(٢) ، فالمقصد من الإحالة هنا الاستيثاق والإيقان .

- ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيۡدِهِنَّ عَلِيمٞ ﴾ [يوسف : ٥٠] . والمحيل في هذه الآية يوسف عليه السلام ، والمحال الرسول ، والمحال إليه الملك ، والمحال به (ارجع إلىٰ ربك فاسئله) والمحال منه قول يوسف عليه السلام المشتمل علىٰ السؤال ، والغرض من الإحالة إظهار براءة ساحته ونزاهة جانبه(٣) ، وهذا يندرج تحت الاستيثاق ، لأنه يقصد إظهار دليل براءته أمام الرسول وغيره من الناس .

---

(١) مختصر تفسير الإمام الطبري لأبي يحيىٰ محمد بن صُمادح التجيبي [ت٤١٩هـ] بهامش المصحف الشريف ، دار الفجر الإسلامي ، دمشق ـ بيروت ، الطبعة السابقة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م ، ص٤٩٢ ، ووقع فيه تقديم الكتب علىٰ الرسل وهو مخالف للسياق .

(٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني [ت ١٢٥٠هـ]، تحقيق د . عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م . ٣/ ٢٦٨ .

(٣) انظر : السابق : ٣/ ٣٥ .

وقد يكون المقصود من الإحالة التداولية إلى شخص تقريعَ المحال إليه وتوبيخَه إنْ كان المحالُ منه استفهامًا توبيخيًا وقد وقع ذلك في قول اللّـه تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١]، يوضح النيسابوري ذلك بقوله: «وهذا السؤال سؤال تقريع كما يسأل الكفرة يوم القيامة، وإلا فكثرة الآيات التي أوتوها معلومة بإعلام اللّـه تعالى، والمراد سل هؤلاء الحاضرين أنا لما آتينا أسلافهم آيات بينات فأنكروها لا جرم استوجبوا العقاب من اللّـه تعالى، وذلك تنبيه لهؤلاء الحاضرين على أنهم لو زلوا عن آيات اللّـه لوقعوا في العذاب كما وقع أولئك المتقدمون كي يعتبروا ويتعظوا»(١).

ومثل ذلك قول اللّـه تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، يقول الزمخشري: «و(سلهم) وسل اليهود، وقرئ: واسألهم، وهذا السؤال معناه التقرير والتقريع بقديم كفرهم وتجاوزهم حدود اللّـه والإعلام بأن هذا من علومهم التي لا تعلم إلا بكتاب أو وحي فإذا أعلمهم به من لم يقرأ كتابهم علم أنه من جهة الوحي»(٢)، ويقول الشوكاني: «وهذا سؤال تقريع وتوبيخ»(٣).

٢- إحالة المتلقي إلى دلائل مادية خارجية من أجل الاستيثاق والتثبت من المعنى المودع في المحال منه.

ومثال هذه الصورة قول اللّـه عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩].

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري[ت ٧٢٨هـ]، تحقيق د. حمزة النشرتي، والشيخ عبد الحفيظ فرغلي، ود. عبد الحميد مصطفى، المكتبة القيمة – القاهرة ٢/ ٣٩٠.

(٢) الكشاف: ٢/ ١٧٠.

(٣) فتح القدير: ٢/ ٢٦٩.

وقوله عز اسمه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة: ٢٧].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [النمل: ٦٩].

وقوله أيضًا: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ۞ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴾ [عبس: ٢٤].

٣- هناك مجموعة من الآيات فيها إشارة إلى أنَّ معانيها موجودة في كتب أخرى من عند اللّه، وهذا قد يدفع إلى وضع صورة أخرى هي: **إحالة المتلقي إلى كتب إلاهية أخرى**، إلا أننا لو تأملنا سياق هذه الآيات لتوقفنا كثيرًا في إثبات قصد إحالة المخاطب بها إلى غيرها.

من أبرز هذه الآيات وأصرحها في الدلالة على وجود معانٍ قرآنية في كتب سماوية أخرى قول اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ۞ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩]، وأقل من هذه الآية صراحة وإن كان يجري مجراها قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣]، وقد ألمع الرازي في تفسيره إلى ذلك(١)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣].

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٣١/ ١٥٠.

وثمة آيات أخرى تحكي معانيَ ذكرت في كتب سابقة منها قول اللّـه تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: ٢٩].

والحق أنَّ هاتين الطائفتين من الآيات الكريمة ليس فيها ما يدلُّ صراحةً أو يقتضي ضمنًا مراجعة تلك الكتب الإلهية السابقة فإنَّ الغاية ـ واللّـه أعلم ـ من آيات الطائفة الأولى بيان وحدة الدين عند اللّـه تعالى، وأنه صادر من مشكاة واحدة، وأصوله العامة العقدية والخلقية ثابتة، وإن اختلفت بعض التشريعات، وقد قال اللّـه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩] والمقصد من آيات الطائفة الثانية ـ واللّـه تعالى أعلم ـ إقامة الحجة على اليهود والنصارى، والتنويه بشأن المعاني أو الأشخاص، وبالتتبع والتأمل تظهر مثل هذه المقاصد.

(٥)

ثمة استعمالات للفظ (الإحالة) بالمعنى التداولي عند عدد ممن كتب في أحكام القرآن والتفسير، وهي استعمالاتٌ إنْ لم يجز إطلاق لفظ (مصطلح) عليها بالمعنى الفني الدقيق، لأنها أقرب إلى الاستعمال اللغوي العام ـ فإنها تعضد الاستعمال الاصطلاحي له كما ظهر عند حازم القرطاجني، ثم عند الأخضري وشارحه، وتعطينا نماذج للإحالة التداولية في القرآن الكريم.

من هؤلاء العلماء ابن العربي المالكي [ت٥٤٣هـ] حيث يقول عن قول اللّـه تعالى:

﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]: «هذا رَدٌّ إلى الحكم الأول، وإحالة على الآية السابقة فإنَّ اللّـه حكم في رَمْي المحصنات بالكذب، إلا أن يُقيم قائل ذلك أربعةً من الشهداء على ما زعم من الافتراء، حتى يخرجه إلى الظاهر من حدِّ الباطن، وإلا لَزِمَهُ حكمُ المفتري في الإثم، وحالُه في الحد»(١)، وهو يشير بالآية السابقة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، وهذه من قبيل الإحالة التداولية الخفية لأنَّ المحال به غير صريح في الإحالة، ولعلها فهمت من الاشتراك في الحكم من كون الآية الأولى عامة والثانية خاصة فصارت كأنَّها جزئيٌّ يستدعي القاعدةَ الكلية المنطبقة عليه، واللّـه أعلم.

ويبرز عند ابن العربي تعبيرُ «الإحالة على المجهول في التكليف» أو «إحالة التكليف على مجهول»، ويعني به أن يتعلق الحكمُ التكليفيُّ بأمرٍ غيرِ معلومٍ للسامع، لا يدركُه إلا ببيانٍ أو اجتهادٍ، فكأنَّ اللّـه تعالى يحيل المخاطبين على ذلك الأمر المجهول ليدركوا منه متعلَّقَ التكليف، وهذا يقتضي أن يكونَ هناك وسيلة أو مرجع آخر للعلم بهذا المجهول، والإحالة في حقيقة الأمر إنما هي لتلك الوسيلة التي هي إمَّا بيانٌ في القرآن أو من النبي ﷺ أو بإعمال القياس الشرعي.

يقول ابن العربي عن قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]: «ولا يجوز أن يراد به [أي بالكعب] الذي يعقد فيه الشراك، لوجهين: أحدهما: أنه ليس مشهورًا في اللغة، والثاني: أنه لا يتحصل به غسل الرجلين؛ لأنه ليس بغاية لهما ولا ببعض معلوم منهما، والإحالة على المجهول في التكليف لا تجوز إلا بالبيان، وإن لم يكن قرآنًا، ولا من النبي ﷺ»(٢)، فالمعنى: أنَّ تعليقَ التكليفِ على مجهول لا يجوز إلا بالبيان.

ويقول عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]: «استثنى من الليل كلِّه (قليلا)، وهذا استثناء على وجه كلامه فيه، وهو إحالةُ التكليف على مجهول يدرك علمه

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٣/ ٣٤٣.

(٢) السابق ٢/ ٦٥.

بالاجتهاد ، إذ لو قال : إلا ثلثَه ، أو ربعَه ، أو سدسَه ، لكان بيانًا نصًّا ، فلما قال : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وكان مجملا لا يدرك إلا بالاجتهاد دَلَّ ذلك علىٰ أنَّ القياس أصل من أصول الشريعة ، وركن من أركان أدِلَّة التكليف»(١) .

وواضح أنَّ هذا نمط من الإحالة في القرآن الكريم يندرج تحت الإحالة التداولية الخفية حيث لا يوجد المحال به صريحًا مستقلا بل يفهم من القرائن، ولعلَّ الغرَض من هذا النمط بعثُ المكلفين علىٰ الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية والدلالة علىٰ مشروعية ذلك كما أشار القاضي ابن العربي .

فإذا انتقلنا إلىٰ فخر الدين الرازي [ت٦٠٦هـ] وجدنا عنده من نماذج استعماله المصطلح بمعنىٰ الإحالة التداولية الجلية قوله : «فأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ [الأنبياء : ٧] فالمعنىٰ أنه تعالىٰ أمرهم أن يسألوا أهل الذكر وهم أهل الكتاب حتىٰ يُعْلِمُوهم أنَّ رسلَ اللّـه المُوحَىٰ إليهم كانوا بشرًا ولم يكونوا ملائكةً ، وإنَّما أحالهم علىٰ هؤلاء لأنهم كانوا يتابعون المشركين في معاداة رسول اللّـه ﷺ ، قال تعالىٰ : ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ﴾ [آل عمران : ١٨٦]»(٢) .

فالمخاطبون في هذه الآية هم مشركو قريش ، والعبارة المحيلة هنا هي (اسألوا أهل الذكر) ، والمحال عليه هم (أهل الذكر) ، والمقصد من الإحالة هنا التثبت والاستيثاق من أنَّ رسل اللّـه رجال من البشر ، يشهد لذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء :٧] .

ومن ذلك أيضًا قوله عن قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة :١٩٧] : «فيه وجوه، أحدها : الحجُّ إنما يكون في السنة مرة واحدة في أشهر معلومات من شهورها، ليس كالعمرة التي يؤتىٰ بها في السنة مرارًا، وأحالهم في معرفة تلك الأشهر

---

(١) السابق ٤/ ٣١٦ .

(٢) مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٤٤ .

علىٰ ما كانوا علموه قبل نزول هذا الشرع وعلىٰ هذا القول فالشرع لم يأت علىٰ خلاف ما عرفوا وإنما جاء مقررًا له ، الثاني : أنَّ المراد بها معلومات ببيان الرسول عليه الصلاة والسلام، الثالث : المراد بها أنها مؤقتة في أوقات معينة لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها»(١) .

فالمحال به في هذه الآية هو (معلومات) وليس هو نصًّا في الإحالة ولا يُعيِّن المحال إليه بدليل الأقوال الثلاثة المذكورة ، والأمران كما سبق لا يبطلان جلاء الإحالة .

ويأتي بعده أبو حيان الأندلسي [ت٧٥٤هـ] فيستعمل «الإحالة» بالمعنىٰ التداولي في تفسيره «البحر المحيط» ، ففي سياق المقارنة بين قوله تعالىٰ : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنعام : ٥] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُواْ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الشعراء : ٦] يقول : «وجاء هنا تقييد الكذب بـ(الحق) والتنفيسُ بـ(سوف) وفي الشعراء : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُواْ فَسَيَأْتِيهِمْ ﴾ ؛ لأنَّ الأنعام متقدمة في النزول علىٰ الشعراء ، فاستوفىٰ فيها اللفظ وحذف من الشعراء وهو مراد إحالةً علىٰ الأول وناسب الحذف الاختصار في حرف التنفيس فجاء بالسين»(٢) .

وورد لفظ الإحالة بالمفهوم التداولي عند الآلوسي [ت ١٢٧٠هـ] كذلك في تفسيره لقوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ [يوسف :١٠] إذ يقول : «يروىٰ أنَّه قال لهم : القتلُ عظيم ، ولم يصرح بنهيهم عن الخصلة الأخرىٰ [وهي الطرح أرضًا] ، وأحاله علىٰ أولوية ما عرضه عليهم بقوله : ﴿ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ »(٣) .

وقد سبقت إشارته البارزة لهذا المعنىٰ التي ينص فيها علىٰ أنَّ آية النساء (١٤٠) أصل لما يفعله المصنفون من الإحالة علىٰ ما ذكر في مكان آخر(٤) .

وفي العصر الحديث نجد العلامة محمد الطاهر بن عاشور قد استعمل في تفسيره

---

(١) السابق ٥/ ١٧٤ .

(٢) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي [ت ٧٤٥هـ]، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م . ٤/ ٨٠ .

(٣) روح المعاني ١٢/ ١٩٢ .

(٤) انظر : السابق ٥/ ١٧٤ ، وص ٢٧ من هذا البحث .

«التحرير والتنوير» الإحالة بالمعنىٰ التداولي في عدة مواضع، فهو يقول عند قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة٢٣٣] : «وكان الأُجَراء لا يرغبون في الدرهم والدينار، وإنها يطلبون كفاية ضروراتهم وهي الطعام والكسوة، ولذلك أحال اللّـه تقديرَهما علىٰ المعروف عندهم من مراتب الناس وسعتهم»(١)، ويمكن أن يؤخذ من هذا أنَّ تعليق الحكم علىٰ المعروف فيه إحالة للمخاطبين إلىٰ المتعارف بينهم في شأن هذا الحكم، ففي قول اللّـه عز وجل مثلًا : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] إحالة للمخاطبين في تفصيل الحقوق والواجبات إلىٰ المعروف بينهم من ذلك، والإحالة هنا جلية تنطلق من كلمة (المعروف) التي تقتضي صرف الذهن إلىٰ تذكر أو استحضار ما عهد من مراتب الناس وما اعتاده كل منهم من الطعام والكسوة، والمحال إليه هنا هو هذا الواقع المعروف(٢) .

وله عبارة دالة ـ في موطن آخر ـ في شأن هذه الصورة من الإحالة التداولية ، في القرآن الكريم إذ يقول : «ولس من عادة القرآن تحديد المعاني الشرعية وتفاصيلها ، ولكنه يؤصِّلُ تأصيلَها ، ويحيل ما وراء ذلك إلىٰ متعارف أهل اللسان من معرفة حقائقها وتمييزها عما يشابهها»(٣) ، وقريب من هذا إحالة المخاطبين علىٰ الدلائل المادية المشاهدة المعروفة كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ ﴾ [الرعد : ٤]، ويوضح الطاهر بن عاشور الإحالة هنا بقوله : «والاقتصار علىٰ ذكر الأرض وقطعها يشير إلىٰ اختلافٍ حاصل فيها عن غير صنع الناس ، وذلك اختلاف المراعي والكلأ ، ومجرد ذكر القطع كافٍ في ذلك ، فأحالهم علىٰ المشاهدة المعروفة من اختلاف منابت قطع الأرض من الأب والكلإ وهي مراعي أنعامهم ودوابهم؛ ولذلك لم يقع التعرض هنا لاختلاف أكله إذ لا مذاق للآدمي فيه ، ولكنه يختلف شرهُ بعض الحيوان علىٰ بعضه دون بعض»(٤) .

---

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٤٣٢ .
(٢) انظر مثالًا آخر في التحرير والتنوير ٤/ ٢٦٥ ، وإن كانت الإحالة فيه خفية .
(٣) التحرير والتنوير ٦/ ١٩١ .
(٤) السابق ١٣/ ٨٦

ومن صور الإحالة التداولية التي أشار إليها أن يحيل اللّـه تعالىٰ المخاطبين إلىٰ دخائل أنفسهم وضمائرهم، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ٩٩]، فالمحال به هو (وأنتم شهداء) «ومعناه: وأنتم عالمون أنها سبيل اللّـه، وقد أحالهم في هذا الكلام علىٰ ما في ضمائرهم مما لا يعلمه إلا اللّـه؛ لأنَّ ذلك هو المقصود من وَخْز قلوبهم، وانثنائهم باللائمة علىٰ أنفسهم؛ ولذلك عَقَّبه بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وهو وعيد وتهديد وتذكير لأنهم يعلمون أن اللّـه يعلم ما تُخفِي الصدور، وهو بمعنىٰ قوله في موعظتهم السابقة: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ إلا أنَّ هذا أغلظ في التوبيخ؛ لما فيه من إبطال اعتقاد غفلته سبحانه؛ لأن حالهم كانت بمنزلة من يعتقد ذلك»(١).

وليس المقصد في هذا الموضع حصر واستقصاء كل من استعمل الإحالة بالمعنىٰ التداولي من علمائنا عبر العصور، ولا استقصاء مواضع استعماله عند بعضهم فإنَّ هذا مما لا حاجة للبحث به، وإنما المعنىٰ المروم مما سبق هو التأصيل لهذا المفهوم وبيان جذوره النظرية، وإثبات صحة استعمال مصطلح الإحالة له.

(٦)

إذا ثبت لنا أنَّ هناك ظاهرةً لغويةً (نَصِّيَّةً مقاميَّةً) يمكن تسميتها بالإحالة التداولية، وأنَّ هذه الظاهرة تأتلف من عناصرَ خمسةٍ بينها علاقاتٌ حاولتُ فيما سبق إلقاءَ الضوءِ عليها إجمالًا ـ فقد بَقِيَ لنا سؤالٌ مُهِمٌّ عن موقِعِ هذه الظاهرة في علم لغة النَّصِّ، والحَقُّ أنَّ هذا العلمَ لا يوجد له ـ فيما أعلم ـ حتىٰ الآنَ نَسَقٌ مُسْتَقِرٌّ مُتَّفَقٌ عليه بين دارسيه يشتمل علىٰ موضوعاتٍ مُحَدَّدَةٍ مُبَوَّبَةٍ تبويبًا واضحًا(٢)، وأقرب تصور إلىٰ الاكتمال هو

(١) السابق ٤/ ٢٧.

(٢) راجع في هذا المعنىٰ: علم لغة النص.. المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان ـ الجيزة، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٧م. ص١٥.

المَنْهَجُ الإجرائِيّ الذي وضعه عالما اللغة روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلَر[١]، والذي يقوم على وضع معايير لجعل النصية textuality أساسًا مشروعًا لإيجاد النصوص واستعمالها، وهذه المعايير هي[٢] :

١- السبك أو التضام cohesion .

٢- الالتحام أو التقارن أو الحبك coherence .

٣- القصد أو القصدية intentionality .

٤- القبول أو التقبلية acceptability .

٥- رعاية الموقف أوالموقفية situationality .

٦- الإعلامية informativity .

٧- التناص intertextuality .

والذي يبدو لي في الإجابة عن السؤال المطروح أنَّ أَوْلى هذه المعايير بالإحالة التداولية هو القصدية ، بناءً على أنَّ الذي يقتضي وجودها هو قصد المتكلم لا نظام اللغة ، فهي في الأصل فِعْلٌ يُنْشئه المتكلم بكلامه مريدًا مطاوعة المخاطب إيّاه بقصد تحقيق مقاصد أعلى كاستيثاق المخاطب ، أو بيان اتساق الكلام المحال منه مع المحال عليه ، وقد يكون لذلك مقاصد أعلى كزيادة الإيمان أو التوبيخ على الكفر ، والقصدية تشير بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح «إلى جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها»[٣] ، ومن ذلك قصد منتج النص في توجيه وعي السامع[٤] .

ويعد قصد المتكلم إلى التأثير في السامع وتوجيهه إلى غاية معينة جزءًا رئيسًا من مفهوم القصدية كما يراه دي بوجراند حيث يتضمن القصد عنده «موقف منشئ النص

---

(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص . . تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دْريسلر، د . إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٩٩م . ص٧ .

(٢) انظر : النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ – ١٠٥ ، ومدخل إلى علم لغة النص ص١١ ، ١٢ .

(٣) مدخل إلى علم لغة النص ص١٥٧ .

(٤) انظر : السابق ص١٥٨ .

من كون صورة ما من صور اللغة قُصِدَ بها أن تكون نصًّا يتمتع بالسبك والالتحام ، وأنَّ مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة والوصول إلى غاية بعينها»(١) ، بل إنَّ هذا القصد يتعدى حدودَ معيار القصدية عند دي بوجراند ليسهم في مفهوم النص نفسه لديه إذ يقول : «لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز ، إنَّ النصَّ تجلٍّ لعملٍ إنساني ينوي به شخصٌ أن ينتجَ نصًّا ويوجِّهَ السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقاتٍ من أنواعٍ مختلفة ، وهكذا يبدو هذا التوجيه مُسَبِّبًا لأعمالٍ إجرائية ، والنصوص تراقب المواقف وتوجهها وتغيرها كذلك»(٢) .

ويرتبط بالمقصدية الحديث عن وظائف اللغة؛ لأنَّ كُلَّ وظيفة من هذه الوظائف في حقيقة الأمر تمثل المقصد أو الغاية التي من أجلها قال المتكلم عبارته، وفي هذا الإطار يذكر براون ويول أنَّ للغة وظيفتين رئيستين هما : الوظيفة التعاملية والوظيفة التفاعلية(٣)، ويعنيان بالوظيفة التعاملية استعمالَ اللغة في التعبير عن المضامين ونقل المعلومات المتعلقة بالوقائع والأقوال(٤)، وبالوظيفة التفاعلية استعمال اللغة لإقامة العلاقات الاجتماعية وتثبيتها كاستعمالها للمجاملة وعند التمهيد للمحادثات واختتامها(٥) .

وتستعمل الإحالة التداولية لتحقيق الوظيفة الأولى التعاملية إذ يراد بها نقل مضمون توجيهي معين إلى المخاطب كما في قول اللـه عز وجل : ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل :٤٣ ، والأنبياء : ٧] فالمراد ـ كما سبق ـ توجيه المشركين لسؤال أهل الكتاب حول طبيعة الأنبياء السابقين أكانوا بشرًا أم ملائكة؟(٦) والمقصد الأعلى إقامة

(١) النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ .

(٢) السابق ص٩٢ .

(٣) انظر : تحليل الخطاب، تأليف ج .ب .براون وج .يول، ترجمة وتعليق د . محمد لطفي الزليطي ود . منير التريكي، جامعة الملك سعود ـ الرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م . ص١ .

(٤) انظر : السابق ص٢ .

(٥) انظر : السابق ص٣ .

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٤٤ .

الحجة عليهم لإبطال اعتراضهم ودفعهم ـ من ثَمَّ ـ إلى الإيمان بمحمد ﷺ .

ومما يرتبط بالمقصدية كذلك فكرة أفعال الكلام، أي : الأفعال التي يؤديها منطوق النص عرفًا أو قصدًا[١]، ويميز سيرل بين أربعة أنواع من هذه الأفعال، وهو ـ فيما أرى ـ تمييز بين مفاهيم ، لا أنواعٍ مختلفةِ الماصدقاتِ، وهذه المفاهيم هي :

«(أ) أفعال النطق ، أي : مجرد النطق بالكلمات أو الجمل .

(ب) أفعال القضايا (الأحكام) ، أي : استعمال المحتوى والإشارة الدلالية .

(جـ) أفعال العرف ، أي : النشاطات العرفية التي يؤديها المثال كالوعد والوعيد وما إليهما .

(د) أفعال التأثير ، أي : التوصل إلى إحداث تأثيرات على مستعملي النص كإفزاعهم أو إقناعهم»[٢] .

كما أنَّ سيرل يميّز بين الأفعال القولية المباشرة وغير المباشرة اعتمادًا على تحديد «الوقع التأثيريّ المقصود لِقَوْلٍ مُعَيَّنٍ في مناسبة استعمالٍ معينة، فالأفعال القولية غير المباشرة هي تلك الحالات التي يتم فيها إنجاز عمل دالٍّ مُعَيَّن بشكل غير مباشر عن طريق إنجاز عمل آخر»[٣] .

ويمكن القول بأنَّ الإحالة التداولية تندرج ـ بشكل عام ـ تحت الطّلب وهو من أفعال العرف ، كما ينطبق عليها مفهوم الفعل التأثيري من حيث يُتَوَصَّلُ بها إلى إحداث تأثير في المخاطب ، وهذا التأثير ينقسم إلى تأثير مباشر وتأثير غيرمباشر ـ وفقًا لتمييز سيرل ـ فالتأثير المباشر هو الرجوع إلى المحال عليه ، والتأثير غير المباشر هو أن يحصل للمخاطب المعنى المقصود من وراء إحالته ، وهو ما سبق تحديده في أربعة مقاصد أساسية هي : الاستيثاق ، والتذكير ، وإتمام الفائدة ، وبيان الاتساق .

ولا يعني ما سبق من وضع الإحالة التداولية في دائرة المقصدية أنها مُنْبَتَّةُ الصلة

(١) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص١٥٨ .

(٢) السابق ص١٥٨ .

(٣) تحليل الخطاب ص٢٧٨ .

بالمعايير الأخرىٰ، فإنَّ هناك صورًا لها تتعالق بمعايير أخرىٰ علىٰ نحو ما .

فالإحالة الجلية إلىٰ جزء من نصِّ المتكلم نفسه تُعَدُّ وسيلةً من وسائل السبك، أي : الترابط اللفظي، بينما الإحالة الخفية المماثلة لها تُعَدُّ وسيلةً من وسائل الحبك، أي : الترابط المعنوي أو المفهومي، وإذا كانت إحداهما متجهة إلىٰ جزء من نصٍّ لمتكلم آخر فإنها تكون صورةً من صور التناص(١)، أما إذا كانت الإحالة التداولية إلىٰ شخص أو حدث خارجيٍّ أو دلائلَ حسِّيَّةٍ فإنها ترتبط أكثر برعاية الموقف والسياق الاجتماعي (الموقفية) .



(١) انظر : مدخل إلىٰ علم لغة النص ص٢٣٣ ، ٢٣٨ .

الفصل الثاني

الإحالة الماصدقيّة

أعني بالإحالة الماصدقية[1] في أبسط صورها : العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي، وقد كانت هذه العلاقة مَحَلَّ اهتمام الفلاسفة والمناطقة، في حين أعرضت عنها البنوية بفضل نظرة دي سوسير للعلامة اللغوية، ولكن عاد الاهتمام بها من جديد ـ مع تطويرها ـ في نحو النص وتحليل الخطاب، ويعرض هذا الفصل لطبيعة هذا المفهوم والوسائل التي يتحقق بها .

(١)

كان من الأسس التي بنى عليها دي سوسير منهجه العلمي لدراسة اللغة ـ وهو أساس الاتجاهات البنائية التي تلته ـ تحديدُ طبيعة العلامات التي يتألف منها النظام اللغوي ، فاللغة عنده «نظام من العلامات التي يكون توحد المعاني والصور الصوتية فيها الشيءَ الأساسي والوحيد ، ويكون فيها قسمَا العلامةِ نفسيين»[2] ، وهذا يعني أنَّ العلامة اللغوية عند دي سوسير علاقةٌ ذهنية خالصة بين المفهوم (المدلول) ، والصورة السمعية (الدال) ، وهي علاقة تستبعد الجانب المادي بشِقَّيهِ ، وهما : الموجود الخارجي والمادة الصوتية الخالصة[3] ، ويؤكد دي سوسير هذا المعنى بقوله : «إنَّ العلامة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم وشيءٍ ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية»[4] .

وبهذا يُخْرِج دي سوسير العلاقة بين اللفظ والمدلول الخارجي عن دائرة النظرة العلمية للغة ، ولا يُولي ـ من ثَمَّ ـ عنايةً بالوظيفة الإحالية للغة التي تتحقق في الكلام

---

(١) نسبة إلى الماصدق ، وهو مصطلح مأخوذ من علم المنطق يعني : ما يصدق عليه اللفظ ، وهو الموجود الخارجي ، أي : ما كان خارج الذهن ، وسيأتي بحث طبيعته ، وقد اخترت هذا المصطلح لسببين ، الأول : أنه يستدعي ـ بالنظر إلى مصدره ـ كلًّا من المفهوم ، وهو المقابل الشائع له ، واللفظ ، وهو ما يحمل المفهوم ويتعلق بالماصدق ، والثاني : أن النسبة إليه هنا خالية من الركاكة التي تبدو إذا قلنا : الإحالة المرجعية نسبة إلى المرجع ، فإن الإحالة بمعنى الإرجاع فيئول الأمر إلى الإرجاع المرجعي!

(٢) فصول في علم اللغة العام ، فرناند دي سوسير ، ترجمه إلى العربية د .أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص٣٩ .

(٣) انظر : سوسير رائد علم اللغة الحديث ، د .محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ص٢٨ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، د .تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ، ١٩٩٠م . ص٢٤٦ ، نقلا عن cours de Linguistique Générale P .98 .

الفعلي الذي نحّاه دي سوسير عن الدرس اللغوي ، ويرىٰ بول ريكور أنَّ هذا الانفصام بين اللغة والواقع الخارجي «يجعل الأنظمة اللغوية أنظمة مغلقة ومكتملة ، تنطوي ضمنًا علىٰ جميع العلاقات الممكنة في داخلها»(١) ، ومن ثم «لم تعد اللغة تظهر بوصفها توسطا أو وساطة بين العقول والأشياء ، بل تشكل عالمها الخاص بها ، الذي تشير فيها [كذا] كل وحدة منه إلىٰ وحدة أخرىٰ من داخل هذا العالم نفسه بفضل تفاعل التناقضات والاختلافات والفروق القائمة في النظام اللغوي ، وبعبارة وجيزة لم تعد اللغة تعامل بوصفها «صورة حياتية» ـ كما يعبر فتجنشتاين ـ بل صارت نظامًا مكتفيًا بذاته ذا علاقات داخلية فقط . وعند هذه النقطة بالضبط تختفي وظيفة اللغة بوصفها خطابًا»(٢) ، ولأجل هذا عدلت الدراسات النصية والمعنِيَّة بتحليل الخطاب عن هذا الانفصام بين العلامة اللغوية والمدلول الخارجي ، وبصورة أعم بين النظام اللغوي والعالم ، كما سنرىٰ إن شاء اللّٰـه تعالىٰ(٣) .

(٢)

في مقابل موقف دي سوسير السابق برز اتجاه آخرُ يُعنَىٰ بالعلاقة بين اللفظ والشيء المشار إليه أو المرجع الخارجي، مَثَّله بقوة أوجدن وريتشاردز في كتابهما «معنىٰ المعنىٰ»، وهما ـ وإن كانا ينتميان إلىٰ حقل الفلسفة ـ كان لهما أثر في الدرس اللغوي من بعدِهما، حيث كانا «أوّل من طوَّر ما يمكن أن يُسَمَّىٰ بالنظرية الإشارية»(٤)، أو الإحالية لو ترجمنا "referent" بـ(المحال إليه)، وقد كان من رأيهما أنَّ الإهمالَ التامَّ للأشياء المقابلة للرموز في نظرية دي سوسير للعلامات ـ كان قطعا لأيّةِ صلةٍ لها بطرق التحقق

(١) نظرية التأويل . .الخطاب وفائض المعنىٰ ، بول ريكور ، ترجمة : سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت، الطبعة الأولىٰ ، ٢٠٠٣م ، ص١٠ ، وانظر : ص٢٩ ، ٣٠ .

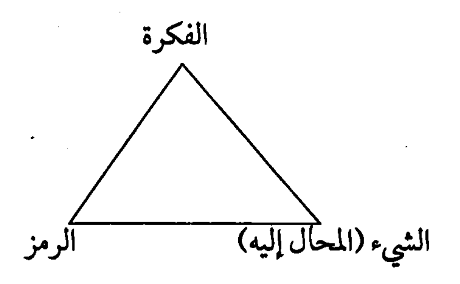
(٢) نظرية التأويل . .الخطاب وفائض المعنىٰ ص٣٠ .

(٣) انظر : ص ٧٨ وما بعدها .

(٤) علم الدلالة، د . أحمد مختار عمر ص٤٢ .

العلمية(١)، واتهماه بأنه لم يمعن النظر في هذا الأمر بما فيه الكفاية حتى يتضح له ما فيه من خلل(٢)، ومن هنا جاء طرحهما لمفهوم المعنى منطلقًا من العلاقات بين الأفكار [=المعاني الذهنية]، والرموز [الكلمات]، والأشياء [=المراجع أو الموجودات الخارجية](٣)، مع وعيهما بأنَّ في ذلك تركيزًا على الاستخدام المرجعي للغة، وأنَّ هناك وظائف أخرى للكلمات يمكن أن تجمعها صفة الانفعالية لا يمثل تنحيتها في البداية تقليلا من شأنها؛ لأنها ذات قيمة مهمة في حل كثير من الصعوبات الناشئة عن سلوك الكلمات في المحاورات(٤)، حيث يكون لها تأثيرات غير رمزية .

وقد مَثّلا هذه العلاقات في شكل مثلث كالتالي(٥) :



وأوضحا أنَّ ثمة علاقةً وثيقةً تربط الفكرة بالرمز ، وأخرى مثلَها تربط الفكرة بالمرجع أو المحال إليه وهي علاقة السببية ، في حين لا توجد علاقة وثيقة بين الرمز والمرجع ، فهما يرتبطان بعلاقة غير مباشرة تكمن في استعمال شخص ما للرمز ليحيل به إلى مرجع ما(٦) ، فالمستعمِل هو الذي يحدد هذه العلاقة بناءً على ارتباط الطرفين بالرأس الثالث وهو الفكرة أو المعنى الذهني . .

---

(١) The Meaning of meaning,C .K .OGDEN and I .A .RICHARDS, London (1936) P .6

(٢) السابق : 6. P .

(٣) السابق : 10. P .

(٤) السابق : 10. P .

(٥) السابق : 11. P .

(٦) السابق : P11 و semantics, Loyns P .96, 97

وليس هذا التصور من ابتداع المؤلفَيْن ، فإنَّ «معظم من اشتغل في الدلالة عند العرب لا يستثنون الأمر الخارجي أي المرجع referent من العلامة اللفظية ، لكن تعَلق اللفظ به لا يتم إلا عن طريق الصورة الذهنية بواسطة دلالة إضافية»(١) .

وقد فرق المناطقة قديمًا بين المفهوم والماصدق ، فأطلقوا (المفهوم) على «المعنى الحاصل في العقل من اللفظ ، أي : الموجود في العقل والمدرَك له»(٢) ، وأطلقوا (الماصدق) على «الأفراد التي يصدق عليها اللفظ لاشتراكها في الصفات التي تحتويها والتي تشكل مفهومه»(٣) ، فثمة لفظ ومفهوم وماصدق تطابق الرمز والفكرة والمرجع عند أوجدن وريتشاردز .

كما كانت فكرة العلاقة بين اللفظ والشيء أو المرجع محلَّ اهتمام فيلسوف اللغة برنتانو [ت١٩١٧م] وتلامذته(٤) ، وانطلق منها جوتلوب فريجة في بناء تصوره عن قيمة صدق القضية مفرقًا بين المعنى والمرجع ، ومؤكدًا قيمة المرجع في تأسيس المعرفة(٥) ،

---

(١) علم الدلالة عند العرب ، عادل فاخوري ، دار الطليعة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٤م . ص٩ ، وقد أشار إلى وجود موقف مشابه لاتجاه دي سوسير في تنحية المرجع ومَثَّل له بكلام ليحيى العلوي [انظر : الطراز ص٢٠] ، وهو مأخوذ من كلام الإمام الرازي في المحصول حيث يقول : «الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية» [انظر : المحصول ١/ ٢٠٠] وفصَّلَ الأصفهانيُّ هذا الرأيَ بقوله : «إنْ أراد به أنها ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية ابتداء من غير توسط الدلالة على المعاني الذهنية ـ فهذا حق . . .وإن أراد به أن الدلالة على الموجودات الخارجية ليست مقصودة من وضع الألفاظ ـ فذلك باطل» [الكاشف عن المحصول ١/ ٤٦١] .

(٢) التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ، حاشية بهامش التذهيب على تهذيب المنطق والكلام ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م ، ص١٢٦ .

(٣) المنطق : عرض ونقد، د .عبد الفتاح الفاوي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م ، ١/ ١١١ . قد كان للماصدق دور في تقسيم المفهوم إلى كليٍّ وجزئيٍّ [انظر : حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم ص٦٢] ، وهو التقسيم الذي بنيت عليه الكليات الخمسة المهمة في تكوين التصور الذي هو شطر علم المنطق قديمًا .

(٤) انظر : الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية ، د .عز العرب حكيم بناني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٣م ، ص١٢٥ .

(٥) انظر : المعنى والمرجع جوتلوب فريجه من ص٨٥-١١٠ ، مقال ضمن كتاب : المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث .

فلم تكن غائبة - إذن - عن الفكر الفلسفي - على الأقل - قبل أوجدن وريتشاردز .

ومن المهم هنا الإشارة إلى ما ذكراه من أنَّ العلاقة بين الفكرة والمرجع قد تكون علاقة مباشرة كما يحدث حين نفكر في سطح ملوّن نراه[١]، فالمباشرة تتحقق «إذا أمكن اختبار المشار إليه اختبارًا حسيًّا، أي : إذا كان الشيء واقعًا في محيط الخبرة الحسية للمتكلم أو المخاطب»[٢] - كما قد تكون علاقة غير مباشرة، كما يحدث حينما نفكر أو نحيل إلى (نابليون)، و«في مثل هذه الحالة من المحتمل أن يكون هناك سلسلة طويلة من (العلاقات - المواقف) تدخل بين الحدث اللغوي وما يحيل إليه :

الكلمة - المؤرخ - السجلات المعاصرة لنابليون - شهود العيان - المحال إليه (نابليون)»[٣] .

ومن الواضح أنَّ المحال إليه إحالةً غير مباشرة غائبٌ عن مجال الخبرة الحسية للمتكلم والمخاطب .

وتنبع أهمية هذه الإشارة من جانبين؛ الأول : أنها لا تحصر العلاقة بين اللفظ ومدلوله الخارجي في الإطار الحسي المباشر ، وهذا يوسع مجالها ويثري دورها في اللغة ، والثاني : أنها تدل على أنَّ اعتبارَ الإدراكِ الحسي للمدلول الخارجي (المحال إليه) - في الحالين - لا غنى عنه ، وهذا بدوره يطرح تساؤلًا مهمًّا حول طبيعة الشيء المحال إليه من جهة ، ونوعية الألفاظ التي تحيل إحالة ماصدقية من جهة ثانية ، فهل كل كلمات اللغة تحيل إلى مدلول خارجي يختلف عن مدلولها الذهني ، أو أنَّ الأمر مقصور على أنواع معينة من الكلمات؟ ستأتي مناقشة هذا التساؤل بشقيه إن شاء اللّـه تعالى .

(٣)

كان من أثر الإظهار السابق لقيمة العلاقة بين الكلمات والأشياء أن أصبح مفهوم الإحالة الماصدقية حاضرًا بقوة في مؤلفات نحو النص وتحليل الخطاب، وإن كان

---

(١) The meaning of meaning P .11 .

(٢) سوسير رائد علم اللغة الحديث ص١٤٢ .

(٣) The meaning of meaning P .11 .

حضوره يتفاوت وضوحًا وخفاءً من باحث لآخر، ومن أبرز من استعملوا الإحالة بهذا المفهوم من علماء النص الغربيين فان دايك، ودي بوجراند، وبروان ويول، وهو لدى الأول أكثر وضوحًا، فهو يرى أنَّ علم الدلالة لا ينسحب «على معانٍ عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمل فحسب، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي، وهو ما يسمى بـ(العلاقات الإحالية)»(١)، ويمثل لذلك بعبارة «الرجل القصير» مبيّنًا أنَّ لها جانبين، الأول مفهومي؛ إذ تدل على فرد إنساني ذَكَرٍ مع خاصية أنه أقصر من الطول المقبول، والثاني إحالي؛ إذ تحيل إلى شيءٍ خاصٍّ تتوفر فيه هذه القيود المفهومية مثل (أخي بيتر)(٢)، بل إنه ينص على الحاجة إلى علم دلالة ماصدقي ويَعْني به ما يدرس الإشارة إلى المحيلات المسماة بالماصدقات(٣)، ويُنبِّه إلى تباين اصطلاح الباحثين عند تسمية تلك الماصدقات، فيقول: «فمنهم من يدعوها بالمرجعية، ومنهم من يصفها بالإحالة، أو الماصدقات (الأفراد الجزئية)»(٤)، كما يتضح هذا المفهوم للإحالة عنده في قوله عن العلاقات بين الجمل: «يمكن أن تقوم هذه العلاقات على معانٍ (علاقات مفهومية) أو على علاقات بين المحيلات أو المعاني الإحالية (علاقات ماصدقية)»(٥)، إلى غير ذلك من المواضع(٦)، وقد سماها في بعض كلامه (إحالةً مرجعية) يقول: «في حال تلفظي بالجملة (جون هو مريض) فإني أعبر عن مضمون تصور القضية (وهو أنَّ جون مريض)، وفي حال قيامي بذلك أنجز فعلا ذا إحالة مرجعية، إن (أنا) قد أشرت إلى أنَّ (جون) هو (الآن) مريض»(٧)، وقد سبق رفض هذا التعبير مُعَلَّلًا.

---

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٤٣.

(٢) انظر: السابق ص٤٣.

(٣) انظر: السابق ص٤٤.

(٤) النص والسياق ص٥٧.

(٥) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٥٣.

(٦) انظر مثلًا مع تأمل السياقات: السابق ص٤٦، ٤٨، ٤٩، ٩٠، ١٣١، مع مراعاة أنه يطلق (المحيل) على المحال إليه.

(٧) النص والسياق ص٢٩٢.

أمّا دي بوجراند فيظهر مفهوم الإحالة الماصدقية لديه في أثناء حديثه عن مكونات النموذج اللغوي حيث ذكر مستويين مهمين له هما : النحو من حيث هو،والدلالة من حيث هي، ثم ذكر أنَّ هذه الدلالة «تختص بالعلاقات بين العلامات والرموز وما تشير إليه أو تعنيه»(١)، وأنَّ هذه العلاقات يشتمل عليها المعجم، ثم بَيَّن أنَّ هذه العلاقات نوعان، فقال : «فإذا حُدِّدَت مفردات المعجم بحسب مضامينها فإنَّ لدينا في هذه الحالة ما يسمى بالمعنى المضموني . . . وأمّا إذا حددت هذه المفردات بواسطة الإحالة إلى أشياء فإنَّ لدينا عندئذ ما يسمى بالمعنى الإحاليّ»(٢) .

ومما يستشف منه فهمه للإحالة على أنّها علاقة بين الكلمات والواقع الخارجي، أي : إحالة ماصدقية، قوله : «ربما قلنا على سبيل المجاز إنَّ الكلمات (تحيل) إلى كلمات أخرى، ونقصد بذلك أن الكلمات تشير إلى ما تشير إليه الكلمات الأخرى، على شرط ألا نتجاوز ذلك إلى دعوى أننا لا نتناول إلا الكلمات»(٣)، وقد عبر عن هذا المعنى في مواطن أخرى بالإحالة المشتركة(٤) أو اشتراك الإحالة(٥)، أو اتحاد الإحالة(٦)، وكلها عبارات تؤكد أنَّ الإحالة في تصوره علاقة بين الكلمات والأشياء الخارجية لا بين الكلمات بعضها وبعضٍ .

ويؤكد هذا الفهم قوله فيما ذكره من تعريف للإحالة : «يتم تعريف الإحالة Reference عادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة ، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»(٧) ، ويشي قوله : «عادةً» بشيوع هذا المفهوم في الدرس اللغوي الغربي الحديث .

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص٨٤ .
(٢) السابق ص٨٤ .
(٣) السابق ص٣٠٠ .
(٤) انظر : مثلا : السابق ص٣٢٠ .
(٥) انظر مثلا : السابق ص٣٤٣ .
(٦) كما في : السابق ص٣٠٦ .
(٧) السابق ص١٧٢ ، وانظره : ص٣٢٠ .

ويبدو الأمر عند براون ويول في (تحليل الخطاب) أقل وضوحًا حيث يشوب مفهومَ الإحالة الماصدقية لديهما بعضُ تصورات قد تبدو غير مناسبة له(١) ، لكن يبقى واضحًا انطلاقهما من العلاقة بين الكلمات والأشياء ، فهما يعرضان عبارتين لجون لاينز في بيان الإحالة ، الأولى تعبر عن المفهوم الدلالي التقليدي للإحالة ، وهي قوله : «العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة ، فالأسماء تحيل إلى مسميات»(٢) ، ويقولان : «لايزال هذا المفهوم التقليدي يجد ذيوعًا في الدراسات اللغوية (مثل علم دلالات المفردات) التي تصف العلاقة بين لغة ما والكون دون أن تأخذ بالاعتبار مستعمل اللغة»(٣) ، وهما لا ينكران هذا التصور بل على استعداد لتبنيه في إطار علم دلالة المفردات(٤) ، لكن في إطار تحليل الخطاب يهتمان بإبراز دور المتكلم في عملية الإحالة ، ذلك الدور الذي تلفت إليه عبارة لاينز الثانية إذ يقول : «إنَّ المتكلم هو الذي يحيل (باستعماله لتعبير مناسب) ، أي : أنَّه يُحمِّل التعبير وظيفة إحالية عند قيامه بعملية إحالة»(٥) ، ويدعمان هذا المعنى بقول سيرل : «إن كنا نعني أنَّ المتكلمين يحيلون ، فإن التعبيرات لا تحيل أكثر من أنَّ هؤلاء المتكلمين يُصْدِرُونَ وعودًا وأوامر»(٦) ، ولهذا «يمكن إبعاد مصطلح (الإحالة) عن دراسات معنى المفردات وتخصيصه بتلك الوظيفة التي تمكن المتكلمين (الكتاب) من الإشارة من خلال استعمالهم لعبارة لغوية إلى الأشياء

(١) أبرز مثال لذلك فكرة أن «المحلل يُثَبِّتُ مرجعًا في تصوره العقلي للخطاب ثم يربط الإحالات اللاحقة لهذا بتصوره العقلي لا بالصيغة الأصلية في النص» [تحليل الخطاب ص٢٤٠] ، ويصنع مثل ذلك مع الإحالة إلى خارج النص ، فيكون له في كلتا الحالتين تصور عقلي عما هو موجود في العالم الواقعي أو عالم الخطاب «وعليه في كلتا الحالتين أن يعود إلى تصوره العقلي لتحديد موضع الإحالة» [تحليل الخطاب ص٢٤٠] ، وهذا قريب مما سماه بعض المتقدمين بالوجود الظلي في الذهن [انظر : حاشية الشيخ حسن العطار على التذهيب ص١٢٦] .

(٢) تحليل الخطاب ص٣٦ .

(٣) السابق ص٣٦ .

(٤) السابق ص٢٤٥ .

(٥) السابق ص٣٦ .

(٦) السابق ص٣٦ .

التي يتحدثون (يكتبون) عنها»[١] .

والذي أراه أنَّ ما حاول بروان ويول التفريق بينهما ليسا مفهومين متباينين للإحالة ، فعبارتا لاينز يئولان إلى معنى واحد هو الربط بين الكلمات والأشياء ، وغاية ما هنالك أنَّ الأولى تنظر إلى الوضع والثانية تنظر إلى الاستعمال ، الأولى لا تعيّن ماصدقًا واحدًا ، والثانية تعينه عن طريق المتكلم ، ولما كان محلل الخطاب إنما يهتم بالكلام المستعمل لا نظام اللغة العام ، كان من المقبول منهجيًا التفريقُ بين العبارتين ، وقولُ المؤلفَينِ : «إننا نصر على القول إنه مهما كانت صيغة العبارة المحيلة فإنَّ وظيفتها الإحالية تعتمد على مقصد المتكلم في مقام استعمالها الخاص»[٢] .

والحاصل أنهما ـ في كلتا الحالتين ـ يُقِرَّان بأنَّ الإحالة علاقة بين الكلمات والأشياء ، وهذا لب مفهوم الإحالة الماصدقية .

وممن اعتمد على مفهوم الإحالة الماصدقية أيضًا جولتش ورايبله حيث وضعا نموذجًا للنص تظهر فيه الإحالة علاقةً بين العلامات اللغوية في النص والواقع غير اللغوي ، إلا أنهما قسما الموضوعات والمضامين (خارج النص) إلى قسمين؛ أحدهما داخل مجال الإدراك الحسي المشترك للمتحدث والمستمع ، والثاني خارجه ، وخصّا (الإحالة) بالقسم الثاني ، وأطلقا على العلاقة بين العلامات اللغوية والقسم الأول (الإشارة) [٣]، كما يظهر هذا جليًّا في نظرية بنية النص وبنية العالم لدى بتوفي[٤] .

ومن الإشارات الواضحة لهذا المفهوم قول واورزنياك ـ خلال عرضه لمفهوم الاستبدال عند هارفج ـ : «ويفهم تحت الإحالة في هذا الصدد العلاقة بما هو غير لغوي ، بالأشياء بالمعنى الأوسع التي تُحُدِّثَ عنها»[٥] .

---

(١) السابق ص٢٤٥ .

(٢) تحليل الخطاب ص٢٤٦ .

(٣) انظر : علم لغة النص . . المفاهيم والاتجاهات ص٩٣ .

(٤) انظر : السابق ص٢٨١ .

(٥) مدخل إلى علم النص . . مشكلات بناء النص، تأليف زتسيسلاف واورزنياك، ترجمه وعلق عليه د . سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م . ص٦١ .

(٤)

نعود الآن إلىٰ التساؤل الذي سبق طرحه وهو ذو شقين :

١- ما طبيعة الشيء المحال إليه؟ أَمِنَ الواجب أن يكون حسيًّا أم قد يكون أيضًا معنًىٰ كالجوع والفرح؟ أَوَ يقتصر الحسي علىٰ الذوات أم قد يتعداها إلىٰ الأزمنة، والأحداث المقترنة بها؟ والنسب بين الأشياء؟ وهل يكون هذا الشيء المحال إليه مُعَيَّنًا لدىٰ المتكلم والمخاطب، أو المتكلم فقط، أو غير معين بل شائعًا في جنسه، أو هو كل أفراد الجنس؟ (١)

٢- ما الألفاظ التي تصلح لأن تحيل إحالة ما صدقية؟ أتدخل فيها الجمل أم يقتصر الأمر علىٰ الكلمات المفردة والمركبات التي تقوم مقامها؟ وهل تحيل الأفعال والحروف أو تنحصر المحيلات في الأسماء كلها أو بعضها؟

ومن البَيِّن أنَّ الإجابة عن الشق الأول هي مفتاح الإجابة عن الثاني؛ لأننا إذا حددنا طبيعة المحال إليه صار من اليسير علينا أن نحدد الألفاظ المناسبة لتلك الطبيعة .

وطبيعة المحال إليه تتحدد من ثلاث جهات هي :

١- الحسية والمعنوية .

٢- الإفراد والتركيب .

٣- التعيين والشيوع والاستغراق .

فأمّا الجهة الأولىٰ فقد سبق(٢) أنَّ نظرة أوجدن وريتشاردز للمحال إليه تُعْنَىٰ بالإدراك الحسي له، بيد أنَّ الدكتور أحمد مختار عمر يذكر أنَّ أصحاب النظرية الإشارية التي أسَّساها يقولون : «إنَّ المشار إليه لا يجب أن يكون شيئًا محسوسًا قابلًا للملاحظة object (المنضدة)، فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية quality (أزرق)، أو حدثًا action (القتل)، أو فكرة تجريدية abstract (الشجاعة)، ولكن في كل حالة يمكن أن نلاحظ ما يشير إليه اللفظ؛ لأنَّ كل الكلمات تحمل معاني، لأنها

---

(١) انظر : تساؤل فان دايك في : النص والسياق ص٥٤ ، ٥٥ .

(٢) انظر : ص٧٧ .

رموز تمثل أشياء غير نفسها»(١) .

وعلىٰ الرغم من هذا فإنَّني أرىٰ اتساع نطاق معنىٰ الحسية أولىٰ بحيث يصح معه دخول الأصناف السابقة كلها تحتها ، ولابُدَّ لبيان ذلك من بيان أنواع الوجود أوَّلًا .

يقرر أبو حامد الغزاليُّ أنَّ «الشيء له في الوجود أربعُ مراتبَ؛ الأولىٰ حقيقتُه في نفسِه . الثانيةُ ثبوتُ مثالِ حقيقتِه في الذِّهْنِ ، وهو الذي يُعَبَّرُ عنه بالعلم . الثالثةُ تأليفُ مثالِه بصوتٍ وحروفٍ تدُلُّ عليه ، وهو العبارة الدالة علىٰ المثال الذي في النفس . الرابعةُ تأليفُ رُقومٍ تُدرَكُ بحاسة البصرِ دالَّةٍ علىٰ اللفظِ وهو الكتابةُ . فالكتابةُ تَبَعٌ للَّفْظِ إذْ تدلُّ عليه ، واللفظُ تبعٌ للعِلْمِ إذْ يدلُّ عليه ، والعِلْمُ تَبَعٌ للمعلومِ إذْ يُطابقُه ويُوافقُه . وهذه الأربعةُ متطابقةٌ متوازيةٌ ، إلَّا أنَّ الأوَّلَيْنِ وجودانِ حقيقيَّانِ لا يختلفانِ بالأعصار والأمم ، والآخرَيْنِ ـ وهو اللفظ والكتابة ـ يختلفان بالأعصار والأمم؛ لأنَّهما موضوعان بالاختيار ، ولكنَّ الأوضاعَ وإنِ اختلفت صُوَرُها فهي متَّفِقَةٌ في أنَّها قُصِدَ بها مطابقةُ الحقيقة»(٢) .

وحين نحكم لشيءٍ ما بالوجود الخارجي فمرادنا أنه موجود خارج الذهن، وهذا يشمل ما يوجد خارج الذات فتدركه بأحد الحواس الخمس الظاهرة، وما هو من عوارض القلب كالحب والبغض، أو البدن كالجوع والعطش والشبع(٣) .

وما يدرك بالحواس الظاهرة ينقسم من جهةٍ إلىٰ ذاتٍ وعرض، ومن جهةٍ أخرىٰ إلىٰ مدركٍ بالفعل في زمنِ حدثٍ كلاميٍّ ما، ومدرك بالقوة، أي : من الممكن إدراكه إمّا بكشف الحجب كالملائكة والجن، أو بكونه أدرك من قبل الحدث الكلامي كـ(نابليون)، وإمّا بكونه أمرًا وهميًّا أو خياليًّا لا أفراد له في الخارج(٤)، لكن لو فرض وجودها

(١) علم الدلالة ص٤٣ ، ٤٤ .

(٢) المستصفىٰ من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي [٥٠٥هـ] ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ، الطبعة الأولىٰ ١٣٢٤هـ ، ١/ ٢١ ، ٢٢ ، وانظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٩٢٥ .

(٣) وهل يدرك ذلك بحاسة سادسة أو بخلق اللّـه دون اختيار إذا وجد شرط الإدراك؟ قولان ، انظر : الكليات ص٥٤ .

(٤) من غير المقبول عند الفلاسفة الحديثُ عن محال إليه لا وجود له حقيقة في الخارج . [راجع : المعنىٰ والمرجع ص٨٧ ، ٨٨] ، ولكن في مجال التعامل مع النصوص يختلف الأمر .

لكانت مما تدركه الحواس كـ(أعلام ياقوت) و(أنياب أغوال)؛ ويمكن إدراج الوجودين اللساني والكتابي تحت الوجود الحسي لأنَّ الأول مدرك بالسمع والثاني بالبصر .

هذه ـ إذن ـ هي حدود المُحَسَّات وهي كما يَبِينُ كُلُّ ما ليس وجودًا ذهنيًّا، ومن اليسير إدراك أنَّ (منضدة) و(أزرق) داخلان في هذه الحدود، أمّا (القتل) و(الشجاعة) فإنَّ لهما جانبين؛ أحدهما : التصور أو المفهوم الذهني، وثانيهما : حدث ما أو مجموعة أفعال مدركة بالحس يصدق عليها أنها قتل أو شجاعة[1]، فحين يقول أصحاب النظرية الإشارية إنَّ كلمة (قتل) أو (شجاعة) تحيل فإنَّ الأقرب إلى القبول أن يكون المراد علاقة الكلمة بالجانب الثاني لها وهو المرتبط بالوجود الخارجي .

ويذكر واورزنياك ما يؤيد هذه النظرة للمحال إليه إذ يقول : «يمكن أن يفرق ـ حسب هارفج ـ بين موضوعات إحالة يمكن ثباتها موضوعيًّا أو ذاتيًّا في العالم ، وموضوعات إحالة تصورية أي شبه واقعية ، وموضوعات إحالة خيالية ، أي : لم تكن شبه واقعية في وقت ما ، ويحال إلى موضوعات إحالة تصويرية [كذا] مثلا في القصص والروايات غير التاريخية ، وإلى موضوعات إحالة خيالية في النوادر وحكايات تاريخية افتراضية على سبيل المثال»[2] .

ومما يدخل تحت المحال إليه بالمفهوم السابق للحسية المعاني المفهومة من مقاطع سابقة للعنصر المحيل في نص ما[3] باعتبار أنَّ لها مظهرًا حسيًّا هو الألفاظ الدالة عليها والتي تتحيز في مكان معين من النص ، كما قد يكون المقطع نفسه هو المحال إليه ، يقول واورزنياك : «يطلق على الأشياء التي يحال إليها (المحال إليها) أو (موضوعات الإحالة) ، وهي يمكن ألا تكون أشخاصًا وأشياء حسية ومجردات فقط ، بل أشياء نصية أيضًا مثل :

---

(١) بالنسبة للشجاعة خصوصًا فإنها قد تكون صفة للذات المدرِكة تستشعرها من نفسها فلا تخرج عن الوجود الخارجي أيضًا .

(٢) مدخل إلى علم النص ص٨٠ .

(٣) انظر : النص والسياق ص٢٠٨ ، ٢٠٩ .

فقرات أو فصول (أبواب) أو كتب بأكملها أو كلمات مفردة أيضًا»[١] ، وكلمة (مجردات) هنا تحمل على نحو القتل والشجاعة فيما سبق لا على المفاهيم الذهنية؛ إذ يقول قبل هذا الكلام مباشرة : «ويفهم تحت (الإحالة) في هذا الصدد العلاقة بما هو غير لغوي ، بالأشياء بالمعنى الأوسع ، التي تُحُدِّثَ عنها»[٢] ، ويقول في موضع آخر : «وندرك تحت عناصر الإحالة هنا مكونات النص التي ترجع إلى موضوعات عوالم حقيقية أو خيالية[٣] أو تَخَيُّلِيَّة . . . إنَّ الإحالة بوصفها علاقة يمكن أن توجه إلى أشخاص وأشياء ومجردات ومكان وزمان ومواقع نصية»[٤] .

وثمة إشارة مهمة بخصوص المدرَك بالحواس الظاهرة حيث يكون له وجود فيزيائي في زمان ومكان مُعَيَّنين ، إذ يَرى فان دايك أننا حينما نتحدث عن شخص يدعى (بيتر) ، فإننا لا نرجع «في العادة كل وقت وحين إلى هذا الوجود الفيزيائي المادي لشخص (بيتر) في (الآن) و(هنا) بل إنما أرجع إلى شيءٍ يظل ، قل ذلك أو كثر ، «متماثلًا» ، أو إلى شبيه به في سلسلة من مواقف الحياة اليومية»[٥] ، ولعله متأثر في هذا بفكرة التمثل عند فريجه[٦] وبرنتانو[٧] ومارتي[٨] ، وهي فكرة فلسفية لا يتسع المقام لعرضها ومناقشتها .

وأمّا الجهة الثانية ، وهي الإفراد والتركيب[٩] ، فإنَّ الباحث يجد فيها اتفاقًا على الجانب الأول وهو الإفراد ، فإن غالب التمثيل للإحالة الماصدقية بأسماء ذوات ، على حين يبقى الجانب الثاني محلَّ جدال ، إذ نجد جون لاينز يتجاهل إحالة الفعل في جملة مثل : (ألفريد قتل بل) ، حيث يجعل كلًّا من (ألفريد) ، و(بل) تعبيرًا محيلا دون

(١) مدخل إلى علم النص ص٦١ .

(٢) السابق ص٦١ .

(٣) في المطبوعة : خالية .

(٤) مدخل إلى علم النص ص٤٨ .

(٥) النص والسياق ص٥٨ .

(٦) المعنى والمرجع ص٨٨ مقال ضمن كتاب : المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث .

(٧) الظاهراتية وفلسفة اللغة ص٥٦ وما بعدها .

(٨) السابق ص٦٧ وما بعدها .

(٩) المراد بهما كون المحال إليه عنصرًا مفردًا أو نسبة بين عنصرين .

(قتل)[١] ، وهو في حقيقة الأمر لا يمثل الحدث وحده بل واقعًا من فاعل معين على مفعول به معين ، إنه يعبر عن معنى مركب؛ لأنَّ الفعل يدل على الفاعل دلالة التزام[٢] ، وإذا أسقطنا إحالة المسند فإنَّ هذا يُسْلِمُ إلى أنَّ الجملة بأسرها لا تحيل ، وهذا ما يشي به صنيع براون ويول في تعداد التعبيرات المحيلة[٣] ، بينما بالمر يذهب إلى أنَّ الجمل جديره بأن يكون لها معنى إشاريٌّ (إحاليٌّ) ، بل هي أجدر من الكلمات به ، وذلك في قوله : «لو تأملنا المعنى بالنظر إلى (الإشارة reference) بالمعنى الواسع للكلمة ، مثلما نقول شيئًا عن الحياة حولنا ، لكان مقبولًا أن نعتقد أنَّ الجمل فقط هي التي يمكن أن يكون لها معنى»[٤] ، ولعله في هذا يستند إلى مقولة فريجه بأن قيمة الصدق لقضية ما هي مرجعها[٥] ، فثمة مرجع للقضية هنا ، ولعل هذه المقولة أيضًا كانت وراء قول فان دايك : «لا ينسحب علم الدلالةعلى معانٍ عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمل فحسب ، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي وهو ما يُسَمَّى بالعلاقات الإحالية»[٦] ، وقولِه الآخر : «فالجملة إذن تكون صادقة حين توجد واقعة تحيل إليها ، وحين لا توجد فهي كاذبة»[٧] ، إلى غير ذلك من إشارات لديه تقطع بأنَّ الوقائع المركبة قد تكون محالاتٍ إليها[٨] . وأرى أنَّ هذا المذهب أولى بالقبول لأنه يفسح المجال أمام فكرة تعالق الوقائع وهي إحدى ركيزتين يقوم عليهما عمل الإحالة الماصدقية في تماسك النص كما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى .

وأمَّا جهة التعيين والشيوع فثمة إشارات لدى علماء النص تُرَجِّحُ جانبَ التعيين ،

---

(١) انظر : Semantics P .178

(٢) سماها ابن جني دلالة معنوية ، انظر : الخصائص ٣/ ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) انظر : تحليل الخطاب ص٢٤٨ وما بعدها .

(٤) علم الدلالة . . إطار جديد ص١٥٨ .

(٥) المرجع والدلالة ص٩٥ .

(٦) علم النص . . مدخل متداخل الاختصاصات ص٤٣ .

(٧) السابق ص٤٩ .

(٨) انظر : السابق ص٦٠ ، والنص والسياق : ص٧٣ ، ٢٦٥ ، ٢٩٢ ، ٥٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٩٤ .

ومن أصرح تلك الإشارات قول فان دايك عن عبارة (الفتاة المحاذية للباب) إنها «يجوز أن ترجع إلى تصور مفرد (أي : كل واحدة من الفتيات ممن يقمن بجانب الباب ، وأعرف عنها كونها فتاة)؛ كما يمكن أن تحيل إلى أيِّ شخص مُعَيَّن جزئي معلوم كاسم (سالي) التي أعرفها ، فاستعمال العبارات الأولى[1] أو شبه الجملة الاسمية يطلق عليها عادة اصطلاح النعت أو الصفة ، والاستعمال الثاني هو الإحالة المرجعية»[2] .

ويؤكد هذا المعنى قول دي بوجراند : « (مُتَّحد المرجع مع coreferential with) علاقة بين مفهومين مختلفي المحتوى الذاتي غيرَ أنَّه يحدث أحيانًا أن يستعملا للإشارة إلى كائن بعينه في العالم النصي»[3]، ويؤيد فكرة التعيين هذه ما نقله عن سيرل من أنَّ «الإحالة لا يمكن أن تتم بواسطة القضايا؛ لأنَّ المرء إذا قام بمجرد التعبير عن مفهوم ما فليس ثمة من سبيل إلى تعيين ما أراده»[4]، ومن ثَمَّ فإنَّ «تعبيرات الإحالة referring expression لا يمكن تناولها بدون مواقفها»[5]، كما يقول ليونارد لينسكي .

إنَّ المتبادر من التعيين هنا هو كون المحال إليه مُعَيَّنًا لدى كل من المتكلم والمخاطب ، وهذا يقتضي أن تكون المحيلات هي المعارف فقط ، مما يخرج النكرات والجمل ، وقد سبق قبول مبدأ إحالة الجمل ، والمخرج العلمي من هذا التناقض هو قبول فكرة (براون ويول) التي تكتفي بكون تعيُّنِ المحالِ إليه (في إطار الإحالة الماصدقية) متحققًا في علم المتكلم فقط مما يفتح الباب للإحالة بالنكرة إذا كانت دالة على فرد معين لدى المتكلم ، وما في معنى النكرة من الجمل ، وتبقى النكرات الشائعة أي التي تدل على (أيِّ فرد) لدى المتكلم خارج نطاق الإحالة ، ففي عبارات مثل :

«- تبحث مريم عن ممحاة .

- تريد فرجينيا عملا جديدًا .

---

(١) يعني مع العبارة المذكورة عبارة الرجل الذي سيربح الرهان .

(٢) النص والسياق ص٥٨ .

(٣) النص والخطاب والإجراء ص٢١٢ .

(٤) السابق ص١٨١ .

(٥) السابق ص١٨١ .

قد يحدث أن يكون في ذهن المتكلم عند تفوهه بهذه الجمل في مناسبة خاصة مرجع معين ، أي : أننا في تحليلنا نقر بوجود ممحاة معينة تبحث عنها مريم ، ولكن يمكن في الحقيقة استعمال التعبير النكرة (ممحاة) لنعني بها (أي ممحاة) ، وهي في هذا المعنىٰ غير المحدد لا تستعمل إحاليًّا»(١) .

ومثل هذه السياقات يطلق عليها كواين «سياقات لغوية ضبابية إحاليًّا»(٢) ، يضاف إليها ـ في إطار ما لا يحيل من النكرات ـ الحالات التي تستعمل فيها النكرة خبرًا مثل كان أبي بنّاءً ، يقول براون ويول : «فنحن لا نريد أن يفهم عنا أننا نقول إنَّ المتكلم يحيل هنا علىٰ شخصين مختلفين باستعمال عبارتي (أبي) و(بنّاء) وأنه يقرر أنَّ هذين الشخصين هما في الواقع الشخص نفسه»(٣) .

وإذا كان هذا الرأي ـ أعني استعمال النكرات في الإحالة عند تعيُّنِها لدىٰ المتكلم ـ متسقًا مع ما سبق أن قرّراه من أنَّ وظيفة صيغة العبارة المحيلة ـ مهما كانت هذه الصغية ـ تعتمد علىٰ مقصد المتكلم في مقام استعمالها الخاص(٤) ، فإنَّ هناك تناقضًا ظاهريًّا بينه وبين قولهما : «يعتمد نجاح عملية الإحالة علىٰ قدرة المستمع علىٰ التعرف علىٰ المسمىٰ الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة ، وذلك لفهم الرسالة اللغوية الموجهة إليه»(٥) ، ووجهه ـ من جهة ـ أنَّ استعمال النكرة إهمال للعهد إن وجد ، يقتضي أن المتكلم يرىٰ أن رسالته يمكن أن تصل بنجاح مع عدم تعين المسمىٰ عند المخاطب ، ومن جهة أخرىٰ أنَّ قدرة المستمع علىٰ تعرف المسمّىٰ منوطة بالعهد الذي يشي استعمال

---

(١) تحليل الخطاب ص٢٤٩ ، ٢٥٠ . وقد جاء اسم (مريم) في العبارة (ماريون) ، وفي التحليل (مريم) . وانظر : إشارة إلىٰ إحالة النكرة إن دلت علىٰ معين لدىٰ المتكلم في مدخل إلىٰ علم النص ص١٢٤ ، ومثالًا لاستعمال النكرة محيلة لتعينها عند المتكلم وغير محيلة لشيوعها في : علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية ص٣٦ .

(٢) السابق ص٢٤٩ .

(٣) السابق ص٢٤٩ ، وانظر مثالًا آخر في : علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية ص٣٦ .

(٤) السابق ص٢٤٦ .

(٥) السابق ص٢٤٦ .

النكرةِ غالبا بعدم تحققه(١) .

(٥)

إنَّ العرضَ المُوجَزَ السابِقَ يُثيرُ تساؤلًا لا مَحِيصَ عنه في دراسةٍ نَصِّيَّةٍ ، ألا وهو : ما دَوْرُ الإحالةِ الماصَدَقِيَّةِ في النَّصِّ؟

وإذا كانت المطالعةُ المبدئية لأبرز ما كُتِبَ في علم النص تُهْدِي إلينا إجابةً واضحةً عن هذا التساؤل ، وهي أنَّ وظيفة الإحالة الماصدقية في النص هي إحداث الترابط، وتحقيق الكفاءة النصية وهي صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من الوسائل(٢)ـ فإنَّ هناك تساؤلًا آخر تقتضيه هذه الإجابة يحتاج إلى شيءٍ من النظر المتأني وهو : كيف تُحْدِثُ الإحالَةُ الماصدقيَّةُ الترابطَ داخلَ النَّصِّ مع أنها ـ في الغالب ـ علاقة بين عناصرَ داخلَ النصِّ وما هو خارجَ النص؟ فهي علاقة تتجه من النص إلى خارجه ، ثم هذا الترابط الذي تحدثه هذه الإحالة في النص أهو من قبيل السبك أم من قبيل الحبك؟

لقد ساق البحثُ عن تلك الكيفية إلى حصرها في أمرين أساسيين؛ الأول : الاشتراك في الإحالة ، والثاني تعالق الوقائع .

---

(١) قارن المحاولات السابقة للإجابة عن التساؤل المطروح بقول ووارزنياك : «نَعُدُّ مِنَ التعبيرات القادرة على الإحالة والتحاول :

١- الأعلام : آدم ، وماريا ، وجوته ، وروما ، والسويد ، والهارتس (جبال في ألمانيا) . . . إلخ .

٢- أسماء عامة (أسماء الجنس) : رجل ، امرأة ، منضدة ، حيوان ، خيل ، أغنية . . . إلخ :

أـ أسماء عامة مع توابع (صفات ، وأشكال البدل ، والمشتقات ، وجمل الصلة) : نبيذ جيد ، الشباب المغني ، الرجل الذي يقف في تلك الناحية .

ب ـ أسماء عامة مع تحديدات (الأدوات ، وضمائر الإشارة ، وضمائر الملكية ، والكلمات الدالة على الكيات «تمييز الوزن») : الرجل ، هذه المرأة ، أخي ، قصيدتان ، كيلو لحمًا .

٣- الصيغ البديلة .

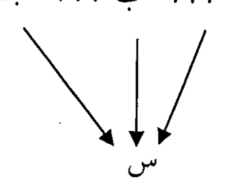
٤- الإشارات : أنا ـ أنت ـ هنا ـ الآن .

٥- غير المحدَّدات (النكرات) : المرء ، شخص ما ، شيء» [مدخل إلى علم النص ص٦٩ ، ٧٠] .

(٢) انظر : النص والخطاب والإجراء ص٢٩ ، ٢٩٩ .

فأمّا الاشتراك في الإحالة ـ ويُعَبَّرُ عنه أيضًا بالتطابق الإحالي[١] ـ فهو أن يحيل لفظان أو أكثر في نصٍّ ما إلى مدلول خارجي واحد، أي : يكون لهما ماصدق واحد، فيكون هذا المدلول المحال إليه هو الرابط بين هذه العناصر المحيلة، ويمكن إيضاح هذا بالشكل التالي :

النص : أ . . . ب . . . جـ . . .



خارج النص : س

حيث (أ) ، (ب)،، (جـ) . . . رموز لغوية داخل النص لها مفهوم واحد أو مفهومات مختلفة ، و(س) ماصدق واحد لتلك الرموز .

كما أشار دي بوجراند إلى أنَّ هناك أنواعًا كثيرة من الإحالة المشتركة كالمترادفات والألفاظ الشارحة والألفاظ الكنائية[٢] ، ونَبَّه في موضع آخر إلى أنَّ إعادة اللفظ تَتَطَلَّبُ وحدةَ الإحالة بحسبَ مبدأي الثبات والاقتصاد[٣] ، كما ذكر أنَّ إعادة اللفظ يمكن أن تتم مع الانتقال من صيغة إلى أخرى مثل الانتقال من المصدر إلى الوصف ، وهذا الانتقال «يشير إشارة خالصة إلى عموم الترابط المفهومي مع تجنب الرتابة التي يؤدي إليها مجرد التكرار»[٤] .

وقد أشار فان دايك إلى دور تطابق الشخص الذي تحيل إليه عبارات في عدة جمل ، أي : يقع له إحالة مشتركة ـ في ربط القضايا[٥] وعدَّ المطابقة الإحالية من علاقات

---

(١) وجاء التعبير عنه بـ(حلقات الإحالة النصية) في براون ويول ص٢٣٢، و(التحاول) في علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٦٢ ، ومدخل إلى علم النص ص٥٨ ، وقد ترجمه د .سعيد بحيري أيضًا إلى (إحالة متقاطعة) .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص٣٢٠ .

(٣) السابق ص٣٠٣ .

(٤) السابق ص٣٠٦ .

(٥) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٦٢ .

الربط[١] ، وقال في موضع آخر : «إنَّ استعمال الأبنية النائبة مناب الأسماء وأدوات التعريف مثال مشهور [يعني للروابط الدلالية] ، حيث تكون ذاتيةُ المرجع مُقْتَضاةً من ذلك ، ويدل هذا على أنَّ العلاقات المتشابهة للعبارات والجمل لا تتأسس على المعاني (والدلالات) فحسب بل وأيضًا على المرجع»[٢] ، ومراده بذاتية المرجع أن تشير عدة عبارات إلى شخص (أو شيء) واحد ، وهو عينه الاشتراك في الإحالة .

كما تحدث واورزنياك عن الإحالة المشتركة تحت اسم «التضافر الاسمي» ، حيث عدَّه من الأبنية اللغوية التي تسهم على نحو إجباري أو اختياري في بناء النص[٣] ، وأوضحه بقوله : «ندرك تحت التضافر الاسمي Nominalverflechtung مجموعَ الإحالات بين الأسماء[٤] في نصٍّ ما ، والإحالات بين الأسماء بكل ما في الكلمة من معنى هي ظواهرُ نصيّةٌ داخلية ، ومن ثَمَّ هي انعكاسات نصيّة لأفعال الإحالة النصية الخارجية ، أي : لأفعال التعلق الداخلي بما هو خارجي»[٥] .

ويفهم من قوله هذا أنَّ التضافر الاسمي هو علاقةُ ترابطٍ بينَ الأسماءِ داخلَ النص نشأت انعكاسًا لعلاقة كُلٍّ منها بالمحال إليه الخارجي ، وهذه العلاقة يمكن أن تكون ناشئة بسبب الاشتراك في الإحالة ، كما يمكن أن تكون بسبب تعالق الوقائع ، بيد أنَّ

(١) السابق ص٢٧٨ .

(٢) النص والسياق ص٧٣ ، وانظر أيضًا : ص١٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر : مدخل إلى علم النص ص٩٥ ، ١٢٣ ، وهو وإنْ خَصَّ بحديثه اللغة الألمانية فإنَّ ذلك فيما أرى يصدق أيضًا على لغات أخرى كالعربية .

(٤) قد يوهم هذا التعبير أنَّ الإحالة عنده علاقة قائمة بين الأسماء ، لا بين الأسماء ومدلولاتها الخارجية ، إلا أنَّ حديثه هنا عن التعلق الداخلي بما هو خارجي ونصَّه على التطابق الإحالي في ثنايا عرضه لأنواع الإحالة بين الأسماء (كما في ص١٣٠ ، ١٣٢) يجعلنا نفهم (الإحالات) بمعنى العلاقات ، ويكون جعله هذه العلاقات داخل النصِّ انعكاسًا لأفعال الإحالة الخارجية ـ بمنزلة التصريح بدور الإحالة الخارجية (الماصدقية) في ترابط أجزاء النص (الأسماء خصوصًا في هذا السياق) .

(٥) مدخل إلى علم النص ص١٢٣ ، وهو يستعمل الإحالة النصية بمعنى الإحالة الماصدقية ، وانظر مثلا آخر لهذا الاستعمال ص٦١ .

الأنواع التي ذكرها للإحالة في هذا المقام يغلب فيها جانب الإحالة المشتركة[١] ، وهي :

١- إحالة اسمية مكررة (تكرير التعيين الاسمي) .

٢- إحالة بديلة عن الاسم أو إحالة ضميرية (بدل التعيين الاسمي) .

٣- إحالة ترادفية . (تكوين بديل دلالي أو براجماتي) .

٤- إحالة تبعية (تبعية اسمية) .

٥- إحالة أساسية (تساوٍ اسمي) .

٦- إحالة تضاد (تضاد اسمي) .

٧- إحالة إعادة الصياغة مع بدائل عدة ، منها :

(أ) إعادة اسمية ممتدة (امتداد المعنى) .

(ب) إعادة اسمية مكثفة (تكثيف المعنى) .

(جـ) إعادة اسمية عاطفية ـ تعبيرية أو تقويمية (التعبيرية)[٢] .

وثمة أفكار منهجية تمثل منطلقات لوصف النص أو بيان أسس تكوينه تعتمد اعتمادًا قويًّا على الاشتراك في الإحالة ، فقد انطلق هارفج في بحثه عن دور الضمائر في تشكيل النص من مفهوم (الاستبدال) ، وهو إحلال تعبير لغوي مَحَلَّ تعبير لغوي آخر مُعَيَّن ، ويسمى الأول المستبدَل منه ، والثاني المستبدل به[٣] ، «وإذا وقع المستبدل منه والمستبدل به في مواقع نصية متوالية ، فإنهما يقعان ـ حسب هارفج ـ في علاقة استبدال نحوية بعضهما ببعض ، ويوجد في حالة الاستبدال النحوي بين المستبدل به والمستبدل منه مطابقة إحالية»[٤] ، وينبغي أن يُوَضَّح للمتلقي أنَّ منتج النص يستند بالمستبدل به

---

(١) يظهر هذا جليًّا بمراجعة هذه الأنواع ص١٢٤-١٣٨ ، ولا يخرج عن هذا الجلاء إلا إحالة التساوي ، وهي إحالة مجموعة من الأسماء إلى أشياء متساوية من حيث انتماؤها إلى شيء واحد ، مثل : ذيول ، آذان ، مناخر ، جانبان ، في نص يتحدث عن فرس ، فمن جهة اختلاف مدلول هذه الأسماء تترابط عن طريق تعالق المحالات إليها ، ومن جهة كون هذه المحالات إليها أجزاء لذات واحدة يمكن الحكم عليها بالاشتراك في الإحالة .

(٢) انظر : مدخل إلى علم النص ص١٢٤ .

(٣) انظر : السابق ص٦١ .

(٤) السابق ص٦١ .

إلى موضوع الإحالةِ نفسِه الذي أرجع إليه المستبدل منه[١] ، ومن ثَمَّ فإنَّ الصيغ البديلة ذات الإحالة المشتركة مع مبدلاتها تمثل «وسائلَ لغويةً مميزةً للترابط النصي»[٢] .

وينطلق أجريكولا ـ أيضًا ـ في بيان العناصر التي تربط بين جمل النص من فكرة الاستبدال القائمة على الإحالة المشتركة، إذ يرى أنَّ تلك العناصر هي عناصرُ تكافؤٍ (أو تشابهٍ) متبادَلٍ محدَّدٍ بوجه خاص، «ويُنْجِزُ التكافؤُ المتبادَلُ تطابقَ الإحالة بين وحدات معجمية مفردة أو رَوابطَ لفظيةٍ محكمة، وتُسَمَّى مُكَوِّناتُ النَّصِّ المتطابقةُ الإحالةِ في جملٍ مختلفةٍ البُؤَرَ Topiks، ويكوِّنُ مجموعُ البؤر في نصٍّ ما تناظرَه، أي : استمرارَ المضمونِ وتقدمَه»[٣] . وقد سرد أجريكولا أنواع البؤر وأطلق عليها وسائلَ تضافر[٤] .

وقد قرر واورزنياك بالنسبة لهذه البؤر «أنّه لا يمكن أن يُؤَدِّيَ دورَ حاملي علاقات البؤرة إلا وحدات لغوية يمكن أن تستبدل ويمكن أن تحوّل، أي : يمكن أن تكون لها صيغ بديلة (وهي الوحدات المعجمية والروابط اللفظية والجمل)»[٥]، ويؤكد هذا التفريقُ تأسيسَ تصوُّرِ أجريكولا على الاستبدال بقيد الاشتراك الإحالي .

أمّا اللغوي الفرنسي جرايمز فقد وضع نموذجًا للوصف النَّصِّي قائمًا على أساس أنَّ معنى النصوص يَنْتُجُ «قبلَ كلِّ شيء من الخصائص المشتركة لسمات دلالية معينة/ الصفات الدلالية/ في اللكسيمات الظاهرة في أيّ نص»[٦] ، وقد سَمّى هذه الوحدات المترابطة دلاليًّا نظائر ، و«تشكل لكسيمات النص الواحد المرتبطة بعضها ببعض على هذه الطريقة سلسلة نظائر/ سلسلة بؤرة ، وفي حالة النصوص الواسعة تكوِّن عدةُ سلاسلَ من النظائر شبكةَ النظائر للنص الكامل ، وهو الذي يَكُون مرة أخرى عاملًا حاسمًا في

(١) انظر : السابق ص٦١ .

(٢) السابق ص٦٢ .

(٣) السابق ص٦٦ .

(٤) يمكن مراجعتها في : مدخل إلى علم النص ص٦٧ ، وأشير فقط إلى أنَّ الإعادة من خلال (التضمين) لديه ترتبط بفكرة الإحالة على كيانات ضمنية [انظر : تحليل الخطاب ص٢٦٢ ، ٢٦٣] ، وأنَّ (التقابل أو التضاد) يحتاج إلى وقفة عند صياغة نموذج للإحالة المشتركة .

(٥) مدخل إلى علم النص ص٦٨ ، وأرى أنَّ ما قدمه أجريكولا من أنواع للبؤر أعم مما حُدِّد بين قوسين .

(٦) مدخل إلى علم اللغة النصي ص٣٩ .

إمكانات إيضاح تناسق النص»[١] .

وقد ذكر فيهفيجر ثلاثة أنماط أساسية لبناء تلك السلاسل من النظائر هي : الإعادة البسيطة ، والاستئناف المتنوع ، والتعويض عبر عناصر قواعدية[٢] .

والذي يعنينا هنا هو ما أشار إليه هاينه من وفيهفيجر من شرطٍ ثانٍ مهمٍّ لبناء سلاسل النظائر «يتحدد في وجوب كون العناصر في علاقة النظائر تعود إلىٰ ظاهرة الواقع نفسها ، فقط في مثل حالة المرجعية المشتركة يمكن أن تُعَدَّ الوحدات المعجمية المعنية أعضاءً ضمنَ النظائر داخل سلسلة مُعَيَّنة ، لذلك يجب أن ينظر ـ بجانب التكافؤ الدلالي المسَبَّب بواسطة تكرار الصِّفَةِ الدّلالية ـ أيضًا إلىٰ هُوِيَّة المرجع علىٰ أنها علامة هامة في علاقة النظائر»[٣] ، وفي هذا عناية واضحة بعملية الإحالة المشتركة ، وإعطاؤها دورا مهمًّا في تكوين النص وتناسقه .

وقد ورد مفهوم الإحالة المشتركة عند براون ويول في إطار فكرة المجال الإحالي المُوَسَّع[٤] والإحالة علىٰ كيانات ضمنية ، وهي تعني وجود عبارتين يَشتمل مدلولُ إحداهما علىٰ مدلول الأخرىٰ ، فتكون إحداهما محيلة علىٰ مجال مُوَسّع ، والأخرىٰ علىٰ كيان ضمني في هذا المجال ، وبهذا يتحقق الاشتراك بينهما في الإحالة[٥] ، ومن الأمثلة التي ساقاها علىٰ ذلك ، هذه العبارة :

«إنَّ أحد أهم أعمالنا في علم النبات هو الكتابة عن نباتات تركيا ، ولكنهم يفتقرون إلىٰ العلماء للقيام بذلك»[٦] .

وعلق المؤلفان بقولهما : «يبدو في هذا المثال أنَّ المتكلم قد افترض أنه مادام يتكلم عن بلدٍ ما فبإمكانه الإحالة علىٰ مجموعة من الناس في ذلك البلد دون أن يكون لزامًا

(١) السابق ص٣٩ ، ٤٠ .

(٢) راجع التفصيل والتمثيل في :السابق ص٤٠ .

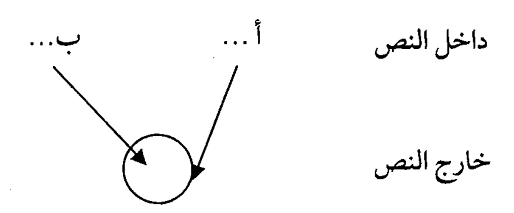
(٣) السابق ص٤١ .

(٤) سماها سانفورد وجارود «المخططات الذهنية» [انظر : تحليل الخطاب ص٢٩٣] .

(٥) قارن هذا بالإعادة من خلال التضمين عند أجريكولا [انظر : مدخل إلىٰ علم النص ص٦٧] .

(٦) تحليل الخطاب ص٢٦٢ .

عليه الإفصاح بالجزم أنه (يوجد في تركيا أناس)»[١] ، لقد وقع الاشتراك في الإحالة هنا بين (تركيا) والضمير (هم) في (لكنهم) ، وما كان لهذا الاشتراك أن يقع إلا بمراعاة فكرة المجال الإحالي الموسع حيث تحيل (تركيا) إلىٰ بلد معروف بما فيه من أناس وأرض ، فالمجال الإحالي لهذه الكلمة يشمل أكثر من عنصر ، فإذا أحال الضمير (هم) علىٰ بعضها وهو هنا (الناس) كان ذلك من قبيل الإحالة علىٰ كيان ضمني ، وبهذا يتحقق الاشتراك في الإحالة ، وهو هنا ينحرف قليلا عن النموذج المطروح لهذه العلاقة كما يظهر في الشكل التالي :



وتتنزل هذه العلاقة ـ عند التحقيق ـ بين الإحالة المشتركة وتعالق الوقائع الآتي ، لكنها ألصق بالإحالة المشتركة ، ويمكن قَبولُ اندراجِها تحتَها بناءً علىٰ أنَّ الكِيانَ الضمنيَّ جزء من العنصر المشتمِل عليه فهما كشيءٍ واحدٍ ، ولهذا نرىٰ اتجاهَ العلاقة الرابطة من داخل النص إلىٰ خارج النص متماثلًا في هذه الحالة والإحالة المشتركة الخالصة .

علىٰ الرغم من الاهتمام ـ الذي تبدت مظاهره فيما سبق ـ بدور الإحالة المشتركة في ترابط النص تبقىٰ أمامَنا أمثلةٌ عدة يتحقق فيها الاشتراك في الإحالة ولا يتحقق فيها الترابط ، أو يحدث العكس فيتحقق الترابط مع غياب الاشتراك في الإحالة ، نحو :

أ – اجتاز محمد الامتحان، ولد في القاهرة .

ب– نجح محمد في امتحان الليسانس ، وعُيِّن خالد في وزارة الخارجية .

ففي التتابع الجمليّ الأول لا يوجد ترابط ـ باديَ الرأي ـ مع وجودالتطابق الإحالي بين محمد والضمير في (وُلِدَ) ، وفي التتابع الثاني يمكننا تصور الترابط بين الجملتين مع

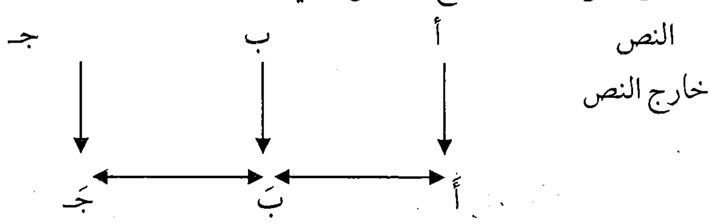
(١) السابق : ٢٦٢ .

غياب التطابق الإحالي تمامًا ، وذلك إن كان المخاطب بها يعرف أن خالدًا أخو محمد مثلا ، ولهذا يصرح فان دايك بأنه «ليس صحيحًا إلى حد بعيد أن يُعَدَّ التطابق الإحالي للمنطوقات (وبخاصة لمنطوقات اسمية) ضروريًا و/ أو كافيًا للربط في الغالب»[1] ، وهنا لابد من وسيلة أخرى للإحالة الماصدقية تحقق بها الترابط داخل النص وهذه الوسيلة هي تعالق الوقائع .

وقد عُنِيَ فان دايك بهذه الوسيلة وإبرازِها فهو يرى وجوب الارتباط بين الوقائع مع اشتراك الجمل الدالة عليها في الإحالة ، بل قد ينتفي الاشتراك ويبقى الترابط بفضل تعالق الوقائع ، يقول معلقًا على التتابع التالي (لأنَّ الطقس كان جميلا ، ذهبنا إلى الشاطي) : «يتبين من الجملة (١) أنَّ الجملة يمكن أن تترابط بصورة مكتملة حتى حين يمكن ألا يُتَحَدَّثَ عن تطابق الأفراد»[2] ، وهذا يعني أنَّ الاشتراك في الإحالة ليس شرطًا في الترابط إذا تحقق تعالق الوقائع[3] .

وقد صاغ ضابطًا لربط القضايا يَشْتَرِطُ له تعالُقَ الوقائع هو : «ترتبط قضيتان بعضُهما ببعض حين ترتبط معانيهما الإحالية ، أي : أنَّ الوقائع التي تحيل إليها في تفسيرٍ ما مرتبطة بعضها ببعض»[4] .

ويمكن تمثيل تعالق الوقائع بالشكل التالي :



حيث (أ) ، (ب) ، (جـ) جمل أو قضايا متتابعة في النص ، و(أَ) ، (بَ) ، (جَـ)

---

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات حاشية ص٥٣ ، وانظر أيضًا : النص والسياق ص٢٨ .

(٢) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٥٤ .

(٣) انظر : النص والسياق ص٧٦ .

(٤) السابق ص٥٣ ، وانظر أيضًا : النص والسياق ص٧٧ ، وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ص٢٤٦ ، ولسانيات النص ص٣٢ ، ٣٣ .

الوقائع الخارجية التي تحيل إليها هذه الجمل ، ويظهر من الشكل أنَّ الترابط داخلَ النص تم بواسطة الترابط خارجَ النص ، وبهذا يمثل التفسيرُ الماصدقيُّ عنصرًا رئيسًا في تماسك النص؛ إذ إنَّ أيَّ تتابعٍ جُمْليٍّ يُعَدُّ متماسكًا دلاليًا «حين يمكن أن تُفَسَّرَ كلُّ قضية في التتابع ـ مفهوميًا أو ماصدقيًا ـ مرتبطةً بتفسير قضايا أخرىٰ في التتابع أو قضايا خاصةٍ أو عامةٍ متضمَّنةٍ من خلاله»(١) .

ويضيف فان دايك نمطًا آخر من التعالق الخارجي المؤثر في ترابط النص إلىٰ جانب تعالق الوقائع هو (ترابط المحالات إليها) ، كما في جملة (سافر محمد بالقطار) ، فثمة علاقة بين (محمد) فاعل السفر ، و(القطار) أداةِ الفعل أو وسيلة السفر ، لكنه يؤكد أيضًا عدمَ كفاية هذا الترابط إن لم يتحقق تعالق الوقائع ، ويمكن تمثيل هذا الترابط بالشكل السابق نفسِه لكن مع عد (أ) ، (ب) ، (جـ) عناصر إفرادية محيلة ، و(أَ) ، (بَ) ، (جَـ) محالات إليها بواسطة العناصر السابقة .

وبعد هذا البيان يمكن الإجابة عن التساؤل الثاني وهو : أيندرج الترابط الناشئ عن الإحالة الماصدقية تحت السبك أم الحبك؟ لقد صرح دي بوجراند بأنَّ الإحالة المشتركة ـ وهي أحد رافِدَي هذا الترابط ـ من إجراءات السبك ، وهي ـ عنده ـ إجراءات تبدو بها العناصر السطحية علىٰ صورة وقائع يؤدي السابق منها إلىٰ اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي ، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط(٢) .

إلا أنَّنا رأينا في التحليل السابق أنَّ الألفاظ المحيلة لا يؤدي السابق منها إلىٰ اللاحق مباشرة بل بواسطة ارتباطات خارجية مختلفة الأنماط ، وليس من الدقة العلمية إغفال هذه الارتباطات لما يترتب علىٰ اختلاف أنماطها من تباينٍ في طبيعة الترابط الناشئ عنها ودورِه في النص ، مما يجعلنا نميل إلىٰ جعل الاشتراك في الإحالة وتعالق الوقائع من علاقات الحبك أو وسائله دون السبك مؤتنسين بإشارة لفان دايك بهذا المعنىٰ(٣) .

* * *

(١) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٧١ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ .

(٣) انظر : النص والسياق ص١٣٧ ، وحبك النص منظورات من التراث العربي ص٥٦ .

الفصل الثالث

الإحالة الافتقارية

إذا كانت الإحالة الماصدقية تُعْنَىٰ - كما سبق - بالعلاقة بين اللفظ ومدلوله الخارجي - فإنَّ الإحالة الافتقارية تقوم أساسًا علىٰ العلاقة بين نمط معيَّنٍ من الكلمات تحتاج إلىٰ تفسير وبيان ، وما يفسرها .

(١)

وقد ورد هذا المفهوم للإحالة في كتاب «السبك في الإنجليزية» لهاليداي ورقية حسن ، حيث عَدَّ المؤلفان الإحالة (reference) إحدىٰ وسائل السبك(١) ، ويوجد السبك عندهما «حيث يكون تفسير أحد عناصر الخطاب متوقِّفًا علىٰ تفسير عنصر آخر ، أحدهما يقتضي الآخر ، بمعنىٰ أنه لا يمكن حل شفرته بفاعلية إلا بالالتجاء إلىٰ الآخر»(٢) ، وهذا ما جعلني أَسِمُ هذه الإحالةَ بالافتقارية؛ لأنَّ الكلمات التي تستعمل لها مفتقرةٌ إلىٰ غيرها بوجهٍ ما ، فعناصرُ الإحالةِ «عناصر توجيهيّة ، تنبئ عن أنَّ المعلومات تسترد من مكانٍ آخر»(٣) .

بيد أنَّ هذا الافتقارَ ، أوالاقتضاءَ ، أو الاستلزامَ متحقق أيضًا في وسائل السبك الأخرىٰ غير الإحالة ، وهي : الاستبدال ، والحذف ، وأدوات الربط ، والترابط المعجمي(٤) ، وهذا ما أقرَّه المؤلفان بقولهما : «إنها [أي الإحالة] تشترك إلىٰ درجة بعيدة مع كلِّ عناصر التماسك»(٥) ، وهذا يدعو إلىٰ النظر فيما تمتاز به الإحالة - عندهما - علىٰ غيرها من أدوات السبك .

ولم يدع لنا المؤلفان مجالًا لهذا النظر ، فقد حددا خصيصة الإحالة التي تميزها عن غيرها بقولهما : «ما يَسِمُ هذا النمطَ الخاصَّ من التماسك الذي نسميه (الإحالةَ) ، هو الطبيعة الخاصة للمعلومة التي توصف بأنها استردادية ، فالمعلوماتُ التي تستردُّ في حالة

---

(١) Cohesion in English, M .A .K . Halliday & Ruqaiya Hasan, Longman Group (1976), p . 13 .

(٢) السابق : P . 4 .

(٣) السابق : P . 31 .

(٤) انظر : السابق P . 13 .

(٥) السابق : P . 31 .

الإحالة هي المعنىٰ الإشاري [المدلول] ، وهُوِيَّةُ شيءٍ خاصٍّ أو قسم من الأشياء يحال إليه»(١) ، وعلىٰ هذا فالإحالة «علاقة دلالية في مقابل الاستبدال [مثلا] الذي هو علاقة نحوية»(٢) ، فلا «يلزم لعنصر الإحالة أن يطابق العنصر الذي يشير إليه في نوع الكلمة نظرًا لأنَّ العلاقة تتم علىٰ المستوىٰ الدَّلالي ، إنَّ ماتجب المطابقة فيه هو الخصائص الدلالية ، لكنَّ هذه الخصائص لا يلزم أن تدرج داخل النص ، وإنما يمكن أن تَقْبَلَ الاسترداد من الموقف(٣) .

ويوضح محمد خطابي المفارقة بين عنصري الإحالة والاستبدال ـ عندهما ـ بقوله : «لئن كانت العلاقة بين عنصري الإحالة (المحيل والمحال إليه) علاقةَ تطابق ـ فإنَّ العلاقة بين عنصري الاستبدال (المستبدَل والمستبدِل) علاقةُ تقابل تقتضي إعادة التحديد والاستبعاد»(٤) ، والمستبدِل أو العنصر البديل يحتفظ بجزء من المعلومة السالفة فحسب مُسْتَبعِدًا جزءًا آخر(٥) .

وأمّا الحذفُ فلا «يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول استبدالًا بالصفر ، أي : أنَّ علاقة الاستبدال تترك أثرًا ، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال ، بينما علاقة الحذف لا تخلِّفُ أثرًا»(٦) ، ويرىٰ محمد خطابي أنَّ المظهر البارز الذي يجعل الحذف مختلفًا عن

---

(١) السابق : P . 31 .

(٢) السابق : P . 32 ، وانظر : P . 89 .

(٣) السابق : P .32 .

ويمكن أن نضرب مثالا لتخالف نوع الكلمة المحيلة والمحال إليه بقولنا :

- سافرت إلىٰ دمشق في العام الماضي ، وهناك استمتعت بالمناظر الطبيعية الخلاّبة .

فـ(دمشق) علم ، و(هناك) اسم إشارة وظرف في الوقت نفسه . أمَّا استرداد المعلومة في سياق الموقف دون أن يكون لها ذكر في السياق اللغوي فنحو :

- سيبدأ هو بالتلاوة ، ونحن جميعًا نردد وراءه .

فالمراد من (هو) يُعْلَم من سياق الموقف لا غير .

(٤) لسانيات النص ص٢١ .

(٥) السابق : ص٢١ .

(٦) السابق : ص٢١ .

الإحالة والاستبدال «هو عدم وجود أثر عن المحذوف فيما يلحق من النص»(١) .

وقد ربط هاليداي وزميلته بين هذا المفهوم للإحالة ومفهوم التعريف ، بحيث يكون التعريف هو ما يميِّز الإحالةَ ، وذلك في قولهما : «يُعَبَّر عن هذا(٢) أحيانًا بعبارة أنَّ كلَّ وحدات الإحالة تشتمل علىٰ أداة تعريف ، نظرًا لأنَّ أداة التعريف هي العنصر الذي يحمل في الإنجليزية(٣) معنىٰ الهوية الخاصَّة أو التعيين في شكله المحض»(٤) .

لكنهما يَعْدِلان عن مقولة تقدير أداةالتعريف هذه إلىٰ تحميل العنصر الإحاليِّ بنفسِه خاصِّيَّة التعريف ، أي : تعريفِ مدلوله ، فيقولان : «لا حاجة بنا إلىٰ تخيُّل أداةِ تعريفٍ مقدَّرةٍ في كلِّ عنصرٍ إحاليٍّ ، يكفي أن نقول : إنَّ الإحالة لها خاصية التعريف أو التخصيص الدلالية»(٥) .

أمّا وسائل الإحالة عند هاليداي وزميلته فهي : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأدوات المقارنة(٦) ، والمراد بأدوات المقارنة ما دَلَّ علىٰ تطابق ، أو تشابه ، أو اختلاف ، أو تفضيل(٧) ، وهي في مجموعها عناصر تنتمي إلىٰ طائفة الكلمات الصوريَّة وَفْقًا

---

(١) السابق : ص٢٢ .

(٢) الإشارة هنا إلىٰ ما سبق من أنَّ التماسك يكمن في استمرار الإحالة التي بواسطتها يدخل الشيء نفسه في النص مرة ثانية ، وهو مايعني أنَّ الضمير ـ مثلا ـ في نحو : هناك ثلاثة فئران عمياء . . . انظر كيف تجري ، الضمير المقدر في (تجري) يعود علىٰ الفئران الثلاثة العمياء نفسها المتحدث عنها آنفًا .
انظر : Cohesion in English p . 31 .

(٣) إنما خص المؤلفان الحكم بالإنجليزية ـ مع أنه واقع في غيرها ـ لأنهما يتحدثان عن (the) بعينها ، وقد استبدلت بها (أداة التعريف) رعاية للمقام .

(٤) Cohesion in English p . 32 .

(٥) السابق : P . 32 . ويُفِيدُ البحثُ من هذه العلاقة في تحديد مفهومِه الإجرائيِّ للإحالة في الفصل الأخير من هذا الباب، انظر : ص ١٧١ .

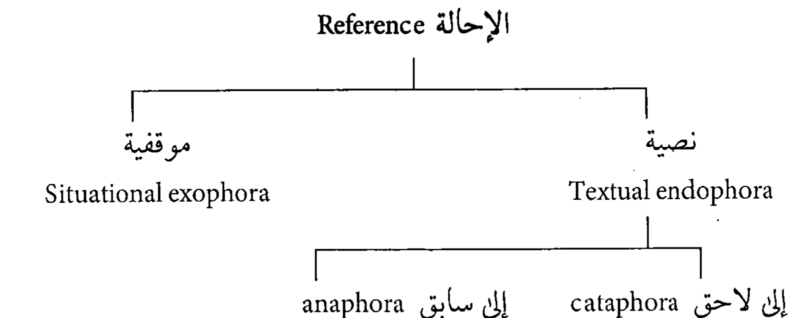
(٦) السابق : P . 31 , 37 ، وانظر : لسانيات النص ص١٧ .

(٧) انظر : لسانيات النص ص١٩ .
وأرىٰ أنَّ أدوات المقارنة هذه لا تحيل في العربية إحالةً افتقاريَّةً بنفسها ، بل يرتبط بها دائمًا عنصر يكون هو القائم بالإحالة ، كما يظهر في الأمثلة التالية :
- هذا الكتاب هو الذي قرأته من قبل . =

لتقسيم النحوي الإنجليزي هنري سويت[(١)] ، وهي الكلمات التي وصفها بالمر بقوله : «من الممكن أن يقال : إنَّ لها معنىً ، لكنه معنىً من النوع النحوي ، وفوق ذلك فهو ليس معنىٰ الكلمة نفسِها ، بل علىٰ الأصح معناها بالنظر إلىٰ الكلمات الأخرىٰ ، وربما الجملة كلها»[(٢)] .

(٢)

وضع هاليداي وزميلته نموذجًا للإحالة حدداه بقولهما : «إنَّ عناصر الإحالة قد تحيل إلىٰ خارج النص أو إلىٰ داخله، وإذا كانت تحيل إلىٰ الداخل فقد تكون محيلة إلىٰ سابق أو إلىٰ لاحق، وهذا المخطط سيمسح لنا بأن نتعرف فوارقَ مُعَيَّنَةً داخلَ طائفةِ عناصرِ الإحالةِ وفقًا لاستعمالاتها المختلفة، واتجاهات إحالاتها»[(٣)]، وأوضحا ذلك بالمخطط التالي[(٤)] :



أمّا الجهة الجامعة بين نوعي الإحالة فهي نوعية العناصر اللفظية نفسِها التي تقوم بعملية الإحالة ، حيث تمثل كلٌّ من الإحالة الخارجية (الموقفية) ، والإحالة الداخلية (النصيَّة) توجيهًا للمتلقي لاستعادة المعلومة الضرورية لتفسير العنصر مَحَلِّ النظر من

= - هذا كتاب يشبه الذي قرأته من قبل .
- هذا كتاب غير الذي قرأته من قبل .
- هذا كتاب أفضل من الذي قرأته من قبل .

(١) انظر : علم الدلالة إطار جديد ص٦٢ ، ويقابل الكلمات الصورية عنده الكلمات التامّة .

(٢) السابق ص٦٢ .

(٣) Cohesion in English p . 33 .

(٤) انظر : السابق p . 33 .

مكان آخر ، والدليل على اجتماع النوعين في جنسٍ واحد أننا لو أخذنا عنصرًا إحاليًّا في عزلة عن سياقه لكان محايدًا قابلًا للاندراج تحت أيٍّ من النوعين(١) ، فمثلًا «إذا سمعنا قطعة من محادثة مثل : (ذلك كان يجب أن يكلف الكثير من المال) فليس لدينا أية وسيلة لمعرفة ما إذا كان لفظ (ذلك) يمثل إحالة قبلية أو إحالة خارجية ، ربَّما قال المتحدث السابق لقد كان عَلَيَّ أن أكون في عطلة في تاهيتي ، أو لعلَّ المشاركين ينظرون إلى مجموعة من الفضيّات الأثرية لمُضِيفهم ، وإذا كان كلا هذين الظرفين يظل جيّدًا فإن التأويل سيبقى مشكوكًا فيه»(٢) مادام السياق غائبًا .

ويؤكد المؤلفان دور طبيعة العنصر الإحالي في ماهية الإحالة، بقولهما : «إنَّ الذي يُعَدُّ ضروريًّا بالنسبة إلى كلِّ نمطٍ مِنَ الإحالة، سواء أكانت إحالة داخلية (نصية) أم كانت إحالة خارجية (موقفية) ـ هو أنَّ هناك افتراضًا يجب أن يكون مقبولًا، وهو أنَّ الشيء يحيل لكي يكون مُعَرَّفًا بطريقة ما»(٣)، وفي طي هذا الكلام تأكيد لفكرة الوظيفة التعريفية للإحالة، التي سبقت الإشارة إليها .

ويضيف المؤلفان في موطن آخر أنَّ الإحالة القبلية والإحالة الخارجية كليهما محكومان بالفكرة الأساسية العامة لقابلية المعاني للاستعارة من البيئة المحيطة(٤)، وكل ذلك بيان لكون اتجاه الإحالة إلى داخل النص أو إلى خارجه لا يؤثر في وحدة مفهومها وعناصرها، فالإحالة في الحالتين تقوم على معنى افتقار عنصر لغوي إلى غيره في بيان معناه .

---

(١) انظر :السابق p . 33 .

(٢) السابق : P . 33 .

(٣) السابق : P . 33 .

أشار المؤلفان إلى مسألة الأسبقية أوالأصالة بين نمطي الإحالة الداخلية والخارجية ، وذكرا اقتراحًا بأن تُعَدَّ الإحالة إلى المقام هي الصورة الأسبق ، والإحالة إلى عناصر داخل النص صورة ثانوية أو مشتقة منها ، حتى إنه يمكن قبول أنَّ معنى عبارة (الشيء الذي تراه أمامك) قد تطور قبل معنى عبارة (الشيء الذي ذكرته لتوي) ، فالوجود القائم في النص ـ حيثما كان ـ هو حالة خاصة بالنسبة للوجود القائم في الموقف [انظر : P . 32] وهذه إشارة مهمة فيما يتصل بقضية تطور العهد من الحضوري إلى الذكري .

(٤) انظر : Cohesion in Englis p .89

والاقتصار على الإحالة القبلية هنا لأنَّ سياق الحديث عن المقارنة بينها وبين الخارجية .

(٣)

وثمة تساؤل يفرضه واقع التقارب الذي قد يصل إلى حدِّ التداخل بين مفاهيم الإحالة ، هو : إذا كان هذا المفهوم ، أي : الإحالة الافتقارية ، يتناول الإحالة إلى خارج اللغة في نسق واحد مع الإحالة إلى الدَّاخل ، فما المبرر العلمي لجعل الإحالة الماصدقية التي تتناول العلاقة بين اللغة والواقع مفهومًا مستقلًّا؟ هل هناك فارق معتبر بين النوعين؟

لقد قدّم هاليداي وزميلته جوابًا عن هذا التساؤل بعبارة واضحة مباشرة في قولهما : «الإحالة الخارجية ليست ببساطة مرادفًا للمعنى المرجعي ، فَلِمُفْرداتٍ مثل : جون ، أو شجرة ، أو جَرَى معنى مرجعي يتمثل في أنها أسماء لكيانٍ ما : شيءٍ أو طبقةِ أشياء ، أو عمليةٍ ونحو هذا ، لكنَّ عنصر الإحالة الخارجية ـ مع هذا ـ عنصرٌ لايُسَمِّي أيَّ شيءٍ، إنَّه يدلُّ على أنَّ إحالةً إلى سياق الموقف لابُدَّ أنْ تُنْشَأ»(١) .

فمن الواضح أنهما يُفرِّقان بين كلماتٍ تُسَمِّي أشياء ، وهذه لها معنًى مرجعيٌّ ، أي : تحيل إحالةً ماصدقية بحسب مصطلح البحث ، وكلمات لا تسمي أيَّ شيء وهذه تحتاج إلى ما يُفَسِّرُها ، وغاية ما هنالك أنَّ مفسِّرَها قد يكون عنصرا خارجيًّا مقاميًّا ، كما قد يكون عنصرًا داخليًّا نصيًّا ، فالخَصيصة الفارقة بين الإحالتين هي طبيعة العناصر المحيلة مع أنَّ العلاقة في النمطين علاقة بين اللغة والواقع .

لكنَّ هذه الإجابة تُعَبِّر عن وجهة نظر خاصة تتبنى مفهوم الإحالة الافتقارية الذي ينفي العلاقة بين إحالة الضمير (أنت) مثلًا إلى ذاتٍ خارجية، وإحالة (زيد) إلى هذه الذات نفسها، ونحن إذا عدنا إلى مفهوم الإحالة الماصدقية وجدنا القائلين به في الدرس النصي لا يُخْرِجون الضمائر وأسماء الإشارة من دائرة درسهم، بل قد تكون محطَّ عنايتهم(٢)، وتفسير هذا التباين يكمن في اختلاف حيثية النظر المرعية عند كلِّ فريق ـ إلى الضمائر وأسماء الإشارة أو الأسماء الصورية عمومًا، فأصحابُ الإحالة الافتقارية

(١) Cohesion in English p . 33 .

(٢) انظر مثلا : النص والخطاب والإجراء ص٣٢٠ .

ينظرون إليها من حيث هي كلماتٌ تفتقر إلىٰ تفسير، كلماتٌ لا تدل علىٰ معنىٰ معجمي محدّد، وهذا نظر إليها من وجهة الوضع، فكلمة (هو) مثلًا من جهة وضعها تصلح لأي غائب مفرد مذكر لكنها لا تحدد شخصًا أو جنسًا، ومن يتبنىٰ مفهوم الإحالة الماصدقية ينظر إليها من حيث هي كلمات دالة علىٰ معانٍ محددة في سياقات محددة، وإن كانت قابلة لاختلاف المعاني باختلاف السياقات، وهذا نظر إليها من جهة الاستعمال .

(٤)

كان ما سبق عرضًا موجزًا لمفهوم الإحالة الافتقارية عند هاليداي ورقية حسن ، وقد كان لهذا المفهوم حضور في مصنفات ودراسات أخرىٰ ، وإنْ شابَهُ شيءٌ من الاختلاف عن صورته السابقة ، فقد ورد هذا المفهوم في موسوعة «اللغة واللسانيات» مع إدخال الحذف في دائرته ، إذ تقول : «مصطلح الإحالة (anaphora) ـ كما أصبح يستعمل في النظرية النحوية الحديثة ـ يشتمل علىٰ ظاهرة المرجعية الضميرية وأنواع الحذف المختلفة التي تشترك جميعًا في أنها عنصر أو تركيب يعتمد في تفسيره علىٰ كونه متعلقًا بشيءٍ آخر في السياق»[١] .

والمحرر ـ هنا ـ لم يلتفت إلا إلىٰ جانب الاتفاق والاشتراك بين بعض الظواهر اللغوية التي تمثل وسائلَ للترابط بناءً علىٰ آلية عامةٍ واحدة هي الافتقار أو الاعتماد ، ولم يراع بذلك ما بين هذه الظواهر من فروق تستدعي اختلافًا ـ ولو يسيرًا ـ في آلية التحليل من جهة ، وعلاقات الظاهرة (التأثير والتأثر) من جهة أخرىٰ كما فعل هاليداي وزميلته .

ومن أهم الدراسات العربية التنظيرية[٢] التي اعتمدت علىٰ هذا المفهوم دراسة الأزهر

---

(١) The Encyclopedia of Language and Linguistics, Volume 1 . Editor – in – chief R .E .ASHER, coordinating Editor J .M .Y . SIMPSON, PERGAMON PRESS . P116 .

ويلاحظ أنَّ المصطلح الوارد هنا هو (anaphora) ، وهو عند هاليداي وزميلته جزء من المفهوم العام للإحالة الافتقارية الذي عَبّرا عنه بـ (reference) .

(٢) ثمة عدة دراسات تطبيقية ارتكزت علىٰ هذا المفهوم من أبرزها :

١ - «من أشكال الربط في القرآن الكريم (تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص) د . سعيد بحيري .

الزناد «نسيج النص . . بحث فيها يكون به الملفوظ نصًّا»، فقد جعلت هذه الدراسة الروابط الإحالية في النصوص ثالثةَ ثلاثةِ مجموعاتٍ من الروابط، هي التي تعطي للنَّصِّ نَصِّيَّتَه، وحاولت تقديم تصوُّر للعناصر اللغوية تمهد به لوصف البنية الإحالية في النصوص، فقسمتها إلىٰ عناصرَ إشاريةٍ وهي «كلُّ ما يشير إلىٰ ذاتٍ، أو موقع، أو زمنٍ إشارةً أوَّليَّةً لا تتعلق بإشارة أخرىٰ سابقة أو لاحقة، فيمثل العنصر الإشاريُّ معلمًا (Index) لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه علىٰ غيره . . . ويشمل العنصر الإشاري :

- لفظًا مفردًا دالًّا علىٰ حدث أو ذات أو موقع ما في الزمان أو المكان .
- جزءًا من الملفوظ أو الملفوظ كاملًا»(١) .

وعناصرَ إحاليَّةٍ وهي «قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة ، بل تعود علىٰ عنصر أو عناصر أخرىٰ مذكورة في أجزاء أخرىٰ من الخطاب ، فشرط وجودها هو النص ، وهي تقوم علىٰ مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر»(٢) .

وفي ضوء هذه القراءة المختصرة في دراسة الأزهر الزناد ينجلي اتخاذُه لمفهوم الإحالة الافتقاريّة منطلقًا ، إذ يتحدث عن عناصر مستقلة الدلالة ، وأخرىٰ تابعةٍ لغيرها في تحديد دلالتها ، وتتحقق الإحالة في العلاقة القائمة بين العنصر الإحالي التابع والعنصر الإشاري الذي يتبعه الأول ويرتبط به لأنه يفسره .

ولو اقتصرت الدراسة علىٰ هذا القدر لسلمت من شيءٍ من التناقض وقعت فيه نتيجة تداخل(٣) المفاهيم ، ويمكن بيانه في النقطتين التاليتين :

١- وصفت الدراسة ـ بعد البيان السابق ـ العناصرَ الإشاريَّة بأنها «كل العناصر

٢- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، د . صبحي الفقي .

٣- الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة مع التطبيق علىٰ مجموعتين قصصيتين د . أحمد عفيفي .

(١) نسيج النص ص١١٦ .

(٢) السابق ص١١٨ .

(٣) أشار د . سعيد بحيري إلىٰ هذا التداخل في عرضه لبعض مفاهيم هذه الدراسة ، انظر : دراسات لغوية تطبيقية ، هامش ص٨٧ .

اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان حيث ينجز الملفوظ والذي يرتبط به معناه؛ من ذلك (الآن) ، (هنا) ، (هناك) ، (أنا) ، (أنت) ، (هذا) ، (هذه) ... وتتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري؛ لأنها غير ذات معنى ما لم يتعيّن ما تشير إليه ، فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر ، وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء ، وتتخذ محتوًى مما تشير إليه»(١) .

وتحدثت الدراسة عن الضمائر وأسماء الإشارة بوصفها عناصر إشارية ، وكنا نتوقع أن تكون هذه العناصر عناصر إحالية(٢) ، بناء على المعنى الذي ذكرتْه في بداية حديثها عن مفهوم الإحالة(٣) ، والذي سبق ذكره من قبل أثناء الحديث عن الزمن الإحالي(٤) .

ولعلَّ الباحث شَعَر بهذا التداخل فعمد إلى القول بأنَّ بعض العناصر الإشارية تكون عناصر إحالية أيضًا ، ومِنْ ثَمَّ فهي «مُزْدَوِجَةُ الدَّور في اللغة»(٥) ، وهي عبارة تلخص المشكلة ولا تَحُلُّها؛ لأن الباحث دلف مباشرة إلى الحديث عن عناصر إشارية وعناصر إحالية ، دون الإشارة إلى وظائف هذه العناصر مستقلةً عنها ، حتى إنَّه عندما تحدث عن مفهومي الإشارة والإحالة بَيَّنَهما بحصرِ كلِّ واحد منهما في مجموعة عناصرَ ذاتِ طبيعةٍ معينةٍ، فدَلَّ هذا الصنيعُ على أنه يقَسِّم العناصر اللغوية نفسَها إلى قسمين باعتبار وظيفتها ، لا أنه يقسم وظيفةَ هذه العناصر ، فإذا كان الأمر كذلك وكان من الضروري كي يصحَّ التقسيمُ ألَّا يندرجَ بعض أفراد الـمُقَسَّم تحتَ أكثرَ من قسم ـ فإنَّه لا يصحُّ القول بأنَّ بعض العناصر يكون إشاريًّا أو إحاليًّا ، فالعنصر الواحد إما أن يكون إشاريًّا يؤدي وظيفة الإشارة أو إحاليًّا يؤدي وظيفة الإحالة ، ويبقى ازدواج الدور مشكلةً تفصح عن الاضطراب في تحديد المفاهيم .

---

(١) نسيج النص ص١١٦ .

(٢) وقد عد الباحث نفسُه ضمير المتكلم عنصرًا إحاليًّا في موضع آخر ، انظر : ص١٣٠ .

(٣) انظر : نسيج النص ص١١٨ ، وانظر : كذلك ص١٣١ .

(٤) انظر : السابق ص٧٦ .

(٥) السابق ص١١٨ .

٢- اضطر الباحث ـ عند الحديث عن الإحالة على ما هو خارج اللغة ـ إلى فرض وجود «عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي»(١) ، مع أنَّ العناصر المقسمة إلى إشارية وإحاليَّة هي العناصر اللغوية كما يظهر من كلامه السابق ، وكما ينبغي أن يكون عليه الأمر؛ لأنَّ التقسيم ينبغي أن يجري على أشياء ذات طبيعة واحدة ، والواقع الخارجي أمر مقابل للغة وليس جزءًا منها .

والذي اضطره إلى ذلك متابعته لتقسيم هاليداي وزميلته للإحالة إلى إحالة داخلية (نصيَّة) وإحالة خارجية (موقفية) ، وهو تقسيم مقبول في سياقه ـ حيث الاعتماد في تحديد العناصر الإحالية على طبيعتها الدلالية الافتقارية وحدها ـ لكنه في سياق دراسة الأزهر الزناد لا محلَّ له إذ يقتضي بيانُها لمفهوم الإحالة(٢) من جهةٍ ، واتكاؤها على مفهوم الإشارة من جهة أخرى ـ الاقتصارَ على الإحالة إلى داخل النص؛ لأن العناصر الإشارية هي التي تنهض بالإحالة المباشرة على المقام كما نَصَّت على ذلك(٣) .

وقد يُوجَّه ذكر العنصر الإشاري غير اللغوي على أنَّ المراد بالإشاري المحالُ إليه أيًّا ما كان .

ويَرُدُّ ذلك أنه لا يُشْتَرَطُ ـ وفقًا للدراسة ـ في كلِّ عنصر إشاريٍّ أن يكون محالا إليه ، ويرده كذلك ما سبق من أنَّ (أنا) و(أنت) عناصر إشارية لارتباطها بالمقام ، وهما لا يحال إليهما .

---

(١) السابق ص١١٩ ، ١٣٠ ، وهذا أثر من آثار التداخل بين مفهومي الإحالة الماصدقية والافتقارية .

(٢) انظر : السابق ص١١٨ .

(٣) انظر : السابق ص١١٦ .

الفصل الرابع

الإحالة بمعنى إعادة الذّكر

ثمة مفهوم آخر للإحالة في الدرس اللغوي الحديث ارتسمت معالمه في مؤلفات أستاذنا الدكتور تمام حسان ، بحيث صار مفهومًا خاصًّا به ينتمي إلى منظومته الفكرية ، وإن كان مبنيًّا في بعض جوانبه على الإحالة الماصدقية ، ومتداخلًا في جوانب أخرى مع الإحالة الافتقارية ، ولأجل هذين الأمرين ، مع كونه لم يعرب عنه صراحةً بتعريف جامع مانع؛ فإنَّ استخلاص هذا المفهوم من كلامه يحتاج إلى شيء من التأمل والتدقيق .

(١)

استعمل الدكتور تمام حسان مصطلح الإحالة تحت وسائل الربط في ثلاثة من أعماله العلمية هي :

- ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي (١٩٨٢م)، وهو منشور ضمن كتاب «مقالات في اللغة والأدب» للدكتور تمام حسان الصادر عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (١٩٨٥م) .

- البيان في روائع القرآن .

- الخلاصة النحوية الصادر في طبعته الأولى عن عالم الكتب سنة (٢٠٠٠م) .

وقد قدم في كل منها مخططا لظاهرة الربط[١] يختلف في بعض جوانبه عن الآخَرَيْنِ، ونستطيع بالمقارنة بينها ملاحظةَ تطور الفكرة عنده ، وتحديدَ مفهوم الإحالة لديه من خلال وسائلها وانتمائها، وقد قاد تأمل هذه المخططات الثلاثة إلى الملاحظتين التاليتين :

١- فيما يتصل بانتماء الإحالة أي ما تندرج تحته جاءت (الإحالة) تحت وسائل الربط مباشرة في التصورين الأول والثاني، أمّا في التصور الثالث فقد صارت في مرتبة ثالثة تنتمي لا إلى مطلق الربط بل إلى الربط الملفوظ في الجملة، ومع أنَّ التصور الثالث يبدو أكثر شمولًا واتساعًا في رصد ظاهرة الربط فإنه بالنسبة للإحالة أكثر تخصيصًا، فهو يعرّي كل وسائل الإحالة عن مصطلح الإحالة إذا كانت ترتبط بما هو خارج الجملة سابقًا كان أو لاحقًا ويدخله تحت «الربط الملفوظ في السياق» ويستعمل له مصطلح

---

(١) انظر : مقالات في اللغة والأدب ص١٧٣، والبيان في روائع القرآن ١/ ٢٣٥، والخلاصة النحوية ص٨٩ .

الإشارة، في حين أنَّ التصورين الأولين لا يفصلان بين الإحالة داخل الجملة وخارجها، وهذا يعني أنَّ الإشارة في قوله تعالى ـ مثلًا ـ : ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص :٥٥] تمثل إحالة بناء على التصورين الأولين ولا تمثل إحالة بناء على التصور الأخير، إلا أنني أرى التجاوز عن هذا الفرق ـ وإن كان مؤثرًا في الاصطلاح ـ لما يظهر من أنَّ أمثلة أستاذنا في الخلاصة تجاوزته[1]، ويبقى الاتفاق على انضواء الإحالة تحت الربط .

٢- وفيما يتصل بوسائل الإحالة أي ما يندرج تحتها نلحظ تطورًا نحو الاتساع في هذه الوسائل فبعد أن كانت ثلاثًا في التصور الأول ، صارت سبعًا في التصورين الثاني والثالث مع اختلاف طفيف بينهما هو حذفُ الوصفِ ، وشَطْرُ المعنى المعاد إلى إسنادي وإفرادي في التصور الأخير ، وقد تم هذا التوسع بضم وسيلة كانت منفصلة في التصور الأول هي التكرار وإن كان اقتصر على تكرار اللفظ وتكرار المعنى ولا نستطيع تجاوز هذا التطور لما له من أهمية في تحديد مفهوم الإحالة كما سيأتي إنْ شاء اللّـه تعالى .

(٢)

اتضح مما سبق أنَّ الإحالة تنضوي تحت الربط أو وسائل الربط عند الدكتور تمام حسان، وإذا كانت الوسيلة تختلف عن الغاية في الماهية[2] ، فإنها تتفق معها في تحقيق غايات أبعد ، ويوضح هذا قول أستاذنا الدكتور تمام : «من هذه العلاقات [أي : العلاقات السياقية] علاقة الربط ووظيفتها إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية»[3] ، فالربط

---

(١) انظر : الخلاصة النحوية ص٩٠-٩٤ .

(٢) ظاهر صنيع د . تمام في المخططات السابقة أنَّ الإحالة وسيلة للربط وليس الربط جنسًا لها فيكون جزءًا من ماهيتها ، ولكنه ذكر في موضع آخر أنّ الإحالة نوع من ظاهرة الربط [البيان ٢/ ١٦٧ ، ١٦٨] ، وأيًّا ما كان الأمر فإنَّ ما يؤديه الربط من وظائف يُتَوَصَّلُ إليه بما يتحقق به من وسائل ، فللإحالة كِفْلٌ منها على كلا الوجهين .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٢٨ .

وسيلة لإنعاش الذاكرة ، والإحالة وسيلة للربط فلا غرو كانت الإحالة وسيلة لإنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق ، وقد ربط الدكتور تمام حسان بين ظاهرة الربط وناحيتين مهمتين من نواحي النشاط العقلي هما التعرف والتذكر ، يقول : «تشتمل تراكيب اللغة علىٰ قرائن تعين علىٰ التعرف وتشتمل أساليبها علىٰ وسائل تعين علىٰ التذكر . والأمر في الحالين يتعلق بظاهرة من ظواهر الاستعمال اللغوي تسمىٰ بالربط»(١) . وقد نسب إلىٰ الإحالة تحقيقَ أيٍّ من الغرضين في بحثه «ظاهرة الربط»(٢) .

ومن جهة ثانية ، لو أننا حللنا وسائل الربط التي أوردها الدكتور تمام ـ بغض النظر عن اختلاف ترتيبها من مخطط لآخر ـ لأمكننا توزيعها في أربعة أنواع هي :

١- الربط بالأداة .

٢- الربط بالمشاكلة .

٣- الربط بعلاقة معنوية بين جملتين .

٤- الربط بالإشارة(٣) .

وينقسم الربط بالمشاكلة إلىٰ ثلاثة أقسام أيضًا هي :

أ - المشاكلة في السمات النحوية، وهي ما عبر عنه بالمطابقة في الشخص والعدد والنوع والتعيين والإعراب(٤) .

ب- المشاكلة في اللفظ بوصفه بنية صوتية معينة لا سمة نحوية أو علامة صرفية ، ويدخل تحتها إعادة اللفظ وإعادة صدر الكلام والتعريف بأل العهدية .

جـ- المشاكلة الاستبدالية ، وأعني بها أن يكون العنصر الثاني بديلا عن لفظ العنصر الأول ، ويشمَل هذا القسم إعادة المعنىٰ ، والوصف ، وعود الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول .

والنوعان الأخيران من المشاكلة هما اللذان أطلق عليهما الدكتور تمام حسان مصطلح «الإحالة» مع مراعاة التطور المشار إليه آنفًا ، والملاحظ أنَّ المشاكلة فيهما هي مشاكلة

---

(١) مقالات في اللغة والأدب ص١٧٠ .

(٢) انظر : السابق ص١٧٣ .

(٣) ويشمل الإشارةَ إلىٰ ما سبق والإشارةَ إلىٰ ما يلي، وقد ذكرهما الدكتور تمام في مخطط الخلاصة ولم يمثل لهما ، ولعله يقصد بهما معنىٰ الإحالة التداولية السابق عرضه .

(٤) انظر مثلًا : مقالات في اللغة والأدب ص١٨٧-١٨٩ .

الثاني للأول فهي مرعية عند العنصر الثاني دائمًا بحيث لا يجد الدارس حرجًا إن هو أطلق عليهما مصطلحًا واحدًا هو إعادة الذكر .

(٣)

لكي نتحقق أكثر من صدق مفهوم إعادة الذكر على الوسائل التي أدرجها أستاذنا الدكتور تمام حسان تحت مصطلح الإحالة علينا أن نقترب منها بشيءٍ من التحليل الموصِّل للقاسم المشترك بينها .

وتجب الإشارة في البداية إلى أنَّ فكرة الإعادة أو الترداد كانت منفصلة ومتميزة عن فكرة الإحالة عند الدكتور تمام في تصوره الأول ، ومن ثم كانت خصيصةُ الإحالةِ الاستبدالَ القائمَ على الاختصار فتتميز بذلك عن إعادة اللفظ من جهة وعن إعادة المعنى من جهة أخرى ، ولهذا يقول : «الفرق بين الإحالة وتكرار المعنى أن تكرار المعنى يكون من خلال جملةٍ ملفوظةٍ كلِّها أو مقدَّرٍ بعضُها ، وقد اجتمعت الصورتان في قوله تعالى : ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴾ [يونس :١٠]؛ لأنَّ خبر الدعوى جملة ملفوظة ، وخبر التحية جملة حذف أحد ركنيها ، **أمّا الإحالة فمعظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار** حيث هي عودٌ للضمير إلى مرجع ، أو الإشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول»(١) ، وعلى الرغم من كلمة «معظم» فإن هذا الكلام يشي بالمقصود الأعم وهو انفصال الإحالة عن فكرة الإعادة ، ولو أنني غير مطمئن لسلك الموصول في عقد الاختصار ويكفي داعيًا لذلك مقارنةٌ بين (خالد) و(الذي قاد المسلمين في معركة القادسية) .

لقد كانت فكرة الإعادة أو التكرار أبرزَ من فكرة الاستبدال في اندراجها تحت المشاكلة ، ولهذا نجد التخطيط الأول يفرع «إعادة عنصر لفظي» إلى مطابقة وتكرار ، ويُدْخِلُ تكرار المعنى تحتها ، لكنه أحس بنوع استقطابٍ لتكرار المعنى من فكرة

---

(١) مقالات في اللغة والأدب ص١٩٥ ، ويلاحظ أن الانفصال بين وسائل الربط عمومًا كان أكبر في اللغة العربية معناها ومبناها حيث تنفصل إعادة اللفظ عن إعادة المعنى ويغيب الربط بالمطابقة تمامًا . [انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٤] .

الاستبدال فنصَّ على الفرق بين الإحالة (القائمة على الاستبدال) وتكرار المعنى دون غيره .

لكنَّ هذا الاستقطاب ظل يقوى حتى انجذب تكرار المعنى إلى الاستبدال ومن ثم برزت سيطرة المشاكلة على الاستبدال بوصفه نوعًا من أنواعها . ولأنَّ المشاكلة في اللفظ أو تكرارَ اللفظ كان مجدولًا مع تكرار المعنى للعلاقة الظاهرة بينهما في حين كان مفصولًا عن المطابقة (المشاكلة في السمات النحوية) أقول : لأجل هذا الاتصال والانفصال تجمع هذان النوعان من المشاكلة (المشاكلة في اللفظ والمشاكلة الاستبدالية) في ذهن الدكتور تمام حسان بوصفهما ينتميان إلى آلية واحدة ، وقد اختار في المخططين التاليين أن يعمم مصطلح الإحالة للدلالة عليها ، وكان من الممكن تعميم المصطلح الآخر وهو التكرار[1] أو إعادة الذكر .

وإذن فقد كانت إعادة المعنى السردابَ الذي تسربت منه إعادة اللفظ إلى حوزة مصطلح الإحالة ، بل صارت وسائل الإحالة عند الدكتور تمام تبدأ بإعادة اللفظ ، فهو الأصل فيها ، ثم إعادة المعنى لقربها من الأولى ، ثم بقية الوسائل القائمة على الاستبدال والتي كانت تستقل باسم الإحالة أولًا وهي : عود الضمير ، واسم الإشارة ، والموصول، وأل المعرفة، والوصف .

ولعلَّ التحليل السابق يَهدِي لإجابة تساؤل مهمٍّ وهو : لماذا جعل الدكتور تمام إعادة اللفظ هي الأصلَ في الإحالة ، حيث يقول : «والأصل في هذه الإحالة أن يتكرر اللفظ بذاته فيحيل إلى ذكره الذي سبق ، فهذا التكرار يحيل إليه بنصه وليس بالإضمار له ولا الإشارة إليه ولا إعادة معناه بوسيلة أخرى تحتمله وتحتمل غيره»[2]؟ في حين يرى النحاة أنَّ الأصل في إعادة الذكر الضمير بحيث يكون تكرار الظاهر عدولا بوضع الظاهر موضع المضمر .

وتتمثل الإجابة في أنَّ مفهوم الإحالة عنده يندرج تحت مفهوم أعم وهو المشاكلة ،

---

(١) من الواضح أن مصطلح التكرار غير صالح للتعميم هنا لما يتبادر عنده من تكرار اللفظ أو المعنى بالذات .

(٢) الخلاصة ص٩٠ .

ولا شك أنَّ مشاكلة اللفظ لنفسه أقوىٰ وأولىٰ من مشاكلة أي شيءٍ آخر له(١) ، فلأجل مراعاة هذا المفهوم وحضوره في ذهن أستاذنا الدكتور تمام قال بأصالة إعادة اللفظ(٢) ، وَأحيانًا يسميها إعادة الذكر في الإحالة ، بينما نظرُ النحاةِ متوجِّهٌ إلىٰ كثرة الاستعمال فإنَّ من معاني الأصل عندهم الغالب(٣) ومأخذه كثرة الاستعمال .

وبَيَّنٌ أنَّ إعادة اللفظ تقتضي سبقَ الذكر ، فإذا ما كانت هي الأصلَ في الإحالة كما قُرِّر فكلُّ ما يليها إنما يقع موقعها ويلزم مقتضاها كما قال الدكتور تمام : «وكلا الضميرين (أي : الضمير الشخصي وضمير الموصول) في النهاية عوض عن إعادة الذكر التي ذكرنا أنها الأصل في الربط»(٤) ، ويلاحظ تعبيره عن إعادة اللفظ بإعادة الذكر .

ولا تنوب الوسائل الأخرىٰ كلُّها مباشرةً عن إعادة اللفظ بل يغني عن إعادة اللفظ إعادة المعنىٰ(٥)، كما يُعَوِّض عنه مباشرةً الضمير والمراد به هنا ضمير الغيبة لكن بشرط «أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلىٰ الإظهار لحصلنا علىٰ اللفظ نفسه وعلىٰ المدلول نفسه . . . هذا هو الشرط الضروري لتحقق الإضمار ولدلالة الضمير علىٰ الربط»(٦) .

أمّا الإشارة إلىٰ السابق أو الموصول الدال عليه أوالاسم الواصف له فإنَّ «دليل

---

(١) يقول د . تمام : «إعادة المرجع بلفظه رابط أقوىٰ من إعادة ضميره عليه لأن لفظه أقوىٰ من الكناية عنه» [اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٦] ويقول في موطن آخر : «إنَّ تكرار اللفظ فيما يبدو هو الأصل في الربط من حيث كان التكرار خيرَ وسيلة للتذكير بما سبق» [مقالات في اللغة والأدب ص١٨٩] ، وقال في موطن آخر : «والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدعىٰ للتذكير وأقوىٰ ضمانًا للوصول إليه» [البيان ١/ ١٢٨ ، انظر أيضًا : ١/ ١٤١] .

(٢) فمعنىٰ الأصالة هنا الاستحقاق بالذات .

(٣) انظر : حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ١/ ٤٧، ٥١، ١٩٥، ٢٦٨، ٢/ ١٣٨، ٢٦٣ ، وبناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب ـ القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص ١١٠ .

(٤) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤١ .

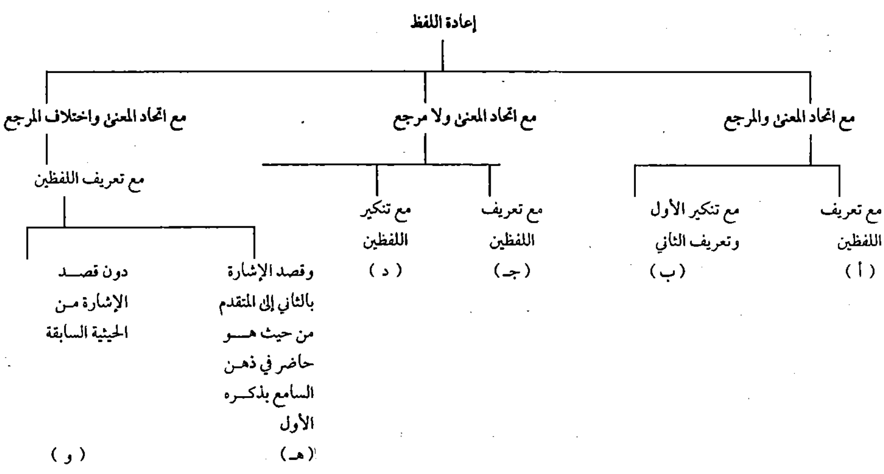
(٥) انظر : السابق ١/ ١٣٢ .

(٦) السابق ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

الربط بكل واحدة منها هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يغير المعنى»(١) .

فبقية وسائل الإحالة نائبة عن إعادة اللفظ التي عبر عنها بإعادة الذكر وعِوَضٌ منها ، فكلها يقتضي سبق الذكر ، ويُعَدُّ - منْ ثَمَّ - إعادةً لمذكور سابق ، وإن كان إعادةً ببديل له لا بلفظه نفسه ، فيصح إذن أن يَصْدُقَ عليها أنها إعادة ذكر ، مع توسيع معنى الذكر ليشمل ذكر اللفظ بنفسه وذكر بديله .

وقد قمت بتحليل الشواهد القرآنية التي أوردها أستاذنا الدكتور تمام حسان على إعادة اللفظ في (البيان في روائع القرآن) واستخرجت منها أنماطًا عامة تصلح أن تكون ضابطًا لإعادة اللفظ المحيلة الرابطة عنده ، وتتضح هذه الأنماط بالمخطط التالي :



فمثال النمط (أ) قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة :٢٨٢] ، وقوله عز وجل : ﴿ٱلۡحَآقَّةُ * مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة : ١ ، ٢] .

ومثال النمط (ب) قول اللّـه تعالى : ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ [طه : ١٠] .

ومثال النمط (جـ) قول اللّـه تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ

(١) السابق ١/ ١٣٩ .

بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات : ١٢] .

ومثال النمط (د) قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [النور : ٦١] .

ومثال النمط (هـ) قوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾ [آل عمران : ٢٦] .

ومثال النمط (و) قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ ﴾ [التوبة : ٦٩] .

وتأسيسًا علىٰ هذه الأنماط فإن إعادة ذكر كلمة (يسر) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح : ٥،٦] لا تُعَدُّ إحالةً إن كانت الجملة الثانية استئنافًا؛ لأنَّ لفظ (يسرًا) الثاني مدلوله غير الأول فالمرجع مختلف والمعنىٰ واحد وهما نكرتان وليست هذه الصورة من صور الإحالة بإعادة اللفظ عند الدكتور تمام حسان . ويخرج من دائرة الإحالة ـ أيضًا ـ بناءً علىٰ ذلك «الاستخدامُ»؛ لأنَّ الضمير لا يَتَّحِدُ في المعنىٰ مع مرجعه .

أمّا الوسائل التي تنوب في الإحالة عن إعادة اللفظ فهي نوعان : أحدهما : ما ينوب عنها مباشرة ، والآخر : ما ينوب بواسطة .

فأمّا ما ينوب عن إعادة اللفظ مباشرة فهو إعادة المعنىٰ، والضميرُ، وتنقسم إعادة المعنىٰ إلىٰ قسمين :

(١) إعادة المعنىٰ الإسنادي وتنحصر في صورتين :

أ – جملة الخبر التي تكون نفس المبتدأ في المعنىٰ مثل قوله تعالىٰ : ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [يونس : ١٠] .

فالدعوىٰ هي «سبحانك اللّـهم»[(١)] ، والمراد بإعادة المعنىٰ هنا أن يكون لفظ الخبر

(١) انظر : الخلاصة ص٩٠ .

هو ماصدق المبتدأ؛ لأنَّ جملة الخبر يراد لفظها والمبتدأ يدل على معنى (ملفوظ) أو (منطوق)(١) ، يقول الصبان عن عبارة مشابهة هي : (نطقي اللّـه حسبي) : «الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي؛ لأنَّ المقصود بالجملة لفظها ، فالمعنى : منطوقي هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق»(٢) ، ونقل يس عن ابن مالك في شرح التسهيل قوله : «الجملة المتحدة بالمبتدأ معنًى كلُّ جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن»(٣) .

ب- الفاعل الذي يشترك مع فعله في مادته اللغوية مثل : ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ ﴾ [يوسف :١٠]، و﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ [يوسف :٢٦] ، و ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾ [يوسف : ٧٠] ؛ «إذ يتكرر ذكر الحدث الذي في الفعل عند إيراد الفاعل»(٤) .

(٢) إعادة المعنى الإفرادي، وهو ما عبر عنه في «ظاهرة الربط» و«البيان في روائع القرآن» بالوصف، ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة :١٤] «فقد جاء ضمير المخاطبين أولا وجاء وصفُهم بالإيمان أخيرًا فكأنه تعالى يقول : (يشف صدوركم)، والعلاقة بين الضمير وتفسيره هنا علاقة إفرادية غير ـ إسنادية»(٥)، وغالبًا

---

(١) ثمة صورة أخرى لمجيء الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى تتحقق في نحو : عقيدتي لا إله إلا اللّـه ، حيث يكون المبتدأ غير دال على قول، والخبر جملة يراد معناها لا لفظها ويتأتى اتحادها في المعنى مع المبتدأ عن طريق المعنى المفرد المفهوم من المعنى التركيبي فلا إلا إلا اللّـه تعني (التوحيد) فكأن القائل يقول : عقيدتي التوحيد ، ولا يخفى أنَّ الاتحاد هنا اتحاد في الماصدق .

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٩٧ .

(٣) السابق ١/ ١٩٧ ، وراجع حاشية يس على التصريح ١/ ١٦٢-١٦٤ ، ولم أجد فيها ما ذكره الصبان بنصه ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠ ، تجد العبارة المنقولة عنه لكن دون الضابط .

(٤) الخلاصة ص٩٠ .

(٥) السابق ص٩١ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب ص٢٠٣ .

ما يكون العنصر الأول هنا ضميرًا، يقول الدكتور تمام : «وأكثر ما تكون هذه الطريقة من طرق الربط أن يتقدم الضمير ثم يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أوالذم»(١)، ولكن هذه الإعادة تتسع لغير ذلك فتشمل نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ * وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة :٣٤-٣٦] . فالمعنى فأزلها هو، أي : إبليس الذي سبق ذكره(٢)، وترتبط هذه الظاهرة بوضع المظهر موضع المضمر عند البلاغيين(٣) .

وأما الضمائر فيرى الدكتور تمام أنَّ ما يقوم منها بوظيفة الربط ومن ثَمَّ ما يمثل وسيلةً للإحالة هو ضمائر الغيبة فقط يقول : «يكنى بالضمير عن الظاهر ومن ثم كان الربط بالضمير بديلا لإعادة الذكر أيسر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار . . . والمعروف أنَّ ضمائر المتكلم تفتقر إلى متكلم، وضمائر الخطاب تفتقر إلى مخاطب فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك أمّا ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعًا له فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع»(٤) .

فقد جعل الربط بالضمير بديلا لإعادة الذكر أي إعادةِ اللفظ نفسِه، ثم بين أنَّ هذه الإعادة إنما تتأتى حيث يحُلُّ ضمير الغائب؛ لأنه الذي يفتقر إلى مذكور سابق ، وتقدم المرجع لفظًا ورتبة هو الأصل في الإحالة بالضمير(٥) ، وشَرَطَ لصحة الإضمار «أن

(١) السابق ص٩١ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب ص٢٠٣ .

(٣) انظر : مجموعة شروح التلخيص، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١/ ٤٤٨ ، والأطول شرح تلخيص المفتاح، تأليف إبراهيم بن محمد بن عربشاة عصام الدين الحنفي [ت ٩٤٣هـ]، تحقيق د . عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م . ١/ ٤٠٥ .

(٤) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٨ .

(٥) انظر : الخلاصة ص٩٢ .

يكون بين الضمير ومرجعه مطابقةٌ في اللفظ والقصد بحيث لو عدنا بالإضمار إلى الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه ، وعلى المدلول نفسه ، أي : أننا إذا كان لدينا جملة مثل : ذهب زيد إلى بيته ، فسأل سائل : بيت مَنْ؟ كان الجواب : بيت زيد المذكور ، فحَلَّ (زيد المذكور) محلَّ الضمير دالا على ما دَلَّ عليه الضمير»[١] ، فإذا اختلت المطابقة في القصد وجب الإظهار[٢] ، أما المطابقة في اللفظ فإن اختلت وبقيت المطابقة في القصد فإنَّ هذا يعني وجود معنى إضافي يستحق أن يتضح ، ولا يمكن أن تتحقق هذه الزيادة في المعنى دون وسيلة أخرى «قد تكون إشارةً إلى المرجع ، أو موصولًا يعود عليه ، أو وصفًا متصلا بأل الموصولة ، أو اسمًا واصفًا للمرجع»[٣] .

ومع أنه يجعل الضمير في هذه الصورة ممتنعًا في الاستعمال حفاظًا على المعنى الإضافي فإنه يجعل إمكان استبدال الضمير بالعناصر المذكورة شرطًا منهجيًّا لصحة الإحالة بها إذ يقول : «دليل الربط بكل واحدة منها هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يتغير المعنى»[٤] ، والمقصود : دون أن يتغير القصد وإن كان المعنى الإضافي الذي لأجله جيء بأحد العناصر السابقة سيتخلف ، وهو يؤكد هذا الشرط عند حديثه عن بقية وسائل الإحالة .[٥]

فيقول عن الربط بأسماء الإشارة : «نرى أنه يطرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة»[٦] ، ويحدد في الخلاصة النحوية ثلاث صور يكون فيها اسم الإشارة محيلًا وهي :

أ – إذا وضع موضع ضمير الفصل مثل : (ولباس التقوى ذلك خير) [الأعراف : ٢٦] حيث «تم الربط بالإشارة حتى كأنَّ العبارة : ولباس التقوى هو خير ، ويشبه ذلك ما في

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٨ ، وانظر أيضًا : مقالات في اللغة والأدب ص١٩٦ .

(٢) انظر : مقالات في اللغة والأدب ص١٩٦ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٩ .

(٤) السابق ١/ ١٣٩ .

(٥) ومنها ما سبق عند الحديث عن إعادة المعنى الإفرادي .

(٦) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [التغابن :١٠] أي : هم أصحاب النار»(١) .

ب- إذا وضع موضع ضمير الشأن «نحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ﴾ [فصلت : ٢٨] ، فالإشارة هنا في قوة ضمير الشأن فكأنَّ العبارة : إنه جزاء أعداء اللّه النار ، فالإشارة رابطة هنا كربط ضمير الشأن ، ويعضد هذا الفهم أنَّ الوقف على لفظ (النار) جائز ، فتكون معاقبة الضمير حجة للربط بالإشارة»(٢) .

جـ- إذا كانت الإشارة «تلخص قولًا أو حديثًا سابقًا فتربط بين الإشارة وبينه برباط السببية ونحوها كما في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج : ١٠] ، فالإشارة هنا إلى مضمون قوله تعالى : ﴿ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [الحج : ٩]»(٣)، ويلاحظ أنَّ هذه الصورة لا يطرد فيها شرط إحلال الضمير محلَّ اسم الإشارة كما في قول اللّه تعالى : ﴿ هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص : ٥٥] .

ويفهم مما سبق أنَّ استعمال اسم الإشارة للإشارة إلى شيءٍ خارجي مثل : أعطني هذا الكتاب، ونحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ [البقرة :٢]، لا يمثل إحالة لأنه ليس فيه إعادة ذكر .

وأما الأسماء الموصولة فإنه يتم الربط بها عند الدكتور تمام في صورتين :

أ – الربط بأصل وظيفة الاسم الموصول؛ فإنه «لا يكون له معنى إلا مع ذكر موصوفه أو تقديره في ضوء المقام، وبهذا الذكر أوالتقدير يربط الموصول بين موصوفه وجملة الصلة»(٤)؛ لأنَّ وظيفة الموصول في الأصل التوصل إلى وصف المعارف بالجمل، وهذه الصورة لا تمثل إحالة بمفهوم الدكتور تمام، وإن كانت تمثل ربطًا؛ لأنها من قبيل

(١) الخلاصة ص٩٢ .
(٢) السابق ص٩٢ ، ٩٣ .
(٣) السابق ص٩٢ .
(٤) السابق ص٩٣ .

الربط بالأداة وليست من قبيل إعادة الذكر .

ب- أن يحل محلَّ الضمير، وفي هذا يقول الدكتور تمام : «أمَّا الصور الأخرىٰ للربط به فيتم إدراكها بإحلال الضمير محله فإن صلح الضمير لمعاقبته كان ذلك دليلًا علىٰ الربط به»(١)، ومن الأمثلة التي أوردها علىٰ هذه الصورة قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف :٣٠](٢) .

وأمَّا المعرف بأل فقد حدد الدكتور تمام الأنواع الرابطة منه بعبارة واضحة إذ يقول : «أل تربط إذا كانت موصولة أو للجنس النسبي أو للعهد الذكري، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو للعهد الحضوري أو الذهني لإشارتها في هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة إلىٰ حقيقة لا تشير إلىٰ كيان آخر ولا إلىٰ ما سبق ذكره، أما الأنواع الثلاثة التي يُرْبَطُ بها في السياق فجميعها في قوة ضمير الغائب»(٣)، وهو يَقْصِدُ بالجنس النسبي ما يصح معه حذف أل وإضافة الاسم إلىٰ الضمير مثل : ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف :٥٣]؛ أي : إنَّ نفسي، ويكون ذلك للكلمات الدالة علىٰ أجناس لا تستقل بالوجود المطلق(٤) .

وإذن فاسم الإشارة والموصول والمعرف بأل وإعادة المعنىٰ الإفرادي أو الوصف كل منها يحيل إذا حلَّ محلَّ ضمير الغائب، ومحل ضمير الغائب هو أن يتقدم المرجع بلفظ دال عليه أو بقرينة(٥)، وعبر السكاكي عن هذا المحلِّ بعبارة وصفها العصام بأنها البيانُ الوافي عنه وهي قوله : «أو كان المسند إليه في ذهن السامع لكونه مذكورًا أو في حكم

---

(١) السابق ص٩٣ .

(٢) انظر بقية الأمثلة في : الخلاصة ص٩٤ ، والبيان في روائع القرآن ١/ ١٤٣-١٤٥ ، ومقالات في اللغة والأدب ص٢٠٠-٢٠٢ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤٨ .

(٤) انظر : السابق ١/ ١٤٨ .

(٥) انظر : الأطول ١/ ٤٠٥ .

المذكور لقرائن الأحوال ويراد الإشارة إليه»(١)؛ وحرر العصام موضع ضمير الغائب بناء علىٰ هذه العبارة بقوله: «فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر، ويرادَ الإشارةُ إليه من حيث إنَّه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر، حتىٰ لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف :٨٤]، وقولك: إن جاءني زيد جاءني رجل فاضل»(٢)، ويؤخذ من هذا أنَّ تَقَدُّم الذكر عنصر مهم في تحديد موضع ضمير الغائب، وهذا يعني ـ من بعض جوانبه ـ أنَّ ضمير الغائب يمثل إعادة لمذكور سابق، بالمعنىٰ الأوسع للإعادة؛ وتستتبع هذه النتيجة أن يكون كل ما يحيل بسبب وقوعه موقع ضمير الغائب إعادةً لمذكور سابق، فالمعنىٰ الجامع إذن لهذه الوسائل إنما هو إعادة الذكر.

(٤)

ثمة ملاحظات حول بعض جوانب تصور الإحالة عند د. تمام حسان التي تبدو مناوئة لمفهوم إعادة الذكر.

أولاها تتصل بالربط بضمير الشأن حيث أشار في حديثه عن اسم الإشارة إلىٰ أنَّ من مواطن الربط به وقوعه موقع ضمير الشأنَّ كما سبق، وهذا يفيد أنَّ ضمير الشأن يحيل، وإذا كان محيلا فإنه يحيل إلىٰ ما يأتي دائمًا(٣)، وهذا يخالف الاتجاه العام الذي يدور فيه مصطلح الإحالة عند د. تمام وهو إعادة الذكر التي تقتضي الاقتصار علىٰ الإحالة إلىٰ ما سبق، وأرىٰ أنَّ ضمير الشأن ليس رابطًا بين طرفين؛ لأنه يمثل أحد ركني الارتباط بأكمله لا جزءًا منه، وينسحب هذا أيضًا علىٰ اسم الإشارة الواقع موقعه.

والملاحظة الثانية تتصل بعود الضمير علىٰ غير مذكور ويشمل عودَه علىٰ مرجع متصيَّد مما سبقه وعوده علىٰ مفهومٍ من السياق العام والمقام، ومثال الصورة الأولىٰ قول

---

(١) مفتاح العلوم، تأليف أبي يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي [٦٢٦هـ]، مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ص١٠٢.

(٢) الأطول ١/٢٩٤، وراجع أيضًا: مجموعة شروح التلخيص ١/٤٤٨.

(٣) وقد أكد د. تمام ذلك في البيان ٢/١٦٩.

اللّـه تعالىٰ: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾ [النحل :١٢٦] «أي: لصبركم خير لكم»(١)، ومثال الصورة الثانية قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل :٦١] «فالضمير في (عليها) للأرض ولم يسبق ذكرها وأُمِنَ اللبسُ بلفظ (دابة) لأنها لا تكون دابة إلا على الأرض فاللبس مأمون»(٢)، وكلا الصورتين يتعارض مع إعادة الذكر بالمفهوم المحدد سلفًا وهو إعادة ذكر لفظٍ بنفسه أو ببديله، وإذا كانت الصورة الأولىٰ تشبه «إعادة الذكر» في اتجاه العلاقة من اللاحق إلىٰ السابق، ومن ثَمَّ يمكن التجوز في إدخالها تحت مفهوم إعادة الذكر بتوسيعه من جهة الـمُعاد السابق ليشمل المعنىٰ إلىٰ جانب اللفظ ـ فإنَّ ذلك لا يتأتىٰ في الصورة الثانية ومن ثم تبقىٰ نماذجها خارج دائرة الإحالة والربط بالتبع، ولعلَّ تنحية هذه النماذج إلىٰ ركن الترخص في الإحالة(٣) يؤكد ذلك.

ويضاف إلىٰ الملاحظتين السابقتين **ملاحظة ثالثة** لا تتصل بجزئيات التصور السابق بل تعرض لسياق آخر ذكر فيه الدكتور تمام مصطلح الإحالة بما لا يطابق مفهوم إعادة الذكر فقد سلكها في عقد واحد مع ما أسماه المؤشرات الأسلوبية في القرآن الكريم، وهي التعميم والتوكيد والتعليل والإحالة والنفي والتسوية، ثم قال عنها: «والإحالة أو المرجعية نوع من ظاهرة الربط في اللغة، ولقد سبق أن تكلمنا عن الربط بوصفه قرينة لفظية، ولكنَّ الإحالة قد تقع خارج نطاق القرائن النحوية، وتتجه اتجاهين: أحدهما إلىٰ ما سبق ذكره، والثاني إلىٰ ما يلي؛ فأمّا ما سبق ذكره فإنَّ الإحالة إليه تتم بضمير الإشارة (ذا) مع اختلاف ما يصاحبه من حروف الخطاب والتنبيه، وأمّا ما يلي فإنَّ الإحالة إليه تتم بالإشارة وبغير الإشارة كما يبدو واضحًا في الشواهد القرآنية التي نسوقها لكل من النوعين»(٤)، وقد كانت هذه هي المرة الوحيدة(٥) التي يصرح فيها الدكتور تمام حسان

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٥٠.

(٢) السابق ١/ ٢٣٦.

(٣) انظر: السابق ١/ ٢٣٥.

(٤) السابق ٢/ ١٦٧، ١٦٨.

(٥) سبق أن أشار إليها دون تصريح، انظر: ص١٢٤ من هذا الكتاب.

بالإحالة إلى ما يلي التي لا يمكن أن تكون إعادةً للذكر بحال من الأحوال؛ لأنَّ إعادة الذكر تتجه دائمًا من اللاحق إلى السابق فهي علاقة يدركها المتلقي عند العنصر اللاحق، وهذا من الفروق المهمة بين الإحالة الافتقارية وإعادة الذكر، وقد جعلها الدكتور تمام نوعين : إحالة إلى المضمون فقط كالإحالة بضمير الشأن واسم الإشارة الواقع موقعه، وإحالة إلى المضمون والمنطوق معًا[1] ومن أمثلتها قول اللّـه تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران :٥٨] «والإشارة إلى قياس خلق عيسى على خلق آدم»[2]، وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة :١] «أي ما يتلى في الآيات التالية»[3]، وكلا النوعين خارج مفهوم إعادة الذكر .

وعلى الرغم من الملاحظات الثلاث ، وهي تئول إلى أمرين هما الإحالة إلى ما يلي والإحالة إلى مفهوم من المقام ، فإنَّ مفهوم إعادة الذكر يبقى هو المسيطر على مصطلح الإحالة عند الدكتور تمام حسان ، وإن شذ عنه هذان الأمران .

(٥)

إذا ثبت أنَّ مفهوم (الإحالة) عند الدكتور تمام حسان هو (إعادة الذكر) وهي علاقة تركيبية يعاد فيها عنصر لفظي ذُكِرَ أوَّلًا إما بلفظه نفسه أو بمعناه أو بضميره أو الإشارة إليه أو الاسم الموصول أو المعرف بأل أو بصفة له ـ إذا ثبت ذلك فلا بد من الالتفات إلى علاقة هذا المفهوم بمفهومي الإحالة الماصدقية والإحالة الافتقارية ، حتى تتضح الفروق في تحليل موضع واحد بمفهومين مختلفين .

إنَّ شرط الإحالة عند الدكتور تمام ـ كما يظهر في التحليل السابق لوسائل الإحالة عنده ـ الاتحاد بين الأول والثاني إمّا في اللفظ والقصد معًا، أو في اللفظ فقط، أو في

(١) انظر : البيان في روائع القرآن ٢/ ١٦٩ .

(٢) السابق ٢/ ١٧٠ .

(٣) السابق ٢/ ١٧٠ .

القصد فقط، ومِنْ ثم فإنَّ مفهوم الدكتور تمام للإحالة يرتكز على مفهوم الإحالة الماصدقية في صورتين من صوره، وهما اتحاد القصد واللفظ، واتحاد القصد وحده، ويمكن القول بأنه حينئذ يتصادق مع مفهوم الاشتراك في الإحالة المؤسس على الإحالة الماصدقية، ويقع التفارق بينهما في الحالة الثالثة .

أمّا عن علاقة (إعادة الذكر) بالإحالة الافتقارية فيمكن النظر إليها من جهتين؛ جهة الوسائل وجهة الوظيفة .

فأما الجهة الأولى فإننا نجد تداخلا بين وسائل الإحالة الافتقارية وإعادة الذكر ، فالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرفة بأل العهدية ترد هنا وهناك لكنها في الإحالة الافتقارية ترد دون قيود ، أما في إعادة الذكر فإنها تحيل في صور محددة كما سبق ، وسر ذلك أنَّ الدكتور تمام جعل دلالة الضمائر على المعاني العامة سببًا لحاجتها إلى ما يخصص معناها ، وهذا المخصِّص هو مرجع الضمير ، ومفسر اسم الإشارة ، وصلة الموصول ، وهذه نقطة مشتركة بين المفهومين ، لكنه ـ مع هذا ـ لم ينظر إلى العلاقة بين الضمير ومخصصه على أنها علاقة إحالة من حيث إنها علاقة بين مبهم ومفسره ، بل اكتفى بجعل هذه العلاقة مدخلا لعلاقة الإحالة الناشئة بين الضمير ومرجعه من حيث كون الضمير إعادة ذكر للمرجع ، ثم حمل على هذه الصورة إحالة اسم الإشارة والاسم الموصول حيث اشترط فيهما صحة حلول ضمير الشخص محلَّهما .

ومن ثم ينبغي أن يخرج من هذه الوسائل عن مفهوم إعادة الذكر الصور التالية :

١- ضمير المتكلم والمخاطب دائمًا .

٢- ضمير الغائب الذي يحيل إلى مفهوم من المقام .

٣- ضمير الشأن .

٤- ضمير الغائب الذي يحيل إلى متأخر لفظًا .

٥- اسم الإشارة المستعمل في الإشارة إلى شيءٍ خارجي .

٦- الاسم الموصول الذي يربط بين موصوفه وجملة الصلة ولا يحل محله الضمير .

٧- المعرف بأل التي للعهدين الحضوري والذهني .

وكل هذه الصور داخل تحت مفهوم الإحالة الافتقارية، ومن ثم فالإحالة الافتقارية

أكثر ارتباطًا بالمقام إذ قد تكون علاقة داخلية، أي : داخل النص، بين عنصرين لغويين، وقد تكون علاقة خارجية، أي : بين عنصر لغوي وآخر مقامي، أمّا إعادة الذكر فهي علاقة داخلية فقط، وفي المقابل فإنَّ إعادة اللفظ بصورها وإعادة المعنى بصورها وسيلتان تستقل بهما إعادة الذكر ولا تدخلان تحت الإحالة الافتقارية .

وأما الجهة الثانية وهي الوظيفة، فإنَّ الوظيفة الأولى للإحالة بمفهوم إعادة الذكر هي الربط، وفي بعض الصور(١) تنشأ وظيفة أخرى فرعية هي تفسير المبهم، في حين أنَّ الوظيفة الأولى للإحالة الافتقارية هي تفسير الإبهام، ثم تأتي وظيفة الربط بعد ذلك .

وهناك جانب آخر للاختلاف بينهما ، وهو أنَّ الإحالة الافتقارية ليست دائمًا علاقة تركيبية ، وأعني بالعلاقة التركيبية هنا كون العلاقة متحققة في التركيب بين عنصرين لغويين ، لا كونها ناشئة بسبب التركيب ، فعلاقة ضمير المتكلم والمخاطب ـ مثلا ـ بمفسرهما في سياق معين علاقة إفرادية تقع بين عنصر لغوي وآخر غير لغوي ، وذلك بخلاف إعادة الذكر .



(١) هي صور الإحالة بالضمير واسم الإشارة خصوصًا .

الفصل الخامس

الإحالة الكلاميّة

(١)

قَدَّمت مريم فرنسيس مفهومًا خاصًا للإحالة أطلقت عليه الإحالة الكلامية، وبينت دوره في بناء النصوص في كتابها «في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية»، وهو مفهوم بنته على نظرية إميل بينفينيست حول آلية التخاطب، وهي نظرية تنطلق من تمييز النحويين العرب بين ضمائر الحضور (المتكلم والمخاطب) وضمائر الغيبة، مع التركيز على عملية القول أو الكلام بمفهوم دي سوسير، وفكرة الارتباط بين الكلام وما يدل عليه في الخارج، فقد انطلق من الفكرة الأولى إلى تمييز أكثر شمولًا تشترك فيه الضمائر مع غيرها من الوحدات اللغوية لا سيما وحدات الزمان والمكان، فميز بين الكلمات الفارغة معنويًا، والكلمات المليئة، وربط العلامات الفارغةَ بذاتية المتكلم، والمليئةَ بموضوعية التعبير عن الغائب[١] .

ومن ثم برز عنده التقابل بين التعبير الذاتي والتعبير الموضوعي وأطلق تمييزه الشهير بين مستويين في الكلام هما :

- مستوى القصة التاريخية أو السرد التاريخي وهو مرتبط بالتعبير الموضوعي .

- مستوى الخطاب أو الحديث وهو مرتبط بالتعبير الذاتي[٢] .

وسَمَّت مريم فرنسيس الكلمات الفارغة معنويًا علامات إشارية «أي علامات ترتبط دائمًا بعلاقة تجاور مع مرجعها، كضمائر المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة وبعض ظروف الزمان مثل (الآن)، (اليوم)، (البارحة)، (غدًا) . . .، والمكان مثل : (هنا)، (هناك)، (هنالك)»[٣] .

أمَّا الكلمات المليئة فهي ـ عندها ـ علامات لا إشارية «أي أنها ليست قائمة على علاقة تجاور مع مرجعها ، ومنها صيغ الغائب ومعظم مفردات اللغة وتعابير ظرفية

---

(١) انظر : في بناء النص ودلالته ص١٩ .

(٢) انظر : السابق ص٢٠ .

(٣) السابق : ص٢٠ .

تتقابل مع السابقة مثل : (في تلك البرهة) ، (في ذلك اليوم) ، (عشية ذلك اليوم) ، (في ذلك المكان)» (١) .

وهي تعني بالمرجع المدلول الخارجي ، وتوضح علاقة التجاور بين العلامة ومدلولها الخارجي بقولها : «والتجاور هنا ، أي في التخاطب وآلية الكلام ، هو دائمًا تجاور مع زمن الكلام الذي يفترض بدوره تجاورًا مع المتكلم ومكان كلامه ، وهذا ما يختص بالتعبير الثلاثي (أنا ـ الآن ـ هنا) المتكلم»(٢) .

إذن فثمة كلمات ترتبط بذات المتكلم وزمان تكلمه ومكانه، وهذه تسمىٰ كلمات إشارية(٣)، وهذه الكلمات تتجاور مع مدلولها الخارجي أي أنها تقارنه في زمن الكلام ومكانه(٤)، وثمة كلمات أخرىٰ لا تتجاور مع ذات المتكلم في زمن تكلمه ومكانه وهذه تسمىٰ كلمات لاإشارية، وإذا سيطرت النوعية الأولىٰ من الكلمات علىٰ نصٍّ من النصوص فإنه يكون من قبيل التعبير الذاتي عند بينفينيست ويندرج عنده تحت نمط خاص من النصوص يسمىٰ الخطاب أو الحديث، وفي المقابل إذا سيطرت النوعية الثانية من الكلمات فإن النص حينئذٍ يكون من قبيل التعبير الموضوعي ويندرج تحت نمط آخر من النصوص يسمىٰ النص التاريخي(٥) .

ومن الواضح أنَّ التقسيم السابق للكلمات إنما هو توزيع لها بحسب المدلول الخارجي

---

(١) السابق ص٢٠ .

(٢) السابق ص٢١ .

(٣) هذه التسمية خاصة بالمؤلفة وإن حاولت الاتكاء علىٰ ما ذكره عادل فاخوري في «علم الدلالة عند العرب» ، ص٢١ ، إذ معنىٰ الإشاريات عنده أعم مما ذكرته فهو يشمل أسماء الأعلام والمبهمات كلها ، في حين أنها تجعل أسماء الأعلام الدالة علىٰ غير المتكلم والمخاطب ، وبعض المبهمات مثل : (في ذلك اليوم) من الكلمات اللاإشارية ، وقد أشارت في ص٤٢ إلىٰ أن العلامات الإشارية واللاإشارية كلتيهما تقوم بوظيفةٍ إحالة أو إرجاع وركزت الفرق بينهما في مسألة التجاور مع المرجع وعدمه .

(٤) اتكأت المؤلفة أيضًا في استعمال مصطلح التجاور علىٰ ما ذكره عادل فاخوري من أنَّ الإشاريات «لا تتحقق دلالتها إلا باللزوم غير الذهني أي التجاور» [علم الدلالة عند العرب ص٢٢] ، لكنَّ التجاور عنده تجاور بين اللفظ ومعناه ، في حين أن التجاور كما أرادته هي وأعربت عنه قائم بين اللفظ ومرجعه الخارجي!

(٥) في بناء النص ودلالته ص٢١ .

الذي ترتبط به (خصوصًا الزمان والمكان) هل هو حاضر في زمن التكلم أو منتسب إليه أو لا؟ وإذا كانت العلاقة بين الكلمة ومدلولها الخارجي تسمىٰ إحالة كما سبق(١)، وكما أشارت المؤلفة نفسُها(٢)، فإنَّ المؤلفة تسحب هذا المصطلح من العلاقة بين نوعي الكلمات الإشارية واللاإشارية ومدلولاتها الخارجية إلىٰ نوعي النصوص السابقين (الخطاب) و(القصة)، فتنتقل بالإحالة من كونها علاقة ذات طرفين إلىٰ كونها سمة علاقية متنوعة(٣) توسم بها النصوص كلها، فتجعل الإحالة إشارية ولاإشارية، بحسب الكلمات الغالبة في النص، وتسم الخطاب بالأولىٰ والقصة بالثانية .

تقول مريم فرنسيس مُبَيِّنَةً طبيعةَ هذه الإحالة وكونَها سمةً لازمةً للكلام :

«إنَّ الإحالة ملازمة لكل فعل كلامي بغض النظر عن طبيعة الأشياء أو الأمور التي تحيل إليها وعن موضوعية الإحالة وتطابقها مع حقيقة المرجع أوالواقع(٤)، وهي ليست منوطة فقط بصيغ العبارة الاسمية في الجملة بل تتعلق بكل أركان الجملة، وهي ترتكز أساسًا علىٰ مقومات التخاطب أو الكلام، وعلىٰ رأسها وحدات الشخوص والزمان والمكان»(٥) .

ويلعب الزمن دورًا جوهريًّا في تحديد نمط الإحالة وفي طبيعة النص الذ ي تتجسد فيه، ويتحددِ زمن النص انطلاقًا من حاضر المتكلم، فإذا كان النص يحيل إلىٰ حاضر المتكلم ويتقاطع معه فإن هذا يعني أنَّ (أنا) السارد هي النقطة التي ينطلق منها ما يحيل

---

(١) راجع : فصل الإحالة الماصدقية .

(٢) انظر : ص١٤ ، ١٥ من كتابها «في بناء النص ودلالته» .

(٣) سمة علاقية : أي : سمة مبنية علىٰ علاقة معينة ، ومتنوعة أي : تتنوع إلىٰ إشارية ولا إشارية وكل نص أو جزء من نص يوصف بأحد النوعين، أو بوصف ثالث سيأتي .

(٤) لا ينفي هذا قيام مفهوم الإحالة عندها علىٰ الإحالة الماصدقية ، وغاية ما هنالك أن عدم التطابق مع الواقع يسم الكلام بالكذب ، والكذب سمة للحكم لا لأطرافه ، والإحالة الكلامية مبنية علىٰ التصورات لا التصديقات ، ففي قول سعد اللّـه ونوس مثلا : «بيتنا قديم ورغم أنه ليس في ضخامة قصر ، لكنه يوحي بالاتساع والعراقة» لا يؤثر كون هذا الكلام صادقًا أو كاذبًا علىٰ طبيعة الكلمات السائدة .

(٥) انظر : في بناء النص ودلالته ص٢١ .

إليه النص، ومن ثم يكون النص من نمط الإحالة الإشارية، أما إذا كان زمن النص منفصلا عن حاضر التكلم ومن ثم عن (أنا) السارد وحاضره فإنه يكون من نمط الإحالة اللاإشارية حيث لا تجاور بين زمن النص وزمن التكلم(١) .

ولا يعني هذا أنَّ أيَّ زمان أو مكان في النص يحال إليه إحالة إشارية يجب أن يكون هو زمن التكلم أو مكانه نفسَه، بل الواجب في الإحالة الإشارية أن ترتبط هذه الإحالة بذاتية المتكلم وبزمن كلامه ومكانه، بينما يؤدي عدم هذا الارتباط إلى كون الإحالة لاإشارية(٢) .

ويمكن توضيح الفرق بين نمطي الإحالة الإشاري واللاإشاري بنص الخبر الذي ساقته المؤلفة على النحو التالي أولًا :

«هَزَّ صباح اليوم زلزال عنيف عاصمة البيرو ، فسقطت المباني وانقطع تيار الكهرباء ، وهرع من نجا من السكان إلى الشوارع مهرولين ومولولين . . .» .

وعلقت عليه بقولها : «هذا النص مبني على السرد أو القص، فهو أقصوصة(٣)، ولكنَّ القص يأخذ منحى الإحالة الإشارية المعبر عنها بظرف الزمان «صباح اليوم» ترافقه صيغ الماضي، فاليوم المعنى بهذا الحادث هو يوم إذاعة الخبر، أي : اليوم الذي رأيت فيه المذيع يقرأ النبأ على شاشة التلفاز»(٤) .

فالظرف (صباح اليوم) الذي يرتبط بزمن التكلم هو الذي جعل الإحالة هنا إشارية .

ثم عدَّلتْ المؤلفة في صيغة الخبر وأوردته على النحو التالي : «صباح الخامس من أيار سنة ألف وتسعمائة وخمس وتسعين هز زلزال عنيف عاصمةَ البيرو، فسقطت المباني، وانقطع

(١) انظر : السابق ص٢٢ ، ٢٣ .

(٢) انظر : السابق ص٢٥ ، ٢٦ .

(٣) جاء هذا الكلام في سياق بيانها لإشكال الاقتصار على تمييز بينفينست بين القصة والخطاب دون تحديد الفروق اللفظية الدقيقة بينهما ، وإلا فالقص أوالقصة أو الحكاية أو الرواية أسماء تصلح لكل سرد للحوادث والأخبار مع أنَّ هذا السرد قد يكون من منحى الإحالة الإشارية كما في الخبر المذكور .

(٤) في بناء النص ودلالته ص٢٦ .

تيار الكهرباء، وهرع من نجا من السكان إلى الشوارع مهرولين ومولولين . . .»[١] .

في هذه الصياغة نجد ظرف الزمان (صباح الخامس من أيار) منقطعًا عن زمن التكلم غير متحد معه أو ممتد عنه مثل منذ يومين أو بعد ساعتين ، وهذا ما جعل الإحالة هنا لاإشارية .

والملاحظ أنَّ الخبر في الحالتين لا ينصب على المتكلم، بل ليس فيه ضمير متكلم أصلا ، وهذا يُظهِر قيمةَ فكرة الزمن في تحديد منحى الإحالة ، حيث يتحدد هذا المنحى بناء على العلاقة بين الزمن المحال إليه في النص وزمن الخطاب أو التكلم .

وإذا كانت الإحالة الإشارية واللاإشارية مقيدتين بالزمن، فكل منهما تتعلق بزمن ما إما مرتبط بزمن التكلم أو منفصل عنه ـ فإن هناك نمطًا ثالثًا من الإحالة مطلقًا من القيد الزمني، وهذا النمط «ينطبق على الحال التي يتناول فيها المتكلم موضوعًا عامًّا، فيعالجه دون أن يربطه بزمان معين، وكأنه حقيقة دائمة أو حال ثابتة، وهذا ما يلاحظ بشكل عامٍّ في الأبحاث العلمية والنظرية وفي الحِكَم والأمثال ، كقولنا : الإنسان عدو ما يجهل»[٢] .

وترى المؤلفة أنَّ هذا المنحى للإحالة يمثل بعدًا ثالثا لأنماط الكلام إلى جانب القصة والخطاب سها عنه بينفينيست فلم يشر إليه واقتصر على ما يقابل الإحالة الإشارية واللاإشارية فقط[٣] .

ومن ثم تصبح أنماط الإحالة الكلامية ثلاثة :

١ - الإحالة المطلقة (والمتعالية على الإشارة) .

٢ - الإحالة المقيدة الإشارية .

٣ - الإحالة المقيدة اللاإشارية .

فأي نص من النصوص لابد أن يوصف بواحد من هذه الأنماط أو بأكثر إما على

(١) السابق ص٢٧ .

(٢) السابق ص٢٧ .

(٣) انظر : السابق ص٢٦ ، ٢٨ .

التعاقب أو التداخل أو التراصف[١] ، وهذا معنىٰ أنَّ الإحالة الكلامية سمة وليست علاقة ، وإن كانت مبنية أساسًا علىٰ علاقة الإحالة الماصدقية لألفاظ الزمان والمكان وطرفي الخطاب خصوصًا .

والسمات اللفظية للإحالة المطلقة هي استعمال التعابير الاسمية المعرفة أو ما ينوب عنها ، وصيغة المضارع التي لا تشير إلىٰ حاضر المتكلم بل تشمل ما كان ويكون وسيكون ، وصيغة الغائب غالبًا ، وقد تستعمل أيضًا صيغ المتكلم للجمع والمخاطب للمفرد أو للجمع ولكنها لا ترتبط بمتكلم أو بمخاطب محدد بل تمثل الجنس الذي ينتمون إليه[٢] .

أما سمات الإحالة المقيدة الإشارية فهي أنها تتناول الحاضر والماضي والمستقبل ، **فالحاضر** هو زمن الكلام أو متقاطع معه وإن لم يكن موضوعُه المتكلمَ أو المخاطبَ ، فمن يقول : الطقس جميل مثلًا فمعناه : الآن أي : ساعة التكلم أو يومه ، وهنا أي : في مكان التكلم ، وتستعمل للحاضر الجملة الاسمية أو الفعلية المضارعة، **والماضي** في الإحالة الإشارية يقاس بالمسافة التي تبعده عن حاضر المتكلم ويشار إليه بظروف مثل : صباحًا ، البارحة ، منذ أسبوعين ، منذ سنة، ترافقها صيغ الماضي، **والمستقبل** ـ كذلك ـ نقطة انطلاقه هي حاضر المتكلم ، ويعبر عنه بصيغة المضارع مسبوقة بأحد أدوات الاستقبال أو ظرف دال علىٰ المستقبل مثل «غدًا»[٣]، ويدخل تحت الإحالة الإشارية أساليب الإنشاء كلها[٤] .

وأما الإحالة المقيدة اللاإشارية فعلامتها استعمال أفعال ماضية ، أو مضارعة في جمل مفتتحة بـ(كان) أو إحدىٰ أخواتها ماضية ، مع انقطاع هذا الزمن الماضي عن حاضر المتكلم فلا يقاس بالمسافة التي تبعده عن هذا الحاضر[٥] ، مثل : ذات يوم ، أو كان فيما مضىٰ .

---

(١) انظر : السابق ص١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ .
(٢) انظر : السابق ص٣٥ .
(٣) السابق ص٣٧ .
(٤) السابق ص٣٨ .
(٥) السابق ص٣٨ .

(٢)

لعلَّ فيما سبق من عَرْضٍ ما يكشف عن مفهوم الإحالة الكلامية عند مريم فرنسيس كما اسْتَخْلَصَتْهُ من إميل بينفينيست ، والحق أنَّ الباحثة قد وظفت هذا المفهوم توظيفًا بارعًا في رصد كيفية بناء النصوص ، من خلال فكرة محاور الإحالة الكلامية التي تقوم علىٰ علاقات أنماط الإحالة داخل النص من تعاقب وتداخل وتراصف وتوازٍ ، وهي علاقاتٍ تؤثر في بنية النص وفي دلالته وفي أسلوبيته كما تقول الباحثة[١] .

وإذا كان لي من تعليق علىٰ هذا العمل فهو التحفظ علىٰ فكرة الإحالة المطلقة ، فإنها برغم وجاهتها في الظاهر تتعارض مع تقسيم كلمات اللغة إلىٰ إشارية ولاإشارية إذ يقتضي هذا التقسيم حصر الإحالة الكلامية في نمطين فقط ، أمّا الإحالة المطلقة المتعالية علىٰ الإشارة فإنها تثير تساؤلًا مهمًا حول نوعية الكلمات المؤلفة لها ، وإذا كانت الباحثة تشير في هذا الصدد إلىٰ التعابير الاسمية المعرَّفة وصيغ المضارع الدالة علىٰ الماضي والحاضر والمستقبل ، فليس أمامها إلا أحد خيارين كي لا تقع في تناقض يأباه البحث العلمي ، وذلك أنها إما أن تدرج تلك التعابير والصيغ تحت الكلمات اللاإشارية علىٰ اعتبار أنَّ لها مدلولًا خارجيًا لكنه لا يتجاوز مع زمان التكلم ومكانه بل يتعالق معه تعالق العام بالخاص ، وفي هذه الحالة تصبح نماذج الإحالة المطلقة نوعًا خاصًا من الإحالة اللاإشارية ، وإمّا أنْ تضيف نوعًا ثالثًا من الكلمات هو الكلمات غير المحيلة التي لا تتناول مدلولًا خارجيًا محددًا ، وحينئذ يسوغ لها أن تدخل تلك التعابير والصيغ تحته وتبنىٰ عليه الإحالة المطلقة .

(١) انظر : السابق ص٣٩ .

الفصل السادس

المفهوم الإجرائي

(الإحالة العهدية)

نستطيع أن نلمح عنصرًا مشتركًا بين المفاهيم الخمسة السابقة للإحالة(١)، أرى أنه يمكن أن يمثل مفهومًا واضحًا ومحددًا، ومتميزًا أيضًا، وهو المفهوم الذي سأسير عليه في هذه الدراسة إن شاء اللّـه تعالى، وسأسميه (الإحالة العهدية)؛ لقيامه على فكرة العهد بمفهوم متسع يقوم هذا الفصل بمحاولة تحديد أبعاده وعلاقاته بالمفاهيم السابقة، وعناصره التي يتحقق بها .

(١)

يطلق العهد في اللغة على الوصيّة، والتَّقَدُّم إلى المرء في الشيء، والموثق واليمين، والحفاظ ورعاية الحرمة، والأمان، والذِّمَّة والوفاء، والالتقاء، والمعرفة(٢)، والملاحظ مِنْ هذه المعاني وسياقات استعمال (العهد) أنها تجتمع في كونها علاقةً بين طرفين تنجدل من معانٍ ثلاثة، هي : الحفاظ، والرجوع، والمعرفة، ويَستطيع المتأمِّلُ أن يَرُدَّ بَقيَّةَ المعاني إلى هذه الجديلة، المؤتلفة من الإعلام بشيء كي يُحْفَظَ فيُرْجَعَ إليه في وقت لاحق .

وقد برز معنى المعرفة ومعنى الرجوع والمعاودة في استعمال النحاة قديمًا للعهد، يقول سيبويه عن تعريف نحو : الرجل، والفرس، والبعير : «وإنَّما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أمته؛ لأنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ فإنَّك إنما زعمت أنَّك مررت بواحد مِمَّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلًا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أَدخلت الألف واللام فإنما تُذَكِّره رجلا قد عرفه، فتقول : الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عَهْدَه ما تَذكُرُ من أمره»(٣) .

فظاهرٌ في هذا السياق معنى المعرفة السابقة ومعنى الرجوع الذهني الذي عَبَّر عنه سيبويه بـ(تُذَكِّرُه) و(يَتَوَهَّم) ، ومع أنَّ سيبويه لم يذكر (العهدَ) مع بقية المعارف نجده يكرر في كلِّ مرة يذكر فيها نوعًا من المعارف ـ أنَّه صار معرفة لأنه يَدُلُّ ـ بطريق ما ـ على

---

(١) وهو تحقق العهد بشكل ما بين طرفي الإحالة .

(٢) انظر : القاموس المحيط ١/ ٣١٧ ، ولسان العرب ٤/ ٣١٤٨-٣١٥٠ ، ومقاييس اللغة ٤/ ١٦٧-١٧٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٦ .

شيءٍ بعينه دون سائر أمته ، وهذه الطريق تَرْجِعُ ـ فيما أرىٰ ـ إلىٰ معرفة المخاطب السابقة بالمدلول ، التي هي جزء أساسي من مفهوم العهد ، ثم تارةً تُبْنىٰ علىٰ معرفة سابقة أخرىٰ بارتباط الدال به ، وذلك في حالة العَلَم؛ «لأنه اسم وقع عليه [أي علىٰ المسمىٰ] يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أمته»(١) ، وتارةً تبنىٰ علىٰ معرفةٍ بالنظام اللغوي الذي يرشد المخاطب بطرق مختلفة إلىٰ ربط الدال بمدلوله المعيَّن دون غيره ، ويتحقق ذلك مع الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرف بـ(أل) .

وهذا تفريق بين نوعين من التعريف من حيث ما يُعَيِّنُ مدلولَ الاسم المعرَّف ، فهو مع العلم مقارن لوضعه ، ومع غيره يتجدد في كل استعمال ، وفي كلا النوعين نجد فكرة العهد حاضرة ، يؤكد هذا أنَّ سيبويه حين تحدث عن الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس(٢) ، بنىٰ شرحه للعلم بنوعيه علىٰ المعرّف بـ(أل) ، فنسب لـ(الرجل) معنيين تحتملهما (أل) ، ثم خَصَّ علمَ الشخص بأحدهما ، وعلمَ الجنس بالآخر ، والمعنىٰ الذي اختصَّ به علمَ الشخص هو معنىٰ تعيُّن الفرد المبنيُّ علىٰ عهدِ المخاطَبِ له ، كما يتضح في قوله : «إذا قلت : هذا زيد ، فـ(زيدٌ) اسم لمعنىٰ قولك : هذا الرجل ، إذا أردتَ شيئًا بعينه قد عرفه المخاطَبُ بحليته أو بأمرٍ قد بلغه عنه قد اختُصَّ به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ، قلت : هذا الرجل الذي مِنْ حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه»(٣) .

وقد أكد المبرد ـ بعد سيبويه ـ شمولَ فكرة العهد لأنواع المعارف بإضافته تنظير المعرف بالنداء بالمعرف بـ(أل) العهدية ناصًّا علىٰ (العهد) إذ يقول : «والفصل بين قولك : يا رجلُ أقبل ، إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلا أقبل ، إذا أردت النكرة ـ أنك إذا ضَمَمْتَ فإنما تريد رجلًا بعينه تُشير(٤) إليه دون سائر أمته ، وإذا نصبت وَنَوَّنْتَ فإنما

---

(١) السابق ٢/ ٦ .

(٢) انظر : السابق ٢/ ٩٣ ، ٩٤ ، والمقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد [ت٢٨٥هـ]، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ـ القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م . ٤/ ٤٥ .

(٣) الكتاب : ٢/ ٩٣ .

(٤) في المطبوعة (يشير) .

تقديره : يا واحدًا ممن له هذا الاسم ، فكلُّ مَنْ أجابك من الرجال فهو الذي عنيت ، كقولك : لأضرِبَنَّ رجلا ، فمن كان له هذا الاسم بَرَّ به قَسَمُك ، ولو قلت : لأَضرِبَنَّ الرَّجُل ـ لم يكن إلّا واحدًا معلومًا بعينه ، إلا أنَّ هذا لا يكون إلا على معهود»(١) .

وإذا وضعنا إلى جانب هذا تنظيرَه المعرف بالنداء باسم الإشارة في قوله : «واعلم أنَّ الاسم لا ينادَى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفةً بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف»(٢) ـ كانت النتيجة المنطقية تنظيرَ اسمِ الإشارة بالمعرف بأل العهدية ، أي أنَّ معنى العهد موجود في اسم الإشارة أيضًا .

ويضاف إلى هذين استعمالُه (العهدَ) مع ضمير الغائب ، إذ يقول ـ بعد أن بَيَّن امتناعَ إضافة المنادى إلى ضمير المخاطب ـ : «فإن أضفت إلى الهاء صلح على معهود ، كقول القائل إذا ذكر (زيدًا) : يا أخاه أقبل ، ويا أباه»(٣) ، و(على معهود) متعلقان بمحذوف هو حال من (الهاء) أو من فاعل (صلح) وتقديره : عائدًا أو دالا(٤) ، أو متعلقان بـ(صلح) و(على) للتعليل ، أي : صلح التركيب لأجل معهود غير المخاطب ، وعلى كلا التقديرين فالثابت أنه سمى مرجع الضمير معهودًا ، فمعنى العهد حاضر في علاقة الضمير بمرجعه أيضًا عند المبرد(٥) .

ومع وضوح هذا الأمر فقد شاع في اصطلاح النحاة ـ من بعدُ ـ تخصيصُ العهدِ بـ(أل) وحدها(٦) ، لكنَّ مفهومَ العهدِ المتناوِلَ لأنواع المعارف ظل يظهر في كلام

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٠٦ .

(٢) السابق ٤/ ٢٣٩ .

(٣) السابق ٤/ ٢٤٥ .

(٤) تقدير المتعلق كونًا خاصًّا متجه كما يرى الصبان ، وحينئذ فحذفه مع القرينة جائز [انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٩٢].

(٥) انظر كذلك : المقتضب ٤/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٦) انظر : مثلًا : شرح اللمع لابن برهان العكبري [ت ٤٥٦هـ]، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية (١١) الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م . ١/ ٣٠٢ حيث ينص على أن تعريف الإشارة خارج عن معنى الجنس ومعنى العهد ، المنسوبين لأل ، ولاشك أنه يستعمل العهد بمفهوم ضيق للغاية إذ لا يتناول إلا المعرفة الذهنية السابقة بجزئي معين .

بعضهم من حين لآخر(١) ، حتى إنَّ بعضهم ساوى بين مفهومي التعريف والعهد(٢) .

(٢)

إذا جاز القول بأن العهد يتناول أنواع المعارف كلَّها ، فما مفهوم العهد؟ وما حدود العلاقة بينه وبين التعريف؟

للإجابة عن هذين التساؤلين سنبدأ بالعودة إلى كلام سيبويه الذي سبقت الإشارة إليه(٣) حول عَلَمِ الشخص وعَلَمِ الجنس ، فهو ينطق بحقيقة أخرى - إلى جانب الحقيقة السابقة - هي أنه يفرق بين نوعين من التعريف يمكن أن نَسِمَهما بتعريف الشخص وتعريف الجنس ، انطلاقًا من (علم الشخص) و(علم الجنس) ، فأمّا تعريف الشخص فهو ما يقع على فرد مُعَيَّن عند المخاطب معروفٍ بصفاتٍ تميزه عن غيره ، وأمّا تعريف الجنس فهو ما دَلَّ على معنى الاستغراق أو حقيقة الشيء؛ «لأنك إذا قلت : هذا الرجل ، فقد يكون أن تعني كماله ، ويكون أن تقول هذا الرجل وأنت تريد كلَّ ذكر تكلم ومشى

---

(١) ثمة أقوال مصرحة بهذا المعنى ، وأخرى مُلَمِّحَة ، راجع في الأولى : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٩٠٩ ، ١٠٠٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨١ ، وفيها نص على تعرف الموصول بالعهد الذي في الصلة ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٥ ، حيث يتحدث عن فرعية المعرفة عمومًا ونص على حدوث عهد المخاطب لواحد بعينه ، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٩ ، ١٥٠ حيث أدخل العهد في شرح حد المعرفة ، ثم نص على وجوده في العلم والمبهمات ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٣٦ كذلك ، وراجع في الثانية : المرتجل لابن الخشاب ص ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٦ . وهمع الهوامع ١/ ٢٦٠ ، وحاشية يس على التصريح ١/ ١٢٤ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٥٢، ٥٣ حيث تجد إفادات عن تعريف العهد والمعهود الذكري وتعريف الحضور تصدق على أنواع من المعارف غير المعرف بـ(أل) ، والمسائل الحلبيات ٢٣٢ ، ٢٨٩ ، والمقتصد ٢/ ٩١٧ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٦ ، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٤٨ ، حيث تجد إشارات إلى صحة حلول ضمير الغائب محل المعرف بأل العهدية الذكرية ، صرح بذلك ابن يعيش والأمير ، وكلام غيرهما يشي به ، وفي كلام ابن مالك عن مفسر ضمير الغائب تفصيل شبيه بتفصيل أنواع العهد في (أل) .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي [ت ٨٩٨هـ]،دراسة وتحقيق د . أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م . ٢/ ١٤٩ ، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٤٨ .

(٣) انظر : ص ١٤٤ ، والكتاب ٢/ ٩٣ ، ٩٤ .

على رجلين فهو رجل . . . ، وإذا قلت : هذا أبو الحارث ، فأنت تريد هذا الأسد ، أي : هذا الذي سمعت باسمه ، أو هذا الذي عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفتِهِ زيدًا ، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أمته له هذا الاسم»(١) ، فهو دال على ما تجتمع فيه وهو الماهية .

وقد سار تصور التعريف لدى النحاة بعد ذلك في اتجاهين؛ أحدهما يفرق بين التعريف المعنوي والتعريف اللفظي ، فيجعل تعريف الشخص مما يتحقق فيه الأمران معًا ولذلك فهو التعريف على الحقيقة ، والمراد بالتعريف المعنوي : تعيين فرد واحد وتمييزه عن بقية أفراد جنسه . ومعنى تعيينه تبيينه ، بحيث يكون كالمنظور إليه عيانًا(٢) ، ويجعل تعريف الجنس من قبيل التعريف اللفظي فقط(٣) ، أما من جهة المعنى فهو كالنكرة في الشياع(٤) .

ويَحُدُّ بعضُ أصحاب هذا الاتجاه المعرفةَ بما يخصها بتعريف الشخص(٥) ، وقد عبَّر المبرد عن ذلك بقوله : «المعرفة ما وضع على شيءٍ دون من كان مثله ، نحو : زيد وعبد اللّـه»(٦) ، وعَبَّر بعضهم بما يخص الواحد من جنسه(٧) ، وهو ظاهر في تعريف

---

(١) الكتاب ٢/ ٩٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين أبي عبد اللّـه محمد بن عبد اللّـه بن مالك [ت٦٧٢هـ]، تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١/ ٢٤٦ .

(٣) وذلك لأنه تجري عليه أحكام التعريف اللفظية مثل : عدم قبوله (أل) المعرفة ، ولا الإضافة ، ووقوعه مبتدأ بلا مسوغ وانتصاب الحال عنه ، ونعته بالمعرفة ، ومنعه الصرف لعلة أخرى إن كان علما .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ود . محمد بدوي المختون، هجر ـ الجيزة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م . ١/ ١١٥ .

(٥) المراد بتعريف الشخص المقابل لتعريف الجنس : ما يتناول بعضًا معيّنًا من أفراد الجنس فيخرج عنه ما يتناول بعضًا مبهمًا من أفراده ، وما يتناول كلَّ الأفراد ، وما يتناول الماهية بقطع النظر عن تحققها في أفراد .

(٦) المقتضب ٣/ ١٨٦ .

(٧) انظر : المرتجل، لابن الخشاب [ت٥٦٧هـ]، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م . ص٢٧٧ ، وأسرار العربية، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري [ت٥٧٧هـ]، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م . ص٣٤١ ، وشرح المفصل، تأليف موفق الدين بن يعيش النحوي [ت٦٤٣هـ]، عالم الكتب ـ بيروت، ٥/ ٨٥ ، والمراد تعريف ابن يعيش لا الزمخشري ،=

الشخص ، وعبر عنه رضي الدين الاستراباذي بقوله : «ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية»(١) ، وهذا نَصٌّ في المراد أكده بنصه على أن تعريف عَلَم الجنس والمعرف بأل الجنسية تعريف لفظي(٢) .

ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه ابن مالك الذي نَصَّ على أنَّ من المعارف ما هو معرفة لفظًا نكرة معنى ، ويعني به ما عُرِّف تعريف الجنس كما يتضح من تمثيله بـ(أسامة) ، وقد قال عنه : «وهو في الشياع كأسد»(٣) ، وكان هذا مما دعاه إلى رفض حصر المعرفة بحد ، واكتفى بحصرها بالعد ، وهو موقف منصف حيال المعارف الجنسية إذ ينبغي أن يكون الحدُّ جامعًا ، ومع هذا فإن للتعريف المعنوي قوة جعلته يقول : «المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع»(٤) .

والاتجاه الثاني يجعل مفهوم التعريف المعنوي مطلقَ التعيين والتمييز ومن ثم فإنه يصدق على تعريف الجنس مع صدق التعريف اللفظي عليه ، وتعريف الجنس يكون بحضوره في الذهن متميزًا عن بقية الأجناس ، يقول أبو البقاء العكبري : «المعرفة ما خصَّ الواحد بعينه إما شخصًا من جنس كـ(زيد وعمرو) ، وإما جنسًا كـ(أسامة) للأسد»(٥) ، وقد قسم بعض أصحاب هذا الاتجاه تعيُّن المعرَّف إلى تعيُّن خارجي وهو تعيُّن الشخص وتعين ذهني وهو تعين الجنس ، يقول السيوطي في تعريف العَلَم : «العَلَمُ ما وُضِعَ لمعينٍ لا يتناولُ غيرَه ، فخرج بالمعيَّن النكرات ، ... ، ثم التعين إن كان خارجيًّا فهو علم الشخص ، وإن كان ذهنيًّا بأن كان الموضوع له معينًا في الذهن أي

= وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي [ت٧٤٥هـ]، تحقيق د . رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م . ٢/ ٩٠٧ .

(١) الكافية في النحو شرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي [ت٦٨٦هـ]، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م . ٢/ ١٢٨ .

(٢) انظر : السابق ٢/ ١٢٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ١١٥ .

(٤) السابق ١/ ١١٨ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري [ت٦١٦هـ]، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م . ١/ ٤٧٢ .

ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس»(١) .

ومما يرجح الاتجاه الثاني اختلافُ الأحكام اللفظية بين ما عُرِّفَ تعريفَ الجنس والنكرة ، فإنه دليل على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظًا(٢) ، والأصل أن يُخَصَّ كلُّ معنًى بدليل ، أي : بلفظ دال عليه .

وقبل الانتقال إلى ضبط مفهوم العهد من خلال علاقته بنوعي التعريف ينبغي الإشارة إلى أنَّ تعريف الجنس ينقسم ـ كما يظهر من أقوال النحاة على خلافٍ بينهم ـ إلى قسمين :

الأَوَّل : أنْ يُرادَ به استغراقُ أفراد الجنس حقيقةً أو مجازًا أي ذواتًا أو صفاتٍ ، وهو الذي أشار إليه سيبويه بقوله : «لأَنَّك إذا قلتَ : هذا الرجل ، فقد يكون أن تعنيَ كمالَه ، ويكونُ أنْ تقولَ : هذا الرجل ، وأنت تريد كلَّ ذكرٍ تكلَّمَ ومشى على رجلَيْنِ ، فهو رجل»(٣) ، فالمراد الأَوَّل على سبيل استغراق الصفات أو الاستغراق المجازي ، والثاني على سبيل استغراق الذوات أو الاستغراق الحقيقي .

الثاني : أنْ يُرادَ به تعريفُ الماهية والحقيقة إمَّا مِنْ حيثُ هي هي ، أيْ بقطع النَّظر عن تحقُّقِها في أفرادٍ ، وإمَّا في ضمن بعضٍ مبهَمٍ ، وأكثرُ مَنِ اطَّلَعْتُ على كلامِهم

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي [ت٩١١هـ]، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م . ١/ ٢٣٢ ، وقارن : حاشية الصبان على الأشموني [١/ ١٢٦ ، ١٣٦] ، وحاشية الخضري على ابن عقيل [١/ ٦٢] . ومما يمكن أن يحمل على الاتجاهين قول الزمخشري : «المعرفة ما دَلَّ على شيءٍ بعينه» [شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٥] ، وقول ابن الحاجب : «المعرفة ما وضع لشيء بعينه» [شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨]؛ وذلك تبعًا للاختلاف في مفهوم التعيين ، هل المراد به الدلالة على جزئي مخصوص ، أو أنه يشمل الدلالة على المفهوم الكلي أيضًا باعتباراته الثلاثة؟

(٢) انظر : همع الهوامع ١/ ٢٣٢ ، وأمّا ردُّ أبي حيان لأحد وجوه الفرق بينهما بقوله : «قاله بعض من يميل إلى المعقول ، ويريد أن يجري القواعد على الأصول ، يروم به أن يُوجِدَ لأسامةَ ونحوِه وجهًا يدخل به في المعارف ، وهو بعيد عما تقصده العرب» [شرح ألفية ابن مالك للمكناسي ص٢٥١ نقلا عن التذييل والتكميل] ـ فدعوى بلا دليل .

(٣) الكتاب ٢/ ٩٤ .

يَقصِدون بها المعنى الثاني حتَّى أنكرَ رضيُّ الدين[١] وأبو حيَّان[٢] الأوَّلَ ، وممن ذكرَه المراديُّ في قوله عن (أل) : «والتي لتعريف الحقيقة يرادُ بمصحوبها نفسَ الحقيقة دون ما تَصدقُ عليه من أفراد»[٣] ، وابنُ هشامٍ إذْ يذكر من أنواع (أل) التي «لبيان الحقيقة ، وضابطها أنْ يُشارَ بها وبمصحوبها إلى الماهية مِنْ حيثُ هي ، نحو : أنا أحبُّ الطِّيبَ ، وأشتهي اللحمَ ، وقولِه تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء: ٣٠]»[٤] ، «أي مِنْ هذه الحقيقة لا من كلِّ شيءٍ اسمه ماء»[٥] .

كما ذكر الأشموني «أنَّ اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيءٍ مما صدق عليه من الأفراد نحو : الرجل خير من المرأة ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها في معنى علم الجنس»[٦] ، كما نَصَّ عليه الخضري عند قول ابن عقيل : «ولتعريف الحقيقة» : «أي الماهية باعتبار حضورها الذهنيِّ بقطع النظر عن الأفراد ، فمدخولها [أي : (أل)] كعلم الجنس في الدلالة على ذلك ، إلا أنه بقرينتها والعلم بجوهره ، وتسمى لامَ الحقيقةِ والطبيعةِ والماهيةِ؛ وهي الداخلةُ على المعرَّفات كالإنسان حيوان ناطق ، والكليات كالإنسان نوع»[٧] .

وأما الاستعمال الثاني من هذا القسم فقد أشار إليه سيبويه بقوله عن (الرجل) : «قد يكون نكرة»[٨] ، أي : من جهة الجزئي الذي يصدق عليه إنْ عُدِمَ العهدُ ووجدت قرينةُ

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، إذْ يُفهَمُ مِنْ تفصيلِه الحاصرِ أنَّ ما أُريدَ به الماهيةُ إنْ لم يكن للاستغراق فلابُدَّ مِنْ قرينةِ البعضيَّة ، فهو كعامٍّ مخصوص بالقرينة ، وهو يُعنَى بالماهيَّة الخارجيَّة دون الذهنيَّة ، فمن ثَمَّ حصرها في جميع أفرادها أو بعضها .

(٢) انظر : ارتشاف الضَّرَب ٢/ ٩٨٧ ، حيث يقول : «لا يُعنَى بالحقيقة الذهنيَّة إلا المثالُ المطابقُ في الوجود الخارجيِّ» ، وإنْ ناقضَ هذا في توجيهه الفرقَ بينَ النكرة والمعرف بـ(أل) الجنسية ، فكلامُه في هذا الموضع محلُّ نظر .

(٣) الجنى الداني ص ١٩٥ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٦٠ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ .

(٦) شرح الأشموني ١/ ١٧٩ .

(٧) حاشية الخضري ١/ ٨٤ .

(٨) الكتاب ٢/ ٩٤ .

البعضية ، لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة معنى الماهية أو الحقيقة(١) .

نستطيع الآنَ ـ في ضوء ما سبق من آراء حول التعريف ـ الإجابةَ عن السؤالين المطروحين آنفًا حول مفهوم العهد وعلاقته بالتعريف ، بمراجعة أقوال النحاة في أداة التعريف خصوصًا، وبتأمل هذه الأقوال نجدهم قد اختلفوا في العهد على خمسة آراء :

الرأي الأول : يجعل العهد نوعًا من التعريف(٢) في مقابل تعريف الجنس ، فمفهومُ العهد على هذا الرأيِ المَعْرِفَةُ المُعَيِّنَة لبعض أفراد الجنس عند المخاطب ، سواء أكانت سابقةً للخطاب أم مصاحبةً له ، ومن الرائين لهذا : ابن السراج(٣) ، وعبد القاهر الجرجاني(٤) ، ورضي الدين الاستراباذي(٥) ، وابن الناظم(٦) ، وأبو حيان الأندلسي(٧) ، وابن هشام(٨) ، والجامي(٩) ، والسيوطي(١٠) ، والخضري(١١) .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ ، وحاشية الصبان ١/ ١٠٣ ، وحاشية الخضري ١/ ٨٤ . وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) بمعنى أنه معتبر في نوعٍ من التعريف لا أنَّ العهد نفسه نوع منه ، فإن التعريف يتناول اللفظ والمعنى ، والعهد أمر معنوي .

(٣) انظر : الأصول، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي [٣١٦هـ]، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م . ١/ ١٥٠ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د . كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ١٩٨٢م . ٢/ ٩١٩ . ولم يشر إلا إلى المعرفة السابقة ، لكنَّ حصْرَ القسمةِ دَلَّ على دخول المصاحبة .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢/ ١٢٨ ، ١٣١ .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد اللَّه بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك [ت٦٨٦هـ]، تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت، ص٩٩ ، ١٠٠ .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٥ .

(٨) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ]، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد اللَّه، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م . ص٦١ ، ٦٢ .

(٩) انظر : الفوائد الضيائية ٢/ ١٥١ .

(١٠) انظر : همع الهوامع ٢/ ٢٥٩ .

(١١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تأليف محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري [ت١٢٨٧هـ]، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م . ١/ ٨٤ .

والعهد علىٰ هذا الرأي يتناول تعريف الشخص دون تعريف الجنس فهو متعلق بالجزئيات المعيَّنة ، ومن ثم فمهفوم التعريف أعم منه مطلقًا .

الرأي الثاني : يجعل العهد نوعًا من التعريف في مقابل تعريف الجنس ، وتعريف الحضور ، فمفهوم العهد علىٰ هذا هو المعرفةُ السابقةُ لا بسبب الحضور، المُعَيِّنَةُ لبعض أفراد الجنس عند المخاطب ، وممن يرىٰ هذا الرأي المبردُ كما يُفْهَمُ من قوله : «فإذا قلت : جاءني هذا الرجل، لم يكن علىٰ معهود، ولكن معناه : الذي ترىٰ»(١)، وأبو علي الفارسي(٢) ، إلا أنه عبر عن المعهود بـ«الذي عرف حسًّا» فإن حمل علىٰ ظاهره بقي عليه ما عرف لتقدم ذكره أو سماع خبره ، ولذا فأرىٰ أن تحمل عبارته علىٰ (ما من شأنه أن يعرف حسًّا) وهو الجزئي الخارجي ، ثم يخرج منه ما يعرف بحضوره حالَ الخطابِ لجعله إيَّاه قسمًا مستقلا ، ومنهم : أيضا ابن برهان(٣) ، وأبو البقاء العبكري(٤) ، والمالقي(٥) ، وتردد ابن يعيش(٦) والمرادي(٧) بين هذا القول والذي قبله .

ومن الواضح أن مفهوم العهد علىٰ هذا الرأي أخصُّ من سابقه؛ لأنه يتناول المعرفة السابقة فقط ، لكنه يتفق معه في أنه يتناول تعريف الشخص دون تعريف الجنس ، لكنَّ الأول يساوي تعريف الشخص ، وهذا أخص منه ، فهو أخص من التعريف مطلقًا أيضًا .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٢١٦ .

(٢) انظر : المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق د . حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، دار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م . ص٢٣٠ .

(٣) انظر : شرح اللمع ١/ ٣٠٢ ، وإن كان قد جعل تعريف الحضور في اسم الإشارة ، وتعريفي الجنس والعهد في المعرف بأل .

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

(٥) انظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي [ت٧٠٢هـ]، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص٧٧ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٥/ ٨٦ ، ٩/ ١٩ .

(٧) انظر : الجنىٰ الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م . ص١٩٣ .

الرأي الثالث : يجعل العهدَ نوعًا من التعريف ، والحضورَ قسيمًا له ، وهو رأي ابن عصفور إذ يقول : «أعرف ما عُرِّف بالألف واللام ما كانتا فيه للحضور ، ثم للعهد في شخص ، ثم للعهد في جنس»(١) ، ونقل عنه السيوطي قوله : «لا يبعد عندي أن تسمىٰ الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها ، والعهد تَقَدُّم المعرفة»(٢) ، ونقل أبو حيان هذا الرأي عن بعض النحاة لم يسمه(٣) .

ومن البَيِّنِ أنَّ العهد علىٰ هذا الرأي هو تقدم المعرفة مطلقًا ، فيشمل تعريف الشخص وتعريف الجنس ، ولا يخرج عنه إلا تعريف الشخص بالحضور؛ لأنَّ الحضور – علىٰ هذا الرأي – معرفة مقارنة لا متقدمة(٤) ، وهو ـ كسابقَيْهِ ـ أخصُّ من مفهوم التعريف مطلقًا .

الرأي الرابع : يجعل العهد نوعًا من التعريف يتناول الجزئيَّ الخارجيَّ سواء أكان معيَّنًا أم كان غيرَ مُعَيَّن ، ومعنىٰ التعريف في غير المعيَّنِ يتحقق بحضور مفهومِه في الذهن ، فهو في الحقيقة تعريف للجنس أو الماهية لكن في ضمن فرد مبهم ، وقد سمّىٰ بعضُ علماء المعاني هذا النمطَ تعريفَ العهد الذهني(٥) ، كما فعل ابن الحاجب(٦) ، وهو رأي ابن مالك(٧) أيضًا ، وتبعهما علىٰ ذلك الأشموني(٨) .

---

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي [ت٦٦٩هـ]، تحقيق د . صاحب أبو جناح، ٢/ ١٣٧ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٦٠ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧ .

(٤) هذا ما ينتجه قولُ ابن عصفور : «العهد تقدم المعرفة» مع تفريقه بين العهد والحضور .

(٥) انظر : المطول للتفتازاني ص٢٢٥ ، وشروح التلخيص ١/ ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، والأطول ١/ ٣١٤-٣١٩ ، وانظر : حاشية يس علىٰ التصريح ١/ ٢٢٧ .

ملحوظة : جعل العلوي نحو : أكلت الجبن ، وشربت الماء ، ودخلت السوق من تعريف الجنسية الحاصلة في الذهن ولم يسمها عهدًا ذهنيًا قال : «لأنه ليس الغرض الاستغراق ولا المقصود بذلك عهدية سابقة» [الطراز ص٢١٢] ، فهو يرىٰ في العهد الرأي الأول . وكذا لم يسمها السكاكي عهدية . انظر : مفتاح العلوم ص١٠٤ .

(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٣ ، إلا أنه لم يسمه في موضعه بالعهد الذهني . انظر : الإيضاح ٢/ ٢٦٨ .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢ .

(٨) انظر : شرح الأشموني ١/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

يقول ابن مالك : «ويلحق به أيضًا [أي بتعريف العهد] ما يسميه المتكلمون تعريفَ الماهية كقول القائل : اشترِ اللحم؛ لأنَّ قائل هذا إنما يخاطب مَنْ هو معتاد لقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم ، فهو في حكم المذكور أو المشاهد»(١) ، وإن كان في كل مرة يشتري جزءًا غير الذي اشتراه من قبل .

ويقول الأشموني ـ ملخِّصًا هذا الرأيَ ـ عن اسم الجنس المحلَّىٰ بـ(أل) التعريف : «وقد يشار به إلىٰ حصة مما صدق عليه من الأفراد معينةٍ في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحًا أو كناية نحو : ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران : ٣٦] . . . ، أو لحضورِ معناها في علم المخاطب نحو : ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أو حسِّه نحو : القرطاسَ ، لمن فَوَّقَ سهمًا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنىٰ علم الشخص .

وقد يشار به إلىٰ حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك : أدْخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ، ومدخولها في معنىٰ النكرة»(٢) .

فالعهد علىٰ هذا الرأي(٣) هو **المعرفةُ السابقةُ(٤) لدىٰ المخاطَبِ ، المعيَّنَةُ لبعضِ أفرادِ**

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢ ، وكلامه ليس نصًّا في تعريف الماهية في ضمن فرد مبهم ، بل قد يحمل علىٰ تعريف الماهية مطلقًا ما لم يكن للاستغراق لتخصيصه إياه بالجنسية ، ومن ثم يمكن القول بأن أصحاب هذا الرأي فريقان ، أحدهما يجعل تعريف العهد الذهني الجنسي للماهية من حيث هي ومن حيث تحققها في فرد مبهم ، والثاني يقصره علىٰ الماهية في ضمن فرد مبهم .

وقد جعل البابرتيُّ تسميةَ تعريف الماهية من حيث هي فقط عهدًا ذهنيًا ـ مذهبًا نسبه للأوَّلين، وعندهم أن الماهية لواحد لا بعينه نكرة ، وجعل ما أثبتُّه في الأصل مذهبًا لفريق ثان [راجع : شرح التلخيص للبابرتي ص ٢١١]، فتكون المذاهب ثلاثة، ولكن أقواها فيما أرىٰ الثاني؛ لما يأتي في ص١٥٦ .

(٢) شرح الأشموني ١/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) وهذا علىٰ المذهب الثاني منه وهو ما أختاره .

(٤) قولي : (السابقة) لا يُخْرِجُ المعلومَ بالحضور؛ لما يأتي من أن حضور المدلول متقدم علىٰ استعمال المعرفة له ، خلافًا لما ذهب إليه ابن عصفور .

الجنس في الخارج ، أو في الذِّهنِ[١] .

ومعنى التَّعَيُّنِ الذهني ، أن يكون المخاطب متوقِّعًا وجودَ بعضِ أفراد الجنس في زمانٍ ومكانٍ معيَّنَيْنِ وأحوالٍ خاصة يدركها في مقام الخطاب ، وهذا التوقعُ ناشئٌ عن معرفته بتلك الظروف ، وهي معرفة خاصة تتغير بتغير مقام الخطاب ، ولذلك سُمِّيَت عهدًا .

ومفهوم العهد على هذا الرأي يتناول تعريف الشخص كلَّه ، وصورةً واحدةً من تعريف الجنس ، وهي تعريف الماهية أو الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعضٍ مبهم من أفرادها ، ومن ثم فهو أخص من التعريف المطلق ، لكنه أعمُّ من مفهومَيِ العهدِ الأولِ والثاني مطلقًا، ومن الثالث من وجهٍ .

الرأي الخامس : يجعل العهد مساويًا للتعريف ، وقد نقل أبو حيان عن أبي الحجاج يوسف بن معزوز ما يفيد ذلك؛ حيث ذهب إلى أنَّ (أل) «قسم واحد في التعريف ، وهي عهدية سواء أدخلت على واحد أو اثنين ، أم على ما يقع على الجنس ، فإذا قلت : جاءني الرجل ، فمعناه : الرجل الذي عهدت بَيْني وبينك ، وإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه هذا الذي عهدتَ بقلبك على شكل كذا خير من الذي عهدتَه على شكل كذا ، فالعهدُ أبدًا لا يفارق»[٢] ، وهذا رأي الروداني كما يظهر من تحريره لكون صلة الموصول معهودةً إذ يقول : «والتحرير أنَّ المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع ، سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي . . . أو تعريف الحقيقة؛ أي من حيث هي . . . أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد . . . أو في ضمن جميع الأفراد . . . فالصلة في الجميع معهودة ، والعهد خارجي في الأول وذهني في غيره»[٣] ، وقد نص الأمير على أنَّ من العلماء من جعل «العهدية من فروع الجنسية فإنها للجنس متحققا في فرد مخصوص ، وبعضهم عكس لكنه أراد بالعهد مطلق التعريف»[٤] .

---

(١) ولابد مع تلك المعرفة من معرفة المخاطب بأن الدالَّ المستعملَ مستعملٌ في هذا المدلول المعين، فالعهد له جانبان عهد المدلول ، وعهد كون الدال مستعملا له .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧ .

(٣) حاشية الصبان ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٤٨ .

والذي أختاره من هذه الآراء هو الرأي الرابع ، وذلك لأنَّ ما يندرج تحته من ألفاظ يكون مفتقرًا في تعيين مدلوله إلىٰ عهدٍ خاصٍّ بين المتكلم والمخاطب في مقام الخطاب ، وهذه هي الخصيصة التي يشترك فيها غالبًا تعريف الماهية في ضمن فردٍ خارجٍ مبهمٍ مع بقية صور تعريف العهد ، وليس كذلك تعريف الماهية مطلقةً ولا مرادًا بها استغراقُ الأفراد، فهما لا يعتمدان علىٰ معرفة خاصة، بل علىٰ المعرفة اللغوية العامة، ولا يعترض علىٰ ذلك باشتراط سبق معرفة المخاطب لمعانيهما؛ «لأنَّ كلَّ اسم فهو موضوع للدلالة علىٰ ما سبق علمُ المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ، ومن ثَمَّةَ لا يَحْسُنُ أن يخاطَبَ بلسانٍ من الألسنة إلا مَنْ سبق معرفتُه لذلك اللسان ، فعلىٰ هذا كلُّ كلمةٍ إشارةٌ إلىٰ ما ثبت في ذهن المخاطب أنَّ ذلك اللفظ موضوع له ، فلو لم نَقُلْ : إلىٰ خارج، لدخل فيه الأسماءُ معارفُها ونكراتُها»(١) ، فوجب الاقتصار علىٰ ما يكون محتاجًا إلىٰ معرفة خاصة .

ومع أخذي بهذا الرأي فإن هناك تعديلا طفيفًا تمليه طبيعة الاستعمال اللغوي، فقد لاحظت أنه ليس كل ما دَلَّ علىٰ جنس في ضمن بعض مبهم محتاجًا إلىٰ هذه المعرفة، فمثلا قول اللّـه تعالىٰ : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء :٣٠] فيه قرينة علىٰ لحظ التشخص الخارجي لجنس الماء وهي (جعلنا)؛ لأنَّ الخلق لا يكون من الماهية بل من مشخصاتها الخارجية، ومع ذلك فلا يوجد في السياق ما يدل علىٰ تقييد هذه الماهية بشيء يحتاج إلىٰ إدراك خاص، بل كل من يعرف معنىٰ الماء في العربية يفهم المراد، وقد جاءت معرفة لأنَّ المراد بيان الجنس بدليل سبقها بمِن الجنسية .

أما قوله تعالىٰ : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف :١٣] فإن تعريف الذئب يتكئ علىٰ معرفة المخاطبين بأنَّ في الصحراء ذئابًا ، وهي معرفة خاصة بظروف الخطاب ، غير المعرفة اللغوية العامة لمعنىٰ الذئب ، فليس المراد الذئب الذي تعرفون صفته من الافتراس ونحوه فقط ، بل ـ فوقَ هذا ـ الذئبَ الذي تتوقعون وجودَه بسبب خِبْرَتِكُمْ بالمكان ، فالتعريف هنا يفيد أمرين؛ أحدهما توقعُ المخاطَب بناءً علىٰ معرفة سابقة

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨ ، وبعد ذلك ينفي الرضي التعريف المعنوي عن نحو : اشتر اللحم ، لكن هذا لا يفسد الاستشهاد بكلامه هنا .

بملابسات الموقف، والثاني تنبيهه إلى استحضار تلك المعرفة السابقة كي يبني تصرفه عليها، وحمله على الأول فيه تعريض بنيّتهم وهو متّسقٌ مع معرفة يعقوب عليه السلام برؤيا ولده يوسف عليه السلام، وإحساسه بمشاعرهم تجاه أخيهم، ولو حمل على الثاني لكان فيه احتجاجٌ عليهم في عدم إرسال يوسف عليه السلام معهم، وهو وجيه أيضًا، والنكات لا تتزاحم.

فيمكننا الآنَ أن نفرق بين نمطين من تعريف الجنس في ضمن فرد مبهم؛ نمطٍ يكون فيه الفرد الخارجي المبهم مقصودًا بالحكم مع تحقق العهد لجنسه مما ينشأ عنه تقييد لهذا الجنس بظروف تَشَخُّصِهِ في الخارج التي يدركها المخاطب من المقام، ونمطٍ لا يكون فيه الفرد الخارجي مقصودًا بالحكم، بل يكون ثبوته بحكم العقل بمقتضى القرينة، ومن ثم يبقى الجنس معه على إطلاقه[١]، وهو فرق دقيق، وسوف أعتبر النمط الأول وحده هو الذي يدخل تحت تعريف العهد، وسأسميه العهد الجنسي وأعني به أن يعهدَ المخاطَبُ تشخُّصَ الجنسِ في ظروفٍ وأحوالٍ معينةٍ دون أن يعهد الأفرادَ نفسَها.

ويظهر من التحليل السابق أن العهد ينقسم إلى عهد شخصي وعهد جنسي، وأنَّ للعهد معنى في تعريف الجنس في ضمن بعض مبهم غيرَ معناه في تعريف الشخص؛ فمعناه في تعريف الشخص تعيُّن مدلول اللفظ المعرَّف عند المخاطب وهذا التعين قد يكون حقيقيًّا وقد يكون تقديريًّا كما أشار إلى ذلك العصام بقوله: «لام العهد إشارة إلى معهود حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب؛ إما لذكره سابقًا في كلامك أو كلام غيرك صريحًا أو غير صريح وهو العهد التحقيقي، وإمّا لتعينه وكونه معلومًا لا محالة حقيقةً

---

(١) ومثال هذا النمط أيضًا قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، فإنَّ (يحمل) قرينةُ إرادةِ البعضية، لكنَّ الحكمَ هنا لايتعلق بالفرد الخارجي بل بطبيعة الماهية المشتملة على البلادة، وذلك أن وجه الشبه في المشبه به لايكفي له تخيل أو رؤية حمار يحمل أسفارا، بل لابدَّ من إدراك العلاقة بين الحمار والأسفار، وهذه العلاقة هي عدم الانتفاع مع التعب في الحمل، المستفادِ من كثرة المحمول، المأخوذةِ من جمع (أسفار)، وعدم الانتفاع راجع إلى الماهية لا إلى التشخص في ظرفٍ معيَّن، والتعب من مقتضَيات الحمل مع الكثرة المفهومة من لفظ آخر، فالتشخص الخارجي غير مراد في هذا التشبيه أصلا، وهذا معنى أنَّ المقصود بالحكم هو الماهية والحقيقة لا الفرد المبهم.

أو ادعاءً لغرض وهو العهد التقديري»(١) ، وقد اقتصر في العهد التحقيقي على سبق الذكر مع أنَّ الحضور والمعاينة يفيده أيضًا بل هو الأصل في التعيين ثم ينوب عنه الذكر يقول ابن مالك :«كل اسمٍ معرفةٍ فهو مُعَيِّنٌ لمدلوله ، أي : مُبَيِّن لحقيقته تبيينًا يجعله كالمنظور إليه عيانًا»(٢) ، وكذلك فالإدراك الحسي لأحد أفراد جنس ما من روافد العهد الذهني أو العلمي .

وأما معنى العهد في تعريف الجنس فهو معرفة المخاطب بظروفٍ وأحوالٍ خاصة تجعله يتوقع وجود بعض أفراد الجنس في الخارج ، وهذا التوقع هو الذي يتيح للمتكلم أن يستعمل اللفظ معرَّفًا ، فإن كانت تلك المعرفة الخاصة غائبةً في ذهن المخاطب كان في استعمال المعرفة من قبل المتكلم تنبيه له كي يستحضرَها ويبدأ في فهم الكلام وفقًا لها، ويدخل تحت هذا النوع ما يعرف بالاستغراق العرفي ، وإن لم توجد معرفة خاصة في مقام الخطاب ولم يُدَلَّ عليها في المقال ، كان تعريف الجنس خارجًا عن حدود العهد وإن دلت قرينة على إرادة بعض مبهم في الخارج .

أمَّا ضمير الغائب الذي يعود إلى ما يفيد الاستغراق أو الماهية فيكفي لدخوله تحت العهد افتقاره وضعًا إلى مرجع يفسِّره؛ وذلك لأنَّ المدلول الاستغراقي والمدلول الجنسي [= الماهية] لما كانت دلالة اللفظ على كلٍّ منهما بواسطة قرينة لم يعد معلومًا بمجرد الوضع اللغوي أو المعرفة اللغوية العامة ، بل صار يحتاج إلى معرفة خاصة بين المتكلم والمخاطب ، والافتقار إلى هذه المعرفة هو لب فكرة العهد ، ويدخل هذا تحت العهد الجنسي .

فمدار العهد ـ في اصطلاح البحث ـ على افتقار اللفظ إلى ما يُعَيِّنُ مدلولَه مطلقًا أو يدلُّ على وجوده في الخارج وجودًا مقيدًا بظروفٍ وأحوالٍ مُعَيَّنَةٍ .

ومن ثم فلا بد من النظر في الوسائلِ التي يتحقق بها العهدُ لدى المخاطب، والقرائنِ التي يستعين بها على ربط الاسم المعرَّف بمدلوله المعهود ، حتى نَخْلُصَ إلى مفهوم الإحالة العهدية .

---

(١) انظر : الأطول ١/٣١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٦ .

(٣)

والحق أنَّ المتتبع لكلام النحاة(١) حول (أل) العهدية يدرك بيسر أنَّ هناك ثلاث وسائل يتحقق بها العهد لدىٰ المخاطب هي :

١ . الحضور الحسي في مقام الخطاب .

٢ . سبق الذكر .

٣ . العِلْم بالمعهود دون سبق ذكره ، أو حضوره .

وإذا كان من الواضح كونُ الحضورِ وسبقِ الذِّكرِ مُنْشِئَينِ للعهد الذي هو نوعٌ مِنَ العلم؛ فإنَّ كونَ العِلْم في الذهن منشئًا له غير ظاهر؛ لأنَّ العلم نفسَه هو العهدُ ، لا وسيلةٌ مفضية إليه ، والجواب عن هذا الإشكال أنَّ الذين نوّعوا العهد من حيث وسيلته ، قالوا ينقسم إلىٰ : عهد حضوري وذكري وعلمي أو ذهني ، فنسبوا القسمين الأولين إلىٰ وسيلة منضبطة محددة ، ثم وجدوا أن ما عدا هذين القسمين لا ينضبط بوسيلة فنسبوه جملةً تارةً إلىٰ العلم ومرادهم أسباب العلم ووسائله المتكاثرة(٢) التي لا تنضبط من جهة نسبتها إلىٰ مقام الخطاب(٣) إلا بأثرها وهو حصول المعهود في ذهن المخاطب ، وتارةً إلىٰ الذهن الذي هو محلٌّ للعهدِ والعلمِ مطلقًا ، فكلُّ عهدٍ إنما يقع في الذهن ، كما أنَّ رَبْطَ المخاطَبِ بينَ اللفظِ المعرَّفِ ومدلولِه المعهودِ إنما يكون بحركة الذِّهنِ . والحاصل أنَّ المراد بالثالث من وسائل تحقق العهد في ذهن المخاطب ليس أمرًا واحدًا بل كل وسيلة لا تنضبط علاقتُها بالسياق المقامي والمقالي ، وذلك ما عدا الحضورَ وسبقَ الذِّكرِ . وقد جمع ابنُ مالك الحضورَ المقامِيَّ وسبقَ الذِّكرِ تحتَ مُسَمَّىٰ الحضورِ الحسيِّ ، وأطلق علىٰ الوسيلة الثالثة الحضورَ العِلْمِيَّ فقال : «فإِنْ عُهِدَ مدلولُ مصحوبِها بحضور حسيٍّ أو علميٍّ فهي عهدية»(٤) .

ثم قال : «أشرتُ بالحضور الحسي إلىٰ حضورِ ما ذُكِرَ كقوله تعالىٰ : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ

---

(١) علىٰ خلاف بينهم في الحضور أهو قسيم للعهد أم رافد له ، وقد سبق .

(٢) أشار الرضي إلىٰ إحدىٰ هذه الوسائل وهي الشهرة فقال : «وقد يكون بعِلْمِ المخاطَبِ به قبلَ الذِّكرِ لشهرته» [شرح الكافية ٢/ ١٣٦] .

(٣) أما من حيث ذاتها فيمكن ضبطها كما هو معلوم .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٥٧ .

﴿فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وإلى حضورٍ ما أُبصِرَ كقولك لمن سدد سهمًا: القِرْطاسَ واللّه، وبالحضور العلمي إلى نحو قوله تعالى: ... ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]»(١).

وهذه الطريقة تُراعِي طبيعة وجود المعهود فهو إمّا وجود خارجي في الواقع أو في اللفظ، وإمّا وجود ذهني، ويمكن أن يستمثر ذلك عند التحليل في تحديد درجةِ تَعَيُّنِ المعهودِ.

ولكنَّ الحضور الذي جعله ابنُ مالكٍ جامعًا لوسائل العهد سابقٌ على التلفظ بالمعرفة(٢)، وهو يختلف عن الحضور في الذهن الذي ينشأ عن استعمال المعرفة، ومن يقرأ عبارة عصام الدين في الأطول: «لامُ العهدِ إشارةٌ إلى معهودٍ أي مُدرَكٍ حاضرٍ في ذهن المتكلم والمخاطب، إما لذكره سابقًا . . . وإما لتعَيُّنِه وكونه معلومًا لا محالة»(٣)، يشعر أنه يوحد مفهومي الحضور؛ لأنه لم يُفَرِّقْ بين وظيفة المتكلم ووظيفة المخاطب، والواجب - فيما أرى - التفريقُ بينهما؛ لأنَّ وظيفة المتكلم قبل التلفظ ووظيفة المخاطب بعد التلفظ، نعم؛ رعايةُ حالِ المخاطَبِ مؤَثِّرةٌ في اختيار المتكلم، لكنَّ المرادَ بوظيفة المخاطب هنا فهمُه للخطاب وانفعالُه به، لا دورُه في عملية الخطاب عمومًا، فمن المعقول أن تختلف الوظيفتان، فيقالَ: إنَّ العهد عملية لها خطوتان:

الأولى: معرفةٌ بالمعهود سابقة لاستعمال اللفظ مُعَرَّفا، وهي ناشئةٌ إما عن الحضور في المقام أو الذِّكرِ في المقال أو غيرهما كالشهرة مثلًا(٤)، والمقصودُ هنا المعرفةُ الحاصلةُ

---

(١) السابق: ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) وهذا واضح في العهدين الذكري والذهني، وأمَّا العهدُ الحضوريُّ فإنَّ إدراك المخاطب لمعهوده قد يقع بعد التلفُّظِ، فالحكم عليه بأنَّه سابقٌ للتلفظ إنَّما يصِحُّ من جهة اعتقادِ المتكلِّم أنَّ المخاطَبَ في وُسْعِه إدراكُ المدلولِ الحاضرِ ولو بعد التلفظ، وهذا ما يصحح كون الحضور مطلقًا مندرجًا تحت العهد مَعَ أنَّ العهدَ سبقُ العلم.

(٣) انظر: الأطول ١/ ٣١٤.

(٤) وهذه الخطوة يراها ابن الحاجب علةَ التعريف ويُمَيِّزُ بينها وبين الأمر الذي ضُمَّ إلى اللفظ ليدل على كونه معرفةً وهو عنده طبيعة الوضع أي أن يكون اللفظ موضوعًا لشيءٍ بعينه، وهذا يقتضي أنَّ ذِكْرَ اللفظِ يستدعِي مدلولَه المعيَّنَ، فتأتي الخطوة التالية. [انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٩].

للمخاطَبِ التي اطَّلَعَ عليها المتكلِّمُ، مع سببها؛ حتىٰ يستعملَ اللفظَ اللائق بالسبب(١)، ومراعاتُها وظيفةُ المتكلم .

الثانية : حضورٌ لهذا المعهود في الذهن ، وهو تالٍ لاستعمال اللفظ مُعَرَّفًا؛ لأنه ناشئ عنه؛ لأنَّ لفظ المعرفة هو الذي يدعو الذهن إلىٰ أن يتحرك بحثًا عن المعهود لتعيينه أو تعيين إطاره ، وحينئذٍ ينقلب ما كان سببًا للعهد في الخطوة الأولىٰ قرينةً علىٰ تعيين المعهود ، والقيامُ بهذه الخطوة وظيفةُ المخاطَبِ .

ومعنىٰ هذا أنَّ الحضورَ أو بالأحرىٰ الإحضارَ في الذهن جزءٌ من عملية التعريف العهدي ، يمثل أثَرَ استعمالِ المعرِفَةِ لا وسيلةً للعهد ولا قرينةً علىٰ المعهود(٢) .

إن الحضور في الذهن هو التَّعْيِينُ الذي يُراد من استعمال المعْرِفَة ، وهو يتم بانتقال الذهن من اللفظ المعرَّفِ إلىٰ مدلوله المعيَّنِ ، مستعينًا بقرينة غالبًا ، وهذا الانتقال هو ما يصطلح البحث علىٰ تسميته بالإحالة العهدية .

وهكذا فإن التمييز بين الخطوتين السابقتين يقود إلىٰ تشكيل مفهوم الإحالة العهدية ، الذي هو انتقال الذهن من اللفظ الموضوع ليستعمل في معهود (في شخصٍ مُعَيَّنٍ أو جنسٍ في ضِمْنِ فردٍ مبهمِ الذاتِ معيَّنِ الإطار) ـ إلىٰ ذلك المعهود الذي يتحقق وجوده في الذهن بواسطة قرينة التعيين التي ترجع إلىٰ المقام أو المقال(٣) .

---

(١) انظر : قرينة التعيين في النحو العربي، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم رقم (٤٣٤) إعداد محمد عبد العزيز عبد الدايم، ص١٣٠، حيث يذكر د . عبد الدايم أن المتكلم ينبغي أن يكون عارفًا بمعرفة المخاطب بالمدلول، وأن يستخدم ما يعلم أن المخاطب يعرف المدلول به من الألفاظ .

(٢) وهذه النتيجة نسطيع أن نستثمرها في تحليل المواضع التي تم فيها إهمال العهد كما في قوله تعالىٰ : ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب :٢٣] ، ونحوه مثل : ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات : ١٠١] .

(٣) ثمة مواضع في تراثنا استعمل فيها (الإحالة) أو (الحوالة) للعلاقة بين المعرَّف تعريفَ عَهدٍ ومدلولِه المعهود ، فقد تحدث عبد القاهر الجرجاني [ت ٤٧١هـ] عن نمط خاصٍّ من العهد الجنسي ، وهو أن يكون «الجنس معهودًا من طريق الوهم والتَّخَيُّلِ» [دلائل الإعجاز ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ص١٨٥] ، ونَصَّ في هذا الإطار علىٰ إحالة السامعِ علىٰ ما في ذهنه إذ يقول : «فهذا ونَحْوُهُ علىٰ أنك قدرت =

وحتى يزدادَ الأمرُ وضوحًا دَعْنا نتأملْ قولَ ابنِ مالك : «كلُّ اسمِ مَعْرِفَةٍ فهو مُعَيِّنٌ لمدلولِه(١) ... إلا أنَّ غيرَ العَلَمِ يُعَيِّنُ مسمَّاه بقيدٍ ، والعَلَم يعيِّنُ مسماه دون قيد ، ولذلك لَا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدًا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بـ(أنت) و(هو)»(٢) ، مع قول ابنه : «كل معرفة ـ ما خلا العلم ـ دلالته على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه ، وتلك القرينة إمّا لفظية كالألف واللام والصلة ، وإما معنوية كالحضور والغيبة»(٣) .

فسنلاحظ أنَّ بدر الدين استعمل (القرينة) مكان (القيد) الذي استعمله والده ، وهذا يدفع إلى التساؤل : هل القرينة والقيد بمعنى واحد؟ ويمكننا الإجابة بتحليل مثالين مستفادين من كلام ابن مالك ، هما :

=إنسانًا هذه صفتُهُ وهذا شأنُهُ ، وأَحَلْتَ السامعَ على مَنْ يَعِنُّ في الوهمِ ، دون أن يكون قد عَرَفَ رجلًا بهذه الصفة» [دلائل الإعجاز ص١٨٥] .

واستعمل أبو حيان الأندلسي [ت ٧٤٥هـ] الحوالة في الرجوع من المعهود إلى قرينة عهده كما هو اصطلاح البحث في قوله عن قول اللّه تعالى : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٤٥] : «وجاء الترتيب هنا كالترتيب الذي في البقرة والمائدة ، وجاء هنا هذه المحرمات منكرة ، والدم موصوفًا بقوله (مسفوحا) والفسق موصوفًا بقوله (أهل لغير اللّه به) وفي تينك السورتين معرفًا؛ لأنَّ هذه السورة مكية فعلق بالتنكير ، وتانك السورتان مدنيتان ، فجاءت تلك الأسماء معارف بالعهد حوالةً على ما سبق تنزيله في هذه السورة» [البحر المحيط ٤/ ٢٤٢] .

كما استعمل أبو إسحاقَ الشاطبيُّ [ت ٧٩٠هـ] مادة الإحالة في هذا الإطار في قوله عن الضمير واسم الإشارة : «فكلاهما موضوع يفيد الحوالة على معهود ، لكن قد يعرض فيهما أن يكون مدلولهما غيرَ خارجيٍّ إقامةً للمعين في العلم مُقامَ المعين في الخارج» [المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ، ١/ ٢٥٦] ، وقوله : «وأما قولهم : يا زيد نفسُه ، فإنما قالوا : نفسُه إحالةً على العهد فيه ، إذ كان قد ذكر أولا فأعيد الضمير عليه على اعتبار العهد فيه» [المقاصد الشافية ١/ ٢٥٩] .

(١) أي دال على كون مدلوله معينًا لا أنه يجعل المدلول معينًا .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٦ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٢ .

- زيد يحب الخير .
- أنت تحب الخير . (مقولةً لزيدٍ) .

إذ نجد أن المعرفة في المثال الأول تدل علىٰ أمرين فقط ، هما :

١ - ذات متسمة بالإفراد والتذكير .

٢ - تعين تلك الذات وانحصارها في شخص واحد هو المسمىٰ زيدًا .

أمّا المعرفة في المثال الثاني فإنها تدل علىٰ أمر ثالث مع السابقين ، هو :

٣ - معنىٰ الحضور في الحدث الكلامي في جهة الخطاب لا التكلم .

وهذا الأمر الثالث هو الذي سماه ابن مالك (قيدًا) وهو موجود في كل المعارف ماعدا العلمَ ، لكنه يختلف من نوع لآخر فهو في الضمائر الحضور والغياب عن الحدث الكلامي ، وفي أسماء الإشارة كون مدلولاتها مشارًا إليها ، وفي الاسم الموصول كونه مفتقرًا إلىٰ صلة تتممه ، وفي المعرف بـ(أل) دخول (أل)، وفي المنادىٰ كونه مطلوبًا إقباله ، وكل هذه القيود ـ باستثناء (أل) ـ تمثل مدلولات إضافية للمَعْرِفَة ، أمَّا (ألْ) فهو قيد لفظي لكنه ـ في النهاية ـ كالجزء من لفظ المعرفة ، فالقيد إما أن يكون جزءًا من المعنىٰ أو من اللفظ .

وأمّا القرينة فهي متعلقة بالأمر الثاني، وذلك أنَّ تعيين مدلول المعرفة لا يَتَوَصَّلُ إليه المخاطبُ أو المتلقي عمومًا إلا بمعونة أمر خارجي، أيْ خارج اللفظ يكون دليلا له، وهذا الدليل هو القرينة المعينة للمدلول، وهي شيء لابد منه في كل المعارف العهدية[١]، بما فيها العلم، بخلاف المعارف الجنسية التي يكفي في تعيين مدلولها المعرِفَةُ العامة بالمعنىٰ المعجمي لها[٢] .

ويشهد لهذا التحليل قول السنباطي : «وقد يعترض [علىٰ حد العلم] بأنَّ دلالته علىٰ تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار إليه الشارح بقوله : بمجرد الوضع أو الغلبة، وحاصله أنَّ المراد بـ(الإطلاق) ـ بقرينة قوله : وخرج . . . إلخ ـ عدمُ

---

(١) سيأتي بعد قليل تعداد هذه المعارف .

(٢) وذلك إن كان المراد بها حقيقتها ، فإن أريد بها معنىٰ مجازي فالمعوَّل علىٰ قرينة المجاز وهي بخلاف قرينة التعيين .

احتياجه في دلالته على تعيين مسماه إلى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإنَّ الاحتياج إلى قرينة الوضع موجود في كل من الحدِّ والمُخْرَج المذكور»(١) .

ومحل الشاهد في هذا الكلام أنه مشعر باحتياج العَلَم في تعيين مسماه إلى قرينة ، وهذا عين ما أريد إثباته ، غير أني أخالفه في جعل هذه القرينة هي الوضعَ مجردًا هكذا ، وأرى أنها العِلْمُ بالوضع ، أي : علم المخاطب بالوضع ، لأنَّ وَضْعَ العَلَم وضعٌ خاصٌّ وليس عامًّا يعرفه كل أبناء اللغة؛ فلابد من إحداث عِلْمٍ للمخاطب بأنَّ هذا العَلَم موضوع على ذاتٍ تتعين عنده بقرائن أخرى تعود إلى المعاينة والإخبار ، فأوَّلُ تحققٍ للعهد في العَلَم عند أوَّلِ إخبار للواضع به حيث يُعَدُّ هذا الإخبار نفسُه عهدًا بين الواضع والمخبَر به .

وعلى هذا فالمراد بالقرينة ما يستعين به المخاطب على الربط بين الدالِّ الذي هو اللفظ المعرَّفُ تعريفَ عهدٍ ، والمدلول الذي هو الشيء المعيَّن المعهود المراد بذلك اللفظ ، ولولا هذه القرينة ما كان اللفظ وحدَه كافيًا في تعيين المراد ، وهذه القرينة جزء مهم في عملية الإحالة العهدية ، فهي تقوم بوظيفتين أساسيتين لهذه العملية الأولى إنشاء العهد لدى المتلقي ، والآخِرة الربط بين المحيل والمحال إليه .

وهذا التفريق بين القرينة والقيد ظاهرٌ بَيِّنٌ في المعرَّف بـ(أل) العهدية؛ لأن القيد فيه لفظي والقرينة هي الحضور أو سبق الذكر أو سبق العلم بوسيلة أخرى وهي منفصلة عن اللفظ المعرَّف ، لكنّه في بقية المعارف يحتاج إلى وقفة تستجلي طبيعة العهد فيها لتصل إلى تمييز قيد التعريف عن قرينته في كلٍّ منها .

فأما الضمير فتَعَرُّفُه بالعهد يظهر في قول سيبويه : «وأما الإضمار فنحو : هو وإياه ... وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعدما تعلم أنَّ مَنْ تحدِّثُ قد عرف مَنْ تعني وما تَعْنِي ، وأنك تريد شيئًا يعلمه»(٢) .

فهو يشير إلى أن معرفة المخاطب السابقة بالمدلول المعيَّن وبأنَّ الضمير دال عليه ـ وهي أساس مفهوم العهد ـ هي التي تجعل الضمير معرفة ، وفي الوقت نفسه تتيح

---

(١) حاشية يس على شرح التصريح ١/ ١١٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٦ .

للمتكلم استعمال الضمير بصفته معرفة ، ومن الملاحظ أنه يشير إلى وظيفة المتكلم ومن ثم فلم يصرح بالقرائن التي تُعِينُ المخاطب على تعيين ما يقصده المتكلم ، ويقول المبرد مؤكدًا تعرُّفَ الضمير بالعهد : «فالمضمرةُ لا تُنْعَتُ لأنَّها لا تكونُ إلَّا بعدَ معرفةٍ لا يَشوبها لَبْسٌ»(١) .

وأمّا القرينة المعيِّنَة للمعهود مع الضمير فقد نص عليها ابن برهان بقوله : «فتقدم اسم الغائب قرينة، وحضور المتكلم والمخاطب قرينة، والذي عرّف الضمير غايةَ التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما، وتقدمُ ذكر الغائب هو الذي يصيِّره بمنزلة الحاضر المشاهَد في الحكم»(٢) .

ويؤخذ من هذا أن القرينة المعيِّنة للضمير في الأصل إمَّا أنْ تكون العهد الحضوري وذلك مع ضمير المتكلم والمخاطب ، والحضور المعيِّن لها هو الحضور الحسي المطلق أي من غير مراعاة لكونهما طرفين في الخطاب ، وهذا بخلاف الحضور الذي هو قَيْدٌ فيهما؛ لأنه حضور مخصوص بحالة الخطاب؛ ولذلك يعد كل ما سوى المتكلم والمخاطب غائبًا وإن كان معهما ، إذ المعنى أنه غائب عن الخطاب وليس طرفًا فيه ، وهذا القيد شيء ثابت ، متحقق للضمير بالوضع ، وهو خلاف القرينة التي تتحقق في الاستعمال ، وتختلف من استعمال لآخر .

أو العهد الذكري وذلك مع ضمير الغائب، حيث يتعيَّن مدلوله غالبًا بتقدم ذكر ما يفسِّره معنى أو لفظًا أو حكمًا(٣)، نحو : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ﴾ [الأنبياء : ٥١]، فـ(إبراهيم) الذي هومرجع الضمير في (رشدَه) قرينة تعيِّنُ المراد منه، وهو مسمى هذا الاسم ـ عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ـ، وهذا يعني أنَّ مرجع الضمير ليس هو المحطَّ النهائي لذهن المتلقي، بل هو واسطة إلى مفهومه الذهني ومدلوله الخارجي،

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٨١ ، وانظر أيضًا : المرتجل لابن الخشاب ص٢٨٤ ، والمقتصد ٢/ ٩١٧ ، ٩٢٠ ، والمسائل الحلبيات ص٢٣٢ ، ٢٨٩ .

(٢) شرح اللمع ١/ ٣٠٣ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢١ .

يقول أبو البقاء العكبري : «الضمير لا يدل على المسمى بنفسه»(١)، أيْ أنه يدل على المسمى بواسطةٍ، وهي المرجع أو المفسر، وهو نوع خاصٌّ من قرائن العهد الذكريَّة، وَربما احتاج إلى قرينةٍ وسيطة لربط الضمير به، أو إلى قرينة تالية له لتعيين مدلوله، أو عُضِّدَ بقرينةٍ مساوقةٍ لمزيد بيانٍ(٢) .

وأما اسم الإشارة فإنه يتعرف بالعهد الحضوري، يقول عبد القاهر الجرجاني موضحًا هذا : «فإنما كان معرفة لأجل أنك تشير إلى شيء بحضرتك، فالإشارة تفيد التعريف لأنها تَخُصُّ وتَفْصِل»(٣) .

ومن أوضح ما اطلعت عليه في بيان تعريف اسم الإشارة قول ابن يعيش : «ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، فلذلك قال النحويون : إنَّ

---

(١) اللباب ١/ ٤٧٤ .

(٢) **فالأول** كقول اللـه تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣٣ ، الصف :٩] فإنَّ إرجاع الضمير في (يظهره) على (دين الحق) قرينة تعيِّن مدلول الضمير، لكنَّ هذا الإرجاع نفسه يحتاج إلى قرينة وهي قوله تعالى : (ليظهره على الدين كله) ولو قيل : ليظهره على المشركين لكان الضمير عائدا إلى (رسولَه)، فهي قرينة على المرجع والمرجع قرينة على المحال إليه، ولا إشكال في تراتب القرائن، وقد تتباعد هذه القرينة كما في قوله تعالى : ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة :١٧٧] ، حيث يحتمل الضمير العودَ إلى المال أو إلى المؤتي، لكن «ذكر في موضع آخر ما يدل على أن المصدر مضاف إلى فاعله، وأن المعنى : على حبه، أي حب مؤتي المال لذلك المال وهو قوله تعالى : ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران : ٩٢]» [أضواء البيان ١/ ١٤٢] .

والثاني : كقوله تعالى :﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس :٥٨] الضمير (هو) يعود إلى اسم الإشارة (ذلك)، ولكنه لا يكفي في تفسير الضمير الوقوف عند اسم الإشارة بل لا بد من الرجوع إلى المشار إليه وهو (فضل اللـه ورحمته) .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾ [يونس :٦١] ، الضمير في (منه) له مرجع متقدم هو (شأن) على قولٍ ، وقرينة متأخرة هي (من قرآن) لزيادة البيان إذ الشأن يشمل التلاوة وغيرَها ، ويمكن تسمية هذا النمط باكتناف القرائن للمحيل

وانظر : ص ٢٣٨ وما بعدها ، ص٤٣٦ .

(٣) المقتصد ٢/ ٩١٩ .

أسماء الإشارة تتعرف بشيئين؛ بالعين والقلب»(١)، وهذا صريح في أن تعريف اسم الإشارة معتمد على حضور مدلوله وإدراك المخاطب الحسي له، وقرينة التعريف هنا ليست مجرد الحضور، بل الحضور مع الإشارة المخصِّصَة(٢) .

فمعنى اسم الإشارة «هذا الحاضر المشار إليه»(٣) ، و«تعريف الحضور هو أنْ يُشارَ باللفظ إلى فرد حاضر»(٤) ، ويقول الخضري : «اسم الإشارة : هو ما وضع لمشار إليه أي حسًّا بالأصبع ونحوه؛ فلابد من كونه حاضرًا محسوسًا بالبصر ، فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز . . . فخرج ضمير الغائب و(أل) لأن إشارتهما ذهنية»(٥) ، وقال الصبان : «كون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسًا بالبصر حاضرًا فاستعماله في غيره مجاز»(٦) ، ويقول الرضي : «وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا : إنه للمشار إليه حسًّا ، ولا يشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلا إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطبًا»(٧) .

ويتضح من هذه الأقوال أنَّ القيد في اسم الإشارة هو كون مدلوله مشارًا إليه(٨) وهذا وضعي ثابت ، أما القرينة فهي الإشارة الفعلية المتجددة بالاستعمال ، وهي تقتضي الحضور فهي وسيلة من وسائل العهد الحضوري ، إلى جانب التكلم والخطاب والإقبال في النداء .

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٦ ، وانظر أيضًا : ٥/ ٨٦ .

(٢) يقول الصبان مقررًا هذا : «وكان عليه أن يقول : أو حسية ، كالإشارة الحسية في اسم الإشارة؛ لأنها القرينة التي تعَيَّنَ بها مدلول اسم الإشارة ، لا مجرد الحضور ، كما زعمه البعض مدخلا لقرينة اسم الإشارة في قوله : (أو الحضور) » . [حاشية الصبان ١/ ١٢٧] . وأقول : إن الحضور معتبر أيضًا لكن مع الإشارة الحسية ، وهي معه كالتكلم والخطاب في الضمائر .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٠٢

(٤) حاشية يس على التصريح ١/ ١٢٤ .

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٦٧ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٣٨ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢ .

(٨) يقول ابن هشام عن اسم الإشارة : «ما دَلَّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى» [شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ـ القاهرة ، ص١٧٢] .

ومن الملاحظ ـ من الأقوال السابقة أيضًا ـ أنَّ قيد اسم الإشارة قد يتخلف عند الاستعمال، فيحمل علىٰ المجاز، وهذا دليل علىٰ أنَّ القيد جزء من المدلول الوضعي للفظ، أمّا القرينة المعينة فإنها لابد منها، ولذلك إذا تخلفت الإشارة الحسية حل محلَّها قرينةٌ أخرىٰ لفظية، ويوضح هذا قول المبرد : «من قال : يا زيد الطويلَ، قال : يا هذا الطويلَ، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي سُمِّيَ عطفَ بيان . ألا ترىٰ أنك إذا قلت : جاءني زيد، فخفت أن يلتبس الزيدان علىٰ السامع أو الزيود قلت : الطويلُ، وما أشبهه؛ لتفصِلَ بينه وبين غيره، ولا تذكرُ إلا ما يخصُّه مما له مثلُ اسمِه . وإذا قلت : جاءني هذا، فقد أومأت له إلىٰ واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياءُ كثيرةٌ، فإنما ينبغي أن تُبِينَ له عن الجنس الذي أومأت إليه؛ ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مما يراه، فأنت هناك إنما تخص له شيئًا من شيء مما يعرفه بقلبه، وأنت هاهنا إنما تُبِينُ له واحدًا من جماعة تلحقها عينه»(١) .

فتابعُ اسمِ الإشارة هو القرينة اللفظية التي تُقوِّي القرينةَ المقامية ، أي الإشارة ، أو تعوِّضُها متىٰ تخلفت .

ويقول الطاهر بن عاشور مبينا تطور استعمال اسم الإشارة : «وأصل الإشارة أن تعود إلىٰ ذات مشاهدة معينة إلا أن العرب قد يخرجون بها عن الأصل فتعود إلىٰ ذات مستحضرة من الكلام بعد أن يذكر من صفاتها وأحوالها ما ينزلها منزلة الحاضر في ذهن المتكلم والسامع، فإن السامع إذا وعَىٰ تلك الصفات وكانت مهمة أو غريبة في خير أو ضده صار الموصوف بها كالمشاهد، فالمتكلم يبني علىٰ ذلك فيشير إليه كالحاضر المشاهد، فيؤتىٰ بتلك الإشارة إلىٰ أنه لا أوضح في تشخصه، ولا أغنىٰ في مشاهدته من تعرف تلك الصفات، فتكفي الإشارة إليها، هذا أصل الاستعمال في إيراد الإشارة بعد ذكر صفات مع عدم حضور المشار إليه»(٢) .

وقريب من اسم الإشارة تعريف المنادىٰ بالقصد والإقبال فإنه داخل تحت العهد

(١) المقتضب ٤/ ٢٢٠ .

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ .

الحضوري ، لكنَّ وسيلتَه هنا هي الإقبال علىٰ المنادىٰ ، وهذا الإقبال المتغير والمتجدد بالاستعمال هو قرينة التعيين ، وهو من باب الإقبال علىٰ مخاطب معين في مكان يتعدد فيه الأشخاص ، أمّا القيد هنا فهو كون اللفظ مع دلالته علىٰ معيّن دالا علىٰ أنَّ مدلوله منادّىٰ مطلوبُ الإقبال والإجابة .

وأمّا الأسماء الموصولة فتحتمل العهد والجنس، والذي يحدد ذلك هو صلة الموصول؛ لأنَّ الاسم الموصول مفتقر دائمًا إلىٰ الصلة وهو «علىٰ حياله غيرُ مستقلٍّ جزءًا، والتعريف والتنكير فرع الاستقلال»[1]، ويبين ابن مالك هذا بقوله : «المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأنَّ الموصول قد يراد به معهود ـ فتكون صلته معهودة، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] . . . وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالىٰ : ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة : ١٧١] ... وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته»[2]، ونقل الصبان عن الروداني ما يفيد إجراء معاني (أل) المعرفة علىٰ الاسم الموصول[3] .

وعلىٰ هذا فكما يتناول العهدُ بعضَ ما عُرِّفَ بـ(أل) فإنه يتناول بعضَ الموصولات التي تستعمل في معيَّن أو تدل علىٰ الجنس في ضمن فردٍ مبهمٍ مقصودٍ بالحكم ، وقرينةُ تعيينِ المرادِ بالموصولِ هي العهدُ الذي في الصلة ، والقيد هو الارتباط بين الموصول وصلته الناشئ عن افتقار الموصول ، والعهد قد يتحقق وقد يتخلف ، والارتباط متحقق دائمًا أريد بالموصول العهد أو الجنس .

وهذا فيما أرىٰ — أولىٰ من جهةٍ — مما ذهب إليه الفارسي من أنّ تعريف الموصول بالعهد الذي في الصلة[4] لكونه غيرَ جامع .

وأولىٰ — من جهة أخرىٰ — مما ذهب إليه ابن الحاجب من أنَّ تعريف الموصول وصلته

---

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٩ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٨٧ .

(٣) انظر : حاشية الصبان علىٰ الأشموني ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥ .

معًا بالموصول ، وأنَّ الأسماء الموصولة «وضعت في تعريف الجمل مثل اللام في تعريف المفرد . . . وقام الدليل علىٰ أنَّ اللام حرف ، وعلىٰ أنَّ الذي اسم فوجب أن يتبع ، ولا بعَد في أن يكون الاسم يفهم منه التعريف»(١)؛ لأنَّ المعرّف علىٰ هذا هو جملة الصلة والموصول أداةٌ لتعريفها مع أن التعريف من سمات الأسماء لا الجمل ، والمعدود في المعارف هو الاسم الموصول لا الصلة ، بخلاف المعرف بأل ، فإنَّ مدخولها هو المعدود في المعارف لا (أل) ، وكونُ الاسم يفهم منه التعريف خلافُ الأصل؛ لأنَّ التعريف من معاني الحروف ، والقول بتضمين الأسماء الموصولة معنىٰ (أل) تكلف لا داعي إليه .

ومما سبق يتضح أنَّ العهد ـ بمفهوم البحث يتناول الأعلامَ والضمائرَ وأسماءَ الإشارةِ والمعرَّفَ بالنداءِ كلَّها باعتبار أصل وضعها ، ثم ما أُرِيدَ به فَرْدٌ معيَّنٌ أو مبهمٌ في ظروفٍ وأحوالٍ معيَّنةٍ من الاسم الموصول والمعرف بـ(أل) ، وما أضيف إلىٰ واحد منها ، وتمثل هذه العناصرَ المحيلةَ إحالةً عهديةً .

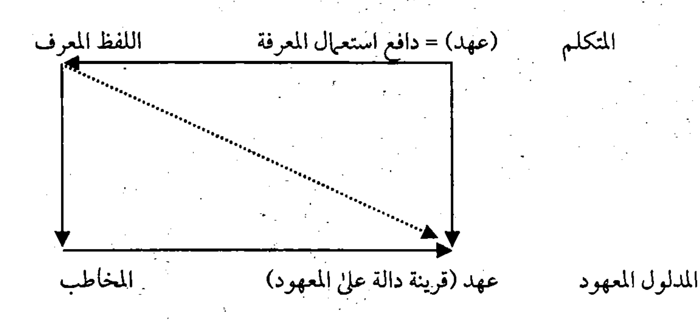
كما يتضح أنَّ القيد وضعي ثابت وهو جزءٌ من معنىٰ المحيل أو من لفظه ، والقرينة استعمالية متغيرة ، وهي في الأساس أيُّ وسيلة تؤدي إلىٰ ربط المتلقي بين المحيل والمحال إليه ، وتُسْتَمَدُّ ممَّا يُذْكَرُ في الكلام أو يَحْضُرُ في المقام أو يُسْتَحْضَرُ في الذهن ، وقد تكون دالَّةً علىٰ المحال إليه دلالةً مباشرةً كما لو كانت لفظًا موضوعًا له أو إشارةً إلىٰ حاضر ، أو غيرَ مباشرةٍ كما لو كانت لمجرَّدِ التذكير به ، أو تُسلِمُ لقرائن أخرىٰ ، وقد يمتدُّ أثرها وراءَ مجرد الربط إلىٰ تشكيل صورة المحال إليه في ذهن المتلقي كما يحدث مثلًا في عود الضمير علىٰ نكرة .

وإتمامًا للبيان السابق لابد من الإشارة إلىٰ أنَّ المعارف ما عدا العلمَ، كُلِّيَّاتٌ وَضْعًا جزئياتٌ استعمالًا، ومعنىٰ ذلك «أنَّ الواضع تعقل أمرًا مشتركًا بين أفرادٍ، اشتراكَ تواطؤٍ، ثم عيَّن اللفظ بإزائها ليُطلَقَ علىٰ كلٍّ منها بدلا عن الآخر، إطلاقًا يحصل معه التعيين بقرينة، فـ(أنا) مثلا موضوع لمطلق متكلم علىٰ البدل والقرينة المعينة له التكلم، و(أنت) موضوع لمفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب، و(هذا) موضوع لمشار

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٩ .

إليه مفرد، والقرينة المعينة له الإشارة الحسية، و(الذي) موضوع لمفردٍ مذكر قُصِدَ تعريفُه بمضمونِ جملةٍ أو شِبْهِها معهودٍ بين المخاطبين»(١)، وأما العَلَمُ فهو جزئيٌّ وَضْعًا واستعمالا، ولكنْ يدخله الاشتراك بسبب تعدد الوضع، وحينئذ يحتاج إلى قرينة تعيِّن المرادَ.

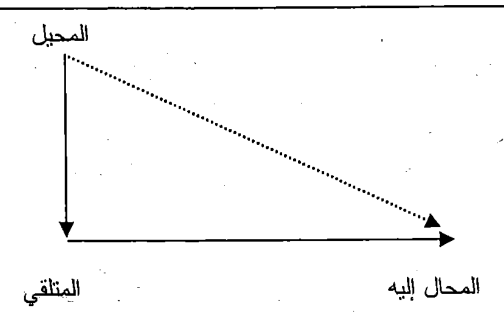
والخلاصة أنَّ الإحالةَ العَهْدِيَّةَ **علاقةٌ لُغَوِيَّةٌ بين لفظٍ وُضِعَ ليُستعملَ في الدَّلالةِ على مُعَيَّنٍ معهودٍ وذلك المعهودِ المعيَّنِ، بواسطةِ قرينةِ العَهْدِ**، التي تَرْجِعُ إلى الحضورِ أو الذِّكرِ أو غيرِهما من وَسائِلِ المعرِفَةِ، وهي على هذا التَّصَوُّرِ علاقةٌ مرَكَّبَةٌ ذاتُ عناصر ثلاثةٍ هي: اللفظُ المحيلُ، والمعهودُ المحالُ إليه، والقرينةُ المعيِّنةُ، ويُمْكِنُ تمثيلُ الحدَثِ الكَلامِيِّ المتضَمِّنِ لعمليةِ الإحالَةِ بالـمُرَبَّعِ التَّالي:



بَيْدَ أنَّ مَصَبَّ الدِّراسَةِ ينحَصِرُ في المثَلَّثِ الأسفل الذي رُءُوسُه طَرَفَا الإحالَةِ والمخاطَبُ، ويمثِّلُ أحدُ أضلاعِه علاقةَ الإحالَةِ، والضِّلعُ الثاني قرينةَ الإحالَةِ، والضِّلعُ الثالثُ عمليَّةَ التَّلَقِّي؛ أيْ إدراكَ المخاطَبِ للعنصرِ المحيل، مع مراعاة أنَّ حركةَ الانتقال بين الرءوس مقيَّدةٌ بأنْ تكونَ مِنَ المحيلِ إلى المخاطَبِ ومنه إلى المحالِ إليه، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ ثانِيَ الأضلاعِ لا تحقق له إلا عن طريق الضِّلْعَيْنِ الآخَرَيْنِ، والدَّاعي إلى انحصار الدراسة في هذا الجانب هو أنَّ العهدَ المحدِّدَ للمُحال إليه، ومِنْ ثَمَّ الرابطَ بينَ طرفَي الإحالة، إنَّما هو ما يقع في جانب المخاطب، ويتضح هذا في الشكل التالي:

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/ ١١٤.



(٤)

بقي علينا أن نقف وقفة أمام المحال إليه أو المعهود لنتبين طبيعته ، ونحدد العلاقة بينه وبين قرينة العهد .

المحال إليه ـ كما ذُكِر ـ هو كل معهود بعهد خاص يمكن أن يرتبط به اللفظ المحيل ، وهذا ينطبق على أربعة أنواع من الموجودات :

أ – الذوات .

ب– المعاني : وهي تنقسم بدورها إلى :

– حلى وعيوب وصفات تدرك بالحس الظاهر .

– أحداث علاجية تدرك بالحس الظاهر أيضًا .

– معانٍ تدرك بالحس الباطن والوجدان .

– أحداث قلبية .

ج– الأزمان .

د– الألفاظ .

فأمَّا **الذوات والأزمان** فأصل وجودِها الوجود الخارجيّ ، وكذلك **الحِلى والعيوب وسائر الصفات المدركة بالحس الظاهر** كالطول والحجم واللون ، وأيضًا **الأحداث العلاجية** لأنَّها تدرك بالحواس متلبسةً بالذوات ، وكذلك **المعاني الباطنية** كالجوع والعطش والألم والسعادة والحزن ، لأنَّ وجودَها خارجَ الذهن ، وإنْ كانت داخلَ

الذات ، وتختلف عن المعاني المدركة بالحس الظاهر في أنها لا يدركها بعينها إلا من قامت به ، وأمَّا غيره فيدرك آثارها .

وأمَّا **الأحداث القلبية** كالعلم والظن والشك والحب والبغض فأصل وجودها الوجود الذهني .

وأمَّا **الألفاظ** فأصل وجودها الوجود اللساني ، ويمكن أن يعد الوجود اللساني ضربًا من الوجود الخارجي .

وإنَّما قلت أصل وجوده؛ لأنَّ المتلقي لا يعود في كل مرة إلى هذا الأصل بل يجرد منه صورةً ذهنية يُثَبِّتُها في عقله ، ويرجع إليها كلما سمع لفظًا محيلًا إلى مقابلها ، فهذه الصورة عمليًّا هي المحال إليه ، وهذه الصورة الذهنية هي التي تميِّز المحال إليه عن المرجع وبعض صور القرائن الأخرى ، وتجعل المرجع قرينةً عليه .

يقول براون ويول في تضعيف فكرة الاكتفاء بالمرجع بوصفه المحال إليه التي ذهب إليها هاليداي : «لو أنَّك تقرأ روايةً ويعترضك بطلٌ جديد تَمَّ إقحامُه في أسفل إحدى الصفحات ، ثُمَّ تقلب الصفحة ، وتجد أنَّ هذا الشخص يحال عليه فيما يلحق بضمير (هو) ، فمن غير المحتمل . . . أنك تحتاج أنْ تعودَ مسافةً طويلةً إلى الوراء كلَّ مرَّةٍ عن طريق سلسلة الإحالة إلى الكلام السابق ، حتَّى تعود إلى العبارة الأصلية لكي تفهم الشيءَ المحال عليه . فهذا لا شكَّ أنَّه غيرُ مقنع كنموذجٍ لعملية التحليل ، ولكنَّه معقول جدا كخطة وقتية . . . للتأكد من الفاعل ومن العملية في سلسلة من الأحداث أو التثبت بالعودة إلى الوراء في حالة إضاعة الإنسان للمعنى وهو يقرأ شيئًا ما»(١) .

ثم يقدمان تفسيرًا بديلًا بقولهما : «سنقترح أنَّ التفسير الأكثر احتمالًا هو أنَّ المحللَ يُثَبِّتُ مرجعًا في تصوُّرِه العقلي للخطاب ، ثُمَّ يربطُ الإحالات اللاحقة لهذا بتصوُّره العقلي لا بالصيغة الأصلية في النص ، [وهذا ما يحدث أيضًا إذا كانت القرينة من خارج النص] فنحن مضطرون إلى افتراض أنَّ المحلل في كلتا الحالتين يملك تصوُّرًا عقليًّا ، فهو في إحدى الحالات يملك تصوُّرًا عقليًّا عمَّا هو موجودٌ في العالم ، وهو في الحالة

---

(١) تحليل الخطاب ص ٢٤٠ .

الأخرىٰ يملك تصورًا عقليًا عن عالم خلقه الخطاب في ذهنه ، وعليه في كلتا الحالتين أن يعود إلىٰ تصوُّره العقلي لتحديد موضع الإحالة»[١] .

والحقُّ أنَّ فكرة التصور العقلي أو الصورة الذهنيَّة للمرجع أي المحال إليه هذه فكرةٌ قديمةٌ شرحها الشيخ حسن العطار بقوله : «إنَّ حصول شيءٍ في الذهن علىٰ نحوَيْن؛ حصولٍ اتِّصافيٍّ أصلي تترتب عليه الآثار ، وحصولٍ ظرفيٍّ ظلي لا تترتب عليه الآثار ، مثلا إذا تصورت كفر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرتَ بقيامها بذهنك عالما به ، وتترتب آثار العلم به ، ولما كان العلم عينَ المعلومِ كان كفره أيضًا حاصلًا في ضمن تلك الصورة حصولا ظرفيًّا غيرَ موجِبٍ للاتصاف بالكفر ، وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم ، وعلىٰ هذا قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج ، وأن المعنىٰ هي الصورة الذهنية تطلق علىٰ العلم وعلىٰ المعلوم ، لحصول كل منهما في الذهن ، الأول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي ، والمنقسم للكلي والجزئي هو المعنىٰ الثاني بناء علىٰ أنهما صفتان للمعلوم ، ثم إن تلك الصورة يقال لها معنىٰ من حيث قصدها باللفظ ، ومفهوما من حيث فهمها»[٢] .

إنَّ المحال إليه إحالةً عهديَّةً ـ بناءً علىٰ هذا ـ هو بعضٌ مِنَ الصور الذهنية التي يكون وجودُها في الذهن وجودًا ظليًّا ، وهو ما يتناول منها الجزئيَّ المعيَّنَ ، وهو بهذا يتميز عن الماصدق الخارجي الذي يعدُّ محالًا إليه في الإحالة الماصدقية ، مع أنَّ هذا الماصدق قد يكون هو أصلَ هذه الصورة الذهنية .

أمَّا قرينة الإحالة فهي إمَّا حضورية أو ذكرية أو ذهنية [٣] ، وهي من ناحية أخرىٰ إمَّا مجرد دليل علىٰ المحال إليه ، وإمَّا تمثل المعادل الخارجي له إمَّا في اللفظ وإمَّا في الواقع ، ومن ثَمَّ تكون هي المنشئة له في ذهن المتلقِّي .

إنَّ القرينة تعيِّن المحال إليه درجةً من التعيين ليس شرطًا أن يكون تعيينًا كاملًا بحيث يدرك السامع المحال إليه كما لو كان يراه ، بل هناك درجة تعيين الجنس ، ودرجة تعيين

(١) السابق ص ٢٤٠ .

(٢) حاشية الشيخ حسن العطار علىٰ التذهيب ص ١٢٦ .

(٣) وسيأتي تفصيل أنواع القرينة في الباب الثاني .

النوع ، ودرجة تعيين الفرد ، وتحت الدرجة الأخيرة هناك تعيين في الذهن ، وهناك تعيين في الخارج(١) .

وهناك قرينة محيلة إحالة ماصدقية لما يحيل إليه العنصر العهدي مثل مرجع الضمير، وقرينة لاتقوم بمثل هذه الإحالة .

إنَّ المحال إليه في الواقع ليس هو الموجود الخارجي أو الماصدق ، لأننا لو قلنا بهذا فسنُخْرِج كثيرا من صور الإحالة العهدية ، فضلا عن أننا سنقع في الخلط بين الإحالة العهدية والإحالة الماصدقية ، أو بتعبير أدق ستصبح الإحالة العهدية بهذا تخصيصًا للإحالة الماصدقية ، أي بدلا من أن تكون الإحالة الماصدقية إحالةَ معارف ونكرات تصبح إحالة معارف فقط ، بحجة أن المعارف تفتقر إلى قرينة ، وهذا وحده ليس كافيا للفرق بينها وبين النكرات في علاقتها بالماصدق ، لكنه كاف للفرق بينهما في علاقتهما بالتصور الذهني الدال عليه اللفظ ، لأنَّ هذا التصور تحكمه ضوابط الوضع والاستعمال ، فأنت لا تقول : زيد عندنا ، إلا لمن يعرف زيدًا ، وأما من لا يعرفه فإنك تقول له مثلا : عندنا باحث نابه ، فالمحال إليه هنا بنظرة الإحالة الماصدقية موجود في العبارتين عبر عنه في إحداهما بـ(زيد) المعرفة وفي الأخرى بـ(باحث نابه) النكرة ، لكنه بنظرة الإحالة العهدية متحقق في العبارة الأولى فقط ، دون الثانية ، ولا تتوقف صحة الإحالة العهدية بعد هذا على إدراك المتلقي للماصدق الخارجي ، فقد تقال العبارة السابقة لمن ينظر إلى ذلك (الباحث النابه) ، وتقال العبارة الأولى لمن لم ير زيدًا في حياته؛ وذلك لأنَّ الأول وإن كان يدرك جِرْمًا لكنَّه صفر الذهن منه ، أي أنَّه ليس لديه أي مخزون ذهني من المعلومات عن هذا الشخص ، أو هكذا يَفْتَرِضُ المتكلم ، في حين أنَّ الثاني لديه من المعلومات السابقة ما يمكنه من إنشاء تصور ذهني خاص بـ(زيد) وإن لم يعاينه في الواقع .

إننا بهذا نضع حدا فاصلا بين المحال إليه وفقا لرؤية البحث والماصدق الخارجي وفقا للإحالة الماصدقية ، وهذا الحد هو الذي يسمح لنا مثلًا بأن نتكلم عن عود الضمير إلى ما يفيد الجنس أو الاستغراق بوصفه منشئا لعلاقة إحالية .

(١) راجع في ذلك الفصل الأول من الباب الثالث .

ومع ما سبق فإن درجة تعين المحال إليه يدخل في تحديدها إدراك المتلقي للماصدق الخارجي الممثل لهذا المحال إليه ، أي أننا لا ننفي العلاقة بين الماصدق والمحال إليه ، وفرق بين ألا تتوقف صحة الإحالة على إدراك الماصدق ، وبين أن يكون لهذا الإدراك دور في درجة تعيين المحال إليه ، وسنتناول هذا الدور في الفصل الأول من الباب الثالث .

(٥)

إنَّ التصور السابق للعهد الذي شكل مفهوم الإحالة العهدية ليس منبتَّ الصلة عن مفاهيم الإحالة المتقدمة، فالعلاقات القائمة بينه وبينها تُجَوِّزُ القولَ بأنه عنصر مشترك بينها جميعًا، وأوَّلُ تلك المفاهيم ارتباطًا به هو **الإحالة الافتقارية** ، فقد سبق أنَّ هاليداي وزميلته يريان أنَّ «الإحالة لها خاصية التعريف أو التخصيص الدلالية»[١] ، وأنَّ ذلك قد يعبر عنه بأنَّ العنصر الإحالي فيه أداة التعريف (أل) مقدرةً ، ومن الضروري أن تكون (أل) هذه لتعريف العهد[٢] ، لأنَّ هذا التعريف هو المتسق مع نموذج الإحالة عندهما ، فالإحالة الداخلية القبلية تعتمد على العهد الذكري ، والإحالة الخارجية تعتمد على العهد الحضوري ، وأمّا الإحالة الداخلية البعدية فهي - وفقًا لوصف ابن الحاجب - عهد ذكري حكمي[٣]؛ لأنَّ مستعمل ضمير الغائب - مثلا - يعتمد على عرف لغوي عام يقضي بضرورة وجود مفسر له ، فإذا لم يكن المفسر متقدمًا أو مدلولًا عليه بمتقدم أو بالمقام - فإنَّ على المتكلم ذكره بعد الضمير ، وذلك العرف بمنزلة الوعد من المتكلم للمخاطب بأن يأتي مع الضمير بمفسر له ، فالإحالة العهدية إذن هي الإحالة الافتقارية مع تطوير وتدقيقات ضرورية ناشئة عن نباتها في تربة العربية .

وأما المفهوم التالي في الارتباط بمفهوم العهد فهو **الإحالة الماصدقية** ، حيث العلاقة بين اللفظ والمدلول الخارجي ، وهي علاقة تستتبع مجموعة من الأفكار المنهجية ذات

---

(١) Cohesion in English P . 32 .

(٢) السابق : P .70 .

حيث الإشارة إلى أنَّ (the) تستعمل غالبًا لشخص معين من جنس وهي الدلالة الأساسية في تعريف العهد .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٥ .

الارتباط المباشر بفكرة البحث عن العهد .

أبرز هذه الأفكار ما سبق(١) من أنَّ نجاح عملية الإحالة ـ عند براون ويول ـ يعتمد على قدرة المستمع على تعرف المسمى الذي قصده المتكلم باستعمال العبارة المحيلة حتى يتم له فهم الرسالة اللغوية الموجهة إليه ، ومن البيّن أنَّ قدرة المستمع هذه منوطة بالعهد ، فنحن إذا استمعنا إلى قوله تعالى : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة :٤٠] فإننا نعرف مدلول (صاحبه) بناء على معرفتنا السابقة بقصة الهجرة ، وأنَّ الذي صَحِب النبيَّ ﷺ فيها هو أبو بكر الصديق رضي اللّـه تعالى عنه ، وهذه المعرفة السابقة تمثل عهدًا ذهنيًا نتكئ عليه في معرفة المحال إليه بـ(صاحبه) فالإحالة الماصدقية في هذه الآية لا يتم الربط بين طرفيها عند السامع إلا عن طريق العهد ، وإذا كان التفسير الإحالي أحد جانبي تفسير النص(٢) فإنه يعتمد على فكرة العهد في الحالات التي ينشئ المتكلم فيها إحالات يعلم بمعرفة المخاطب بماصدقاتها ، وحينئذ تتصادق دائرتا الإحالتين العهدية والماصدقية على جزئيات واحدةٍ ، نعم قد تتحقق الإحالة الماصدقية بالنكرة إن كان مدلولها مُعَيَنًا عند المتكلم وحده كما سبق(٣) .

ومن الأفكار المتعلقة بتعين المدلول عند المخاطب أيضًا **بنية المعلومات** كما تناولها براون ويول ، حيث اعتمدا على طرح مدرسة براغ الذي تبناه هاليداي ونبه إليه، القائلِ بأنَّ «المعلومات تنقسم إلى قسمين : معلومات جديدة ، وهي المعلومات التي يعتقد الباثُّ أنها غير معروفة لدى المتلقي ، ومعلومات مسلمة يعتقد الباث أنها معروفة لدى المتلقي (إمّا بحضورها المادي في المقام أو سابق ذكرها في الخطاب)»(٤) ، وعُنِيَا بالجانب

---

(١) انظر : ص ٨٨ .

(٢) المراد هنا التفسير الإحالي الماصدقي ، والجانب الآخر هو التفسير المفهومي ، انظر : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٤٤ ، ٥٢ .

(٣) انظر : ص ٧٨ ، ٨٨ .

(٤) تحليل الخطاب ص١٨٠ ، بيد أن هاليداي اتبع مدرسة براغ في دراسة بنية المعلومات من زاوية الصيغ الفونولوجية حيث عني بدور النبر والتنغيم في التمييز بين المعلومات الجديدة والمعلومات المسلمة ، واعترض براون ويول على هذا النهج وقاما بدراسة بنية المعلومات من زاوية تركيبية .

التركيبي لهذه البنية ، وقد ذكرا في هذا الإطار الصيغَ التي تعتبر مؤشرات تقليدية على أنَّ مراجعها مسلمة من وجهة نظر المتكلم ، وتجتمع كلها في صيغتين أساسيتين ، هما : الضمائر والصيغ الاسمية المُعَرَّفة ، وهذا ظاهر الدلالة على ارتباط التعريف بالمعلومة السابقة ، والتنكير بالمعلومة الجديدة .

ويقدم براون ويول ثلاثة آراء حول مفهوم **المعلومة المسلمة** ، الأول لهاليداي وهو أنَّ المعلومة المسلمة «هي تلك التي يعتبرها المتكلم قابلة لأن نحصل عليها ، إمّا بالإحالة إلى ما سبق من النص أو بالعودة إلى المقام ، أما المعلومة الجديدة فهو يراها رئيسة لا بمعنى أنها لا يمكن أن تكون قد سبق ذكرها ، وإن كان هذا هو الغالب ، بل بمعنى أنَّ المتكلم يقدمها وكأنها غير قابلة لأن نحصل عليها من الخطاب السابق»(١) ، وهو بهذا يحصر المعلومة المسلمة فيما يوافق العهد الذكري والعهد الحضوري فقط .

والرأي الثاني لوالس تشايف وهو ينظر إلى المعلومة المسلمة في إطار ضيق كسابقه فيحصرها في «تلك المعلومات التي يفترض المتكلم وجودها في ذهن المخاطب في لحظة التفوه بالكلام»(٢) ، أو التي تكون في واجهة العقل أو التي عليها الضوء في حاضر انتباه السامع «سعيًا منه إلى إثبات بروز المعلومة المسلمة زمانيًا ومكانيًا في حاضر الكلام، ويؤكد تشايف ضرورة اعتبار المسلمة وقتية عابرة حيث يقول : هنالك خاصية للذهن غير قابلة للجدل وهي أن قدرته محدودة جدًّا ، فكلما جاءت معلومات جديدة ذهبت معلومات قديمة ، لهذا من الطبيعي أن يتوقف اعتبار المتكلم المعلومة مسلمة بمجرد أن يقرر في تقييمه للأمور أن تلك المعلومة لم تعد حاضرة في ذهن المخاطب»(٣) ، ومن الملاحظ أنَّ هذا الرأي يدخل العهد الذهني فيما يتناوله مفهوم المعلومة المسلمة لكن بشرط يضيق دائرته وهو التنبه إلى المعهود في لحظة التفوه وعلى هذا فلا تكفي مجرد المعرفة السابقة .

فالرأيان إذن أضيق من مفهوم العهد الذي سبق اختياره ، ويؤكد هذا تعليق بروان

---

(١) تحليل الخطاب ص٢١٤ .

(٢) السابق ص٢١٤ .

(٣) السابق ص٢١٥ .

ويول عليها بقولها : «في تحليل تشايف كما في تحليل هاليداي لا يستغرب أبدًا أن يقول متكلم : رأيت أباك البارحة ، حيث تعتبر صيغة (أباك) معلومة جديدة إذا قدر المتكلم أنَّ أبا المخاطب ليس في ذهن المخاطب وقت الحدث الكلامي»(١) .

وأمّا الرأي الثالث فهو لكلارك وهو أن المعلومة المسلمة هي ما يُتَوَقَّعُ من المستمع معرفتُه مسبقًا ، ولكن «ينبغي أن تكون المعلومة المسلمة قابلة للمعرفة وأن تكون المعلومة الجديدة مجهولة»(٢) ، وهو بهذا يوسع هذا المفهوم ليساوي مفهوم العهد لدى البحث .

ويرتبط ببنية المعلومات فكرة الفرضية المسبقة ، وهي بوجه عام «ما يعتبره المتكلم أرضيةً مشتركة مسلَّمًا بها لدى كلّ أطراف المحادثة»(٣) ، وهي فكرة عُنِيَ بها فان دايك لبيان أثرها في التتابعات الجملية ، وهو يرى الفرضية المسبقة قضيةً واردة من قبلُ ، أي تحيل إلى واقعة قد وردت من قبل ، والمراد ورودها في معرفة السامع بحسب افتراض المتكلم ، ويقابلها القضية الجديدة التي تكون مناطَ الغرض التداولي للمتكلم من إخبار أو أمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ ، كما قد تكون الفرضية المسبقة عنصرًا محددًا ، واقعةً أو فردًا ، أو سمةً ، أو علاقة ، ويطلق على هذه المعلومة المعروفة المحور ، وعلى المعلومة الجديدة المقابلة لها التفسير(٤) ، والذي يدخل تحت مفهوم العهد من الفرضية المسبقة هو العنصر المحدد المفرد لا القضية؛ لأن القضية إنما يعبر عنها بجملة ، والجمل ـ في الأصل ـ في معنى النكرة لكي يكون للإخبار بها فائدة(٥) ، فهي لا تدخل تحت التعريف ومن ثم لا تدخل تحت العهد ، ويوضح تحليل براون ويول أن الفرضية المسبقة تتناول المعروف المعين كما تتناول المعروف المتوقع وجوده ، وبعبارة أخرى تتناول الفرضية المسبقة العهد في شخص والعهد في جنس في ضمن فرد غير معين وهو ما أشارا إليه بالمعلومة غير

---

(١) السابق ص٢١٥ .

(٢) السابق ص٢١٥ .

(٣) السابق ص٣٧ .

(٤) انظر : علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص٦٥-٧١ .

(٥) فكيف تكون الجملة فرضية مسبقة ، وهذا يعني سبق المعرفة؟ لعل حديث البلاغيين عن لازم الفائدة يهدي للإجابة عن هذا التساؤل، وتحتاج هذه المسألة إلى بحث مستقل .

المتنازع عليها[١] ، ومن الواضح أنَّ النوع الأول إحالة ماصدقية إلىٰ معين عند المتكلم والمخاطب معًا ، والثاني إحالة ماصدقية لا يشترط فيها قيد التعيين .

وثمة تصور ثالث يصل بين مفهومي العهد والإحالة الماصدقية هو **المخطط الذهني** ، وهو مصطلح اختاره سانفورد وجارود «للحديث عن المجال المرجعي الموسع الذي نعود إليه في تأويل النصوص المكتوبة ، إذ نستطيع أن ننظر إلىٰ معرفتنا بالظروف المحيطة والمواقف علىٰ أنها تمثل المخطط الذهني الذي يكمن وراء تأويلنا للنصوص»[٢] ، وهذه العبارة كاشفة عن المعنىٰ الذي أشرت إليه من قبل عند الحديث عن المعهود الجنسي وهو الظروف الخارجية الخاصة التي تجعل المخاطب يتوقع تشخص الجنس فيها ، ويوضح هذا أيضًا قول سانفورد وجارود : «يُمَكِّنُنا المخطط الذهني من الإحالة علىٰ أشخاص للمرة الأولىٰ في الخطاب مستعملين رغم ذلك صيغةً اسميةً مُعَرَّفة؛ نظرًا لأنَّ هؤلاء الأشخاص مسلم بهم مسبقًا في التصور الذهني»[٣] ، وفي هذا القول أيضًا إشارة صريحة لعلاقة المخطط الذهني بالإحالة الماصدقية وهي أنه معيار يحتكم إليه في اختيار العبارات المحيلة ، أمّا علاقته بالعهد فهي أنه يطابق ـ تقريبا ـ مفهوم العهد الذهني ، ومن ثم يتضح أن العهد الذهني له تأثير في اختيار العبارة المحيلة إحالة ماصدقية .

وهناك مصطلح آخر يقترب مفهومه من مفهوم المخطط الذهني ، وهو **الإطار** ، فكل منهما أمر إدراكي يتعلق بتنظيم المعلومات عن المواقف المختلفة في الذاكرة ، يقول فان دايك : «الأطر هي أشكال معينة للتنظيم بالنسبة للمعرفة المحددة عرفيًّا التي نمتلكها عن العالم ، ومن ثم تشكل الأطر جزءًا من ذاكرتنا الدلالية العامة ، لا يختزن فيها معلومات ـ مثل : ولدت ماريا طفلا ، بل معلومات مثل : ولدت نساءٌ أطفالا»[٤] .

وهناك مفهوم آخر تحدث عنه دي بوجراند تحت الكفاءة النصية ، هو **التحديد** ، حيث يميز بين نوعين منه بقوله : لموضوع التحديد أبعاد مختلفة تتوقف علىٰ ما إذا كانت

---

(١) انظر : تحليل الخطاب ص ٣٨ .

(٢) السابق ص ٢٩٣ .

(٣) السابق ص ٢١٥ .

(٤) علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ص ٢٧٠ .

نظرة المرء إليه منطقية أو نفسية ، فإذا نظر إلى المعنى من حيث قيمة الصدق فإن التحديد ينصب على الموضوعات المقررة في عالم منطقي ، أما إذا نظر إلى المعنى من حيث هو إجراءات ذهنية فإنَّ الأمور ذات التحديد هي التي تصلح بذاتها للتعرف عليها من جهة المشاركين في الاتصال، ويفرق أورتوني وأندرسون بين الإحالة الصالحة للتعرف من حيث كونُها طرحًا وجوديًا وبين الإحالة المطلوبة من أجل المحتوى المفهومي من حيث هي طرح قصدي(١) .

إنَّ المعنيَّ بالنظرة الأولى إلى التحديد ـ فيما أرى ـ هو الإحالة الماصدقية ، والمعنيَّ بالنظرة الثانية هو ما يصطلح عليه البحث بالإحالة العهدية ، وذلك لأنَّ تعرف المخاطب للمحال إليه في الإحالة العهدية ليس شرطًا فيه أن يكون بالمعاينة في الخارج ، أي الإدراك في الواقع الخارجي ، بل يكفي أن يكون صالحًا لأن يعينه المخاطب من السياق وهو أعم من أنْ يكون مقاليًّا أو مقاميًّا ، ومن ثم فلا غرابة في الإحالة العهدية أن نقول : إننا نستطيع تعيين المحال إليه في قوله تعالى : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل :١٦] بأنه ما سبق الإشارة إليه بقوله تعالى : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [المزمل :١٥] مع أننا لم نعاينه بالفعل في الخارج ، وليس معنى هذا أن الإحالة الماصدقية لا تتم إلا بالمعاينة الخارجية ، لكنَّ المراد أن (المحال إليه) إمَّا أنْ ينظرَ إليه بوصفه ماصدقًا موجودًا في الخارج لمفهوم ذهني ، وهذا المراد بالنظر إلى المعنى من حيث قيمة الصدق ، وبأن الإحالة صالحة للتعرف من حيث كونها طرحًا وجوديًّا ، وإما أن ينظر إليه بوصفه معهودًا بطريقة ما من طرق العهد فيكون محلُّ المحالِ إليه هو الذهن ويتم تشكيل صورته الذهنية أو استحضارها بواسطة قرائن العهد وهذا هو المراد بالنظر إلى المعنى من حيث هو إجراءات ذهنية ، وبصلاحية المحددات بذاتها للتعرف من قبل المشاركين في الاتصال ، وبأن الإحالة مطلوبة من أجل المحتوى المفهومي من حيث هي طرح قصدي .

إن دي بوجراند بهذا التفريق ـ إذن ـ يشي بشعوره بتميز ظاهرة الإحالة العهدية التي تبناها البحث عن الإحالة الماصدقية مع وجود ارتباط بينهما يتمثل في مفهوم التحديد .

---

(١) النص والخطاب والإجراء ص ٣٠٧ ، بتصرف يسير .

أما **الإحالة الكلامية** فقد سبق أنها مبنية أساسًا علىٰ تفريق نحاة العربية بين ضمائر الحضور (المتكلم والمخاطب) ، وضمائر الغيبة ، ومن البَيِّنِ أن العلاقة بين مفهوم العهد والضمائر قائمة أساسًا علىٰ فكرتي الحضور والغيبة ، لأن ضمائر الحضور تعتمد علىٰ العهد الحضوري وضمائر الغيبة تعتمد علىٰ العهد الذكري بشكل أساسي، فالرابط بين الإحالة الكلامية والعهد هو تعلقهما بالحضور والغيبة .

ويمكن القول إجمالا بأن الإحالة الإشارية ترتبط بالعهد الحضوري أكثر من غيره ، والإحالة اللاإشارية ترتبط بالعهدين الذكري والذهني ، أما الإحالة المطلقة فترتبط بشكل أقوىٰ بتعريف الجنس غير العهدي وإن كان ذلك غير مطرد[1] .

وأما **الإحالة بمعنىٰ إعادة الذكر** فهي تندرج تحت مفهوم العهد الذكري ، فالعلاقة بينها وبين العهد علاقة العموم والخصوص المطلق .

* * *

---

(١) هذه إشارة مجملة وتفصيلها لا يقتضيه هذا المقام .

الباب الثاني

أنماط الإحالة في القرآن الكريم

توطئة

يتناول هذا الباب أنماطَ الإحالة من حيث الوسيلةُ التي يتحقق بها العهد، وهي كما سبق إمَّا الذِّكرُ في الكلام، وإمَّا الحضورُ الحِسِّيُّ في المقام، وإمَّا العِلمُ بالمحالِ إليه بوسيلةٍ أخرىٰ غيرِهما، ومِنْ ثَمَّ فلدينا ثلاثةُ أنماط للإحالة ؛ إحالةُ العهدِ الذكريِّ ، وإحالةُ العهدِ الحضوريِّ ، وإحالةُ العهدِ الذهنيِّ .

وهذا انطلاقًا من أنَّ نوع العهد يتحدد بناء علىٰ طبيعة القرينة لا طبيعة المعهود ؛ لأنَّ القرينة هي المنشئة للعهد ، أمَّا المعهود الذي هو المحال إليه فهو صورة ذهنية لما هو موجود في العالم أو في النص ، وكون معادله حاضرًا في المقام أو في النص أو غائبًا عنهما بمجرده لا أثر له في تحقق التعيين للمحيل ، وإنما يتحقق التعيين بإدراك المحال إليه ثم ربطه بالمحيل ، وهما وظيفتا قرينة العهد .

ومن ثَمَّ يجب الاعتماد في تقسيم الإحالة العهدية علىٰ أنواع قرينة العهد ، دون النظر إلىٰ طبيعة وجود المعهود [= المحال إليه] ، وليس معنىٰ هذا أنَّه لا قيمةَ البتةَ لطبيعة المحال إليه ، بل لها دورٌ في وسيلة إدراكه المؤثرة في تحديد درجة تعيين المحيل .

واختيارُ هذه الحيثيةِ دونَ غيرِها إنَّما كان لأجلِ أنَّ الوسيلةَ التي يتحققُ بها العهدُ تمثِّل قرينةً يَعتمِد عليها المتلقِّي للانتقال مِنَ اللفظ الـمُحِيل إلىٰ الـمُحالِ إليه، فهي إذن عاملٌ مُؤَثِّرٌ في تَحَقُّقِ الإحالة[1] ، ثم تأتي بعد ذلك حيثياتٌ أخرىٰ إنما هي علاقاتٌ وسِماتٌ تتقاطع مع ظاهرة الإحالة لكنها لا تؤثر في وجودها ، ومن المعقول أنْ يكونَ تنويعُ الشيءِ باعتبار ما يتوقف عليه وجودُه أَوْلَىٰ من تنويعه باعتبار ما يطرأ عليه .

وينبغي التنبيه ابتداءً إلىٰ أنَّه قد يصدق أكثر من نمط من الأنماط الثلاثة المذكورة آنفًا علىٰ موضع واحدٍ ، دون أن يكون هذا مبطلًا لصحة التقسيم ؛ لأنَّ جهةَ الصِّدقِ مُنْفَكَّةٌ ، ويقع ذلك بصورتين :

إحداهما : أن تتعددَ قرائن الإحالة وتختلفَ في نوعها ، كأنْ توجدَ قرينةٌ ذكرية

---

(١) من جهة أنها تحقق العهد ، ومن جهة أنها تربط بين طرفي الإحالة ، وقد تتحقق الجهة الثانية دون الأولىٰ ، وراجع ص١٦٤ .

وأخرىٰ حضورية ، تشارك كلٌّ منهما في تعيين المحال إليه ، فيكون صدقُ كلِّ نمطٍ مِنْ جهةِ القرينةِ التي يقوم عليها .

ثانيتهما : أنْ تتحوَّلَ قرينة العهد الحضورية إلىٰ ذكرية أو ذهنية ، أو تتحول الذهنية إلىٰ ذكرية ، فتكون الإحالة مثلًا إحالةَ عهدٍ حضوريٍّ من جهة الأصل أي قبل التحول ، وإحالةَ عهد ذكريٍّ من جهة الحال أي بعد التحول .

ومراعاة انفكاك جهة التصادق بصورتيها يغني عن وضع أربعة أنماطٍ أخرىٰ للإحالة هي : إحالةُ عهدٍ حضوريٍّ/ ذكريٍّ ، وإحالةُ عهدٍ حضوريٍّ/ ذهنيٍّ ، وإحالة عهدٍ ذكريٍّ/ ذهنيٍّ ، وإحالة عهدٍ حضوريٍّ/ ذكريٍّ/ ذهنيٍّ .

ومن الضروريِّ ـ هنا ـ التذكيرُ بأنَّ من المحيلات ما يقتضي بوضعه أن تكون قرينة تعيينه ذكريةً كضمير الغائب ، ومنها ما يقتضي أن تكون قرينة تعيينه حضورية كضمائر التكلم والخطاب ، والمعرف بالنداء واسم الإشارة المستعمل في حقيقته ، ومنها ما يقتضي العهد الذهني غالبًا كالأعلام ، ومنها ما لا يقتضي بوضعه نوعًا معيَّنًا بل يصلح لأنْ تكون قرينته ذكرية أو حضورية أو ذهنية وذلك ما عُرِّف بـ(أل) والاسم الموصول والمضاف إذا كان تعريفها للعهد ، ومع هذا فإنَّ الاستعمال القرآنيَّ لأنواع العهد لايتقيد بهذه المقتضِيات ، فنجد أحيانا قرينةً ذكريَّةً مع ضمير خطاب أو اسم إشارة ، وقرينةً حضوريةً أو ذهنيةً مع ضمير غائب، غير أنَّ تناول وسائل العهد بمراعاة الجانب الاستعمالي وحده ينطوي علىٰ إهمالِ جانبٍ من الدلالاتِ المرتبطةِ بها المبْنِيَّةِ علىٰ رعاية الوضع ، ومن ثَمَّ تَرِدُ الأنماط المتحولة تحتَ الأنماطِ المستحَقَّةِ لها بالوضع حتىٰ يتضحَ الأثرُ الحقيقيُّ للاستعمال القرآني عليها .

وثمة ملحظ أخير يتصل بطبيعة التناول ، إذْ قد يقال : إذا كانت أنماط الإحالة معلومة سلفًا بمجرد تحديد مفهومها، فما الذي يمكن أن يقدمه البحث سوىٰ بعض الأمثلة علىٰ هذه الأنماط وهو أمر ميسور ولا جديد فيه فكأنه تحصيل حاصل؟

وجواب هذا أنه إذا كانت أنماط الإحالة ـ في كلِّيِّتها ـ معلومةً سلفًا فإنَّ السمات الجزئية الخاصة باستعمال القرآن الكريم لها تحتاج إلىٰ تتبع وتأمل وتحليل ، وهذه السمات ترد من حيثيات متعددة تحددها طبيعة كل نمط من الأنماط الثلاثة للإحالة ، وذلك ما يحاوله البحث في هذا الباب .

الفصل الأول

إحالة العهد الحضوري

١ – مفهوم الحضور :

إنَّ أَوَّلَ ما ينبغي الالتفاتُ إليه في شأن قرينة العهد هو ما يكون حاضرًا في الخارج ، والسببُ في ذلك أنَّ هذا الحضورَ هو أقوىٰ القرائنِ الدالة علىٰ المحال إليه ؛ لأنَّه يتضمَّنُ إدراكَ معادلِ المحالِ إليه بنفسِه ، والإدراكُ الحِسِّيُّ(١) هو وسيلةُ المعرفةِ الأولىٰ ، حتىٰ قيل : مَنْ فَقَدَ حِسًّا فَقَدَ عِلْمًا ، وأعني بالخارج هنا خارجَ الكلام وخارجَ الذهن معًا ، بمعنىٰ أنَّ الحضورَ المقصودَ هنا هو الـمُمَثِّلُ للتفسيرِ الإحاليِّ للكلام ، وهو كما سبق أحدُ وَجْهَيِ التفسير ، وهو - إلىٰ هذا - الحضورُ المصاحِبُ للنصِّ زمانًا ومكانًا ، الذي يستطيع المتلقِّي في زمن الخطاب أنْ يُدْرِكَ منه معادِلَ المحالَ إليه مباشرةً ، وحينئذٍ يكون الوجودُ الخارجيُّ للمحال إليه هو الأساسَ في القرينة الرابطة بينه وبين اللفظ المحيل ، ثُمَّ قد يُكتَفَىٰ به ، وقد يُضافُ إليه قرينةٌ أخرىٰ كالإشارة الحسِّيَّةِ والإقبالِ بالخطاب والنداءِ .

ولعلَّنا في هذا المقام نحتاج إلىٰ التذكير بالفرق بين هذا الحضورِ والحضورِ المفهوم مِنْ ضميرَي المتكلمِ والمخاطَبِ ، فإنَّ الحضورَ الأخيرَ حضورٌ في عملية الخطاب نفسِها ، بأنْ يكون الضميرُ دالًّا علىٰ أحدِ طرفَيِ الخطاب ؛ المخاطِبِ والمخاطَبِ ، ويقابله مفهومُ الغَيْبَةِ عن الخطاب ، وهما بهذا مفهومان لُغَوِيَّانِ بَحْتٌ ، لا خارجيَّانِ يحكُمُهما الزمانُ والمكانُ ، فحَدَثُ الخطابِ يشتمل علىٰ متكلم ومخاطب ، وكلٌّ منهما حاضر بمعنىٰ كونِه طرفًا في الخطاب ، وما عداهما فهو غائبٌ ولو كان حاضِرًا ملتصقًا بهما يدور الكلام عنه ، وهذا الفرق مما دعا النحاةَ إلىٰ عدم إدراج اسم الإشارة تحت الضمير ، مع أنَّه له دلالةٌ علىٰ الحضور ، إذْ إنَّ الحضورَ المدلولَ عليه باسم الإشارة حضورٌ حِسِّيٌّ زمانيٌّ ومكانيٌّ في الأصل ؛ لأنَّ هذا الحضور هو لازمُ الإشارةِ الحسِّيَّةِ المصاحبةِ للنُّطق باسم الإشارة(٢) .

---

(١) لا يخفىٰ أنَّ الحضورَ الحسيَّ المقصودَ هنا لا يصحُّ إسنادُه إلىٰ اللّٰه تعالىٰ ، وإنْ كان هو - سبحانه - مَنْ تكلَّمَ بالقرآنِ

(٢) ومما يسترعي النظر أنَّ الشاطبيَّ رحمه اللّٰه تعالىٰ أورد اعتراضًا علىٰ قول ابن مالك : «فما لذي غيبةٍ او حضور كأنت وهو سمِّ بالضمير» هو «أنَّ الحاضر علىٰ ثلاثة أقسام : متكلم ومخاطب ، وهو الذي قصد بذي الحضور ، ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه باسم الإشارة مشعرًا بالحضور ، . . . ، فإطلاقه لفظَ الحضور يوهم إدخالَ اسم الإشارة ، وذلك إيهامٌ مفسد» [المقاصد الشافية ١/ ٢٥٧] ، لكنه لما أجاب عنه لم يُعرِّجْ علىٰ ما ذكرته مِنْ فرقٍ ، بل ذهب إلىٰ مَنْعِ إشعارِ اسم الإشارة بالحضور وضعًا وإنْ دلَّ علىٰ ذلك عقلًا ، منبِّهًا علىٰ أنَّ مفهوم الحضور غير مفهوم القرب فقد يكون الإنسان قريبًا منك ولا يكون حاضرًا معك! [انظر : المقاصد الشافية ١/ ٢٥٩، ٢٦٠] .

والحقُّ أنَّ هذا التفريقَ إنَّما تظهر ثمرتُه عند استعمال ضمير الغائب دون أيِّ قرينةٍ نصِّيَّةٍ ، اكتفاءً بدلالة حضورِ مدلوله في الخارج في مقام الخطاب ، لكنَّه لا ينفي كونَ ضمائرِ التَّكَلُّمِ والخطابِ تقتضِي الوجودَ الخارجيَّ لمدلولاتها في زمن الخطاب ومكانه ، كما يقتضي ذلك اسمُ الإشارةِ المستعملُ في حقيقتِه .

ولَمَّا كان الأمرُ متعلِّقًا بالحضور الخارجيِّ في مقام الخطابِ ـ كان لابُدَّ من التَّعرُّضِ لصورِ الخطابِ في القرآنِ الكريمِ ، لبيان أثرِها علىٰ هذا النمط من القرينة المنشئةِ للعهد الرابط بين المحيل والمحال إليه .

* * *

٢- صور الخطاب في القرآن الكريم وأثرها على الإطار الحضوري له :

ثمَّةَ صورتان رئيستان للخطاب في القرآن الكريم يمكن تسمية إحداهما بالخطاب المباشر ، والأخرى بالخطاب المحكيِّ ، ويتضح الفرقُ بينهما مما يلي .

أوّلًا : الخطاب المباشر :

وهو الخطابُ الذي يكون المخاطَبُ فيه حاضرًا في زمن النُّزولِ ، فزمنُ الخطابِ فيه مُتَّفِقٌ مع زَمَنِ النزولِ ، وهو يشمل كلَّ خطابٍ من اللّـه تعالى للنبي ﷺ ، أو المؤمنين ، أو المشركين ، أو أهل الكتاب ، أو للناس ، ويندرج تحتَه خطابُ غيرِ المعيَّنِ .

فخطاب النبيِّ ﷺ منه ما يُفتتح بندائه ، وقد وقع ذلك ثلاثَ عشرةَ مرَّةً ، منها ما يُتْبَعُ النِّداءُ فيه بخبر كقول اللّـه تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال :٦٤] .

ومنها ما يتبع بأمرٍ عامٍّ مسندٍ إليه كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة :٧٣ ، التحريم :٩] ، وقوله أيضًا : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الأحزاب :١] ، أو إلى الجمع كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق :١] .

أو بأمرٍ بتبليغِ مقولٍ كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنفال :٧٠] ، وقوله عز اسمه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب :٥٩] .

أو باستفهامٍ كقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ

غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التحريم :١] .

ومنه ما لا يفتتح بنداءٍ ، وهو كثيرٌ في القرآنِ ، بل هو أصلُ الخطابِ المباشرِ فيه ، لأنَّ القرآنَ عليه ﷺ أُنزِلَ ، وهو المكلَّمُ به ابتداءً ، قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورىٰ :٥١] ، ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الإسراء : ٣٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [القصص : ٤٤] .

وقد يحتملُ هذا النمط أن يكون لغير معيَّنٍ كما في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف :٢٠٥] ، فيحتمل الخطاب هنا أن يكون للنبي ﷺ أو لمستمع القرآن(١) .

وقد قسَّم بهاء الدين السبكي خطابَ القرآن مِنْ حيثُ مَنْ يصلحُ له ثلاثةَ أقسام ؛ «قسمٌ لا يصلح إلا للنبي ﷺ ، وقسمٌ لا يصلح إلا لغيره ، وقسمٌ يصلح لهما»(٢) .

وضابط ما يخصُّ النبيَّ ﷺ من الخطاب العاري عن النداء أنْ يكون متضمِّنًا واحدًا من الأمرين التاليين علىٰ الأقل :

تعليق الإيحاء أو تنزيل الكتاب بالمخاطب .

الأمر بالتبليغ أو الإنذار لخصوص مشركي مكة أو أهل الكتاب أو المنافقين الحاضرين زمن النزول .

ويجري خطابُ غيرِ النبيِّ ﷺ في القرآن الكريم مَجْرَىٰ خطابِه ، في أنَّه قد يُسبَقُ بنداءِ المخاطَبِ فيُعيِّنُه ، أوْ لا فيرجعُ تعيينُ المخاطَبِ إلىٰ قرائنَ حاليَّةٍ ومقاليَّةٍ ، يحاول البحثُ تتبعها في المطلب التالي ، وثَمَّةَ صورٌ للمخاطَب بهذا النمطِ تجب الإشارةُ إليها ، وهي :

---

(١) انظر : روح المعاني ٩/ ١٥٤ .

(٢) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ١/ ٢٩٢ .

١- أن يجري الخطاب للنبي ﷺ والمقصود به أتباعُه من المسلمين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة:٨٥].

٢- أنْ يكون الخطاب موجهًا إلىٰ قوم والمراد أسلافهم وهو كثير في خطاب بني إسرائيل.

٣- أنْ يوجه الخطاب إلىٰ قومٍ والمرادُ هم وأعقابُهم، أو قل: يُوَجَّهُ إليهم باعتبار صفتِهم، فيكون للحاضر منهم أصالةً وللغائب تبعًا نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٥، ٤٦].

٤- أنْ يكون موجها إلىٰ قوم باعتبار ظاهر حالهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة:١٦]، فالخطاب هنا «للمسلمين علىٰ تفاوت مراتبهم في مدة إسلامهم، فشمل المنافقين لأنهم أظهروا الإسلام»(١).

٥- أنْ يكون الخطاب عامًّا فيشمل المسلمين والكفار، ثم إمَّا أنْ يُقْصَدَ به ابتداءً أحدُ الفريقين والآخرُ بالتبع، أو يقصدا معًا، وقد أشار الطاهر بن عاشور إلىٰ هذا فيما يحتمله قول اللّـه تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، حيث قال: «ولا شبهة في أن هذه الآية نزلت في جملة الآيات التي قبلها وعلىٰ مناسبتها، سواء أريد بضمير الخطاب بها المشركون والمسلمون معًا، أم أريد المسلمون تصريحًا والمشركون تعريضًا، أم أريد المشركون للاهتداء والمسلمون بالأحرىٰ»(٢).

(١) التحرير والتنوير ١٠/ ١٣٧.
(٢) السابق ٩/ ٢٣٩.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [يونس :١٠٨] «الخطاب لجميع الناس من مؤمن وكافر والمقصود منه ابتداءً المشركون»(١) .

٦- أنْ يوجَّهَ الخطابُ للمسلمين بطلبٍ والمرادُ مَنْ يختصُّ بتنفيذه منهم كولاة الأمور في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة :٣٨] فـ«الخطاب لولاة الأمر بقرينة المقام كقوله : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ ﴾ »(٢) ، وأولياء الزوجة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة :٢٣٢](٣) .

٧- أنْ يوجه إلى غير معين ، ولنا وقفة مفصلة معه تحت مسألة إهمال العهد في الباب القادم إن شاء اللّـه تعالى(٤) .

ثانيًا : الخطابُ المحكيُّ :

وهو الخطاب الذي لا يتفق زمنه مع زمن النزول ، أو يتَّفِقُ والمخاطِبُ غيرُ اللّـه تعالى ، بل يحكي اللّـه عزَّ وجلَّ قولَه ، فله ثلاثُ حالاتٍ :

أ- أنْ يكون واقعًا قبل زمن النزول ، أي قبل النبيِّ محمدٍ ﷺ ، ثمَّ يحكيه اللّـه تعالى ، فمن ذلك ما يكون من كلام اللّـه تعالى للملائكة كما في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٣٤] ، أو لبعض البشر كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ

---

(١) السابق ١١/ ٣٠٨ ، وانظر أيضًا تعليقه على قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ الآيتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة يونس في [١١/ ١٣٧] .

(٢) التحرير والتنوير ٦/ ١٩٠ .

(٣) ومثل ذلك يقع مع ضمير الغائب أيضًا حيث يطلق على قوم والمراد بعضهم ، «وذلك كثير في ضمائر الأمم والقبائل ونحوها» [التحرير والتنوير ١/ ٥٦٩] .

(٤) انظر ص٣٦١ .

شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ * إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى * وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ * إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ [طه: ١١-١٤]، أو لبعض الجن كقوله تعالى لإبليس: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥]، أو لغيرهم من المخلوقات كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١].

ومن ذلك ما يكون من كلامِ المخلوقين فيما بينهم، فنجد حكايةَ خطابِ الملائكة للبشر في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ * يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٣]، وحكايةَ المخاطبات بين الرسل وأقوامهم في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ * ... قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [هود: ٥٠، ٥٣]، وكذلك ما ورد حكايةً لأقوال بعض المخلوقات الأخرى كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ١٨].

ب ـ أنْ يكون واقعًا في زمن النزول، لا بمعنى وقتِ الإيحاءِ عينِه، بل مساحة الزمن الملتفة حوله، وهذا منه ما يقع في مكان النزول فيكون بين حاضرينَ مُدْرَكِينَ نحو ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا *

﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب : ١٢ ، ١٣] .

ومنه ما يقع في عالم الغيب ، كما في قوله تعالىٰ حكايةً عن الجن : ﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف : ٣٠ ، ٣١] ، وقوله تعالىٰ حكايةً عن الملائكة وأهل البرزخ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء :٩٧] .

ومنه ما تحقق وقوعه قبل النزول كما مضىٰ ، ومنه ما لم يتحقق قبلَه وهو ما أُمِرَ النبيُّ ﷺ بقوله نحو قول اللّـه تعالىٰ : ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ [التوبة :٨٣] ، فخطابُ النبيِّ ﷺ لتلك الطائفة لم يقعْ بعدُ ، ويعضد ذلك أيضًا تعليقُه علىٰ الشرط المستقبل المدلول عليه بـ(إنْ) ، وفي هذه الصورة المخاطب لم يُعَيَّنْ بالحضور بعدُ ، فحملها علىٰ العهد الحضوري باعتبار الوضع ، ثمَّ تكون القرينةُ في الاستعمال مقدَّرةً أيْ منتظرًا تحقُّقها في المستقبل كالحال المقدرة ، ويقع ذلك أيضًا في القول المصدَّرِ بتنفيس كقوله تعالىٰ : ﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة :١٤٢] ، وقوله سبحانه : ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح :١٥] ، فالمحاورة كلها لم تقع قبل نزول الآية ، وربما توقف تعيين المتكلم علىٰ وقت وقوعها كما في آية البقرة .

ج ـ أنْ يكون واقعًا بعد زمن النزول ، وهو حكاية الوقائع الغيبية التي تحدث في

آخر الزمان أو يومَ القيامة ، كما يظهر في قوله تعالى : ﴿ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعًا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ قَالُواْ لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡۖ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ ۞ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [إبراهيم : ٢١ ، ٢٢] ، فالمحاورة السابقة مما يقع في الدار الآخرة بين أهل النار ـ أعاذنا اللّـه منها ـ فيخاطب ضعفاؤهم مستكبريهم ، فيردون عليهم ، ثُمَّ يخاطبهم الشيطان لعنه اللّـه ، وهي محاورةٌ مستقبليةٌ بالنسبة إلى زمن النزول ، ومع هذا حُكِيَتْ بصيغة الماضي إشارةً إلى تحقق وقوعها بلا ريب ، قال الزمخشريُّ : «وإنما جيء به بلفظ الماضي ؛ لأنّ ما أَخبرَ به عزّ وعلا لصدقه كأنه قد كان ووُجِدَ»(١) .

وينبغي أنْ يُلاحَظَ ـ أوَّلًا ـ أَنَّ هذين النمطين من الخطاب لا يُشْتَرطُ انفصالُهما تمامًا في السياق القرآنيِّ ، بحيث يستقِلُّ كُلُّ واحدٍ منهما بسورة أو بعضِ سورةٍ ، بل كثيرًا ما يَرِدُ الخطابُ المحكيُّ في ضِمْنِ الخطابِ المباشِرِ ، ويكفي هنا التمثيلُ بمثالٍ واحدٍ يُوَضِّحُ معنى التداخل ، وهو قول اللّـه تعالى : ﴿ ۞ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ۞ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴾ [ص :٢١ ، ٢٢] ، فالخطاب في (أتاك) للنبي ﷺ فهو خطاب مباشر ، أمَّا الخطاب في (لا تخف) و(احكم) و(لا تُشطط) و(اهدنا) فهو خطابٌ من الخصم لداود عليه السلامُ ، ومن ثَمَّ فهو من الخطاب المحكيِّ ، ومن الواضح أنَّ الخطابَ المحكيَّ جاء في ضمن الخطاب المباشر ، ولا يجاوِزُ الصوابَ القولُ بأنَّ الخطابَ المباشرَ هو أصلُ الخطابِ في القرآنِ الكريم ، والخطابَ المحكيَّ تابعٌ

(١) الكشاف ٢/ ٥٤٨ .

له ، ومبنيٌّ عليه ، واللّـه تعالىٰ أعلم .

وينبغي أنْ يلاحَظَ ـ ثانيًا ـ أنَّ المحيلاتِ الواردةَ في النَّمَطَيْنِ السابِقَيْنِ للخطاب ، وَالتي يفسِّرُها حضورُ معادل المحالِ إليه في الخارج في زمنِ الخطاب ومكانِه المُوَسَّعَينِ ـ لا تقتصِرُ علىٰ طرفَي الخطاب ، بل تمتدُّ إلىٰ أشياءَ أُخرىٰ يحال إليها بغير ضميرَي الحضور ، من ذلك الإشارة إلىٰ زمنِ الخطاب نفسِه كقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ﴾ [التوبة : ٢٨] ، فالإشارة بـ(هذا) إلىٰ العام الذي نزلت فيه الآية وهو عام تسعة من الهجرة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال :٦٦] ، فـ(الآن) يحيل إلىٰ زمن نزول الآية ، «وهو الوقت الذي علم اللّـه عنده انتهاء الحاجة إلىٰ ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من المشركين ، بحيث صارت المصلحة في ثبات الواحد لاثنين ، لا أكثر ، رفقًا بالمسلمين واستبقاءً لعددهم»(١) ، وهذا الزمن كان بعد نزول ما قبلها بمدة(٢) ، لكنه غير معيَّنٍ لنا الآن ، قال الطاهر بن عاشور : «ولم أرَ مَنْ عيّن زمن نزولها ، ولا شكَّ أنّه كان قبل فتح مكّة»(٣) ، لكنه بلا شكٍّ كان معيَّنًا لدىٰ الصحابة الذين شهدوا نزولَ الآية ، وهذا يلفتنا إلىٰ الفرقِ في تَلَقِّي المحيلاتِ الحضوريةِ [= أي المعتمدةِ علىٰ الحضور] بين مَنْ يتلقاها في زمن النزول ومن يتلقاها بعد زمن النزول ، وهو فرقٌ يستدعي وقفةً تستجلي قرائنَ الإحالة في حالة التلقي الثانية ، وستأتي إنْ شاء اللّـه تحت (تحوُّل العهد الحضوري) .

ومما يُحالُ إليه لكونه حاضرًا ، مِنْ غير طرفَـي الخطابِ ، الذَّواتُ والأحوالُ والأمكنةُ والأقوالُ ، فالذواتُ كقوله تعالىٰ حكايةً لقول إبليسَ : ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء :٦٢]

(١) التحرير والتنوير ١٠/ ٦٩ .

(٢) انظر : الكشاف ٢/ ٢٣٥ ، والتحرير والتنوير ١٠/ ٦٩ .

(٣) التحرير والتنوير ١٠/ ٦٩ .

مشيرًا إلى آدمَ عليه السلامُ ، وقول اللَّـه تعالى حكايةً عن فرعون : ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [الشعراء :٣٤] مشيرًا إلى موسى عليه السلام ، ويظهر هذا الحضور جليًّا في قوله عز وجل : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة :٢٥] ، فقولهم يقع بمجرد رؤية الثمرة فهي حاضرةٌ أمامهم ، وأظهر من هذا قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران :٣٧] ، فالإشارة في قول زكريا عليه السلام إلى الرزق الذي يراه عند السيدة مريم ، وكذلك الضمير في قولها : «هو من عند اللَّـه» .

وأمَّا **الأحوال** فكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء :٥٩] ، إشارةً إلى جعل الأصنام المنصوبة جذاذًا وترك أكبرِها ، فهذه حالةٌ أدركَ الكفارُ أصنامَهم عليها فأشاروا إلى ما عاينوه منها .

وأمَّا **الأمكنة** فكقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة :١٢٦] فالإشارة بـ(هذا) إلى أرض مكة وهو بها ، فهو يشير إلى المكان الذي يقع فيه خطابه لله تعالى داعيًا .

وأمَّا **الأقوال** فكقوله عز وجل : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور :١٦] ، فضمير الغائب في (سمعتموه) يعود إلى حديث الإفك وهو معهودٌ عهدًا ذهنيًّا ، لكنَّ اسمَ الإشارةِ (هذا) يشير إلى الكلام المسموع في الخارج بالفعل في موقفٍ معيَّن ، ربما تَعَدَّدَ لِتَعَدُّدِ السامعينَ ، لكنْ يَظَلُّ في كلِّ موقفٍ كلامٌ يُسْمَعُ فيُـرَدُّ بما أَمَرَ اللَّـه به مشتملًا على الإشارة إليه لحضوره في المقام .

٣- تحول العهد الحضوري :

في الخطاب المحكيِّ كلِّه والخطابِ المباشر بعدَ زمنِ التنزيلِ لَمْ يَعُدْ مِنَ الممكنِ إدراكُ الحاضرِ في مقامِها للمتلقي ، وهذا يستدعي البحثَ عَنْ قرائنَ أُخرَىٰ تدلُّ المتلقِّيَ على

المحالِ إليه ، انطلاقًا من أنَّ القرآنَ كتابُ هدايةٍ للبشر مِنْ لدنْ نزولِه إلىٰ أنْ يرِثَ اللّـه الأرضَ ومنْ عليها ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء :١٠٧] ، وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سبأ :٢٨] ، وهذا أيضًا ما يقتضيه تكفُّلُ اللّـه تعالىٰ بحفظِ القرآن بقوله : ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر :٩] ، إذْ لا معنىٰ لحفظه دون تكليفِ قراءتِه وتدبُّره مَنْ يتجددُ وجودُه عبرَ الأيَّام مِمَّنْ لم يشهدْ زمنَ النزول ، ومِنْ ثَمَّ كان لابُدَّ مِنْ تحوُّلِ قرينةِ العهدِ مِنَ الحضورِ الآنيِّ في مقام الخطاب إلىٰ الذكرِ في الكلام أوِ العلم بوسيلة خارجيَّة ، بمعنىٰ أنْ تُنْصَبَ قرينةٌ في السِّياق المقاليِّ تدلُّ علىٰ مَنْ كان حاضرًا في مقام الخطاب ، أو يُعَوَّلَ في ذلك علىٰ الروايات المصاحبة المبيِّنَةِ لمقام الخطاب التي تُنشِئُ عهدًا ذهنيًّا لدىٰ سامعها يعتمد عليه في إتمام عمليات الإحالة من محيلاتٍ حضورية إلىٰ ما تحيل إليه ، وهذا ما أسميه بتَحَوُّلِ العهدِ الحضوريِّ إلىٰ عهدٍ ذكريٍّ أو ذهنيٍّ .

علىٰ أنَّ هذا التحوُّلَ لا يُشْتَرَطُ فيه استقلالُ نوعٍ واحدٍ بالقرينة ، بل قد يعتورُ المحيلَ الواحِدَ قرينةٌ ذكريَّةٌ وأخرىٰ ذهنيَّةٌ ، لكنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما تضطلع بدرجةٍ مِنْ درجاتِ تعيين المعهودِ الذي استعمل له المحيل .

ويستثنىٰ من هذا التحوُّل ما كان المحيل فيه دالًّا علىٰ حاضرٍ مستمرٍّ ، وهو القرآن الكريم نفسه كقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا ﴾ [الحج :٧٨] قال العكبري : «وفي هذا القرآن سماكم ، أي بسببه سميتم ، وقيل : الضمير للّـه تعالىٰ»(١) ، الحضور هنا يشمل القرآن كله الحاضر بعضه وهو الآيات المتلوة ، فحضور البعض هو القرينة علىٰ المحال إليه وإن كان المحال إليه الكل .

أوَّلًا ـ تحوُّلُ العهد الحضوريِّ إلىٰ عهد ذكريٍّ :

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء عبد اللّـه بن الحسين العُكبَري [ت ٦١٦هـ] ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، ٢/ ٩٤٩ .

يتحقق تحوُّل العهد الحضوري إلى ذكري بواسطة مؤشراتٍ نَصِّيَّةٍ ، تتمثل في نصب قرائن في النص دالة على المحال إليه ، أبرزها ما يلي :

١ - **ذِكْرُ جَنْبَي الخطاب في أوَّلِ حكايته** ، ثُمَّ يكونُ من سياق الكلام مرشِدٌ إلى ارتباطِ كُلِّ مُحيلٍ بما يوافقه ، ويمكن أن يختزل هذا المؤشر في عبارة **(قال فلان لفلان)** وإن كان فعل القول قد يختفي من ظاهر الكلام ، ويتحقق هذا المؤشر في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف :١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ [الصف :١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾ [يوسف : ٥١] فإنَّ الضمائر في (خطبكن) ، (قلن) ، (علمنا) لمعهود حضوري في المقام الأوَّل ، لكنه للمتلقي بعده لمعهود ذكري قرينته (النسوة اللاتي قطعن أيديهن) في الآية السابقة .

وقد يؤكَّد **تعيين المخاطب** بندائه كما في ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة :٥٤] .

ويقع التعيين بالنداء إنشاءً كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [الأحزاب :١٣] ، ومن ذلك **نداءُ اللّـه تعالى من يخاطبه** ، فتتعيَّنُ ضمائر الخطاب للمنادَىٰ ، ويقعُ ذلك في الخطاب المحكيِّ نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف :١٤٤] ، وفي المباشر(١) نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران :١٠٠] ، وقوله تعالى :

---

(١) أمَّا تعيين المخاطب بالخطاب المباشر الذي ليس فيه نداء فسيأتي .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [التحريم :٧] .

كما يقعُ التعيين بالنداء إخبارًا[١] كما يتضح في المحاورة التالية : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ كَٰفِرُونَ * وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ وَنَادَوۡاْ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۚ لَمۡ يَدۡخُلُوهَا وَهُمۡ يَطۡمَعُونَ * ۞ وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُواْ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ * أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍۚ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ * وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف :٤٤-٥٠] .

فمنذ البداية يطالعنا نداءُ أصحاب الجنة لأصحاب النار ، فيُعِينُنا ذلك علىٰ تفسير ضمائر التكلم بأصحاب الجنة وضمائر الخطاب بأصحاب النار ، ثُمَّ يأتي نداءُ أصحابِ الأعراف (رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ) فيعطينا ذلك تفسيرَ ضمائر الخطاب في القول المسند إليهم (مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ) ، وأخيرًا يأتي نداء أصحاب النار لأصحاب الجنة فينعكس مدلول ضمائر التكلم والخطاب الذي كان عليه ابتداءً ، وهكذا تتحدد مدلولات ضمائر الحضور بسبب ذكر طرفي الخطاب : المتكلم والمخاطب .

ولكن تبقىٰ المحيلات الحضورية في الآية (٤٩) بحاجةٍ إلىٰ تأمل ، فهي تفتتح باسم الإشارة (هؤلاء) ، وتَعْيِينُ المشارِ إليه مَبْنِيٌّ علىٰ تحديد المتكلم بهذه العبارة في مقامها التَّحَقُّقِيِّ، وهو إمَّا أن يكون أصحابَ الأعراف بناءً علىٰ ظاهر النظم ، لأنَّ الكلام السابق لهم ولم يظهر أيُّ مؤشِّر لفظي يدلُّ علىٰ تحوُّله ، وقد ذهب إلىٰ ذلك الزمخشريُّ[٢] ، والرازي[٣] ،

---

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾ [هود :٤٥] .

(٢) انظر : الكشاف ٢/١٠٧ .

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ١٤/٤٧ .

والبيضاوي(١) ، وأبو حيان(٢) ، وأبو السعود(٣) ، والطاهر بن عاشور(٤) ، ويُبنى عليه أنَّ الإشارة إلى «قوم من أهل الجنّة كانوا مستضعفين في الدّنيا ومُحَقَّرِينَ عند المشركين بقرينة قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ وقوله : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ... مثل سلمانَ ، وبلال ، وخبَّاب ، وصُهَيب من ضعفاء المؤمنين ، فإمَّا أن يكونوا حينئذ قد استقرّوا في الجنّة فَجَلاَهم اللّـه لأهل الأعراف وللرّجال الذين خاطبوهم ، وإمّا أن يكون ذلك الحِوار قد وقع قبل إدخالهم الجنّة»(٥) .

وإمَّا أنْ يكون هذا الكلام مستأنفًا ، فهو من قول اللّـه عزَّ وجلَّ أو بعض ملائكته بأمره سبحانه ، بناءً على الأصل في مخاطبات القرآن الكريم أنَّها من اللّـه تعالى ، ويكون الخطاب موجَّهًا أيضًا «لأهل النّار ، توبيخًا على ما كان من قِيلهم في الدنيا لأهل الأعراف ، عند إدخاله أصحابَ الأعراف الجنة»(٦) ، وهو قول ابن عباس رضي اللّـه عنه(٧) ؛ فتكون الإشارة إلى أصحاب الأعراف لكونه أقربَ مذكورٍ ، وقيل إلى أهل الجنة أيضًا(٨) .

---

(١) انظر : تفسير البيضاوي [ت ٦٩١هـ] بأعلى حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، ٤/ ٢٨٧ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/ ٣٠٦ .

(٣) انظر : تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) للقاضي أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي [٩٨٢هـ] ، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، ٢/ ٤٩٦ .

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٨/ ١٤٦ القسم الثاني .

(٥) السابق : ٨/ ١٤٦ ، وقد نقل أبو حيان عن الحسن أنَّ « الإشارة بهؤلاء إلى أهل الأعراف والقائلون هم أصحاب الأعراف ثم يرجعون إلى مخاطبة أنفسهم فيقول بعضهم لبعض : (ادخلوا الجنة)» [البحر المحيط ٤/ ٣٠٦] ، وهو غريب ، حتى قال الآلوسي : «ولا يخفى بعده» [روح المعاني ٨/ ١٢٦] .

(٦) تفسير الطبري ١٠/ ٢٣٠ .

(٧) السابق : ١٠/ ٢٣١ .

(٨) وينسب إلى أبي مجلز ، انظر : تفسير الطبري ١٠/ ٢٣٤ ، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي [ت ٥٤٦هـ] ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ، ٢/ ٤٠٦ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٠٦ .

ومثل هذه الصورة التي يحتمل فيها الكلام أن يكون للمتكلم المذكور آنفًا بناء على الظاهر ، أو لله تعالى بناءً على أصل الخطاب نجدها في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران :٣٦] ، فقوله سبحانه : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ يحتمل أن يكون من كلام امرأة عمران لأنَّ قبله وبعده كلامٌ لها ، ويحتمل أن يكون بيانًا من اللّـه تعالى ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل :٣٤] ، فقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ إمَّا تتمةٌ لكلام بلقيس تأكيدًا من أجل إقناع مَلَئِها بقرار المسالمة بإرسال هدية ، وإمَّا كلامٌ مستأنفٌ من اللّـه تعالى تعقيبًا على كلامها لبيان صحته .

وأمَّا الخطاب في (ادخلوا الجنة) فعلى القول الأول مما سبق هو من كلام أصحاب الأعراف ملتفتين إلى المشار إليهم من أهل الجنة ، على أن الأمر بالدخول مراد به دوام البقاء فالمعنى : «دوموا في الجنة غيرَ خائفين ولا محزونين على أكمل سرور وأتم كرامة»(١) ، ويكون في ذلك إظهارٌ لبطلان دعوى أصحاب النار ، وعلى الثاني هو من قول اللّـه تعالى أو بعض ملائكته لأصحاب الأعراف إذنًا لهم بالدخول ، وبيانًا لقضاء اللّـه تعالى فيهم بما يُبْطِلُ دعوى الكافرين الذين أقسموا لا ينالهم اللّـه برحمة .

ويتحقق تعيينُ المخاطبِ أيضًا عنْ طريق **ارتباطِ ضمائر الخطاب المحكية على لسان النبيِّ ﷺ بعد (قُلْ) بمَنْ حُكِيَ قولُه مِنْ قَبْلُ** ، نحو ﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة :١٨] ، فإنَّ ضمائر الخطاب هنا يفسرها لفظا (اليهود والنصارى) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [المائدة :١٨] ؛ لأنَّ هذا الكلام وقع ردًّا على ما حكي من كلامهم وأُمِرَ النبيُّ ﷺ بمخاطبتهم به .

---

(١) روح المعاني ٨/ ١٢٦ .

وكذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [النمل :٦٩] الضمير في (سيروا) وإن كان للمخاطبين فإنَّ الذي يُعَيِّنُ مدلوله هو (الذين كفروا) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النمل :٦٧] وذلك لوقوعه بعد (قل) الذي هو أَمْرٌ للنبي ﷺ بالرد علىٰ من سبق حكاية قولهم ، فينسب الخطاب إلىٰ من سبق حكاية قوله ، ولا يخرجُ هذا عن عنوان هذا المؤشِّر **(قال فلان لفلان)** ؛ لأنَّه في تقدير : قل لهم ويكون ضمير الغائب عائدًا علىٰ مَنْ أُمِرَ هو بالرَّدِّ عليه .

ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ٦٠] ، فعلىٰ الرَّغم من أنَّ مضمون الخطاب صالحٌ لكلِّ البشر(١) فإنَّه هنا خاصٌّ بالمشركين(٢) ؛ لأنَّ الحديثَ من أول السورة معهم وإن كان الكلام ينتقل من الخطاب إلىٰ الغيبة علىٰ سبيل الالتفات كما في ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۞ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [الأنعام :٣- ٤] .

ونستطيع بشيءٍ من التأمُّل أن ندرك أنَّ الخطاب في الآية التي معنا وإنْ كان يبدو مباشرًا فهو تابعٌ للمحكيِّ بـ(قُلْ) في قوله تعالىٰ : ﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ۞ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ۞ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم

---

(١) ومن ثمَّ قال أبو حيان : «والظاهر أن الخطاب عام لكل سامع ، وقال الزمخشري : الخطاب للكفرة» [البحر المحيط ٤/ ١٥٠] ، وينبغي أنْ يُتَنَبَّهَ إلىٰ أنَّ توجيه الخطاب إلىٰ مخاطب معين بالذات أو بالصفة شيءٌ ، وصلاحية مضمون الخطاب لغير المخاطَبِ شيءٌ آخر ، ولا تعارُضَ بينهما ، لكنَّ التمييزَ بينهما ضروريٌّ في التدبُّرِ وإدراكِ أسرار التركيب .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٩/ ٢٨٤ ، الكشاف ٢/ ٣١ ، وروح المعاني ٧/ ١٧٤ ، والتحرير والتنوير ٧/ ٢٧٥ .

بِٱلَّيۡلِ ...﴾ [الأنعام :٥٨-٦٠] .

ولنا في قوله تعالىٰ :﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ الآية أن نعده معطوفًا علىٰ ما سبق من جملة مقول القول المأمور به ، وأن نعده استئنافًا اعتراضًا بين خطابين في حيِّز مقول القول[١] ، فإنْ قيل : إنَّه ليس اعتراضًا بل ما بعده متصل به ، خارجٌ عن حيِّز (قلْ) ، وهو خطاب مباشر ، فالجوابُ أنَّ اتِّصال الكلام أولىٰ من انفصالِه ، وفيه إجراء الخطاب مع الناس علىٰ لسان النبي ﷺ وهو الواقع ، والاتصال يوجب أن يكون المخاطب واحدًا .

وإلىٰ اتصال الكلام ذهب الإمام الطبريُّ حيث يقول في تفسير آية (٦٠) : « يقول تعالىٰ ذكره لنبيه ﷺ : وقل لهم ، يا محمد ، واللّـه أعلم بالظالمين ، واللّـه هو الذي يتوفىٰ أرواحكم بالليل فيقبضها من أجسادكم . . .»[٢] ، فبدأ ببيان أنَّ هذا الكلام معطوف علىٰ ما في حيِّزِ مقول (قُلْ) ، فإذا كان الخطاب السابق مع المشركين – وهو كذلك – فاللاحق معهم أيضًا .

وأمَّا **الخطاب المباشِر الذي لا يُبيَّنُ فيه المخاطَبُ بواسطة النِّداء** فإنَّ تعيينَه يتأتّىٰ بواسطة العهد الذهنيِّ كما سيأتي ، أو بواسطة علاقاتٍ نحويةٍ دلاليَّةٍ[٣] تسوقُ المتلقيَ إلىٰ تعيين المخاطَبِ به .

ومثال ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ ﴾ [الأنعام :٦] ، حيث يعود ضميرا الغيبة في (يروا – قبلهم) إلىٰ مشركي مكة ابتداءً ، ومن ثمَّ لا يبقىٰ مخاطبًا إلا المؤمنون ، وإن كان الكلام يحتمل أن يكون من باب الالتفات ، ولهذا قال ابن عطية : «والمخاطبة في (لكم) هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم من سائر الناس ، فكأنه قال : ما لم نمكن يا أهل العصر لكم ، فهذا أبين

---

(١) والأوّل أظهر ، ليقع الاستدلال بآيات الكون وآيات النفس علىٰ وحدانية اللّـه تعالىٰ ، إذ القول باعتراض ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ يسقط الأمر بتبليغ هذا الدليل إلىٰ الكفار ، ثم الاعتراض خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لدليل ولا دليل هنا .

(٢) تفسير الطبري ٩/ ٢٨٤ .

(٣) سيأتي الحديث عن العلاقات النحوية الدلالية بوصفها وسيلة للعهد الذكري الملحوظ في الفصل التالي .

ما فيه ، ويحتمل أن يقدر في الآية معنى القول لهؤلاء الكفرة ، كأنه قال يا محمد قل لهم : (ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم) ، وإذا أخبرت أنك قلت لغائب أو قيل له أو أمرت أن يقال فلك في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها فتجيء بلفظ المخاطبة ، ولك أن تأتي بالمعنى في الألفاظ بذكر غائب دون مخاطبة»(١) .

ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥-١٥٧] ، «الخطاب في قوله : (فاتبعوه) للمشركين بقرينة قوله : ﴿أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ »(٢) ، وهي قرينة ذكرية متأخرة ، حاصلها نسبة كلام إلى المخاطبين لا يتأتى إلا من المشركين ، فيكون ذلك دليلًا على أنهم هم المقصودون بالخطاب .

و أمَّا **تعيينُ المتكلم** بهذا المؤشّر فيتحقّقُ بأنْ يقعَ الخطابُ المحكيُّ بعد فعلِ القولِ المسنَدِ إلى اسمٍ ظاهرٍ ، أو إلى ضميرِ غائبٍ عائدٍ إلى مذكورٍ في الكلام ، فيكون الاسم الظاهر أو مرجع ضمير الغائب هو قرينةَ التعيين لضمائر التكلم ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] ، فإنَّ ياء المتكلم في (إنِّي) الأوَّل يُعَيِّنُ المحالَ إليه بها لفظُ (ربك) لأنَّه فاعل (قال) الذي هذا الكلام مقولُه ، في حين أنَّ الضمير (نحن) يعيِّنُ ما أحال إليه مرجع واو الجماعة في (قالوا) وهو الملائكة ، ومثل ذلك ياء المتكلم في (إنِّي

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٢٦٩ .

(٢)التحرير والتنوير ٨/ ١٧٩ .

أعلم) حيث إنَّه في مقولٍ لفعلٍ مُسنَدٍ إلى ضمير مستترٍ عائد إلى اللّـه تعالى .

وقد يكون الضمير الذي أسند إليه فعل القول عائدًا إلى اسم موصولٍ فتكون قرينة العهد المعيِّنة للمحال إليه بضمائر التكلم التي في حيز مقول القول هي قرينة العهد للاسم الموصول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء :٧٥] ، فإنَّ الذين نعت للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان وقرينة التعيين هنا ذهنية ترجع إلى أسباب النزول[١] .

هذا ، وقد وردت حكاية قول الملائكة دون إسناد القول إليهم صراحةً في قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] ، وهنا تعمل القرينة الذكرية الملحوظة المتمثلة في العلاقات النحوية الدلالية القائمة في بنية الخطاب عملها في نفي نسبة الخطاب للّـه تعالى ، ثمَّ يأتي دور القرينة الذهنية المعتمدة على أسباب النزول لتعيين المحال إليه وهو الملائكة أو جبريل عليه السلام خصوصًا[٢] ، ويظهر هنا أثر تعاضد القرائن في تعيين المحال إليه .

٢- مجيء ضمير المخاطب المفرد[٣] مع أفعال مسندة إلى اللّـه عز وجل تحقيقًا أو تقديرًا[٤] تختصُّ بالرسالة نحو : (أرسل) ، و(أوحى) ، و(أنزل) ، يقطع بأنَّ المخاطب هو النبي ﷺ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [البقرة:١١٩] .

---

(١) وهي أحد روافد العهد الذهني كما سيأتي ، انظر ص٣١٥ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ١٥/ ٥٧٨-٥٨١ .

(٣) بخلاف غيره نحو : ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة :٢٣١] .

(٤) وهي الأفعال المبنية للمفعول التي يعلم نسبتها إلى اللّـه تعالى .

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٧] .

﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:١٠٦] .

﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ وَلَا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلۡقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومٗا مَّدۡحُورًا﴾ [الإسراء:٣٩] .

﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴾ [النساء :١٦٣] .

﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة:٤] .

﴿ وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [البقرة:٩٩] .

وفي معنى ما تقدَّمَ ضمير المتكلم في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً ...﴾ الآية [الأنعام : ١٤٥] ، لكون فعل الإيحاء واقعا على ضمير المتكلم من (إليَّ) في حيز مقول القول المسند إلى المخاطب المفرد .

٣- الإيماء إلى زمان الخطاب أومكانه :

إذا تأمَّلْنا قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ﴾ [الأعراف :٥١] ، وجدنا من المحيلات الحضورية (اليوم) و(يومهم هذا) ، وكلٌّ منهما دالٌّ على زمن الخطاب المحكيِّ المستقبَل ، والقرينة المعيِّنة للمحال إليه هنا تُفهَمُ مِنَ المذكور في الكلام ؛ فبتتبع السياق يُلْحَظُ أنَّ زمنَ الخطاب أُشيرَ إليه ابتداءً من قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٥ ، ٣٦] ؛ وذلك لأنَّ معنى (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ) في دار الجزاء وهي الدار الآخرة ، بدليل قوله مع الطرف الآخر : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ، فإنَّ ذلك واقع في الآخرة لا محالة ، وهذا من قبيل الانتقال من المظروف إلى الظرف(١) .

ثُمَّ تنتقِلُ الآية التالية إلى حال الكافرين عند موتهم ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف : ٣٧] ، والموت هو أوَّلُ عتبات الآخرة ، ومِنْ ثَمَّ تنقلنا مباشرةً الآياتُ التاليةُ إلى مشهدِ هؤلاء الكفار وهم على أبواب جهنم ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ * وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف :٣٨ - ٣٩] وهكذا نجد أنفسنا ندركُ بلا أدنى شكٍّ ، ودون أنْ نشعر بانتقال الزمن ، أنَّنا أمام مشاهد اليوم الآخر ، نتابع ما يجري من محاورات بين أصحاب النار أوَّلًا ، ثُمَّ بينهم وبين أصحاب الجنَّة ، ثمَّ بينهم وبين أصحاب الأعراف ، حتَّى إذا بلغنا قولَه تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَاۚ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف :٥١] لم يخامرْنا ريبٌ في أنَّ المراد بـ(اليومَ) و(يومهم هذا) يومُ القيامة بعد دخول أهلِ الجنَّةِ الجنَّةَ ودخولِ أهلِ النَّارِ النَّارَ .

وبذلك يدرك السامعُ المحالَ إليه دونَ أنْ يقعَ في بؤرةِ وعيِه القرينةُ الدالةُ عليه ، فيكون شعورُه بزمن الخطاب أقوى من أن يبحث عن قرينةٍ تُعَيِّنُه ، مع أنَّه لو أرادها لوجدها ماثلةً أمامه ، وتلك مساربُ لقرينة العهدِ في القرآن الكريم ، تدلُّ على إعجاز تركيبه من حيث إنه يسوق السامع إلى حيث يريد ، فيجد نفسَه ثَمَّ دون أنْ يَعِيَ الطَّريقَ التي سَلَكَ .

---

(١) ومن ثَمَّ تصبح القرينة ذكريةً ملحوظةً بواسطة دلالة الالتزام ، وسيأتي الحديث عن هذا النمط من لحظ القرينة في الفصل التالي ص٢٧٩ .

وعلىٰ هذا النهج يرد قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ [المائدة: ١١٩] حيث الإشارة بـ(هذا) إلىٰ يوم القيامة الذي يمثل زمن الخطاب في الآيات السابقة ولو تتبعنا مبدأ الإشعار به لوجدناه في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥]، حيث ذكر العذاب الذي هذه صفته يستدعي ظرفه وهو الآخرة، ومن ثَمَّ يتلقّىٰ المتلقِّي الحوارَ التالي علىٰ أنّه واقع في اليوم الآخر، ثُمَّ يؤكِّدُ ذلك لديه قوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ﴾، يقول الطاهر بن عاشور: «الإشارة إلىٰ يوم القيامة وهو حاضر حين تجري هذه المقاولة»(١).

ونستطيعُ أنْ نتتبع ذلك مع الإشارة إلىٰ المكان في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وسنجد ارتباطَه بما ذكر في أوَّل القصَّةِ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وقوله تعالىٰ قريبًا: ﴿ إِذۡ تُصۡعِدُونَ وَلَا تَلۡوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٖ وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، والإصعاد «الذهاب في الأرض»(٢)، فيفهم منه معنىٰ المكان، فيفهم أنَّ المكان المشار إليه بـ(هنا) هو المكان الذي جرىٰ فيه القتال بين المسلمين والكفار، ولكنَّ تعيين هذا المكان في الخارج يبقىٰ محتاجًا إلىٰ عهدٍ ذهنيٍّ.

٤- الإخبارُ والإتباعُ مع اسم الإشارة:

الأصل في اسم الإشارة أنْ تصحب النطقَ به إشارةٌ حِسِّيَّةٌ إلىٰ حاضرٍ في مقام الخطاب؛ وذلك لأنَّه موضوعٌ علىٰ أنْ يُستعمَلَ في مُعَيَّنٍ مع أنَّه «مِنْ غيرِ إشارةٍ حسيةٍ إلىٰ المشار إليه

---

(١) التحرير والتنوير ٧/ ١١٨.

(٢) لسان العرب ٤/ ٢٤٤٦.

مُبْهَمٌ عندَ المخاطبِ ؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارًا إليها»(١) ، ومن ثم كانت الإشارةُ الحسيةُ مرعيَّةً في وضعه ، يقول ابن يعيش : «ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة فيتعرف بذلك ، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر»(٢) ، ومع ذلك فكثيرًا ما يخرج اسم الإشارة عن هذا الأصل فيستعمل من غير إشارةٍ حسية اكتفاءً بقرائنَ أخرى مقامية ومقالية ، فإذا غاب عنا مقام الخطاب الأول لم يبق لنا إلا القرائن المقالية أو حكاية مصاحبة للكلام تبين مقامه ، ومِنْ ثَمَّ «لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»(٣) كما يقول ابن يعيش ، وإنْ كان البيان يقع بضروبٍ أخرى غير الصفة ، وبه يتحوَّل العهد الحضوريُّ إلى عهدٍ ذكريٍّ .

(أ) فأمَّا بيانُ اسم الإشارة بواسطة الإتباع ، فإمَّا أنْ **يكون التابعُ لازمًا** بمعنى أنَّه لو تخلَّفَ لم يظهرِ المرادُ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران :٦٨] ، فإنَّه لو قيل : (إنَّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا والذين آمنوا) ، لغمُضَ المعنى غموضًا منافيًا لبيانِ القرآنِ فإنَّه نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء :١٩٥] ، فكان ذكر البدل (النبي) في حكم الواجب .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام :١٩] ، يقول الطاهر بن عاشور : «عطف البيان بعد اسم الإشارة بيَّن المقصود بالإشارة»(٤) ؛ وذلك لأنَّ لفظ (القرآن) لو لم يذكر لانصرف الذهن من اسم الإشارة إلى قوله تعالى القريبِ : ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام :١٩] .

وإمَّا أنْ يأتيَ التابعُ مع أنَّه لو تخلَّفَ لوُجِدَتْ قرينةٌ أُخْرَىٰ تفسِّرُ اسمَ الإشارة ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٦ .
(٣) السابق ٣/ ١٢٦ .
(٤) التحرير والتنوير ٧/ ١٦٨ .

﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة :٣١] ، فـ(الغراب) قرينة معيِّنة للمحال إليه بـ(هذا) ، ولو لم يذكر فقيل : (أعجزت أن أكون مثل هذا فأواريَ) ، لكفى سبقُ ذكرِ الغراب مع ارتباطه بمواراة السوأة في الموضعين ، وفي مثل هذه الحالة يكون لذكر التابع غرضٌ بلاغيٌّ أقلُّه التأكيد ، وهو في هذه الآية إبراز مدى شعور قابيل بالعجز لتقصيره عن رتبة ما لا يعقل وذلك بالتلفظ باسمه الذي يخصُّه ويستدعي في الذهن ماهيتَه المنحطة عن رتبة الإنسان ، وعدم الاكتفاء بالإشارة إليه ؛ إذْ كان اسم الإشارة من حيث هو صالحًا للعاقل وغيرِه ، فلا يستدعي بلفظه ذلك المفهوم ، وإنْ كان دالًّا مع القرينة على الماصدق ، واللّـه تعالى أعلم .

وقد يكون اسم الإشارة هو التابعَ لغيره ، فيفسِّره متبوعه ، نحو : ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام :١٣٠] ، وهذه الصورة من الأدلة على ضرورة مراعاة موقفي الخطاب الأول والمحكي في التحليل(١) ، وذلك أنَّ اسم الإشارة إذا كان نعتًا فوظيفة النعت تقضي بأن يكون موضِّحًا لمنعوته ، وهذا التوضيح لا يتحقق إلا في مقام الخطاب الأول ؛ لأنَّ قرينة تعيين اسم الإشارة حاضرةٌ فيه ، ثُمَّ إذا تحول الخطاب إلى محكيٍّ صار المنعوت قرينةً ذكريَّةً تُعيِّنُ المرادَ من اسم الإشارة ، فلو لم يراعَ اختلافُ المقام لكان الدور .

(ب) وأمَّا بيان اسم الإشارة بالإخبار عنه فمثاله قوله تعالى : ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود : ٧٨] ، إن كلمة (بناتي) هنا هي التي سمحت للمتلقي ـ وهو بطبيعة الحال غائب عن موقف المحاورة بين لوط عليه السلام وقومه ـ بأن يفهم المراد باسم الإشارة (هؤلاء) من جهة ، وضمير الغائب (هن) من جهة ثانية ، فهي القرينة الحقيقية الباقية عبر الزمن ، على الرغم من أن مرجع الضمير (هن) هو اسم الإشارة المتقدم .

وفي قول اللّـه عزَّ وجلَّ : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ * قَالَ هِىَ عَصَاىَ

(١) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في ص٢١٧ – ٢١٩ .

أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾ [طه :١٧ ، ١٨] ، جاء اسم الإشارة (تلك) مُتبعًا بحال (بيمينك) يقوم مقام الإشارة الحسية في مقام الخطاب الأوَّل ، لكنَّ المشار إليه يبقىٰ مُبْهَمًا لنا حتىٰ يأتيَ جوابُ موسىٰ عليه السلام معيَّنًا لجنسه بالمادة ولفرده بالإضافة ، وذلك بواسطة الإخبار عن الضمير العائد إلىٰ اسم الإشارة ، وهو يقوم مقامَ الإخبارِ عن اسم الإشارة نفسِه (قال هي عصاي) .

وفي قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة :١٢٦] جاء تفسير اسم الإشارة إلىٰ المكان الحاضر بواسطة ما أصله الخبر وهو المفعول الثاني لـ(اجعلْ) .

(ج) وأحيانًا يرد اسم الإشارة غيرَ مُتْبَعٍ ، ولا مُخبَرٍ عنه ، أو مخبَرٍ عنه بخبرٍ لا يكفي في تعيينه ، وحينئذٍ تكون قرينة التعيين مذكورًا سابقًا لا يرتبط إعرابيًّا باسم الإشارة وذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ ﴾ [البقرة :٢٥] أي الثمار التي يرزقونها .

وقوله سبحانه : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة :٧٩] أي الكتاب المكتوب بأيديهم .

وقوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ ﴾ [البقرة :٢٥٩] الإشارة بـ(هذه) إلىٰ القرية المذكورة آنفًا .

وقوله تعالىٰ : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾ [آل عمران :٣٧] أي الرزق الموجود عندها .

وقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران :١٩١] أي السماوات والأرض وأفرد اسم الإشارة علىٰ معنىٰ المشاهَد .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَـٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام :٧] الإشارة بـ(هذا) إلىٰ الكتاب أو القرطاس .

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام:٢٥] الإشارة بـ(هذا) إلىٰ القرآن[١] المدلول عليه بذكر الاستماع[٢].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام:٣٠] الإشارة بـ(هذا) إلىٰ البعث والمثول بين يدي اللّـه تعالىٰ للحساب وهو مفهوم من (وقفوا علىٰ ربهم).

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ [الأنعام:١٣٦]، لـمَّا ذكر سبحانه أنهم جعلوا له نصيبًا دلَّ ذلك علىٰ جعلهم نصيبًا لغيره، ففُهِمَ من (هذا) أوَّلًا الإشارة إلىٰ (نصيبًا) المذكور، وفُهِمَ من (هذا) ثانيًا الإشارة إلىٰ نصيب الشركاء المزعومين المفهومَ من التقسيم، هذا بمراعاة مقام الخطاب المحكيِّ، لكننا لو تصورنا موقف الخطاب الأوَّل لكانت إشارتهم بـ(هذا) في الموضعين إلىٰ قسمٍ من الحرث والأنعام حاضرٍ مشاهدٍغير القسم الثاني.

وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام:١٥٠]، فـ«(هذا) تشير إلىٰ معلوم من السّياق، وهو ما كان الكلام عليه من أوّل الجدال من قوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] الآيات، وقد سبقت الإشارة إليه أيضًا بقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤]»[٣].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُوا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣] «الإشارة في قولهم: (لهذا) إلىٰ جميع ما هو حاضر من النّعيم في وقت ذلك الحمد، والهداية له هي الإرشاد

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٨٠.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ٣٦٨.

(٣) التحرير والتنوير ٨/ ١٥٤ القسم الأول.

إلى أسبابه ، وهي الإيمان والعمل الصّالح»(١) ، وذلك النعيم الحاضر قد ذكر منه في الآية نزع الغل من الصدور وجريان الأنهار من تحتهم ، فكان في هذا الذكر قرينة لنا لتعيين المراد من اسم الإشارة .

وقوله تعالى :﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال :٥٠ ، ٥١] ، فـ(ذلك) إشارةٌ إلى ما يشاهدونه من العذاب المدلول عليه في السياق بقوله تعالى : ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ .

ثانيًا ـ تحوُّلُ العهد الحضوريِّ إلى العهد الذهنيِّ :

ينهض تحوُّلُ القرينة الحضورية إلى ذهنيةٍ على ركيزتين .

أولاهما الحقائق التاريخية المختزنة في الأذهان من كون القرآن نزل على سيدنا محمد ﷺ ، في أهل مكة ، فكان منهم مَنْ آمن ومنهم من كفر ، ثم انتقل إلى المدينة فبرز فريقان آخران هما المنافقون وأهل الكتاب ممثَّلين أوَّلًا في اليهود ، وأخيرًا في نصارى العرب ، فهذا السياق التاريخي لنزول لقرآن يجعل الذهن يُرجِعُ ابتداءً كُلَّ خطابٍ مباشرٍ في القرآن أو إشارة إلى قوم إلى ما يقتضيه السياق العام للنزول مقرونًا بمضمون الخطاب ، فيتعين بواسطتها مالم يتعين بقرينة ذكريَّةٍ من مخاطَبٍ مباشرٍ ، وكذلك كلُّ منادًى مباشرٍ في القرآن الكريم ، وإنْ كان نداؤه قرينةً ذكريَّةً لضمائر الخطاب الدالة عليه .

وثانيتهما الآثار المروية عن الصحابة في أسباب النزول أو تعيين ما أبهمه القرآن بناءً على شهودهم مقامَ النزول ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾ [البقرة :١٣٣] «الخطاب لجنس اليهود أو الموجودين في زمانه ﷺ على ما يشير إليه سبب النزول ، فقد ذكر الواحدي أن الآية نزلت في اليهود حين قالوا للنبي ﷺ : ألست تعلم أن يعقوب لما مات أوصى بنيه باليهودية؟»(٢) .

---

(١) السابق ٨/ ١٣٢ القسم الثاني .

(٢) روح المعاني ١/ ٣٩٠ ، وانظر : أسباب النزول للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، عالم الكتب ـ بيروت ، ص ٢٧ .

ومما يعتمد على أسباب النزول من المحيلات الحضورية ما في قوله تعالى ـ وقد مضى منذ قليل ـ : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء:٧٥] ، فاسم الإشارة (هذه) وإن فسر بقرينة لفظية هي عطف البيان (القرية) فإنَّ هذا لا يكفي في تمام التعيين ، ومن ثمَّ يأتي دور القرينة الذهنية المتمثلة فيما رواه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والسدي(١) من أنَّ القرية الظالم أهلها هي مكة ، ومن ثم يكون الرجال والنساء والصبيان أناسًا من أهل مكة أسلموا ولم يقدروا على الهجرة ، وهم بهذا معينون لنا بصفتهم .

وتفصيل الكلام على هاتين الركيزتين يأتي في الحديث عن روافد العهد الذهني .

وثمةَ سؤالٌ أخيرٌ ينبغي الالتفات إليه ومحاولة إجابته ، وهو : ما القيمة الدلالية لمراعاة هذا النوع من الحضور في التحليل النصيِّ لآيات القرآن الكريم إذا كان لا يفيد إلا نطاقًا محدودًا من المتلقين ثم يتحول إلى نمط آخر من القرينة المنشئة للعهد وهي الذكرية أو الذهنية؟ هل هي قيمةٌ تاريخية لا أثرَ لها اليوم؟ أو هي قيمة متجددةُ العطاءِ لكنْ مِنْ زوايا أخرى غيرِ زاوية الربط بين المحيل والمحال إليه؟

هناك مقولةٌ نظريَّةٌ في التحليل اللغَوِيِّ لاحظتُها ، تتأكَّدُ صحتُها بتصفُّحِ جُزْئِيَّاتِها ، خلاصتُها أنَّه إذا كان لِلُّغَةِ حالتان ، هما الوضع والاستعمال ، فإنَّ أيَّ تحليلٍ لُغَوِيٍّ لا يراعِي هاتين الحالتين معًا فيعطي كُلَّ واحدةٍ منهما حَقَّها يكون تحليلًا غيرَ مُكتَمِلٍ مِنْ ناحية استيفاءِ معطياتِ الظاهرةِ أو النَّصِّ ، وغيرَ دقيقٍ منهَجِيًّا من ناحيةِ إغفالِ العلاقة الضروريَّة بين الوضع والاستعمال ، وهذه المقولة ـ فيما أرى ـ مِنْ أهمِّ سماتِ النَّحوِ العربيِّ المنهجية(٢) ،

(١) انظر : تفسير الطبري ٧/ ٢٢٦ .

(٢) مما ظهرت فيه هذه السمة قول الرضيِّ ـ تعليقًا على قول ابن الحاجب : «المعرفة ما وضع لشيءٍ بعينه» ـ : «ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحدًا معيَّنًا ، إذ لو أراد ذلك ، لم يدخل في حدِّه إلَّا الأعلام ، إذ المضمرات والمبهمات ، وذو اللام ، والمضاف إلى أحدها ، تصلح لكلِّ مُعَيَّنٍ قَصَدَهُ المستعمِلُ ، فالمعنى : ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في واحدٍ بعينِه ، سواءٌ كان ذلك الواحدُ مقصودَ الواضع ، كما في الأعلام ، أوْ لا ، كما في غيرها ، ولو قال : ما وضع لاستعماله في شئ بعينه ، لكان أصرحَ» [شرح الكافية ٢/ ١٢٨] .

وهي أيضًا من الخيوط التي نُسِجَ بها عِلْمَا المعاني والبيان(١) .

وبناءً علىٰ هذه المقولة أرىٰ أنَّ مراعاةَ الحضور في المقام الأوَّل للخطاب في التحليل النصيِّ لآيات القرآن الكريم أمرٌ لا محيصَ عنه لتمام التحليل ـ وإنْ كان لايمثل قرينةً لتعيين المحال إليه بعد انقضاء زمن الخطاب ـ ؛ لأنَّه في واقع الأمر مراعاةٌ لما يقتضيه وضعُ المحيلاتِ المستعملةِ له ، خاصَّةً ضميرَي الحضورِ ، واسمَ الإشارة ، يظهر ذلك في قول اللّـه عز وجل حكايةً عن السيدة سارة : ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود : ٧٢] ، فإنَّ «شيخًا حالٌ من (بعلي) مؤكِّدَةٌ ؛ إذْ ليس الغرضُ الإعلامَ بأنَّه بعلُها في حالِ شيخوختِه دونَ غيرِها»(٢) ، فهي مؤكِّدةٌ لمضمونِ جملة (هذا بعلي) ، ولا يتأتَّىٰ هذا المعنىٰ إلّا باعتبارِ مفسِّرِ اسمِ الإشارة ، وهو الإشارةُ الحسية إلىٰ أبينا إبراهيم عليه السلام وقد بدت عليه أماراتُ الشيخوخة ، فلا مناصَ من مراعاة العهد الحضوريِّ في مورد الكلام أي المقام الأوَّل له ، ولا يتم فهمنا إلا بهذه المراعاة ، وإن كانت قرينة العهد لنا قد تحولت إلىٰ ما ذُكِرَ في سياق الحكاية ، حيث جرىٰ الحديث عن سيدنا إبراهيم ثم أضيف إليه (امرأة) فعلم أنها زوجه ، ثم نُسِبَ إليها هذا القول ، فعلم أنَّ بعلَها هو (إبراهيم) باستدلال مباشر .

وقد تكون مراعاةُ ذلك الحضور رِعايةً لمقام الاستعمال الأوَّل ، لا لأصل الوضع ، ففي قول اللّـه تعالىٰ : ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف :٢٥] ، جرىٰ علىٰ لسانِ امرأة العزيز استعمال الاسم الموصول (مَنْ) للدلالة علىٰ يوسُفَ عليه السلامُ ، مع أنَّه كان حاضِرًا مشاهَدًا للعزيز ، لكنه لم يكن المتكلمَ ولا

---

(١) وهذا بَيِّـنٌ في باب المجاز ؛ إذْ لا مجازَ إلا في حال الاستعمال ، ولا مجاز إلا بالنظر إلىٰ مغايرة الوضع ، فهما معًا معتبران لكنْ كلٌّ من الجهة التي يستحقها ، وأمَّا علم المعاني فتتحقق فيه هذه المقولة في كونه قائمًا علىٰ تحليل الكلام المستعمل بالقياس إلىٰ الوضع المستحَقِّ للتركيب ، فيبرز حينئذ أثر مراعاة مقتضىٰ الحال في تشكيل التركيب المستعمل ، ولولا هذا القياس لما وجدت ظواهر من مثل وضع المظهر موضع المضمر ، والالتفات ، وإيجاز الحذف ، نعم هناك مواطن أخرىٰ قائمة علىٰ فكرة الاختيار المجرد عن العدول كإيجاز القِصَر ، والمساواة ، والقَصْر .

(٢) التبيان ٢/ ٧٠٧ .

المخاطبَ فاسْتُعمِلَ له ما للغائبِ ، وقرينةُ التعيين لـ(مَنْ) ـ لدى العزيزِ القادِمِ المفاجِئِ ـ هي الحالةُ الحاضرةُ التي شاهدَهما عليها ، لا مجرَّدُ حضورِ يوسُفَ عليه السَّلامُ ، ومع أنَّ هذه القرينة تحولت لدينا إلى قرينة ذكريَّة فإنَّ إهمالَها ينطوي على إغفالِ القيمَةِ الدَّلاليَّةِ لاختيار الاسم الموصول دون الضمير الذي يعود ـ لو كان ـ على يوسف كما عادت ضمائر الغائب المفردة قبله ، وذلك أن الموصول هنا يتيح توجيه التهمة ليوسف عليه السلام بواسطة الصلة (أراد بأهلك سوءا) وإلقاءها ابتداء على هذه الكيفية في نفس العزيز ، وهو ما تحرص عليه امرأة العزيز لتبرئة ساحتها ، ومن ثم وجب مراعاة الحضور في مقام الخطاب المحكيِّ .

* * *

الفصل الثاني

إحالة العهد الذكري

المراد بالذكر هنا هو تلك الوسيلة أو القرينة الدالة على المحال إليه، التي تُسَمَّىٰ في حالة ضمير الغيبة مرجعًا، وفي اسم الإشارة مفسِّرًا ، لكنها لا تقتصر على ذلك بل تشمل كلَّ القرائن النصية التي من شأنها أنْ ترشد المتلقيَ إلى المراد من العنصر المحيل .

ويقود تأمل الوسيلة الرابطة بين طرفي الإحالة في القرآن الكريم إلى تمييز نوعين مختلفين منها ، الأول يتمثل في عنصر ملفوظ ، والثاني يتمثل في معنىً يفهم من الملفوظ ، وهو تمييز ذو تأثير مباشر في عملية التلقي من حيث سرعة إدراك المحال إليه ، ودرجة تعيينه ، وسوف يقوم هذا الفصل بتحليل طبيعة القرينة المذكورة في النصِّ من هذه الحيثية أيْ كونها مذكورةً بلفظٍ مستقلٍّ أو مفهومةً من الكلام، مع العناية ببيان كيفية ارتباطها بالمحيل .

١ - القرينة الذكرية الملفوظة

تتوزع القرينة الذكرية الملفوظة على ثلاث صور ؛ الأولى أن تكون مفردة ، والثانية أن تكون متعددة ، والثالثة أن تكون مركبة .

أوَّلاً ـ الملفوظ المفرد :

(أ) ضبط القرينة المفردة وصورها :

تُعَدُّ وسيلةُ العهد مفردةً إذا كانت كلمةً واحدةً ، مثل قول اللّـه تعالى : ﴿ ۞ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف :٧] ، فمفسر الضمير في (إخوته) كلمة (يوسف) السابقة عليه ، ولا يحتاج المتلقي لأكثر منها لرفع إبهام الضمير ، نعم يحتاج لقرينة أخرى لتعيين المراد بالعَلَم ، وهذا ما يَرِدُ بحثه ـ إن شاء اللّـه تعالى ـ في الفصل الثالث ، أمَّا ما يُعْنَىٰ به البحث هنا فهو الصُّوَرُ المجردة للوسائل التي يتمُّ بها إنشاءُ العهدِ الذكري لدَىٰ قارئِ القرآن الكريم ، وهي القرائنُ التي تُعِينُه على تحديد المقصود من اللفظ المحيل ، وقد يتصل بهذه الكلمة المفردة ما لا يُخرِجُها عن وصفِ الإفرادِ

المقابلِ للجملة ، وإن أخرجها عن الإفراد المقابل للتركيب[١] ، مثل أن تكون مضافةً[٢] ، أو موصوفةً وإنْ كانت صفتُها جملةً متطاولةً ، أو تكون موصولًا وصلته ، ومثال ذلك قول اللّـه تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [التوبة :١٨] ، فالاسم الموصول (مَنْ) تشتمل صلتُه (آمن باللّـه واليوم الآخر . . .) علىٰ أربع جمل متعاطفة ، ومع ذلك فهي تُشَكِّلُ مجتمعةً مفهومَ الاسمِ الموصولِ المفسِّرِ لاسم الإشارة (أولئك) ، مما يعني أنها تُسْهِمُ في تفسير هذا المحيل لكن من خلال عنصر مفرد هو (مَنْ) .

فلدينا إذن صورتان للقرينة المفردة من جهة لفظها ، وسأسمي الأُوْلَىٰ باللفظ المنفرد ، والثانية باللفظ المفرد الممتد ، ولو تتبعنا الصورتين من حيث علاقتُهما بالمحيلِ لوجدناهما متفقتين في جانب من تلك العلاقة ، ثُمَّ يستقِلُّ الممتدُّ بخصائصَ ناشئةٍ عن امتداده ، وسأتناول جانبَ الاتفاق أوَّلًا ثمَّ ما يخصُّ المفردَ الممتدَّ .

(ب) علاقة القرينة المفردة بالمحيل :

ورد اللفظ المفرد قرينةً علىٰ المحال إليه في القرآن الكريم بصورتين كُلِّيَّتَيْنِ من حيث علاقته بلفظ المحيل :

الأولىٰ : أن يكون لفظ القرينة والمحيل واحدًا ، وذلك إذا كان المحيل معرَّفًا بـ(أل) أو

---

(١) يطلق المفرد عند النحاة تارة علىٰ ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه فيكون مقابلا للمركب ، وتارة علىٰ ما ليس جملة ولا شبه جملة ، والإطلاق الثاني أعم من الأول ، فإنَّ المركب الإضافي مثلا ليس جملة ولا شبه جملة ، فيصح إطلاق مصطلح الإفراد عليه بالمعنىٰ المقابل لهما لا بمقابل المركب ، انظر : شرح الكافية للرضي١/ ٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٧ ، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ١/ ٢١ حيث ذَكَرَ مما يَخْرُجُ عن حدِّ الكلامِ المركَّبَ التقييديَّ ، وهو ـ فيما أرىٰ ـ التركيبُ الحاصلُ بالعمل عدا الإسناد ، أوبالوصفية .

(٢) ذكر ابن هشام في شرح قطر الندىٰ أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، انظر : ص ٢١٢ [دار الطلائع ـ القاهرة] ، وانظر هذا المعنىٰ في شرح التصريح ٢/ ٥٧ ،١٧١ .

الإضافة(١) أو الموصولية(٢) ، ويظهرُ ذلك في قول اللّـه عزَّ وجلَّ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [النور :٣٥] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل :١٥ ، ١٦] ، فقد كثُرَ استشهادُ النحويين والبلاغيين بهذين الموضعين علىٰ مجيء (أل) للعهد الذكريِّ .

والمقصود باتحاد لفظ القرينة والمحيل هو الاتحاد في المادة اللغوية ، وإن اختلفا في السمات الصرفية من تعريف وتنكير ، وإفراد وجمع .

فأما التعريف والتنكير فقد اشْتُهِرَتْ قاعِدَةٌ تتعلق به تقول :« إنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرةً كانت غير الأولىٰ ، وإذا أعيدت معرفةً أو أعيدت المعرفةُ معرفةً أو نكرةً كان الثاني عينَ الأوَّل»(٣) .

والحقُّ أنَّ هذه القاعدةَ أعمُّ من المسألة المطروحة ؛ لأنَّ ما نناقشه هنا ليس هو اتحادَ الأول والثاني أو تخالفَهما ، بل كونَ الأوَّلِ قرينةً للعهد في الثاني أَوْ لا ، ومع هذا فهي تصلح منطلقًا لمناقشتها ؛ لأن كون الأول قرينة يتوقف علىٰ كون الثاني عينَ الأول ، ثم هي تضبط صور العلاقة بين ما يمكن أن يكونا محيلًا وقرينةً منفردة من حيث التعيينُ ؛

---

(١) انظر : شرح التلويح علىٰ التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي [ت ٧٩٢هـ] ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه خيري سعيد ، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، ١/ ١٣٥ .

(٢) ولا يدخل في هذه الصورة ما تشابهت فيه جملة الصلة مع جملة سابقة كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ ... لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الحج : ٥٢ ، ٥٣] ، فـ(ما يلقي الشيطان) الأولىٰ تدل علىٰ معهود ذكري قرينته (ألقىٰ الشيطان في أمنيته) فلا شك أن هناك اتحادًا في المادة اللغوية بين فعل القرينة (ألقىٰ) وفعل الصلة (يلقي) ، ولكن هذا لا يدخل في الصورة التي نتحدث عنها لاختلاف القرينة عن المحيل في نوع الكلم ؛ لأنَّ فعل القرينة يؤلف مع فاعله جملة مستقلة ، وفعل الصلة داخل في حيز الاسم الموصول ، فنحن بين جملة واسم لا فعل وفعل ، ومن ثم فالقرينة هنا ملحوظة لا مفردة ، وأما (ما يلقي الشيطان) الثانية فسيأتي حكمها في إعادة المعرفة معرفةً .

(٣) انظر : مغني اللبيب ص ٦٢١ ، في باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وانظر : عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي(ضمن شروح التلخيص) ١/ ٣٥٥- ٣٦٠ .

إذْ تتضمنُ هذه المقولةُ أربعَ صورٍ منَ الإعادةِ ، يعنينا منها هنا ثِنْتانِ فقط ، هما : إعادةُ النكرةِ معرفةً ، وإعادةُ المعرفةِ معرفةً كذلك .

أما إنْ كان الثاني نكرةً فإنَّه يكون ـ باديَ الرأي ـ لفظًا غيرَ محيلٍ(١) ، فإنْ دلت النكرة على الوحدة فمعنى كونها عينَ الأولى أو غيرَها هو اتحادهما في الماصدق أو اختلافهما ، وهذا إنما يدل عليه السياق ، وهو مختلف باختلافه(٢) ، وإن دلت على المفهوم(٣) ودل الأول عليه فهما متحدان ؛ لأنَّ المفهوم واحد في الذهن ، وهذا الطريق لا يقتضي إحالةً ؛ لما سبق من أنَّ الدلالة على المفهوم بالوضع اللغوي دلالةٌ عامةٌ لا تحتاج إلى عهدٍ خاصٍّ(٤) ، ودلالتها على المفهوم إمَّا مقيَّدًا وهي المراد بها النوعية كما في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الروم:٥٤] (٥) ، أو مطلقًا وهي التي تقع

(١) ونص السعد في شرح التلويح على أنها تكون مغايرةً للأولى ، وذكر عبد العزيز البخاري في شرحه لأصول البزدوي وجه كون النكرة المسبوقة بمعرفة هي الأولى بقوله :«لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ مُسْتَغْرِقَةٌ للجنسِ والنَّكِرَةَ مُتَناوِلَةٌ لِبَعْضِ الْجِنْسِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي الْكُلِّ لَا مَحَالَةَ مُقَدَّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا» كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ) ، وضع حواشيه عبد اللّه محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ، ٢/ ٢٥ . وردَّه السعد في شرح التلويح بثلاثة أوجهٍ فراجعها ثمة ١/ ١٣٦ ، ولذا قال بهاء الدين السبكي : «وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فقولان» [عروس الأفراح ١/ ٣٥٥] .

(٢) فمن اتحادهما مثلا قوله تعالى :﴿ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ * فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ﴾ ، ومثال اختلافهما قوله تعالى :﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ .

(٣) أي بلا قصدٍ إلى ماصدق ، والمفهوم واحد في الذهن ، فلا يتصور تعدده إلا باعتبار النوع ، وحينئذٍ فكلُّ نوعٍ مفهومٌ مُتَّحِدٌ في الذِّهنِ فلا يتصوَّرُ معه التعدد والاختلاف ، ومن هنا جاء الاتحاد بين النكرتين الدالتين على النوعية ، إنْ دلَّ السياقُ على اتحاد النوع المراد بكل منهما .

(٤) انظر : ص ١٥٦ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ص٦٢٢ ، والتحرير والتنوير ٢١/ ١٢٨ ، وقد نبه ابن عاشور إلى خروج نحو هذه الآية بقوله :«وقولهم : النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، يريدون به التنكير المقصود منه الفرد الشائع لا التنكير المراد به النوعية» .

خبرا ولا ماصدق لها(١) كما في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤](٢).

فأما إعادة النكرةِ معرفةً، فإنَّ كون الأول قرينةً للعهد في الثاني حينئذ يتوقف على أمرين هما:

١ - ألَّا يكونَ المقصود بالثاني الجنس؛ لأنه لا يحتاج إلى قرينة أصلًا، ومن ذلك قول اللّه تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، «فالصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام؛ ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز»(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦](٤)، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠] «قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب: (آيات)، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف: (آية)، والجمع والإفراد في هذا سواء لأن القصد إلى الجنس، فالآية الواحدة كافية في التصديق»(٥).

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ [الرعد: ١٧]، الزبد من السيل ومما يوقدون عليه، ولم يُثَنَّ (الزبد) وإن كان المتقدم زبدين لاشتراكهما في مطلق الزبدية فهما واحد باعتبار القدر

(١) وانظر: ص٢٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ص٦٢٢، وعروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٣) مغني اللبيب ص٦٢٢، وانظر: عروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٤) انظر: عروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٥) التحرير والتنوير ٢١/ ١٤، وانظر في تخريج القراءتين: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٠١، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثالثة.

المشترك(١)، فالمراد به الجنس المتضمن للنوعين المتقدمين ، والله أعلم .

٢- ألَّا توجدَ قرينةٌ عقليةٌ تمنعُ منْ كونِ الثاني عينَ الأوَّلِ ، ومن ثَمَّ لا يكونُ قرينةً له ، وذلك كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود :٥٢] ، وقوله تعالىٰ : ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾ [الفتح :٤] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النحل :٨٨] ؛ قال بهاء الدين السبكي : «بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه»(٢) ، وصرح ابن عاشور بأنَّ تعريف (العذاب) «تعريف الجنس المعهود حيث تقدّم ذكره في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ [النحل :٨٥] ؛ لأنَّ عذاب كفرهم لما كان معلومًا بكثرة الحديث عنه صار كالمعهود ؛ وأما عذاب صدّهم الناس فلا يخطر بالبال فكان مجهولًا فناسبه التنكير»(٣) ، لكنَّ قولَه : «حيث تقدم ذِكْرُه» يُوهِمُ أنَّ الجنسَ معهودٌ هنا عهدًا ذِكْرِيًّا ، والذي أراه أنه عهدٌ ذهنيٌّ(٤) .

و فيما عدا ذلك تكون النكرة المتقدمة قرينةً للعهد في المعرفة المتأخرة المتحدة معها لفظا ؛ لأنَّ العهد متىٰ أمكن فلا يحمل علىٰ غيره ، واتفاقُ اسمٍ متقدمٍ مع المعرَّفِ في مادته يجعلُ الذهنَ يربط بينهما صوتيًّا ، ثم ينسحب ذلك إلىٰ المدلول ، فيكون الاتحادُ في المادة قرينةً منشِئةً للعهد ؛ لأنَّ الثانيَ فيه لا يُغايِرُ الأوَّلَ ، والمقصودُ عدمُ تغايُرِ الماصدقِ إنْ وُجِدَ ، وإلَّا فعدمُ التَّغايُرِ في النَّوعِيَّةِ ، فمِنَ الأوَّلِ قولُه تعالىٰ : ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ [الرعد :٣٨- ٣٩] ، إذا كان المراد بـ(أم الكتاب) الكتاب الذي كتبت به الآجال نفسه في قوله تعالىٰ (لكل أجل كتاب)(٥) .

(١) انظر : البحر المحيط ٥/ ٣٧٣ ، وروح المعاني ١٣/ ١٣١ ، وقال البقاعي :«الزبد أي الذي هو مثل للباطل المطلق» [نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ، ١٠/ ٣١٨] .

(٢) عروس الأفراح ١/ ٣٥٧ ، وانظر : مغني اللبيب ص٦٢٢ ، حيث يقول ابن هشام عن الآية الأخيرة : «والشيء لا يكون فوق نفسه» .

(٣) التحرير والتنوير ١٤/ ٢٤٩ .

(٤) وستأتي مناقشة إعادة المعرفة .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١٣/ ١٦٧ .

وقوله تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٢-٣٣].

وقوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ . . . فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾ [الكهف: ٧١، ٧٤، ٧٧]، مع قوله بعد ذلك: ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ . . . وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ . . . ﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠، ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ . . . فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ [طه: ١١٣].

وقوله عز وجل: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَإِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٣-٧٤].

وقول اللّه تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٨].

وقوله سبحانه: ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا * ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ ﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]

وقوله تعالى: ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ... فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً ﴾ [النمل: ١٣][1].

وينطبق هذا أيضًا على قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ﴾ [هود: ٣]، وإنْ كان السبكيُّ يرى تخالُفهما إذ يقول: «الفضلُ الأوَّلُ العملُ والثاني الثوابُ»[2]؛ لأنَّ التقدير ـ واللّه أعلم ـ: يؤت كل ذي فضل ثوابَ فضله، فالثوابُ مُقدَّرٌ والفضلُ واحدٌ، وهذا مدلول الإضافة[3]، وإلا لقيل: يؤت كل ذي فضل فضلًا.

---

(١) راجع أيضا: آل عمران: ٤١، النساء: ٢٤، النحل: ٦١، مريم: ١٠، طه: ١٢٣، الشعراء: ١٧٣، النمل: ٨، ٥١، ٥٨.

(٢) عروس الأفراح ١/ ٣٥٧.

(٣) صرح التفتازاني في شرح التلويح بأنَّ الحملَ على المعهود هو الأصل في التعريف باللام أو بالإضافة ١/ ١٣٥، ١٣٦.

ومن الثاني قولُه تعالىٰ :﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة :٣٨] ، فالمراد بالهدىٰ هنا ـ واللّـه أعلم ـ ليس ألفاظًا معينة ، أو معانيَ معينة ، بل كل ما تتحقق به الهدايةُ مِنْ قِبَلِ اللّـه عَزَّ وجَلَّ لدلالة الحال (مني) ، فكان في إضافة الهدىٰ إلىٰ اللّـه عزَّ وجلَّ تأكيدٌ لاتِّباعِ هذا النوعِ مِنَ الهدىٰ ؛ لأنَّه الهدىٰ الحقيقيُّ ، كما قال تعالىٰ :﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾[البقرة :١٢٠] و﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٧٣] ، وهو تأكيدٌ لا يعطيه الضمير لو قيل : (فمن تبعه) ، وقد ترتب علىٰ هذا الاستعمال أيضًا أن كانت «هاته الجملة مستقلةً بنفسها لا تشتمل علىٰ عائد يحتاج إلىٰ ذِكْرِ مَعادٍ ؛ حتىٰ يتأتىٰ تسييرُها مَسِيرَ المثلِ أو النصيحةِ ، فتُلحَظَ فتحفظَ وتتذكرَها النفوسُ لِتُهَذَّبَ وتَرْتاضَ»(١) .

ويتضح الاتحاد في النوع أيضًا في قوله تعالىٰ :﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . . . إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ﴾ [التوبة :٩١ ، ٩٣] ، فإنَّ المراد بـ(السبيل) الثانية هو المراد بالأولىٰ ، وهو ما يختص بالجهاد ، وإلىٰ هذا ذهب الطبري(٢) ، وأبوحيان في قوله :«أثبت في حق المنافقين ما نفاه في حق المحسنين »(٣) ، وحكاه الفخر الرازي بقوله :«الذين قالوا في الآية الأولىٰ : المراد ﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ﴾ في أمر الغزو والجهاد ، وأن نفي السبيل في تلك الآية مخصوص بهذا الحكم ، قالوا : السبيل الذي نفاه عن المحسنين هو الذي أثبته في هؤلاء المنافقين ، وهو الذي يختص بالجهاد»(٤) ، وبه صرح الطاهر بن عاشور فقال : « والتعريف باللام في قوله :﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ ﴾ تعريف العهد ، والمعهود هو السبيل المنفي في قوله تعالىٰ :﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ﴾ علىٰ قاعدة النكرة إذا أعيدت

(١) التحرير والتنوير ١/ ٤٤٢ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ١١/ ٦٢٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٥/ ٩٢ .

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ١٦/ ١٦٦ .

معرفة ، أي إنما السبيل المنفي عن المحسنين مثبت للذين يستأذنونك وهم أغنياء »(١) .

ثم نَظَّرَ هذه الآية بقوله تعالى :﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى : ٤٢] ، حيث أعيد السبيل معرفةً بعد ذكره نكرةً في قوله سبحانه :﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى :٤١] ، فكلمة (سبيل) هنا أيضًا تمثل وسيلةً ملفوظةً مفردةً للعهد الذكري(٢) .

وأما قوله عز اسمه :﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [يونس :٧٢] ، وقوله تعالى :﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء :١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨٠](٣) ، فإنَّ العهدَ في (أجري) لم يُسْتَفَدْ من (أجرٍ) وحدها بل من مجموع ﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ ونحوه في الآيات الأخرى ، بدليل قوله تعالى :﴿ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [هود :٢٩] ، إذ لو كان العهد مكتسبا من سبق الاسم منكرا لما تحقق هنا ؛ لتخالف اللفظين مادة ومعنى(٤) ، وهو متحقق ، فدل ذلك على أنَّ باعثه ما فهم من الكلام قبله ، فالقرينة هنا ملحوظة .

ويوضح ذلك الطاهر بن عاشور بقوله : «وجملة ﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾احتراس لأنه لمّا نَفَى أن يسألهم مالًا ، والمال أجر ، نشأ توهّم أنه لا يسأل جَزاء على الدعوة فجاء بجملة ﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ احتراسًا ، والمخالفة بين العبارتين في قوله : (مالا) و(أجري) تفيد أنه لا يسأل من اللّـه مالًا ولكنه يسأل ثوابًا ، والأجر : العوض على عمل ، ويسمّى ثواب اللّـه أجرًا ؛ لأنّه جزاء على العمل الصالح»(٥) .

(١) انظر : التحرير والتنوير ١١/ ٥ ، ٦ .

(٢) راجع أيضًا : الحج : ٤٦ ، ٧٣ ،

(٣) وراجع كذلك : هود : ٥١ ، سبأ : ٤٧ .

(٤) أي مفهومًا لا ماصدقًا ، وهما مع ذلك مختلفان في هذه الآية في الماصدق .

(٥) التحرير والتنوير ١٢/ ٥٥ ، ويلحق بذلك قوله سبحانه وتعالى :﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [المؤمنون :٧٢] قرأ ابن عامر : (خرجا فخرج) ، وحمزة والكسائي : (خراجا فخراج) ، وإن لم تكن النكرة الأولى عامةً .

ومثل ذلك ما في قول اللّـه عز وجل : ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ ﴾ [النحل : ٩٩، ١٠٠] ، فإنَّ قرينة العهد في (سلطانه) ليست هي كلمة (سلطان) منفردةً ، بل ما يفهم من نفي سلطانه عن الذين آمنوا من أن له سلطانًا علىٰ غيرهم ، ومن ثَمَّ فالقرينة ملحوظة لا ملفوظة مفردة .

والفرق بين الموضعين ؛ الذي عُدَّتْ فيه النكرةُ المتقدمةُ قرينةً مفردةً ، والذي عُدَّتْ فيه جزءًا من قرينة ملحوظة ، هو أنها في الموضع الأول في قوة الموصوف وصفته كأنه قيل (من سبيل في أمر الغزو والجهاد) ، وحذفت الصفة لفهمها من مقام النزول ، أما النكرة في الموضع الثاني فهي باقية علىٰ عمومها .

أمَّا النكرةُ المخبَرُ بها التي لا ماصدقَ لها فإنها تتحمل ما صدق المبتدأ بمجرد الإخبار ، فمتىٰ أعيدت معرفة فالمراد ماصدقها الذي اكتسبته من المبتدأ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةً فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمًا ﴾ [المؤمنون :١٣-١٤] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٩] .

وفكرة تحمل ماصدق المبتدأ هذه هي التي أسهمت في احتمالية الإحالة في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴾ [يوسف :٤٤] ، فإن مقصودَهم إما عدم العلم بتأويل رؤياه بعينها ، أو عدم العلم بتأويل نوعها وهو ما كان من الأحلام أضغاثًا أي تخاليط وأباطيل ، وعلىٰ القولين فإنَّ (أحلام) الأولىٰ تصلح قرينة للعهد في (الأحلام) الثانية ، إما بتحملها مع المضاف مدلولَ المبتدأ وهو الحلم الذي رآه الملك ، وهذا مناسب للمقصد الأول ، أو بمراعاة معنىٰ المضاف (أضغاث) ؛ لأنَّ الإضافة هنا من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف علىٰ معنىٰ التشبيه ، فيكون المضاف هو

القيد في المضاف إليه لا العكس ، وهذا مناسب للمقصد الثاني .[١] .

وأما إذا كان اللفظ الأوَّل معرفةً ، فالذي أراه أنَّه لا يكون هو قرينةَ العهد في الثاني إنْ قُصِدَ به العهدُ[٢] ؛ لأنَّ الأوَّلَ إمّا أنْ يكون تعريفه للعهد أوْ لا ، **فإن كان للعهد** فهو مفتقر إلى قرينةٍ افتقارَ الثاني ، فلْتُجْعَلْ قرينتُه قرينةً للثاني أيضا تقليلا لانتقال الذهن[٣] ، ويتضح ذلك في قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ... فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران :٣٧ ، ٣٩] ، فالتعريف في المحراب تعريف العهد الذكري الملحوظ المعضد بالعهد الذهني ؛ لأنَّ اللّـه تعالى لما ذكر أنَّ امرأة عمران نذرت ما في بطنها محرَّرًا ، وأنه تعالى تقبل منها ، وكان معلوما أن المحرر هو من يكون في خدمة دار العبادة[٤] ، وأنَّ دور العبادة تشتمل على المحاريب[٥] ، علم من هذه المقدمات الأربع أنَّ ثمَّةَ محرابًا في المكان الذي فيه مريم عليها السلام ، فجاء اللفظ الدال عليه معرفًا ، ثم كُرِّرَ بعد ذلك ليتلقاه المتلقي وفي ذهنه مقومات التعريف السابقةُ كلُّها ، وهذا جريًا مع الظاهر فقد قال أبوحيان : «والظاهر أن المحراب هو المحراب الذي قبله في قوله :﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ ففي

---

(١) انظر : البحر المحيط ٥/ ٣١١ ، روح المعاني ١٢/ ٢٥١ ، والتحرير والتنوير ١٢/ ٢٨٢ .

(٢) وأمَّا إنْ كان الأول للعهد والثاني للجنس كما في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور : ٣٩] فإنَّ الثانيَ مستغنٍ عن القرينة ، ولا يصلح قرينةً للأول للعلة المذكورة بعدُ .

(٣) وذلك حين يكون المراد بهما واحدًا .

(٤) انظر : روح المعاني ٣/ ١٣٥ .

(٥) قال الطبري في تفسير المحراب الأول : «وأما (المحراب) فهو مقدم كل مجلس ومصلًّى ، وهو سيد المجالس وأشرفُها وأكرمُها ، وكذلك هو من المساجد» [تفسير الطبري ٥/ ٣٥٨] ، وجمع أبو حيان أقوال العلماء فيه بقوله :«المحراب : قال أبو عبيدة : سيد المجالس وأشرفها ومقدمها ، وكذلك هو من المسجد ، وقال الاصمعي : الغرفة . . . وقال الزجاج : الموضع العالي الشريف ، وقال أبو عمرو بن العلاء : القصر ، لشرفه وعلوه وقيل : المسجد وقيل : محرابه المعهود سمي بذلك لتحارب الناس عليه وتنافسهم فيه ، وهو مقام الإمام من المسجد » [البحر المحيط ٢/ ٤٥١] .

المكان الذي رأىٰ فيه خرق العادة ، فيه دعا ، وفيه جاءته البشارة»[(١)] ، وإن كان للعلماء أقوال أخرىٰ فيه[(٢)] .

وإن كان للجنس فلو جعل قرينةً للعهد في الثاني لكان المراد بالثاني الجنسَ أيضًا ، ومن ثمَّ ينتقض كونه للعهد فلا يحتاج إلىٰ قرينة أصلًا ، لأنَّ المعرفة الدالة علىٰ الجنس بمادتها اللغوية لا تحتاج إلىٰ قرينة ، فبطل كون الأول قرينةً للثاني ، ويتضح هذا في قوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾ [آل عمران :٢٦] ، فإنَّ تعريف (الملك) الأول للجنس المفيد للاستغراق ، والتعريف في الثاني والثالث للجنس في ضمن بعض مبهم غير مراد بالحكم أو للعهد[(٣)] ، فعلىٰ الاحتمال الأول لا إحالة فلا قرينة ، وعلىٰ الثاني فالعهد ذهني في ملك أمة محمد ﷺ وملك فارس والروم ، أو في النبوة في العرب والنبوة في بني إسرائيل ، ولفظ (الملك) الأول لا يرشد إلىٰ شيءٍ من ذلك ؛ لأنَّه عامٌّ ، فلا يصح جعله قرينةً ذكريةً لهذا العهد .

ومثل ذلك قول اللّـه تعالىٰ : ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء : ١٠٥] ، يقول الطبري :«يقول تعالىٰ ذكره : وبالحق أنزلنا هذا القرآن ، يقول : أنزلناه نأمر فيه بالعدل والإنصاف والأخلاق الجميلة ، والأمور المستحسنة الحميدة ، وننهىٰ فيه عن الظلم والأمور القبيحة ، والأخلاق الردية ، والأفعال الذّميمة (وَبِالْحَقِّ نزلَ) يقول : وبذلك

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤٦٥ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، روح المعاني ٣/ ١٤٥ .

وراجع أمثلةً أخرىٰ لإعادة المعرفة معرفةً مع العهد فيهما : المائدة : ٤٨ ، يوسف : ٢٥ ، الإسراء :(٢ ،٤) ، ٣٧ ، (١٠٧ ، ١٠٩) ، الكهف : (٩ ، ١٠) ، (١٨ ، ٢٢) ، (٦٠ ، ٦٢) ، (٧١ ، ٧٩) ، مريم : (٢٣ ، ٢٥) ، الحج : ٢٦ ، المؤمنون : ٧١ ، الشعراء : (١٠ ، ١١) ، والعهد في هذه المواطن ذهني .

هذا وقد توجد قرينة مانعة من اتحاد اللفظين في المراد مع كون تعريفيهما للعهد ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ..... وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا ﴾ [طه :٨٦ ، ٨٧] ، وقوله عز اسمه : وقوله تعالىٰ :﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ... إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [طه : ٩٧ ، ٩٨] .

(٣) قارن : الكشاف ١/ ٣٤٩ ، تفسير البيضاوي ، البحر المحيط ٢/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، فتح القدير ١/ ٤٠٨ ، روح المعاني ٣/ ١١٤ ، التحرير والتنوير ٣/ ٢١٣ .

نزل من عند اللّـه على نبيّه محمد ﷺ»(١) ، ومعنى هذا أنَّ المراد بالحق هنا الجنس الشامل لكل هذه المعاني التي تفهم بمجرد ذكر لفظ الحق دون حاجة إلى قرينة .

وأما الإفراد والجمع فمما ورد التخالفُ فيه مع كون الأول قرينةً للثاني قول اللّـه تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ * ... وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف : ٩٤ ، ٩٦] ، قال الآلوسي :«أي القرى المهلكة المدلول عليها بقوله سبحانه : ﴿ فِى قَرْيَةٍ ﴾ ، فاللام للعهد الذكرى والقرية وإن كانت مفردة لكنها في سياق النفي فتساوي الجمع»(٢) ، وهذا معنى قول الزمخشري من قبلُ :«اللام في (القرى) إشارة إلى القرى التي دلّ عليها قوله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ ﴾ [الأعراف : ٩٤] كأنه قال : ولو أنّ أهل تلك القرى الذين كذبوا وأهلكوا »(٣) .

وحكى الآلوسي بعد ذلك وجهين آخرين ؛ أولهما «أن تكون اللام للعهد الخارجي إشارة إلى مكة وما حولها ، وتُعُقِّبَ ذلك بأنه غير ظاهر من السياق ، ووجه بأنه تعالى لما أخبر عن القرى الهالكة بتكذيب الرسل وأنهم لو آمنوا سلموا وغنموا انتقل إلى إنذار أهل مكة وما حولها مما وقع بالأمم والقرى السابقة»(٤) ، وواضح من مناقشته هذا القولَ أنَّ العهد في (القرى) ـ عليه ـ عهدٌ حضوريٌّ استدعاه السياق ، فأيُّهما أحقُّ بالقبول ؛ مقتضى القرينة الذكرية أو مقتضى القرينة الحضوريَّة؟ الحق أنَّ العبارة التي تُعُقِّبَ بها الرَّأيُ الثاني تُرشِدُ إلى أنَّ الاعتداد بالقرينة الذكرية هو الظاهر ، ومن ثَمَّ فالأخذ بالقرينة الحضورية هنا إنما يكون بضربٍ منَ التأويل ، وهو خلاف الأصلِ ، فمراعاة العهد الذكري هنا أولى واللّـه أعلم ، ولا يعني ذلك رفض العهد الحضوري

(١) تفسير الطبري ١٥/ ١١٣ .

(٢) روح المعاني ٩/ ١٠ .

(٣) الكشاف ٢/ ١٣٣ ، وانظر : تفسير البيضاوي ٤/ ٣٣٠ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٥٠ ، وتفسير أبي السعود ٣/ ٩ ، ونظم الدرر ٨/ ١١ ، وفتح القدير ٢/ ٢٣٨ ، والتحرير والتنوير ٩/ ٢١ .

(٤) روح المعاني ٩/ ١٠ .

تمامًا ، لكنه يبقىٰ وجهًا يحتمله اللفظ .

والوجه الثاني قول الزمخشري :«ويجوز أن تكون اللام في القرىٰ للجنس»(١) ، وعقبه بما يخصص الجنس بالقرىٰ المرسل إلىٰ أهلها بقرينة قوله تعالىٰ :﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ﴾(٢) ، وهو تخصيص لا ينفي العموم عن أفراد المخَصَّصِ ، والأخذ بهذا القول فيه إهدار للعهد الذكري ، وقد تقرر في علم الأصول أنَّ الجمعَ المعرَّفَ بـ(أل) للعموم ما لم يتحقق عهد لتبادره إلىٰ الذهن(٣) ، وقد تحقق هنا فلا يعدل عنه .

ولا يمنع العهد هنا من أن يكون في الآية الكريمة «تعريض بإنذار الذين كذبوا محمدًا ﷺ من أهل مكة ، وتعريض ببشارة أهل القُرىٰ الذين يؤمنون كأهل المدينة ، ... [وسورة الأعراف] من آخر ما نزل بمكة ، وقيل : إن آيات منها نزلت بالمدينة . . . وبذلك يظهر موقع التعريض بالنذارة والبشارة للفريقين من أهل القرىٰ ، وقد أخذ اللّـه أهل مكة بعد خروج المؤمنين منها فأصابهم بسبع سنين من القحط ، وبارك لأهل المدينة وأغناهم وصرف عنهم الحمىٰ إلىٰ الجُحفة ، والجُحفة يومئذٍ بلاد شرك»(٤) .

---

(١) الكشاف ٢/ ١٣٣ .

(٢) انظر : روح المعاني ٩/ ١٠ .

(٣) انظر : شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي علىٰ متن جمع الجوامع لتاج الدين بن السبكي ، ومعه حاشية العلامة البناني ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م ، ١/ ٤١٠ .

(٤) التحرير والتنوير ٩/ ٢١ .

وقد ذكر اللّـه تعالىٰ بعد ذلك (القرىٰ) مرتين مضافًا إليها (أهل) ومرَّةً مسبوقة باسم إشارة في قوله تعالىٰ : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۞ . . . تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الأعراف : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١] .

فأمّا (القرىٰ) في الموضعين الأولين فيحتمل أنْ يكون التعريف فيه للعهد الذكري وإلىٰ هذا ذهب أبو السعود إذْ يقول :«أي أهلُ القرىٰ المذكورةِ ، علىٰ وضع المُظهرِ موضِعَ المُضمر للإيذان بأن مدارَ التوبيخِ أمْنُ كلِّ طائفةٍ ما أتاهم من البأس لا أمنُ مجموعِ الأمم ، فإن كلَّ طائفةٍ منهم أصابهم بأسٌ خاصٌّ بهم لا يتعداهم إلىٰ غيرهم» [تفسير أبي السعود ٣/ ٩ ،ومقصده أنَّ النكتةَ هي الإشارةُ إلىٰ أمنِ الجميعِ لا المجموعِ] .

ويحتمل أن يراد العهد الحضوري في معاصري النبيِّ ﷺ من أهل مكةَ وما حولها ، وإلىٰ هذا ذهب محيي السنة البغويُّ وأبو حيان [انظر : تفسير البغوي ٢/ ٥٥٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٥٠] . =

ومن مجيء المفرد قرينةً للعهد في جمعٍ قوله تعالىٰ: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ * وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ [الأعراف: ١١٢، ١١٣]، فإنَّ (ساحرٍ) لما سُبِقَتْ بـ(كل) دلت علىٰ التعدد فصارت في معنىٰ الجمع، لكن يمكن أن يعترض علىٰ ذلك بأنَّ (كل ساحر) يفيد الاستغراق، ولا يصلح اللفظ الدال علىٰ الاستغراق أنْ يكونَ قرينةً للعهد إلَّا مع الضمائر وأسماء الإشارة لكونه معيِّنا لجنس ما تدل عليه، فهي مفتقرةٌ إليه من هذا الوجه، بخلاف بقية المعارف فإنَّ جنسها يتعيَّنُ بمادة لفظها، فإنْ كان المراد بها العموم أو الماهية فهي لا تفتقر إلىٰ شيءٍ.

والحقُّ أنَّ هذا التصوُّرَ صحيحٌ من الناحية النظرية، أما لو نظرنا إلىٰ الاستعمال من خلال هذا الموضع، فإننا نجد أنَّ الاستغراقَ هنا عرفيٌّ لا حقيقيٌّ، والاستغراق العرفيُّ يفتقرإلىٰ ما يحدد إطارَه، بحيث يمكن إدراجُه تحت العهد الجنسي، وهذا يعني افتقار الدال عليه إلىٰ قرينة، ولدينا في هذا الموضع لفظ يصلح لأن يكون قرينة لاشتراكه مع (السحرة) في المادة، وهو (كل ساحر) لكن بمراعاة امتداده بعلاقات متشابكة، فهو مفعول لفعل أسند إلىٰ واو الجماعة العائدة علىٰ (حاشرين) وهو بدوره مفعول لـ(أرسل) المسند إلىٰ (فرعون) مظروفًا في (المدائن)، ولما كان معلومًا سلفًا أن فرعون يملك مصر، فإن الذهن يحصر المدائن في مدائن مصر، ومن ثم فالسحرة المجموعون هم سحرة مصر، فهذا التخصيص لا يستفاد إلا من امتدادات (ساحر)، ومن ثم فلابد من عده قرينة ذكرية للعهد الجنسي في (السحرة)، هذا فضلا عن أن أخذ (كل ساحر) قرينةً يفيد في

= وحكىٰ الآلوسي القولين ورجح الثاني [انظر: روح المعاني ٩/ ١١]، ومفهوم كلام الزمخشري والرازي إرادة العموم [انظر: الكشاف (٢/ ١٣٤) حيث يقول: «أَبَعْدَ ذلك أَمِنَ أهلُ القرىٰ . . .»، ومفاتيح الغيب (١٤/ ١٩٣) حيث يقول: «ثمَّ إنَّه تعالىٰ أعاد التهديد بعذاب الاستئصال»]، وحكىٰ الخازن أيضًا القول بالعموم، انظر: تفسير الخازن ٢/ ٥٥٣، ورجح الشوكاني الحمل علىٰ العموم، انظر: فتح القدير ٢/ ٢٣٨؛ أي القرىٰ التي يبلغها الإنذار فتصر علىٰ الكفر أيًا كانت، وإعمال القاعدة السابقة يأبىٰ ذلك؛ لتحقق العهد إمّا بسبب الذكر أو بسبب الحضور.

أمّا (تلك القرىٰ) فالمراد بها العهد الذكري المتحقق بالقص السابق، وخبره قرينةٌ قاطعةٌ بذلك، ويتضح في هذا الموضع وظيفتا قرينة العهد، لوجود قرينتين متقدمة هي الممثلة للمحال إليه، ومتأخرة ووظيفتها هنا قطع الاحتمال.

القطع بأن المراد بـ(السحرة) الاستغراق لا بعض مبهم .

كما نجد القرينة مثناة والمحيل مفردًا في قوله تعالى :﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ [الاسراء :١٢] ، وقوله عزَّ وجلَّ :﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ ... وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ ﴾ [الكهف :٣٢ ، ٣٥] .

***

الصورة الثانية(١) **: أن يكون لفظا القرينةِ والمحيلِ مختلفين :** ويقع ذلك إذا كان المحيل ضميرًا أو اسمَ إشارةٍ ، ثمَّ قد يقع مع غيرهما من المحيلات باستثناء العَلَمِ والمعرَّفِ بالنِّداء .

واختلاف اللفظين يفرض على البحث تساؤلًا ، هو : ما الذي يجعلنا نقول إن هذا اللفظ قرينةٌ لهذا المحيل؟

وللجواب عن هذا التساؤل لابد من التذكير بالفرق بين نوعين من المحيلات ؛ الأول ما له مادةٌ لغوية لها معنى معجمي مستقل ، وذلك المعرفُ بـ(أل) والإضافة ، والاسم الموصول باعتبار صلته ، والثاني ما لا يدل مستقلًّا إلا على ذات أو معنى مبهمَي الجنس ، محددي النوع والعدد ، بالإضافة إلى قيد التعريف الذي سبق بيانه في الباب الأول(٢) ، وذلك الضمير واسم الإشارة .

فأمَّا الضمير واسم الإشارة فلدينا خمسة أسباب تربط بينهما وبين قرينةِ الإحالة بهما هي :

١- **المطابقة في النوع والعدد ،** وهذا هو الأصل في العلاقة بين الضمير ومرجعه ، واسم الإشارة ومفسره ، فنجد المطابقة في الإفراد والتذكير في قوله تعالى :﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ [يونس :٥] هي التي تقود السامع إلى الربط بين الهاء في قدره و(القمر) دون الشمس ؛ لأنَّ القمرَ في لسانِ العربِ مذكَّرٌ والشَّمسَ مؤنَّثةٌ ، فلو أنث الضمير لانصرف إلى الشمس ،

(١) من صورتي العلاقة بين القرينة اللفظية المفردة والمحيل ، وراجع الأولى في ص٢٢٤ .

(٢) راجع : ص١٦٢ – ١٧٠ .

ولو ثني لانصرف إلى الشمس والقمر معًا(١) ، فكان في ذلك إشارة إلى إقرار الشريعة لمنهاج التقويم القمري الذي يسير عليه العرب ، فمن ثمَّ تعلقت الأحكام الشرعية به .

ويظهر هذا الأثر للمطابقة في التثنية في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الاحقاف :١٧] ، وفي الجمع في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [١٩/٤١] ، وفي التأنيث في قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ [الزخرف :٤٨] .

وكذلك مع اسم الإشارة كما في قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران :٣٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ﴾ [النساء :٧٨] ، ويضاف إلى المطابقة هنا المسافة حيث يرتبط كل اسم إشارةٍ بالقرينة القريبةِمنه ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ [النساء :٥١] ، وقوله تعالى : ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴾ [النساء :١٤٣] إشارةً إلى فريقي (المؤمنين) و(الكافرين) في قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء :١٤١] من غير تعيين ، يقول الطاهر بن عاشور مبينا جواز ارتباط أيٍّ من الاسمين بأيٍّ من الفريقين : « و(هؤلاء) أحدهما إشارة إلى المؤمنين ، والآخر إشارة إلى الكافرين من غير تعيين ، إذ ليس في المقام إلاّ فريقان فأيّهما جعلته مشارًا إليه بأحد اسمي الإشارة صحّ ذلك ، ونظيره قوله تعالى :

---

(١) ذكر الطبري وجهين لإفراد الضمير هنا ؛ أحدهما أن يكون الكلام متعلقا بالقمر خاصة ؛ لأنه مناط الحساب عند العرب ، والثاني أن يكونا مرادين ، فتقدير المنازل ينصرف إليهما ، ولكن اكتفي بذكر أحدهما عن الآخر كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة :٦٢] ، انظر : تفسير الطبري ١٢/ ١١٨ ، ١١٩ ، وتفسير البغوي ٣/ ٢٢٣ ، ولم يذكر الزمخشري إلا الوجه الأول لقوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩] انظر : الكشاف ٢/ ٣٢٩ .

﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ »[١] ، ولكن يبقى أنَّ للمطابقة دورًا فاعلًا لدى المتلقي في الربط بين المحيل وقرينته[٢] .

٢- **مقتضِي الارتباط** ، وأعني بذلك أنْ يكون اللفظ الممثل للقرينة مبتدأ مخبرًا عنه بجملة ، أو منعوتًا بجملة أو بسببيٍّ ، أو مؤكَّدًا توكيدًا معنويًّا ، أو مبدلا منه بدلَ بعضٍ أو اشتمال ، أو صاحبَ حالٍ جملةٍ ، أو اسمًا موصولًا بجملةٍ ، فإنَّ كلَّ موقعٍ منْ هذه المواقع يقتضي ارتباطَ ما بعده به[٣] ، فمتى كان الرابط ضميرًا أو اسمَ إشارةٍ فقرينته ما يقتضي وجودَه بصفتِه رابطًا .

فلو تأملنا قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة :٣٩] لوجدنا مبتدأً هو الاسم الموصول (الذين) ولابد له من صلة وهي جملة (كفروا) وصلة الموصول لابد لها من رابط ، فلابد بهذا أن يكون مرجع واو الجماعة هو (الذين) ، والواو في (كذبوا) يحكمها الدخول في حيز الصلة مع عدم تعدد المراجع الممكنة فليس لها إلا (الذين) مرجعًا ، ثمَّ يأتي اسم الإشارة (أولئك) في صدر جملة الخبر ولارابط لها إلا هو ، فلا محيص من ربطه بـ(الذين كفروا وكذبوا بآياتنا) ، وأخيرًا يأتي الضمير في جملة (هم فيها خالدون) مضطرا لأن يعود إلى (أولئك) لأنه في صدر جملةٍ مُخْبَرٍ بها عنه ، أو عملًا بمبدأ المطابقة السابق إن قلنا إن الجملة حال من (النار)[٤] ، أمَّا الضمير (ها) فقرينة العهد فيه هي (النار) ؛ للمطابقة أو لأنَّ الجملة المشتملةَ عليه حال منها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة :٤٤] ، حيث (مَنْ) اسم شرط وقع مبتدأً فيحتاج إلى رابط في جملة الشرط وآخر في جملة الجواب ، فيقضي ذلك على الضمير المستتر في (يحكم) واسم الإشارة (أولئك) بأن

---

(١) التحرير والتنوير ٥/ ٢٤١ .

(٢) سنعرض في الباب الثالث للمطابقة بوصفها وسيلة من وسائل الترجيح عند إجمال المحيل .

(٣) تحدث ابن هشام عن الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع من مغني اللبيب ص ٤٧٥-٤٨١ .

(٤) انظر في أعاريب الآية : البحر المحيط ١/ ٣٢٤ .

يعودا إليه ، و(ما) اسم موصول يقتضي رابطًا في صلته وليس ثمة إلا الضمير المحذوف الواقع مفعولا لـ(أنزل) ، والضمير (هم) إمَّا ضمير فصل أو مبتدأ وجملته خبر (أولئك) وعلىٰ الوجهين فالتركيب يحكم عليه بأن يعود إلىٰ (أولئك) .

وفي مقابل مقتضي الارتباط هناك عناصر ممتنعة الارتباط اللفظي ، ففي قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ * ... يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود : ١٠٣ ، ١٠٥] يمكن تصور عود الضمير المستتر في (يأتي) إلىٰ (يوم) السابق عليه مباشرة أو إلىٰ (يوم) الأول ، غير أنَّ الوجه الأول ممتنع ، يقول العكبري في بيان امتناعه :«وأمَّا فاعل (يأتي) فضمير يرجع علىٰ قوله (يوم مجموع له الناس) ، ولا يرجع علىٰ (يوم) المضاف إلىٰ (يأتي) ؛ لأنَّ المضافَ إليه كجزءٍ من المضاف فلا يصِحُّ أن يكون الفاعل بعضَ الكلمة ؛ إذْ ذلك يؤدِّي إلىٰ إضافة الشيء إلىٰ نفسه»(١) ، وبناءً علىٰ هذا فكلُّ ضمير في المضاف إليه يمتنع عوده إلىٰ المضاف ، وإن وافق لفظُه لفظَ المرجع الصحيح .

وهكذا نجد أن هناك ضوابط نحوية تعين المتلقي علىٰ تحديد مرجع الضمير ومفسر اسم الإشارة متىٰ كانا مذكورين في الكلام .

وهنا يذهب الذهن إلىٰ أنَّ من هذه الضوابط وقوع اسم الإشارة نعتًا مثل قول اللّـه تعالىٰ :﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ [القصص :٢٧] ، وقوله عز وجل :﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا ﴾ [الأعراف : ٥١] ، وقوله سبحانه :﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ﴾ [التوبة :٢٨] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴾ [الفرقان :١٧] .

والحق أنَّ في مثل هذا التركيب إشكالًا في التلقي ، إذْ من المعلوم أنَّ النعت يوضح منعوتَه إذا كان معرفةً ، فإذا كان هذا المنعوت هو ما يزيل إبهامَ النعت فإننا نقع فيما يشبه

---

(١) التبيان ٢/ ٧١٤ .

الدور حينئذ ، وحل هذا الإشكال يكمن ـ كما سبق[(١)] ـ في التفرقة بين مستويين من التلقي ؛ الأول التلقي المباشر في مقام الخطاب وتراعىٰ فيه القرينة الحضورية ، والثاني تلقٍّ غير مباشر في مقام القص ، أو التلاوة وتراعىٰ فيه القرينة الذكرية ، وبهذا نجد أنَّ توضيح اسم الإشارة الواقع نعتًا لمنعوته إنما يكون في حال التلقي المباشر في مقام الخطاب ؛ لأنَّ إبهام اسم الإشارة حينئذٍ تزيله قرينة حضورِ مدلولِه فلا يحتاج إلىٰ قرينةٍ ذِكْريةٍ معها ؛ لأنَّ حضور معادل المحال إليه أقوىٰ في تصوره من مجرد ذكر لفظ يدل عليه ، أمَّا تفسير المنعوت لما في نعته (اسم الإشارة) من إبهام فإنَّه يكون في حال التلقي غير المباشر ، وفي هذه الحال تنعكس العلاقة الكشفية بين النعت ومنعوته مادام النعت محيلا بقرينة حضورية غائبة ، إذْ ليس أمام المتلقي حينئذ إلا أنْ يستعين بالمنعوت بوصفه قرينةً ذكريةً علىٰ المحال إليه ، مع ملاحظة أنَّ درجةَ تعيُّنِ المحال إليه تضعف في هذه الحالة[(٢)] .

٣- تناسب العوامل ، والمراد به دلالة العامل في المحيل مقارَنةً بدلالة العامل في القرينة ، أو ما يناسبها ، فمما يكون المعوَّلُ فيه علىٰ العامل في القرينة قوله تعالىٰ : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[البقرة:٣٠] ، فإنَّ (ها) من (فيها) يعود علىٰ (الأرض) لا (خليفة) ؛ لأنه مجرور بـ(في) المتعلقة بـ(تجعل) كما كانت (الأرض) مجرورة بـ(في) المتعلقة بـ(جاعل) ، فالعامل واحد وهو (في) ، والحدث في المتعلَّقِ واحدٌ مادةً ومعنىً ، وجهة التعلق واحدةٌ ، أمَّا (خليفة) فقد قَيَّدَت هذا الحدث من جهة المفعولية ، وهي نفسُها الجهة التي ارتبط منها (مَنْ) بالجعل في (تجعل) ، فالاتحاد بين (ها) و(الأرض) في العامل والتعلُّق هو الذي أعطىٰ الظاهر قيمته التفسيرية للضمير ، فكان قرينةً علىٰ المحال إليه به ، والاختلاف بين الضمير و(خليفة) فيهما هو الذي صرف ذهنَ المتلقي

(١) انظر : ص٢١٧ – ٢١٩ .

(٢) الحديث عن درجة التعيين يأتي في الفصل الأول من الباب الثالث .

عن أن يربطَ بينهما فيجعل الظاهر مرجعًا للمضمر(١) .

ومما يعوَّل فيه على ما يناسب القرينة(٢) قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة :٢٨٢] ، فإنَّ الهاء في (اكتبوه) تعود إلى (دين) لا (أجل) ؛ لأنَّ الكتابةَ تناسب الدين أكثر ، من جهة أنَّ كتابة الدَّيْنِ تشمل جميع جهاته من مقدارٍ ودائن ومدين وأجل ، أمّا كتابة الأجل فلا تشمل غيره ، فمن ثَمَّ ينصرف الذهن من الضمير إلى (دَيْن) ، ويفهم أنَّه المراد به ، وهذا معنى كون الدَّين مرجعًا(٣) .

ويدخل تحت هذا السبب أيضًا دلالة الخبر عن المحيل ، ولو معنًى ، مقارنةً بما يناسب مدلول القرينة ففي قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة :٣٧] الذي يجعلنا نربط بين الضمير (هو) ومرجعه (ربِّه) هو مدلول الخبر (التواب الرحيم) ؛ لأننا ندرك أنَّ هاتين صفتين من صفات اللّـه عز وجل ، لا آدم عليه السلام ، ومثال ذلك مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة :٢٥] ، فإنَّ الخبر (الذي رزقنا) مناسب لـ (من ثمرةٍ رزقًا) .

ويرتبط بهذا السببِ الاسمُ الواقعُ بدلًا من اسم الإشارة ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ؛ ولهذا يكون مشاركًا في تعيين مدلوله مع القرينة الحضورية ، وإنْ تأخَّرَ عنه ، على نحو ما سبق(٤) كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم : ٥٨] .

٤- **مُعْتَمَدُ الإسناد** ، وهو مصطلح مأخوذ من عبارة لأبي حيان في غير هذا

(١) من ذلك أيضًا : ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا . . .﴾ [يوسف :٦] .

(٢) انظر أمثلةً أخرى في: ﴿مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، ﴿يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ... وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ﴾ [يوسف :٦] .

(٣) يلاحظ أن المرجع هنا هو معادل المحال إليه لأنه لفظ نكرة مطلقة ، فليس هناك صورة ما في ذهن المتلقي يمكن أن يئوب إليه أكثر من مفهوم (دين) .

(٤) انظر : ص٢١١ وما بعدها .

السياق(١) ، لكنه ملائمٌ له ، وأعني به العنصر الذي يكون مدارُ الحديث عليه ، وتتضح قيمة مراعاة هذا السبب لو أننا طبقنا الأسباب الثلاثة السابقة على اسم الإشارة في قوله تعالى - مثلا - : ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم :٢ ، ٣] ، حيث نجده من جهة المطابقة يصلح لأن يرتبط بـ(الكافرين) وبـ(الذين) ، وكذلك من جهة مناسبة خبر المحيل للقرينة ؛ لأنَّ كلًّا من الكافرين والذين يستحبون الحياة الدنيا ويصدون عن سبيل اللّه يصح الحكم عليهم بأنهم في ضلال بعيد ، وأمَّا مقتضي الارتباط فإنَّه هنا غير قطعي ، بل ينبني عل توجيه إعرابي محتمل ، إذ يحتمل (الذين) أن يكون مبتدأً فيكون هو القرينة ؛ لأنَّه حينئذٍ مقتضٍ لارتباط جملة الخبر به ، كما يحتمل أن يكون تابعًا لـ(الكافرين) وحينئذٍ تظهر فائدة مراعاة معتمد الإسناد الذي يمثله هنا المتبوع (الكافرين) ، فنجعله هو القرينة(٢) .

٥- **قرب المسافة** : وقد عبر النحاة عن هذا السبب بأنَّ الضمير يعود على أقرب مذكور ، وسوف تأتي مناقشة أثر المسافة في الترجيح عند تعدد المراجع في مكانها(٣) .

وأمّا المعرف بـ(أل) وبالإضافة ، والاسم الموصول ، فإنَّه قد يرتبط بالمتقدم مفهوميًّا بواسطة العلاقة المعجمية ، سواء أكانت ترادفًا أو تقاربًا ، أم كانت عمومًا وخصوصًا مطلقًا أو وجهيًّا(٤) ، **أو يرتبط به ماصدقيًّا** بواسطة الاتحاد في المدلول الخارجي(٥) ، ويكون المتقدمُ قرينةً للعهد فيه في حالتين :

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٢٣ ، وستأتي العبارة قريبا في حاشية ص٢٥٦ ، كما سيأتي تعبير أبي حيان عن مثل ما نحن فيه بالمحدث عنه ، انظر ص ٢٥٢ .

(٢) وعدُّ (الكافرين) هو القرينة فيه فائدة أخرى وهي تحمل المحيل معناه ومعنى تابعه معًا ، وفي هذا رفع لدرجة تكثيف المعنى فيه ، وهو ما يعد رافدا من روافد بلاغة الإيجاز .

(٣) في فصل الإجمال من الباب الثالث .

(٤) مع التنبه إلى أنَّ العموم والخصوص صفتان للمفهوم باعتبار ماصدقاته ، لكنَّ هذا لا يعكر على كون الارتباط هنا مفهوميًّا .

(٥) أي يشترك معه في الإحالة الماصدقية .

الأولى : أن يكون الاسم المتقدم نكرة .

والثانية : أن يكون الاسم المتقدم معرفةً بشرطين :

أحدهما- أن يكون تعريفه تعريف العهد الجنسي ، أو يكون ممتدًّا ، أو علمًا .

والثاني- أن يرتبط الثاني به ارتباطًا ماصدقيًّا فحسب ؛ أي لا مفهوميًّا(١) ، فيكون اللفظ الأول بهذا هو الذي نشأ العهد عنده ، وله ارتباط خاص بقرينة التعيين فلابدَّ أنْ يَعْبُرَ كلُّ لفظ يشاركه في الماصدق عليه وصولًا إلى المحال إليه عن طريق علاقات نحوية دلالية تمثل قرينة ذكرية ملحوظة مساعدة(٢) .

ولا يعني تخلُّفُ هاتين الحالتين انتفاءَ العلاقةِ بين اللفظين في ذِهْنِ المتلَقِّي ، ولكنه يعني أنَّ هذه العلاقةَ ليست من قبيل الإحالة العهدية ، فلو أخذنا مثلًا قولَ اللّـه تعالى عن فرعونَ وقومِه :﴿ فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّ ﴾ [الأعراف : ١٣٦] ، مع قوله تعالى بعده :﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ ﴾ [الأعراف :١٣٨] ، لوجدنا العلاقةَ المفهوميةَ قائمةً بين (البحر) و(اليم)(٣) ، وكذا العلاقة الماصدقية ؛ لأنَّ البحر الذي أغرق اللّـه فيه فرعونَ وقومَه هو الذي جاوزه موسى عليه السلام وبنو إسرائيل(٤) ، ولكنَّ (اليمَّ) لا يمثل قرينةً للعهد في البحر عملا بمبدأ تقليل انتقال الذهن(٥) ، خصوصًا أنَّ العهد هنا ذهنيٌّ(٦) .

ومن ثَمَّ فإنَّ ما ذكره الطاهر ابن عاشور من أنَّ «البحر هو بحر القُلْزُم المعروف

---

(١) على سبيل الترادف وشبهه .

(٢) سيأتي الحديث عنها في ص٣٠٠ .

(٣) انظر : لسان العرب (ي . م . م) ٦/ ٤٩٦٦ ، وفيه أنَّ اليمَّ البحرُ ، وقيل : لجته ، وقال الليث : البحر الذي لا يدرك قعره ولا شطَّاه ، وردَّه ابن منظور بقوله تعالى : ﴿فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ [طه : ٣٩] ؛ لأن (اليم) هنا نهر النيل ، وقد أثبت له ساحلًا ، وانظر أيضًا : الكشاف ٢/ ١٤٨ ، وروح المعاني ٩/ ٣٦ .

(٤) راجع سياق القصة في : (يونس : ٩٠) ، (طه : ٧٧- ٧٩) ، (الشعراء : ٥٢- ٦٦) ، (القصص : ٤٠) .

(٥) انظر ص ٢٣٣ .

(٦) يقول الطاهر بن عاشور : «التعريف في قوله :(اليَمّ) هنا تعريف العهد الذهني عند علماء المعاني المعروف بتعريف الجنس عند النحاة إذ ليس في العبرة اهتمام ببحر مخصوص ولكن بفرد من هذا النوع» [التحرير والتنوير ٩/ ٧٥] ، هذا مع أنه معين بالبحر الأحمر ، ولكن بقرائن خارجية .

اليوم بالبحر الأحمر ، وهو المراد باليمّ في الآية السابقة ، فالتعريف للعهد الحضوري(١) ، أي البحر المذكور كما هو شأن المعرفة إذا أعيدت معرفة ، واختلاف اللفظ تفنن ، وتجنبًا للإعادة»(٢) ، غيرُ مُسَلَّمٍ من جهة أنّه بنىٰ العهدَ في (البحر) علىٰ الاتحاد مع اللفظ الأول في الماصدق ، بناء علىٰ قاعدة المعرفة إذا أعيدت معرفة(٣) ، وقد سبق أنَّ هذه القاعدة قد تصح في نفسها ، لكنَّها أعمُّ من كونِ الأولِ قرينةً للعهدِ في الثاني أَوْ لا ، فهو أمرٌ آخرُ له ضوابطُه الخاصة(٤) ، ففرق بين كونِ المرادِ باللفظِ الأوَّلِ هو المرادَ بالثاني ، وكونِ الأولِ قرينةً للعهد في الثاني ، وهنا نجد التقارب المفهومي قائمًا إلىٰ جانب الاتحاد الماصدقي وهذا يعطي الثاني استقلالًا في التعيين .

ومما يؤيد اشتراط الحالة الثانية أنَّ ابن هشام لَّما ردَّ علىٰ الزمخشري أن يكون (المتقين) في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ٧٦] ، مفيدًا للعموم(٥) ، قدَّر جوابًا للشرط غير المذكور ، لأنَّ المذكور حينئذٍ لا يرتبط باسم الشرط ارتباطَ الضمير به ، وذلك لأنَّه ساواه ماصدقيًّا ومفهوميًّا معًا فاستقلَّ عنه ، فقال : «والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأنَّ المتقين مساوون لمن تقدم ذكره [أي مفهومًا لأن الشرط يفيد العموم ، والماصدق تابع للمفهوم] ، وإنما الجواب في الآيتين والبيت(٦) محذوف وتقديره في الآية الأولىٰ يحبه اللّـه»(٧) ، وهكذا كلُّ اسمِ شَرْطٍ وَقَعَ مبتدأً

(١) هذا بناءً علىٰ أنَّ الحضور يشمل حضورَ ما ذُكِرَ وحضورَ ما أُبْصِرَ ، كما قال ابن مالك ، بل زاد الحضورَ العلمي أيضًا وهو العهد الذهني ، انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وص١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) التحرير والتنوير ٩/ ٨٠ .

(٣) وإن لم تكن منطبقة تمامًا هنا ؛ لأنّ لفظ الأول غير الثاني .

(٤) ولا يتناقض هذا مع انطلاق البحث في تحديد هذه الضوابط من صور تلك القاعدة كما سبق ص٢٢٥ .

(٥) انظر : الكشاف ١/ ٣٧٥ .

(٦) يشير مع الآية المذكورة إلىٰ قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة :٥٦] ، وقول الشاعر :

فَمَنْ تَكُنِ الحَضارَةُ أَعْجَبَتْهُ ∴ فَأَيَّ رِجالِ بادِيَةٍ تَرانا

(٧) مغني اللبيب ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

فجوابه لا يربطه به ـ عند ابن هشام ـ إلا الضمير مذكورًا أو مقدرًا أو منويًا عنه(١) .

وأما مثال الحالة الأولى ـ وهي أن يكون الأول نكرة ـ فقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ . . . لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٧، ١١٠]، فإنَّ (بنيانُهم) معرَّفٌ بالإضافةِ يحيلُ إلى بنيانٍ معهودٍ، وقرينةُ العهدِ فيه هي (مسجدًا)، ولا يَرِدُ على هذا أنَّ (بنيانًا) أعمُّ من (مسجدٍ)؛ لأنَّ تخصيصَ الإضافةِ معتبرٌ فيها، بل أضيف إليه أيضًا تخصيص النعت (الذي بنوا)، ولا يخفى أنَّ هذا النعت مناسب للقرينة (مسجدًا) وما عمل فيها (اتخذوا)، فإنَّ البنيانَ من صور الاتخاذ، وأنَّ هذه المناسبةَ تشاركُ الارتباطَ المفهوميَّ بينهما في صرفِ الذِّهْنِ مِنَ المحيلِ إلى القرينةِ.

ومثال الحالة الثانية قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا * يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢١، ٢٢]، فـ(المجرمين) يرتبط ماصدقيًّا لا مفهوميًّا بـالعنصر الممتد (الذين لا يرجون لقاءنا)، ويكشف عن هذا الارتباط شبكة علاقات نحوية دلالية، يمكن تبسيطها لو تصورنا أصل التركيب على النحو التالي: (لا بشرى للمجرمين يومَ يرى الذين لا يرجون لقاءنا الملائكة)، إذ لا يفهم الارتباط بين الظرف بمكملاته والمظروف بمتعلقاته إلا بتصور اتحاد (المجرمين) و(الذين) ماصدقيًّا، فلما تقدم الموصول وصلته كان هو قرينة العهد في (المجرمين)؛ لأنَّ الذهن ينتقل من الثاني إلى الأول.

ومثال كون الأوَّل علمًا قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، فـ(كتاب اللّـه) يحيل إلى الصورة الذهنية للتوراة، وقرينة إحالته هي لفظ (التوراة) المتقدم؛ وهو عَلَم على الكتاب الذي أنزله اللّـه تعالى على

---

(١) انظر: السابق ص٤٧٩.

موسى عليه السلام .

(ج) امتداد القرينة المفردة :

ثَمَّةَ سِتُّ طُرُقٍ تَحَقَّق بها امتدادُ القرينةِ المفردةِ في الكتابِ العزيزِ ، وهي - بحسَبِ قُوَّةِ العَلاقةِ بينَ أصلِ القرينةِ وامتدادِها - : الامتدادُ بالصِّلَةِ ، والامتدادُ بالسَّبْكِ المصدَرِيِّ ، والامتدادُ بالشَّرْطِ ، والامتدادُ بالتمييز ، والامتدادُ بالإضافَةِ ، والامتدادُ بالوَصْفِ ، ويحاول البحثُ هنا - مع بيان هذه الطرق - الإجابةَ عن تساؤل مهم هو : متى يتحمَّلُ المحيلُ المعانيَ الناشئة عن امتداد القرينة؟ .

نستطيع بيُسْرٍ أنْ نقررَ أنَّ الطرق الأربع الأولى تقتضي بالوضع ارتباطَ المحيلِ بمجموعِ أصلِ القرينةِ وامتدادها ، فأمَّا **الامتدادُ بالصلة** ، وأعني به أن تكون القرينةُ اسمًا موصولًا ، فإنَّ الاسم الموصول يفتقر دائمًا إلى صلةٍ تُعَيِّنُ المرادَ بِهِ ، ومن ثَمَّ لا يكونُ وحدَه كافيًا لتمثيلِ المحالِ إليه(١) ، كما قال سيبويه :«(الذي) لا يتم إلا بحشوه»(٢) ، وأوضح المبرد ذلك بقوله :«واعلم أنَّ الصِّلَةَ مُوَضِّحَةٌ للاسم ، فلذلك كانت في هذه الأسماءِ المبهمةِ وما شاكلَها في المعنى ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : جاءني الذي ، أو مرَرْتُ بالذي ، لم يدلُلْكَ ذلك على شيءٍ حتى تقولَ : مررتُ بالذي قام ، أو مررتُ بالذي من حاله كذا وكذا ، أو بالذي أبوه منطلقٌ ، فإذا قلتَ هذا وما أشبهه وضعْتَ اليدَ عليه»(٣) .

ولو أننا تأمَّلْنا قوله تعالى :﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾ [الأنفال:٧٢] ، لَلَحَظْنا أنَّ الضميرَ في (ولايتهم) يعود على (الذين) محمَّلًا معنى الإيمان وعدم الهجرة ، والامتداد هنا شمل جملة الصلة وما عطِفَ عليها ، ومثل ذلك نجده مع اسم الإشارة في قوله تعالى :﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ

(١) باستثناء كونِه مرجعًا للضمير الرابط لصلة الموصول ، فإنَّ الضميرَ يعودُ إليه بوصفه دالًا على ذاتٍ مبهمةِ الجنسِ محددةِ النوعِ والعددِ مع المختصِّ ، مبهمتِها مع غيرِ المختصِّ .

(٢) الكتاب : ٢/ ١٠٥ .

(٣) المقتضب ٣/ ١٩٧ .

وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة :١٨] ، والمعرف بـ(أل) في قوله تعالى :﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران : ٣٥ ، ٣٦] ، إذ المراد ـ والله تعالى أعلم ـ وليس الذكر الذي توقعته فنذرته ، وهو ما عُبِّرَ عنه بـ(ما في بطني) ، فالتعريف في (الذكر) للعهد الذكري ، وقرينته هي اللفظ المفرد الممتد بالصلة (ما في بطني) .

وأمّا **الامتداد بالسبك المصدري** ، وأعني به أن تكون القرينة مصدرًا مؤوَّلًا ، فنستطيع أن نلحظه في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء : ٤٨] ، وقوله تعالى :﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف : ١٥] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، وقوله تعالى :﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ٦٤] .

وأمّا **الامتداد بالشرط** فنحو قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا * إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا * . . . أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾ [النساء : ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة :٤٥] .

وأما **الامتداد بالتمييز** فهو المتحقق بتمييز المفرد فقط ؛ لأنَّ الحديث عن القرينة المفردة ، وهو قليل في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ

ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [آل عمران :٩١] ، وقوله تعالىٰ :﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة :٧ ، ٨] ، وقوله تعالىٰ :﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران :٨٥] ، وقوله تعالىٰ :﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف :١٤٢] .

أمَّا الطريقان الأخيران فيحتاجان إلىٰ وقفة تستجلي العلاقة بين المحيل والقرينة فيهما ؛ وذلك لأن درجة الارتباط بين أصل القرينة وامتدادها تتيح لتلك العلاقة أن تتنوع ما بين تَحَمُّلٍ لمعنىٰ الامتدادِ واقتصارٍ علىٰ معنىٰ أصلِ القرينةِ .

فأمَّا الإضافة فإنَّ المحيل قد يرتبط بالمضاف مع اعتبار تقييده بالمضاف إليه نحو قوله تعالىٰ :﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ * وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس :٥٢ ، ٥٣] ، فالضمير (هو) يعود إلىٰ (عَذَاب الخُلْدِ) لا إلىٰ مطلق العذاب ، وهذا من قبيل الامتداد بالإضافة ، ومثل ذلك قوله تعالىٰ :﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ﴾ [التوبة :٦٨] .

ومن ذلك ـ مع كونِ المحيلِ اسمَ إشارةٍ ـ قولُه تعالىٰ :﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [يونس : ٦١] .

ومع الاسم الموصول قوله عزَّ اسمه :﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٢-٤٤] .

ومع المعرف بـ(أل) قوله سبحانه :﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ... وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٧ ، ٤٩] ، وقوله تعالىٰ :﴿ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ

ٱلْمِيعَادَ ﴾ [الرعد :٣١] ، فإنَّ كُلًّا من (العذاب) و(الميعاد) يحتمل إرادة الجنس وإرادة العهد[(١)] ، وقوله تعالىٰ :﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ١٣ ، ١٤] ، فالعهد في (أرضنا) عهد ذهني ، وهي قرينة للعهد في (الأرض) إذ المراد المضاف باعتبار تخصيصه بالإضافة .

ومن ذلك أيضًا ـ مع كون المحيل مضافًا ـ قوله تعالىٰ :﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس :٥٠] ، مع قوله تعالىٰ قبله : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ [يونس :٤٦] ، فهنا امتداد بالإضافة مع الصلة .

وقد يرتبط المحيل بالمضاف إليه دون المضاف ، فتكون القرينة حينئذ منفردة ، وذلك كقول اللّـه تعالىٰ : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾ [المائدة : ٩٦] ، إذ يعود الضميرُ في (طعامه) إلىٰ البحر ، علىٰ تفسير (الطعام) بالمطعوم ، وهو المأثور ، وهو ما قذفه البحر أو حسر عنه كما رجحه الطبري[(٢)] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [النساء : ١٦٩] فإنَّ الخلود في جهنمَ ـ أعاذنا اللّـه منها ـ لا في الطريق إليها ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر :٧٢] ، وإلىٰ هذا ذهب ابن حزم في قوله تعالىٰ :﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] ، قال أبو حيان :«وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد علىٰ (خنزير) فإنه أقرب مذكور ، وإذا احتمل الضمير العود علىٰ شيئين كان عوده علىٰ الأقرب أرجح ،

(١) قال أبو السعود العمادي : «أي العذاب الذي أُنذِروه عاجلًا أو آجلًا ، أو حقيقةُ العذاب وجنسُه المنتظمُ له انتظامًا أوليًا» [تفسير أبي السعود ٢/ ٣٨٥] .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٨/ ٧٢٦-٧٣٤ ، وذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّ الصيد والطعام علىٰ معناهما المصدري ، ومن ثم فالضمير يعود علىٰ مضاف محذوف والتقدير : أن تصيدوا حيوان البحر وأن تطعموه ، انظر : روح المعاني ٧/ ٣٠ .

وعورض بأنَّ المحدَّثَ عنه إنما هو اللحم ، وجاء ذكر (الخنزير) على سبيل الإضافة إليه لا أنه هو المحدث عنه المعطوف»[(١)] ، والارتباط بالمضاف إليه دون المضاف هو أيضًا أحد الأقوال في مرجع الضمير (ها) في قوله تعالى :﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، حيث قيل بعوده على الحفرة والنار والشفا[(٢)] ، ورجح أبو حيان الأخير[(٣)] .

وأما الوصف فهو يتناول أيَّ صفةٍ تتعلق بأصلِ القرينة ، سواء أكان تعلقُها عن طريق النعتِ ، وهذا هو الأصلُ في هذا النوعِ من الامتداد[(٤)] ، أم كان بطريقِ الحالِ أو الخبرِ أو العملِ .

ويتضح هذا النوع من الامتداد في قوله تعالى :﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ * قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ ﴾ [المائدة :١١٤ ، ١١٥] ، فالضمير في (منزلها) يعود إلى (مائدة) بقيد النعت (من السماء) ؛ إذ معنى التنزيل يناسب كونها من السماء ، ثم لابد هنا من مراعاة الوصف (من السماء) حتى تتم الإجابة .

وفي قوله تعالى أيضًا :﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢ ، ٤٣] ، فإنَّ الضمير في (موعدهم) يعود على (مَنِ) الموصولةِ بقيد صلتها ابتداءً ، مع قيد وصفها بـ(من الغاوين) ، فهي

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وقد أعاد الرد في تفسير الآية (٣٩) من سورة طه ٦/ ٢٢٦ .

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٣٩٥ ، والتبيان ١/ ٢٨٣ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣/ ٢٢ ، ويعلم من هذا أن امتداد القرينة بالإضافة أحد روافد احتمالية تعدد مرجع الضمير .

(٤) وإنما كان النعتُ هو الأصلَ في هذا الامتدادِ ؛ لأنَّ طبيعة ورودِه في التركيب ـ وهيَ أنَّه يأتي تابعًا موضِّحًا أو مخصِّصًا لمتبوعه ـ تقضي بأن يكون خالصًا للمنعوت لا ارتباطَ له بشيءٍ سواه ، فهو من الناحية التركيبية مجردُ امتدادٍ له ، وذلك بخلافِ الحال فإنَّها قيدٌ في عاملها مع كونها صفةً لصاحبها في المعنى ، وبخلاف الخبر فإنَّه ركنٌ مستقلٌ ، فعدُّهما من صور الامتداد بالصفة مراعًى فيه جانب الدلالة لا التركيب ، ومن الممكن تسميته بالامتداد الدلالي .

موعدٌ لمن اتصف بالاتِّباع والغواية معًا ، ذلك أن الغواية تعني الانهماك في الباطل وإظلام الأمر(١) ، وهو ما يزيد على مجرد اتِّباع الشيطان في بعض الأمر .

وكذلك قوله تعالى :﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [يونس :٣] فـ(ذلكم) إشارة إلى لفظ الجلالة باعتبار ما وصف به من صفات ، ويلاحظ أن الامتداد بالصلة هنا شارك الامتداد بالوصف .

ونرى تعاضد الوصفية والصلة ـ أيضًا ـ في تشكيل امتداد طويل للقرينة في قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ * وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٣- ١٣٦] ، وهذا الطول يبرز القيمة الاختزالية للمحيل(٢) .

ويشارك العطف في إطالة النعت فيزداد الامتداد به في إطار القرينة المفردة كما في قول اللّـه تعالى :﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٤] .

ومن امتداد القرينة بالوصف مع كون المحيل موصولًا ومحلًّى بـ(أل) قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ

(١) انظر : مقاييس اللغة (غ . و . ي) ٤/ ٣٩٩ .

(٢) انظر أمثلةً أخرى للامتداد بالوصف مع كون المحيل اسم إشارة في [آل عمران : ١٠٤] ، [الأنعام : ١٠١ ، ١٠٢] .

﴿مَن نَّشَآءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [يوسف :١٠٩-١١٠] ، فإنَّ قرينة العهد في (الرسل) هي (رجالا نوحي إليهم) مع مراعاة كونها معمولة لـ(أرسلنا) ، وقرينة العهد في (الذين من قبلهم) هي (أهل القرى) ، وهنا يبرز أثر من آثار امتداد القرينة على طريقة تحديدها ، حيث يتم تحديدها هنا بواسطة تتبع الذهن **لعلاقات متشابكة** ، فـ(أهل القرى) مجرور بـ(مِنْ) الدالة على التبعيض ، وشبه الجملة متعلق بمحذوف نعت لـ(رجالا) ، والمنعوت معمول لفعل مقيد بـ(مِنْ قبلكَ) ، والمخاطب بالقيد وهو النبي ﷺ معاصرٌ للمتحدَّث عنهم بالضمير في (قبلهم) ، فيبدأ الربط بين المحيل والقرينة من إدراك هذه المعاصرة ، ليعود إلى القبلية المشتركة التي اتصف بها المرسلون ، ويستقر أخيرًا عند الجماعات التي منها هؤلاء المرسلون وهم (أهل القرى) ؛ لأنهم المقصودون بالرسالة[1] .

إنَّ هذا التحليل يكشف عن عمق الروابط بين الألفاظ في التركيب ، وأنَّ المحيلات قلما تعتمد في تعيين قرائنها على ألفاظ مفردة لا تراعى ارتباطاتها التركيبية المختلفة .

وليس الأمر دائمًا على هذه الدرجة من التشابك ، إذْ قد يكفي الاشتراك في المادة اللغوية والمعنى بين صلة الموصول المحيل وامتداد القرينة للربط بينهما ، كما في قول اللّـه تعالى :﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ * إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة :٣٦ ، ٣٧] ، حيث نلفي

(١) يمكن تتبع مثل تلك العلاقات المتشابكة في قوله تعالى :﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ * قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ * ... وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ ... ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف : ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢] .

الاشتراك في المادة اللغوية والمعنى بين (حَرَّمَ) و(حُرُم) هو الذي ربط (ما) الموصولة بالقرينة المعينة للمحال إليه ، وهي (أربعةٌ حرُم) ، فالمراد بـ(ما) الأشهر ، لا أي شيءٍ آخر مما حرَّمه اللّـه تعالىٰ .

ويمكننا أن نلحظ نوعًا آخر من الطرق المحددة للقرينة في **تراكم المعاني** التي يتحملها المحيل في قوله تعالىٰ :﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [الحجر :٢٨ ، ٢٩] ، فالضمير في (سويته) يعود إلىٰ (بشرًا) بامتداده النعتي ، والضمير من (فيه) يعود إليه بعد أن تحمل معنىٰ التسوية ، ومن (له) يعود إليه بعد أن تحمل معنىٰ النفخ .

ومن الامتداد بالوصف المتأتّي بالعمل قوله تعالىٰ :﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، فـ«الضمير عائد إلىٰ النساء المعمول للفعل المقيد بالظرف وهو ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ »(١) ، ومن المتأتي بالخبر قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [الحجر :٢١] ، الضمير يعود علىٰ (شيء) بقيد كونه مخزونا عند اللّـه تعالىٰ .

هذا وقد يكون الامتداد بالوصف غيرَ مباشرٍ فيُفْهَمُ من السياق اللغوي كما في قوله تعالىٰ :﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس :٣٢] ، حيث يشير (ذلكم) إلىٰ اسم الجلالة في قوله تعالىٰ :﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس :٣١] ؛ والصفات التي يتحملها اسم الإشارة هنا من المشار إليه هي ـ في الواقع ـ الأخبار المحذوفة لفهمها من السؤال السابق ، ويكشف الطاهر ابن عاشور عن قيمة مراعاة امتداد المشار إليه ، وهو ما يعني تحمل اسم الإشارة لمعنىٰ هذا الامتداد بقوله : «واسم الإشارة عائد إلىٰ اسم الجلالة للتنبيه علىٰ أن المشار إليه جدير بالحكم الذي سيذكر بعد اسم الإشارة مِن أجل

(١) التحرير والتنوير ١/ ٤٦١ .

الأوصاف المتقدمة علىٰ اسم الإشارة وهي كونه الرازق ، الواهب الإدراك ، الخالق ، المدبر ، لأن اسم الإشارة قد جمعها وأومأ إلىٰ أن الحكم الذي يأتي بعده معلل بمجموعها»(١) .

ومع ما سبق فقد لا يراعَىٰ الامتداد بالوصف بل يراعَىٰ أصلُ القرينةِ فقط ، كما في قوله تعالىٰ :﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء :١٧٦] ، فلفظ (امرؤ) هنا مُتَحَمِّلٌ لثلاثِ صفاتٍ ؛ واحدةٍ من جهة العمل وهي أنه هالك ؛ لأنه فاعل لمحذوف يفسره المذكور ، وثنتين من جهة التبعية ، حيث نُعِتَ بجملةِ (ليس له ولد)(٢) ، وعُطِفَ عليها (له أختٌ) ، ومع هذا فلا نستطيع أن نُحَمِّلَ ضميرَه أيًّا من هذه الصفات ، وقد يعبَّر عن هذا بعود الضمير علىٰ اللفظ دون المعنىٰ كما قال أبو حيان :«والضمير في قوله :(وهو) وفي (يرثها) عائد إلىٰ ما تقدم لفظًا دون معنىٰ ، فهو من بابِ (عندي درهمٌ ونصفُه) ؛ لأن الهالك لا يرث ، والحيَّةَ لا تورثُ ، ونظيره في القرآن :﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر : ١١]»(٣) .

والضمير في الآية الأخيرة ـ فيما أرىٰ ـ راجع إلىٰ موصوف محذوف دون اعتبار تقييده بالصفة ، والتقدير علىٰ هذا ـ واللّـه أعلم ـ : وما يُعَمَّرُ مِنْ إنسانٍ معمَّرٍ ولا ينقص من عمره ؛ أي الانسان دون اعتبار وصفه بالمعمر ، وهو علىٰ هذا من القرينة

---

(١) التحرير والتنوير ١١/١٥٨ .

(٢) وإلىٰ هذا ذهب الزمخشري [انظر : الكشاف ١/٥٩٨] ، وذهب أبو البقاء العكبري إلىٰ أنَّ الجملة حال من الضمير المستتر في (هلك) [انظر : التبيان ١/٤١٣] ، ونصر أبو حيان توجيه الزمخشريِّ بقوله : «ذلك أنّ المسند إليه حقيقةً إنما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوفُ ، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له ، أمَّا الضميرُ فإنه في جملة مفسِّرة لا موضع لها من الإعراب ، فصارت كالمؤكِّدة لما سبق ، وإذا تجاذب الإتباعَ والتقييدَ مؤكِّدٌ أو مؤكَّدٌ ، فالحكم إنما هو للمؤكَّد ؛ إذ هو معتمد الإسناد الأصلي» [البحر المحيط ٣/٤٢٣] .

(٣) البحر المحيط ٣/٤٢٣ .

الملحوظة بدلالة الاقتضاء الآتية[١] .

ثانيًا ـ الملفوظ المتعدد :

يعنينا في الحديث عن القرينة الملفوظة المتعددة تحديدُ مفهومِ التعدُّدِ أوَّلًا ، ثُمَّ رَصْدُ صورِهِ ، مع بيانِ أثرِه في العَلاقَةِ بَيْنَ القرينةِ والمحيلِ مِنْ حَيْثُ ما يَتَحَمَّلُهُ المحيلُ مِنَ القرينةِ ، وهو ما يدور حول فكرة الاختزال .

(أ) ضبط القرينة المتعددة :

يقصد البحث بالتعدد هنا أن تكون القرينة أكثر من عنصر لفظي مع استقلالِ كلٍّ ، بحيث يصلح كل عنصر لو انفرد أن يكون هو القرينة ، وينبغي ملاحظة أن التعدد هنا هو تعدد علىٰ سبيل الجمع بين العناصر المؤلِّفة للقرينة لا علىٰ سبيل البدل ؛ إذ يعد الأخير من قبيل الإجمال الذي تمثل الإحالة رافدا من روافده[٢] .

(ب) صور القرينة المتعددة :

يتحقق التعدد للقرينة بصورتين :

الأولىٰ : قرينة المأخذ مضبوطة بوسيلة نحوية وهي العطف كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج :٤٠] قال العكبري :«والضمير في (فيها) يعود علىٰ المواضع المذكورة»[٣] .

وقوله تعالىٰ :﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾

---

(١) والامتداد وعدمه يتحقق للملحوظة كما يتحقق للملفوظة ، وذهب ابن مالك إلىٰ أنَّ الضمير فيها عائد علىٰ المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له ، وفسَّره بقوله : «أي من عمر غير المعمر ، فأُعيد الضمير علىٰ غير المعمر ؛ لأنَّ ذكر المعمر مذكر به لتقابلهما» [انظر : شرح التسهيل ١/ ١٥٩] ، وفسَّره السيوطي بقوله : «أي عمر مُعَمَّرٍ آخر» ، وسمَّىٰ ذلك في همع الهوامع [١/ ٢٢٠] عودَ الضمير علىٰ نظير المذكور ، ووافق في الإتقان [٢/ ٢٨٢] أبا حيان في التعبير عنه بالعود علىٰ لفظ المذكور دون معناه .

(٢) راجع : فصل الإجمال من الباب الثالث .

(٣) التبيان : ٢/ ٩٤٤ .

[يونس :٥٨] ، فالإشارة بـ(ذلك) إلىٰ فضل اللّـه ورحمته .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴾ ... ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الأنعام :٤٢، ٤٤] ، فالاسم الموصول (ما) يحيل إلىٰ (البأساء والضراء) وهما لفظان متعاطفان(١) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] .

والعطف في الآيات السابقة من عطف المفردات ، وقد يكون من عطف الجمل كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [البقرة :١١٣] ، قال الطاهر بن عاشور :«وضمير قوله : (هم) عائد إلىٰ الفريقين ، وقيل : عائد إلىٰ النصارىٰ لأنهم أقرب مذكور»(٢) ، فعلىٰ الوجه الأول يكون الضمير عائدًا إلىٰ لفظين مرتبطين بواسطة تعاطف جملتيهما ، هما كلمة (اليهود) الأولىٰ وكلمة (النصارىٰ) الثانية .

ومثل ذلك أيضًا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة :٢٢١] ، فـ(أولئك) إشارة «إلىٰ المشركات والمشركين ، إذ لا وجه لتخصيصه بالمشركين خاصة لصلوحيته للعود إلىٰ الجميع»(٣) .

والصورة الثانية : تعتمد علىٰ أيِّ مساوقة أخرىٰ غير العطف ، كالتشبيه في قوله تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية :٢١] ، قال العكبري :«فأمَّا الضمير المضافُ إليه فيرجع إلىٰ القبيلين ، ويجوز أن يرجع إلىٰ الكفار ؛ لأنَّ محياهم

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ٧/ ٢٢٩ .

(٢) السابق ١/ ٦٧٦ .

(٣) السابق ٢/ ٣٦٣ .

كمماتهم ؛ ولهذا سُمِّيَ الكافر ميِّتًا»(١) ، وكالاجتماع في عامل واحد نحو قوله تعالى :﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة :١٦٦ ، ١٦٧] فضمير «(رأوا) ضمير مبهم عائد إلى فريقي الذين اتبعوا والذين اتبعوا»(٢) .

وقد اجتمعت الصورتان في قوله تعالى :﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة :١١٦] يقول الطاهر بن عاشور : « الضمير في (قالوا) عائد إلى جميع الفرق الثلاث وهي اليهود والنصارى والذين لا يعلمون»(٣) في آية (١١٣) ، فقد وقع العطف بين الأولين ، وجاء الثالث في سياق التشبيه .

وقد يكون كلٌّ من العنصرين ممتدا مما يتطلب تنبه المستمع حتى يربط بين المحيل وقرينةِ عهدِه ، وذلك كما في قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَـٰتِنَا غَـٰفِلُونَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يونس :٧ ، ٨] أولئك : إشارة إلى مذكور متقدم وهو (الذين لا يرجون) و(الذين هم عن آياتنا) وهو متعدد لأجل العطف ، وكل طرف ممتد بالصلة .

ومثل ذلك قوله تعالى :﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة : ٣-٥] .

(ج) أثر التعدد فيما يتحمله المحيل من القرينة :

يتحدد هذا الأثر من حيثيتين مختلفتين :

الأولى : أنَّ التعدد يعد رافدًا من روافد احتمالية معنى المحيل ، وتتداخل هذه الاحتمالية مع ظاهرة المطابقة ، وإجراء الحمل على المعنى ، وسوف يعرض البحث لهذه الظاهرة في علاقتها بالإحالة ، في الباب الثالث إن شاء اللّـه تعالى .

(١) التبيان ٢/ ١١٥٢ .

(٢) التحرير والتنوير ٢/ ٩٧ .

(٣) السابق ١/ ٦٨٣ .

الثانية : أنه يعد رافدًا من روافد توسيع القيمة الإحالية للمحيل ومن ثم رفع الكفاءة النصية له ، ونستطيع أن نتلمس هذا الأثر في قوله تعالى :﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ [النساء :٢٤] ، فإن اسم الإشارة يحيل إلى أربعة عشر اسمًا بدءًا من ﴿ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء :٢٣] وانتهاء بـ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء :٢٤] ، و«ذلك يكنى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد»[١] كما يقول العكبري ، وهو هنا ذو قيمة إحالية موسعة ، بمعنى أنه يقوم مقام عدد كبير من الألفاظ ، وهذا يرفع من الكفاءة النصية له وهي «صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من الوسائل»[٢] ، وهذه القيمة الموسعة تتحقق أيضًا بكون القرينة ممتدة امتدادا طويلا كما مضى ، وبكونها مركبة كما سيأتي .

ومما يظهر فيه ذلك بجلاء قوله تعالى :﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴾ [الفرقان :٧٥] ، حيث يحل (أولئك) محل (عباد الرحمن) وأوصافه الثمانية المتعاطفة ، التي استغرقت اثنتي عشرة آية متوسطة الطول ، فقد بني التعدد هنا على الامتداد بالوصف كما سبقت الإشارة .

واستقل التعدد بتوسيع القيمة الإحالية ومن ثَمَّ رفع الكفاءة النصية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب :٣٥] ، حيث قام الضمير في (لهم) مقام عشرين اسما .

وكذلك قوله تعالى :﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا

(١) التبيان ١/ ٢٠٩ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص٢٩٩ ، وانظر : ص ٣٢٣ .

لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [يونس :٢٦-٢٨] الضمير في (نحشرهم) يعود إلى الفرقين (الذين أحسنوا) و(الذين كسبوا السيئات) .

ثالثًا ـ الملفوظ المركب :

(أ) ضبط القرينة المركبة :

يَعْنِي البحثُ بالقرينة المركبة ما كان مركزُ التَّعْيِينِ فيه علاقةً إسناديةً بين مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، ثم ما يُبْنَىٰ حول هذه العلاقة من علاقات نحوية أخرىٰ ، بمعنىٰ أنْ تُمَثِّلَ القرينةُ كلامًا بالمعنىٰ النحوي ، وبهذا تفترق عن القرينة الممتدة والقرينة المتعددة ، فمركز التعيين في الممتدة لفظ مفرد ، وفي المتعددة لفظان مفردان أو أكثر ، وعلىٰ الرغم من أن الامتداد ينشأ عن التركيب ، فإنَّ هناك فرقًا بين أن تُقصَدَ النسبة نفسُها بين طرفين ، وهذا ما يتحقق في القرينة المركبة ، وأن يُقْصَدَ أحد الطرفين مع مراعاة نسبته إلىٰ الآخر ، وهذا ما يتحقق في القرينة الممتدة .

(ب) صور القرينة المركبة :

نستطيع رصْدَ صورتين للقرينة المركبة :

أولاهما تتميز بأنَّ النظر فيها يتوجَّهُ ابتداءً إلىٰ اللفظ ، كالجمل المحكية بالقول ، ويكون المحيلُ معها اسمَ الإشارة والضميرَ .

وثانيتهما يتوجه النظر فيها ابتداءً إلىٰ المعنىٰ ، وغالبًا ما يكون المحيلُ معها اسمَ الإشارة . .

وتتضح الصورة الأولىٰ في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء :١٩٠-١٩٣] ، فاسم الإشارة (ذلك) يحيل إلىٰ الكلام السابق ابتداء من ﴿ كَذَّبَ

﴿ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء :١٧٦] ؛ لأنه تكرر بعد كل قصة فيكون كل واحد مختصًا بالقصة السابقة عليه ، أما الضمير في (إنه) فهو يعود إلىٰ مجموع الكلام السابق المشتمل علىٰ قصص الرسل وأقوامهم ، والذي عقب كل جزء منه بالإشارة إليه بـ(ذلك) ، وبَيَّنٌ أنَّ الآية تتحقق بذكر القصة في سياقها لا بتحققها في الخارج لأنَّه ماضٍ لا اطلاعَ للمخاطبين عليه .

ويزداد الأمر وضوحًا لو أنَّنا وضعنا الصورة المقابلة أمامنا ، ويمثِّلُها قولُ اللَّـه تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل : ١٠- ١٣] . قال الآلوسي :«(إِنَّ فِىٰ ذَٰلِكَ) المذكور من إنزال الماء وإنزال ما فُصِّلَ . . . (إِنَّ فِىٰ ذَٰلِكَ) أي التسخير المتعلق بما ذكر»(١) .

فمن الواضح أنَّ المراد ليس هو لفظَ (أنزل من السماء . . .) (وسخر لكم . . .) (وما ذرأ لكم . . .) بمعنىٰ ذكره أو مجرد قوله ، بل معناه أي تحققه في الخارج ، ومن ثَمَّ فالضابط الذي يكشف ما إذا كان المراد اللفظ أو المعنىٰ هو أن نضيف كلمة (قول) أو (حكاية) مرة و(حدوث) أو (تحقق) مرة أخرىٰ إلىٰ اسم الإشارة فإن استقام المعنىٰ مع الأول فالمراد اللفظ والقرينة مركبة من الصورة الأولىٰ ، وإن استقام مع الثاني فالمعنىٰ هو المراد وهي مركبة من الصورة الثانية ، وإن استقام معهما فالوجهان ، وهنا لو قلنا : إنَّ في قول ذلك لآية ، لما استقام المعنىٰ لأن الآية لا تتحقق بمجرد القول بل بحدوثها في الخارج فالمراد هنا الاعتبار بالتحقق الخارجي لِـما دَلَّتْ عليه ألفاظ الآية ، فالمعنىٰ ـ واللَّـه أعلم ـ : إن في حدوث ذلك لآية .

---

(١) روح المعاني ١٤/١٠٨ ، ١١٠ .

وفي قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق :٣٧] ، حيث الإشارة بـ(ذلك) إلىٰ مجموع ما سبق ذكرُه من أحوال لأهل الجنة والنار ، والذكرىٰ تتحقق بالذكر لا بالتحقق الخارجي .

ومما يحتمل الوجهين قوله تعالىٰ :﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ❊ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام :١٦٢ ، ١٦٣] ، فيمكن أن يحمل اسم الإشارة (ذلك) علىٰ القول المذكور[1] فيكون من الصورة الأولىٰ ، ويمكن أن يحمل علىٰ تحقيقه في الخارج أي أداء الأعمال بإخلاصٍ للّـه تعالىٰ[2] فيكون من الصورة الثانية ، والتكليف يصح أن يتعلق بالقول وبالفعل جميعًا .

وكذلك اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالىٰ :﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [النحل :٦٥] ، يشير إلىٰ الجملة قبله علىٰ تقدير : إن في ذكر ذلك ، استئناسًا بقوله سبحانه (لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ) ، وإنْ كان يحتمل الوجه الثاني أيضًا .

لكن ينبغي التنبه إلىٰ أنَّه ليس كل موضع يقال فيه : إنَّ اسم الإشارة يعود إلىٰ السابق لتأويله بالمذكور ، يصح فيه هذا التقدير ، فمثلًا عند قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة :٦١] ، قال الطاهر بن عاشور : «أفرد اسم الإشارة لتأويل المشار إليه بالمذكور»[3] ، مع أننا لو طبقنا الضابط المذكور آنفًا لما استقام المعنىٰ لو قدَّرْنا : قيل ذلك أو ذُكِرَ ذلك بسبب أنهم كانوا يكفرون ... ، لأنَّ الـمُسَبَّبَ ليس مجرَّدَ الذِّكرِ بل التحقق نفسه ، ومِنْ ثَمَّ فالقرينةُ هنا من الصورة الثانية .

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ٨/ ٢٠٤ .

(٢) انظر : روح المعاني ٨/ ٧١ .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٥٢٩ .

ومن الصورة الثانية أيضًا - مع كون المحيل مضافًا - قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى * وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى * وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى * يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى * وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى * هَٰرُونَ أَخِى * ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى * وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى * كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا * قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه : ٢٥-٣٦] ، فـ(سُؤْلَكَ) معرَّف بالإضافة تعريف العهد الذكريِّ ، وقرينته هي مجموع الكلام السابق الذي دعا به سيدنا موسىٰ عليه السلام ، فهي قرينةٌ مركَّبَة ، لكن نُظِرَ فيها إلىٰ معناها ابتداءً وهو كونها دعاءً وسؤالًا .

وقد يكون اللفظ المركب جزءًا من مقول القول نحو : قوله تعالىٰ :﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[آل عمران :١٨٣] فالمراد بـ ﴿ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ ﴾ هو ﴿ بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ﴾ لا من أول :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ ﴾ .

٢- القرينة الذكرية الملحوظة

(أ) ضبط القرينة الملحوظة :

«اللغة نظام لفظيٌّ يربِطُ الألفاظَ بالمعاني بواسطةِ نوعين من القرائن ؛ أحدهما يسمَّىٰ القرائن اللفظيَّة والآخرُ هو القرائنُ المعنويَّةُ أيْ أنَّ العلاقاتِ بين أجزاء الكلام قد يستدلُّ عليها بقرائنَ لفظيةٍ فنسميها علاقاتٍ ملفوظةً وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرفها باسم العلاقات الملحوظة أي التي لا يعتمد إدراكها علىٰ قرائن لفظية»(١) .

وقد استعرضنا فيما تقدم صورًا لقرينة العهد الذكري كان الجامع بينها أنَّها تدُلُّ علىٰ المحال إليه بلفظها مباشرةً ، وثمَّةَ عباراتٌ أُخرىٰ تُذْكَرُ في الكلام وتدلُّ علىٰ المحال إليه دلالةً غيرَ مباشرةٍ ، تُسْتَنْبَطُ منها بشيءٍ مِنَ النَّظرِ والتأمُّلِ يتفاوتُ في عمقه بتفاوتِ العَلاقاتِ بين الملفوظ والمعنىٰ الذي يدل علىٰ المحال إليه ، وهي العلاقاتُ التي تُشَكِّلُ

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ٣٩٥ .

صورَ هذا النوعِ من القرينة ، التي اصطلح البحث علىٰ تسميتها بالقرينة الملحوظة في مقابل القرينة الملفوظة ، وقد أسماها الدكتور صبرة ـ في إطار حديثه عن مرجع ضمير الغائب خصوصًا ـ بالمرجع غير الصريح ، وهو عنده : «ذلك المرجع المفهوم من الكلام والذي يحتاج إلىٰ إعمال الفكر وطول نظر . . .»(١) ، وقد عدَّ له تِسْعَ صُوَرٍ ، وذكر ابنُ مالك من قبل ـ في الإطار نفسِه ـ ثمانيَ صور لمرجع ضمير الغائب أولاها يندرج ـ وفقًا للبحث ـ تحت القرينة الذكرية الملفوظة ، والثانية تحت القرينة الحضورية والثالثة تحت القرينة الذهنية ، والصور الخمس الباقية تحت القرينة الذكرية الملحوظة(٢) .

(ب) مسالك القرينة الملحوظة وعلاقاتها بالمحيل :

تتحدد صور القرينة الملحوظة بناءً علىٰ طبيعة العلاقة بين المعنىٰ الـمُمَثِّل للقرينة واللفظ الذي يُفهَمُ منه هذا المعنىٰ ، وقد رصد البحثُ خمسةَ مسالكَ لها نستعرضها فيما يلي :

المسلك الأول ـ ما فُهِمَ بدلالةِ التَّضَمُّنِ :

يقسِّمُ البلاغيُّون والأصوليُّون والمناطقة دلالةَ اللفظِ(٣) إلىٰ دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام(٤) ، ودلالةُ التَّضَمُّنِ هي دلالةُ اللفظ علىٰ جُزْءِ ما وُضِعَ له « مِنْ

---

(١) مرجع الضمير في القرآن الكريم . . مواضعه وأحكامه وأثره في المعنىٰ والأسلوب ، تأليف الدكتور محمد حسنين صبرة ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م . ص١٢ ، ١٣ .

(٢) انظر تفصيل هذه الصور في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٦-١٥٩ .

(٣) والمقسَّم هنا هو ما كان للوضع مدخلٌ فيه باتفاق ، وإن وقع الخلاف في تسمية بعض أقسامه وضعيًا بين البلاغيين والمناطقة كما سيأتي ، انظر : حاشية الصبان علي شرح السلم للملوي ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، وحاشية الدسوقي علىٰ مختصر السعد ضمن شروح التلخيص ٣/ ٢٦٢ .

(٤) انظر : مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي [ت٦٢٦هـ] ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م ، ص١٨٢ . وشروح التلخيص ٣/ ١٦٢-١٦٦ . والطراز ١٩-٢١ .

والمستصفىٰ ١/ ٣٠ . والكاشف عن المحصول في علم الأصول لأبي عبد اللّـه محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني [ت ٦٥٣هـ] ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، منشورات =

حَيْثُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكُلِّ وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ»(١) ، ومن ثَمَّ «تكون فيها له جزءٌ ، وهو المعنىٰ المركب»(٢) ، ومثالها دلالة (إنسان) علىٰ (كائن حي) ، ودلالة (البيت) علىٰ (السقف) .

وقد اختلف العلماء في دلالة التضمُّنِ ، فذهب البلاغيون وبعض الأصوليين إلىٰ أنها عقلية ، وذهب الآمدي(٣) وابن الحاجب(٤) والشوكاني(٥) من الأصوليين وأكثرُ المناطقةِ(٦) إلىٰ أنها وضعيةٌ أو لفظيةٌ ، وذهب محمد بن علي الجرجاني إلىٰ أنها ـ ودلالةَ

= محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م ، ٢/ ٣-٧ . والإحكام في أصول الأحكام للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي [ت ٦٣١هـ] ، تحقيق محمد أحمد الأمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م ، ١/ ٢٩ ، ٣٠ . وشرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي علىٰ متن جمع الجوامع لتاج الدين بن السبكي ، ومعه حاشية العلامة البناني ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م ، ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

وتحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي [ت ٧٦٦هـ] ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، الثانية ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م ، ص ٢٩ . والتجريد الشافي علىٰ تذهيب المنطق الكافي ، حاشية علىٰ التذهيب علىٰ تهذيب المنطق والكلام ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م ، ص ٨٤ . شرح السلم لأحمد الملوي ومعه حاشية الصبان عليه ، مصطفىٰ البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م ، ص ٤٩ وما بعدها .

(١) حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع للمحلي ، للعلامة الشيخ حسن العطار ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١/ ٣١٢ ، «وَأَمَّا دَلالتُهُ عَلَىٰ الجزءِ مِنْ حَيْثُ هو بأنِ اسْتُعْمِلَ ما لِلْكُلِّ فِي الجزءِ فمَجازٌ» ، وهي مطابقة . [انظر : حاشية العطار ١/ ٣١٢] .

(٢) حاشية الدسوقي علىٰ التذهيب ص ٨٨ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهىٰ السول تأليف أبي زكريا يحيىٰ بن موسىٰ الرهوني [ت٧٧٣هـ] ، تحقيق الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م ، ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

(٥) حيث ذهب إلىٰ تقسيم المنطوق ـ المقابل للمفهوم ـ إلىٰ قسمين «صريح إن دلَّ عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمن ، وغير صريح إن دلَّ عليه بالالتزام» [إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني [١٢٥٠هـ] ، حققه وعلق عليه الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، دار الكتبي ـ القاهرة ، ٢/ ٥٣] ، فجعل دلالة التضمن تحت الصريح مع المطابقة مِمَّا يُفْهِمُ اشتراكَهما في كونهما دلالة وضعية .

(٦) انظر : حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع للمحلي ١/ ٣١٣ .

اللزوم ـ ليست وضعية محضة ، ولا عقلية محضة ، بل مشتركة بينهما[١] ، وإذا كان هذا الخلاف يبدو في حقيقته خلافًا لفظيًا[٢] أو كاللفظي[٣] يتناول المصطلح ولا يمس المفهوم ، فإنَّ وراءه فارقًا حقيقيًا في طبيعة الانتقال من معنى اللفظ إلى جزئه ، ولدينا في هذا وجهتا نظرٍ رئيستان ؛ الأولى : «أنه لا انتقالَ ؛ لأنَّ فهم المركب بفهم أجزائه ، فكيف يتأتى الانتقال؟»[٤] ، وعليه فـ« دلالةُ التضمنِ فَهْمُ الجزءِ في ضِمْنِ الكُلِّ ، ولا شَكَّ أنَّه إذا فُهِمَ المعنى فُهِمَتْ أجزاؤه معه ، فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء ، بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة ، وبالقياس إلى جزئه تضمنا ، بخلاف دلالة الالتزام فإنَّه لابد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ، ضرورةَ أنَّ اللازم لا دخل له في الوضع أصلا ، وهذا وجه من يقول إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية »[٥] .

ويؤيد هذه الوجهة ما نقله العطار عن التفتازاني من قوله : « وَتُسَمَّى الْمُطَابَقَةُ وَالتَّضَمُّنِيَّةُ لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا بِتَوَسُّطِ الِانْتِقَالِ مِنْ مَعْنًى بَلْ مِنْ نَفْسِ اللَّفْظِ بِخِلَافِ الِالْتِزَامِ ؛ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِأَنَّهُمَا وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ إذْ لَيْسَ هَاهُنَا إلَّا فَهْمٌ وَانْتِقَالٌ وَاحِدٌ يُسَمَّى بِاعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ إلَى مَجْمُوعِ الْجُزْأَيْنِ مُطَابَقَةً ، وَأَحَدِهِمَا تَضَمُّنًا ، وَلَيْسَ فِي التَّضَمُّنِ انْتِقَالٌ إلَى مَعْنَى الْكُلِّ ثُمَّ مِنْهُ إلَى الْجُزْءِ كَمَا فِي الِالْتِزَامِ يُنْتَقَلُ مِنْ اللَّفْظِ إلَى الْمَلْزُومِ وَمِنْهُ إلَى لَازِمِهِ فَيَتَحَقَّقُ فَهْمَانِ ، وَمَبْنَى هَذَا التَّحْقِيقِ عَلَى أَنَّ التَّضَمُّنَ فَهْمُ الْجُزْءِ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ ، وَالِالْتِزَامُ فَهْمُ اللَّازِمِ بَعْدَ فَهْمِ الْمَلْزُومِ قَالَهُ النَّاصِرِ »[٦] .

---

(١) انظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني [ت٧٢٩هـ] ، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م ، ص١٤٩ .

(٢) انظر : حاشية البناني ١/ ٢٣٩ .

(٣) انظر : حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ١/ ٣١٤ ، حيث يقول :«وفي الحقيقة كاد أن يكون هذا الخلاف لفظيًا» .

(٤) حاشية الصبان على شرح السلم للملوي ص٥٣ .

(٥) السابق ص٥٣ .

(٦) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ١/ ٣١٤ .

والثانية : «أنَّ المركَّبَ قد يُفْهَمُ إجمالًا ثُمَّ يَنْتَقِلُ الذِّهْنُ إلى جزءٍ فَجُزْءٍ»[١] ، ومن ثَمَّ يكون فهم الجزء عن طريق الانتقال من معنى الكل إلى جزئه ، ولهذا نرى الرازيَّ يجعل دَلالةَ التضمن دلالةً عقليَّةً ، بل يدرجها تحت اللزوم ، فيقول :« الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة ، وأما الباقيتان فعقليتان ؛ لأنَّ اللفظ إذا وُضِعَ للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه ، ولازمُه إنْ كان داخلًا في المسمى فهو التضمن ، وإنْ كان خارجا فهو الالتزام»[٢] .

والذي أراه أقربَ إلى القبول هو الوجهة الثانية ؛ بناءً على تحقق انتقال الذهن فيها ، حتى إنَّ الآمديَّ ـ وهو من أقطاب الوجهة الأولى ـ قد صرَّحَ بأن دلالةَ التضمن تشارك دلالة الالتزام في افتقارهما إلى نظرٍ عَقْلِيٍّ يُعرِّفُ اللازِمَ في الالتزامِ ، والجزءَ في دلالةِ التضمنِ[٣] ، وفي هذا اعتراف منه بدور العقل فيها ، نعم عمل العقل في دلالة الالتزام أكبر .

وعلى أساس وجهة النظر الثانية هذه أدخل البلاغيون دلالةَ التضمن في مجال علم البيان[٤] ، يقول السكاكي معبرا عن الفلسفة التي حُصِرَتْ مباحثُ علمِ البيان بناءً عليها : «وإذا عرفْتَ أنَّ إيرادَ المعنى الواحدِ على صُوَرٍ مختلفةٍ لا يتأتى إلَّا في الدلالات العقلية[٥] ، وهي الانتقال من معنًى إلى معنًى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ـ ظهر لك أنَّ علمَ البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني»[٦] ، ومعلوم أنَّ من

---

(١) حاشية الصبان على شرح السلم للملوي ص٥٣ .

(٢) المحصول في علم أصول الفقه ، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي [ت٦٠٦هـ] ، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ١/ ٢١٩ ، وانظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، للإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م ، ص٦١ . الطراز للعلوي ص٢١ .

(٣) الإحكام١/ ٣٠ .

(٤) ممن نصَّ على ذلك : السعد في المختصر ، وابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح ، وبهاء الدين السبكي في عروس الأفراح ، انظر : شروح التلخيص ٣/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٥) ودلالة التضمن عنده دلالة عقلية ، انظر : مفتاح العلوم ص١٨٢ .

(٦) مفتاح العلوم ص١٨٢ ، ١٨٣ .

علاقات المجاز التي يدرسها علم البيان (الكلّيّة) نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩]، وقولهم: قطعْتُ السارقَ، وإنَّما قُطِعَتْ يدُه[1].

ويرىٰ صاحب الإشارات والتنبيهات أنَّ علم البيان لا يبحث في الدلالة التضمنية؛ يقول: «إنْ قلت: إذا كان علم البيان باحثا عن الدلالة العقلية، فما باله لا يبحث في التضمنية، لأنها أيضا عقلية؟ ـ قلنا: لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمىٰ، فإن لم يحصل العلم بها فلا دلالة لزوال شرطها، وإن حصل كان انتقال الذهن إلىٰ جزءِ المسمىٰ طبيعيا لا صناعيا، فلا تلتذ به النفس، ألا تراها كيف تلتذ بالعلوم المكتسبة دون الضروريَّة»[2].

وهو يورد السؤال مسلّمًا، ويجيب عنه بما لا تحقيق فيه، فإنَّ دلالةَ الالتزام أيضًا مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمىٰ، وإلا لكانت عقليةً محضة، وقد سبق أنه يعدها مشتركةً بين الوضعية والعقلية، ثمَّ إنَّ انتقالَ الذهنِ في التضمنية ـ مع أنه أقرب منه في الالتزامية ـ لا يخلو عن غموض قد يعتريه لتعدد المراتب، كما أوضحه السعد في المختصر بقوله: «يجوز أن يكون المعنىٰ جزءًا من شيء، وجزءا لجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنىٰ جزءٌ منه علىٰ ذلك المعنىٰ أوضحُ من دلالة الشيء الذي ذلك المعنىٰ جزءٌ من جزئه، مثلًا دلالة (الحيوان) علىٰ (الجسم) أوضح من دلالة (الإنسان) عليه، ودلالة (الجدار) علىٰ التراب أوضح من دلالة (البيت) عليه. فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإنَّ فهم الجزء سابق علىٰ فهم الكل ـ قلتُ: نعم، ولكنَّ المرادَ هنا انتقالُ الذِّهْنِ إلىٰ الجزء وملاحظتُه بعد فهم الكلِّ، وكثيرًا ما يُفهمُ الكلُّ من غير التفات إلىٰ الجزء، كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوعُ بالبال ولا يَلْتَفِتُ الذهن إلىٰ الجنس»[3].

وقد بسط ابنُ يعقوبَ المغربيُّ الكلامَ في هذا المعنىٰ في (مواهب الفتاح في شرح

(١) انظر: بغية الإيضاح ٣/ ٨٣.

(٢) الإشارات والتنبيهات ص١٥١.

(٣) انظر: المختصر علىٰ تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص) ٣/ ٢٨٠-٢٨٢. ومعلوم أن الجنس جزء من نوعه من حيث المفهوم، وإن كان النوع جزءًا من جنسه من حيث الماصدق.

تلخيص المفتاح) فليُراجَعْ ثَمَّةَ(١) .

والعجيب من الجرجانيِّ بعد ذاك الإنكارِ أنّه أدرج في علاقات المجاز إطلاقَ اسمِ الكُلِّ علىٰ الجزء ، ومن أمثلته علىٰ ذلك الآية السابقة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [المائدة :٦] ، قال :«أراد جزءَ اليد»(٢) ، فدلالة اليد علىٰ محل الغَسْلِ دلالةُ تضمن .

وإذا كان الأمر علىٰ ما قُرِّرَ فإنَّ دلالة الملفوظ علىٰ قرينة العهد في المحيل دلالةَ تَضَمُّنٍ تُعدُّ من قبيل القرينة الملحوظة ، ثمَّ هي تحتاج من التأمل وإعمال الذهن إلىٰ قَدْرٍ تحدِّدُه مرتبةُ الجزءِ من كلِّه .

وقد رصد البحث ثلاثَ صورٍ لما فُهِمَ بدلالة التضمن من قرائن الإحالة في القرآن الكريم ، وهي :

١ - معنىٰ الحدث المفهوم من لفظ الفعل :

يقول ابن مالك في ألفيَّته : «المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَىٰ الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ (أَمِنْ)» ، وهو يشير بذلك إلىٰ أَنَّ الفعل يدلُّ علىٰ مجموع الحدث والزمان ، ومن ثَمَّ فهو «يدلُّ علىٰ أحدهما تَضَمُّنًا»(٣) ، فدلالة الفعل علىٰ المصدر من هذا القبيل ، ولا يضُرُّ اختلافُ جهةِ الدلالة علىٰ كلِّ جُزْءٍ ؛ إذ يدلُّ علىٰ الحدث بالمادة وعلىٰ الزمان بالصيغة ؛ لأنَّه لا يشترط في دلالة التضمن اتحاد الجهة ، وإلا أفضىٰ إلىٰ خروج دلالة الفعل علىٰ أحد جزأيه عن الدلالات الثلاث ، كما أن الصيغة شرط في الدلالة علىٰ الحدث ، فالمادة وحدها غير دالة عليه(٤) .

وأكثرُ ما تَقَعُ قرينةُ العَهْدِ ملحوظةً بسببِ تَضَمُّنِ الفعلِ معنَىٰ المصدرِ ـ إذا كان المحيل ضميرًا أو اسمَ إشارةٍ ، فمن ذلك مع الضمير قوله تعالىٰ :﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

(١) انظر : مواهب الفتاح ضمن (شروح التلخيص) ٣/ ٢٧٩-٢٨٣ .

(٢) الإشارات والتنبيهات ص٢١٠ .

(٣) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٢/ ١١١ .

(٤) انظر : السابق ٢/ ١١١ .

شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة :٨] ، فالضمير (هو) عائدٌ على (العدل) وقد دل عليه (اعدلوا) ، ويقول الآلوسي : «وهو إما مطلق العدل فيندرج فيه العدل الذي أشار إليه سبب النزول ، وإما العدل مع الكفار»(١) ، وهو بهذا يطرحُ سؤالًا مُهمًّا يتعلق بهذه الوسيلة للحظ القرينة ، هو : إذا كان اللفظ المتضمِّنُ للقرينة مقيدًا بقيود مقالية أو مقامية فهل هذه القيود تنسحب حتمًا على المعنى المُتَضَمَّن؟ وهو بقوله السابق يجيب بالنفي ، مما يفسح الطريق أمام المتلقي لإعمال أدواته في كلِّ موضع يمُرُّ به ليستكشف حالة القرينة من حيث العموم والخصوص ، أو قل : ليُحَدِّدَ مدَى امتدادِها التقييديِّ ، فكما أنَّ القرينة الملفوظة يمكن أن تكون ممتدة فكذلك الملحوظة .

وقد أوضح الطاهر بن عاشور وجهَ مجيء القرينة المتمثلة هنا في مرجع الضمير غيرَ ملفوظة بقوله :«لأنّ عود الضمير يُكتفى فيه بكلّ ما يُفْهِمُ حتّى قد يعود على ما لا ذكر له ، نحو :﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ [ص : ٣٢] ، . . . ، وهذه الآية اقتصر عليها النحاة في التمثيل حتّى يخيّل للنّاظر أنّه مثال فَذٌّ في بابه ، وليس كذلك بل منه قوله تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ﴾ [الكهف :٤] ، وأمثلته كثيرة منها قوله تعالى : ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ ﴾ [الكهف :٥] ، فضمير (به) عائد إلى القول المأخوذ من (قالوا) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [الحج : ٣٠] ، فضمير (فهو) عائد للتعظيم المأخوذ من فعل (يعظّم)»(٢) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) روح المعاني ٦/ ٨٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٦/ ١٣٥ ، وقد ذكر الطاهر بن عاشور في هذا المقام أن العرب تجعل الفعل بمعنى المصدر في مراتب أربع ، هي : أن تدخل عليه أن المصدرية ، وأن تحذف ويبقى النصب بها ، وأن تحذف ويرفع الفعل عملا على القرينة ، وأن يعود الضمير على الفعل مرادا به المصدر .

ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة :٤٥] الضمير (هو) يعود على المصدر المفهوم من (تصدَّق) ؛ أيْ : فتصدقه كفَّارة له ، والضمير في (به) عائد على القصاص فهو من الملفوظ المنفرد .

وقوله تعالى :﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ [النحل :١٢٦] ، فالضمير (هو) عائد إلى الصبر المفهوم من صبرتم ، وقوله تعالى :﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ﴾ [النحل :٩٢] ، «الهاء في (به) تعود على الرُّبُوِّ وهو الزيادة»(١) .

وقوله تعالى :﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، «الضمير يرجع إلى التطوع ولم يذكر لفظه بل هو مدلول عليه بالفعل»(٢) .

وقوله تعالى :﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ [النساء :٢] ، «الهاء ضمير المصدر الذي دل عليه تأكلوا ، أي إن الأكل والأخذ . . .»(٣) .

وقوله تعالى :﴿ كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر :١٢ ، ١٣] الهاء في (نسلكه) تعود على الاستهزاء .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام :٦٨] ، فالضمير في (غيره) عائد إلى الخوض المفهوم من (يخوضون) الأول باعتبار كونه حديثا .

ومن ذلك مع كون المحيل اسمَ إشارة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ * ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة :٥١ ، ٥٢] ، الإشارة بـ(ذلك) إلى اتخاذ العجل المفهوم من الفعل

---

(١) التبيان ٢/ ٨٠٦ .

(٢) السابق ١/ ١٥١ .

(٣) السابق ١/ ٣٢٧ ، وانظره أيضا : ١/ ١٢٧ [البقرة : ١٤٩] ، ١/ ٢٣٢ [البقرة : ٢٨٢] ، ١/ ٣٤٣ [النساء : ٢٢] ، ١/ ٤٣٩ [المائدة : ٤٥] ، ٢/ ٨١٠ [النحل : ١٢٦] ، ٢/ ٩٤٠ [الحج : ٢٨] .

(اتخذتم) .

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة:٣٢] ، فـ(ذلك) إشارة إلى مجيء الرسل ، مع ملاحظة أن المصدر هنا مقصود بامتداده أي فاعله ومتعلقه .

وقوله تعالى : ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ۖ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ۗ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ۗ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام:١٤٣ ، ١٤٤] ، (هذا) إشارة إلى التحريم المأخوذ من (حرم) .

وقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام:١٤٦] ، « ذَٰلِكَ» إشارة إلى التحريم المفهوم من (حَرَّمْنا) ، وقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ [الأنفال:١٤] ، « اسم الإشارة راجع إلى الضرب المأخوذ من قوله : ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ »(١) .

وقوله تعالى :﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٨٠] ، (ذلك) إشارة إلى انتفاء الغفران المفهوم من قوله :﴿فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ .

وقوله تعالى :﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۚ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَا

(١) التحرير والتنوير ٩/ ٢٨٥ ، وانظر أمثلة أخرى في : [آل عمران : ٨٩] ، [النساء : ٥٩] ، [التوبة : ٢٦ ، ٤١] .

أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النساء :٢٥] ، فـ(ذلك) إشارة إلى الحكم الصالح لأن يتقيد بخشية العنت وهو نكاح الإماء المفهوم من (فانكحوهن) .

وقد وردت هذه الصورة من صور القرينة الملحوظة قليلًا مع كون المحيل معرَّفًا بالإضافة أو بـ(أل) أو موصولًا ، فمع المضاف نحو قوله تعالى :﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النحل :١٢٧] فـ(صَبْرُكَ) ملحوظ من (اصبر) .

وقوله تعالى :﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد :٤١] ، فإنَّ (حُكمِه) يحيل إلى معهود عهدًا ذكريًّا بواسطة لحظه من (يحكم) .

وقوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام :٨٢] ، فـ(إيمانهم) مفهوم من (آمنوا) ، وقوله تعالى :﴿ قَالَ يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف :٥] ، فإنَّ (رؤياك) مفهومٌ من قوله عز وجل : ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾ قَالَ يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف :٤] ، والقرينة الملحوظة هنا ذاتُ امتدادٍ تقييديٍّ مستغرقٍ لمعمولات الفعل ، فصورة المحال إليه لا تتشكَّلُ في ذهنِ المُتَلَقِّي بأصلِ القرينة وحده بل بامتداده كلِّه معه .

ومِنَ المضافِ المصدرُ المؤوَّلُ كما في قوله تعالى :﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٦] ، فترى أنَّ (بما كنتم تكفرون) يؤوَّل بـمصدرٍ مضاف هو(كفركم) وهو مفهوم من (أكفرتم) .

ومع المعرف بـ(أل) نحو قوله تعالى :﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ

ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٦] ، فالْكُفرِ ملحوظ من (كفر) مع متعلَّقِه (باللّـه) .

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٢] ، إلا أنَّ الحدث المباشر هنا هو الاستنصار ، والاستنصار يتضمن النصر لأنَّه طلب النصر ، فالملحوظ هنا من المرتبة الثانية .

وقوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ [الرعد: ١٦] ، ولا يتم التمثيل بهذه الآية إلا علىٰ حمل (الخلق) علىٰ ظاهره من المصدرية ، و(أل) فيه عوضٌ عن الضمير والتقدير: فتشابه خلقهم عليهم ، أي خلق الشركاء[1] ، فتكون قرينة العهد فيه هي المصدر المفهوم من قوله: (خلقوا) .

والأمر في نحو هذا الموضع يحتاج إلىٰ تأمل وإعطاء كلِّ سياق حقَّه ، ففي قوله تعالىٰ مثلًا: ﴿ وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٤٢] ، جاء (المكر) معرفًا بـ(أل) بعد الفعل (مَكَرَ) ومع هذا فليس المكر المعرف هو المفهوم من الفعل ؛ لأنَّ التعريف هنا تعريف الجنس المفيد للاستغراق بدليل توكيده بـ(جميعًا) فلا إحالة به أصلًا .

ومع الاسم الموصول نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ، فـ(ما) من (ما كنتم) تحتمل الموصولية والمصدرية ، وهي عليهما تحيل إلىٰ معهودٍ قرينتُه الزعم المفهوم من (زعمتم) .

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، المحيل هو (ما كانوا يعملون) ، وتحتمل (ما) الموصولية والمصدرية ، وقرينة العهد المعيِّنة للمحال إليه هي الإلحادُ

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ١٣/ ١١٥ .

المفهوم من (يلحدون) ، ويجوز أيضًا أن يكون (ما كانوا يعملون) عامًّا في كل أعمال الكفر فهو للاستغراق العرفي ولا إحالة .

وقد يكون لفظ الفعل محذوفًا نحو قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة : ٧٣] ، فـ « الإشارة إلى محذوف للإيجاز أي فضربوه فحيي فأخبر بمن قتله أي كذلك الإحياء يحي اللّـه الموتى»(١) .

ولنا في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ﴾ [البقرة :٢٢٨] ، مسلكان لتحديد المشار إليه بـ(ذلك) أو قرينة العهد فيه ؛ أحدهما أن نجعلها ملفوظةً قريبة المأخذ وهي (ثلاثة قروء) لكن بقيد كونها ظرفًا لـ(يتربصن) فهي من المفردة الممتدة بالإضافة من جهة والمعمولية من جهة أخرى ، والثاني أن نجعلها ملحوظةً دقيقة المأخذ وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور حيث يقول : « الإشارة بقوله : ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ إلى التربص بمعنى مدته ، أي للبعولة حق الإرجاع في مدة القروء الثلاثة ، أي لا بعد ذلك كما هو مفهوم القيد»(٢) ، إذ يفهم من هذا أنَّ المشار إليه هو الحدث المفهوم من لفظ الفعل لكن مع تقدير إضافة الوقت إليه .

٢- معنى الحدث المفهوم من الوصف :

كما أنَّ المصدر جزءُ مدلولِ الفعل فهو جزء مدلول الوصف ، وأعني بالوصف إسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وقد وجدت عدة مواضع في القرآن الكريم كانت فيها قرينة العهد مع المحيل هي معنى الحدث المفهوم من الوصف المذكور في سياقه ، ومنها قول اللّـه تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٥٦١ .

(٢) السابق ٢/ ٣٩٥ .

[البقرة :١٢٤] ، فبعد أن حكى أبو حيان اثنَيْ عشرَ قولًا في المراد بـ(عهدي)(١) قال مرجِّحًا أوَّلَها : «والظاهر من هذه الأقوال : أن العهد هي الإمامة ؛ لأنها هي المصَدَّرُ بها ، فأعلم إبراهيمَ أنَّ الإمامةَ لا تَنالُ الظالمين»(٢) ، فعلى ما رجحه تكون قرينة العهد في (عهدي) ملحوظةً من ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ وهي معنى الحدث أي (الإمامة) المفهوم من الوصف (إماما) بدلالة التضمن ؛ لأنَّه جزءُ مدلولِه .

ومثل ذلك كلمة (إعراضهم) في قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام :٣٥] ، فإنَّ قرينة العهد معها ملحوظة من قوله تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام :٤] على بُعْدِ ما بينهما(٣) ، حيث ذُكِرَ اسمُ الفاعل (معرضين) ففُهِمَ منه معنى الحدثِ مضافًا إلى فاعل اسم الفاعل ، وهذا يؤكِّدُ أنَّ الامتداد يتحقق أيضًا في القرينة الملحوظة كما سبق .

ويحتمل ذلك قوله تعالى : ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، فتعريف (الطلاق) يحتمل تعريف الجنس وتعريف العهد(٤) ، وحمله على العهد أولى ـ واللّـه أعلم ـ لأنَّ الطلاقَ البائن لا يتكرر ، وقرينة العهد هي المصدر المفهوم من اسم المفعول (المطلقات) من قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ إلى قوله : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة : ٢٢٨](٥) ، أيْ أنَّ المصدر مرادٌ بامتداده الحاصل بمراعاة ما في حيز خبر الوصف المأخوذ هو منه ، فيتحصَّلُ أنَّ المراد بالطلاق الطلاقُ الرجعيُّ ؛ لأنَّ ما في حيِّز الخبر حديث عن الطلاق الرجعيِّ ، وقد نَظَّرَه الطاهربن عاشور بالعهد

(١) وهي : الإمامة ، والنبوة ، والأمان ، والثواب ، والرحمة ، والدين ، والعهد لظالم على طاعته ، والأمر ، وإدخال الجنة ، وطاعة اللّـه ، والميثاق ، والأمانة .

(٢) البحر المحيط ١/ ٥٤٨ .

(٣) التحرير والتنوير ٧/ ٢٠٤ .

(٤) انظر : السابق ٢/ ٤٠٤ .

(٥) انظر : السابق ٢/ ٤٠٥ .

في «تعريف الذَّكَر في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فإنه معهود مما استفيد من قوله: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]»(١)، والظاهر أنَّه نظيرُه في امتداد القرينة فقط، وإلا فإنَّ الأول ملحوظ والثاني ملفوظ، ولذلك خفي العهد مع الأول فقيل هو للجنس.

وقد يكون المعنىٰ الملحوظ أعمَّ من المصدر المفهوم من الوصف، بأنْ يكونَ جُزءَ مدلولِه، فيحتاجُ من المتلقي إلىٰ مزيد تأمُّل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]، فـ(الكفر) معرَّفٌ تعريفَ العهد الذكري، لأنه يحيل إلىٰ معهودٍ بواسطة لحظه من (المشركين)، ولكنه في درجة ثانية، فالمفهوم مباشرةً من اسم الفاعل (المشركين) هو (الشرك)، ثمَّ ينتقل الذهن من تصوُّرِ (الشرك) إلىٰ تصوُّرِ (الكفر) الذي هو جزء مفهومه؛ لأنَّ الشركَ كفرٌ وزيادة، فكل مشرك كافر ولا عكس كما يفهم من نصوص القرآن نفسه في عدة مواضع.

ومثل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الشورىٰ: ٢٢]، يقول العكبري: «وهو واقع: أي جزاء كسبهم، وقيل هو ضمير الإشفاق»(٢)، فلو نحونا بالضمير المنحىٰ الثاني(٣) فالأبلغ أن يعود إلىٰ مفهومٍ من (مشفقين) لا إلىٰ الإشفاق نفسِه؛ وذلك أن الإشفاق هو توقع المكروه، فاسم الفاعل متضمن لحدث الإشفاق، وهذا الحدث متضمن لمعنىٰ المكروه، فعاد الضمير إلىٰ هذا المعنىٰ، فيكون معنىٰ الجملة الثانية تأسيسيًّا فيه زيادة تهديد ووعيد، أمّا القول بعوده إلىٰ الإشفاق نفسه فليس فيه إلا تأكيد الجملة الأولىٰ، واللّـه تعالىٰ أعلم.

(١) السابق ٢/ ٤٠٥.

(٢) التبيان ٢/ ١١٣٢.

(٣) وأمّا الوجه الأول مما ذكره العكبري فيدخل تحت ما فهم بدلالة الاقتضاء.

٣- معنى النوع المفهوم من لفظ الجنس :

وذلك حين يتجه المراد باللفظ إلى ماصدقاته ، فيكون النوع جزءًا من جنسه ، كما في قوله تعالى :﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ [النساء :١١] ، يقول العكبري : «الضمير للمتروكات ، أي : فإن كانت المتروكات ، ودل ذكر الأولاد عليه»(١) ؛ وذلك لأن الإناث أحد نوعي (أولادكم) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرۡحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤۡمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحٗا ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإنَّ لفظ (المطلقات) يشمل الرجعيات والبائنات ، لأنَّ حكم العدة عامٌّ في النوعين ، لكنَّ الضمير في (بعولتهن) عائد على نوعٍ واحد فقط هو الرجعيات(٢) .

المسلك الثاني ـ ما فهم بدلالة الالتزام :

المراد بدلالة الالتزام «أن يكون اللفظ له معنى ، وذلك المعنى له لازم من خارج ، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ، ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه ، ولو قُدِّرَ عدمُ هذا الانتقال الذهني ، لما كان ذلك اللازم مفهومًا»(٣) ، فهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الذي وضع له لكنه لازم له(٤) ، و«المدلول فيها غير محدود ولا محصور ، إذ لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر»(٥) ، ومثالها دلالة السقف على الحائط ، و«دلالة لفظ الإنسان والفرس والأسد على كونها متحركة ، وعلى كونها شاغلة للجهة ، وغير ذلك من الأمور اللازمة»(٦) ، ويدخل تحتها الكنايات والمجازات .

(١) التبيان ١/ ٣٣٤ .

(٢) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣٠ .

(٤) انظر : التذهيب وحاشية الدسوقي عليه ص٨٨ .

(٥) معيار العلم ، للإمام الغزالي ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦١م ، ص٧٢ .

(٦) الطراز ص٢٠ ، وكلمة (الأسد) ساقطة في المطبوعة ، والسياق يقضي بإثباتها .

وقد اختلف العلماء في دلالة الالتزام كما اختلفوا في دلالة التضمن ، فذهب البلاغيُّون والأصوليُّون[١] إلى أنها عقلية ، وذهب المناطقة إلى أنها وضعية ، والراجح - تنبيهًا على معنى الانتقال الذهني[٢] - عدُّها عقليةً لا سيما والقائلون بذلك أكثر من القائلين به في التضمن .

ومن ثَمَّ فإنَّ قرينةَ العهدِ المفهومةَ بدلالة الالتزام داخلةٌ تحت القرينة الملحوظة ، وإذا كانت حركةُ الذِّهنِ متحققةً في تعريف العهد كلِّه ، فهي تزدوج بسببِ لَحْظِ القرينة ، وللزركشي عبارة تكشف عن القيمة الجمالية لهذه الحركة في إطار حديثه عن أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز إذْ يقولُ :« وَمِنْها : تَكْثِيرُ الْفَصاحَةِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى مِنْهُ [أَيْ مِنَ المجازِ] يَتَوَقَّفُ على قَرِينَةٍ ، وَفِي ذَلِكَ غُمُوضٌ يُحْوِجُ إلى حَرَكَةِ الذِّهْنِ ، فَيَحْصُلُ مِنْ الْفَهْمِ شَبِيهُ لَذَّةِ الْكَسْبِ ، وَكَذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِالِالْتِزامِ أَحْسَنُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْمُطابَقَةِ لِمَا فِي دَلَالَةِ الِالْتِزامِ مِنْ تَصَرُّفِ الذِّهْنِ»[٣] .

وقد رصد البحث اثنتي عشرة صورةً لما فُهِمَ بدلالة الالتزام من قرائن الإحالة في القرآن الكريم ، وهي :

١ - معنى الفاعل المفهوم من لفظ الفعل :

ويؤخذ هذا من نحو قوله تعالى :﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الحجر :٣٠ ، ٣١] ، فالتعريف في (الساجدين) قرينته ذكرية ملحوظة من (فسجد الملائكة) ، ولا شكَّ أنَّ صرف الساجدين إلى الملائكة خصوصًا مفهومٌ من إسناد الفعل إليهم ، وهذا يمثل امتدادًا في القرينة الملحوظة .

لكنَّ الأمرَ لا يتوقف عند حدود الفاعل المصرح به بل قد يتعدَّاه إلى مطلق الفاعل

---

(١) ولم يخالف هنا الآمديُّ وابنُ الحاجب والشوكانيُّ كما خالفوا في التضمنية ، وانظر خلاف الأصوليين في هذه المسألة في البحر المحيط للزركشي ٢/ ٤٣ .

(٢) وإلا فالمناطقة لا ينكرون انتقال الذهن فيها ، لكنهم قالوا بأنها لفظية أي وضعية ؛ لأنَّها تتحقق بتوسط الوضع .

(٣) البحر المحيط للزركشي ٢/ ١٩٠ .

المدلول عليه بالفعل صيغةً ومادةً ، فنحن إذا قرأنا قوله تعالىٰ :﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء :١٧٦] ، لم نجد للضمير في (كانوا) مرجعًا مصرَّحًا به ، لكننا نفهم ما يحيل إليه علىٰ أنَّه (الورثة) يدلُّنا علىٰ ذلك ما تقدم من قوله تعالىٰ :﴿ وَهُوَ يَرِثُهَآ ﴾ (١) ، وهنا نلاحظ أنَّ الفعل (يرث) مسند إلىٰ ضمير غائب مفرد ومع هذا لُحِظَ فيه معنىٰ الفاعل مطلقًا عن النوع والعدد والتعيين ، فعاد الضمير علىٰ هذا المعنىٰ ، واكتُفِيَ بدلالة صيغة الضمير علىٰ العدد .

ونستطيع القول إذَنْ أنَّنا متىٰ راعينا امتداد القرينة الملحوظة كان المفهوم ضيِّقًا محددًا وهو أسهل في إدراك المتلقي له ، ومتىٰ اكتفينا من دلالة الفعل علىٰ الفاعل بصيغته ومادته كان في المفهوم إطلاق تقيده صيغة المحيل من حيث النوع والعدد ، لكنَّه يبقىٰ متطلبا يقظةً أكبر من المتلقي ، وهذا عكس ما عليه الحال مع القرينة الملفوظة .

ومن هذه الصورة أيضًا قوله تعالىٰ :﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء :١٢] ، فإنَّ واو الجماعة في (كانوا) «ضمير الإخوة من الأم»(٢) ، ودليل الضمير هو معنىٰ الفاعل المفهوم من أصل (يورث) ولكن مع تخصيصه بصفة الأخوة المأخوذة من (أخ أو أخت) ، فالقرينة هنا ملحوظة من متعدد .

ومنها قوله تعالىٰ :﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ۞ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف :١٣٠ ، ١٣١] ،

(١) انظر : التبيان ١/ ٤١٤ .

(٢) السابق ١/ ٣٣٧ .

ففي (طائِرُهُمْ) عهدٌ ذكريٌّ ملحوظٌ مِنْ (يَطَّيَّرُوا) .

وقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، «فـ(عفي) يستلزم عافيًا ، فأغنىٰ ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من (إليه) عليه»(١) .

٢- معنىٰ الفاعل المفهوم من لفظ المصدر :

وذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة :١٩] ، فواو الجماعة من (لا يستوون) تعود إلىٰ أفراد طائفتين عبر عن الثانية منهما بـ(مَنْ) وفهمت الأولىٰ من (سقاية الحاج وعمارة المسجد) أي من يقوم بسقاية ، وذهب بعض العلماء كالزمخشري إلىٰ أنَّ الكلام علىٰ حذف مضاف «تقديره : (أَجَعَلْتُمْ) أهل (سِقَايَة الحاج وَعِمَارَة المسجد الحرام كَمَنْ آمَنَ باللّـه)»(٢) ، «وقيل : لا حاجة إلىٰ التقدير في شيء وإنما المصدر بمعنىٰ اسم الفاعل»(٣) .

لكنَّ الطاهر بن عاشور يكشف عن سر استعمال المصدر في أحد الطرفين ، والموصول الدال علىٰ الذات في الطرف الآخر بقوله :«وقد دلّ ذكر السقاية والعمارة في جانب المشبّه ، وذكر من آمن وجاهد في جانب المشبّه به ، علىٰ أنّ العملين ومَن عملهما لا يساويان العملَين الآخرين ومَن عملهما ، فوقع احتباك في طرفي التشبيه ، أي لا يستوي العملان مع العملين ولا عاملو هذين بعاملي ذينك العملين ، والتقدير : أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كالإيمان باللّـه واليوم الآخر والجهاد في سبيل اللّـه ، وجعلتم سُقاة الحاجّ وعمّار المسجد كالمؤمنين والمجاهدين في سبيل اللّـه ، ولما ذكرت التسوية في قوله : ﴿ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ أسندت إلىٰ ضمير العاملين دون الأعمال ؛ لأنّ التسوية

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٨ ، وقد ذكر ابن مالك ذلك تحت الاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم وهو أعم من الصورة المذكورة .

(٢) الكشاف ٢/ ٢٥٦ ، وانظر : مفاتيح الغيب ١٦/ ١٣ ، وتفسير البيضاوي ٤/ ٥٤١ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٢ .

(٣) روح المعاني ١٠/ ٦٧ .

لم يشتهر في الكلام تعليقها بالمعاني بل بالذوات»(١) ، فلو أننا قدرنا مضافا محذوفًا أو أوَّلنا المصدر باسم الفاعل لذهبت تلك الفائدة من مقابلة المصدر باسم الذات ، فلا يبقىٰ محملٌ لواو الجماعة في (يستوون) إلا ما ذكرته من عودها علىٰ طرفين أحدهما (مَنْ) والثاني معنىٰ الفاعل المفهوم من المصدرين (سقاية وعمارة) ، مع دلالة الحال علىٰ سمة الجمع فيه .

٣- معنىٰ المفعول المفهوم من لفظ الفعل :

يدلُّ لفظُ الفِعْلِ المتعدِّي علىٰ معنىٰ المفعول به بطريق الالتزام ؛ يقول ابن يعيش : «المتعدِّي ما يفتقر وجودُه إلىٰ محلٍّ غيرِ الفاعل ، . . . وذلك المحل هو المفعول به ، . . . فكلُّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيزٍ غير الفاعل فهو متعدٍّ ، نحو : ضرب وقتل ، ألا ترىٰ أنَّ الضَّرْبَ والقتل يقتضيان مضروبًا ومقتولًا . . . فإنَّه لا يكون ضربًا حتىٰ يوقعه الفاعل بشخصٍ»(٢) ، فيفهم من هذا الكلام أنَّ دلالة الفعل المتعدِّي علىٰ المفعول به دلالةُ التزامٍ ؛ لأنَّ لفظَهُ ينبِئُ عنه ويقتضيه ويفتقر معناه إليه ، وقد نصَّ علىٰ هذا الآمديُّ منكرًا دعوىٰ الجزوليِّ أنها من دلالةٍ رابعةٍ سَمَّاها : بالاسْتِدْعاءِ(٣) .

ومما فهم فيه المفعول من الفعل فكان قرينة ملحوظة قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس :٦٩] ، فالضمير (هو) «للمعلَّم أي إن ما عُلِّمَه ذكر ، ودل عليه ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ﴾ »(٤) ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ :١١] ، «الهاء في فيه ضمير الجعل ، والفعل قد دل عليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخلوق الذي دل عليه يذرؤكم»(٥) .

---

(١) التحرير والتنوير ١٠/ ١٤٦ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٢ ، وانظر : شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٠٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط للزركشي ٢/ ٤٥ .

(٤) التبيان ٢/ ١٠٨٥ .

(٥) السابق ٢/ ١١٣١ .

وقوله تعالىٰ :﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾ [الواقعة :٥٢ ، ٥٤] ، «الهاء في عليه للمأكول»(١) .

وقوله تعالىٰ :﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ﴾ [النساء :١٤٠] ، الضمير في (غيره) عائد علىٰ الكلام المسموع المفهوم من سمعتم مع تقييده بمعمولي الفعل (آيات اللّـه) و(يكفر بها ويستهز) ، فالمسموع هو كلام مشتمل علىٰ كفرٍ واستهزاءٍ بآياتِ اللّـه .

وقوله تعالىٰ :﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأنعام :٢٥ ، ٢٦] ، فهاء الغائب في (يفقهوه) تعود إلىٰ الكلام المسموع المفهوم من (يستمع) ، وقد دلت بعض الروايات علىٰ أن المراد به القرآن وهذا القدر داخل تحت العهد الذهني ، لكنَّ مراعاةَ المعمول (إليك) تدلُّ علىٰ أنَّ المستمَعَ إليه كلامٌ يقولُه النبيُّ ﷺ وهذا يعمُّ القرآنَ وغيرَه ، فلو ضُمَّ إلىٰ ذلك الإخبار عن اسم الإشارة (هذا) ـ وهويشير أيضًا إلىٰ الملحوظ من (يستمع) ـ بعبارة (أساطير الأولين) وقد تكرر في القرآن حكاية نسبتها إلىٰ آيات اللّـه المنزلة كما في قوله تعالىٰ :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل :٢٤] ، وقوله :﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان :٥] وقوله :﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [القلم :١٥] وقوله :﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المطففين :١٣] .

أقول : لو رُوعِيَ ذلك كلُّه لكان حملُ الضمير واسم الإشارة علىٰ آيات القرآن الكريم من قبيل العهدِ الذكريِّ الملحوظِ ، وقرينته مزدوجة إحداهما متقدمة دالَّة علىٰ الجنس وهي معنىٰ المفعول المفهوم من (يستمع إليك) ، والثانيةُ متأخرةٌ دالَّةٌ علىٰ النوعِ منتزعةٌ مِنْ مُتعَدِّدٍ ، وحاصلُها أنَّه قد تكرر الإخبارُ عن حكم الكافرين علىٰ آيات القرآن

(١) التبيان ٢/ ١٢٠٥ .

بأنّها أساطير الأولين ، فلما أُسْنِدَ هذا الحكمُ لاسم إشارة صالح لتناوُلِ القرآن وجب حمله عليه ، وهل المنتزعة من متعدد تدخل تحت الملفوظة أو الملحوظة؟ الذي أراه أنها ملحوظة ، لأن في اعتبارها نوع استدلال .

أما الضميران في (عنه) فقيل يرجعان إلى القرآن فعلى هذا قرينتهما ملحوظة من (يستمع) والقرينة الثانية لاسم الاشارة ، وقيل للنبي ﷺ ، وعلى هذا تكون القرينة ملحوظة أيضا بالمسلك الرابع الآتي .

وترد الصورة التي معنا أيضًا على سبيل الاحتمال في قول اللّـه عزَّ وجلَّ :﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء :٦٦] ، حيث يقول العكبريُّ : « (ما فعلوه) : الهاء ضمير أحد مصدري الفعلين ؛ وهو القتل أو الخروج . ويجوز أن يكون ضمير المكتوب ، ودل عليه كتبنا»(١) ، فعلى الوجه الأوّل القرينة هي معنى المصدر المفهوم من لفظ الفعل تضمُّنًا ، وعلى الثاني معنى المفعول المفهوم من لفظ الفعل التزامًا ، وكلاهما من باب القرينة الملحوظة .

٤- معنى المفعول المفهوم من المصدر :

دلالة الفعل على المفعول التزامًا أُخِذَتْ من دلالته على الحدث لا الزمان ، ومن ثَمَّ فالمصدر ـ وهو الاسمُ الدالُّ على الحدث ـ يدلُّ عليه التزامًا أيضًا ، وقد مثَّل معنى المفعول المفهوم من المصدر قرينةً للعهد في بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، يقول الطاهر بن عاشور موضِّحًا مرجعَ الضمير : «والضمير المؤنث في (آتيتموهن) راجع إلى (المطلقات) المفهوم من قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ؛ لأن الجنس يقتضي عددًا من المطلقين والمطلقات»(٢) ، والاقتضاء هنا معناه الاستلزام إذْ لابدَّ لتحقُّقِ الطلاق مِنْ مُطَلِّقٍ

---

(١) التبيان ١/ ٣٧٠ .

(٢) التحرير والتنوير ٢/ ٤٠٨ .

ومُطَلَّقَةٍ ، ولذلك جاء الضمير في (يخافا) مثنًى إذْ هو عائدٌ عليهما ، وجاء ضمير المؤنَّث للجمع ؛ لأنَّ الطلاقَ معرَّفٌ تعريفَ الجنسِ[1] فأفْهَمَ معنى الجمعِ ، ثمَّ جاء في الآية التالية ضميرُ المفردة عائدًا على المفعول المفهوم من لفظ الفعل ، وضمير المثنى عائدًا على الفاعل والمفعول المفهومين من لفظ الفعل ، فقال تعالى :﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة :٢٣٠] .

ومن نماذج هذه الصورة أيضًا قوله تعالى :﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ [النساء :٨] ، فالضمير في (منه) يرجع إلى المقسوم لأن ذكر القسمة يدل عليه كما ذكر العكبريُّ[2] .

٥- معنى المفعول المفهوم من اسم الفاعل :

وهو في الحقيقة مفهوم مِنَ الحدثِ المُتَضَمَّنِ في اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٨٢] فالضمير المجرور في (بينهم) عائد إلى الموصِي والموصَى لهم المفهومَيْنِ مِنْ قولِه : (مُوصٍ) إذ يقتضي ؛ أي يستلزم موصًى لهم[3] .

٦ ، ٧- معنى الحالِّ المفهوم من لفظ المحلِّ ، ومعنى المحلِّ المفهوم من لفظ الحالِّ :

وذلك لأنَّ كُلًّا منهما يستلزم الآخر متى تُصُوِّرَ معنى الحلول ، فمثالُ الأوَّلِ قولُه تعالى :﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ * إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾ [الواقعة :٣٤ ، ٣٥] ، فالضمير في (أنشأناهن) عائد إلى النساء المدلول عليهنَّ بذكر الفُرُش ؛ لأنَّ الفرشَ محلٌّ لهنَّ[4] ، ويجوز أنْ يكون

(١) قد يبدو هذا معارضًا لما ذكر في ص٢٧٩ من أن الأَوْلَى حمله على العهد . وحل هذا التعارض يكمن في أن تعريف الجنس هنا من باب الاستغراق العرفي الداخل تحت العهد ، فليس المراد ما يقابل العهد من الماهية والاستغراق الحقيقي .

(٢) التبيان ١/ ٣٣٣ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٢/ ١٥٤ .

(٤) انظر : التبيان ٢/ ١٢٠٥ .

التقدير «وفرش مرفوعة ونساء أو وحور عين ، ثم استؤنف وصفهن بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ ﴾ تتميمًا للبيان زيادة للترغيب لا لتعليل الرفع»(١) ، وأنْ يكون : «وفرش مرفوعة لأزواجهم أو لنسائهم فـ(إنا . . . الخ) استئناف علة للرفع أي وفرش مرفوعة لأزواجهم لأنا أنشأناهن ، والأول أوفق لبلاغة القرآن العظيم»(٢) .

ومثال الصورة الثانية قوله تعالىٰ :﴿ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا * لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ [طه :١٠٦ ، ١٠٧] ، يقول العكبري : «الضمير للأرض ولم يَجْرِ لها ذكر ، ولكنَّ الجبالَ تَدُلُّ عليها»(٣) ؛ لأنَّ الجبالَ حالَّةٌ فيها .

وكذا قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴾ [يس : ٨] ، فإنَّ الأغلال محلُّها الأعناق والأيدي والأرجل ، ففُهِمَ معنىٰ المحلِّ وهو (الأيدي) من لفظ الحالِّ ، وإنَّما تعيَّنت (الأيدي) دون (الأعناق) المذكورة و(الأرجل) الملحوظة لأنَّها المناسبة لشبه الجملة (إلىٰ الأذقان) ، فتعاضدت هنا قرينتان ملحوظتان علىٰ تعيين المحال إليه ؛ الأولىٰ من دلالة الالتزام ، والثانية من العلاقة النحوية الدلالية الآتي ذكرها(٤) .

ولابدَّ أنْ يُلاحَظَ هنا أنَّ الحديث عن كون دلالة الالتزام مؤديةً إلىٰ لحظ القرينة من مذكور ، لا عن مطلق ما فُهِمَ التزامًا فلا يدخل ما أُطلق وأريد لازمه لكونه حالًّا أو محَلًّا كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ .

٨- معنىٰ الكل المفهوم من الجزء :

وهذا عكس دلالة التضمن ، وقد عدَّ ابن مالكٍ هذه الصورة في صور مفسر

(١) روح المعاني ٢٧/ ١٤٢ .

(٢) السابق ٢٧/ ١٤٢ .

(٣) التبيان ٢/ ٩٠٤ .

(٤) انظر ص٢٦٧ ، وقد جعل ابن مالك هذه الآية من عود الضمير علىٰ المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له ، انظر : شرح التسهيل ١/ ١٥٩ .

الضمير فقال : «ويستغني أيضًا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلًّا وكون المذكور جزءًا ، فإنَّ الجزءَ يدلُّ على الكلِّ كما يدلُّ الكلُّ على الجزء»(١) ، ومن أمثلته قول اللّه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة : ٣٤] ، «فإنَّ الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قيل : والذين يكنزون أصناف ما يكنز ولا ينفقونها»(٢) .

٩- معنى المكان المفهوم من الفعل :

وذلك أنَّ الحدثَ كما يدلُّ على الفاعل والمفعول التزامًا فكذلك يدل على المكان ، ففي قول اللّه عزَّ وجلَّ : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا . . . هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [يونس :٢٨ ،٣٠] ، يشير (هنالك) إلى المكان الذي أنبأ عنه قوله : ﴿ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ، ووقع ذلك في المعرف بـ(أل) في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ * قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف :٣٢، ٣٣] ، حيث دلَّ التعريف في (السجن) على معهودٍ ذِكْريٍّ ملحوظٍ مِنْ (ليسجنن) .

١٠- معنى المسمَّى المفهوم من الاسم :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة :٣١] ، الضمير في (عرضهم) لا يصلح لجمع ما لا يعقل ، ومن ثَمَّ فلا يصحُّ حملُه على لفظ (الأسماء) ، وإنَّما يُحمَلُ على الذوات أي أصحاب الأسماء ، وذكر الاسم يستلزم وجود المسمَّى(٣) .

(١) شرح التسهيل ١/ ١٥٨ .
(٢) السابق ١/ ١٥٨ .
(٣) انظر : التبيان ١/ ٤٨ .

١١- المعنى الكنائي :

ومن أمثلته قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة :٩٤] ، يقول الطاهر بن عاشور :«وقوله : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ تصريح بالتحذير الذي أومأ إليه بقوله :(ليبلونّكم) ، إذ قد أشعر قوله : (ليبلونّكم) أنّ في هذا الخبر تحذيرًا من عمل قد تسبق النفس إليه ، والإشارة بـ(ذلك) إلى التحذير المستفاد من (ليبلونّكم) ، أي بعدما قدّمناه إليكم وأعذرنا لكم فيه ، فلذلك جاءت بعده فاء التفريع»(١) ، فاسم الإشارة (ذلك) لا يرجع إلى البلاء المفهوم من ذكر (ليبلونكم) بل إلى التحذير الذي هو ملزوم له ؛ لأنَّ وقوع الاعتداء بعد التحذير يستتبع العقوبة ، بخلاف مجرد البلاء واللّـه أعلم .

وقد يتعدد انتقال الذهن ، فينتقل أولا إلى المعنى الكنائي ثُمَّ إلى معنى القرينة ، ويتضح هذا في قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران :٧٨] ، فالهاء في (لتحسبوه) وما بعدها من ضمائر الغائب تعود إلى الملويِّ به الألسن من الكتاب ، أي ما يتلونه محرَّفًا(٢) ، وهو غير مصرَّحٍ به كما هو ظاهر ، ولا هو ملحوظٌ من لفظِ الفعل مباشرةً ؛ لأنَّ مفعولَه هو الألسن ، لكنَّ قولَه تعالى :﴿ يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ ﴾ كنايةٌ عن تحريفِ ألفاظِ الكتابِ عندَ تلاوتِه ، ثمَّ يُفهمُ من المعنى الكنائيِّ ما يصلح أن يكون مفسِّرًا للضمير وهو المفعول المفهوم من المصدر محصورًا في مفعوله المتحقق في السياق .

١٢- المعنى المقتضَى [= المفهوم بدلالة الاقتضاء] .

يدخل تحت دلالة الالتزام ما يعرف عند الأصوليين بدلالة الاقتضاء ، وهي أن

---

(١) التحرير والتنوير ٧/ ٤١ .

(٢) انظر : السابق ٣/ ٢٩١ .

يتوقف صدق المعنىٰ أوصحته علىٰ اللازم(١) ، وقد تكون إضمارًا ـ أيْ حذْفًا ـ كما في قول اللّه تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة :٦] ، حيث نضمر (محدثين) ؛ لأنَّ الدليل دلَّ علىٰ أنَّ الوضوء لا يجب للصلاة إلا بعد الحدث ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة :١٨٤] ، حيث نضمر (فأفطر) ؛ لأنَّ القضاء لايكون إلا مع الإفطار ، «فَعَلَىٰ هَذَا كُلُّ مُضْمَرٍ مُقْتَضَىٰ ، وَلَا عَكْسَ»(٢) ، وقد لا تكون إضمارًا ، بل يكتفىٰ بدلالة الالتزام ، كما في قول السيد للعبد : اصعد السطح ، فإنَّه لم يضمر شيئًا ، غير أنَّ لفظَه دلَّ بالالتزام علىٰ معنًىٰ غيرِ المنطوق(٣) ، وهو نَصْبُ سُلَّمٍ يصعَدُ عليه إنْ لم يكُنْ .

وأمَّا كونُ دلالةِ الاقتضاءِ طريقًا لِلَحْظِ قرينة العهد فقد وقع ذلك بصورتين :

أ- ماحُذِفَ وقُدِّرَ لفظُه بدلالة السياق :

وذلك كما في قوله تعالىٰ :﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل :١٠٣] ، فـ(هذا) إشارة إلىٰ المعلَّم المفهوم من يعلِّمُه ، فإنَّه يَقْتَضِي مفعولَيْنِ حُذِفَ ثانيهما اختصارًا ، فكان كالمذكور ، ولو اكتفي بالنظر إلىٰ هذه الآية وحدها لما تعيَّنَ المراد ، ولذلك لابد من النظر في السياق كلِّه ، فنرىٰ أنَّ المرادَ القرآنُ بقرينةٍ ذكريَّةٍ ملفوظةٍ مفردةٍ في قوله تعالىٰ :

---

(١) انظر : شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع ١/ ٢٣٩ .

(٢) البحر المحيط للزركشي ٣/ ١٦١ ، وهذا ما صححه الصفيُّ الهنديُّ ، واختاره الزركشيُّ لتعقيبه به وعدم تعقُّبِه ، إلا أنَّه فرَّق بين الإضمار والاقتضاء في سياق استعمال المصطلح ، إذْ رأىٰ «أَنَّ الْإِضْمَارَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ ، لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَاقِي ، بِخِلَافِ الِاقْتِضَاءِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَىٰ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ» [البحر المحيط للزركشي ٣/ ١٦١] .

(٣) انظر : نفائس الأصول في شرح المحصول ، تأليف الإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي [ت ٦٤٨هـ] ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز ـ مكة الكرمة ، ٢/ ٦٢٨ .

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل :٩٨] ، ولا يتمُّ التعيين بها إلا بمراعاة علاقاتها المتشابكة بما يليها من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ... قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل :١٠١ ، ١٠٢] .

وكما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٦ ، ١٠٧] ، فالاسم الموصول (الذين) في الموضعين لتعريف العهد الذكري ؛ لأنَّ الذهن يربط تلقائيًا بين (اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) و(تَسْوَدُّ وُجُوهٌ) ، وبين (ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ) و(تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) ، لوجود وصف الوجوه بالسواد والبياض في الطرفين ، لكن يبقى أنَّ (الذين) دال على الأشخاص والمذكور من قبل الوجوه ، فيقتضي ذلك تقدير مضاف محذوف في الموضعين ، والتقدير واللّـه أعلم : يوم تبيضُّ وجوهُ أناسٍ ، وتسودُّ وجوهُ آخرينَ ، ولا يجوز حمل الوجوه على المجاز المرسل بعلاقة الجزئية لأنَّ المراد الوجوه نفسَها لا أصحابها ، بدليل قوله تعالى : (اسودت وجوههم ... وابيضت وجوههم) ولم تأتِ (اسودُّوا ... وابيضُّوا) .

ومما يحتمل ذلك قوله تعالى :﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [محمد :١٣] ، إذْ لدينا في هذه الآية نوعان من المحيلات من حيث النوع والعدد ، الأول موافق لقرية في التأنيث والإفراد وهو (هي) و(التي) ، والثاني مخالف وهو (هم) ، وقد ذهب العلماء فيها إلى رأيين أحدهما أنَّ الأصل (أهل قرية) و(أهل قريتِكَ) ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه ، ورُوعِيَ لفظُ المضافِ إليه أوَّلا ، ثُمَّ رُوعِيَ لفظ المضافِ المحذوف(١) ، وعلى هذا فقرينة العهد في (هي)(٢) ملفوظة ، وفي (هم) ملحوظة بدلالة الاقتضاء ، وذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ لفظ

(١) انظر : التبيان ٢/ ١١٦١ ، روح المعاني ٢٦/ ٤٦ .

(٢) أمَّا (التي) فالعهد معه ذهنيٌّ كالعهد في موصوفها (قريتك) .

القرية أُطْلِقَ وأُرِيْدَ به الحالُّ فيها ، فهو من قبيل المجاز المرسل[١] ، وعليه فقرينة العهد في (هم) ملحوظة بدلالة الالتزام الصورة (٦) .

ويقول اللّـه تعالىٰ :﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة :١٤٨] ، فالتنوين في (كلٍّ) عوض عن مضاف إليه محذوف ، يقدر بحسب السياق ، فيقال هنا : (ولكلِّ أمةٍ) أونحوه ، والضمير (هو) عائد إلىٰ المضاف إليه المحذوف لكن روعي فيه لفظ المضاف ، وقيل : الضمير عائد إلىٰ اللّـه تعالىٰ[٢] فليس من هذه الصورة .

ومما قيل فيه بعود الضمير علىٰ محذوف[٣] قوله تعالىٰ :﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور :٤٠] ، قال العكبريُّ : « أما الضمير في قوله :(إذا أخرج يده) فيعود إلىٰ مذكور حذف اعتمادا علىٰ المعنىٰ ، تقديره :إذا أخرج مَنْ فيها يده»[٤] ، إلا أنَّ ظاهرَ هذا الذي قاله خلافُ ما عليه جمهورُ النُّحاةِ مِنْ منعِ حذف الفاعل مع الفعل المبنيِّ له في غير تعجب ولا استثناء[٥] ، وعلىٰ مذهبهم ففاعل (أخرج) ضميرٌ عائد إلىٰ مفهومٍ من الكلام اقتضاءً أيضًا ؛ لأنَّه عطف الظلمات علىٰ (كسراب) وهو خبر عن (أعمالهم) في الآية السابقة ؛ أيْ أعمال الذين كفروا ، فكما أن في المشبه ذاتًا مقيِّدة فكذلك في المشبه به لابد من ذات تقابل ذات (الذين كفروا) ،

---

(١) انظر : روح المعاني ٢٦/ ٤٦ ، والتحرير والتنوير ٢٦/ ٩٠ حيث ذهب إلىٰ أنَّ المراد بالقرية أهلها ، ثم بين دلالة مراعاة لفظها أولا بقوله : «وإنما أجري الإخبار علىٰ القرية وضميرها لإفادة الإحاطة بجميع أهلها وجميع أحوالهم وليكون لإسناد إخراج الرسول إلىٰ القرية كلها وقع من التبعة علىٰ جميع أهلها سواء منهم من تولىٰ أسباب الخروج ، ومن كان ينظر ولا ينهىٰ ، قال تعالىٰ : ﴿وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ ﴾ [الممتحنة : ٩]» .

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٢٠٥ ، تفسير البيضاوي ٢/ ٤٢٢ ، روح المعاني ٢/ ١٤ .

(٣) ومنه أيضًا ما سبقت الإشارة إليه [ص٢٥٧] في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ﴾ [فاطر :١١] ، لكن الضمير من (عمره) يعود إلىٰ الموصوف المحذوف دون رعاية تقييده بالوصف .

(٤) التبيان٢/ ٩٧٢ .

(٥) انظر شرح التصريح علىٰ التوضيح ١/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .

قال البيضاوي : « والضمائر للواقع في البحر وإن لم يجر ذكره لدلالة المعنى عليه»(١) ، ولكنْ ليس هذا من المحذوف الذي يقدر لفظُه في موضعه بل الذي يفهم ويراد معناه ، كما في الصورة التالية .

ب- ما قُدِّرَ معناه دونَ لفظِه :

وذلك إمَّا لأنَّ المفهم للقرينة اسْتُعمِلَ أوَّلًا في معناه ، فلما ارتبط به المحيل أُرِيدَ به مضافٌ مقدَّر ، ويُؤْلَفُ هذا النمط في جزاء الأعمال كما في قوله تعالى :﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران :١١٥] ، أيْ فلن يُكْفَرُوا جزاءَه(٢) ، وقوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [الانشقاق :٦] ، إذ يجوز في الهاء في (ملاقيه) أن يكون ضميرَ (كَدْحًا) ؛ أي ملاقي جزائه(٣) ، مع أنَّه لمَّا ذُكِرَ أوَّلًا لمْ يُقْصَدْ به الجزاءُ بل نفسُ الكَدْحِ ، ومنه ـ في رأي العكبري ـ قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد : ١٨] ، على القول بتقدير ضمير في (يضاعف) ، «أي يضاعف لهم التصدق أي أجره »(٤) ، ولا أرى مانعًا من إعادة الضمير على (قرضًا) على تقدير مضاف أي أجر القرض ، واللَّـه أعلم .

وإمَّا أنْ يكون تقدير المعنى دون اللفظ لتوجيه المطابقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعراف :٨٢] ، قال ابن عطية : «والضمير عائد على « لوط » وأهله وإن كان لم يجر لهم ذكر فإنَّ المعنى يقتضيهم ، وروي أنه لم يكن معه غير ابنتيه وعلى هذا عني في الضمير هو وابنتاه»(٥) ، وذلك لأنَّ تركيبَ الكلام لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، إذْ لو قيل : (أخرجوه) لما كان فيه أدنى إشكال ، وإنما أحوج إلى التقدير ضمير الجمع الذي لم يتقدم

(١) تفسير البيضاوي ٧/ ٧١ ، وانظر : روح المعاني ١٨/ ١٨٣ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٤/ ٥٩ ، وقد ذكر أن هذا من قبيل الاستخدام .

(٣) انظر : التبيان٢/ ١٢٧٨ .

(٤) التبيان٢/ ١٢٠٩ .

(٥) المحرر الوجيز ٢/ ٤٢٥ .

له مرجع ملفوظ .

وإمَّا أن يكون لنيابة غيره عنه ، وذلك إذا نابت (أل) عن المضاف إليه ، وذلك بأنْ يكون المحيل معرَّفًا بـ(أل) ، وهي فيه نائبةٌ عن المضاف إليه الذي يفهم لتقدم ذكره ، يوضِّحُ هذا قولُ الطَّاهِرِ بن عاشور عن قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا ﴾ [البقرة :١٧٤] : «والكتاب المذكور هنا هو الكتاب المعهود من السياق وهو كتاب ﴿ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ ﴾ ، فيشبه أن تكون (أل) عوضًا عن المضاف إليه ، والذين يكتمونه هم اليهود والنصارىٰ أي يكتمون البشارة بمحمد ﷺ ويكتمون بعض الأحكام التي بدلوها»(١) .

ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ وَلِيَرۡبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمۡ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلۡأَقۡدَامَ ﴾[الأنفال : ١١] ، فإنَّ النعم السابقة علىٰ تثبيت الأقدام خاصة بالمخاطبين ، إما عن طريق تعدي الفعل بنفسه (يغشيكم / ليطهركم) ، أو بحرف جر (ينزل عليكم / يذهب عنكم) ، أو عن طريق الإضافة كما في (قلوبكم) ، فيستدعي ذلك تخصيص نعمة تثبيت الأقدام بهم ، مما يقتضي تقدير مضاف حُذِف ونابت عنه (أل) ، ويدل علىٰ هذا المضاف ما ذُكِرَ قبله من ضمائر الخطاب ، فيكون التقدير : ويثبت به أقدامكم ، فأمَّا داعي التقدير فهو دلالة الاقتران ، وأمَّا قرينة تعيين المحذوف فهي ذكر نظيره قبله .

ويحتمل ذلك لفظ (القلوب) في قوله تعالىٰ :﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾ [الحج :٣٢] ، إذْ لابُدَّ مِنْ عائدٍ إلىٰ (مَنْ) ، فإمَّا أنْ يُقَدَّرَ بعد (إنَّها) بعد تقدير مضاف إلىٰ الضمير ؛ أيْ فإنَّ تعظيمها منه ، أو يقدَّر بعد القلوب ؛ أيْ من تقوىٰ القلوب منهم ، قال العكبريُّ : «ويُخَرَّجُ علىٰ قول الكوفيين أن يكون التقدير من تقوىٰ قلوبهم ، والألف واللام بدل من الضمير»(٢) .

(١) التحرير والتنوير ٢/ ١٢٢ .

(٢) التبيان ٢/ ٩٤١ .

وإمَّا أنْ يكون لغير ما مضىٰ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ [ص : ٣١ ، ٣٢] ، «ففاعل (توارت) ضمير الشمس ولم تُذكر ، لكن أغنىٰ عن ذكرها ذكرُ (العشي) وأوَّله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنىٰ الشمس ، فكأنَّها مذكورةٌ»(١) .

المسلك الثالث ـ استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه :

وذلك بأنْ يَجْرِيَ خطابٌ مشتملٌ علىٰ ضمائرِ مخاطبٍ معيَّن المدلول بقرائنَ حضوريةٍ أو محوَّلة إلىٰ ذكرية أو ذهنية ، ثُمَّ يُلتفَتَ عنها إلىٰ الغيبة ، فتُحمَلُ ضمائر الغيبة حينئذٍ علىٰ مدلول ضمائر الخطاب السابقة ، كقوله تعالىٰ :﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [البقرة :٨٨] ، ففيه التفات مِنَ الخطاب إلىٰ الغيبة ، ولمَّا كان الخطاب السابق جاريًا مع بني إسرائيل دلَّ ذلك علىٰ أنَّ المراد بضمير الغيبة هنا هم بنو إسرائيل ، فالخطاب السابق قرينة علىٰ المحال إليه بهذا الضمير ، وهي قرينة ملحوظة ؛ لأنَّ المدلولَ المحالَ إليه لم يُفْهَمْ مِنْ لفظِها بلْ مِنْ القرائن الدالَّةِ علىٰ تعيين المخاطب ، فللذهن هنا حركتان ؛ من ضمير الغيبة إلىٰ ضمير الخطاب ، ومن ضمير الخطاب إلىٰ مدلوله ، ولا يقال هنا إنَّ القرينة إذا احتاجت إلىٰ قرينة فلتجعل الثانية قرينةً لهما كما سبق في المعرفتين المفردتين ؛ لأنَّ دلالة القرينة الثانية لا تقوم بنفسها إذْ لا تتعلق بضمير الغيبة إلا عن طريق تعلقه بضمير الخطاب بواسطة الالتفات ، ولولا ملاحظة هذه العلاقة لما تأتىٰ تنزيل ضمير الغيبة علىٰ مدلول الخطاب السابق .

وقد يتحقق هذا الطريق للحظ القرينة بغير التفاتٍ كما في قوله تعالىٰ :﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [هود :٥] ، فـ«ضمائر الجماعة الغائبين عائدة إلىٰ المشركين الذين أمر

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٨ ، ١٥٩ ، وقد ذكر ابن مالك ذلك تحت الاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم وهو أعم من الصورة المذكورة كما سبق في معنىٰ الفاعل المفهوم من لفظ الفعل .

النبي ﷺ بالإبلاغ إليهم في قوله :﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود : ٢] وليس بالتفات»(١) لاختلاف المخاطِب ، واللّـه أعلم .

وكذا قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٢] ، فالضمير في (معهم) يحيل إلىٰ ما يحيل إليه ضمير الخطاب في (منكم) و(أصابتكم) وإذا كان ضمير الخطاب يعتمد علىٰ قرينة حضورية / ذهنية فإن ضمير الغيبة يتكئ عليه ليتوصل بقرينته إلىٰ مدلوله وهو الرسول ﷺ وأتباعه(٢) ، ومن ثم يُعدُّ قرينةً ملحوظةً له ، وليس في الكلام التفات لاختلاف جهة الكلام بـ(قال) .

ومما يحتمِلُ هذا الطريق قوله تعالىٰ :﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة : ١٢١] ، ففي « هاء (به) قولان ؛ أحدهما : أنها تعود علىٰ الكتاب ، والثاني : علىٰ النبي محمد ﷺ»(٣) ، فعلىٰ الوجه الثاني القرينة هي تقدُّمُ خطاب النبيِّ ﷺ في ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ... وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ ... ﴾[البقرة :١١٩ ، ١٢٠] .ﷺ

ويحتمله كذلك قوله تعالىٰ :﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة :١٤٦] ، «فالضمير المنصوب في (يَعْرِفُونه) لا يعود إلىٰ تحويل القبلة ؛ لأنه لو كان كذلك لصارت الجملة تكريرًا لمضمون قوله : ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ ، بل هو عائد إما إلىٰ الرسول وإن لم يسبق له ذكر ، لكنه قد علم من الكلام السابق وتكرر خطابه فيه من

(١) التحرير والتنوير ١١/ ٣٢٠ ، وانظر : روح المعاني ١١/ ٢٠٩ .

(٢) انظر : مرجع الضمير في القرآن الكريم ص ٢٠ .

(٣) زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي [ت٥٩٧هـ] ، المكتب الإسلامي بيروت ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، ١/ ١٣٩ ، وانظر : التحرير والتنوير ١/ ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] فالإتيان بالضمير بطريق الغيبة من الالتفات، وهو على تقدير مضاف أي يعرفون صِدْقَهُ، وإِمَّا أن يعود إلى (الحق) في قوله السابق: ﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ فيشمل رسالة الرسول وجميعَ ما جاء به، وإما إلى العلم في قوله: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥]»(١)، «ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته وكونه علمًا معلومٌ بغير إعلام»(٢).

ومما يحتمل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، فالضمير في (إخوانهم) «لا يصح أن يعود إلى المذكور قبله قريبًا؛ لأن الذي ذكر قبله (الذين اتقوا) فلا يصح أن يكون الخبر، وهو (يمدونهم في الغي) متعلقًا بضمير يعود إلى (المتقين)، فتعين أن يتطلب السامع لضمير (وإخوانهم) معادا غير ما هو مذكور في الكلام بقربه»(٣)، والذي أراه أن الضمير في (إخوانهم) يعود على المشركين الذين جرى خطابهم من قبل في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧] على سنة الالتفات، والله تعالى أعلم.

المسلك الرابع ـ تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة:

وهو المعنى العام كالاستفهام والنفي، أو ما تدخل تحته العبارة من المعاني الكلية كالمدح والذم، والثواب والعقاب، والأمر والنهي، والوجوب والتحريم، والتصديق والتكذيب، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٣٩، ٤٠.
(٢) الكشاف ١/ ٢٠٤.
(٣) التحرير والتنوير ٩/ ٢٣٤.

كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ * فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥، ٦٦]، «قوله: ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا ﴾ عاد فيه الضمير على العقوبة المستفادة من قوله: ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً ﴾»(١)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ * مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ [هود: ٨٢، ٨٣]، فـ(هي) ضمير العقوبة التي هي المعنى الكلي للعبارة السابقة(٢).

ومثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٩]، إذا حُمِلَ الضميرُ في (إِنَّهُ) ـ كما يقول الطاهر بن عاشور ـ على أنَّه «راجع إلى مضمون الجملة وهو حكم التحويل فهو راجع إلى ما يؤخذ من المقام، فالضمير هنا كالضمير في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٦]»(٣).

وليس المرادُ بالمقامِ هنا دلالةَ الحالِ والسياقَ الخارجيَّ، بل السياقَ النصيَّ نفسَه؛ لأنَّ هذه الآيةَ جاءت عقب الآيات المشتملة على الأمر بتحويل القبلة، فقوله تعالى: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ في هذا السياق معناه العامُّ تحويلُ القبلة، ولعلَّ المأخذَ الأقربَ من هذا هو حملُ الضمير على مصدرٍ مفهومٍ من الفعل (وَلِّ) كما ذهب إلى ذلك الطبريُّ حيث يقول: «وأما قوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾، فإنه يعني به جلَّ ثناؤه: وإنّ التوجُّهَ شَطرَه لَلْحقُّ الذي لا شكَّ فيه مِنْ عندِ ربِّكَ»(٤).

وهو ما ذهب إليه الآلوسي أيضًا فقال مبينا تقدير المصدر ومعلِّلًا تذكير الضمير مع أنَّ مصدر (ولِّ) التوليةَ مؤنث: «(وَإِنَّهُ) أي الاستقبال أو الصرف أو التولية والتذكير باعتبار أنها أمر من الأمور أو لتذكير الخبر أو لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر أو بذي التاء

(١) التحرير والتنوير ١/ ٥٤٦.
(٢) انظر: التبيان ٢/ ٧١١.
(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٤٦.
(٤) تفسير الطبري ٢/ ٦٨١.

الذي لا معنىٰ للمجرد عنه سواء كان مصدرًا أو غيره ، وإرجاع الضمير للأمر السابق واحد الأوامر علىٰ قربه بعيد»(١) ، وعلىٰ هذا المأخذ فالقرينة مفهومةٌ بدلالة التضمُّنِ لكن بمراعاة معنىٰ المضمَّنِ لا لفظِه .

ومثلُ ذلك قوله تعالىٰ :﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا ﴾ [الأنعام :١٤٨] ، فاسم الإشارة (كذلك) يشير إلىٰ التكذيب المفهوم من قول الذين أشركوا المحكيِّ ، فإنَّ حاصلَ قولِهم : «لو شاء اللّـه مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ » التكذيبُ برسالة سيدنا محمد ﷺ ، والقول بأنَّ المشار إليه هو المصدر المفهوم من ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ ﴾ في الآية السابقة بعيدٌ عندي ؛ لأنَّ ذاك التكذيب غير معلوم حتىٰ يُشَبَّهَ بِهِ ، وإنَّما كان غيرَ معلومٍ لأنَّه مستقبل لوقوعه شرطًا ، واللّـه تعالىٰ أعلم .

ومما يحتمل هذا الطريقَ أيضًا قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ * ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ [الأنعام :١٣٠ ، ١٣١] ، إذْ من الجائز حمل اسم الإشارة (ذلك) علىٰ واحدٍ من ثلاثة لخَّصها الآلوسيُّ بقوله : «(ذلك) إشارة إلىٰ إتيان الرسل أو السؤال المفهوم من (أَلَمْ يَأْتِكُمْ) ، أو ما قُصَّ من أمرهم أعني شهادتَهم علىٰ أنفسهم بالكفر واستيجاب العذاب»(٢) ، فعلىٰ الأوَّل القرينة ملحوظة بدلالة التضمن ، وعلىٰ الثاني بالمعنىٰ الكليِّ لعبارة مركبة وهي الصورة التي معنا ، وعلىٰ الثالث القرينة مركبة لأنَّ المرادَ المذكورُ السابقُ كلُّه .

وليس من المحتم القطعُ بواحدٍ من هذه الطرق ؛ لأنَّ مثلَ هذا التعددِ يُعطِي للكلامِ ثراءً دلاليًّا لا يتـأتَّىٰ دونه ، وهذا من آثار الإحالة التي يأتي الحديث عنها في الباب الثالث إن شاء اللّـه تعالىٰ ، ومقصد البحث هنا رصد أنماط الإحالة والفروق التي تكون بينها .

---

(١) روح المعاني ٢/ ١٦ ، والرأي الذي بعَّدَه أخيرًا للزمخشري ، انظر : الكشاف ١/ ٢٠٦ .

(٢) روح المعاني ٨/ ٢٨ ، وانظر : التحرير والتنوير ٨/ ٨٠ ، ٨١ .

وتتأتَّىٰ أيضًا هذه الصورة من صور لحظ القرينة في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة :٢١٩] ، فالظاهر أنَّ الإشارة في (كذلك) إلىٰ فحوىٰ الجوابين ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ بيانٌ لما أشكل علىٰ السائلين .

وفي قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء :٣] ، فالإشارة بـ(ذلك) إلىٰ اختيار الواحدة والتسري علىٰ سبيل البدل أو الجمع(١) ، وهو المعنىٰ المفهوم من قوله تعالىٰ: ﴿فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ ، وذكر الطاهر بن عاشور وجهًا آخر وهو كون الإشارة «إلىٰ الحكم المتقدّم ، وهو قوله : ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ إلىٰ قوله : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ باعتبار ما اشتمل عليه من التوزيع علىٰ حسب العدل .

وإفراد اسم الإشارة باعتبار المذكور كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ »(٢) ، وعلىٰ هذا الوجه فالقرينة ملفوظة مركبة .

المسلك الخامس ـ لحظ العلاقات النحوية الدلالية :

وهذا المسلك ـ كما ظهر في عدة تحليلات سابقة ـ قد لا يستقلُّ بالدلالة علىٰ المحال إليه ، لكنني آثرت إفرادَه تنويهًا بشأنه حتىٰ لا يُغفَلَ عنه ، ومن أوضح المواضع التي ينهض تعيينُ المحال إليه فيها علىٰ أساسٍ منه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر : ١] ، فضمير الغائب في (أنزلناه) للقرآن ولم يجر له ذكر ، فمن أين فُهِمَ؟ لقد اكتفىٰ ابن مالك

(١) انظر : الكشاف ١/ ٤٦٨ ، وتفسير البيضاوي ٣ / ٢٠٣ ، والبحر المحيط ٣/ ١٧٢ ، وتفسير أبي السعود ٢/ ٩٧ ، وروح المعاني ٤/ ١٩٦ ، والتحرير والتنوير ٤/ ٢٢٨ .

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

بأن أشار إلى أنه اسْتُغْنِيَ عن لفظه بحضور معناه في العِلم(١) ، لكنَّ هذا الحضور يحتاج إلى الكشف عن كيفية تحققه ، وذهب السيوطي في الإتقان إلى أنَّ (القرآن) ، مدلول عليه بدلالة الالتزام ، فقال : «لأنَّ الإنزال يدل عليه التزامًا»(٢) ، والواقع أنَّ الفعل يستلزم مفعولًا كما سبق ، لكنَّ تعيين المفعول يحتاج إلى دليل آخر ، والذي أراه أن العملية العقلية التي أدت إلى جعل المحال إليه هو القرآن تتمثل في أمرين :

الأول : لحظ العلاقات النحوية الدلالية التي ورد الضمير في إطارها ، حيث أسند الفعل (أنزل) إلى ضمير المتكلم المعظم (نا) وهو عائد إلى اللّـه تعالى بقرينة حضورية قاطعة ، ثم أوقع هذا الفعل الواقع من اللّـه عز وجل على ضمير الغائب ، وهذا القدر يُفهِم أنَّ الضمير يحيل إلى شيءٍ أنزله اللّـه تعالى .

الثاني : استدعاء المواضع التي تكرر فيها هذا النمط من العلاقات النحوية الدلالية في القرآن الكريم من نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ [الدخان :٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء :١٠٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف :٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام :١٥٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الزمر :٤١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [النور :٣٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد :٣٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ۚ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ [الانبياء :٥٠] ، حيث يظهر لفظ دال على أنَّ الـمُنْزَلَ هو القرآن الكريم ، فتكون النتيجة إرجاعَه في الموضع الذي معنا إلى القرآن وجعلَه هو المحالَ إليه ، وهذا العمل الذهنيُّ لا يُبطِلُ كون القرينة مذكورةً في النص .

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٧ ، وتابعه السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢١٩ .
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٢ .

نعم ، قد يقال : إنَّ سورة القَدْر نزلت قبل غيرها مما فيه نحو هذا التركيب فلَمْ يكن استدعاء تلك المواضع ممكنًا ، فكيف يكون ذلك مشاركًا في تعيين المحال إليه؟

والجواب أنَّنا نفرِّقُ بين مقام النزول ومقام التلاوة ، التوجيه باعتبار الثاني ، وسورة القدر متأخرة في ترتيب التلاوة عن كل المواضع الأخرىٰ ، فلا إشكالَ في هذا المقام ، أمَّا في مقام النزول فإنَّ حضور المنزَّل يحل محلَّ عملية الاستدعاء تلك ، ويبقىٰ للحظ العلاقة النحوية الدلالية بين (أنزل) و(نا) و(ـهُ) دوره في التوجيه للمحال إليه .

ولنأخذ مثالًا آخر تظهر فيه قيمة شبكة العلاقات النحوية الدلالية في تعيين المحال إليه ، وهو قول اللّـه تعالىٰ : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا * وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا * وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا * ... يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ...﴾ [النساء : ٧-١١] .

إذ يبدأ المتلقي في ملاحظة أنَّ الآيات تتحدث عن الميراث من وصف (نصيب) بأنَّه (مما ترك الوالدان والأقربون) ، وذلك لأنَّ ما يتركه هؤلاء جرت الأعراف علىٰ أيلولته إلىٰ ذويهم ، ثُمَّ جاء ذكر (القسمة) معرَّفةً بـ(أل) العهدية لأنَّها ملحوظة من نسبة نصيب إلىٰ الرجال ونصيب إلىٰ النساء ، ويأتي الضمير في (منه) عائدًا علىٰ غير مذكور بلفظه لكنَّه مفهوم من (القسمة) أي من المقسَّم ، وهذا من دلالة المصدر علىٰ المفعول .

ويتأكد كون الحديث عن ميراث الميت في قوله تعالىٰ : ﴿تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ ثم في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ...﴾ حتىٰ إذا ما جاءت الضمائر في (ترك) و(أبويه) وما بعدهما انصرفت مباشرةً إلىٰ الميت المورِّث الذي دلَّت عليه العلاقات السابقة .

* * *

وكما كانت القرينة الملفوظة تكون مفردةً ومتعددةً ، فكذلك الملحوظة قد تكون ملحوظة من مفرد كغالب ما سبق ، وقد تكون ملحوظة من متعدد كما في النماذج التالية :

- قوله تعالى :﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل :١١٠] الضمير في(بعدها) ملحوظ ، قال الطاهر بن عاشور :«وضمير (من بعدها) عائد إلى الهجرة المستفادة من (هاجروا) ، أو إلى المذكورات : من هجرة وفتنة وجهاد وصبر ، أو إلى الفتنة المأخوذة من (فتنوا) . وكل تلك الاحتمالات تشير إلى أن المغفرة والرحمة لهم جزاء على بعض تلك الأفعال أو كلّها»(١) .

- قوله تعالى :﴿ قَالَ أَلْقُوا۟ ۖ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ * وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف :١١٦-١١٨] فالعهد في (ما يأفكون) و(ما كانوا يعملون) أيضًا ملحوظ من السحر والمعارضة ، وقال الرازي :«﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ يجوز أن تكون بمعنى «الذي» فيكون المعنى بطل الحبال والعصي الذي عملوا به السحر أي زال وذهب بفقدانها ، ويجوز أن تكون بمعنى المصدر كأنه قيل بطل عملهم»(٢) .

ولقائل أن يقول : لم لا نجعل العهد ملفوظا قرينته (سحر عظيم) ، والجواب أن (ما كانوا يعملون) أعم من السحر فلو أريد السحر وحده لقيل : وبطل سحرهم ، فالمراد واللّـه أعلم السحر والاسترهاب ونية المعارضة لموسى عليه السلام ، وهي أشياء مع تعددها لم يصرح بها جميعا وإلا لجعلت من الملفوظ المتعدد ، فكان الأولى جعلها من الملحوظ .

(١) التحرير والتنوير ١٤/ ٣٠١ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٤/ ٢١٤ .

- قوله تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأنعام :٨٤ ، ٨٥] ، (كذلك) إشارة إلى ملحوظ متعدد هو الوهب من وهبنا والهدى من هدينا .

وتجدر الإشارة في ختام الحديث عن القرينة الملحوظة إلى ما قد يبدو منها وهو عند التحقيق من الملفوظة ، وذلك أنَّه قد يلجأ إلى القول بلحظ القرينة الـمُمَثَّلَة في مرجع الضمير ؛ من أجل التخالف بينهما في النوع أو العدد ، كما في قوله تعالى : ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ١٨١] حيث يقول الطاهر بن عاشور : «الضمائر البارزة في (بدله وسمعه وإثمه ويبدلونه) عائدة إلى القول أو الكلام الذي يقوله الموصي ودل عليه لفظ (الوصية) [البقرة : ١٨٠] ، وقد أكد ذلك بما دل عليه قوله : ﴿سَمِعَهُۥ﴾ إذ إنما تسمع الأقوال ، وقيل : هي عائدة إلى الإيصاء المفهوم من قوله : ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ أي كما يعود الضمير على المصدر المأخوذ من الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة : ٨] ، ولك أن تجعل الضمير عائدًا إلى ﴿ٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ١٨٠] ، والمعنى فمن بدل الوصية الواقعة بالمعروف ، لأن الإثم في تبديل المعروف ، بدليل قوله الآتي : ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ١٨٢]»(١) .

فمن البَيِّن أن المخالفة بين الضمائر و(الوصية) في التذكير والتأنيث هي التي دعت إلى تقدير مرجع ملحوظ ، ولو كان السياق (فمن بدلها) لكانت الوصية هي المرجع دون أدنى إشكال ، وتقدير الإيصاء من الوصية أي لحظ المصدر من الاسم ، قياسا على لحظه من الفعل غير مستساغ ؛ لأن المبدَّل هنا هو الوصية نفسها لا حدث الإيصاء لأنه لا يمكن تبديله بعد موت الموصِي ، والذي أراه في نحو هذا أنَّه من قبيل الحمل على المعنى

---

(١) التحرير والتنوير ٢/ ١٥٢ .

طلبا لجبر تخلف المطابقة ، ويكفي في ذلك اعتبار معنى القول أو الكلام في الوصية ، وليس هذا من قبيل العهد الملحوظ ، مع ملاحظة أن عدم المطابقة هنا مَثَّل قيمةً دلاليةً ما كانت لتراعى لو تحققت المطابقة .

ويتحقق هذا أيضا في قوله تعالى :﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكۡنَا مِنۡهَآ ءَايَةَۢ بَيِّنَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴾ [العنكبوت :٣٤ ، ٣٥] ، يقول العكبري : «الضمير في منها للعقوبة»[1] ، ولو كان الضمير مذكرا لعاد إلى (رجزًا) لكن تأنيثه دل على إرادة معنى العقوبة فيه ، فهذا من قبيل الحمل على المعنى في لفظ القرينة أو من قبيل التضمين ، لكن القرينة ليست ملحوظة بل ملفوظة ممتدة .

وفي قوله تعالى :﴿ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ ﴾ [النساء :٤] ، يقول العكبري : «الهاء في منه تعود على المال لأن الصدقات مال»[2] ، وهذا يؤيد ما أرجِّحُه في نحو هذا من أن المرجع ملفوظ لكنه محمول على معنى تصح به المطابقة .

ولا ينفي هذا أنَّ القرينة قد تكون ملحوظة مع الحمل على المعنى نحو : قوله تعالى : ﴿ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۖ وَلِلۡكَٰفِرِينَ أَمۡثَٰلُهَا ﴾ [محمد :١٠] ، فالهاء في (أمثالها) ضمير العاقبة أو العقوبة[3] ، أي أن الضمير عائد إلى التدمير المفهوم من (دمر) لكن مع تضمينه أو تحميله معنى العقوبة .

* * *

(١) التبيان ٢/ ١٠٣٣ .

(٢) السابق ١/ ٣٢٩ .

(٣) السابق ٢/ ١١٦١ .

الفصل الثالث

إحالة العطل الذهني

١- ضبط العهد الذهني :

العهد الذهني هو كل علم بالمحال إليه ينشأ عن طريقٍ غير الحضور والذكر ، لكننا لو تأملنا طرق العلم لوجدناها تكاد تنحصر في الإدراك المباشر أو المعاينة وهو المعادل للحضور ، والإخبار أو النقل إمَّا بنفسه أو مع الاستنباط منه وهو المعادل للذكر ، وإنما قلت تكاد تنحصر لأنَّ هناك طرقًا أخرىٰ كالرؤيا والإلهام ، لكنها غير منضبطة ، ومن ثمَّ لا يمكن إخضاعُها لهذا النمط مِنَ الدَّرْسِ اللغويِّ ، وهنا يأتي السؤال المتوقع ، ما الذي يَفرِقُ العَهْدَ الذِّهْنِيَّ مِنَ الحضوريِّ والذكريِّ إذا كان يَئُولُ في النهاية إلىٰ طريق من الطريقَينِ؟

والجواب الذي ظهر لي أنَّ خصيصةَ العهد الذهنيِّ هي أنَّه يعتمِدُ علىٰ قرينةٍ غير حاضرةٍ في السياق المقاميِّ أو المقاليِّ الحالِيَّيْنِ ، فلا يؤثِّرُ كون المحال إليه معلومًا في الأصل بالحضور أو بالذكر ، مادامت قرينةُ تعيينه غيرَ موجودة خارجيًّا أو لسانيًّا ساعةَ الكلام ، فالمعيار الفارق إذن هو مساوقة القرينة للكلام المشتمل علىٰ العنصر المحيل وعدمُها ، وقد سبق الأستاذ عباس حسن إلىٰ بيان هذا المعنىٰ في حديثه عن أنواع (أل) العهدية حين قال : «وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بـ(أل) العهدية هو أنَّ (أل) تحدد المراد من النكرة وتحصره في فردٍ معين تحديدًا أساسه علمٌ سابِقٌ في زمنٍ انتهىٰ قبل الكلام ، ومعرفةٌ قديمةٌ في عهدٍ مضىٰ قبل النطق ، وليس أساسه ألفاظًا مذكورةً في الكلام الحالي»(١) .

ولكن هل يُعَدُّ القرآنُ الكريمُ كلامًا واحِدًا من حيث سياقُه المقامِيُّ والمقاليُّ ، بحيث يعدُّ المذكورُ فيه مَهْمَا بعُدَ عن المحيل قرينةً ذكريَّةً لكونه مذكورًا في القرآن؟ أو أنَّ كلَّ سورةٍ فيه كلامٌ مستأنفٌ نظرًا لطول المدة الزمنية التي نزل فيها ، فيعدُّ ما ذكر بعيدًا عن المحيل مُنشِئًا لعهدٍ ذهنيٍّ لا ذكريٍّ؟

علينا أنْ نسبُرَ الفرضين حتىٰ يتَّضِحَ لنا وجهُ الصَّوابِ فيهما ، فأمَّا الفرضُ الأوَّلُ

---

(١) النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ـ مصر ، ١/ ٤٢٤ .

فيؤيِّدُه ما شاع في الدراسات القرآنية مِنْ أنَّ القرآنَ كلَّه كالسورة الواحدة[(١)] ، قال الفخر الرازي : «القرآن كله كالسورة الواحدة وكالآية الواحدة يصدق بعضها بعضًا ، ويُبَيِّنُ بعضُها معنىٰ بعضٍ ، ألا ترىٰ أن الآيات الدالة علىٰ الوعيد مطلقة ، ثم إنها متعلقة بآيات التوبة وبآيات العفو عند من يقول به ، وقوله : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر :١] متعلق بما قبله من ذكر القرآن»[(٢)] ، فيؤخذ من قوله : «يصدق بعضها بعضًا ، ويُبَيِّنُ بعضُها معنىٰ بعضٍ» أساسَيْنِ بُنِيَ عليهما هذا القولُ ؛ الأوَّل عدم التناقض ، والثاني ـ وهو المهم لنا ـ احتياجُ بعضه لبعضٍ في البيان الذي يشمل تقييد المطلق ، وتخصيص العام ، وتبيين المجمل ، وحمل المتشابه علىٰ المحكم ، والنسخ ، وإذا ثبت احتياجُ سُوَرِ القرآن بعضِها إلىٰ بعضٍ وأنَّها لاتكتفي بنفسها في الدلالة ـ ثبت أنَّ العناصر المحيلة في بعضها يمكن اعتمادُها علىٰ قرائن مذكورة في بعضٍ آخر ، مما يعني أنَّ العهد معها ذكريٌّ .

ولكن يَرِدُ علىٰ هذا أمران :

الأوَّل : أنَّ آيات القرآن الكريم كما يتوقف فهمها أحيانًا علىٰ آياتٍ من سورٍ أخرىٰ ، يتوقَّفُ فهمها أيضًا أحيانًا علىٰ أحاديثَ للنبيِّ ﷺ ، فهل يقال بناءً علىٰ هذا إنَّ تلك الأحاديث مع تلك الآيات كلام واحد؟

والجواب أنَّ هناك فرقًا جوهريًّا بين الآية مع الآية ، والحديث مع الآية ، وهو وحدة المتكلم أوَّلًا واختلافه ثانيًا ، وهو معيار منضبطٌ في تميُّز كلامٍ عن غيره ، وإن كان مرتبطًا به .

والثاني : أنَّ سور القرآن وإن تعلَّق بعضُها ببعضٍ واحتاج إليه ، فإنَّها متمايزةٌ منفصِلٌ

(١) انظر : الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٦/ ٣٤٣ ، ومغني اللبيب ص٢٥٠ ، ثمَّ المحرر الوجيز ٥/ ٤٠١ ، ومفاتيح الغيب (٣٠/ ٢١٤) ، (٣٢/ ١٠٤) ، والجامع لأحكام القرآن تأليف أبي عبد اللّـه محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي [٦٧١هـ] ، تحقيق الدكتور عبد اللّـه بن عبد المحسن التركي بمشاركة محمد رضوان عرقسوس ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م ، ١٩/ ٤٢٨ ، وتفسير الخازن ٦/ ٥٠١ ، والبرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد اللّـه الزركشي [٧٩٤هـ] ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ٣/ ٨٠ ، ويستدل علىٰ صحة هذه المقولة بـ«أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجيء جوابه في سورة أخرىٰ» [الحجة ٦/ ٣٤٣] .

(٢) مفاتيح الغيب ٣٢/ ١٠٤ .

بعضها من بعضٍ ، وفرق بين النظر في وحدة الكلام وتميزه واتصال أجزائه وانقطاعِه عن غيره ، من جهة ، والنظر في استغناء الكلام بنفسه ، وعدم احتياجه إلىٰ غيره في فهمه وتفسيره ، من جهة أخرىٰ ، ومحكُّ النظر هنا الأوَّل لا الثاني ؛ لأنَّ تمييز العهد الذهني من الذكري مبنيٌّ علىٰ اتصال الكلام وانفصاله لا علىٰ استغناء الكلام واحتياجه .

وهنا يبدأ سبرُ الفرض الثاني الذي ينطلق من التسليم بالإيراد السابق ، ويتأيد بأنَّ كُلَّ سورةٍ من القرآن لها حدود تميزها ، ويدلُّ علىٰ ذلك تسمية السُّوَر ، وفواتحُها المميَّزة وهي الأحرف المقطعة ، والفروق بينها في الموضوعاتِ ، والأسلوبِ ، والفواصلِ ، ويدل عليه أيضًا تكرارُ القصة الواحدة في أكثر من سورة ، ولا يحسن ذلك في سورة واحدة ، ومن ثَمَّ لم يقعْ ، فدَلَّ علىٰ أنَّ كُلَّ سورةٍ كلامٌ متَّصِلٌ متميِّزٌ عمَّا قبلَه وما بعدَه .

ولكن يرد علىٰ هذا الفرض أنَّ سور القرآن في النهاية ما هي إلا أجزاء يجمعها كتابٌ واحد ، متحد من جهة الماهية والمقصد ؛ فهو كلام اللَّـه تعالىٰ المنزل علىٰ سيدنا محمد ﷺ للتعبد والإعجاز ، ولا يقال إنَّ أجزاء الكتاب الواحد المجموعة بين دفتين منفصل بعضها عن بعضٍ ، ويضاف إلىٰ هذا جهود العلماء في النظر في أوجه المناسبات بين السور بحسب ترتيبها في المصحف(١) ، فإنَّها قائمةٌ علىٰ مراعاة كون السور مؤلِّفةً لكلام واحد متصل ، وما المانع من أن يكون الكلام المتصل ذا أجزاء متمايزة نوعَ تمايز؟

والحقُّ أنَّ كِلا الفرضَيْنِ له وجاهته ، ولا يصحُّ القطعُ ببطلان أحدهما ، فإنَّ الأمر لا يعدو اختلافًا في اعتبار إحدىٰ الجهتين مع الإقرار بهما ، والذي يَـحُـلُّ لنا هذا المشكل ـ فيما أرىٰ ـ هو إعمالُ كلٍّ منهما في الحال المناسبة له ، فإنَّ القرآن الكريم له حالان ؛ الأولىٰ حال النزول التي استمرت بضعًا وعشرين سنةً ، والثانية حال الاكتمال والجمع ، وهي الباقية إلىٰ ما شاء اللَّـه تعالىٰ ، فإذا نظرنا إلىٰ حال النزول فالمناسب اعتبار جهة الاستقلال والتميز ؛ لاختلاف ظرف النزول ، ومن ثَمَّ يكون العهد الناشئ عمَّا نزل سابقًا عهدًا ذهنيًّا ، وإذا نظرنا إلىٰ حال الاكتمال والجمع فالمناسب اعتبار جهة الاتصال وأنَّ القرآن كالسورة الواحدة ؛ لوجوده مجموعًا في كتاب واحد بين أيدينا ، ومن ثَمَّ

---

(١) انظر : أقوال العلماء في ترتيب السور في المصحف هل هو توقيفي أو باجتهادٍ من الصحابة؟ الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٦-١٧٩ .

يكون ذاك العهدُ ذكريًّا .

وهذا كلُّه إذا كانت القرينة واحدة ونحن نريد تصنيفَها بين ذكرية وذهنية ، أمَّا إذا كان لدينا أكثر من قرينة من جهة واحدة(١) ، بعضها ذكريٌّ وبعضها ذهنيٌّ فيجب مراعاة كلٍّ منها ؛ لأنَّ كُلَّ قرينةٍ تعطى درجةً من التعيين ، أو تشارك في تحصيله ، وقد سبق التنبيه على ذلك في بداية هذا الباب ، ومن هنا فلا إشكال في أن نتناول محيلات اعتمدت على قرائن ذهنية ، لكنها لا تنهض وحدها بل تعتضد بقرائن أخرى ذكرية حتى يتمَّ تعيينُ المحال إليه .

وثمَّةَ مسألةٌ أخيرةٌ في ضبط العهد الذهنيِّ ، هي أنَّ هذا العهدَ لا يدخلُ فيه اللفظُ المعرَّفُ المخصص بوضع جديد كالألفاظ الاصطلاحية ، أوبالاستعمال كالألفاظ الشرعية ، التي خصها الشرع بمعنى يُفْهَمُ بالتعليم أو بِتَتَبُّعِ الاستعمال ، فالأوَّلُ كالصلاة والزكاة والصيام والحج ، والثاني كالتأويل ، فإنَّه في استعمال القرآن والسنة بمعنى تحقق المفهوم في الخارج بكيفية معينة ، قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف :٥٣] ، وذلك لعدم افتقاره إلى قرينة خاصة يتغير مدلوله كلما تغيرت ، بل يكفي فيه المعرفة العامة بالاصطلاح الخاص .

وهذا يخالف ظاهر قول الطاهر بن عاشور عن الصلاة والزكاة في قول اللّـه تعالى : ﴿ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [التوبة :١٨] : «العبادتان المعهودتان بهذين الاسمين والمفروضتان في الإسلام»(٢) ، لأنَّ الحديث هنا عن الماهية لا الأفراد ، وهذا لا يفتقر إلى قرينة بل يكفي في إدراكه المعرفة العامة بالمعاني الاستعمالية للمفردات كما سبق .

ويختلف الحال إذا كان المراد الأفراد ، أي أنْ يُرادَ بعضُ ما يصدق عليه اللفظ معيَّنًا

---

(١) أي من جهة خطاب واحدة ، إما الخطاب المباشر أو الخطاب المحكي ، أما إذا كانت قرينةٌ باعتبار الخطاب المحكي وأخرى باعتبار الخطاب المباشر ، فهو من باب **تحوُّل القرينة من ذهنية إلى ذكرية** كما في قوله تعالى : ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، فـ(تلكم) باعتبار الخطاب المباشر للعهد الذهني في الجنة الموعودة ، وباعتبار الخطاب المحكي لعهد ذكري قرينته (الجنة) .

(٢) التحرير والتنوير :١٠/ ١٤١ .

بصفةٍ تدلُّ القرينةُ عليها لا غير ، فالقرينة هنا تكون مخصِّصَةً للفظ المحيل ، وهذا التخصيص يعطيه نوعَ تعيين ، وسيأتي بحث هذه المسألة في الفصل الأول من الباب القادم ، إن شاء اللّـه تعالىٰ .

٢- روافد العهد الذهني

سيحاول البحث هنا تحديد الروافد التي تُمِدُّ الذهن بالمعرفة السابقة لمدلول اللفظ المحيل ، وهي عملية ليست بالهينة ، إذا تصوَّرنا أنَّ معارف الإنسان تُبْنَىٰ في ذهنه في كلِّ فينةٍ من فينات حياته ، ولهذا سيتخذ البحث الحال الثانية للقرآن الكريم [= حال الجمع والاكتمال] منطلقًا له ؛ بما يقصر المحاولة علىٰ ما بقي من العهد ذهنيًّا لنا ، ومن ثَمَّ يحدد روافدَه الأساسية الكبرىٰ دون الدخول في تفصيلات جزئية تتعلق بحال النزول لارتباطها بأمور غيبية لا يمكن ضبطُها ، إلا بطرح احتمالات غير قابلة للتحقق ، وعلىٰ سبيل المثال لو تأملنا قولَه تعالىٰ : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة :٢٤] لوجدنا أنَّ تعريفَ النار ، واستعمالَ الاسم الموصول ـ مع اشتراط العِلْم بمضمون صلته ـ يقتضي سبقَ العِلْمِ بهذه النار علىٰ هذه الصفة ، فما قرينة العهد هنا؟

يجيب الزمخشريُّ عن هذا في قوله : «فإنْ قلتَ : صلة (الذي) و(التي) يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب ، فكيف عَلِمَ أولئك أنَّ نارَ الآخرة توقد بالناس والحجارة؟ قلتُ : لا يمتنع أن يتقدّم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب ، أو سمعوه من رسول اللّـه ﷺ ، أو سمعوا قبل هذه الآية قولَه تعالىٰ في سورة التحريم : ﴿ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [التحريم :٦] فإن قلتَ : فلِمَ جاءت النَّار الموصوفة بهذه الجملة منكرة في سورة التحريم وههنا معرّفة؟ قلتُ : تلك الآية نزلت بمكة ، فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة ، ثم نزلت هذه بالمدينة مشارًا بها إلىٰ ما عرفوه أوّلًا»(١) .

لقد طرح الزمخشري في جوابه ثلاثة احتمالات ، اثنان منها يئولان إلىٰ ذكرٍ من خارج القرآن ، والأخير يئول إلىٰ ذكرٍ في القرآن نفسه ، فأمَّا الأولان فلا سبيل منضبطًا إلىٰ التحقق من صدقهما ، فيبقيان في دائرة الفرضية ، وأمَّا الثالث فإنَّه قابل للتناول اللغوي

(١) الكشاف ١/ ١٠٢ .

من خلال البحث في العلاقة بين الموضعين ، ومع أنَّ سورة التحريم معدودةٌ فيما نزل بعد البقرة خلافًا لما ذكره الزمخشري[1] ، وعلىٰ تقدير صحة ذلك ، فإنَّ العلاقة بين الموضعين علاقة لغوية منضبطة ، يمكن الرجوع إليها في أي وقت ، وأمَّا بُعْدُ المسافة فيجبره ما يَقَرُّ في الذهن من معانىٰ القرآن الكبرىٰ ومن أهمها الجنة والنار ، فإنَّ السامع يردُّهما ابتداءً إلىٰ جنة الخلد وجهنم .

وبقي احتمال أخير هو أنْ يكون التعريف في (النار التي وقودها الناس والحجارة) لا لعِلْمٍ سابقٍ لدىٰ المخاطب ، بل «لتنزيل الجاهل منزلة العالم بقصد تحقيق وجود جهنم»[2] ، وهو احتمال يقطع العلاقة الإحالية بين الموضعين ، لكنه مقبول في إطار البحث عن القيمة البلاغية للتعريف ، والنظر في هذه القيمة يأتي في هذا البحث بالتبع لا بالأصالة .

إنَّنا نخرج من هذا إلىٰ أنَّ القرينة في الآية السابقة ـ ما لم نقل بالاحتمال الأخير ـ تُعَدُّ قرينةً ذهنية بالنظر إلىٰ المتلقي الأول[3] ، وذكريةً بالنظر إلىٰ المتلقي التالي ، وهذا الاختلاف في القرينة بين المتلقيين يصفه البحث بأنَّه تحوُّلٌ في القرينة ، إمَّا بمعنىٰ حلول قرينة محلَّ أخرىٰ مغايرةٍ لها ، بما يؤدي إلىٰ تغيُّرٍ في نمط العهد الذي يربط بين المحيل والمحال إليه في ذهن المتلقي ، وذلك إنْ كان مصدر العهد للمتلقي الأول من خارج القرآن الكريم وللثاني من داخله كالاحتمالين الأولين ، وقد سبق نظير ذلك في تناول القرينة الحضورية ، أو بمعنىٰ أنَّ قرينةً واحدةً تحوَّلت من ذهنية إلىٰ ذكرية ، وذلك إن كان مصدر العهد للمتلقي الأول من داخل القرآن كاحتمال الزمخشري الثالث ولا يتم إلا مع سبق نزول موضع القرينة .

---

(١) انظر : الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي [ت٩١١هـ] ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار التراث ـ القاهرة ، ١/ ٧٣ ، والتحرير والتنوير حيث يقول : «وإن كانت سورة التحريم معدودة في السور التي نزلت بعد سورة البقرة فإنَّ في صحة ذلك العد نظرًا» [١/ ٣٤٥] ، وتأخر التحريم هو الراجح عندي ؛ لأنَّ سياق السورة يدل عليه ، لأنَّ ما حرمه النبي ﷺ علىٰ نفسه هو قربانَ مارية القبطية وقد ملكها سنة سبع ، أو عسلا أكله عند زينب بنت جحش رضي اللّـه تعالىٰ عنها ، وقد تزوجها سنة خمس ، ومعلومٌ أنَّ سورة البقرة من أوَّل ما نزل بالمدينة .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ١/ ٣٤٥ .

(٣) وأعني به الحاضر في ظرف النزول .

هناك إذن نوعان من القرينة الذهنية ، قرينةٌ ذهنية مستمدة من القرآن الكريم نفسه ، وهي ذهنية في حق المتلقي الأول ، ثم تحولت إلى ذكرية ، وقرينةٌ ذهنية مستمدة من خارج القرآن الكريم ، وهذه منها ما تحول في حقنا إلى قرينة ذكرية بما نزل لاحقًا لموضع المحيل ، ومنها ما بقي في حقنا ذهنيًا وهو محل النظر هنا ، والمدخل إلى تحقق هذا العهد لنا هو النقل ، ثُمَّ قد يكون المنقول[1] مختصًا بموضع المحيل قريبًا منه ، فيدخل تحت أسباب النزول ، وقد يكون مختصًا به بعيدًا عنه فيدخل تحت حكاية الأحداث وما يتعلق بها من أشخاص وظروف ويمكن تسميته بالسِّيَر ، وقد يكون أمرًا عامًّا بمعنى أنه لم يحك متعلقًا بموضع المحيل وهو السياق العام لنزول القرآن على ما سيأتي بيانه إن شاء اللّـه تعالى ، وعلى هذا يكون لدينا ثلاثة روافد للعهد الذهني ، ولْنَسِرْ في تناولها من الأخص إلى الأعم .

الرافد الأوَّل : أسباب النزول .

والمقصود بهذا الرافد أن يكون التعيين منصوصًا عليه في أسباب النزول ، وسبب النزول «هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثةً عنه ، أو مبينةً لحكمه أيَّامَ وقوعه ، والمعنى أنَّ حادثةً وقعت أو سؤالًا وُجِّهَ إلى النبي ﷺ فنزل الوحي بتبيان ما يتصل بهذه الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال . . . والمراد بأيَّام وقوعه أن تنزل بعده مباشرةً ، أو بعد ذلك بقليل . . . وهذا القيد في التعريف يخرج الآيات التي تنزل ابتداءً بينما هي تتحدث عن بعض الحوادث الماضية كسورة الفيل مثلا ، أو تتحدث عن مستقبل كاليوم الآخر وما فيه من نعيم أو عقاب»[2] .

وقد قال الواحدي موضحًا ضرورة اعتماد أسباب النزول على النقل :«ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب ، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب ، وبحثوا عن علمها وجدوا في الطلاب»[3] ، و«معرفة أسباب النزول أمر

---

(١) لا أعني بالمنقول هنا الكلام بل المدلول الخارجي له .

(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة ، دار الجيل ـ بيروت ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م . ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) أسباب النزول للواحدي ص ٣ .

يحصل للصحابة بقرائن تحتفُّ بالقضايا ، وربما لم يجزم بعضهم فقال : أحسب هذه الآية نزلت في كذا»(١) .

ونقل السيوطي عن الجعبري قوله :«نزول القرآن على قسمين : قسم نزل ابتداء ، وقسم نزل عقب واقعة أوسؤال»(٢) ، وهو أقل من الأول(٣) .

ولكن هل يكفي كون الآيات نازلةً عقب واقعة أو سؤال لحمل ما فيها مِنْ محتمِلات الإحالة على العهد الذهني؟

لقد اشتهر عند الأصوليين أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(٤) ، وهذه القاعدة واضحة التطبيق حين يكون اللفظ عامًّا بالفعل كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، فإنَّ الظاهر أنَّ (مَنْ) شرطيةٌ وهي من ألفاظ العموم اتفاقًا ، وقد نزلت الآية بسبب خاص حيث روى البخاري عن كعب بن عجرة رضي اللّـه تعالى عنه لما سئل عن قوله تعالى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ ﴾ قال : «حملتُ إلى النبي ﷺ والقمل يتناثر على وجهي ، فقال : ما كنت أرى أنَّ الجهد قد بلغ بك هذا ، أما تجد شاةً ؟ قلت : لا ، قال : صم ثلاثة أيَّام ، أو أطعم ستةَ مساكين لك مسكين نصف صاعٍ من طعام ، واحلق رأسك ، فنزلتْ فِيَّ

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٩ .

(٢) السابق ١/ ٨٢ .

(٣) يدل على ذلك أنَّ السيوطيَّ ذكر في لباب النقول أسبابَ نزولِ ثلاثٍ وسبعين آيةً من آيات سورة البقرة البالغة مائتين وستٍّ وثمانين ، أي حوالي ٢٥٪ من مجموع الآيات ، وأسباب نزول اثنتين وثلاثين آيةً من سورة آل عمران البالغة مائتي آية ، أي بنسبة ١٦٪ من مجموع الآيات ، وهذا نموذج ينبئ عما وراءه ، [راجع لباب النقول في أسباب النزول بهامش المصحف الشريف وتفسير الجلالين ، قدم له وراجعه الأستاذ مروان سوار ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م] .

(٤) انظر : المحصول للرازي ٣/ ١٢٥ ، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٤٠٥ ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي [ت٦٨٢هـ] ، تحقيق دكتور أحمد الختم عبد اللّـه ، المكتبة المكية ، ودار الكتبي ـ القاهرة ، الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م . ٢/ ٣٦١ ، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٥ .

خاصَّةً ، وهي لكم عامَّةً»(١) .

أمَّا إذا كان اللفظ خاصًّا فإنَّ العبرة حينئذٍ تكون بالسبب ، ولا يتأتىٰ ذلك إلا إنْ كان دالًّا علىٰ معهودٍ ؛ لأنَّ معنىٰ العهد إرادةُ بعضٍ معيَّنٍ لدىٰ المتلقي ، وهذا ينافي العمومَ بمعنييه الشموليِّ والبدليِّ .

ولهذا نبَّهَ السيوطيُّ إلىٰ «أنَّ فرضَ المسألةِ في لفظٍ له عمومٌ ، أمَّا آيةٌ نزلَتْ في مُعَيَّنٍ ولا عمومَ للفظها فإنَّها تُقْصَرُ عليه قطعًا ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل :١٧ ، ١٨] فإنها نزلت في أبي بكرٍ الصديق بالإجماع . . . ووهِم مَنْ ظَنَّ أنَّ الآيةَ عامَّةٌ في كلِّ مَنْ عَمِلَ عملَه ، إجراءً له علىٰ القاعدة ، وهذا غلطٌ ، فإنَّ هذه الآيةَ ليس فيها صيغةُ عمومٍ ؛ إذ الألف واللام إنَّما تفيدُ العمومَ إذا كانت موصولةً أو مُعَرِّفةً في جمعٍ ، زاد قومٌ : أو مفرَدٍ بشرطِ ألَّا يكونَ هناك عهدٌ ، واللام في (الأتقىٰ) ليست موصولةً ؛ لأنَّها لا تُوصَل بأفعل التفضيل إجماعًا ، و(الأتقىٰ) ليس جمعًا بل هو مفرد والعهد موجود ، خصوصًا مع ما يفيده صيغةُ (أفعل) من التمييز وقطع المشاركة ، فبَطَلَ القولُ بالعموم ، وتعيَّنَ القطعُ بالخصوصِ والقَصْرِ علىٰ مَنْ نزلَتْ فيه رضي اللّـه عنه»(٢) .

لكنَّ بعضَ ما يَدُلُّ علىٰ العهد يحتمل من حيث هو الدلالةَ علىٰ الجنس أو الاستغراق ، مما يجعله دائرًا بين احتمالين ؛ إمَّا أن يكون خاصًّا بمعهود فلا عموم له حتىٰ يقالَ إنَّ العبرةَ به ، أو يكون عامًّا فتتحقق فيه القاعدة لكن ينظر هل له مخصص غير السبب فيحملَ عليه؟(٣) .

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨/ ١٨٦ ، [حديث رقم ٤٥١٧] ، وانظر : أسباب النزول للواحدي ص٣٩ ، ولباب النقول ص ٩٥-٩٧ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٧ ، وفي بعض كلامه نظر ، إذ يكفي تعليق انتفاء العموم عن اللفظ علىٰ تحقق العهد .

(٣) وقد عَدَّ الإمامُ الشافعيُّ ـ رحمه اللّـه تعالىٰ ـ (الناس) الثانية من قوله تعالىٰ :﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران :١٧٣] من عامٍّ الظاهر الذي يراد به كلُّه الخاصُّ ، وبَيَّنَ ذلك بقوله : «فإذ كان مَنْ مع رسول اللّـه ناسٌ غيرَ مَنْ جَمَعَ لهم من الناس ، وكان المخبِرون لهم ناسٌ غيرَ مَنْ جَمَعَ لهم وغيرَ مَنْ مَعَه ممن جُمِعَ عليه معه ، وكان الجامعون لهم ناسًا ، فالدلالة بينة مما وصفتُ من أنه إنما جمع لهم بعضُ الناس دون بعض ، والعلم يحيط أنْ لم يجمع=

ومثال ما يحمل على العموم الاسم الموصول في آيات الظهار وهي قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ * وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المجادلة :٢-٤] ، فإنها وإن كانت نازلةً بسبب ظهار أوس بن الصامت لزوجته(١) فإنَّ (الذين) دال على العموم بأمارة

= لهم الناسُ كلُّهم ، ولم يخبرهم الناسُ كلُّهم ، ولم يكونوا هم الناسَ كلَّهم ، ولكنه لما كان اسم (الناس) يقع على ثلاثة نفرٍ ، وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ بَيْنَ جميعِهم وثلاثةٍ منهم ـ كان صحيحًا في لسان العرب أن يقال : (الذين قال لهم الناس) : وإنما الذين قال لهم ذلك أربعة نفر ، (إن الناس قد جمعوا لكم) : يعنون المنصرفين عن أحد ، وإنما هم جماعة غير كثيرٍ من الناس ، الجامعون منهم غير المجموع لهم ، والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين ، والأكثرُ مِنَ الناسِ في بلدانهم غيرُ الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين» [الرسالة ، للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي [ت ٢٠٤هـ] ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ، ص ٥٩ ، ٦٠] .

ثمَّ ساق قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج :٧٣] ، مبينا أن لفظ الناس وإن كان عاما فإن المراد به من يدعو من دون اللّـه إلهًا تعالى اللّـه عما يقولون علوا كبيرا ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة :١٩٩] مبينا أن المراد بالناس بعض الناس وهم من حضر عرفة في زمان رسول اللّـه ﷺ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة :٢٤ ، التحريم :٦] ، مبينا أن المراد بعض الناس بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء :١٠١] .

وهذا من التخصيص بالسياق والقرائن وهو غير التخصيص بالسبب [انظر : البحر المحيط للزركشي ٣/ ٣٨٠] ، والذي أراه ـ واللّـه تعالى أعلم ـ أنَّ الناس في الآية الأولى من قبيل الخاص ؛ لأنَّ المقصود به معين بقرينة مقامية تعرف من سبب النزول ، وكذا في آية الحديد إلا أن التعيين فيها بالصفة وقرينته سياق النزول وهو أعم من السبب ، وأمَّا الموضعين الأخيرين فـ(الناس) فيهما للجنس في ضمن بعض مبهم ، غاية ما هنالك أنه قيد في ﴿ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ بغير الحمس ممن شهد عرفة ، ولا يعد تعيينا بالصفة لعدم الحصر .

(١) انظر : لباب النقول ص ٧٤٦ .

جمعِه(١) مع أن السبب مفرد ، ومجيءِ الفعل مضارعًا ، ودخولِ الفاء في خبره في آية (٣) .

ومثل ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور :٦] ، وقد نزلت هذه الآية لما قذف هلال بن أميَّة امرأتَه مبيِّنَةً حكمَه(٢) ، لكنَّ لفظَها عامٌّ ؛ والسبب في كونه عامًّا أنَّه جَمْعٌ والمعيَّنُ في السبب مفرد ، ودخولُ الفاء في خبره (فشهادة أحدهم) ، ومن ثَمَّ لا يصحُّ أنْ يقال هنا : إنَّ الاسم الموصول للعهد وقرينته معلومة من سبب النزول .

ومن ناحية أخرىٰ فإنَّ المعهود قد يكون معيَّنًا بالذات ، وقد يكون معيَّنًا بالصفة ، بمعنىٰ أنه دال علىٰ عام مخصوص ، لكنه يتناول كل فرد داخل هذا الخصوص ، وحينئذ فهو أيضًا من قبيل الخاص الذي يتناول عدة أفراد دفعة واحدة ، وليس من قبيل العام ؛ لأنَّه لا يتناول ما هو خارج الدائرة المعينة(٣) .

فمن تعيين الذوات قوله تعالىٰ : ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا ﴾ [المجادلة :١] فالاسم الموصول (التي) يحيل إلىٰ خولة بنت ثعلبة رضي اللّـه تعالىٰ عنها(٤) .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُ ﴾ [التوبة : ١٠٧] ، فـ(الذين) يحيل إلىٰ اثني عشر رجلًا من أهل المدينة معروفين بأسمائهم(٥) .

---

(١) هذا مع أنَّ العرب «تدل بذكر الجماعة علىٰ الواحد» كما قال الطبري ، وحمل عليه قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾ [آل عمران :١٧٣] قال : «والذي قال ذلك واحد ، وهو فيما تظاهرت به الرواية من أهل السير نعيم بن مسعود الأشجعي» [تفسير الطبري٣/ ٥٣١ ، ٥٣٢] ، ولكنَّه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بقرينة قوية .

(٢) انظر : لباب النقول ص ٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٣) ويدخل تحته ما يعرف بالاستغراق العرفي ، ويظهر التفريق بين النمطين في قول أبي السعود عند قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ ... ﴾ [الأنعام : ٢٥] : «علىٰ أنَّ مناط الإفادة اتِّصافُهم بما في حيِّز الصلة أو الصفة لا كونهم ذوات أولئك المذكورين» [تفسير أبي السعود ٢/ ٣٦٧] .

(٤) انظر : لباب النقول ص ٧٤٦ .

(٥) راجع : تفسير الطبري ١١/ ٦٧٢-٦٧٤ .

وقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ ... ﴾ [التوبة :١١٨] ، فالتعريف في (الثلاثة) تعريف العهد الذهني المعلوم من أسباب النزول وهم كعب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومُرارة بن الربيع[(١)] .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾[الأحزاب :٣٧] ، فكلٌّ من (الذي) ، و(زيد) يحيل إلى زيد بن حارثة رضي اللّـه تعالى عنه ، و(زوجك) يحيل إلى السيدة زينب بنت جحش رضي اللّـه عنها ، كما عرف من قصة النزول[(٢)] ، [(٣)] .

ومن التعيين بالصفة قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [محمد :٢٥] ، العهد في قوم بصفتهم ، فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المقصود المنافقين ، وذهب آخرون إلى أن المقصود أهل الكتاب .

ومنه قوله تعالى :﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[البقرة : ١٤٢] فـ«ضمير الجمع في قوله : (ما ولاهم) عائد إلى معلوم من المقام غير مذكور في اللفظ حكاية لقول السفهاء ، وهم يريدون بالضمير أو بما يعبر عنه في كلامهم أنه عائد على المسلمين»[(٤)] .

وأمَّا العهد في (قبلتهم) فهو عهد في معين بالذات تكشف عنه السيرة النبوية التي تقرر أنَّ المسلمين كانوا يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ، ثم تحولوا إلى البيت الحرام .

---

(١) انظر : السابق ١٢/ ٥٥ .

(٢) انظر : السابق ١٩/ ١١٧ .

(٣) ومن أمثلته أيضًا : **(الأنعام : ٩٣)** حيث قيل : نزلت في مسيلمة والأسود العَنْسي وابن أبي السرح والنضر بن الحارث ، وقيل : اللفظ عامٌّ يتناول من ذكر وغيرَهم وهو الأولى ، وانظر : تفسير الطبري ٩/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٢ ، وأسباب النزول للواحدي ص (١٦٤ ، ١٦٥) .

و**(التوبة :٩٢)** وانظر : المحرر الوجيز ٣/ ٧٠ ، ٧١ ، وأسباب النقول ص١٩٣ .

(٤) التحرير والتنوير ٢/ ٨ .

ومثل ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ۗ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٤٩] ، إشارةً إلىٰ المسلمين الذين خرجوا إلىٰ بدر[١] ، «وقد جرت الإشارة علىٰ غير مشاهد ، لأنهم مذكورون في حديثهم أو مستحضرون في أذهانهم ، فكانوا بمنزلة الحاضر المشاهد لهم ، وهم يتعارفون بمثل هذه الإشارة في حديثهم عن المسلمين»[٢] .

ومن ذلك قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [التوبة : ٤٣] ، الضمير في (لهم) يعود إلىٰ معهود ذهني وهم من استأذن الرسول ﷺ في البقاء والتخلف عن غزوة تبوك ، وهؤلاء معينون لدىٰ النبي ﷺ بذواتهم ، لكنهم لنا معينون بصفتهم فقط ، وهي استئذانهم النبيَّ ﷺ في التخلف عن تلك الغزوة بخصوصها ، وأنهم من المنافقين[٣] .

ويتضح مما سبق أنَّه لا بُدَّ من مخصِّص غيرِ السبب ، حتَّىٰ يُحمَلَ اللفظُ المحتمِلُ للإحالة علىٰ مُعيَّنٍ ، ويكون سبب النزول حينئذٍ قرينةً علىٰ ذلك المعيَّنِ المعهود ، لا دليلًا علىٰ التعيين نفسِه ، وسوف يأتي مزيد بيان لمسألة تردد المحيل بين العهد والجنس في فصل (الإجمال) من زاوية الترجيح بين الأوجه المتعددة للمحيل[٤] .

---

(١) انظر : لباب النقول ص ٤٢٣ .

(٢) التحرير والتنوير ١٠/ ٣٨ .

(٣) انظر أمثلةً أخرىٰ في :

(النساء :٤٩) قال الكلبي : «نزلت في رجال من اليهود أتوا رسول اللّـه ﷺ . . .» [أسباب النزول للواحدي ص ١١٤] فهم معينون للنبيِّ ﷺ بالذات ولنا بالصفة .

و**(النساء :٧٧)** وانظر : أسباب النزول للواحدي ص ١٢٣ .

و**(المائدة : ٥٧ ، ٥٨)** .

و**(الأنعام :٥٢)** لقول ابن مسعود رضي اللّـه عنه في سبب النزول : «وعنده صهيب وعمار وبلال وخبّاب ، ونحوهم من ضعفاء المسلمين» [انظر : تفسير الطبري ٩/ ٢٥٨] .

و**(التوبة :٧)** فالمعاهَدون معينون لكن وقع الخلاف في نقل تعيينهم بين كونهم قومًا من جذيمة بن الدُّئِل ، أو قريشًا ، أو قومًا من خزاعة ، أو بعض بني بكر من كنانة ، انظر : تفسير الطبري ١١/ ٣٥٠-٣٥٣ .

(٤) انظر ص ٤١٣ .

الرافد الثاني : السِّيَر :

إذا لم يكن المحال إليه معيَّنًا بأسباب النزول بخصوصٍ كونها أسبابًا لنزول الموضع الذي ذُكِرَ فيه المحيل فإنَّنا ننتقل إلى مجال أوسع يمدنا بما يُعَيِّنُ لنا المحالَ إليه ، ألا وهو معرفتُنا بالسيرة النبوية المطهرة وسِيَرِ الأمم السابقة وأنبيائهم ، ومعنى أنَّه مجالٌ أوسعُ أنَّ الحوادثَ التي تعدُّ أسبابًا لنزول آيات معينة هي في الواقع داخلة تحت السيرة أو العِلْمِ بالتاريخ بوجه أعم ، لكننا حين نلجأ إليها في عملية التعيينِ تلك لا نلجأ إليها لهذا المعنى العامِّ فيها ، بل لمعنى آخر يخصها وهو كونها أسبابًا للنزول ، أي أنَّ لها تعلقًا مقاميًّا خاصًّا بموضع المحيل ، ولذلك فالحوادث التي مِنْ هذا القبيل أقوى في تعيين المحال إليه من غيرها ، مادامت صحيحةَ النَّقلِ(١) ، ولهذا فُصِلَتْ وتَقَدَّمَتْ .

أمَّا الاعتماد على السِّيرة بعمومها فمن أبرز أمثلته قولُه تعالى :﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة :٤٠] ، فإنَّ المراد بصاحبه أبو بكر الصديق رضي اللَّـه تعالى عنه ، والتعريف في (الغار) للعهد في «غار يعلمه المخاطبون ، وهو الذي اختفى فيه النبي ﷺ وأبو بكر حين خروجهما مهاجرَيْنِ إلى المدينة وهو غار في جبل ثور»(٢) ، وإنما يُعلم ذلك عن طريق العلم بالسيرة .

ومن لطائف هذه الآية أنَّ ضمير الغائب في (تنصروه) سُبِقَ بمثله في قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة :٣٩] ، لكنَّ سابقه يعود على اللَّـه تعالى بقرينة ذكرية هي ذكر مرجعه وهو الاسم الجليل في قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة :٣٨] ، أمَّا ضمير (تنصروه) فلا يجوز أن يعود إلى اللَّـه تعالى لقوله بعده :

(١) هناك فرقٌ بين قوة تعيين المحال إليه وسرعة انتقال الذهن إليه ، فالأولى تعتمد على اتحاد المقام ، والثانية تعتمد على شهرة الحدث .

(٢) التحرير والتنوير ١٠/ ٢٠٣ .

﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ﴾ حتى لا يختلف معنى الجواب عن الشرط ، فكان هذا قرينةً ذكريَّةً ملحوظةً [=علاقات نحوية دلالية] مانعةً مِنَ الانصرافِ إلى محالٍ إليه بعينِه ، ثم يكون العهد الذهني هو المعيِّنَ للمحال إليه المقصود ، وهو هنا عهد مأخوذ من حادثة الهجرة النبوية وهي أشهر من أن تخفى ، فيتبادر إلى الأذهان أنَّ الضمير عائد إلى النبي ﷺ .

ومن أمثلة استمداد العهد الذهني من المعرفة بالسيرة النبوية أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح :١٨] ، فإنَّ التعريف في الشجرة تعريف العهد الذهني ، وهو بالنسبة لمن شهد حادثة بيعة الرضوان يرجع إلى الحضور والمعاينة ، أمَّا مَنْ لم يشهدها فإنَّ عهدَه بها ينشأ عن الإخبار بتلك البيعة وأنَّها تمت تحت شجرة بالحديبية ، وهو إخبار يدخل تحت العلم بالسيرة النبوية ، قال ابن عطية : «و(الشجرة) سَمُرَة كانت هنالك ، ذهبت بعد سنين ، فمر عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه في خلافته فاختلف أصحابه في موضعها ، فقال عمر : سيروا ، هذا التكلف»(١) ، وجاء في عيون الأثر : «كان الناس يأتون الشجرة التي يقال لها شجرة الرضوان فيصلون عندها قال فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأوعدهم فيها وأمر بها فقطعت»(٢) ، وما من شكٍّ في أنَّ درجةَ التعيُّنِ عند المعاين أعلى منها عند المُخبَر .

وثمة عهد ذهني آخر في هذه الآية والتي قبلها هو العهد في القصة كلِّها التي يحال إليها بـ(إذ) مضافةً إلى الجملة بعدها ، فإنَّ الجمل وإن كانت نكرات من حيث هي ، فإنها إذا أضيف إليها صارت في تأويل مصدرٍ مَعَرَّفٍ ؛ لأنَّ الإضافة من خصائصِ الأسماء(٣) ، فالتقدير هنا : حين مبايعتهم إياك تحت الشجرة ، وفي الآية السابقة : حين إخراج الذين كفروا إياه . . . حين كونهما في الغار . . . حين قوله لصاحبه .

---

(١) المحرر الوجيز ٥/ ١٣٤ .

(٢) عيون الاثر في فنون المغازي والشمائل والسير تأليف محمد بن عبد اللّه بن يحي ابن سيد الناس [٦٧١ هـ - ٧٣٤ هـ] ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت -لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . ٢/ ١٢٥ .

(٣) ذكر الصبان ـ مثلًا ـ أنَّ الإضافة نسبةٌ تقييدية بين اسمين ، وأنَّ المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا ، انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة : ١١](١) .

ومع هذا فليس كل موضع فيه (إذ) الظرفية يكون العهد المتقدم متحققا فيه ، ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً ۖ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [البقرة : ٦٧] لا نستطيع القطع بأنَّ هذه القصة كانت معلومةً للنبيِّ ﷺ والمسلمين قبل نزولها وإنْ كانت معلومةً لليهود ، وهنا يُحمَل التعريف على مقصِدٍ بلاغيٍّ لا يرتكز على وجود العهد بالفعل بل يُخَيِّلُ تحقُّقَه بما يشي بأنَّ هذه القصةَ مما ينبغي أنْ يشتهر ويُعلَم ، وقد يقال : إنَّ العهد موجود هنا أيضًا إذ المقصود بالخطاب بهذه القصة ونحوها ابتداءً بنو إسرائيل فاستعمل اللفظ المعرف رعايةً لذلك ؛ لأنَّ العهد بها لديهم متحقق .

ومثل (إذ) في العهد(٢) (حيثُ) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٩٩] ، فإنَّ مكان الإفاضة معهود يعرفه العرب بالعرف ، ويعرفه مَنْ بعدَهم بالخبر والتاريخ ، وهو عرفات ، وقد

---

(١) ويلاحظ هنا أنَّ المحيل (إذ هم . . .) يعد قرينةً ذكريَّةً لتعيين المراد بـ(نعمة اللّـه عليكم) .

(٢) وإنْ كان هذا الموضع مما بينه سبب النزول ، لكونه مشتملًا على خطاب لطائفةٍ خاصَّةٍ من الناس لا تعلم إلا بهذا السبب .

روىٰ ابن جرير عن عروة عن السيدة عائشة رضي اللّـه تعالىٰ عنها قالت: «كانت قريشٌ ومن كان علىٰ دينها -وهم الحمس- يقفون بالمزدلفة يقولون: نحن قَطِينُ اللّـه، وكان من سواهم يقفون بعرفة، فأنزل اللّـه ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾»(١)، فبيَّنَتْ السيدة عائشة ما كان عليه الحال، ثُمَّ حكاه عروةُ لعبد الملك بن مروان كتابةً كما روىٰ الطبريُّ أيضًا عنه «أنه كتب إلىٰ عبد الملك بن مروان: كتبتَ إليَّ في قول النبي ﷺ لرجل من الأنصار: «إني أَحْمَسُ»، وإني لا أدري أقالها النبيُّ أم لا؟ غيرَ أنِّي سمعتها تُحَدَّثُ عنه. والحمس: ملة قريش، وهم مشركون، ومن ولدت قريش في خزاعة وبني كنانة، كانوا لا يدفعون من عرفة، إنما كانوا يدفعون من المزدلفة وهو المشعر الحرام، وكانت بنو عامر حُمْسًا، وذلك أن قريشًا ولدتهم، ولهم قيل: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾، وأن العرب كلَّها كانت تُفيض من عرفةَ إلا الحمس، كانوا يدفعون إذا أصبحوا من المزدلفة»(٢).

ومن نماذج ضرورة الاعتماد علىٰ وقائع السيرة لتعيين المحال إليه قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [الأنفال: ٤٧]، فسياق الآيات الحديث عن غزوة بدر، وهذا يوجِّه الذهن إلىٰ أنَّ المراد بـ(الذين خرجوا من ديارهم) أناس معينون لهم صلة بالغزوة، لكن تعيينهم لا يتم إلا لمن شهد بدرًا، أو أُخْبِرَ بها، يقول الطاهر بن عاشور: «الموصول مراد به جماعة خاصة، وهم أبو جهل وأصحابه...»(٣).

ومما يعتمد في تعيينه علىٰ حوادث التاريخ (الفيل) و(أصحاب الفيل) في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَـٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [الفيل: ١] فالفيل معهود عهدًا ذهنيًّا بسبب شيوع قصة أصحاب الفيل حتىٰ سمي العام الذي وقعت فيه هذه الحادثة عام الفيل.

ومن المحيلات ما يحتاج إلىٰ معرفةٍ بتاريخٍ أبعدَ مما مضىٰ كما في قوله تعالىٰ:

(١) تفسير الطبري ٣/ ٥٢٥، وقد رواه البخاري ٣/ ٥١٥ (رقم: ١٦٦٥)، ٨/ ١٨٦ (رقم: ٤٥٢٠).

(٢) السابق ٣/ ٥٢٥، ٥٢٦.

(٣) التحرير والتنوير ١٠/ ٣٣.

﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ [هود :٧١] ، فـ(امرأته) معهود عهدًا ذهنيًّا ، يُعرَف من سيرة الخليل ﷺ ، قال الطبري : «يقول تعالى ذكره : (وامرأته) ، سارَة بنت هاران بن ناحور بن ساروج بن راعو بن فالغ ، وهي ابنة عم إبراهيم»(١) ، وهذا بالطبع لا يعرف إلا بالنقل(٢) .

ويندرج تحت هذا الرافد **أعلام الأنبياء الواردة في القرآن الكريم ، فإنَّ تعريفَ العلَم من قبيل العهد الذهني** ، فنحن نعرف نوحًا وإبراهيم وهودًا وصالحًا وشعيبا وموسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء صلوات اللّـه وسلامه عليهم ، حين نقرأ أسماءَهم في الكتاب العزيز لأننا نسمع من أخبارهم وصفاتهم ما يجعلهم في أذهاننا أشخاصًا معيَّنين لا يلتبسون بغيرهم ممن تسموا بهذه الأسماء ، ولو فرضنا شخصًا حديث العهد بالقرآن سمع قوله تعالى مثلًا : ﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ ﴾ [هود :٩١] ، لسأل : من شعيب ، لأنَّه يفهم من استعمال العلم أنَّ المتكلم يحيله إلى معهودٍ سبق له العلم به ، فإنْ لم يتحقق في ذهنه سأل ، فيكون الجواب ببيان صفة شعيب عليه السلام من النبوة ، وبيان زمانه الذي عاش فيه والقوم الذين أرسل إليهم والمكان الذي حلُّوه ، وبعض أخباره ، فيتحقق له بهذا الإخبار عهدٌ ذهنيٌّ يركن إليه كلما سمع هذا الاسم .

لكن قد يقع ذكر العلم غيرَ مقصودٍ به الإحالةُ إلى مسماه ، بل إنشاء العهد به لدى السامع ، وهذا شأن ذكر العلم ابتداءً مخبرًا به عن المسمى ولو في المعنى فقط كما في قوله تعالى :﴿ وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾[يوسف : ٣٨] . فإنَّ لفظ

(١) تفسير الطبري ١٢/ ٤٧٢ .

(٢) ومن أمثلة هذا الرافد : ﴿ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [البقرة :٦٥] ، ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلسَّبۡتِ﴾ [النساء :٤٧] ، ﴿ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الأعراف :١٦٣] ، ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾ [آل عمران : ١٦٦] ، ﴿تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾[آل عمران :١٨٣] ، ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾ [آل عمران :١٩٥] ، ﴿ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة :٢] ، ﴿وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف :٧٤] ، ﴿بَيۡتِكَ﴾ [الأنفال :٥] ، ﴿لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ . . . مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال :٧٠] ، ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة :١] ، ﴿يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ﴾ [التوبة :٣] ، ﴿مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [يونس :٣٠] ، ﴿شُرَكَآئِكُمۡ﴾ [يونس :٣٤] ، ﴿عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ﴾ [يونس :٧٨] ، ﴿أَبِي لَهَبٖ ... وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ [المسد :١ ، ٤] .

(آبائي) معرف تعريف العهد الذهني في معين بصفته ، إذ لم يكن للفتيين معرفةٌ بآباء يوسف عليه السلام ، فلما أراد أن يعلمهما بأسمائهم ـ وفي هذا زيادة تعيين لهم ـ جاء بهم من طريق البدل المطابق ، ففهم السامع أنَّ آباء يوسف هم أصحاب هذه الأسماء ، وإن لم يكن له عهد سابق بها ، فإذا تكرر سمعه لها عاد بذهنه إلى آباء يوسف عليهم جميعًا الصلاة والسلام ، فالأعلام هنا إذن ليست محيلات بل يَحْدُثُ بذكرها العهد .

وقد وقع من بعض الناس أنه زعم أن (موسىٰ) المذكور في سورة الكهف غير موسىٰ بني إسرائيل المذكور في القرآن ، وهذا الزعم نتيجة اختلال القرينة الذهنية الناشئة عن العلم بالتاريخ والسير ، أو غيابها ، ولهذا صوب ابن عباس رضي اللّه عنه مقالته ، وقد روىٰ البخاري في صحيحه هذه القصةَ مفصلةً إذ روىٰ عن سعيد بن جبير أنَّه قال :« قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَىٰ صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَىٰ صاحبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فقال ابن عباس : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّـه ، حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ أنه سمع رسولَ اللَّـه ﷺ يقول : إِنَّ مُوسَىٰ قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ : أَنَا ، فَعَتَبَ اللَّـه عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فأوحَىٰ اللَّـهُ إليه : إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ» حتىٰ قال : «حَتَّىٰ انْتَهَيَا إِلَىٰ الصَّخْرَةِ ، فَإِذَا رَجُلٌ مُسَجًّىٰ ثَوْبًا ، فَسَلَّمَ مُوسَىٰ فقال الخَضِر : وَأَنَّىٰ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ ، قَالَ : أَنَا مُوسَىٰ ، قَالَ : مُوسَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ »(١) إلى آخر الحديث .

الرافد الثالث : السياق العام لنزول القرآن الكريم .

وأعني به كونَ القرآن الكريم نزل من اللّـه تعالىٰ علىٰ سيدنا محمد ﷺ مرسَلًا إلىٰ قومٍ بعينهم ، فيحصل في الذهن من هذا أنَّ هناك مرسِلًا وهو اللّـه عز وجل ، ومرسَلًا وهو سيدنا محمد ﷺ ، ومرسَلًا فيهم(٢) وهم قومه من قريش ثم سائر العرب .

وهذا السياق يُعِينُ المتلقيَ علىٰ فهم بعض العناصر المحيلة التي لا تعتمد علىٰ ذكرٍ في الكلام ، ولا حضورٍ في المقام ، وهو في واقع الأمر جزءٌ من خبر التاريخ ، لكنَّه تحوَّلَ إلىٰ

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري حديث رقم (٤٧٢٥) ٨/ ٢٦٢ .

(٢) إنما قلت : فيهم ، ولم أقل : إليهم ؛ لأنَّ النبي ﷺ أرسل إلىٰ الناس كافةً ، لكن بداية الرسالة كانت في قومه .

مكوِّنٍ أساسيٍّ في ثقافة المسلم ، فلا يحتاج معه إلى الرجوع إلى أسباب نزول أو أحداث سِيَـر ، ولهذا فإنَّ هذا الرافد تتميَّز الإحالة معه بسرعة الانتقال من المحيل إلى المحال إليه .

ولنبدأ باستيضاح أثر هذا الرافد في قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس :٢] ، فلدينا هنا من المحيلات (الناس) الأولى[١] ، و(ربهم) ، و(الكافرون) ، و(هذا) ، بالإضافة إلى ضمائر الحضور في (أوحينا ـ أنذر ـ بشر) ، والغيبة في (منهم ـ بهم ـ ربهم) ، فأمَّا ضمائر الغيبة فقرينة التعيين فيها مذكورة واضحة ، وأمَّا ضمائر الحضور فقد تحولت قرينتها كما سبق من الحضور إلى الذهن اعتمادًا على السياق العام لنزول القرآن الذي سبق التعبير عنه بالحقائق التاريخية المختزنة في الأذهان[٢] ، فضمير المتكلم المعظَّم في أوحينا عائد إلى اللّـه تعالى ؛ لأنَّه هو الذي أَرْسَلَ وأنزل القرآن ، وضميرَي الخطاب في (أنذر وبشر) عائدين إلى النبي محمد ﷺ ؛ لأنَّه حامل الرسالة المكلف بتبليغها ، نعم هناك قرينة ذكرية تشارك هذه القرينة الذهنية في تعيين المحال إليه ، وهي العلاقة النحوية الدلالية المتمثلة في إسناد الإيحاء إلى ضمير المتكلم أوَّلًا ، وإسناد الإنذار والتبشير إلى ضمير المخاطب ثانيًا .

ثم نأتي لبقية المحيلات ؛ فأمَّا كلمة (الناس) الأولى فقد تعلق بها العجب من الإيحاء لرجل ، وهو عجب لا يقع إلا ممن لم يؤمن به ، والسورة مكية ، فينصرف الذهن إلى مشركي مكة[٣] بناءً على هذه المعطيات التي اجتمع فيها جانبا الذكرِ المتمثل في تعلق العجب المخصوص بالناس ، والعلمِ السابق المتمثل في العلم بمكية السورة والظروف التاريخية المحيطة بالقرآن المكي ، وقد ذكر أبو السعود نكتة التعبير عنهم بـ(الناس) حيث يقول : «والمرادُ بالناس كفارُ مكةَ ، وإنما عُبِّر عنهم باسم الجِنسِ من غير تعرُّضٍ لكفرهم مع أنه المدارُ لتعجبهم كما تُعُرِّض له في قوله عز وجل : ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ ﴾

---

(١) أما الثانية فللجنس للأدلة على عموم الرسالة ، وكذلك (الذين آمنوا) لمعادلتها إيَّاها .

(٢) انظر : ص ٢١٦ من هذا البحث .

(٣) وهذا من قبيل العهد الذهني في معين بصفته لا بذاته .

الخ لتحقيق ما فيه الشركةُ بينهم وبين رسولِ اللّـه ﷺ وتعيينِ مدارِ التعجبِ في زعمهم ثم تبيينِ خطئِهم وإظهارِ بطلانِ زعمِهم بإيراد الإنكارِ والتعجيب»(١) .

وأمّا (ربِّهم) فيصرِفُه إلى اللّـه تعالى العِلْمُ بأنّه سبحانه المستحِقُّ للربوبية المطلقة ، مع إضافته إلى ضمير عائد على (الذين آمنوا)(٢) ، أي آمنوا باللّـه فلا يتخذون ربًّا من دونه ، وهوعلم مستفاد من مواطن أخرى في القرآن كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة :٢] ، ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران :٦٤] ، وتكرُّر إضافة (ربّ) إلى ضمير المخاطب بالقرآن ابتداءً وهو النبي محمد ﷺ ، وبهذا تكون قرينة التعيين له ذكرية ملحوظة متباعدة بحسب منطلق البحث ، وإن كانت يصح حملها على العهد الذهني باعتبار حال النزول .

وأمّا (الكافرون) فهي تحيل إلى مشركي مكة لما سبق من أن السورة مكية فالعهد هنا ذهني خالص .

وأمّا (هذا) فهو إشارةٌ إلى القرآن المفهوم من أوحينا على قراءة (سِحْرٌ)(٣) ، وإلى النبي ﷺ المدلول عليه إيهامًا بـ(رجل منهم) على قراءة (ساحر)(٤) ، وعلى القراءتين فيحتمل أن يكون المشار إليه حاضرًا ساعةَ جريان هذا القول على ألسنتهم ، فيكون اسم الإشارة مستعملًا في حاضر حقيقةً ، ثم تحولت القرينة عند حكاية الخطاب إلى ذكرية ملحوظة على القراءة الأولى وملفوظة على الثانية ، وأن يكون غائبًا مستحضرًا في أذهان

---

(١) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٠٨ ، وقد قيل بتخصيص (الناس) بكفار مكة في قوله تعالى أيضًا من السورة نفسها : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [يونس :١١] ، و﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس :٩٩] .

(٢) فهنا أيضًا تتعاضد قرينة ذكرية ملحوظة مع قرينة ذهنية أو ذكرية باختلاف الحيثية .

(٣) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ، انظر : السبعة في القراءات ص ٣٢٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ، انظر : السبعة في القراءات ص ٣٢٢ .

القائلين ، فيكون من العهد الذهني ، ثم تحولت أيضًا قرينة العهد إلى ذكرية في الخطاب المحكي .

ويظهر من التحليل السابق أثر العلم بالسياق العام للنزول في تعيين المحال إليه ، كما يتضح أثر تعاضد القرائن المعيِّنة للمحال إليه من جهة ، وتحول القرينة من نوع لآخر من جهة أخرى ، وهما أمران يؤكد البحث ضرورة التنبه إليهما في تحليل العلاقات الإحالية في النصوص .

ومن المواضع التي يبرز فيها دور السياق العام للنزول قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ [الأنعام : ٥٨] ، فإنَّ (الأمر) هنا يحيل إلى حالة النزاع والخلاف[١] المعهودة بين النبي ﷺ ومشركي مكة ، وهي حالة معهودة من حيث نشأتها وأسبابها ومظاهرها ، نعم يحتاج العلم بتفاصيل هذه الحالة إلى الرجوع إلى السيرة النبوية ، لكنَّ العلم بها إجمالًا يكفي فيه العلم بالسياق العام للنزول .

وممَّا يستعان[٢] على تعيينه بسياق النزول ما دلَّ من المحيلات على القرآن الكريم ، فمن ذلك لفظ **(الكتاب)** حيث وقع في أوَّل السورة بعد الأحرف المقطعة ، أو كان معمولا للإنزال المتعلق بضمير النبي محمد ﷺ فيكون المراد به القرآن العظيم ، **فالأول** وقع في مواضع[٣] منها ما سُبِقَ فيه باسم إشارة مفردًا نحو قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ [البقرة :١ ، ٢] ، أو مضافًا إليه لفظ (آيات) وهو الأكثر نحو : ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يونس :١] ، ومنها ما لم يسبق فيه بإشارةٍ ، وأضيف إليه (تنزيل) نحو : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [السجدة :٢] ، ومنها ما جاء فيه مقسمًا به نحو : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [الزخرف :٢ ، الدخان :٢] .

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ٧/ ٢٦٩ .

(٢) تشارك القرينةَ الذهنية في هذه المواضع القرينةُ الذكرية الملحوظة الممثَّلة في العلاقة النحوية الدلالية .

(٣) هي أوَّل البقرة ، ويونس ، ويوسف ، والرعد ، والحجر ، والشعراء ، والقصص ، ولقمان ، والسجدة ، والزمر ، وغافر ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، كلها مفتتحة بأحرف مقطعة إلا الزمر .

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾[المائدة: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾[الزمر: ٤١]، وفي هذه المواضع ونحوها تتعاون القرينة الذكرية المتمثلة في العلاقة النحوية الدلالية مع القرينة الذهنية، ولا تستقل واحدة منهما بتمام التعيين، فالقرينة الذكرية تصرف الذهن إلى الكتاب الذي أنزله اللّـه على محمد ﷺ دون غيره من الكتب التي أنزلها، والقرينة الذهنية تعين هذا الكتاب في القرآن الكريم المعروف للمسلمين دون غيره من الوحي المنقول عن النبي ﷺ.

ومن هذا القبيل أيضًا أن يقع (الكتابُ) معمولًا للتعليم المسند إلى النبي ﷺ نحو: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[الجمعة: ٢].

أمَّا لو تعلق الإنزال به ﷺ مع سائر الرسل نحو ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥] فالمرادُ بـ(الكتاب) الجنس.

وأمَّا لو تعلق بغيره فتُعيِّنُه لنا قرينة ذكرية متباعدة أو ذهنية مستمدة من التاريخ، نحو: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [الأنعام: ٩١]، فإنَّ الكتاب هنا التوراة، ولم يُصَرَّحْ بنسبتها إليه في القرآن، فمنشأ العهد هنا المعرفة بالتاريخ، ومن العسير تحديد بداية هذا العهد في الذهن مع أنَّه لا يشك فيه مسلم ولا نصراني ولا يهودي، إلا أنْ يقال دلت على ذلك السنة لقول النبي ﷺ حكايةً عن آدم: «أَنْتَ مُوسَىٰ

الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّـه بِرِسَالَتِهِ وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ»(١).

وأما إذا لم يتعلق التنزيل بمعين فيختلف حاله بحسب القرائن نحو: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[الشورى:١٧]، و ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾[البقرة:١٧٦]، وكذا إذا لم يتسلط عليه فعل التنزيل أو الإنزال كقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَـٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وهناك ألفاظ أخرى تحيل إلى القرآن الكريم بهذه القرينة الذهنية كالمضاف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾[الأنفال:٢]، فالمراد بـ(آياته) القرآن(٢)؛ لأنّه لا قرينة على غيره، فتبقى قرينة السياق العام للتنزيل الذي يعلم منه أنَّ المنزل له أجزاء تسمى آيات.

وكاسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [الأنعام: ٩٢]، فـ(هذا) إشارة إلى القرآن لجعله كالحاضر المشاهد، لزيادة تمييزه(٣)، ولاشك أنَّ هناك قرائن ذكرية لها دور في تعيين المحال إليه وهي الإخبار عن اسم الإشارة بـ(كتاب)، موصوف بـ(أنزلناه)، ولكن يبقى للقرينة الذهنية المستمدة من السياق العام للنزول دورها في تعيين المحال إليه بالذات بعد أن دلت القرينة الكرية الملحوظة من العلاقات النحوية الدلالية على تعيينه بالوصف.

وكالموصول في قوله تعالى: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[النساء: ١٦٦]، إذ المراد من (ما أنزل إليك)

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري، حديث رقم (٤٧٣٦) ٨/ ٢٨٨.

(٢) انظر: التحرير والتنوير ٩/ ٢٥٧.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٧/ ٣٦٩.

القر آن الكريم .

وممَّا يستعان على تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلَّ من المحيلات على النبيِّ محمد ﷺ، فمن ذلك لفظا (النبي) ، و(الرسول) ، فأمَّا (النبي) فإنَّه لم يرد في القرآن معرفةً إلا مرادًا به محمدٌ ﷺ ، وما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة :٨١] من أنَّ المراد بالنبيِّ داود وعيسى عليهما السلام(١) ، أو موسى ﷺ ، وبـ(ما أنزل إليه) التوراة(٢) ، مخالف لبقية المواضع ، مع أنَّ حمله على نبينا محمد ﷺ غير ممتنع بل أولى لأنَّ قوله تعالى : ﴿مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ عائد إلى (الذين كفروا) في الآية السابقة ، وهذا إشارة إلى فعل المنافقين زمن النبي ﷺ كما قال مجاهد(٣) .

وأمَّا لفظ (الرسول) فقد ورد محيلًا إلى غير نبينا ﷺ لقرائن ذكرية مختلفة في خمسة مواضع هي : ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [آل عمران :٥٣] ، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف :٥٠] ، و﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه :٩٦] ، و﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [العنكبوت :١٨] ، و﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾[المزمل :١٦] ، وجاء محتملًا للاستغراق وللعهد في غير نبينا ﷺ وللعهد فيه(٤) في قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾[البقرة :٢١٤] ، وفيما عدا ذلك يتعين لنبينا محمد ﷺ بقرينة ذهنية ترجع إلى السياق العام للنزول .

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٢٥ .

(٢) انظر : روح المعاني ٦/ ٢١٤ .

(٣) انظر : تفسير الطبري ٨/ ٥٩٣ .

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٢/ ٣١٦ .

ومن ذلك ضمائر الغيبة المقصود بها شخص الداعي في كلام المشركين كما في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٨، ٩] .

ويوضح الطاهر بن عاشور هذا بقوله : «وضمير (عليه) للنبيء ﷺ ومعاد الضمير معلوم من المقام ؛ لأنّه إذا جاء في الكلام ضمير غائب لم يتقدّم له معاد وكان بين ظهرانيهم من هو صاحب خبر أو قصة يتحدّث الناس بها تعيّن أنّه المراد من الضمير ، ومنه قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب حين استأذنه في قتل ابن صيّاد : «إن يكُنه فلن تسلّط عليه وإلّا يكنْه فلا خير لك في قتله» يريد من ضمائر الغيبة الثلاثة الأولىٰ الدجّال ؛ لأنّ الناس كانوا يتحدّثون أنّ ابن صيّاد هو الدجّال ، ومثل الضمير اسم الإشارة إذا لم يذكر في الكلام اسم يشار إليه ، كما ورد في حديث أبي ذرّ أنّه قال لأخيه عند بعثة محمد ﷺ : « اذهب فاستعلم لنا علم هذا الرجل» ، وفي حديث سؤال القبر «فيقال له [أي للمقبور] : ما علمك بهذا الرجل ، يعني أنّ هذا قولهم فيما بينهم ، أو قولهم للذي أرسلوه إلى النبي أن يسأل اللّـه أن يبعث معه ملكًا»(١) .

وممّا يستعان علىٰ تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ من المحيلات علىٰ المدعُوِّين ، كضمائر الغيبة في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . الضمير في (لهم) عائد علىٰ جميع الأمة بمقتضىٰ مقام التشريع وسياسة الأمة(٢) .

وممّا يستعان علىٰ تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلّ علىٰ معبودات المخاطبين ، حيث يتعين بحسب المخاطب ، فإذا كان الخطاب متعينًا للمشركين بسياق النزول انصرف إلىٰ الأصنام كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْۖ

---

(١) التحرير والتنوير ٧/ ١٤٣ ، ومثل ذلك ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[الأنعام :٣٧] .

(٢) التحرير والتنوير ٤/ ١٤٥ .

﴿فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، فالمقصود بـ(الذين تدعون) الأصنام ، وإنما استعمل لها الموصول «لتنبيه المخاطبين على خطأ رأيهم في دعائهم إياها من دون اللّـه ، في حين هي ليست أهلا لذلك ، فهذا الموصول كالموصول في قول عبدة بن الطبيب :

إن الذين تُرَوْنَهم إخوانكم ∴ يشفي غليل صدورهم أن تُصرعوا»(١)

ومثل ذلك قوله تعالىٰ : ﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾[الأنعام : ٥٦] .

وقوله تعالىٰ : ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾[الأنعام : ١٩] ، ما تشركون : ما تحتمل المصدرية والموصولية وعلىٰ الثاني فهي للعهد الذهني في الأصنام(٢) .

ومما يستعان علىٰ تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلَّ من المحيلات علىٰ مَنْ آمن بالدعوة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَاۚ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ وَهُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾[الأنعام : ٩٢] فالعهد في (الذين يؤمنون بالآخرة) عهد ذهني في مؤمني مكة زمن نزول القرآن فقد كانوا معروفين بهذه الصلة(٣) .

ومما يستعان علىٰ تعيينه بسياق النزول كذلك ما دلَّ من المحيلات علىٰ مكان النزول الموسع كقوله تعالىٰ : ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾[الأنعام :٩٢] ، وقوله سبحانه : ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾[الزخرف :٣١] .

* * *

(١) انظر : السابق ٩/ ٢٢٠ .
(٢) انظر : السابق ٧/ ١٧٠ .
(٣) انظر : السابق ٧/ ٣٧٢ .

الباب الثالث
آثار الإحالة وعلاقاتها النصية
في القرآن الكريم

توطئة

درس الباب السابق ظاهرة الإحالة في القرآن الكريم من داخلها ، فبعد أنْ تحددت عناصرها في الباب الأول تتبع البحث العلاقات بين هذه العناصر ، مقسِّمًا إيَّاها على ثلاثة مسالك أو أنماط كليَّة يتِمُّ من خلالها الربط بين المحيل والمحال إليه في ذهن المتلقي ، وبقي علينا أن ندرس العلاقات الخارجية للإحالة ، أي العلاقات بين ظاهرة الإحالة وغيرها من ظواهر اللغة ، وهي تنقسم بدورها إلى ظواهر منفعلة تنتجها الإحالة ، وهي ثلاث : التعيين ، والربط ، والإجمال ، وظواهر متفاعلة لها تأثير في العلاقات الداخلية للإحالة من جهة وقد تتأثر هي بالإحالة من جهة أخرى ، كالمطابقة ، والمسافة ، ولما كان أثر هاتين الظاهرتين يظهر في حالة الإجمال في الإحالة فقد آثرت ألا أفصل تناولهما عن هذا الأثر ، ومن ثَمَّ يكون في هذا التناول بناءٌ لمنظومة واحدة يقع كل عنصر من عناصرها في مكان محدد بها يُظهِر دورَه فيها بصورة مباشرة ، من ثم يأتي هذا الباب في ثلاثةِ فصول ، أولها يتناول التعيين ، وثانيها الربط ، وثالثها الإجمال .

* * *

الفصل الأول

التعيين

يُعَدُّ التعيينُ الأثرَ الأوَّلَ الملازمَ لكلِّ عملية إحالة ؛ لأنَّ افتقار اللفظ إليه هو الذي يجعله عنصرًا محيلًا ، فلا تُتَصَوَّر عملية إحالة لا تَنْتِجُ تعيينَ المحالِ إليه للعنصر المحيل ولو احتمالًا ، والمقصود بالتعيين هنا أساسًا أنْ يَحمِلَ المتلقي اللفظَ المعرَّف علىٰ بعضٍ مخصوصٍ من أفراد الجنس ، وهذا يعني أنْ يَخرُجَ المدلول عن حدَّيِ العموم والإطلاق(١) .

وقد سبق في تحليل مفهوم العهد الذي تقوم عليه الإحالة بيانُ ارتباطِه بفكرة التعيين وأنَّ مدارَه علىٰ افتقار اللفظ إلىٰ ما يُعَيِّنُ مدلولَه أو يدلُّ علىٰ وجوده في الخارج وجودًا مقيدًا بظروفٍ وأحوالٍ مُعَيَّنَةٍ(٢) .

ولا يكون هذا التعيين في المفاهيم الكلية ، بل في الجزئيات ، وقد ذكر القرافيُّ أنَّ الجزئيَّ له في اصطلاح العلماء تفسيران ؛ أحدهما : ما يمنعُ تصوُّرُه مِنْ وقوعِ الشَّرِكَةِ فيه وهو الفرد المعين ، والثاني : كلُّ ما اندرج تحت مفهومٍ كُلِّيٍّ جنسٍ أو نوعٍ ، سواء أكان فردًا معيَّنًا أمْ كان جِنْسًا أو نَوْعًا أخصَّ مما فوقه ، فلو قلنا مثلا : كائن حي ، وإنسان ، وزيد ، فعلىٰ القول الأول الجزئي هو (زيد) فقط لأنه الدال علىٰ معين ، وعلىٰ القول الثاني كلٌّ من (زيد) و(إنسان) يعد جزئيا لأنه يندرج تحت مفهوم كلي(٣) .

والحقُّ أنَّ تعيُّنَ المحالِ إليه في ذهن المتلقي ليس متشابهًا في درجته أو طبيعته عند جميع المتلقين ، بل تختلف درجته في الخطاب الواحد مِنْ متلقٍّ لآخرَ ، ومِنْ محالٍ إليه لآخرَ لدىٰ المتلقي الواحدِ .

إذ ليس من المقبول أن يكون إدراكنا لمدلول الموصول مثلا في قوله تعالىٰ :

---

(١) باستثناء حالة الضمير العائد علىٰ ما يفيد الاستغراق أو الماهية .

(٢) انظر ص ١٥٦ وما بعدها .

(٣) انظر : العقد المنظوم ١/ ١٤٦ ، وبناء علىٰ التفسير الثاني للجزئي أقول : إن التعيين أي تخصيص اللفظ المعرف بجزئي معين ، إما أن يكون لفردٍ معيَّنٍ لا شَرِكَةَ فيه فيكون تخصيصًا باعتبار الذات ، وإما أن يكون لمجموعة أفراد تشترك في صفة ما ، فيكون تخصيصًا باعتبار الصفة ، وهذان المستويان يردان علىٰ الوجود الخارجي للمحال إليه ، وهناك مستوىٰ موازٍ لهما وهو المتعلق بالوجود اللفظي للمحال إليه وذلك حين يكون المحيل ضميرا ومرجعه لفظ دال علىٰ الاستغراق أو الماهية ، فيكون المرجع هو معادل المحال إليه ، وسيأتي بيان ذلك من خلال عوامل اختلاف درجات التعيين .

﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب : ٣٧] كإدراك النبي ﷺ له ، أو أن تكون معرفتنا بالقول المدلول عليه في قوله تعالىٰ : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، كمعرفة النبي ﷺ ومن شهد معه تلك الأقوال فإنَّها مَعرِفَةٌ بالأقوال بألفاظها وكيفياتِ نطقِها وظروفِها الزمانية والمكانية وأحوالِ القائلين الظاهرة والباطنة ، ومعرفتُنا بها مقصورةٌ علىٰ فحواها فنفهم أنَّها أقوالهم الدالة علىٰ التكذيب بدليل ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام :٣٣] و﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، حتىٰ لو عرفنا بعض هذه الأقوال من مواضع أخرىٰ في القرآن الكريم أو من روايات السيرة أو أسباب النزول فإنها تكون معرفةً عارية عن إدراك اجتماع كيفيات التحقق ، وهي أقلُّ درجةً بطبيعة الحال من معرفة المعاينة .

فما هي إذن العوامل المؤثرة في تحديد درجة التعيين؟

١- عوامل تحديد درجة التعيين :

للإجابة عن هذا السؤال دعنا نحلل المحيلات الواردة في نموذجين(١) ، أحدهما ينتمي إلىٰ نمط الخطاب المباشر والآخر إلىٰ نمط الخطاب المحكي ، من جهة تعين مدلولاتها .

فأمَّا النموذج الأوَّل المنتمي إلىٰ الخطاب المباشر فهو صدر سورة التحريم ، يقول اللـه تعالىٰ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ * إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم :١-٥] .

(١) سنتوقف فقط عند بعض المحيلات التي يظهر فيها اختلاف درجة التعيين بوضوح .

ولنبدأ بلفظ (النبي) وهو يحيل بقرينة حضورية تحولت إلىٰ ذهنية إلىٰ سيدنا محمد ﷺ، ومع أنّه لا يوجد احتمال آخر للمحال إليه، فهو معيَّنٌ بمعنىٰ أنّه دال علىٰ ذات لا يحتمل غيرها، نلحظ اختلافًا في درجة إدراك ذاته ﷺ بين من رآه ومن لم يره، وهو اختلاف ناشئ عن كون المحال إليه مدركًا مباشرةً أو بواسطة الإخبار عنه، وقد قال ابن قتيبة مبينًا أثر اختلاف طريق الإدراك علىٰ العلم الحاصل عنها: «واليقين جنسان أحدهما يقين السمع والآخر يقين البصر ويقين البصر أعلىٰ اليقينين؛ ولذلك قال رسول اللّـه ﷺ: «ليس المخبَر كالمعايِن» حين ذكر قوم موسىٰ وعكوفهم علىٰ العجل قال: أعلمه اللّـه تعالىٰ أن قومه عبدوا العجل فلم يلق الألواح فلما عاينهم عاكفين غضب وألقىٰ الألواح حتىٰ انكسرت، وكذلك المؤمنون بالقيامة والبعث والجنة والنار مستيقنون أن ذلك كله حق وهم في القيامة عند النظر والعيان أعلىٰ يقينًا»(١)، وهذا ما يعبر عنه قول القائل:

يَابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ∴ قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

ويدل علىٰ أنَّ لهذا الاختلاف أثرًا في درجة التعيين أنَّ من تمتع بالإدراك الأول تميز بوصف الصحابي إذا كان مسلمًا، فقد قال ابن حجر العسقلاني رحمه اللّـه في تعريف الصحابي: «مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤمِنًا بِهِ وماتَ عَلىٰ الإسلامِ، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأَصَحِّ، والمرادُ باللِّقاءِ ما هو أَعمُّ مِن المُجالَسَةِ والمُماشاةِ ووصولِ أَحدِهما إِلىٰ الآخَرِ وإِنْ لم يُكالِمْهُ، وتدخُلُ فيهِ رُؤيَةُ أَحدِهما الآخَرَ، سواءٌ كانَ ذلك بنفسِه أَو بغيْرِه، والتَّعْبيرُ بـ (اللُّقِيِّ) أَوْلىٰ مِن قولِ بعضِهم: الصَّحابيُّ مَن رأَىٰ النبيَّ ﷺ؛ لأَنَّهُ يَخْرُجُ حينئذٍ ابنُ أُمِّ مكتومٍ ونحوُهُ مِن العُميانِ، وهُم صحابةٌ بلا تَرَدُّدٍ»(٢).

ومثل هذا يقال عن (جبريل) في الآية الرابعة، إذ هو محيل بقرينة ذهنية إلىٰ ذلك الملك المعروف الذي نزل بالقرآن علىٰ سيدنا محمد ﷺ، وهو ملك معروف معين ليس

---

(١) تأويل مختلف الحديث، تأليف أبي محمد عبد اللّـه بن مسلم بن قتيبة [ت ٢٧٦هـ]، صححه وضبطه محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ص ٩٧.

(٢) النكت علىٰ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني [٨٥٢هـ]، بقلم علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص ١٤٩.

عند المسلمين فحسب بل عند أهل الكتاب أيضًا ، ومع هذا فهو معين عند جمهور المؤمنين بالخبر دون المعاينة ، أما عند النبي ﷺ فهو معين بالخبر والمعاينة في صورته الحقيقية وغيرها .

ثم يأتي محيل آخر في قوله تعالى ﴿مَا أَحَلَّ اللَّـه لَكَ﴾ وهنا نجد القرينة المعينة للمحال إليه قرينة ذهنية مستمدة من أسباب النزول ، لكنَّ هذه القرينة ليست واحدة ، فالروايات مختلفة في تعيين هذا الذي منعَ النبيُّ ﷺ نفسَه منه أهو عسلٌ شَرِبَه عند إحدىٰ زوجاتِه أمْ هو قربانُ سُرِّيَّتِه ماريةَ رَضِيَ اللَّـه تعالىٰ عنها(١) ، حتىٰ قال الطبريُّ : «والصواب من القول في ذلك أنْ يقال : كان الذي حرَّمَه رسولُ اللَّـه ﷺ علىٰ نفسه شيئًا كان اللَّـه قد أحلَّه له ، فجائزٌ أنْ يكونَ ذلك كان جاريتَه ، وجائزٌ أنْ يكون كان شرابًا من الأشربة ، وجائز أن يكون غير ذلك ، غيرَ أنَّه أيَّ ذلك كان ، فإنَّه تحريمُ شيءٍ كان له حلالًا»(٢) .

وبَدَهِيٌّ أنَّ هذا الذي تَعَيَّنَ عندنا علىٰ الاحتمال حتىٰ كأنَّه غيرُ مُعيَّنٍ كان مُعيَّنًا عند رسول اللَّـه ﷺ وزوجاته غايةَ التَّعيين ، فهو شيءٌ باشره رسول اللَّـه ﷺ بنفسه ، واطَّلعت عليه زوجاته بالمعاينة أو بالخبر المباشر ، فإذا سمع النبيُّ ﷺ (ما أحل اللَّـه لك) متسلطًا عليها (لِمَ تحرم) عاد بقرينةٍ ذهنيَّةٍ إلىٰ شيءٍ معينٍ عنده غايةَ التعيين ، والفرق هنا في درجة التعيين نشأ ـ إلىٰ جانب فكرة الفرق بين المعاينة والإخبار السابقة ـ عن تعدد القرينة تعددَ اختلاف لا تعددَ تعاضُد .

ثم ننتقل إلىٰ محيل آخر وهو ﴿بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ فنلفيه كالسابق أيضًا قرينته ذهنية وهي بالنسبة إلينا مستمدة من أسباب النزول ، وبالنسبة للنبي ﷺ وأزواجه رضوان اللَّـه عليهن مستمدة من الحادثة التي وقعت وكانوا هم أطرافها ، فتعيين هذا البعض لديهم

---

(١) انظر في ذلك : تفسير الطبري ٢٣/ ٨٣- ٩٠ ، وتفسير ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي [ت ٧٧٤هـ] ، تحقيق مصطفىٰ السيد محمد وزملائه ، مؤسسة قرطبة ـ الجيزة ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ الجيزة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ، ١٤/ ٤٧- ٥٦ ، ولم يرجح الطبري شيئًا منهما ، ورجح ابن كثير قصة العسل .

(٢) تفسير الطبري ٢٣/ ٨٩ .

لاريب فيه ، أمَّا نحن فاختلاف الروايات يوقعنا في دائرة الاحتمال ، نعم قال ابن الجوزي : «يعني حفصة من غير خلاف علمناه»(١) ، لكن إذا كان السبب هو قصة العسل ، وهو أحد القولين ، وأن التي سقته هي السيدة حفصة علىٰ إحدىٰ الروايتين ـ وهو مروي في الصحيح(٢) ـ فكيف يتأتىٰ القول بأنَّه أسر إليها هي! لكن الأمر يبقىٰ محصورًا بيقين بين اثنتين من زوجاته ﷺ ، وهذه درجة من درجات التعيين لابد أن توضع في الاعتبار ، ومن الواضح أنها أقل تعيينًا من التصريح بالاسم كأن يقال مثلا : وإذ أسر النبي إلىٰ حفصة ، أو إلىٰ زوجه حفصة .

ولما كان هذا المحيل مرجعًا لضمير الغائبة في (نبأت) و(نَبَّأَهَا) فقد أورثهما هذا الاحتمال في المحال إليه .

أمَّا الضمائر في (بِهِ) في الموضعين و(عَلَيْهِ) و(بعضه) ، فهي عائدة إلىٰ (حديثًا) ، وهنا نجد المرجع كافيًا من الناحية المقصدية في التعيين ، إذ إنَّه يمثل بذاته المعادل الخارجي للمحال إليه الموجود في الذهن وجودًا ظليًّا ، وحاصله حديثٌ أَسَرَّه النبيُّ إلىٰ بعض أزواجه ؛ لأنَّ مجيئه نكرةً فيه إهمال للعهد مما يشي بأن المقصود من الكلام لا يتعلق بخصوص الحديث أي بماصدقه الخارجي ، بل بمفهومه الحاصل في الذهن ، مع أنَّ الحديث الذي أسره النبي ﷺ معلوم له ولزوجه علىٰ جهة التعيين ، بل إنَّ الخبر قد ذاع حتىٰ تكلم المفسرون في تعيين بعضه الذي عَرَّفَه وبعضِه الذي أعرض عنه ، فمرجع الضمير هنا يفسر الضمير بمفهومه لا بماصدقه ، وهنا يظهر جانب جديد من الجوانب المؤثرة في التعيين ألا وهو نوع المحال إليه ، هل هو مفهوم ذهني أو ماصدق خارجي ، وهو هنا ينتمي إلىٰ النوع الأول ، وهذا يعني أنَّ التعيين منحصر في دلالة اللفظ ، ثم قد يكون لهذا اللفظ الممثل للمحال إليه ماصدقًا خارجيًّا معينًا لدىٰ البعض كما هنا ويُعرَف بقرائن من خارج النص ، وقد لا يكون له ذاك الماصدق إنْ دلَّ علىٰ عموم أو ماهية مجردة .

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٨/ ٣٠٧ ، وانظر : التحرير والتنوير ٢٨/ ٣٥١ .

(٢) انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري ٩/ ٣٧٤ ، باب (لم تحرم ما أحل اللَّـه لـك) ، وانظـر : تفسير ابـن كثـير ١٤/ ٥٢ .

ومثل هذا التعيين لا يصح أن يوضع في درجة واحدة مع التعيين في (النبي) و(بعض أزواجه) ؛ لأنَّ التعيين فيهما تعيين لشخص له وجود خارجي متميز عن غيره فدائرة التعيين ضيقة جدا ليس فيها تعدد إلا من جهة احتمال القرينة لدى بعض المتلقين ، أمَّا التعيين هنا فهو للمذكور (الحديث الذي أسره النبي ﷺ لبعض أزواجه) ، نعم لهذا المذكور درجة أعلى من التعيين هي معرفة نفس الحديث بألفاظه وسياقه المقامي[1] ، لكن هذه الدرجة غير مرادة هنا بسبب استعمال النكرة (حديث) ، فهي خارجة عن إطار تحليل معطيات النص وتتبع مقتضياته ، ولو كانت معرفةً لتحول التعيين المقصود من تعيين المفهوم إلى تعيين الماصدق ، ولكان مرجع الضمير مجرد قرينة دالة على المحال إليه كما هو الحال بين (بعض أزواجه) وضميري (أنبأت) و(نبأها) ، لا قرينة منشئة لصورة المحال إليه في الذهن ، أي منشئة للعهد .

إذن فكون المحال إليه ماصدقًا خارجيًّا يعطيه درجةً من التعيين أعلى من درجته إذا كان مفهومًا ذهنيًّا ، وفي المقابل كون المحال إليه معيَّنًا على سبيل القطع يعطيه درجة من التعيين أعلى من درجة تعينه إذا كان على جهة الاحتمال .

(بَعْضَهُ) المعنى هنا أقل تعيينًا من (بعض أزواجه) من جهة معرفة الماصدق ؛ لأنَّ الحديث الذي هذا بعضُه نفسَه غيرُ مرادٍ إدْراكُه بماصدقه لنا وإنما هو مدرك بمفهومه فقط ، وهنا ينبغي أن نستحضر الفرق بين ما يقتضيه الكلام والمعارف العامة المخزونة في ذهن المتلقي أو ما يمكن للمتلقي أن يعرِفَه ، وهي مسألة مهمة تتصل بمسألة إهمال العهد الآتية[2] ، وأكثر تعيينا من جهة احتمال القرينة ، لأن المراد بعض الحديث المذكور بلا احتمال .

(هذا) اسم الإشارة هنا يحيل إلى بعض الحديث الذي ذكره النبي ﷺ لزوجه ، وهو محيل بقرينة حضورية في الخطاب الأصلي ، لكنها في هذا السياق تحولت إلى قرينة ذكرية

---

(١) لابد هنا من تذكر الفرق بين الإحالة الماصدقية والإحالة العهدية ، فبحسب مفهوم الإحالة الماصدقية يكون المحال إليه هو الحديث المقول بالفعل ، وبحسب الإحالة العهدية يكون المحال إليه مفهوم لفظ (حديث) بقيوده التركيبية .

(٢) انظر ص٣٦١ .

ممتدة هي (بعضه) بواسطة كونه مرجعًا للضمير في (نبأها به)، فالحاصل أنَّ التعيين هنا في الخطاب الأصلي تعيين ماصدقي بَيِّن، وهو للمتلقي التالي تعيين مفهومي لأنَّه يرتكز في النهاية علىٰ كلمة (حديثًا) وليس في النص وراء ذلك ما يعين الماصدق أو يدل علىٰ أنَّه معروف لدىٰ المخاطب، وإنما عُرِفَ هذا الحديثُ بخصوصه من طريق خارجية.

ضمائر الخطاب في **(تتوبا، قلوبكما، تظاهرا)** وفي **(طلقكن، منكن)**: أمَّا ضمائر التثنية فهي تعود إلىٰ اثنتين من أزواج النبي وهما ـ وفقًا لما أخبر به عمرُ ابنَ عباس رضي اللّـه تعالىٰ عنهم ـ السيدتان عائشة وحفصة[1]، وأمَّا ضميرَي الجمع فهما عائدان إلىٰ جميع أزواجه ﷺ، وهنَّ معلومات بأعيانهن وقت نزول الآية، وهنا يأتي اختلاف درجة التعيين بين مَن عرفهن بأسمائهن، فعين الذوات، ومن عرفهن إجمالًا فميَّزهنَّ بصفتهنَّ، فعرف أنَّ الخطاب موجه لمن كانت زوجة للنبي ﷺ عند النزول، وهذا يظهر لنا الفرق بين نوعين من التعيين، تعيين بالذات وتعيين بالصفة، والتعيين بالذات نفسه علىٰ درجتين أساسيتين: تعيين بالمعاينة، وتعيين بالخبر، وبينهما درجات.

(صالح المؤمنين) قيل: عُنِيَ به أبو بكر وعمر رضي اللّـه عنهما[2]، وهذا مخالفٌ لظاهر اللفظ فهو إمَّا مفرد أو جمع وحذفت واوه خطًّا لحذفها نطقًا، إلا أنْ يقال: إنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان وهو مذهب لبعض الأصوليين، ومن ثَمَّ فالوجه أنْ يقال: إنَّ المراد الجنس علىٰ سبيل الاستغراق العرفي، ويدخل فيه دخولًا أوَّليًّا أبو بكر وعمر رضي اللّـه عنهما لكونهما أحقَّ مَنْ يُوصَفُ بهذا الوصفِ، ويؤيد هذا قول الطبري: «والصواب من القول في ذلك عندي: أنَّ قوله: (وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ) وإن كان في لفظ واحد، فإنه بمعنىٰ الجميع، وهو بمعنىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ فالإنسان وإن كان في لفظ واحد، فإنه بمعنىٰ الجميع، وهو نظير قول الرجل: لا يَقرِيَنِّي إلا قارئ القرآن، فقارئ القرآن، وإن كان في اللفظ واحدًا، فمعناه الجمع، لأنه قد أَذِنَ لكلِّ قارئ القرآن أن يقريه،

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٣/ ٩٤، حيث روىٰ قولَ ابن عباس: «لم أزل حريصًا علىٰ أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج رسول اللّـه ﷺ اللتين قال اللّـه جلّ ثناؤه: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، وهذا يدلنا علىٰ أنَّ ابن عباس كان علىٰ درجة من التعيين هي التعيين بالصفة وأراد أن ينتقل إلىٰ درجة أعلىٰ وهي التعيين بالذات.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٣/ ٩٧.

واحدًا كان أو جماعة»[(١)] .

ومعنى هذا أنَّ اللفظ يتردد بين أنْ يكون محيلًا وغيرَ محيلٍ ، وهذا التردد يجعله في درجةٍ من التعيين أقلَّ من درجة اللفظ الذي لا وجهَ له إلا أن يكون محيلًا .

(ذلك) إشارة «للمذكور ، أي بعد نصر اللّـه وجبريل وصالح المؤمنين»[(٢)] ، فهو محيل بقرينة ذكرية مركبة ، والمحال إليه هو المعنى الإسنادي المطابقي لجملة (إن اللّـه هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين) ، وهذا من قبيل كون المحال إليه مفهومًا ذهنيًّا ، إذ ليس المقصود ـ واللّـه تعالى أعلم ـ وقائعَ موالاةٍ معينةً ، ولهذا جيء باسم الفاعل ولم يؤت بالفعل .

ومن التحليل السابق يتبين لنا عدة عوامل يترتب عليها اختلاف درجة تعيين المحيلات ؛ أي تعيُّن مدلولاتها ، وسنعيد ترتيبها على النحو التالي :

الأوَّل : يرجع إلى ماهية المحال إليه بين أن يكون ماصدقًا خارجيًّا أو مفهومًا ذهنيًّا ، مع مراعاة أنَّ المحك هنا في تحديد هذه الماهية هو مقصد المتكلم لا نفس الأمر .

والثاني : يرجع إلى وسيلة إدراك المحال إليه[(٣)] بين أن يكون إدراكًا مباشرًا وأن يكون بواسطة الإخبار ويمكن أن يضاف إلى ذلك الإدراك بواسطة الاستنباط العقلي .

والثالث : يرجع إلى حدود التعيين بين أن يكون تعيينًا بالذات وأن يكون تعيينًا بالصفات ، وذلك إذا كان الإدراك غير مباشر .

والرابع : يرجع إلى وجود القرينة وعدمها ، أي كون اللفظ المعرف مترددًا بين أن يكون محيلًا وغيرَ محيل .

والخامس : يرجع إلى احتمال القرينة ، أي اتحاد دلالة القرينة وتعددها ، أي كونها قطعية بارتباطها بمحال إليه واحد ، أو ظنية بارتباطها بأكثر من محال إليه على جهة البدل

---

(١) تفسير الطبري ٢٣/ ٩٨ ، وانظر : تفسير ابن عطية ٥/ ٣٣٢ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٨/ ٣٥٩ .

(٣) لابن تيمية رحمه اللّـه تعالى كلام طيب في الفرق بين علم اليقين وحق اليقين وعين اليقين يصلح للكشف عن أثر وسيلة الإدراك في اختلاف درجات التعيين ، وهو في مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني [ت ٧٢٨هـ] ، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز ، دار الوفاء ـ المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، ١٠/ ٣٦٣-٣٦٦ ، فليراجع لما فيه من الدلائل على صحة هذا العامل .

والاحتمال، أو كونها متعددة مع اختلافها فيما تدل عليه من محالات إليها .

وأحب هنا أنْ أنبِّه إلىٰ أنَّ منطلقَ تحديدِ درجات التعيين في هذا البحث يختلف عن منطلق النحاة في تحديد درجات التعريف ، حين قدموا الضمير فالعلم فاسم الإشارة فالاسم الموصول فالمعرف بـ(أل) ، وقالوا : إن المضاف إلىٰ معرفة في رتبتها ، إلا المضاف إلىٰ الضمير فهو في رتبة العلم ، واختلفوا في هذا كله(١) .

فمن الواضح أنَّهم كانوا يتحدثون عن درجات المعارف أنفسها من حيث قوة دلالتها علىٰ المراد بها أي تطرق الاحتمال إليها وعدمه بحسب مقتضىٰ وضعها ، أمَّا نحن فحديثنا عن التعيين ينصب أساسًا علىٰ إدراك المتلقي للمحال إليه من لفظ المحيل ، وهذا أمرٌ نصيٌّ خاضعٌ للاستعمال ، لا يختلف باختلاف المحيلات فحسب ، بل أيضًا باختلاف المتلقين وطبيعة المحال إليه وقرينة الإحالة ، أمَّا ما ذكره النحاة فهو متكئ علىٰ معطيات الوضع اللغوي غالبًا(٢) .

وننتقل الآن إلىٰ النموذج الثاني الذي ينتمي إلىٰ الخطاب المحكي لنستجليَ فيه آثارَ هذه العوامل ، وما عسىٰ أن يكون فيه مِنْ عواملَ أخرىٰ ، وهو جزءٌ مِنْ قصة يوسفَ عليه السلام ، وهو قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ قَالَ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَـٰعَةً وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ۞ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَـٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۞ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ

---

(١) انظر في ذلك مثلًا : شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧-١٨٩ .

(٢) انظر مثلًا إلىٰ احتجاج من قدم الضمير بأنه «لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به» ، وإلىٰ قول بعضهم وهو يرجح تقديم العلم : «وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها» [شرح المفصل ٥/ ٨٧] ، ولكنْ مِنْ أمثل ما قيل عن درجات التعريف وأقربه إلىٰ ما نحن فيه كلام ابن مالك رحمه اللّـه تعالىٰ في شرح التسهيل ١/ ١١٦-١١٨ ، فقد راعىٰ ما يعرض في الاستعمال من أمور تغير درجة التعريف المستحَقَّة بالوضع .

ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ * وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ * وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف :١٩-٣٠] .

في البداية نلحظ أنَّ استعمال لفظ (سيارة) منكرًا يدل على أنَّها غير معينة عند السامع ، فالمراد فرد من أفراد هذا المفهوم ، فإذا ما عادت إليه ضمائر الغيبة في (فأرسلوا واردهم / وأسروه/ يعملون / شروه/ كانوا) كان المعين لدى السامع بها هو ذلك الفرد الشائع المقيد بقيود العلاقات السياقية(١) ، فالضمائر تفسَّر بمفهوم (سيارة) لا ماصدقها ، بمعنى أنَّ مَرْسَى الذهنِ مِنَ الضمير هو المعنى المفهومُ من هذا اللفظ لا ماصدقُه(٢) ، وهذا معنى أنّ المحال إليه هنا مفهوم ذهني لا ماصدقٌ خارجي ، مع أنَّ الماصدقَ الخارجيَّ متحقق بطبيعة الحال ، وهذا ما يناسب إيراد عنصر جديد في الخطاب المحكي ، لكنَّ تتابع الأخبار عن هذا الماصدقِ غيرِ المدرَكِ إدراكًا مباشرًا يُكَوِّنُ في الذِّهْنِ صورةً مجردةً له تمثِّل ظِلًّا لوجوده الخارجي ، وحينئذٍ تصبح هذه الصورة هي الحاضرةَ عند سماع المحيل ، فيرتقي المحال إليه درجةً من تعيين المفهوم إلى تعيين الماصدق ، ولكنه يبقى غيرَ مدرَكٍ إدراكًا مباشرًا ، بل بواسطة الإخبار فحسب .

ومعنى هذا أنَّ التعيين عند متلقي الآيات للمرة الأولى يختلف عنه عند متلقيها للمرة الثانية فما فوقها ؛ لأنَّ ثبات الصورة الذهنية للماصدق لا يتحقق قبل المرة الأولى ، وقد تتدخل أخبار خارجية في تشكيل هذه الصورة ، كما نقرؤه في المحرر الوجيز مثلًا

---

(١) فالمراد سيارة جاءت إلى الجب الذي ألقي فيه يوسف عليه السلام ، في زمن قريب من إلقائه ، وهذه العلاقات هي التي تسوغ جعل هذا الفرد الشائع معينا للضمير .

(٢) ومن ثَمَّ ذهب بعض النحاة إلى أنَّ الضمير العائد إلى نكرة من النكرات لا المعارف ، لأنَّه لا يدل على معين في الخارج ، انظر : المقتضب ٤/ ٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٧ .

من أنَّه «روي أن هذه السيارة كانوا قومًا من أهل مدين ، وقيل : قوم أعراب . . . ويروىٰ أن مدلي الدلو كان يسمىٰ مالك بن ذعر ، ويروىٰ أن هذا الجب كان بالأردن علىٰ ثلاثة فراسخ من منزل يعقوب»(١) .

وهذا يلفتنا إلىٰ أهمية مراعاة **عدد مرات التلقي** في تعيين المتلقي للمحال إليه ، إذ يظهر هنا أثره في نقله من تعيين المفهوم(٢) إلىٰ تعيين الماصدق .

فإذا انتقلنا إلىٰ الضمائر في (فأدلىٰ دلوه قال) وجدناها تعود إلىٰ (واردهم) ، وطريق التعيين هنا تختلف عن سابقتها ، فالمرجع هنا معرف ، ومدلوله ماصدق مُعَيَّن ، غاية ما هنالك أنَّ تعيينَه بالصفة لا بالذات ، فهو وارد السيارة التي جاءت إلىٰ الجب الذي ألقي فيه يوسف . . . و« (الوارد) هو الذي يأتي الماء ليسقي منه لجماعة»(٣) ، ومعنىٰ هذا أننا نتوقعه بسبب ذكر السيارة والجب ، فهو معرف تعريف العهد الجنسي ، وهنا يكون التشخص الذهني للمحال إليه أسرع تشكلًا ، ونستطيع أن ندرك ذلك لو قارنًا بين هاتين العبارتين :

- فأرسلوا واردهم .
- فأرسلوا واردًا لهم .

إنَّ العبارة الأولىٰ لا تقال إلا لمن عرف أنَّ لهم واردًا وإنْ لم يعرف من هو هذا الوارد بعينه علىٰ سبيل القطع ، وهذا مبني علىٰ شرط استعمال المعرفة الذي أشير إليه من قبل(٤) ، أمَّا العبارة الثانية فتقال لخالي الذهن من أمر الوارد أصلًا ، كما قال تعالىٰ : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن :٣٥] ، فإنه لو قيل : شواظ النار لانصرف الذهن إلىٰ لهيب جهنم أعاذنا اللّـه منها ، فلما نكر دل علىٰ أنَّه شيءٌ غير متوقع ولا معروف ، وهذا أشد تخويفًا ، واللّـه أعلم .

وسنلتفت الآن إلىٰ الشخصيات الثلاث التي تدور حولها الأحداث في هذا الجزء ،

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢٢٨ .

(٢) وهو خاص بالضمير العائد إلىٰ نكرة أو معرف تعريف الماهية أو الاستغراق .

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٢٢٨ .

(٤) انظر : ص١٦٠ .

وهم يوسف عليه السلام ، والعزيز ، وامرأة العزيز ، وقد جاءت الألفاظ الدالة عليهم مُعَرَّفَةً ، وهي تَتَّحِدُ في أنَّ ما تحيل إليه ماصدقًا لا مفهومًا ، وتختلف في غير ذلك ، علىٰ نَحوٍ يتناسب مع موقع كل منها في سياقه .

فأمَّا يوسف عليه السلام فيحيل إليه (هذا غلام) و(يوسف) و(فتاها) وعدة ضمائر ظاهرٌ أمرها ، واسم الإشارة جاء علىٰ لسان من أدلىٰ الدلو ، وهو لا يعرف مِنْ أَمْرِ يوسفَ إلا أنه شخص حاضر أمامه فليس بقادرٍ علىٰ أن يستعمل له إلا اسمَ الإشارة ، والمحال إليه معينٌ لديه بالإدراك المباشر ، لكنه لا يعرف عنه شيئًا وراء ذلك ، وهذا يعني أنَّ الإدراك المباشر لا يكفي وحده في تمام التعيين ، لأنَّه قد يكون إدراكًا للذات مع بعض أحوالها ، مع جهل كثير من المعلومات عنها ، كما لا تكفي لتمام التعيين معرفة بعض الصفات مع عدم إدراك الذات كما وقع للنسوة اللاتي قلن :«لفتاها» ، فإنهن ما رأينه ولكن سمعن عنه ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف :٣١] ، فإنَّ هذا حال المفاجأ المشدوه ، ونلاحظ أنَّ حظَّ اسم الإشارة في كلام النسوة حين رأين يوسف من التعيين أكبر منه في كلام الوارد ؛ لأنَّ معاينتَهنَّ جاءت عقب سماع ومعاينتَه مستأنفة من غير علم سابق .

ويأتي التعبير عنه بالعَلَم في قول العزيز أو الشاهد : «يوسف أعرض عن هذا» وفي استعمال العلم هنا ما فيه من الدلالة علىٰ المعرفة والألفة المتسقة مع دلالة حذف أداة النداء ، يقول الزمخشري : « حذف منه حرف النداء لأنه منادىٰ قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحله»[1] ، وهنا يظهر معيار آخر لدرجة التعيين وهو **كم المعلومات المحصلة في الذهن عن المحال إليه** ، ليكون سادسَ العوامل الخمسة السابقة التي تتوقف عليها درجة تعيين المحيلات .

وإذا كان هذا الكم يظهر أثره ـ في المواضع الثلاثة السابقة ـ في اختيار المتكلم للفظ المحيل ، فإنَّه يتحقق في مواضع أخرىٰ لدىٰ المتلقي ، وهذا ما يظهر في العبارات الدالة علىٰ العزيز : (الذي اشتراه من مصر) (سيدها) (امرأة العزيز) ، لنتصور أوَّلًا أنَّنا نقرأ

(١) الكشاف ٢/ ٤٦١ .

هذه الآيات لأول مرة وأننا لا نعرف شيئًا عن قصة يوسف عليه السلام إلا ما سبق أن أخبرنا به القرآن الكريم في الآيات السابقة ، فماذا نلاحظ؟

إنَّنا حين نقرأ قوله تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ نفهم مباشرة أنَّ هناك مشتريًا له ، فإذا ما قرأنا قوله سبحانه : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ ﴾ لم يكن ذلك مجهولًا لدينا ، فنحن نعرف وجود المشتري فمضمون الصلة معهود عهدًا ذكريًّا ملحوظًا ، ولكننا لا نعرفه بعينه ، ولا نعرف عنه أيَّ شيءٍ آخر غير أنَّه الذي اشترىٰ يوسف ، وهذا من التعيين بالصفات لفرد شائع ، أي من العهد الجنسي ، لكنَّ عبارة (الذي اشتراه من مصر) نفسها تفيدنا عنه جديدًا وهو أنَّه رجل لا امراة ، وأنَّه من مصر لا من الشام مثلا ، وهذه المعلومات الجديدة ستختزن في ذواكرنا وتتحول بعد قليل إلىٰ معلومات محصَّلة تسهم في تحويل التعيين إلىٰ تعيين فرد متميز .

وتستمر القصة دون مزيد تعيين باستثناء إشارات دقيقة مثل : ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ، إلىٰ أن تصل في الآية (٣٠) إلىٰ تعيين جديد في قوله تعالىٰ : ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ ، حيث التصريح بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها هذا الذي اشترىٰ يوسف عليه السلام ، وهو أنَّه العزيز ، وعندها ينتقل التعيين إلىٰ تعيين الذات ، وهو ما يعود بالكشف الدلالي علىٰ الإشارات السابقة ، فنفهم معنىٰ التمكين ليوسف في الأرض ، وسر نبرة التسلط في كلام التي راودته عن نفسه وتلويحها بالسجن أو العذاب الأليم ، وهذا الكشف يعد أمارةً سياقية علىٰ الفرق بين التعيين بالصفات والتعيين بالذات وإن كانا جميعًا يرجعان إلىٰ الخبر المحض ، ولكن الذي يفرق بينهما لدىٰ المتلقي هو كم المعلومات التي حصلها عن تلك الذات .

ويبقىٰ لنا عبارة (سيدها) التي جاءت في أثناء القصة وهي عبارة تشترك إحاليًّا(١) مع عبارة (الذي اشتراه من مصر) ، وتربطها بها شبكة علاقات نحوية دلالية ، بما يجعل العبارة الأولىٰ قرينة للعهد في الثانية(٢) ، فالذات الخارجية يبدأ المتلقي في تكوين صورة

---

(١) من جهة الإحالة الماصدقية .

(٢) وقد تحقق فيه الشرطان المذكوران في ص ٢٤٥ .

ذهنية لها[١] بتوقع وجودها بسماعه (وشروه) ، وتتحقق بسماعه (الذي اشتراه) ، فيكون هذا اللفظ هو القرينة المستدعية لصورة المحال إليه في الذهن لأنَّ القرينة الملفوظة أقوىٰ لأنَّ دلالتها علىٰ المحال إليه بالمطابقة ، والملحوظة بالالتزام ، فأيُّها لفظ ارتبط به ماصدقيًّا بواسطة علاقات نحوية دلالية ـ ارتبط بالصورة الذهنية للماصدق الممثلة للمحال إليه .

وتبدأ شبكة العلاقات النحوية الدلالية بعبارة (بأهلك) ، وذلك لأنَّ أهل الرجل امرأته[٢] ، كما قال تعالىٰ : ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾ [القصص :٢٩] ، والمقام يدل علىٰ أنَّها تقصد نفسها ، وقد أضيفت من قبل للضمير العائد إلىٰ (الذي اشتراه من مصر) في قوله تعالىٰ : (لامرأته) ، فدلت هذه العلاقات علىٰ أنَّ سيدها هو الذي اشترىٰ يوسف .

أمَّا الشخصية الثالثة وهي امرأة العزيز فإنَّ بداية تصويرها في ذهن المتلقي تحقق بلفظ (لامرأته) ، وقد ورد في سياق الحكاية ، وهو دال علىٰ ماصدق واحد معين في الخارج[٣] ولكن لا يوجد في السياق ما يدل علىٰ تعيينه ، وإذا كان الأصل في المعرفة أن تستعمل لما هو معهود لدىٰ المخاطب فإنَّه يكفىٰ عادةً أقل قدر من العهد ، وهو مستفاد هنا من العرف العام القاضي بأن يكون للرجل زوجة ، وهذه درجة ضعيفة من التعيين ، يرتكز فيها تعيُّن المضاف علىٰ تعيُّنِ المضاف إليه ، وهي من قبيل العهد الجنسي ، وقد قال الطاهر بن عاشور : «الإضافة قد تخرج عن [تعريف العهد الشخصي] في الاستعمال فتجيء بمنزلة النكرة المخصوصة بالوصف ، فتقول : أتاني غلامُ زيد بكتاب منه ، وأنت تريد غلامًا له غير معيَّن عند المخاطب ، فيصير المعرّف بالإضافة حينئذ كالمعرّف بلام الجنس ، أي يفيد تعريفًا يميّز الجنس من بين سائر الأجناس»[٤] .

فإذا ما تشكلت هذه الصورة في إطار العالم الذي يبنيه النص في الذهن ، أي

---

(١) وهذه الصورة هي المحال إليه كما سبق في ص١٧٣ .

(٢) جاء في لسان العرب ١/ ١٦٤ : «وأَهْلُ الرجلِ وأهلتُه زوجُه ، وأَهَلَ الرجلُ يأهِل ويأهُل أهْلًا وأُهولًا وتأهَّلَ : تزوج ، وأَهَلَ فلانٌ امرأةً يأهُل إذا تزوجها» .

(٣) نقل السيوطي في مفحمات الأقران عن ابن اسحاق أنَّ اسمها راعيل بنت رعيائيل ، وقيل : زليخا . انظر : مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ، تأليف العلامة جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلق عليه الدكتور مصطفىٰ ديب البغا ، مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص ٥٧ .

(٤) التحرير والتنوير ٨/ ٦٥ .

أصبحنا نتصور رجلًا اشترىٰ يوسف وأنَّ لهذا الرجل امرأة حادثها بشأن رعايته فأصبحت هي المسئولة عنه ، هنا يأتي المحيل الثاني مناسبًا لهذه الصورة وهو (التي هو في بيتها) ، فيكون التعيين الناشئ عن هذه الإحالة أقوىٰ من سابقه ، بسبب زيادة كم المعلومات المحصلة عن المحال إليه .

ثمَّ تأتي محيلات أخرىٰ في سياق المحكِيِّ وهي : **(بأهلك) (هي راودتني) (امرأة العزيز)** ، ولا تفيدنا نحن المقصوص علينا جديدًا بخصوص المحال إليه ، باستثناء ما سبق من دلالة (العزيز) ، ولكننا نلتفت هنا لأمرين :

أحدهما : تعدد صور المحيلات لمحال إليه واحد ، والسبب في ذلك علىٰ ما يظهر اختلاف مقامات الكلام ، فهي (أهلك) حين تريد أن تغري زوجها بمؤاخذة يوسف ، و(هي) حين تُغَيِّبُها فَعْلَتُها عن شَرَفِ الحضور ، و(امرأة العزيز) حين تتحوَّل قصَّتُها إلىٰ حديث تلوكه الألسن متعجبةً من المفارقة بين عُلُوِّ منصبِها ودُنُوِّ سلوكها ، ومع هذه الاختلافات نجد كلَّ محيل منها وقع في موقعه من الإطارالعام للنص ، بمعنىٰ أنَّه لا يرد إلا ولمتلقي القرآن قدرةٌ علىٰ إدراك ما يحيل إليه في حدود عوامل التعيين المتاحة له ، وهذا ظاهر مع المحيلين الأوَّلين ، أمَّا (امرأة العزيز) فهو يعطي معلومةً جديدة تمامًا وهذا ليس من شأن المعارف التي ترتبط بالمعهود من قبل ، لكنَّ هذا الجديد علىٰ أية حال ليس متعلقًا بخصوص المرأة التي يجري الحديث عنها بل بزوجها ، وهو مع هذا لا يقدم ذاتًا جديدة بل صفةً جديدة لذات سبق تعريفها في النص ، والذي يجعلنا نقرن هذه الصفة بتلك الذات شبكة من العلاقات النحوية الدلالية تبدأ من الإخبار عن (امرأة العزيز) بـ(تراود فتاها) ، لتنتقل إلىٰ (وراودته التي هو في بيتها) حيث الرابط الدلالي واضح ، فيتم توحيد مدلول (التي هو في بيتها) و(امرأة العزيز) في ذهن المتلقي ، ويرتبط المحيل الأول بـ(امرأته) حيث يعود الضمير فيه علىٰ (الذي اشتراه) ـ بواسطة توجيه الأمر إليها بإكرام مثوىٰ يوسف ، فتكون النتيجة أنَّ امرأة (الذي اشتراه) هي (امرأة العزيز) ومن ثم فـ(الذي اشتراه) هو (العزيز) .

ولعل هذه النتيجة تبدو بدهية للوهلة الأولىٰ لمن يقرأ الآيات وفي ذهنه القصة بتفاصيلها ، لكنَّ هذا لا ينفي أهميةَ العملية الذهنية السريعة التي أدت هذه النتيجة عند

القراءة الأولىٰ ، فهي عملية لابد منها لفهم المحيلات الموجودة في هذا النص ، وإذا كان العقل البشري قادرًا علىٰ إتمامها في سرعة وربما في الـ(لا وعي) فإنَّ العقل الإلكتروني لا يستطيع القيام بأمثالِها إلا إذا غذي بأنساق محددة لشبكات العلاقات النحوية الدلالية في إطار علاقتها بفكرة التعيين كالشبكة المذكورة(١) .

والأمر الثاني الذي نود الالتفات إليه هنا هو سؤال ينبثق عما تقرر من الفرقِ في درجة التعيين بين أصحاب القصة الناطقين بهذه المحيلات ابتداءً ، وبيننا نحن المتلقين لها ، الناشئِ عن العامل الثاني أي وسيلة إدراك المحال إليه ، وهو : ما علاقة هذا العامل بسياقَي الخطاب المحكي أعني سياقَ الحكايةِ والحوار المحكِيِّ؟

إنَّ سياق الحكاية لا ينبغي أنْ يراعَىٰ فيه إدراك شخصيات القصة الواقعيين للمحال إليه لأنّنا بذلك نتحوَّل من مفهوم الإحالة العهدية إلىٰ مفهومٍ آخر له آلياته الخاصة هو الإحالة الماصدقية ؛ وذلك لأنَّ أولئك الشخصيات لم يسمعوا اللفظ المحيل أصلًا إذ هو نازل بعد زمنهم ، ولكنَّ اختلاف درجة التعيين بناء علىٰ اختلاف وسيلة الإدراك أمر لا مناص من مراعاته في سياق المحكي ، لما يترتب عليها من كشفٍ لأسرار اختيار الألفاظ المحيلة ،وكيف تأتي هذه الألفاظ متسقة علىٰ مستويين مختلفين هما مستوىٰ عرض المعلومات للمتلقي الذي يراعَىٰ فيه ألا يقدم لفظ معرف إلا ومدلوله يسبقه ، ومستوىٰ ملاءمة اللفظ للمقام الأوَّل الذي قيل فيه وهو مقام مختلف في معطياته عن مقام القص ، وقد ظهر في التحليل السابق مراعاة هذين الأمرين .

وعلىٰ نحو ما سبق في (لامرأته) نلمح العهد في كُلٍّ من : **(الأبواب)** و**(الباب)** و**(قميصه)** و**(المدينة)** ، إذ هي جميعًا من باب العهد الجنسي(٢) ، والمحال إليه في كلِّ

(١) ولعلَّ هذا يفتح الباب لأبحاث علمية تالية تدقق فكرة شبكات العلاقات النحوية الدلالية ودورها في تعيين المحال إليه ، في إطار دراسات البرمجة اللغوية .

(٢) وجاء (برهان ربه) لتعريف الجنس أيضًا ، وهو للماهية في ضمن فرد مبهم ، لكنْ لا تعلُّق للعهد به ، فالروايات الواردة في تعيينه من باب تعيين مبهمات القرآن الجاري في المعارف والنكرات جميعًا ، وهو غير تعيين المحال إليه بسبب العهد الناشئ عن حضور أو ذكر أو علم سابق ، وهو غير متحقق هنا إذ لا يفهم من هذه العبارة إلا أنه رأىٰ برهانًا من ربه يمنعه من ملابسة المحظور ، لكن ما هو؟ لا دليل من النص ولا من خارجه عليه ، فهو =

معين بالصفة لا بالذات ، فإنَّ ذكر البيت يستدعي ذكر (الباب) أو (الأبواب) ، فالمفهوم أنَّها أبواب بيتها ، وأنَّ ذلك الباب باب الحجرة التي كانا فيها ، ناهيك عن أنَّ صيغة الجمع في الأبواب يفهم منها بدلالة الالتزام اتساع البيت ، المستلزم عادة لغنىٰ أهله ، وهي إشارة ستنكشف أكثر عند (امرأة العزيز) .

وأمَّا **(قميصه)** فهو يحيل إلىٰ ثوب متوقع بحسب العرف والعادة وتحديده بالقميص مكتسب من اللفظ نفسه ، ومعنىٰ هذا أنَّ **اللفظ المحيل بعهد جنسي قد يشارك بنفسه في تشكيل صورة المحال إليه في ذهن المتلقي** ، لكن لابد أن يكون الذهن متوقِّعًا أو مُهَيَّأً علىٰ الأقل لتلقي ما يدل علىٰ فرد من أفراد هذا الجنس .

وأمَّا **(المدينة)** فهي المكان الأكبر الذي دارت فيه هذه الأحداث ، وهو أمر متوقع ومختزن في الذهن بمجرد ذكر الأحداث ؛ نظرًا لأنَّ الحدث يدل علىٰ المكان دلالة التزام ، وأنَّ العرف والعادة يقضيان بأنَّ الناس ما لم يكونوا بدوًا يعيشون في قُرًىٰ أو مُدُن ، وقد أشعر ذِكْرُ مِصْرَ أوَّلًا بالحضارة ، وهذا لا ينفي أنَّها تعطينا جديدًا متمثِّلًا في تخصيص هذا المكان بكونه مدينة لا قرية مثلًا ، وهذا شأن العهد الجنسي ، إننا نستطيع أن نقول إنَّ (المدينة) هنا في قوة الموصوف أي المدينة التي كانوا فيها ، كما كانت (الأبواب) في قوة المضاف ، وهذا ـ في الواقع ـ ما يميز المعرَّف تعريفَ العهدِ الجنسيِّ ، ويضاف هنا تخصيص آخر وهو أنَّ هذه المدينة في مصر ، وهذا يرفع درجة التعيين مع أنَّه لو لم يذكر لما ضر بأصل التعيين .

ونخلص من هذ التحليل إلىٰ **أنَّ ضابط العهد الجنسي أنْ يكون المحيلُ في قوة المضاف أو الموصوف** ، ويعبَّر عن هذا حين يكون المحيل معرفا بـ(أل) وهو في تقدير مضاف بأنَّ (أل) نابت مناب المضاف ، ويفهم تقديره من السياق ، ومعنىٰ هذا أنَّ

= من قبيل الفرد المبهم غير المراد بالحكم ، وهو في معنىٰ النكرة ، ومعنىٰ التعريف هنا ينصب علىٰ الماهية لاستحضارها في الذهن ، ويؤيد هذا ما قاله الطبري بعد أن حكىٰ الأقوال في تعيينه : «وذلك آيةٌ من آيات اللّـه ، زجرته عن ركوب ما همَّ به يوسف من الفاحشة ، وجائز أن تكون تلك الآية صورة يعقوب ، وجائز أن تكون صورة الملك ، وجائز أن يكون الوعيد في الآيات التي ذكرها اللّـه في القرآن علىٰ الزنا ، ولا حجةَ للعذر قاطعةً بأيٍّ ذلك من أيٍّ ، والصواب أن يقال في ذلك ما قاله اللّـه تبارك وتعالىٰ ، والإيمان به ، وترك ما عدا ذلك إلىٰ عالمه» [تفسير الطبري ١٣/ ١٠٠] .

التعيين مع العهد الجنسي في رتبة تخصيص النكرة ، ومن ثمَّ كان أضعفَ درجات التعيين ، وإنما كان من قبيل الإحالة لأجل توقُّفِه على العهد كما سبق بيانه في الباب الأوَّل[١] .

وأخيرًا ثمة أسماء إشارة تحيل إلى معنى ملحوظ من الكلام هي : (كذلك مكنا) ، (وكذلك نجزي المحسنين) ، (كذلك لنَصْرِفَ عنه السُّوءَ والفحشاءَ) .

فأمَّا **(كذلك مكنا)** فيحتمل وجهين :

الأوَّل : أن يكون المشار إليه هو المصدرَ المفهومَ مِنَ الفِعْلِ بَعْدَه أي كذلك التمكين ، «تنويهًا بأن ذلك التمكين بلغ غاية ما يطلب من نوعه بحيث لو أريد تشبيهُه بتمكينٍ أتَمَّ منه لما كان إلا أن يشبّه بنفسه على نحو قول النابغة : «والسَّفاهَةُ كاسمِها» فيكون الكاف في محل نصب على المفعول المطلق ، والتقدير : مكنا ليوسف تمكينًا كذلك التمكين»[٢] ، أي مكناه تمكينا يشبه نفسه ، وحينئذ فالقرينة ملحوظة من متأخر بدلالة التضمن .

الثاني : أنْ يكون المشار إليه «حاصل المذكور آنفًا ، وهو ما يفيده عثور السيارة عليه من أنَّه إنجاءٌ له عجيبُ الحصولِ بمصادفة عدم الإسراع بانتشاله من الجب ، أي مكنَّا ليوسف عليه السّلام تمكينًا من صنعنا ، مثل ذلك الإنجاء الذي نجيناه ، فتكون الكاف في موضع الحال من مصدر مأخوذ من (مكّنّا) ، ونظيره : ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام :١٠٨]»[٣] ، وحينئذٍ فالقرينة ملحوظة من متقدم وهي المعنى الكلي المجرَّدُ منه ، وليس هو من قبيل المركب لأنَّ المشبَّه مفرد وهو التمكين فكذلك المشبَّهُ به وهو الإنجاء .

ولو أردنا تكييف المحال إليه ـ على كلا المسلكين في تحديده ـ وفقًا للعوامل السابقة فإنّنا نجده :

١- من ناحية **ماهية المحال إليه** ماصدقًا ، وهو إما تمكين يوسف في الأرض أو إنجاؤه من الجب ، وهو فرد من أفراد التمكين أو من أفراد الإنجاء معين بمقيدات الحدث ، وإنْ كان هذا التمكين أو الإنجاء مؤلفًا من أحداث جزئية لا يتم إلا بها .

٢- ومن ناحية **وسيلة إدراكه** مدركًا بالخبر بواسطة الاستنباط الذي يتحقق مرة

(١) انظر : ص ١٥٦ .

(٢) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٤٦ .

(٣) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٤٦ ، وانظر : روح المعاني ١٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

بدلالة التضمن وأخرىٰ بدلالة الالتزام[١] .

٣- ومن ناحية **حدود التعيين** معيَّنًا بالذات .

٤- ومن ناحية **احتمال المحيل للعهد والجنس** غيرَ محتملٍ لسوىٰ العهد ، ويكفي لذلك أنَّ المحيل اسم إشارة ، وكل من اسم الإشارة والضمير لابدَّ له من محال إليه يُعَيِّنُ المرادَ به .

٥- ومن ناحية **احتمال القرينة** يتردد بين الاحتمالين المذكورين .

وأمَّا **(وكذلك نجزي المحسنين)** فهو أيضًا يحتمل أن يكون من تشبيه الشيء بنفسه والتقدير : نجزي المحسنين جزاءً كذلك الجزاء ، تنويهًا بأنَّ هذا الجزاء بلغ الغاية في نوعه حتىٰ لا يوجد ما يُشَبَّهُ به أفضلَ منه ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلىٰ مفهوم مما سبق أي كذلك الإيتاء نجزي المحسنين ، ففيه التوجيه السابق .

وأمَّا **(كذلك لنَصْرِفَ عنه السُّوءَ والفحشاءَ)** فالإشارة فيه «إلىٰ التثبيت اللازم للإراءة المدلول عليها بقوله سبحانه : ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ أي مثل ذلك التثبيت ثبتناه ﴿لِنَصْرِفَ﴾ الخ ، وقال ابن عطية : إن الكاف متعلقة بمضمر تقديره جرت أفعالنا وأقدارنا ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ﴾ ، وقدر أبو البقاء نراعيه كذلك ، والحوفي أريناه البراهين كذلك ، وجوز الجميع كونه في موضع رفع فقيل : أي الأمر أو عصمته مثل ذلك لكن قال الحوفي : إن النصب أجود لمطالبة حروف الجر للأفعال أو معانيها ، واختار في «البحر» كون الإشارة إلىٰ الرؤية المفهومة من رأىٰ أو الرأي المفهوم»[٢] .

٢- إهمال العهد :

يتحقق التعين للعنصر الإحالي علىٰ نحو ما سبق بناء علىٰ تحقق العهد عند المتلقي بما يُعَيِّنُه ، وهذه هي الحالة الطبعية عند تحقق الأمور الأربعة التالية :

١- استعمال المتكلم لعنصر إحالي .

---

(١) مع ملاحظة أنَّ وسيلة إدراك المحال إليه ليست هي قرينةَ العهد به ، ولكنها تتناسب معها ، فالمعاينة يمكن أن تتحقق مع كون القرينة حضورية أو ذكرية أو ذهنية ، والإخبار يناسبه كون القرينة ذكرية أو ذهنية ولا يناسبه كونها حضورية ، وإذا كان الإخبار المحصل للمحال إليه في نفس محل القرينة كما هنا فهو متحد معها في الصورة .

(٢) روح المعاني ١٢/ ٢١٦ ، ٢١٧ .

٢- إرادة معيَّن به .
٣- معرفة المتلقي بالمحال إليه المعين ، أو على الأقل قدرته على معرفته من السياق .
٤- إدراك المتكلم لمعرفة المتلقي السابقة(١) .

لكننا نجد هذه الحالة تتخلف في بعض الاستعمالات القرآنية ، وذلك عندما يكون المتلقي عارفًا بالمحال إليه ومع هذا يُستعمَل له عنصرٌ غيرُ محيل ، وعندما يستعمل عنصر محيل ولا يُراد به معين ، وهذا ما نصطلح عليه بإهمال العهد ، لكنه في الحالة الأولى إهمال لعهد متحقق عند المتلقي بالفعل ، وفي الحالة الثانية إهمالٌ لعهد يُتَوَقَّع وجوده نظرًا لاستعمال عنصر محيل .

أوَّلًا ـ إهمال العهد المتحقق :

ويقع ذلك في التنزيل بثلاث صور :

(أ) **استعمال النكرة مع تعيُّن مدلولها عند المخاطب** ، وقد مرَّ بنا مثالًا لذلك قولُه تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ [التحريم :٣] ، ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة :١١] ، يقول الطاهر بن عاشور : «وقد ذكر المفسّرون احتمالات في تعيين القوم المذكورين في هذه الآية ، والّذي يبدو لي أنّ المراد قوم يعرفهم المسلمون يومئذٍ ؛ فيتعيّن أن تكون إشارة إلى وقعة مشهورة أو قريبة من تاريخ نزول هذه السورة ، ولم أر فيما ذكروه ما تطمئنّ له النّفس»(٢) .

ثُمَّ أخذ يرجح بعض الاحتمالات كأنْ تكونَ تذكيرًا بيوم الأحْزاب ؛ لأنّها تشبه قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾ [الأحزاب : ٩] .

(١) انظر حول ارتباط استعمال المعرفة بعلم المخاطب مع إدراك المتكلم له : التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار التوني للطباعة والنشر ١٩٩٧م . ص ٨١-٨٧ .
(٢) التحرير والتنوير ٦/ ١٣٧ .

أو تكونَ إشارةً إلىٰ ما كان من عزم أهل مكّة علىٰ الغدْر بالمسلمين حين نزول المسلمين بالحديبية عام صلح الحديبية ثُمّ عدلوا عن ذلك ، وقد أشارت إليها الآية : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح : ٢٤] .

أو تكون إشارةً إلىٰ عزم أهل خيبر وأنصارهم من غطفان وبني أسد علىٰ قتال المسلمين حين حصار خيبر ، ثم رجعوا عن عزمهم وألقوا بأيديهم ، وهي الّتي أشارت إليها آية : ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ وَكَفَّ أَيْدِىَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ ﴾ [الفتح : ٢٠] ، إلىٰ غير ذلك(١) .

والحاصل من هذه الأقوال أنَّ القوم معيَّنون عند المخاطبين الأوائل ، ومع هذا استعمل لهم لفظ منكر .

ومن إهمال العهد المتحقق أيضًا استعمال (طائفة من أهل الكتاب) و(فريق من الذين أوتوا الكتاب) ، فالأول في قوله تعالىٰ : ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٦٩] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [آل عمران :٧٢] ، فمع أنَّ الطائفتين قد تكونان معينتين(٢) لدىٰ المسلمين المخاطبين ابتداءً في الآيتين ـ لم يشر الاستعمال القرآني إليهما بعنصر محيل رعايةً لهذا العهد ، وإنما جاء بالنكرة ليفيد ـ واللّـه أعلم ـ عدم القطع

---

(١) انظر : السابق ٦/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) ذكر القرطبي في الآية الأولىٰ أنها «نزلت في معاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر حين دعاهم اليهود من بني النضير وقريظة وبني قينقاع إلىٰ دينهم وهذه الآية نظير قوله تعالىٰ : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ ، و(مِنْ) علىٰ هذا القول للتبعيض وقيل : جميع أهل الكتاب فتكون من لبيان الجنس» [تفسير القرطبي ٥/ ١٦٧] ، فعلىٰ القول الأول الطائفة أفراد معينون عند معاذ وحذيفة وعمار رضي اللّـه تعالىٰ عنهم بالذات والمعاينة ، ويمكن أن ينقل بالخبر إلىٰ عموم المسلمين بعد تلك الحادثة ، وأمّا الآية الثانية فاكتفىٰ الطبري بتعيين الطائفة فيها بالوصف فحصرها في اليهود [انظر : تفسير الطبري ٥/ ٤٩٨] ، ونقل ابن عطية عن الحسن أنهم يهود خيبر قالوا ليهود المدينة [المحرر الوجيز ١/ ٤٥٣] ، فزادهم درجة من التعيين ، ونقل السيوطي رواية ابن إسحاق عن ابن عباس رضي اللّـه تعالىٰ عنهما أنَّ القائلين هم عبد اللّـه بن الصيف ، وعدي بن زيد ، والحارث بن عوف ، فعينهم بالذات [انظر : لباب النقول ص ١٦٣ ، ١٦٤] .

بالتعيين ومن ثَمَّ يصرف الذهن عن تتبع الذوات إلى العناية بمردود فعلهم الذي يفصح عنه في الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران :٦٩] وفي الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ ... قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۞ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[آل عمران :٧٣ ، ٧٤] .

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة :١٠١] ، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران :١٠٠] ، فالفريق الأول علماء اليهود(١) ، والثاني شأس بن قيس وحده أو هو وأتباعه(٢).

وفي آية البقرة شاهد آخر في قوله سبحانه: ﴿رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ إذ المراد سيدنا محمد ﷺ ولكنَّ استعمال النكرة يفيد توجيه العناية إلى الوصف، إذ يكفي في وجوب الاتباع أن يكون الداعي رسولا من عند اللّـه، ومناط الذم في مخالفة الرسول أنه رسول من عند اللّـه بغض النظر عن شخصه، وقد يقال فلِمَ لَمْ يُعَرَّفْ تعريفَ الإضافة فيقال: (رسول اللّـه)؟

والجواب أنَّ تعريف الإضافة هنا لشهرته في سيدنا محمد ﷺ في قوَّة العلم بالغلبة، فيضعف التنبيه به على إناطة الحكم بالوصفية، واللّـه تعالى أعلى وأعلم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾ [آل عمران : ١٩٣] ، فالمنادي يحتمل أن يكون القرآن أو النبي ﷺ(٣) ، وعلى القولين فهو معيَّن، ومع هذا لم يعرَّف بلام العهد، حتَّى يترتب الإيمان على مضمون النداء وسطوع برهانه لا على شخص المنادي.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ

(١) انظر: تفسير الطبري ٢/ ٣١١.

(٢) انظر: السابق ٥/ ٦٢٧، ٦٣١، والتحرير والتنوير ٤/ ٢٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٦/ ٣١٤.

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] ، فإنَّ النبيَّ ﷺ كان «قد هادن من العرب قبائل ، كرهط هلال بن عويمر الأسلمي ، وسراقة بن مالك بن جعشم ، وخزيمة بن عامر بن عبد مناف ، فقضت هذه الآية بأنه من وصل من المشركين الذين لا عهد بينهم وبين النبي ﷺ إلى هؤلاء أهل العهد فدخل في عدادهم وفعل من الموادعة فلا سبيل عليه»(١) ، واستعمال النكرة هنا يبقي الحكم شاملًا لمن عاهدهم النبي ﷺ قبل النزول ومن يحتمل أن يعاهدهم بعد النزول ، فيكون في ذلك مدعاة لمن سمعه من غير المسلمين أن يسالمهم ويعاهدهم .

ومن أوضح الأمثلة على هذه الظاهرة الأسلوبية قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [الأنعام : ٩٨] ، والنفس الواحدة هي آدم عليه السلام ، ولكن لما كان المقصد بيان اتحاد الأصل دون بيان نفس الأصل أو التعرض له بحكم لم يُحَلْ إليه(٢) .

وإذا كان العهد المهمل في النماذج السابقة عهدًا ذهنيًّا فقد وقع إهمال العهد الذكري أيضًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٧] ، فـ(آية) الثانية «من إعادة النكرة نكرة وهي عين الأولى وهذا يبطل القاعدة المتداولة بين المعربين من أنَّ اللفظ المنكر إذا أعيد في الكلام

---

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٨٩ ، وعبارة الزمخشري والآلوسي حاصرة إذ قال الأول : «القوم هم الأسلميون» [الكشاف ١/ ٥٤٧] ، وقال الثاني : «وهم بنو مدلج» [روح المعاني ٥/ ١٠٩] ، ومسلك الطبري وابن عطية في ذلك أقوم ، حيث يظهر في كلامهما إبقاء اللفظ على إطلاقه ، مع الإشارة إلى من كانوا في عهد مع النبي ﷺ بالفعل ، كأنهم نموذج لما تصدق عليه الآية ، وهذا أوفق لاستعمال النكرة .

(٢) ومن نماذج إهمال العهد الذهني أيضًا قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾ [آل عمران :١٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ [آل عمران :١٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم :٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ [الحجر :٥٨] بدليل استثناء المعهود منهم ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [الحجر :٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ [الأحزاب :٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [المزمل :١٥] ، الأول محمد ﷺ والثاني موسى عليه السلام ، ويحتمله بمرجوحية ﴿ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾ [آل عمران :٤٥] .

منكرا كان الثاني غير الأول»(١) .

ووقع إهمال العهد الحضوري كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٩٣] ، إذ وُضِعَ (قوم كافرين) موضع ضمير الخطاب ، فالأصل : ونصحت لكم فكيف آسى عليكم(٢) .

(ب) تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له ، وهو من قبيل وضع المظهر موضع المضمر ، والموجب للإضمار ـ كما يقول الدسوقي ـ «أحد أمرين : إمَّا تقدمُ المرجع ، أو قرينةٌ تدل عليه ، فإذا فُقِدا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير»(٣) ، لكن ليس كل تقدم ذكر يوجب الإضمار ؛ ولذلك حرر العصام موضع المضمر بقوله : «فمقام الضمير الغائب أن يتقدمَ الذكرُ ، ويرادَ الإشارةُ إليه من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر ، حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر ، نحو : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف :٨٤] ، وقولك : إن جاءني زيد جاءني رجل فاضل»(٤) .

وواضح من هذا أنَّ العهد متحقق مع الذكر الأوَّل مما يقتضي استعمال الضمير ، فإذا أعيد اللفظ المعرف كما هو ففي هذا إهمال للعهد لما تقدم(٥) من أنَّ المعرفة إذا أعيدت لم تكن الأولى قرينة للعهد في الثانية ، ومن ثَمَّ كان هذا من إهمال قرينة العهد المقتضية لاستعمال محيل معين .

---

(١) التحرير والتنوير ٧/ ٢١٣ .

(٢) وقد يعد من ذلك قوله تعالى : ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ١٤] ، بناءً على أنَّ الخطاب جارٍ مع المؤمنين ، فكأنَّ الأصل أن يقال : ويشف صدوركم ، مكان صدور قوم مؤمنين ، فوضع الظاهر موضع المضمر كما في الآية السابقة ، ولكنني أرى هنا أنَّ المقصود بـ(قوم مؤمنين) بعض المخاطبين لا كلهم ؛ وهو بعض غير معين عند المخاطبين ، فلم يتحقق العهد حتى

(٣) حاشية الدسوقي على المطول ، ضمن شروح التلخيص ١/ ٤٤٨ .

(٤) الأطول ١/ ٢٩٤ .

(٥) انظر ص٢٣٣ .

وما ينبغي الالتفات إليه هنا هو محاولة الكشف عن الفرق بين التعيين الناشئ عن مراعاة الذكر الأول لو استعمل الضمير ، والتعيين المتحقق للظاهر المعرف بقرينة أخرىٰ لو وضع موضع الضمير ، فإنَّ إهمال العهد المتحقق بقرينةٍ ما لا يستلزم إهمال العهد من كلِّ وجه .

لو أنّنا تأمّلنا قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران :٧٨] ، لوجدنا الكتاب الأول يتعين بعهد ذهني في التوراة(١) ، وكان مقتضىٰ الظاهر أن يستعمل له الضمير فيقال : لتحسبوه منه وما هو منه ، فتكون قرينة التعيين للضمير في الموضعين ذكرية ملفوظة ، إنَّ هذا يحصر ذهن المتلقي في اللفظ المتقدم فلا ينفذ إلىٰ ما يعين الضمير إلا من خلاله ، أمّا استعمال الاسم الظاهر فإنّه يعطي المحيل استقلالًا يتيح للذهن حرية الحركة مرّةً أخرىٰ في الانتقال إلىٰ المحال إليه ، فالفرق يكمن أساسًا بين استعمال الضمير بفراغه من الدلالة المعجمية وما يقتضيه من التبعية لما له تلك الدلالة ، واستعمال الظاهر بما له من دلالة معجمية تعطيه استقلالًا في الانتقال إلىٰ المحال إليه .

وكل القيم البلاغية التي تؤخذ من المقامات المختلفة تنشأ ـ في واقع الأمر ـ عن هذا الاستقلال المعجمي للاسم الظاهر ، ففي هذه الآية يفيد تكرار الكتاب واسم اللّـه تعالىٰ «الاهتمام بالاسمين ، وذلك يجر إلىٰ الاهتمام بالخبر المتعلق بهما والمتعلقين به»(٢) .

وفي نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣] ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، تتمثل قيمة هذا الإهمال في أنْ «تكون كل جملة مستقلة الدلالة غير محتاجة إلىٰ غيرها المشتمل علىٰ معاد ضميرها حتىٰ إذا سمع السامع كل واحدة منها حصل له علم مستقل وقد لا يسمع إحداها فلا يضره ذلك في فهم

---

(١) روىٰ الطبري ذلك عن ابن عباس وقتادة انظر : تفسير الطبري ٥/ ٥٢٢ ، وانظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٦٠ ، والبحر المحيط ٢/ ٥٢٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٣/ ٢٩٢ .

أخراها»(١).

وفي نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾[النساء :١٦٨ ، ١٦٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [الأنفال : ٤٧] ، تتمثل القيمة البلاغية في تعظيم اللّـه عز وجل باستحضار اسمه وتربية المهابة منه في النفوس .

إلى غير ذلك من القيم التي يخرج تتبعها بنا عن مسار البحث ، فإنَّ غاية ما نريده هنا هو بيان الصور التي يتم بها إهمال العهد فيتخلف التعيين الذي هو أثرُ ظاهرةِ الإحالةِ محلِّ البحث .

هذا وقد تكون قرينة العهد المقتضية للضمير حضورية ، فتهمل إلى قرينة ذهنية كما في قول اللّـه تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] ، فمقتضى الظاهر أن يقال : «هل يُهلك بذلك العذاب إلا أنتم؟ أي هل يُهلك غيرُكم ممن لا يستحقه؟ وإنما وُضع موضعَه (إلاَّ القوم الظالمون) تسجيلًا عليهم بالظلم وإيذانًا بأن مناطَ إهلاكهم ظلمُهم الذي هو وضعُهم الكفرَ موضعَ الإيمان»(٢) .

(ج) تركيب (ومن الناس من يفعل كذا) :

وذلك حين يكون مفهوم الصلة لا يُنكَر وقوعُه حقيقةً من بعض أفراد الناس ، فيكون المراد العام «إخفاء مدلول الخبر عنه كما تقول : قال هذا إنسانٌ وذلك عندما يكون الحديث يُكسِبُ ذمًا أو نقصانًا»(٣) ، وقد ورد ذلك في المواضع التالية :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٨] .

---

(١) السابق ٣/ ١١٨ .

(٢) تفسير أبي السعود ٢/ ٣٨٤ ، وانظر التحرير والتنوير ٧/ ٢٣٧ .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٢٦٠ .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ [البقرة:٢٠٤] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [البقرة:٢٠٧] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾ [الحج:٣] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [الحج:٨] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج:١١] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت:١٠].

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [لقمان:٦] .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [لقمان:٢٠] .

والمواضع كلها ذم إلا موضعًا واحدًا هو الموضع الرابع .

وقد قال الطبري في الموضع الأول دالًّا علىٰ تعيُّن المراد من الموصول أي تحقق العهد لدىٰ المخاطبين الأُوَل : «وأجمعَ جميع أهل التأويل علىٰ أنّ هذه الآية نزلت في قوم من أهلِ النِّفاق ، وأن هذه الصِّفة صِفتُهم ... عن ابن عباس : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، يعني المنافقين من الأوْس والخَزْرج ومَنْ كان علىٰ أمرهم . وقد سُمِّي في حديث ابن عباس هذا أسماؤهم عن أبيّ بن كعب ، غير أني تركت

تسميتهم كراهةَ إطالة الكتاب بذكرهم»(١) .

وكذلك ذكر في المواضع الأخرىٰ(٢) ما يفيد تعيُّن المحال إليه بـ(مَنْ) الموصولة ، علىٰ تفاوت في درجات التعيين .

ومع هذا فإنَّ العبارة المشتملة علىٰ المحيل في هذه المواضع تشي بقصد الإبهام علىٰ المخاطب إمَّا سترًا عليه تأليفًا له ، أو صرفًا للسامع عن تتبع الذوات إلىٰ تعليق الذم أو المدح بمن قام به مفهوم الصلة .

ويدلُّ علىٰ قصد الإبهام في هذه المواضع أنَّ مجرد الإخبار عَمَّنْ اتَّصَفَ بها لا يكون إلا في الناسِ بأنَّه مِنَ النَّاسِ تحصيلُ حاصلٍ ينزَّه عن مثله كلام البلغاء ، فكيف بكلام اللَّـه تعالىٰ ، ويساعد علىٰ إظهار هذا القصد تقديم الخبر ؛ إذ لو جربنا تأخيرَه لذهبت فائدة الكلام ؛ «لأن في تقديمه تنبيهًا للسامع علىٰ عجيب ما سيذكر ، وتشويقًا لمعرفة ما يتم به الإخبار ولو أُخِّرَ لكان موقعه زائدًا لحصول العلم بأنَّ ما ذكره المتكلم لا يقع إلا من إنسان»(٣) .

ثانيًا - إهمال العهد المتوقع :

ويقع ذلك في القرآن الكريم بصورتين هما :

(أ) خطاب غير المعين :

لَمَّا كان ضمير الخطاب موضوعًا علىٰ أن يستعمل في معيَّن علىٰ ما سلف ، كان من المتوقع لدىٰ السامع ابتداءً أن يكون عارفًا به ، إمَّا لكونه هو المخاطب أو حاضرًا في مقام الخطاب ، فتَوَقُّعُ العهدِ هنا ناشئٌ عن طبيعة وضع الضمير ، ولكنَّ الاستعمال

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٢٧٥ ، وأشار الأستاذ محمود شاكر إلىٰ أنَّ أسماء المنافقين التي طوىٰ الطبري ذكرها حفظها لنا ابن هشام في اختصاره سيرة ابن إسحاق بتفصيل وافٍ . [انظر : تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر ومحمود محمد شاكر ، دار المعارف ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١/ ٢٦٩ ، حاشية المحقق رقم (١)] .

(٢) ما عدا موضع : لقمان : ٢٠ ، لكن ذكر البغوي أنها نزلت في «النضر بن الحارث ، وأُبيّ بن خلف ، وأُمية بن خلف ، وأشباههم كانوا يجادلون النبي ﷺ في اللَّـه وفي صفاته بغير علم وَلا هُدًىٰ وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ» [انظر : تفسير البغوي ٥/ ٨٦ ، ٨٧] .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٢٦٠ .

أحيانًا يخرج عن هذا التوقع فلا يكون المقصود بضمير المخاطب شخصًا بعينه يوجَّه إليه الخطاب بحيث يمكن أن يسبق الخطابَ نداؤه باسمه العلم ، بل يكون المقصود كل مخاطب ، وهذا ما يسميه البلاغيون خطابَ غير المعين ، وهو «منْ إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر للعدول إلىٰ غير معين ، بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر ، فإنَّ قولَه (ولو ترىٰ) الظاهر فيه ولو يرىٰ كل أحد»(١) ، والمقصود من خطاب غير المعين إفادة العموم(٢) .

وقد نبه بهاء الدين السبكي إلىٰ أنَّ هذا النمط من الخطاب لا يصلح الحمل عليه إلا إذا كان مضمون الخطاب يصلح لكل أحد ، فقال : «إنما يتأتىٰ ذلك حيث كان المخاطَب به صالحًا لأن يُخاطَبَ به كلُّ أحد ، فإن لم يكن فلا ، كقوله تعالىٰ : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ ﴾»(٣) .

وذهب عبد الرحمن حبنكة الميداني إلىٰ أنَّه «يُحمَلُ علىٰ هذا كثيرٌ مما جاء في القرآن المجيد من خطاب مفرد أو جمع إلا ما كان خاصًّا بمعيَّن كالرسول ، أو خاصًّا بجماعة معينة مقصودة بالذات»(٤) ، واستثناؤه ما كان خاصًّا بمعين يشي بأنَّ خطاب غير المعين هو الأكثر في القرآن الكريم .

وكأنَّ الضابط الذي يسير عليه أنَّ كلَّ خطاب يصلح للنبي ﷺ ولغيره أو قل لا يوجد ما يخصصه بالنبي أو بغيره فإنَّه يحمل علىٰ هذا المحمل من خطاب غير المعين بناء علىٰ أن القرآن الكريم نزل للبشرية جمعاء ، فخطابه عامٌّ لجنس الإنسان .

والحق أنَّ هذا الضابط يمكن أن يقبل في إطار التجويز والاحتمال لا القطع ، كما يُفْهَم من كلام بهاء الدينَ السبكي ؛ لأنَّ الخطاب العاري عن مخصِّص يبقىٰ محتملًا لأنْ يحمل علىٰ أصل الخطاب القرآني وهو أنَّه خطاب لمن أنزل عليه ابتداءً ، ولذلك نجد

---

(١) الأطول١/ ٢٩٥ .

(٢) انظر : بغية الإيضاح١/ ٦٣ ، الأطول١/ ٢٩٥ .

(٣) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص ١/ ٢٩٢ ، ومقصوده بـ(المخاطب به) الكلام ، وقد سبق أنَّه قسَّم خطابَ القرآن مِنْ حيثُ مَنْ يصلحُ له ثلاثةَ أقسام ؛ «قسمٌ لا يصلح إلا للنبي ﷺ ، وقسمٌ لا يصلح إلا لغيره ، وقسمٌ يصلح لهما» .

(٤) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، تأليف وتأمل عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ـ دمشق ، والدار الشامية ـ بيروت ، الأولىٰ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م . ١/ ٤١٢ ، ٤١٣ .

المفسرين في عدة مواضع يرددون الخطاب بين أن يكون للنبي ﷺ وأن يكون لغير معين ، كما في قوله تعالى : ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء :٧٩] ، فقد قيل : هو خطاب للنبي ﷺ ، وقيل : خطاب للجنس ، ويعلق ابن تيمية على هذا مقررا استواء الوجهين في المآل وهو عموم الحكم بقوله : «فإنَّه وإنْ قيل إنه خطاب له فقد تقرر أنَّ ما خوطب به من أمر ونهي فالأمة مخاطبة به ما لم يقم دليل التخصيص»(١) .

ومن أشهر ما حُمِلَ على خطاب غير المعين قول اللّه عز وجل : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة :١٢] ، وقوله سبحانه : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال :٥٠] ، «أي : ولو ترى أنت أيها الصالح لمثل هذا الخطاب أيًا كنت»(٢) ، وقول اللّه تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ...﴾ [لقمان :٢٠] ، «أي : ألم تروا أنتم أيُّها الصالحون لمثل هذا الخطاب»(٣) .

ومما يحتمل هذا أيضًا قوله تعالى : وقوله تعالى ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة : ١٤٧] ، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران :١٨٨] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء : ١٤٣] ، وقوله تعالى :﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء : ١٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم :٢٤] ، ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف :١٠٣] .

---

(١) التفسير الكبير ، للإمام تقي الدين بن تيمية [ت٧٢٨] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ٦/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وأرى أنَّ بين التوجيهين فرقًا في مأخذ العموم ؛ فالأول يفيده بالقياس ، والثاني يفيده بنفس اللفظ فهو أقوى ، فضلًا عن الفرق بينهما في الدلالة على بعض أحكام النبوات من حيث ما يجوز في حق النبي وما يمتنع .

(٢) البلاغة العربية للميداني ١/ ٤١٢ .

(٣) السابق ١/ ٤١٣ .

(ب) الإشارة إلى غير معين :

وذلك مع (مَن) الاستفهامية في قول اللّه تعالى : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [البقرة :٢٤٥ ، الحديد :١١] ، وقوله تعالى : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة :٢٥٥] ، وقوله سبحانه : ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب :١٧] ، ومع (ما) الاستفهامية كما في قول اللّه تعالى : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة :٢١٩] على قراءة رفع العفو وهي قراءة أبي عمرو(١) .

وقد ذكر النحاة أنَّ لـ(ذا) في هذين الموضعين ثلاثة استعمالات ؛ أحدها أن تلغى وتُعَدَّ مع (مَنْ) أو (ما) بمنزلة اسم واحد ، والثاني أنْ تكون بمعنى الاسم الموصول والجملة بعدها صلة لها ، والثالث أن يُقصَدَ بـ(ذا) معنى الإشارة(٢) ، ونحا الطاهر بن عاشور إلى إبقائها في الاستعمال الثاني على معنى الإشارة وتأويل كلام النحاة فقال : «وليس مرادهم أن (ذا) مع الاستفهام يصير اسم موصول فإنه يكثر في الكلام أن يقع بعده اسم موصول ، ... ، ولا معنى لوقوع اسمَي موصولٍ صِلَتُهما واحدة ، ولكنهم أرادوا أنه يفيد مُفاد اسم الموصول ، فيكون ما بعده من فِعل أو وصف في معنى صلة الموصول ، ... ، والوجه أن (ذا) في الاستفهام لا يخرج عن كونه للإشارة وإنما هي إشارة مجازية ، والفعل الذي يجيء بعده يكون في موضع الحال»(٣) .

ويتأيَّد ما ذهب إليه بأنَّ فيه إبقاءً لاسم الإشارة على معناه وعدم إخراجه عنه وهو أولى ، لأنَّ الاشتراك خلاف الأصل .

وعلى هذا فإنَّ المشار إليه في تلك السياقات القرآنية غير معيَّن ، وذلك أنَّه لـمَّا «لم يكن في مقام الاستفهام شيءٌ يصلح لأن يشار إليه بالاستفهام كان استعمال (ذا) بعد اسم الاستفهام للإشارة المجازية بأن يَتصوَّر المتكلم في ذهنه شخصًا موهومًا مجهولًا صدر منه فعل فهو يسأل عن تعيينه ، وإنما يكون ذلك للاهتمام بالفعل الواقع وتطلُّب معرفة

---

(١) انظر : الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣١٥-٣٢١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٤١٦- ٤١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٦ .

(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٤٨٢ .

فاعله ، ولكون هذا الاستعمال يلازم ذكر فعلٍ بعد اسم الإشارة »[1] .

(١) السابق ٢/ ٤٨١ ، ٤٨٢ ، وقد جعلها في الموضع الثاني [البقرة :٢٥٥] ٣/ ٢١ ، مزيدة للتأكيد لعدم وجود مشار إليه معين ، والقول بزيادتها يخالف القول باستعمالها للإشارة المجازية ، ولعل الذي دعاه لذلك اختلاف معنى الاستفهام فهو في الموضع الأول للتحضيض وفي الثاني للنفي .

الفصل الثاني

الرّبط

تُحدِثُ الإحالةُ الربطَ في الكلام علىٰ مستويين ، الأول الربط داخل حدود الجملة أو الربطُ الجمْلِيُّ ، والثاني الربط فيما وراء الجملة أو الربط النصي ، وقد وفَّى النحاةُ حقَّ الربط الجملي ، وأكثرَ المحدثون من دارسي علم النص من الحديث عن الربط النصي ، وسنتناول هنا بعض النقاط التي تحتاج إلىٰ إعادة نظر في ظل معطيات البحث السابقة ، ثم نستكشف أثر الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم من خلال نموذج تطبيقي .

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ ما شاع من تناول الإحالة تحت ظاهرة الربط[1] يوهم أنَّ الربط جزءٌ من ماهية الإحالة ، والذي أراه أنَّ الإحالة ظاهرة لغوية لها استقلالها من حيث ماهيتها وعناصرها وعلاقاتها الداخلية ، ثُمَّ يكون لها علاقات خارجية بظواهر أخرىٰ من أهمها الربط ، وبما أنَّ الإحالة في هذه العلاقة تكون منتجة ومحققة للربط ، فقد تم تناول الإحالة غالبا علىٰ أنها وسيلة من وسائل الربط ، وهذا صحيح في ذاته ، لكنه لا ينبغي أن يُذْهِلَنا عن الآثار والعلاقات الأخرىٰ للإحالة ، وقد سبق أن أوَّل ما تؤثره الإحالة التعيين وهو أمر يرجع إلىٰ تفسير النص ، في حين ترجع قيمة الربط ـ وهو الأثر الثاني للإحالة ـ إلىٰ إقامة الجملة في مستوىٰ ، وإلىٰ تحقيق معنىٰ النصية للنص[2] في مستوىٰ آخر .

١- الربط الـجُمْلي :

يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة : «أوجد النظام اللغوي عددًا من وسائل الترابط في الجملة ، بعضها يعتمد علىٰ الفهم والإدراك الخفي للعلاقات ، وبعضها الآخر يعتمد علىٰ الوسائل اللغوية المحسوسة ، وسواء أكانت هذه الوسائل المعنوية واللفظية بين العناصر الإسنادية في الجملة ، وهي التي لا تنعقد الجملة بدونها ، أم بين العناصر غير

---

(١) راجع مثلًا :
- تصور أستاذنا الدكتور تمام حسان لانتهاء الإحالة ص١١٣ .
- من أشكال الربط في القرآن الكريم تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص ، للأستاذ الدكتور سعيد حسن بحيري ، بحث منشور ضمن كتابه دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، الناشر مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة ص ٧٥-١٤٩ .

(٢) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات ص ٨٤ ، ٨٥ .

الإسنادية في الجملة ، أم بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية في الجملة ، فإنها تؤدي غايتها بالقدر المقسوم لها»(١) .

ومن أهم الوسائل اللغوية المنطوقة التي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجملة ـ كما سيتضح ـ عناصر الإحالة ، وخصوصًا الضمير ، وهي تقوم بهذه الوظيفة بواسطة عملية الإحالة التي تربط بينها وبين المحال إليه بقرينة مذكورة في الكلام ، فيستتبع ذلك الربط بين جزء الكلام الذي فيه المحيل وجزئه الذي فيه القرينة .

وما نود التوقف أمامه هنا لا يتعلق بالربط بالضمير ـ فأمره ظاهرـ وإنما يتعلق بالروابط الأخرىٰ التي هي عناصر محيلة ، هل تصلح للربط في أيَّةِ حالة ، أو يشترط لها شروط معينة؟ وما هذه الشروط؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لابدَّ من تحديد الروابط بين أجزاء الجملة ، وبيان نسبة عناصر الإحالة إليها ، وأخيرًا اختبار حالات الربط بغير الضمير للكشف عن إطلاقها عن الشروط أو تقييدها ببعضها .

جمع ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلىٰ رابط وبَيَّنَ تحت كُلٍّ ما يُسْتَعمَلُ معه مِنَ الروابط(٢) ، وقد ذكر أحد عشر موضعًا يُحتاج فيه إلىٰ الربط كان الضمير هو القاسم المشترك بينها جميعًا إلا موضعًا واحدًا وهو العاملان في باب التنازع نظرًا للطبيعة الفعلية لهما(٣) ، ومعنىٰ هذا أنَّ الضمير له أصالة في عملية الربط ، وهو ما صرح به ابن هشام في حديثه عن روابط الجملة بما هي خبر عنه ، إذ يقول عما يربط جملة الخبر : «وهي عشرة ،

---

(١) بناء الجملة العربية ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، ٢٠٠٣م . ص٨٧ .

(٢) راجع : مغني اللبيب ص ٤٧٥-٤٨١ حيث الحديث عن الأشياء التي تحتاج إلىٰ رابط ، وص ٤٧١-٤٧٥ حيث الحديث عن روابط الجملة بما هي خبر عنه .

(٣) من المعلوم أنَّ المتنازعين قد يكونان فعلين أو فعلًا واسمًا أو اسمين ولكنهما يتنازعان بموجب العمل والأصل في العمل للأفعال ، وهذا ما يجعل الترابط بينهما قائمًا علىٰ أساسٍ آخرَ غيرِ أساسِ الترابطِ بينَ الأسماء ، وذلك أنَّ الترابط بين العناصر الاسمية (الأسماء وما يحُلُّ محلَّها) قائم علىٰ فكرة الاتحاد بين المترابطين في قدر من المدلول ، أمَّا الترابط بين الأفعال فقائم علىٰ فكرة تعالق الأحداث إما علىٰ سبيل التَّرَتُّب كما بين الشرط وجوابه ، أو علىٰ سبيل التعاطف علىٰ اختلاف المعاني التي تفيدها حروف العطف ، أو علىٰ سبيل العمل ولا يتأتىٰ ذلك إلا إذا كان حدث المعمول في قالبٍ اسْمِيٍّ ، ولعل هذه الفكرة تفتح بابًا لدراسة اختلاف أنماط الترابط باختلاف العناصر المترابطة .

أحدها الضمير وهو الأصل»(١) ، وقد استقل الضمير بالربط في خمسة مواضع هي النعت ، وبدلا البعض والاشتمال ، وألفاظ التوكيد الأُوَل ، والجملة المفسِّرة في الاشتغال ، وشاركه غيره في خمسة أخرىٰ هي : جملة الخبر ، والصلة ، والحال ، ومعمول الصفة المشبهة ، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء .

أمَّا الروابط الأخرىٰ التي ذكرها فهي :

١- اسم الإشارة .

٢- إعادة الأول بلفظه .

٣- إعادة الأول بمعناه .

٤- اسم عام يدخل تحته ما قبله .

٥- أل النائبة عن الضمير بوصفه مضافًا إليه محذوفًا .

٦- كون الجملة نفسَ المبتدأ في المعنىٰ .

٧- ارتباط جملة الخبر بجملة أخرىٰ تحوي ضميرًا يعود إلىٰ المبتدأ .

وهذه السبعة تربط بين جملة الخبر والمبتدأ ، ويشارك الرابط الثالث منها في ربط جملة الصلة ، نحو قول الشاعر(٢) :

فيا ربَّ ليلىٰ أنتَ في كُلِّ موطنٍ ∴ وأنتَ الذي في رحمةِ اللّـه أطمعُ

فإنَّ (الذي) في هذا السياق يراد به اللّـه عزَّ وجلَّ ومن ثَمَّ كان في ذكر اسم اللّـه تعالىٰ إعادةٌ لمعنىٰ الموصول .

ويشارك الرابع والخامس من الروابط المذكورة في ربط جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، والخامسُ وحدَه في ربط معمول الصفة المشبَّهة .

ويضاف إلىٰ هذه الروابط السبعة رابط ثامن تختص به جملة الحال وهو واو الحال .

ويتضح من هذا العرض أنَّ الرابط الأساسي وهو الضمير عنصر إحالي ، ويشاركه

---

(١) مغني اللبيب ص٤٧١ .

(٢) البيت منسوب لمجنون ليلىٰ في شرح شواهد المغني للسيوطي ، منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت ، ٢/ ٥٥٩ ، والدرر اللوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي [١٣٣١هـ] عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله أحمد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، ١/ ١٧٦ ، وليس في ديوانه .

في هذه السمة اسم الإشارة ، وإعادة الأول بلفظه وبمعناه ، وبعموم يشمله ، مادام معرفةً ، والمعرف بأل النائبة عن الضمير ، أي أنَّ معظم الروابط تتسم بأنها عناصر إحالية ، مما يؤكد من جهةٍ أهمية الربط بوصفه أثرًا من آثار الإحالة ، ويشي من جهة أخرىٰ بأنَّ هذه العناصر الإحالية إنما يتم الربط بها بواسطة علاقة الإحالة بينها وبين القرائن الذكرية الدالة علىٰ المحال إليه ؛ وذلك لاشتراك هذه المجموعة من العناصر في سمة واحدة وأداء وظيفة واحدة ، فيفترض أن تكون هذه الوظيفة مرجعها إلىٰ تلك السمة .

وهذا ينقلنا إلىٰ الجزء الأهم في الإجابة عن السؤال المطروح ، من أجل اختبار هذا الفرض ، وهو تناول الربط بغير الضمير من المحيلات للكشف عن شرط الربط بها .

الربط بغير الضمير من المحيلات :

سبق أنَّ الضمير هو الأصل في الربط ، وليس المقصود ـ فيما أرىٰ ـ أنَّ الضمير هو الأصل في مطلق الربط ، بل في الربط بين العناصر الاسمية بغير أداة ولا مشاكلة ، لأنَّ كُلًّا منهما مسلك مستقل من الربط يوازي مسلك الربط بالإحالة ، فالمقصود أنه أصل في الربط بالإحالة ، ومعنىٰ ذلك أنَّ غيره من الروابط يربط لأنَّه يحل محل الضمير ، ويترتب علىٰ ثبوت هذه المقولة توقف كون غيره من العناصر الإحالية روابط علىٰ كون الجزء السابق قرينة لإحالتها ، حتىٰ تمثل هي عنصرًا مرتبطًا يؤدي إلىٰ ربط ما هو فيه بما يرتبط هو به .

وقد سبق أنَّ أستاذنا الدكتور تمام حسان يرىٰ أنَّ الأصل في الربط بالإحالة الاسم الظاهر لا الضمير ، بناءً علىٰ أنَّ مفهوم الإحالة عنده يندرج تحت مفهوم أعم هو المشاكلة ، ومشاكلة اللفظ لنفسه أقوىٰ من مشاكلة غيره له(١) ، وهو مفهوم مغاير للافتقار والعهد الذي انطلق منه البحث ، والذي يقتضي أنْ يكون الضمير بما فيه من إبهام آصلَ من الظاهر في باب الإحالة ، لأنَّ الإبهام في الضمير ـ ومثله اسم الإشارة ـ إبهام مفهومي وماصدقي ، وهذا معنىٰ أنها ألفاظ «غير ذات معنىً ما لم يتعين ما تشير إليه ، فهي أشكال فارغة في المعجم»(٢) ، أما افتقار الظاهر إلىٰ عهد فيكون من جهة

---

(١) انظر ص١١٧ ، ١١٨ .

(٢) نسيج النص ص١١٦ ، وانظر ص١٠٩ من هذا الكتاب .

الماصدق فقط ، وما يفتقر من جهتين أولى بالإحالة التي تُشبِع افتقاره مما يفتقر من جهة واحدة[(١)] .

ومن جهة أخرى يرى الأستاذ على النجدي ناصف أنَّ الربط بالضمير مرحلة تالية في حياة اللغة للربط بغيره فيقول في حديثه عن الأساليب التي تحتاج إلى ربط : «ولا نزال نرى في اللغة أنواعًا منها إلى اليوم ، قد تكون بقيةً من أساليب اللغة في العصر الذي نزعم أنها كانت فيه خلوًا من الضمير ، وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر ، ثم الألف واللام عند كثير من العلماء»[(٢)] ، ثُمَّ أخذ يذكر بعض الشواهد القرآنية والشعرية التي كان الربط فيها بغير الضمير من مثل قول اللّـه تعالى : ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ [الواقعة :٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾ [البروج :٤ ، ٥] .

ويرى أستاذنا الدكتور محمد حماسة أنَّ «هذه الشواهد لا تنهض دليلًا قويًّا على أنَّ اللغة كانت في فترةٍ ما من فترات تاريخها خِلوًا من الضمير ؛ لأنَّ هذه الشواهد نفسَها تشتمل على ضمائر ، ولأنَّ هذه الفترة المزعومة لا بدَّ أنْ تكونَ ضاربةً في القدم ، ولا توجد آثار تكشف لنا خلوَّ اللغة من الضمائر ، والذي يمكن أنْ يكون أدنى إلى الصواب - وهو افتراض يقوم على مشاهدة النماذج لا على أساس من البحث التاريخي - أنَّ الضمائر استخدمت للربط بالإضافة إلى ما تقوم به من وظائف أخرى في الخطاب والتكلم والغيبة ، استمرارًا للدور الذي منحته لها اللغة وهو الإيجاز والاختصار ، فاستخدام الضمائر للربط هو الذي يمكن أن يكون قد طرأ عليها»[(٣)] .

والواقع أنَّ هذا الإمكان من باب الاحتمال الذي يفتحه غياب الأدلة التاريخية القاطعة ، أمَّا لو اعتمدنا على التحليل اللغوي لما هو بين أيدينا فإننا نستطيع أن نقول مع

---

(١) ولعل هذا هو السبب في أنَّ هالداي ورقية حسن فصلا الاتساق المعجمي - ويشمل التكرار والتضام - عن الإحالة ؛ إذ يعتمد على عناصر ذات دلالة معجمية أي كلمات تامة ، في حين تعتمد الإحالة عندهما غالبًا على كلمات ذات دلالة نحوية ، انظر : لسانيات النص ص ٢٤ .

(٢) فلسفة الضمير للأستاذ علي النجدي ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية ، جزء٢٠ ، ص٢٥ .

(٣) بناء الجملة العربية ص١٠٧ ، ١٠٨ .

الرضي : إنَّ الضمير هو الموضوع لمثل هذا الغرض من ربط جملة الخبر بالمبتدأ[١] .

وحتىٰ لو لم نقطع بأنَّه موضوع لهذا ، فإننا نستطيع القطع بأنه الأكثر في الاستعمال وَهذا معنىٰ أنه الأصل في الربط عندهم كما سبق[٢] ، وهو كافٍ في القول بأنَّ غيره ينوب عنه ويحل محلَّه ، يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة : «ولا يعدل التركيب عن الضمير إلا لغاية يتغياها ، ومعنىٰ يريغ إليه في مواقف معينة تقتضي ذلك ، وقد نظر النحاة لوسائل الربط الأخرىٰ علىٰ أنها نائبة عن الضمير ، علىٰ اعتبار أنَّ الضمير هو الأصل في الربط ، ومرادهم بالأصل أنه الأكثر الشائع في الاستعمال ، لا الأصل الذي تتفرع عنه فروع أخرىٰ»[٣] .

وبناءً علىٰ هذه المقولة فإنَّ ما ينبغي أنْ يراعىٰ في الربط بغير الضمير من المحيلات داخل الجملة الواحدة هو صحة إحلال الضمير محل ذلك المحيل[٤] ، مما يعني أن يكون هذا المحيل مفتقرًا إلىٰ الأول افتقار الضمير إليه .

وهذا ظاهر مع اسم الإشارة لكونه بطبيعته فارغ الدلالة المعجمية ، أما مع غيره فلا يتأتىٰ هذا الافتقار إلا إذا أضفنا شرطًا آخر هو ما سبق في مسألة اتحاد المحيل والسابق في التعريف مع اختلافهما في اللفظ[٥] ، فقد اشترطنا لصحة كون الأول قرينة للعهد في الثاني أن يتحدا في الماصدق دون المفهوم ، حتىٰ يكون للثاني احتياج للأول ، وإلا ـ بأن كانا متحدَيْنِ فيهما ـ كان الثاني مستقلا في إحالته .

٢- الربط النصي :

ثَمَّةَ سؤالان مهمان في هذا المستوىٰ من الربط لا بُدَّ مِنَ الإجابةِ عنهما لتحديد صورة

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٩١ ، وانظر : بناء الجملة العربية ص ١٠٨ .

(٢) انظر ص١١٨ .

(٣) بناء الجملة العربية ص ١١٠ .

(٤) وقد نبَّه إلىٰ هذا مع اسم الإشارة والاسم الموصول أستاذنا الدكتور تمام حسان ـ في سياقه الخاص ـ كما سبق في الباب الأول [انظر : ص١١٩] ، مع اشتراطه لصحة الإضمار ودلالته علىٰ الربط أن يطابق الأول في اللفظ والقصد [انظر : البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٨ ، ومقالات في اللغة والأدب ص١٩٦ ، وانظر : ص١٢٣ من هذا الكتاب] ، والمقصود من مطابقته في اللفظ صحة إحلال لفظ الأول محله .

(٥) انظر : ص٢٤٥ .

هذا الأثر الذي تنتجه الإحالة في النص ، هما :

أ- إذا كانت الإحالة تحقق الترابط داخل النص فهل يتحقق هذا الترابط بمعزل عن المتلقي ، بمعنىٰ أنَّه يتحقق بعلاقات داخل النص مستقلة عن معياري القصد والقبول من معايير النصية ، أو أنَّه يتوقف علىٰ إدراك المتلقي له ، فتكون الإحالة العهدية رابطة لدىٰ بعض المتلقين دون بعض؟

ب- ما علاقة الإحالة العهدية بوسائل الربط الأخرىٰ كالتكرار أو الإعادة والاستبدال؟

[أ] ترجع إجابة **التساؤل الأوَّل إلىٰ تحديد أنماط العلاقات الرابطة بين أجزاء النص** الواحد ، ثم بيان علاقة هذه الأنماط بالمتلقي ، ونستطيع في هذا الصدد أن نعتمد نمطي السبك (cohesion) والحبك (coherence) ، اللذين قدمهما روبرت دي بيوجراند وولفجانج دريسلار ضمن معايير النصية السبعة[1] ، و«يختص معيار السبك بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص surface text ، ونعني بظاهر النص الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني ، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل علىٰ صفحة الورق»[2] ، أمَّا معيار الحبك فإنَّه «يختصُّ بالاستمرارية المتحققة في عالم النص textual world ، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلىٰ في منظومة المفاهيم concepts والعلاقات relations الرابطة بين هذه المفاهيم ، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجًا وإبداعًا ، أو تلقِّيًا واستيعابًا ، وبها يتم حبك المفاهيم من خلال قيام العلاقات (أو إضفائها عليها إن لم تكن واضحةً مستعلنة) علىٰ نحو يستدعي فيه بعضها بعضًا ، ويتعلق بواسطته بعضها ببعض»[3] .

(١) انظر : مدخل إلىٰ علم لغة النص ص٧ .

(٢) نحو أجرومية للنص الشعري . . دراسة في قصيدة جاهلية ، للدكتور سعد مصلوح ، مجلة فصول ، المجلد العاشر العددان (١ ، ٢) أغسطس ١٩٩١ . ص١٥٤ .

(٣) السابق ص١٥٤ ، ويمكن مقابلة هذه الثنائية بثنائية أخرىٰ تنظر إلىٰ العلاقات بين أجزاء نصٍّ ما من حيث ما يدل عليها ويفيدها ، فإمَّا أن يُدَلَّ عليها بلفظٍ فتنسبَ إليه فتسمىٰ علاقة لفظية ، وإمَّا ألَّا يُدَلَّ عليها بلفظ بل تعتمد علىٰ فهم المتلقي ولحظه لها من قرائن نصية ومقامية فتسمىٰ علاقة مفهومية أو لحظية ، وهي فاعلة في تحقيق السبك =

لقد درس هاليداي ورقية حسن الإحالة بوصفها وسيلة من وسائل الاتساق اللفظي أو السبك (cohesion) كما سبق[١] ، وذلك لأنهما رأيا أنَّ المحال إليه متى كان خارجَ النص فإنَّ الإحالة لا تلعب دورًا في ترابط النص[٢] ، وكذلك جعل دي بوجراند الاشتراك في الإحالة الماصدقية من قبيل السبك كما سبق[٣] .

والذي أراه ـ في ضوء التفريق السابق بين السبك والحبك ، ومع استحضار أنَّ أطراف الإحالة العهدية الثلاثة لا يظهر منها في سطح النص إلا اثنان على الأكثر أحدهما المحيل ـ أنَّه متى كانت القرينة مذكورة في سطح النص كان الارتباط الناشئ بين موضع المحيل وموضع القرينة من قبيل السبك ، وهذا بناءً على أنَّ خصيصةَ السبك هي كون طرفي العلاقة في ظاهر النص ، لا كون العلاقة نفسها مدلولًا عليها بعنصر ملفوظ ، في مقابل أنَّ الحبك علاقة على المستوى الدلالي المنطقي لا ينظر فيها إلى البنية المنطوقة من حيث هي بنية منطوقة .

ومتى كانت القرينة غائبة عن سطح النص مأخوذةً من المقام (والمحال إليه ليس نصيًّا) أو من علم سابق ـ لم ينشأ عن هذه الإحالة سبك ، ولكن يمكن أن تنشأ علاقة حبك بين موضع هذا المحيل وموضع آخر لمحيل مماثل نتيجة اتحادهما في القرينة

= والحبك ، ويؤخذ هذا الطرح من قول الدكتور تمام حسان : «اللغة نظام لفظي يربط الألفاظ بالمعاني بواسطة نوعين من القرائن ؛ أحدهما يسمى القرائن اللفظية ، والآخر هو القرائن المعنوية ، أي أنَّ العلاقات بين أجزاء الكلام قد يستدل عليها بقرائن لفظية فنسميها علاقات ملفوظة ، وقد يستدل عليها بقرائن معنوية فنعرفها باسم العلاقات الملحوظة ؛ أي التي لا يعتمد إدراكها على قرائن لفظية» [البيان في روائع القرآن ١/ ٣٩٥] ، وقد تكون ماهية العلاقة واحدة كالسببية مثلًا لكن تختلف وسيلة إدراكها ، فتكون علاقة لفظية إذا دل عليها لفظٌ كلام التعليل ، وعلاقة لحظية أو مفهومية إذا كان المتلقي يدركها من قرائن خارجية ولا يوجد كلمة تفيد معنى السببية ، والفارق بين الثنائيتين يكمن في توسيع دائرة الربط اللفظي في ثنائية السبك والحبك وتضييقه في ثنائية العلاقات اللفظية واللحظية ، ولو سرنا مع الثنائية الأخيرة لعددنا الإحالة في كل صورها من قبيل العلاقات اللحظية أو المفهومية ، إذ لا يوجد لفظ موضوع للدلالة على الربط بين المحيل والمحال إليه ، أما القرينة الذكرية فإنها تقوم بهذا الربط لا بواسطة المعنى الوظيفي لها بل بواسطة علاقات تركيبية ودلالية متشابكة ، ومن ثَمَّ لا يظهر أثر التصنيف في تحديد دور المتلقي ، فلذلك آثرت الانطلاق من ثنائية السبك والحبك .

(١) انظر : cohesion in English p31-87 ، وراجع ص١٠١ من هذا الكتاب .

(٢) انظر : cohesion in English p ، وتحليل الخطاب ص٢٣٠ .

(٣) انظر : النص والخطاب والإجراء ص١٠٣ ، وص٩٧ من هذا الكتاب .

الحضورية أو الذهنية أواشتراكهما في المحال إليه .

ولعل هذا يتضح لو أننا نظرنا فيما يتحقق فيه التماثل اللفظي المؤهل للارتباط الإحالي[١] دون أن يتحقق هذا الارتباط نفسُه ، كما في مثال براون ويول التالي : «اشتريت سيارة فورد . كانت السيارة التي قادها الرئيس ولسن على طول طريق الشانزلزيه سوداء ، . . . ، انتهت المباحثات بين الرؤساء في الأسبوع الماضي . يوجد في الأسبوع سبعة أيام»[٢] ، لقد وجدت هنا العلاقة اللفظية الظاهرة بين (سيارة) و(السيارة) وغاب الارتباط الإحالي ، فلم يكن الاتفاق اللفظي بين (سيارة) الأولى و(السيارة) الثانية كافيًا وحده ـ على الرغم من القاعدة المشهورة[٣] ـ في الربط بين الجملتين ، وما ذاك إلا لأن العلاقة الإحالية بين لفظ (السيارة) وما يحيل إليه علاقة مستقلة عن لفظ (سيارة) الأول ، إذ لايُعَدُّ قرينةً لتلك الإحالة ، بل قرينة العهد في (السيارة) قرينة ذهنية ، فأدى ذلك ـ مع عدم وجود روابط أخرى ـ إلى انقطاع الاتصال بين الجملتين .

ومثل هذا الغياب للارتباط الإحالي نجده بين لفظي (الأسبوع) ، مع ملاحظة أنَّ الارتباط الغائب هنا من قبيل الاشتراك بين عنصرين إحاليين[٤] في محال إليه واحد ، بينما كان في المثال الأول من قبيل الارتباط بين محيل وقرينة إحالته ، وسر غياب هذا الاشتراك هنا هو أنَّ العنصر الثاني لم يستعمل بغرض الإحالة أصلًا حيث يقصد منه الجنس لا العهد .

وإذا كان الارتباط المتخلف أوَّلًا لو تحقق لكان من قبيل السبك لوجود العنصرين في سطح النص ، فإن الارتباط المتخلف ثانيًا لو تحقق لكان من قبيل الحبك بناءً على ما سبق تقريره في نسبة الاشتراك الإحالي وتعالق الوقائع في الإحالة الماصدقية[٥] .

---

(١) راجع ص٢٢٨ وما بعدها.

(٢) تحليل الخطاب ص ٢٣٦ .

(٣) أشير إلى قاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى .

(٤) أي صالحين للإحالة من حيث هما ، وإلا فلفظ (الأسبوع) الثاني غير مستعمل للإحالة هنا لدلالته على الجنس .

(٥) راجع في هذا الباب الأول ص٩٧ .

وتكمن قيمة هذا التفريق بين صور الإحالة بانتماء بعضها إلى السبك وبعضها الآخر إلى الحبك في اختلاف دور المتلقي في إدراك الترابط بين السبك والحبك ، يقول ليفاندوفسكي : «ليس الحبك محض خاصة من خواص النص ، ولكنه أيضًا حصيلة اعتبارات معرفية (بنائية) عند المستمعين أو القراء ، الحبك حصيلة تفعيل دلالي ، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف ، من حيث هي مركب من المفاهيم وما بينها من علاقات ، على معنى أنها شبكة دلالية مختزنة ، لا يتناولها النصُّ غالبًا على مستوى الشكل ، فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري أو ينشئه»(١) .

إنَّ الارتكاز على عهد غير ذكري ـ والذهني خصوصًا ـ يعطي للمتلقي دورًا مُهِمًّا ومتغيرًا في إدراك المحال إليه ، أكبر من الدور الذي يقوم به في حالة العهد الذكري ، خصوصًا إذا لم يكن المحال إليه يمكن إدراكه من النص ، بخلاف ما لو أمكن نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن :٢٦] ، فعلى الرغم من أنَّ الذهن لا يلتفت إلى ما قبل هذه الآية بحثًا عن مرجع للضمير فإنَّه لو فعل لاستطاع أن يدركه من ذكر الأرض التي وضعت للأنام وخلق من طينها الإنسان ، وذكر المشرقين والمغربين ، والبحر وما يخرج منه(٢) .

[ب] وأمَّا عن **علاقة الإحالة العهدية** بوسائل الربط الأخرى ، فيعنينا من هذه الوسائل التكرار ، والاستبدال .

لقد تُنُووِلَ **التكرار** من منطلق الدلالة المعجمية لدى هاليداي وزميلته بوصفه «شكلًا من أشكال السبك المعجمي يتضمن إعادةَ عنصر معجمي في أحد طرفيه ، واستعمالَ كلمة عامة [الجنس البعيد] تشير إلى عنصر معجمي سابق في الطرف الآخر ، وعددًا من الأشياء تتدرج بين هذين الطرفين هي : استعمال مرادف ، أو شبه مرادف ، أو كلمة أعم [الجنس القريب]»(٣) ، أي أنَّه يشمل تكرار اللفظ بنفس معناه ، وتكرار

(١) حبك النص ، منظورات من التراث العربي ص٥٥ ، وانظر : تحليل الخطاب ص٢٦٧ وما بعدها ، ولسانيات النص ص٥١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٨ .

(٣) cohesion in English p278 ، وانظر : لسانيات النص ص ٢٤ ، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية ص ٧٩، ٨٠ .

المعنىٰ بالمساوي ، وبالأعم الوجهي ، وبالأعم المطلق .

وفي المقابل عدًّا الاستبدال والإحالة ضمن وسائل السبك النحوي(١) ، ومقتضىٰ هذا أنْ يكون الربط بالاستبدال خاضعًا لعلاقات تركيبية بينما الربط بالتكرار حر من جهة التركيب لكنه يخضع لعلاقات دلالية معجمية ، وهو ما أكداه بأن العنصر المستبدل يأخذ الوظيفة التركيبية نفسها للمستبدل منه(٢) .

وعلىٰ الرغم من أنَّ هذا الفرق يبدو فاصلًا بين التكرار والاستبدال فإنَّنا لا نستطيع أن نجريه في الأمثلة التي قدماها ، فمن أمثلة الاستبدال :

أ- فأسي جد مثلومة ، يجب أن أقتني واحدةً أحدّ(٣) .

ب- أتعتقد أن جون قد عرف؟ - أعتقد أن كل شخص يفعل(٤) .

ج- هل غادرت باربارا؟ أعتقد ذلك(٥) .

ومن أمثلة التكرار :

الصعود

التسلق

د- شرعت في الصعود إلىٰ القمة ، المهمـة سهل للغاية(٦) .

الأمـر

هـــو

فإذا كانت الكلمات (واحدة/ يفعل/ ذلك) تفهم بالرجوع إلىٰ (فأسي/ عرف/ غادرت باربارا) علىٰ التوالي ، فما الفرق بينها وبين (التسلق/ المهمة/ الأمر/ هو) التي

(١) cohesion in English p274 ، مع أنهما قد ذكرا في معرض بيان الفرق بينهما أنَّ الإحالة علاقة بين المعاني تنتمي إلىٰ مستوىٰ الدلالة [انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢١] ، ويبدو هذان الموقفان بحاجة إلىٰ ما يرفع ما بينهما من تناقض .

(٢) انظر : cohesion in English p89-90.

(٣) انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢٠ .

(٤) انظر : cohesion in English p89 ، ولسانيات النص ص ٢٠ .

(٥) انظر : cohesion in English p90 .

(٦) انظر : cohesion in English p279 ، ولسانيات النص ص ٢٤ .

تفهم بالرجوع إلى (الصعود)؟

ثم إذا أمكن الزعم بوجود علاقة تركيبية بين السؤال والجواب مع أن المتكلم مختلف ، فإنَّ العلاقة التركيبية بين جملتين لمتكلم واحد أقرب للقبول ، والذي يؤكد تحقق هذه العلاقة في (د) أن القائمة المفترضة اشتملت على ضمير ، والواقع ـ وفقًا لتصور النحو العربي ـ أنَّ الضمير يجب أن يكون في أول القائمة لا ذيلها ، وأنَّ استعمال الاسم الظاهر هنا ـ سواءً أوافق لفظا ومعنى أو معنى فقط ـ هو من وضع المظهر موضع المضمر ، أي أنَّ حقَّه ألَّا يرد في الاستعمال إلا عند وجود معنى إضافيٍّ يمليه المقام ، وبهذا نعود إلى الربط بالإحالة مرة أخرى ، ولا يتحقق لدينا فرق بينها وبين الاستبدال والتكرار .

ولهذا أرى أنْ يعاد النظر في منطلق تحديد التكرار فبدلًا من أن ننطلق من الدلالة المعجمية ، ننطلق في تحديده من الناحية الشكلية ، فيُخَصُّ (التكرار) بالتشابه اللفظيِّ سواء من جهة المادة المعجمية أو من جهة البنية الصرفية أو التركيبية ، ثم ينقسم إلى تكرار كلي إذا كان التشابه تامًّا ، وتكرار جزئي إذا كان التشابه ناقصًا ، ولا يؤثر في كون العلاقة من قبيل التكرار أن يختلف العنصران في المفهوم أو الماصدق ؛ لأنَّ أساس العلاقة لفظي بحت ، ومن ثَمَّ تنتقل إعادة المعنى بصورها إلى (الاستبدال) لتشكل مفهومه ، منظورًا إليها مرَّةً بوصفها علاقةً أفقيَّةً تتمثل في استعمال لفظ يشترك مع سابقٍ في المفهوم ويختلف معه في المادة[1] ، إما مع اختلافهما في المدلول الخارجي أو مع اتفاقهما فيه ، ومرّةً أخرى بوصفها علاقةً رأسيَّةً ، تتمثل في الاختيار من قائمة متاحة فتساوي بذلك ظاهرة وضع المظهر موضع المضمر في تراثنا البلاغي .

وبناءً على هذا نستطيع رصد صور تعالق التكرار بالإحالة فيما يلي :

١- أن يتفق المحيل والقرينة في اللفظ[2] ، كما في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور:٣٥] ، والملاحظ أنَّ التكرار هنا يعد دليلًا على الصلة بين المحيل والقرينة بما يمثله من تشابه لفظي .

(١) انظر ما يقارب هذا التصور في : مدخل إلى علم لغة النص ص ٨١ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) راجع تفصيل هذه المسألة في الباب الثاني ص٢٢٤ وما بعدها .

٢- أن يتكرر عنصر محيل وإن لم يكن الأول قرينة للثاني نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴾ [البلد: ١١، ١٢]، فإنَّ قرينة الإحالة فيهما ملحوظة من ذكر (النجدين)، إذْ «لكل نجد عقبة ينتهي بها، وفي العقبات تظهر بمقدرة السابرة»[١]، وهنا يكون للتكرار وظيفة دلالية أخرى غير وظيفة الإحالة وإن اشتركا معًا في أداء وظيفة الربط، وترجع إلى الدلالات العامة لوضع المظهر موضع المضمر[٢].

ومن هذه الصورة للتكرار قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، مع قوله تعالى بعده: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ وذلك لتعريف اللفظين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ... ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ .. ﴾ [الأنعام: ١١٨، ١١٩].

٣- أنْ يدخل التكرار في شبكة العلاقات النحوية الدلالية الرابطة بين محيلين من غير عود إلى المحال إليه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ۖ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الأحقاف: ٤، ٥]، فإنَّ تكرار عبارة (من دون اللّـه) متعلقةً بفعل الدعاء يربط بين (ما) الموصولة التي جاءت هذه العبارة أوَّلًا في حيز صلتها حالًا من

---

(١) التحرير والتنوير ٣٠/٣٥٦.

(٢) راجع رصدًا لهذه الدلالات في التراث البلاغي في شروح التلخيص ١/٤٥٢-٤٦١.

الضمير الرابط المحذوف ، فشاركت في إزالة إبهامها بتعيين صورة ما تحيل إليه في ذهن السامع ، و(مَنْ) الموصولة الثانية التي وقعت هذه العبارة ثانيًا حالًا منها ، فكان لهذا التكرار دور بارز في الربط بين هذين المحيلين بمعنى التنبيه على اتحاد ماصدقاتهما ، دون أن يكون هناك رجوع إلى المحال إليه بكل منهما ؛ لأنَّه هنا يعتمد على قرينة ذهنية مع كل منهما ، فكان في هذا التكرار طريق إضافية للربط بين المحيلين غير طريق اتحاد المحال إليه بينهما .

٤- أنْ يكمل التكرار شبكة العلاقات النحوية الدلالية الرابطة بين عنصر محيل وقرينة إحالته ، وذلك كما سبق في الحديث عن المسلك الخامس من مسالك لحظ القرينة الذكرية(١) .

ومع أوجه التعالق السابقة فإنَّهما علاقتان تتمايزان بما يلي :

١- أنَّ التكرار علاقة شكلية بين عنصرين أو أكثر وإنْ اختلف المدلول كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٧٤، ١٩٠] ، فقد تكررت هذه العبارة خمس مرات والمشار إليه في كل مرة قصة مختلفة ، ومع هذا فقد أدى تكرارها دوره في الربط ، حيث دلَّ على اتحاد مصير المكذبين بالرسل ، في حين تعد الإحالة علاقة دلالية ، على الرغم من اعتمادها أحيانًا على التشابه اللفظي في تحديد القرينة كما ذكر ؛ وذلك لأنَّ هذا التشابه ليس هو نفس العلاقة بل هو أمارة أو دليل على أحد أضلاعها .

٢- أنَّه تبعًا لذلك لا تتحقق أطرافه إلا داخل النص ، في حين لا يشترط التحقق النصي لأطراف الإحالة عدا المحيل ، ومن ثمَّ وجدنا إحالة حضورية وإحالة ذهنية إلى جانب الإحالة الذكرية ، أمَّا التكرار فهو تابع للذكر فحسب .

أمَّا **الاستبدال** فإنَّه بالمفهوم الذي ارتضاه البحث يعد امتدادًا لتحديد هارفج له على أنَّه «في أساسه أيُّ ارتباط بين مكونين من مكونات النص أو عالم النص يسمح لثانيهما

---

(١) راجع ص٣٠٠ .

أن ينشط هيكل المعلومات المشتركة بينه وبين الأول»[١] ، ومن ثمَّ فهو يشمل ـ تبعًا لهارفيج ـ مجالًا متنوِّعًا من العلاقات المفهومية مثل فكرة العموم والخصوص بين الأقسام الفرعية والأقسام الأعم أو الأقسام العليا ، والكلية والجزئية ، والسببية ، والقرب[٢] .

«ويوجد في حالة الاستبدال النحوي بين المستبدل به والمستبدل منه مطابقة إحالية [بحيث] يوضِّح للمتلقي أنَّ منتج النص يستند بالمستبدل به إلى موضوع الإحالة بدقة الذي أرجعه في مرَّةٍ إلى المستبدل منه»[٣] ، أيْ أنَّه توجد علاقة اشتراك في الإحالة الماصدقية بين طرفي علاقة الاستبدال .

ومن الواضح أنَّ هذا المفهوم للاستبدال ـ من حيث هو علاقة أفقية ـ يدخل فيه إحالة العهد الذكري حيث يرتبط المحيل بالقرينة الذكرية بما يؤدي إلى تنشيط هيكل المعلومات المشتركة بينهما ، وعلى الأخص استحضار المحال إليه المتمثل في الصورة الذهنية المحصَّلَة لدى المتلقي مِنْ قَبْلِ سماع المحيلِ إما بسبب القرينة أو قبلَها ، ومن ثَمَّ فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص وجهي .

٣- نموذج تطبيقي لدور الإحالة العهدية في الربط النصي في القرآن الكريم .

يحسن بنا الآن أن نستكشف عمليًّا أثر الإحالة العهدية في الربط على مستوى نصٍّ كاملٍ ، وأعني بالنص هنا السورة بوصفها الوحدة الكبرى في القرآن ، لا القرآن الكريم كله بوصفه كتابًا واحدًا ، وذلك لما سبق من أنَّ لكل سورة ما يميزها ويفصلها عن غيرها من السور[٤] مما يسمح بالنظر إليها بوصفها نصًّا له استقلاله وعلاقاته الداخلية المتكاملة[٥] التي تحتاج إلى كشف وتحليل .

ولا يعني هذا أنَّ الإحالة العهدية لا تُحدِثُ الربطَ بين سور القرآن ، فقد سبقت

(١) النص والخطاب والإجراء ص٣٠٠ .

(٢) النص والخطاب والإجراء ص٣٠٠ .

(٣) مدخل إلى علم النص ص٦١ .

(٤) انظر : ص٣١٠ .

(٥) وانظر في هذا المعنى الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٨٦ .

إشارات إلىٰ الربط عبر سور مختلفة كما بين البقرة والتحريم ، والقدر والدخان مثلًا ، ومثلُها ما بين ذكر الرسول في المزمل (١٥ ، ١٦) ، وذكر اسمه في الأعراف مثلًا آية (١٠٣) ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ ، ولكننا لو تتبعنا هذه الآثار في القرآن كلِّه لطال بنا المقام ، ثُمَّ لا يغني ذلك أيضًا ـ مادام الاستقصاء مطلبًا ـ عن النظر في سور القرآن سورةً سورةً لتتبع الروابط الإحالية فيها ، وإنَّما مبنىٰ هذا البحث علىٰ بناء النسق الذي يحكم الظاهرة بضبط عناصرها وعلاقاتها وأنماطها لا علىٰ تتبع الجزئيات .

ومن ثَمَّ يكفينا لهذا الغرض سورة واحدة ، وقد اخترت سورةَ الدخان ، وهي سورة مكية باتفاق[١] ، وعدد آياتها تسع وخمسون آيةً ، فهي متوسطة الطول أقرب إلىٰ القِصَر ، مما يُيَسِّر تتبع علاقاتها الإحالية وتحديد أثرِها في عملية الربط ، فضلًا عن تنوع صور الإحالة فيها .

وبدايةً نستحضر أنَّ محور الإحالة هو العنصر المحيل ، وأنَّ له ارتباطًا بقرينة العهد يؤدِّي إلىٰ ارتباطه بالمحال إليه ، وهذا يجعلنا ننظر إلىٰ علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية من جهة ، وإلىٰ اتحاد المحيلات في المحال إليه من جهةٍ أخرىٰ ، وكما سبق تنتمي العلاقة الأولىٰ إلىٰ السبك والثانية إلىٰ الحبك .

وسوف أُعْنَىٰ في هذا التحليل بالربط بين الآيات فقط ، بوصفها الوحدة التوقيفية لتأليف السورة ، مُغْفِلًا المحيلات الرابطة داخل الآية الواحدة وإنْ تعددت جملها ، مادمنا ننظر في الربط النصيِّ .

أوَّلا ـ جهة علاقة المحيلات بالقرائن الذكرية (الربط السَّبْكِيُّ) :

إنَّ أَوْلَىٰ السبل ـ فيما أرىٰ ـ لرصد دور الإحالة من هذه الجهة في ترابط نصٍّ ما ، هو تتبع أجزاء هذا النصِّ متواليةً ، مع الكشف عن الربط الإحالي بين كل جزء وما قبله أو بعده بحسب اتجاه الإحالة ، فإذا ظهر هذا الترابط بين الأجزاء ـ مَع مراعاة أنَّ هناك روابط أخرىٰ غير إحالية لن نتعرض لها لكنها تتكامل معها وتسد ثغراتها ـ ظهر أنَّ

(١) انظر : الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٥-٢٩ .

المجموع مترابط ، وسيظهر بالتتبع المواضع التي تكون فيها الإحالة ذاتَ مدًى قريب ، وتلك التي تكون فيها ذاتَ مدًى بعيد ، وإنما قدمْتُ هذا السبيل لأنَّ الغرض لا يتعلق ببيان دورِ نوعٍ معين من العناصر الإحالية ومقارنتِه بنوع آخر ، بل ببيان دور ظاهرة الإحالة بكليتها في ترابط النص .

وأوَّل محيل يطالعنا له قرينة ذكرية في هذه السورة الكريمة هو ضمير الغائب في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾[الدخان : ٣] ، وهو عائد إلىٰ (الكتاب المبين) في الآية السابقة .

ثم نجد في الآية التالية ضميرًا يعود إلىٰ (ليلة مباركة) في قوله تعالىٰ : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان : ٤] ، فتترابط بذلك الآيتان .

ثُمَّ نمرُّ بالآيات (٥ ، ٦ ، ٧) دون سبك إحالي ، ثُمَّ نقرأ في الآية الثامنة ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [الدخان : ٨] ، فنُلفِي الضمير (هو) عائدًا علىٰ (ربِّكَ) في الآية السادسة ، فتترابط الآيات الثلاث (٦-٨) بذلك ، ولا يقال هنا إنَّ الضمير يعود علىٰ أقرب مذكور فحقه أن يعود علىٰ (رب السماوات والأرض) في الآية السابعة ؛ لأنَّ المحال إليه بالمذكورين واحد ، وليس هناك علاقة تركيبية تقتضي الربط بالثاني ، فكان في إعادة الضمير علىٰ أوَّلِ ذِكْرٍ سيرورةٌ للحديث ، وتقوية للترابط بين الآي .

ثُمَّ نجد في الآية التالية وهي قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾ [الدخان : ٩] ، ضمير الغائب (هم) وقرينة العهد فيه هي جريان الخطاب السابق مع مدلوله في قوله تعالىٰ : ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الدخان : ٧] ، وهي من القرائن الذكرية الملحوظة كما سبق(١) ، وهي تعتمد علىٰ قرينة ذهنية تحمل ضمير الخطاب علىٰ مشركي قريش حيث إنَّ السورة مكية والخطاب للمنكِر(٢) ، فتتعاضد القرينتان في تعيين المحال إليه بالضمير (هم) ، وتترابط بذلك الآيتان (٩ ، ٧) .

(١) انظر : ص٢٩٥ .
(٢) انظر : روح المعاني ٢٥/ ١١٥ .

ثُمَّ نقرأ قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ * يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ [الدخان : ١٠-١٢] ، فنجد هذه الآيات الثلاث تترابط بواسطة محيلين ، أوَّلهما اسم الإشارة (هذا) فسواء أقلنا : إنَّ جملة (هذا عذاب أليم) مقول لقول محذوف تقديره : قائلين أو يقولون ، أم قلنا : إنها إخبار من اللّـه تعالىٰ(١) ـ فإنَّ قرينة تعيينه هي (دخان مبين) في الآية العاشرة ، غاية ما هنالك أنَّها علىٰ القول الأول محوَّلة عن قرينة حضورية وعلىٰ الثاني ذكريةٌ أصالةً .

والمحيل الثاني (العذاب) فإنَّه معرف بـ(أل) التي للعهد الذكري ، وقرينته كلمة (عذاب) في الآية الحادية عشرة .

ثُمَّ ننتقل إلىٰ قوله عز وجل : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ * إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾[١٣-١٦] ، فنجد الضمائر في (لهم) و(جاءهم) و(تولوا) و(قالوا) عائدةً إلىٰ (الناس) في آية (١١) ، فتترابط بذلك هذه الآيات مع سابقاتها .

ويضاف إلىٰ ذلك (الذكرىٰ) التي قرينتها ملحوظة من قوله تعالىٰ : (إنا مؤمنون) في الآية (١٢) ، فهي بمنزلة المعنىٰ الكلي لتلك العبارة ، لأنَّ قولهم إنَّا مؤمنون وعد منهم بالإيمان متىٰ كشف العذاب ، وإنفاذ الوعد يتوقف علىٰ الذكرىٰ ، فالذكرىٰ هنا معرفة تعريف العهد الذكريِّ الملحوظ ، والمعنىٰ واللّـه تعالىٰ أعلم : أنَّىٰ لهم أن يذكروا وعدهم بالإيمان فيفوا به(٢) .

وكذلك كلمة (العذاب) في الآية (١٣) التي ترتبط بـ(عذاب) في الآية (١١) ، فيقوىٰ بهذا الترابط بين هذه الآيات وما قبلها .

ولدينا هنا أيضًا الضمير في (عنه) في الآية (١٤) الذي يعود إلىٰ (رسول مبين) في الآية (١٣) فيربط بينهما .

أمَّا الآية (١٦) ففيها ضمير مفعول لمنتقمون مقدر ، فإذا قدر ضمير غائب فهو علىٰ

---

(١) انظر : السابق ٢٥/ ١١٩ .

(٢) راجع قريبًا من هذا : الكشاف ٤/ ٢٧٣ .

نسق ما قبله يربط هذه الآية بالآية (١١) ، وإنْ قُدِّرَ ضمير مخاطب ـ وهو الظاهر ـ فالربط به من باب الحبك لأنَّ قرينته ذهنيَّة كما سيأتي .

ثُمَّ ننتقل إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ۖ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ * وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾[الدخان : ١٧-٢١] ، فنجد الضمير في (قبلهم) عائدًا علىٰ ما عاد عليه ضمير الغيبة في قوله تعالىٰ : ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾ [الدخان : ٩] معتمدًا علىٰ قرينته سالفة الذكر رابطًا بين الموضعين ، علىٰ تقدير الضمير المحذوف بعد (منتقمون) للخطاب ، أو إلىٰ (الناس) في الآية (١١) ، كضمائر الغيبة السابقة في الآيات (١٣- ١٥) ، علىٰ تقدير ذلك الضمير للغيبة ، وعلىٰ كلا التقديرين فالترابط السبكي حاصل بين الآية (١٧) وما قبلها إما الآية (٧) أو الآية (١١) .

أمَّا ضمائر الخطاب في (أدوا) و(لكم) و(تعلوا) و(آتيكم) و(ربكم) و(ترجمون) و(تؤمنوا) و(فاعتزلون) فكلها ذات قرينة حضورية تحوَّلت إلىٰ ذكرية تمثلت في (قوم فرعون) ، ولكن مع تكميلها بشبكة العلاقات النحوية الدلالية المتمثلة في كون هذه الضمائر واقعةً في حيز مقول قول محذوف فاعله ضمير عائد إلىٰ (رسول كريم) ومفعوله ضمير عائد إلىٰ من جاءهم الرسول لأنَّ خطابَه معهم وهم (قوم فرعون) بقرينة عود الضمير في (جاءهم) عليهم .

ونستطيع تحديد المحال إليه بضمائر المتكلم في (إليَّ) و(إنِّي) و(عُذْتُ) و(ربِّي) و(ترجمون) و(لي) و(فاعتزلون) بواسطة شبكة علاقات مماثلة ؛ إذ هي واقعة في حيِّز مقول قول محذوف فاعله يعود علىٰ (رسول كريم) ، وضمائر التكلم بعد فعل القول تعود تلقائيًّا إلىٰ فاعل القول ، ثم (رسول) فاعل لـ(جاء) الواقع علىٰ قوم فرعون ، وبالاستعانة بقرينة بعيدة في (الأعراف : ١٠٣) نصل إلىٰ أنَّ هذا الرسول هو موسىٰ عليه السلام[١] ، ولكنَّ القَدْرَ الذي نحتاجه هنا هو علاقة هذه الضمائر بـ(رسول كريم)

---

(١) يمكن أن يقال إنَّ هذه قرينة ذهنية لأنَّها غير موجودة في سياق الكلام الحالي ، وانظر مناقشة هذه المسألة في ضبط العهد الذهني ٣٠٩ - ٣١٣ .

بواسطة تلك الشبكة لإسهامها مع سابقتها في ترابط الآيات الخمس .

ويأتي ضمير الغائب في قوله تعالىٰ : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ مُّجۡرِمُونَ ﴾[الدخان : ٢٢] عَائدًا إلىٰ (رسول كريم) ليربط بين آيتيهما ، ويعضده في الربط اسم الإشارة (هؤلاء) الذي يفسره (قوم فرعون) في الآية (١٧) نفسها .

ثُمَّ يتحوَّل الكلام إلىٰ خطاب اللّـه تعالىٰ له في قوله سبحانه : ﴿ فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ * وَٱتۡرُكِ ٱلۡبَحۡرَ رَهۡوًاۖ إِنَّهُمۡ جُندٞ مُّغۡرَقُونَ ﴾ [الدخان : ٢٣ ، ٢٤] ، يدل علىٰ المتكلم هنا إضافة عباد إلىٰ ضميره ، وتوجيه الأمر إلىٰ ضمير المخاطب المحيل إلىٰ الرسول ، مع كون هذا الكلام واقعًا عقب (دعا ربَّه) فهو جواب من الرب سبحانه علىٰ تقدير قول محذوف(١) ، وهذا القول متحمل لضمير يعود إلىٰ (ربَّه) فترتبط بذلك الآيتان ارتباطًا سبكيًّا غيرَ صريح بواسطة الإحالة يعضده الارتباط الصريح بواسطة الفاء .

كما ترتبط ضمائر الخطاب في (أَسْرِ) و(إنَّكم) و(اترك) بشبكة العلاقات السابقة الكامنة في الآيتين (١٧ ، ١٨) ، والتي تمثل قرينة ذكرية بديلة للقرينة الحضورية في مقام التحقق الأوَّل ، وبهذا تترابط الآيتان (٢٣ ، ٢٤) بتَيْنِكَ الآيتين . ويسهم في هذا الترابط أيضا عود الضمير في (إنهم) علىٰ (قوم فرعون) في الآية (١٧) .

ثُمَّ يتحوَّل الكلام إلىٰ إخبار اللّـه عزَّ وجلَّ للمُنْزَلِ عليهم بمصير (قوم فرعون) في قوله سبحانه : ﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ * وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ * وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ * كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ * فَمَا بَكَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ * ﴾ [الدخان : ٢٥-٢٩] ، فترتبط ضمائر الغائبين بين هذه الآيات الكريمة وآية (١٧) التي تحوي مرجعها وهو (قوم فرعون) .

أمَّا اسم الإشارة (كذلك) فإمَّا أن يكون مشيرًا إلىٰ الإخراج المفهوم من (كم تركوا ...)(٢) ، أو إلىٰ الترك المفهوم منه أيضًا(٣) ، أو إلىٰ العقاب المفهوم من (إنهم جند

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٢٧٥ .

(٢) انظر : الكشاف ٤/ ٢٧٦ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٢٥/ ٣٠٢ ، أي كم تركوا تركًا كذلك الترك ، علىٰ أنَّ الترك مشبَّه بنفسه .

مغرقون) فتكون قرينته ذكرية ملحوظة ، أو إلى المذكور من مآلهم[(١)] فتكون قرينته ملفوظة مركبة ، وعلى الأوّل والثاني الربط بين (٢٨) و(٢٥) ، وعلى الثالث بين (٢٨) و(٢٤) ، وعلى الرابع بين (٢٨) ومجموع ما ذكر من (إنهم جند) إلى (فاكهين) .

ثُمَّ تنتقل الآيات إلى بيان مآل بني إسرائيل الذين هم قوم موسى عليه السلام وأتباعه ، فيقول اللّـه عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ * وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ﴾[الدخان : ٣٠-٣٣] ، فنجد ترابط الآيات فيما بينها بواسطة الضمائر العائدة على بني إسرائيل ، أمَّا ترابطها بما قبلها فهو ترابط حبكي سيأتي بيانه بعد قليل إن شاء اللّـه تعالى .

وتمر بنا الآيات (٣٤-٣٧) دون محيل سابك ، ثُمَّ نجد ترابطًا بين الآيتين (٣٨) و(٣٩) بواسطة الضمير في (خلقناهما) العائد إلى (السموات والأرض) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ * مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الدخان : ٣٨ ، ٣٩] .

ثُمَّ نقرأ قول اللّـه تعالى : ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[الدخان : ٤٠-٤٢] ، فنجد الضمير في (ميقاتهم) يحتمل أن يراد به مشركو قريش بالقرينة المذكورة لضمير الغائب في الآية (٩) ، أو بعوده على (الناس) في الآية (١١) ، وأنْ يراد به العالَم[(٢)] ، وعلى القول الأوَّل السبك حاصل بين آية (٤٠) ، وآية (٧) أو آية (١١) .

أمَّا الضميران في (ولا هم ينصرون) فمرجعهما (مولى) الأوَّل أو الثاني بمراعاة المعنى لأنَّ النكرة في سياق النفي تعم ، وقيل إنَّ المحال إليه مشركو قريش[(٣)] كضمير

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري [ت ٣١١هـ] ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ٤/ ٤٢٦ . وروح المعاني ٢٥/ ١٢٣ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٥/ ٧٥ .

(٣) انظر : روح المعاني ٢٥/ ١٣١ .

(ميقاتهم) فيتحقق به سبك مثله .

ثُمَّ تأتي طائفة من الآيات تتحدث عن جزاء الكافرين ، هي قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ * كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ * خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا۟ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ * إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ ﴾[الدخان : ٤٣-٥٠] ، فنجدها تترابط فيما بينها برابطين إحاليين ، أوّلهما ضمائر الغائب في (خذوه) و(اعتلوه) و(رأسه) التي تعود علىٰ (الأثيم) فتربط (٤٧) و(٤٨) بـ(٤٤) ، ويلحق بهذه الضمائر ضمائر الخطاب في (ذق إنك أنت) لأنَّ قرينتها تحوَّلت إلىٰ ذكرية إذ هي واقعة بعد قول محذوف متعلق به ضمير غائب عائد إلىٰ الأثيم ، فيكون ذلك قرينة علىٰ المحال إليه بضمائر الخطاب في مقول القول ، ولها قرينة ذهنية ترجع إلىٰ أسباب النزول تعين المراد بأبي جهل(١) ، لكنها لا تحدث الربط من هذه الجهة .

وثانيهما هو اسم الإشارة (هذا) الذي يحيل إلىٰ ما ثبت في الذهن من معنىً كلي للآيات السابقة وهو العذاب ومن ثم يربط الآية (٥٠) بالآيات من (٤٣) إلىٰ (٤٩) دفعةً واحدة .

ثُمَّ يعقب ذلك طائفة أخرىٰ تتحدث عن جزاء المؤمنين ، هي قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ * فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ * كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ * لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ * فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الدخان :٥١-٥٧] ، فنجدها تترابط فيما بينها أيضًا بواسطة ضمائر الغيبة العائدة علىٰ (المتقين) في كلٍّ مِنْ (يلبسون) و(متقابلين) و(زوجناهم) و(يدعون) و(آمنين) و(لا يذوقون) و(وقاهم) ، والضمير من (فيها) في الموضعين العائد إلىٰ (جنات) في الآية (٥٢) .

أمَّا الضمير المستتر في (وقاهم) فهو يرتبط بمدلول ضمير المتكلم المعظم في

(١) انظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢٨٢ .

(زوجناهم) لأنَّه جاء على سبيل الالتفات ، وقرينته هنا مزدوجة من ذكريةٍ تربطه بضمير المتكلم وذهنيةٍ تُعَيِّنُ ما يحيل إليه ذاك الضمير ، لكنَّ عدَّه منتجًا للربط السبكي أولى مادامت القرينة الذكرية قد توسطت ، وتخدم القرينة الذهنية درجة التعيين .

ويسهم في هذا الترابط أيضًا اسم الإشارة (كذلك) في الآية (٥٤) المشير إلى الثواب المفهوم مما سبق على أنَّه في محل نصب ، أو المذكور على أنَّه خبر مبتدأ محذوف(١) ، فيربط آيتَه بثلاث الآيات السابقة عليها .

واسم الإشارة (ذلك) في الآية (٥٧) المشير أيضًا إلى الثواب المفهوم من مجموع ما ذكر في ست الآيات السابقة ، فهو محيل بقرينة ملحوظة ، ذو كفاءةٍ نصيَّةٍ عالية .

وأخيرًا نقرأ قول اللّـه تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞ فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ ﴾ [الدخان :٥٨ ، ٥٩] ، فنلاحظ عود ضمير الغائب في (يسرناه) إلى (الكتاب المبين) في مطلع السورة بما يؤدي إلى ربط أوَّل السورة بآخرها بوضوح وقوة ، وهذه العلاقة ذات مدًى بعيد ، ولذلك لم يستغن الضمير عن قرائن مجاورة تتمثل في شبكة العلاقات النحوية الدلالية ، فهو معمول للفعل (يسر) مسندًا إلى ضمير المتكلم المعظم نفسَه المحيل إلى اللّـه عز وجل بقرينة أنَّه سبحانه هو منزل القرآن فأصل الخطاب فيه أنْ يكون منه عز اسمه ، وقد ذكر هذا التركيب واقعًا على القرآن في غير هذه السورة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[القمر :١٧] ، فشكل هذا قرينة ذكرية متباعدة لنا وقرينة ذهنية في مقام النزول لتقدم نزول سورة القمر على سورة الدخان ، ثُمَّ مجيء (بلسانك) حالًا من الضمير بما يصرف الذهن إلى أنَّ الميسر إنما هو من جنس الكلام ، فيعضد ذلك كلُّه إرجاعَ الضمير إلى (الكتاب المبين) في الآية (٢) ، ليكون هذا المرجع هو المعادل الذكري لصورة المحال إليه في ذهن المتلقي .

كما نلاحظ عود ضمير الغائبين في (إنهم) إلى ما عاد عليه الضمير في آية (٩) ﴿ بل هم في شك يلعبون ﴾ بقرينته الملحوظة من الآية (٧) ، أو عوده على الناس في الآية (١١) والربط حاصل على الوجهين ، وإنْ كنت أرجح الوجه الأوَّل ليقوى سبك آخر السورة بأوَّلها .

---

(١) انظر : الكشاف ٤/ ٢٨٢ .

ثانيًا ـ جهة اتّحاد المحال إليه بين عدة محيلات (الربط الحبكي) :

سننظر هنا إلىٰ السورة الكريمة نظرةً كلية تسعىٰ إلىٰ تحديد التمثلات الذهنية التي يرتبط بها ما يحيل بواسطة العهد الذهني وإن ساعده في الكلام قرائن ذكرية من العلاقات النحوية الدلالية ، فتترابط هذه المحيلات متىٰ اتحدت في محالٍ إليه واحد ترابطًا حبكيًّا ، ومن ثَمَّ فليس من المناسب هنا تتبع المحيلات بترتيب الآيات كما صُنِعَ أوَّلًا دون مراعاةٍ للمحال إليه .

وأوَّل ما يقابلنا من ذلك من حيث نسبة الورود الإحالة إلىٰ اللّـه عز وجلَّ ، وقد وقعت بثلاثة محيلات هي بحسب بداية ورودها ضمير المتكلم المُعَظَّم ، وكلمة (ربّ) معرفة بالإضافة ، ولفظ الجلالة (اللّـه) ، ويكفي هنا الاقتصار علىٰ ذكر مواضع كل محيل منها ليظهر ما تحدثه الإحالة بها من علاقة حبكية بين مواضعها ناشئة عن الاتحاد في المحال إليه ، تشبه العلاقة التي تحدثها الإحالة الماصدقية بواسطة الاشتراك في الإحالة أو تعالق الوقائع(١) .

فأمَّا ضمير المتكلم المعظَّم فجاء في المواضع التالية : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾[الدخان : ٣] ، ﴿أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ﴾[الدخان : ٥] ، ﴿ إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [الدخان : ١٥] ، ﴿ يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾[الدخان : ١٦] ، ﴿ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ﴾ [الدخان : ١٧] ، ﴿ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ﴾ [الدخان : ٢٨] ، ﴿ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ﴾ [الدخان : ٣٠] ، ﴿ وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ ﴾ [الدخان : ٣٢] ، ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُم مِّنَ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ [الدخان : ٣٣] ، ﴿أَهۡلَكۡنَٰهُمۡۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٧] ، ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ، ﴿مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الدخان : ٣٩] ، ﴿وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ﴾ [الدخان : ٥٤] ، ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [الدخان : ٥٨] ، ونلاحظ أنَّ هذه المواضع تتقارب أحيانًا بحيث تتوالىٰ وتتباعد أخرىٰ حتىٰ يفصل بينها أكثر من عشر آيات .

---

(١) راجع : فصل (الإحالة الماصدقية) في الباب الأول ٨٩ – ٩٧ .

وقد جاء ضمير المتكلم للّـه تعالىٰ مفردًا مرَّةً واحدة في قوله عز وجل: ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾ [الدخان: ٢٣]، والسر في ذلك ـ واللّـه تعالىٰ أعلم ـ أنَّ الخطاب هنا خطاب غير مباشرٍ، أيْ محكي، فهو كما سبق علىٰ تقدير قولٍ محذوف، بخلاف المواضع السابقة كلِّها فهي من الخطاب المباشر، فكان في هذا الفرق بين صورتي الضمير إشارةٌ لطيفة إلىٰ الإشعار باختلاف نمط الخطاب ومن ثَمَّ اختلاف طبيعة العهد في كلٍّ، مما ترتب عليه اختلاف نوع الربط بين سبك وحبك.

ولا نستطيع أنْ نَطْرُدَ ذلك في القرآن الكريم كلِّه فنقولَ: إنَّ ضمير المتكلم المعظَّم يرد محيلًا إلىٰ اللّـه عز وجل في الخطاب المباشر فقط، لوروده في الخطاب المحكي في قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٧]، وهذا يدلنا علىٰ أنَّ لكلِّ سورةٍ خصوصيةً فيما يتَّصِل ببنيتها الإحالية واختيار المحيلات فيها.

وأمَّا الإحالة إليه سبحانه بكلمة (رب) فقد جاءت في ثلاث آيات متواليات مضافةً أوَّلًا إلىٰ ضمير المخاطب في قوله تعالىٰ: ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان: ٦]، ثُمَّ إلىٰ السماوات والأرض في قوله تعالىٰ: ﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ [الدخان: ٧]، ثم إلىٰ المخاطبين مباشرةً وبتوسط مضاف في قوله تعالىٰ: ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ﴾ [الدخان: ٨].

ثُمَّ جاءت في ثلاثٍ متقاربات، مضافةً إلىٰ ضمير المتكلم في قوله تعالىٰ: ﴿ رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ [الدخان: ١٢]، ﴿ وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ﴾ [الدخان: ٢٠]، وإلىٰ ضمير الغائب في قوله تعالىٰ: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ ﴾ [الدخان: ٢٢].

وجاءت أخيرًا قرب النهاية متباعدةً عما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان: ٥٧]، لكنها جاءت علىٰ نفس صورتها أوَّل مرَّةٍ في الآية (٦) فكان في هذا التشاكل تكرار سابك مقوٍّ للترابط الحبكي بينهما.

وأمَّا الإحالة إليه سبحانه باسمه الجليل فجاءت ثلاث مرات فقط، هي قوله تعالىٰ: ﴿ أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [الدخان: ١٨]، وقوله تعالىٰ في الآية التالية: ﴿ وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ﴾

[الدخان : ١٩] ، وقوله تعالىٰ قُرْبَ نهاية السورة : ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٢] .

ويتحصَّل مما سبق أنَّ هناك أربعًا وعشرين آية علىٰ امتداد السورة من أوائلها حتىٰ أواخرها (بنسبة ٤٠,٦٪ من الآيات) تشتمل علىٰ ما يحيل إلىٰ اللّـه عز وجل بالعهد الذهني ، وهذه المحيلات لما اتحدت في المحال إليه أسهمت في حبك السورة كلِّها ، وذلك لأنَّ كُلَّ محيل منها له تعلُّقات نحوية ودلالية في السورة تجعل حضور المدلول المشترك في النهاية مهيمنًا علىٰ جنبات السورة ، مستحضَرًا في كل مرحلةٍ منها .

وهناك ـ بعد ذلك ـ الإحالة إلىٰ النبي ﷺ بضمير المخاطب في المواضع التالية : ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان :٦] ، ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الدخان : ١٠] ، ﴿ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان : ٥٧] ، ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الدخان : ٥٨] ، ﴿ فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ ﴾ [الدخان : ٥٩] ، وقرينة العهد هنا حضورية في مقام النزول لكنها تحوَّلت لنا إلىٰ قرينة ذهنية ، ومن الواضح أنَّ هذه الإحالة توزعت علىٰ طرفي السورة فجاءت في أوائلها وأواخرها ، وكانت من أسباب الحبك بينهما .

وفي المقابل نجد الخطاب الموجه لمشركي قريش ـ وهو أيضًا ذو قرينةٍ حضورية تحولت إلىٰ ذهنية ـ يأتي بين طرفي خطاب النبي ﷺ فأوَّله في الآية (٧) حيث قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الدخان : ٧] ، فقوله تعالىٰ : ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الدخان : ٨] ، ثُمَّ قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴾ [الدخان :١٥] ، وأخيرًا قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ ﴾ [الدخان : ٥٠] .

ويضاف إلىٰ هذا الإحالةُ إليهم إحالةَ عهدٍ ذهنيٍّ أيضًا بكلمة (الناس) في الآية (١١) مرَّةً ، وباسم الإشارة (هؤلاءِ) في الآية (٣٤) مرةً أخرىٰ ، وقد نبَّه الطاهر بن عاشور إلىٰ أنَّ «كلمة (هؤلاء) حيثما ذكر في القرآن غير مسبوق بما يصلح أن يشار إليه مرادٌ به

المشركون من أهل مكة»[1] ، وأشار إلى أنَّه قد تقصَّى مواقع آي القرآن فوجده يعبر عن مشركي قريشٍ كثيرًا بكلمة (هؤلاءِ) كقوله تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] ، وقوله أيضًا: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٩] ، قال: «ولم أر من نبّه عليه من قبل»[2] .

وتقوم هذه الطائفة من المحيلات بالربط الحبكي مرة بين مواضعها لاتحادها في المحال إليه ، وأخرى مع المواضع السابقة التي اشتملت على إحالة عهد ذهني للنبي ﷺ ، نظرًا للعلاقة القائمة بين النبي ﷺ بوصفه داعيًا إياهم إلى الإسلام ، ومشركي قريش بوصفهم مدعوين من قِبَلِهِ .

وهذا القدر من الترابط الحبكي الناشيء بسبب الإحالة يكفي في تلاحم البنية الكبرى للسورة ، يشاركه محيل واحد في أوَّل السورة إلى القرآن الكريم الذي هو كلام اللّـه وحامل رسالة الإسلام التي أمر النبي ﷺ بتبليغها في قوله تعالى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الدخان: ٢] .

لكننا نلاحظ عدة محيلات ذهنية تُحدِثُ ترابطًا جزئيًا بين أجزاءِ من السورة ، من ذلك (آبائكم الأولين) في الآية (٨) مع (آبائنا) في الآية (٣٦) .

ومنه (قوم فرعون) في الآية (١٧) و(فرعون) في الآية (٣١) ، و(بني إسرائيل) في الآية (٣٠) ، و(عبادي) في الآية (٢٣) ، و(البحر) في الآية (٢٤) الذي هو البحر الأحمر ، فتحدث هذه المحيلات حبكًا بين مواضعها ناشئًا عن تعالق ما تحيل إليه من صور ذهنيَّة .

ومن ذلك أيضًا تعالق المحالات إليها بـ(شجرة الزقوم) في الآية (٤٣) ، و(الجحيم) في الآيتين (٤٧) و(٥٦) ، و(يوم الفصل) في الآية (٤٠) ، وهنا يظهر بوضوح فكرة أنَّ المحال إليه إنما هو صورة ذهنية للموجود الخارجي ؛ لأنَّ هذه الأشياء أمور مستقبلة .

وفي مقابل هذا هناك بعض المحيلات بعهد ذهني لم ينشأ عن إحالتها حبك بين

---

(١) التحرير والتنوير ٢٥/ ٣٠٧ .

(٢) التحرير والتنوير ٧/ ٣٥٣ .

آيات السورة الكريمة ، مثل (قوم تبع) و(الذين من قبلهم) في الآية (٣٧) ، و(البطشة الكبرىٰ) في الآية (١٦) إن قلنا إن المراد بها يوم بدر ، فأما إن كان المراد يوم القيامة فارتباطها ظاهر بالآية (٤٠) وما ارتبط بها .

وكذلك الضمير (هي) في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴾ [الدخان : ٣٥] ، فهذا الضمير يحيل إلىٰ ما في أذهان المتكلمين من حادثة الموت أو نهاية الوجود ، وهو بهذا يحيل بقرينة ذهنية تعلم من أسباب النزول ، ولاشكَّ أنَّ خبره قرينة أخرىٰ ذكريةٌ علىٰ المراد منه[1] لكنه ليس مرجعًا له لأنَّ مدلول الخبر ليس معادِلًا للمحال إليه بالضمير وإلا لاستوىٰ المبتدأ والخبر من كل جهة فلم يكن في الإخبار فائدة ، إذ لا معنىٰ في هذا السياق لقولهم : ما موتتنا الأولىٰ إلىٰ موتتنا الأولىٰ ، والمقصود هنا أنَّ هذا الضمير لا يحدث حبكًا .

ويلاحظ المتتبع لعلاقات الآيات وجود علاقات سبك وحبك ناشئة عن غير الإحالة العهدية ، كتكرار (يوم) بين (يوم الفصل) و(يوم لا يغني) ، والتكرار بين (خلقنا) و(خلقناهما) ، وتكرار (فارتقب) في أول السورة وآخرها علىٰ مستوىٰ السبك ، وكعلاقة المقابلة بين عقوبة الكافرين (الآيات ٤٣-٥٠) وثواب المؤمنين (الآيات ٥١-٥٧) يوم القيامة علىٰ مستوىٰ الحبك ، ولكنَّ المقصود هنا بيان أثر الإحالة فقط في الربط ، وقد ظهر أنَّها تقوم به في النص علىٰ المستويين .

---

(١) انظر : شرح شذور الذهب ص ١٦٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٤ .

الفصل الثالث

الإجمال

إذا كان التعيينُ هو الهدفَ الأساسَ والثمرةَ الأولىٰ للإحالة ، بحسَبِ ما يقتضيه وضعُ المحيلات في استعمالها ، فإنَّ الاستعمالَ لا يلتزم دائمًا بهذا المقتضَىٰ بل يلجأ إلىٰ درجات من الغموض في العبارة لمقاصدَ لا تتحقق إلا بها ، والغموض الذي نعنيه هنا هو ما يعارض أعلىٰ درجات التعيين[1] ، وبه يتحقق مايعرف عند علماء أصول الفقه بالإجمال ، ويذهب بعضُ الدارسين حديثًا إلىٰ أنَّ «لكثيرٍ مِنَ التعبيراتِ عدَّةَ معانٍ افتراضيَّةٍ ، بيدَ أنَّ معنًىٰ مقاليًّا واحِدًا هو الذي يُقَدِّمُه النَّصُّ لِكلٍّ منها ، وإذا لم يَتَبَيَّنِ المعنىٰ المقصودُ علىٰ الفوْرِ فإنَّنا سنكونُ بإزاءِ حالةٍ مِنْ حالاتِ عدمِ التَّعيُّنِ ، [ويمكن] نعتُ الدَّائمةِ مِنْ حالاتِ عدمِ التَّعيُّنِ بالإبهامِ ، وذلك بافتراضِ أنَّه غيرُ مقصودٍ في ذاته ، كما يُسَمَّىٰ بعضُها حالةَ تعدُّدِ المعنىٰ ، وذلك حين يقصِدُ مُنْتِجُ النَّصِّ بالفعل إلىٰ نقل معانٍ عِدَّةٍ في الوقتِ نفسِه ، وبالرغم من أنَّ القدرةَ البشرية علىٰ اكتشاف المعاني المقصودة واستبعاد الإبهام أو حلَّه لم تحْظَ بتفسيرٍ جيِّدٍ حتَّىٰ يومنا هذا إلَّا أنَّ هذه القدرة تعَدُّ واحِدةً من أكثر عمليات الاتصال تعقُّدًا وإثارةً للدَّهشة»[2] .

وقد اخترت مصطلح (الإجمال) دون الإبهام ، لكون الأخير يطلق علىٰ بعض المحيلات من حيث وضعها ، وهي المبهمات ، والمراد هنا التركيز علىٰ آثار الاستعمال لا خصائص الوضع .

وسنحاول في هذا المطلب ، بعدَ بيان مفهومه ، الكشفَ عن منشأ هذا الغموض ، وصوره ، وما يساعد المتلقيَ علىٰ إزالته أو تخفيفه .

١ - مفهوم الإجمال

نستطيع أن نعتمد في بيان هذا الجانب من آثار الإحالة علىٰ ما قدمه الأصوليون في باب دراسة العلاقة بين الدوال ومدلولاتها من جهة الوضوح والخفاء ، إذ تمثِّل هذه الدراسة لدىٰ الأصوليين «محاولةً جادةً متميزة ، تتسم بالطابع العملي ، لا نكاد نجد لها

---

(١) لكنه لا يتعارض مع مطلق التعيين ؛ لأنَّ الإجمال من الإبهام ، والإبهام غير التنكير ، انظر : المرتجل ص ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٦ .

(٢) مدخل إلىٰ علم لغة النص ص١٢٠ ، بتصرف ، والمقصود بالمعنىٰ المقالي المعرفة التي تنقلها بالفعل التعبيرات الواردة في النص ، في مقابل المعنىٰ الاحتمالي الذي يراد به ما لتعبير لغوي من إمكانات في تمثيل المعرفة ونقلها .

نظيرًا عند دارسي المعنىٰ والمهتمين بمشكلته قديمًا وحديثًا»(١) .

فلقد درس الأصوليون علاقة الدَّال بالمعنىٰ من جهة الوضوح والخفاء وقدموا فيها تَصوُّرَين أحدهما لمدرسة المتكلمين أو الجمهور وهو يقوم علىٰ أنَّ «للفظ في دلالته علىٰ المعنىٰ ثلاثَ حالات :

١- ألا يحتمل إلا معنىٰ واحدًا ، أي قطعي الدلالة ويسمىٰ النص .

٢- أن يحتمل أكثر من معنىٰ علىٰ السواء ويسمىٰ المجمل .

٣- أن يحتمل أكثر من معنىٰ ، لكنه في أحدها أرجح منه في غيره :

أ ـ فالراجح يسمىٰ الظاهر ، وهو ما يسمىٰ بالحقيقة .

ب ـ والمرجوح يسمىٰ المؤول ، وهو ما يسمىٰ بالمجاز»(٢) .

وهذا تصور تقريبي ، لأنَّ المجمل عند الجمهور أعمُّ مما ذُكِرَ ، فقد قال عنه إمام الحرمين : «المجمل في اصطلاح الأصوليين هو المبهم ، والمبهم هو الذي لا يُعقَلُ معناه ، ولا يُدرَك منه مقصودُ اللافظ ومبتغاه»(٣) ، وعرَّفه ابن الحاجب في المختصر وتاج الدين السبكي في جمع الجوامع بأنَّه «ما لم تتضح دلالتُه»(٤) ، ومن ثَمَّ فطُرُقُ الإجمالِ أعمُّ من أنْ يكون للفظ معنيان علىٰ السواء(٥) .

والثاني تصور مدرسة الأحناف ، وهو أكثر تفصيلًا ، إذ قسموا مراتبَ الوضوح إلىٰ أربع مراتب هي : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، ومراتبَ الخفاء أربعًا أيضًا

---

(١) دراسة المعنىٰ عند الأصوليين ، للدكتور طاهر سليمان حمودة ، ص ١٢٧ .

(٢) أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام ـ القاهرة ، الثانية ، ٢٠٠٠م . ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر : تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ، دمشق ، عمان ، الرابعة ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، ١/ (٢٠٣- ٢٢٢) ، (٣٢٦- ٣٣٠) .

(٣) البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد اللّه بن يوسف [ت ٤٧٨هـ] ، حققه وقدمه ووضع فهارسه الدكتور عبد العظيم الديب ، ١/ ٤١٩ .

(٤) شرح مختصر المنتهىٰ الأصولي ، للإمام أبي عمرو بن عثمان بن الحاجب المالكي [ت ٦٤٦هـ] ، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي [ت ٧٥٦هـ] ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م ، ٣/ ١٠٧ ، وجمع الجوامع في أصول الفقه ، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي [ت٧٧١هـ] ، علق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م ، ص ٥٥ .

(٥) راجع ما ذكره إمام الحرمين من طرق للإجمال جعلها أقسامًا له في البرهان في أصول الفقه ١/ ٤١٩-٤٢٢ .

هي : الخفي ، والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه ، وجعلوا كل قسم من أقسام الخفي مقابلًا لموافقه في الرتبة من أقسام الواضح(١) ، وهي مُرَتَّبَة في كل قسم من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ في بابه ، ولنا أن نضع هذه المراتب الثمانية في سلم واحد نتنزل فيه من الأوضح وهو المحكم إلىٰ الأخفىٰ وهو المتشابه ، علىٰ النحو التالي :

١- المحكم .

٢- المفسر .

٣- النص .

٤- الظاهر .

٥- الخفي .

٦- المشكل .

٧- المجمل .

٨- المتشابه .

والمجمل عندهم هو «اللفظ الذي خفي من ذاته خفاءً جعل المرادَ منه لا يُدرَكُ إلا ببيانٍ مِنَ المجمِل ، سواءٌ أكان ذلك الخفاء لانتقال اللفظ من معناه الظاهر في اللغة إلىٰ معنىٰ مخصوص أراده الشارع ، أم كان لتزاحم المعاني المتساوية ، أم كان لغرابة اللفظ نفسه»(٢) .

ويتضح بهذا أنَّ مفهوم الإجمال عند الجمهور أوسع منه عند الأحناف إذ يشمل الخفي والمشكل والمجمل جميعًا ، وسوف نستند هنا إلىٰ مفهوم الجمهور ، نظرًا إلىٰ أنَّ ما تحدثُه الإحالة من غموض وإبهام لا يفتقر دائمًا إلىٰ بيان من المجمِل بل قد يتمكن المتلقي من كشفه بالتأمل والاجتهاد ، وإنْ كنَّا لا ننفي قيمة ما قدمه الأحناف من تمييزٍ لطبقات الخفاء وتحديد لمنهج التعامل مع كل طبقة منها .

وينبغي هنا أنْ نُؤَكِّدَ أنَّه علىٰ الرغم من أنَّ الأصلَ في الكلام الإبانةُ التَّامَّةُ فإنَّ المتكلم قد يقصِدُ الإجمالَ أحيانًا ليحقق هدفًا تداوليًّا أعلىٰ من الهدف الدلالي ، وقد نبه

(١) تفسير النصوص ١/ ١٤٠ .

(٢) تفسير النصوص ١/ ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

بعض البلاغيين إلى نوع من هذا وسموه (التوجيه) (١) ، وهو عندهم «إيرادُ الكلام محتملًا لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور يسمى عمرًا :

خاط لي عمرٌو قباءْ ∴ ليت عينيه سواءْ

وعليه قوله تعالى : ﴿وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا﴾ [النساء :٤٦]»(٢) ، قال الزمخشري : «غير مسمع حال من المخاطب ، أي اسمع وأنت غير مسمع وهو قولٌ ذو وجهين يحتمل الذم ، أي اسمع منا مدعوًّا عليك بلا سمعت ، . . . ، أو اسمع غير مجاب ما تدعو إليه ، ومعناه غير مسمع جوابًا يوافقك فكأنك لم تسمع شيئًا ، أو اسمع غير مسمع كلامًا ترضاه فسمعك عنه نابٍ ، . . . ، ويحتمل المدح أي اسمع غير مسمع مكروهًا ، من قولك : أسمع فلانٌ فلانًا إذا سبَّه ، وكذلك قوله : (راعنا) يحتمل : راعنا نكلمْك أي ارقبنا وانتظرنا ، ويحتمل شبه كلمة عبرانية أو سريانية كانوا يتسابون بها وهي (راعينا) فكانوا سخرية بالدين وهزءًا برسول اللّـه ﷺ يكلمونه بكلام محتمل يَنْوُونَ به الشتيمةَ والإهانة ويظهرون به التوقير والاحترام»(٣) .

---

(١) قال الزركشي معلقًا على التوجيه: «ويؤتى به عند فطنة المخاطب» [البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٤] ، مع أنَّ المثال الذي ذكره ـ وسيأتي ـ فيه تخلص من تبعة القول مع التزام الصدق ، فهو يعتمد على عدم الفطنة ، وقد حصر عبد الرحمن حبنكة غرض التوجيه في تأتِّي ادِّعاءِ إرادةِ أحدِ المعنيين دونَ الآخَرِ عندَ الحاجة [انظر: البلاغة العربية ٢/ ٣٩٩] ، وهذا المقصد إنما يليق بالبشر ، فينزَّه عنه خطاب اللّـه تعالى ما لم يكن حكايةً كحكاية قول اليهود ، وأخت موسى ، ولكن إذا لاحظنا أسلوب التوجيه المنهجي في القرآن الكريم أدركنا أنَّ للإجمال فيه مقاصدَ أخرى ، فهو في آيات التشريع العملي يحثنا على الاجتهاد في النظر والبحث عن الحكم ، وهو بهذا لا يريد منا أنْ نتكل على البيان التفصيلي ؛ لأنَّ طبيعة التشريع يجب أن تتوافق مع انفتاح آفاق الإسلام الزمانية والمكانية ، وما يكون لها أن تتوافق هذا التوافق لو أنها جاءت بأحكام مفصلة كلَّ التفصيل بحيث تستوعب جزئيات الحياة بالنص عليها مع تجددها ، ومن ثم لا بدَّ من الدفع إلى الاستنباط بوسائل منها استعمال المجمل ، وهو في آيات الاعتقاد يكون من باب الابتلاء التكليفي بوجوب التسليم بما لا يعلم على التفصيل قال تعالى : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران :٧] ، وانظر : إرشاد الفحول ٢/ ١٨ ، ودلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة ، للدكتور محمود توفيق محمد سعد ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، ص٣٩٣ ، ٣٩٧ .

(٢) بغية الإيضاح ٤/ ٥٧ ، ٥٨ ، وانظر : مفتاح العلوم ص ٢٣٣ ، وقد جعل العلوي من التوجيه تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسَه [انظر : الطراز ص ٤٦٤] ، وهو خارج عن مقصودنا لأنَّ الغرض فيه بيِّنٌ ، وما نحن فيه من باب (ليت عينيه سواءْ) حيث يستوي فيه المدح والذم .

(٣) الكشاف ١/ ٥١٧ .

وقد وقع من هذا الباب في القرآن الكريم بسبب الإحالة نحوُ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ [القصص :١٢]، «فإنَّ الضمير في (له) يحتمل أنْ يكون لـ(موسىٰ) وأن يكون لـ(فرعون)، قال ابن جريج: وبهذا تخلصت أخت موسىٰ من قولهم: إنكِ عرفتِه، فقالتْ: أردتُ ناصحون للملك، واعترض عليه بأنَّ هذا في لغة العرب لا في كلامها المحكي، وهذا مردود فإنَّ الحكاية مطابقة لما قالته، وإن كانت بلغة أخرىٰ، ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له: من كان أفضل عند النبي ﷺ أبو بكر أم علي؟ فقال: من كانت ابنته تحته»(١).

ولاينبغي لنا أن نخلط بين الإجمال ـ وهو مقصد من مقاصد البلغاء ـ وبين اللبس الذي تنفر منه اللغة، وتتعالىٰ عليه البلاغة، وذلك أنَّ الإجمال في أبرز صوره أن يحتمل اللفظ معنيين أو أكثر علىٰ السواء، أما اللبس فهو أن يتبادر إلىٰ الذهن من اللفظ عكس المقصود، والبون بين الأمرين شاسع(٢).

٢- منشأ الإجمال في الكلام من باب الإحالة

للإجمال أسبابٌ عديدة تَحَدَّثَ عنها الأصوليون(٣)، ومما ذكروه منها تعدد مرجع الضمير «إذا تقدمه أمران أو أمور يصلح لكلِّ واحدٍ منها»(٤)، وتعدد مرجع

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٤، ٣١٥، وانظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي الحنبلي [ت٨٨٠هـ]، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ١٥/ ٢٢٣، وقد نقل حكاية ابن الجوزي تلك ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣/ ١٤١ [تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر – بيروت]، وعدها من الأجوبة النادرة، والذهبيُّ في تاريخ الإسلام وقال: «ورمىٰ بالكلمة في أودية الاحتمال، ورضي كلٌّ من الشيعة والسنة بهذا الجواب المدهش» [تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي [ت ٧٤٨هـ]، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ٤٢/ ٢٩٣].

(٢) انظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٥٦، حيث فرَّق بين اللبس والإجمال بقوله: «الأوَّلُ تبادُرُ فَهْمِ غَيْرِ المرادِ، والثاني احتمالُ اللفْظِ للمُرادِ وغيرِه مِنْ غيرِ تبادرٍ لأحدِهما».

(٣) جمع الدكتور أسامة محمد عبد العظيم هذه الأسباب مضيفًا إليها مصنفًا إياها إلىٰ أسباب نحوية وأسباب بلاغية وأسباب ترجع إلىٰ الوضع اللغوي، في كتابه (أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط)، وصدر في طبعته الأولىٰ عن دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٤) إرشاد الفحول ٢/ ٢٠، وانظر: الإتقان في علوم القرآن ٣/ ٥٣.

الإشارة[١] ، وهما من باب الإحالة ، ونستطيع أن نضيف إليهما كذلك احتمال المعرف بـ(أل) والموصولية والإضافة الدلالةَ علىٰ أكثرَ مِنْ معهود ، أو الترددَ بين العهد والجنس ، كَما مَرَّ بنا في مواضع كثيرة وكما سيأتي إن شاء اللّـه تعالىٰ ، ومعنىٰ هذا أنَّ عناصر الإحالة تحقق الإجمال في التركيب بوصفها محيلة ، فما العلةُ الجامعة المتحققة في هذه العناصر التي تؤهلها لمثل هذا النمط من الدلالة؟

إنَّ ما يجمع هذه العناصر هو افتقارُ اللفظِ إلىٰ قرينةٍ تُعَيِّنُ المرادَ منه من جهة ، وقابليةُ هذه القرينةِ لعدم التَّعَيُّن من جهة أخرىٰ ، والأمر الثاني متوقف علىٰ الأول ، واحتمالات تحققهما :

- أنْ يجتمعا معًا .
- وأنْ يتخلفَ الأوَّل فيتبعَه الثاني .
- وأن يتحقق الأول قطعًا دون الثاني .
- وأنْ يتحققَ الأول علىٰ سبيل الاحتمال .

ويتحققُ الإجمال في الحالة الأولىٰ والرابعة .

فأمَّا الضمائر وأسماء الإشارة والأعلام فلا تنفكُّ عن الافتقار ، بمعنىٰ أنَّها لا تكون إلا محيلةً ؛ وذلك لأنَّ الضمائر وأسماء الإشارة لا تدلُّ علىٰ جنس من الأجناس بمادتها ، فتحتاجُ دائمًا إلىٰ الارتباط بلفظ أو شيء خارجي يُبَيِّنُ ما أريد بها ، يقول ابن الخشاب : «ألا ترىٰ أنك كما تقول : ذا زيدٌ ، تقول : ذا عمرٌو ، بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به إلىٰ الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة ؛ فتقول : ذا فرسي ، وذا رمحي ، وذا ثوبي ، وذا عملي ، . . . ، فيقع اسم الإشارة كما ترىٰ علىٰ هذه المختلِفات ولا يختصُّ بواحدٍ منها دون آخرَ ، وهذه حقيقة الإبهام ، فلذلك قيل لها مبهمة ، وكذا قيل في المضمرات لتنقُّلِها وأنَّها لا تكون لمسمًّىٰ دون مسمًّىٰ ، وكذا الأسماء الموصولة معارف مبهمات»[٢] .

أمَّا العَلَمُ فإنَّ دلالته علىٰ مسماه إنما تكون بوضعٍ خاصٍّ ، فلا بُدَّ للمخاطب من العلم بهذا الوضع الخاص حتىٰ يدرِكَ المرادَ منه ، وهو ما يمثل قرينة العهد في العَلَمِ ،

---

(١) أسباب الإجمال ص ٥٤-٧١ .

(٢) المرتجل ص ٣٠٤ ، لكن الأسماء الموصولة تأخذ حكم المعرف بـ(أل) لكون الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة .

وهذا نوعُ افتقارٍ في دلالة العَلَم ، أضف إلىٰ هذا أنَّ العَلَم كثيرًا ما يتعدد وضعه فيحتاج إلىٰ قرينة أخرىٰ علىٰ تعيين المراد من بين الأفرادِ الصالحِ لها ، وقد تخفىٰ هذه القرينة علىٰ بعض المتلقِّين ، وليس في القرآن شيءٌ منه .

وأمَّا بقيةُ المعارف فقد تكون مفتقرةً إنْ دلَّتْ علىٰ معهودٍ وقد تكون غير مفتقرة إنْ دلَّتْ علىٰ الجنس ماهيَّةً أو استغراقًا .

وإذن فمنشأ الإجمال من باب الإحالة هو كون العنصر المحيل إما مترددا بين الدلالة علىٰ العهد والدلالة علىٰ الجنس ، وإما أنَّه مع دلالته علىٰ العهد لا تتعين قرينة المعهود به ، فلدينا إذن صورتان للاحتمال الناشئ عن الإحالة :

الصورة الأولىٰ – أن يكون المحيل مترددًا بين معهودين أو أكثر

وقد وقع هذا مع اتحاد نمط القرينة كما في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام :١٤٥] ، فإنَّ الضمير يحتمل العود إلىٰ كل من (لحم) و(خنزير) ، وهما ملفوظان ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ [الأنعام :١٤٧] ، الضمير المجموع في (كذبوك) إما عائد إلىٰ المشركين وأقرب ذكر لهم في الآية ١٣٦ ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ، أو إلىٰ (الذين هادوا) وهو مذكور في الآية السابقة مباشرةً ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام : ١٤٦](١) .

كما وقع مع تردد القرينة بين ملفوظة وملحوظة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة :٤٥] ، فالضمير في (إنَّها) «للصلاة أو للاستعانة ، ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أُمِرَ بها بنو إسرائيل ونُهُوا عنها من قوله : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ إلىٰ ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟﴾»(٢) ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ١٤٥ .

(٢) الكشاف ١/ ١٣٤ .

بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ ﴾ [النساء :٣٥] أي إن يرد الحكمان أو الزوجان يوفق اللّـه بين الحكمين أو الزوجين ، قال الزمخشري مبيِّنًا ما حملت عليه الآية من أوجه : «والألف في ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا ﴾ للحكمين ، وفي ﴿يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ ﴾للزوجين أي إن قصدا إصلاح ذات البين وكانت نيتهما صحيحة وقلوبهما ناصحة لوجه اللّـه بورك في وساطتهما ، وأوقع اللّـه بطيب نفسهما وحسن سعيهما بين الزوجين الوفاق والألفة ، وألقىٰ في نفوسهما المودّة والرحمة . وقيل : الضميران للحكمين ، أي إن قصدا إصلاح ذات البين والنصيحة للزوجين يوفق اللّـه بينهما ، فيتفقان علىٰ الكلمة الواحدة ، ويتساندان في طلب الوفاق حتىٰ يحصل الغرض ويتم المراد . وقيل : الضميران للزوجين ؛ أي : إن يريدا إصلاح ما بينهما وطلبا الخير وأن يزول عنهما الشقاق يطرح اللّـه بينهما الألفة ، وأبدلهما بالشقاق وفاقا وبالبغضاء مودة»(١) ، فـ(الحكمان) ملفوظ متعدد ، و(الزوجان) ملحوظ من قوله تعالىٰ : ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ الآية [النساء :٣٤](٢) .

ووقعت هذه الصورة أيضًا مع تردد القرينة بين ذكرية وذهنية كما في قوله تعالىٰ : ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ ﴾ [البقرة :١٣٧] ، الهاء في (به) ترجع إلىٰ اللّـه تعالىٰ أو القرآن أو محمد ﷺ(٣) وهذا بناءً علىٰ أن الباء زائدة و(ما) مصدريَّة ، أي فإنْ آمنوا إيمانًا مثلَ إيمانكم به ، والقرينة مع الأول والثاني ذكرية في قوله تعالىٰ : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ [البقرة : ١٣٦] ، ومع الثالث ذهنية يستعان عليها بقوله تعالىٰ : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ ﴾[البقرة : ١٣٦] .

---

(١) السابق ١/٥٠٨ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٥/٤٥ .

(٣) انظر : التبيان ١/١٢١ .

والصورة الثانية – أن يكون المُعَرَّفُ مترددًا بين الدلالة على معهود والدلالة على الجنس أو الاستغراق .

ومن أبرز ما يندرج تحت هذه الصورة ما يلي(١) :

١- استعمال **(الذين)** بين الدلالة على العموم والخصوص ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران :٧٧] .

٢- استعمال **(أهل الكتاب)** بين عموم اليهود والنصارى وخصوص إحدى الفرقتين ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة : ٧٧] .

٣- استعمال **(الكتاب)** بين عمومه وخصوص التوراة والإنجيل أو أحدهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [البقرة :١١٣] ، فإنَّ الكتاب يحتمل إرادة الجنس على معنى أنهم أهل علم في مقابل (الذين لا يعلمون) ، والدلالة على معهود إمَّا التوراة أو الإنجيل على ما سيأتي .

٤- استعمال **(الناس)** بين الدلالة على العموم (جميع الناس) والعهد (العرب أو قريش أو أخص من ذلك) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [يونس : ١٩] .

٥- استعمال **(الأرض)** بين الدلالة على عموم الكرة الأرضية والدلالة على مكة مثلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام : ١١٦] .

---

(١) لما كان العلم والمعرف بالنداء وضمائر الحضور واسم الإشارة غير واردة هنا ، فقد بقي المعرف بـ(أل) والموصول والمعرف بالإضافة ، وضمير الغائب ، وقد اخترت منها ما يمثل أركان مقام التنزيل ، وغيرها من الألفاظ التي مجراها كثير .

٦- استعمال نحو : (**كلمة ربك**) و(**آيات ربك**) بين الدلالة على عموم القضاء والدلائل ، وخصوص حكم معين مع الأول ، ودلائل القرآن أو آيات معينة منه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام : ١١٥] ، وقوله عز اسمه : ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٣] .

٧- استعمال (**الشيطان**) بين العهد في إبليس والجنس في كل شيطان ، كما في قوله سبحانه : ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [الإسراء : ٥٣] .

٨- استعمال **ضمير الغائب** بين عموم معنى الشأن وخصوص مرجع محدد ، كما في قوله تعالى : ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة :٢٨٣] ، فالضمير في (إِنَّه) يحتمل أن يكون ضمير الشأن ، وأن يكون عائدًا على (مَنْ) الشرطية رابطًا للجواب بها .

وقد اكتفيت هنا ببعض الأمثلة مرجئًا التحليل إلى المطلب التالي ؛ حيث يقتضيه مقامُ المقارنةِ بين الأوجه في القوة ، وتلمسِ موقفها من التحليل النصي بين إمكان الحمل عليها ولو على البدل فتكون رافدًا للثراء الدلالي في بعض الأحيان ، وضرورة الترجيح بينها في أحيان أخرى .

٣- الأوجه المحتملة بين الترجيح والثراء الدلالي :

بعد أنْ وقفنا على مَنْشَأ الإجمال من طريق الإحالة وأهمِّ صوره ، يتعين علينا الالتفاتُ إلى الأوجه المحتمَلة(١) التي يعطيها التركيبُ الإحالي المجمَل ؛ كي نحددَ موقفَ المتلقي من هذا الإجمال ، متى يجوز له أن يحمل الكلام على ما يعطيه مِنْ معانٍ ، فيكون هذا الإجمال عاملًا من عوامل الثراء الدلالي ، كما ينشأ مثلًا عن تعدد الأوجه الإعرابية المستوية في القوة؟ ومتى يجب عليه أن يُرَجِّحَ أحد الأوجه ليكون هو الدلالةَ المرادة من الكلام؟

---

(١) ينبغي التنبُّه إلى أنَّ هناك نوعين مختلفين من تعدد الأوجه ؛ الأول تعددها مع كون أحد الوجهين أو الأوجه راجحًا وغيرُه مرجوحًا من جهة صورة التركيب لا قوة المرجحات ، والثاني تعدد الأوجه مع استوائها في الدرجة من جهة صورة التركيب أيضًا ، لا استواء المرجحات ، وإذا كان النوع الثاني هو المقصود بالحديث لأنه هو الذي يختص باسم المجمل ، فإنه لا بد من الإشارة إلى النوع الأوَّل في إطاره لدقة الفرق بينهما .

وهذا يدور في إطار معيار التقبلية من معايير النصية السبعة ، «وموضوعه اتجاه مستقبل النص إلىٰ أنْ تؤلِّفَ مجموعةُ الوقائعِ اللغويَّةِ نصًّا متضامًّا [= مسبوكًا] متقارنًا [= محبوكًا] ، ذا نَفْعٍ للمستَقْبِلِ أو صِلَةٍ ما به ، أي اكتسابه معرفةً جديدة ، أو قيامِه بالتعاون لتحقيق خُطَّةٍ ما ، ويستجيب هذا الاتجاهُ لعواملَ مِنْ مِثْلِ نوع النَّصِّ ، والمقامِ الثقافيِّ والاجتماعيِّ ، ومرغوبيةِ الأهداف ، وهنا أيضًا يمكننا اعتبار المحافظة علىٰ تضام النص وتقارنه من جانب المستقبل هدفًا قائمًا بذاته فيَرَىٰ رأيَه في تزويد مادةٍ ما أو التساهل إزاء جوانبِ الاختلال[(١)] في تضام النص وتقارنه»[(٢)] .

وقبل الخوض في إجابة السؤال المطروح سنعرض أوَّلًا لمقدمة ضرورية تتعلق ببيان **مناط الثراء الدلالي المقصود هنا** ، وذلك أنَّ هناك نمطين من تعدد المعنىٰ يجب الالتفات إلىٰ ما بينهما من فرق ؛ هما تعدد المعنىٰ في مستوًىٰ واحد وتعدده بمعنىٰ اختلافِ مستوياتِه أو أنواعه ؛ فالمعنىٰ ـ من جهةٍ ـ يرتبط بوحدات اللغة علىٰ اختلاف مستوياتها ، فهناك المعنىٰ الصوتي ، والمعنىٰ الصرفي ، والمعنىٰ النحويّ الذي ينقسم إلىٰ معانٍ عامة ومعاني الأبواب ، وهذه الثلاثة تدخل تحت المعنىٰ الوظيفي ، الذي هو قسيم لكلٍّ مِنَ المعنىٰ المعجمي ، والمعنىٰ المقامي الاجتماعي[(٣)] ، فكل قول يتعدد فيه المعنىٰ بهذا الاعتبار ، أي أنَّ للمعنىٰ فيه مستوياتٍ تظهر عند تحليله إلىٰ أجزائه التي تؤلِّفه .

ومن جهة أخرىٰ فقد رُصِدَ للمعنىٰ عدةُ أنواع منها المعنىٰ الأساسي أو الأوَّلي ، والمعنىٰ الإضافي أو العَرَضيّ ، والمعنىٰ الأسلوبي ، والمعنىٰ النفسي ، والمعنىٰ الإيحائي[(٤)] ، فكلمة (أسد) مثلًا تتعدد معانيها بتعدد هذه الأنواع ، فمعناها الأساسي الحيوان المفترس المعروف ، ومعناها الإضافي في بعض البيئات الدلالة علىٰ الفحولة ، وهي من ناحية المعنىٰ الأسلوبي محايدة بالنسبة لكلمة (ليث) الأدبية مثلا ، ومن ناحية المعنىٰ النفسي قد

---

(١) في إطار الحديث عن القرآن الكريم لا يصحُّ سحبُ هذا اللفظ علىٰ ما يبدو أحيانًا من خفاء في وجه الارتباط ، أو في المقصود ، لما في كلمة (الاختلال) من معنىٰ النقص والعدم ، وكلام اللّه منزَّهٌ عن ذلك ، وإنَّما يستعمل لذلك مصطلح (الخفاء) لدلالته علىٰ الوجود .

(٢) مدخل إلىٰ علم لغة النص ص ٣١ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥ ، ٢٨ .

(٤) انظر :علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٣٢- ٣٧ .

تثير التقزز والاشمئزاز لدى شخص رأى أسدًا يأكل إنسانًا وانطبعت صورته في ذهنه ، ومن ناحية المعنى الإيحائي توحي بالشجاعة والقوة والسطوة .

وليس المقصودُ هنا أحدَ هذين النوعين من تعدد المعنى ، وإنَّما **المقصود هو تعدد المعنى في مستوًى واحد ونوعٍ واحد** ، فلو تأمَّلْنا قول اللّـه تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ ۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾ [النساء : ٥٤ ، ٥٥] ، لوجدنا الضمير في (فمنهم ... ومنهم) يحتمل العود إلى ما عاد إليه ضمير (يحسدون) وهم (الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب) في الآية (٥١) ، وإلى (آل إبراهيم)(١) ، فالاحتمال هنا جاءَ من جهةٍ واحدةٍ ترجع إلى الإحالة هي مرجعية الضمير ، وفي كلمة (ظلمًا) من قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء :١٠] ، احتمالات من جهة واحدةٍ أيضًا هي الوظيفة الإعرابية ما بين أن تكون حالًا أو مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا لأجله ، كما نجد في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب :٣٣] ، احتمالات في (قَرْنَ) على المستوى الصرفي ؛ إذْ تحتمل أن تكون أمرًا من (قَرَّ يقَرُّ) أو من (قار يقار) أي اجتمع ، وعلى قراءة الكسر(٢) تحتمل أن تكون من (وَقَرَ يَقِرُ) أو من (قَرَّ يقِرُّ)(٣) ، فهذا النمط من التعدد هو المراد هنا ؛ إذ هو وسيلة لتكثير المعاني مع اتِّحاد اللفظ ، وهو المقصود بالثراء هنا .

ولكي يكون هذا التعدد محققا للثراء الدلالي لا بُدَّ من صحة اعتبار كلِّ معنى يشمله ، وهذا يعيدنا إلى التساؤل المطروح ، ولا تستلزم صحةُ اعتبارِ كلِّ معنًى خلوَّ كلِّ الأوجه عن مرجِّحاتٍ ، أي استواءَها في القوَّة ، ولكنها تستلزمُ أمرين :

أحدهما يرجع إلى المعنى ، وهو ألَّا ينشأ عن الحمل عليها جميعًا تناقض أو تعارض ، وألَّا ينشأ عن بعضها فساد في المعنى ، فيجبُ الترجيح حينئذٍ .

---

(١) التحرير والتنوير ٥/ ٨٩ .

(٢) هي قراءة من عدا نافع وعاصم من السبعة ، انظر : السبعة في القراءات ص ٥٢٢ .

(٣) انظر : روح المعاني ٢٢/ ٦ .

والثاني يرجع إلى التركيب ، وهو ألَّا ينشأ عن بعضها ضعفٌ في التركيب فيجب الترجيح أيضًا .

وهما يئولانِ إلى ثلاثِ صور : إحداها ترجع إلى الحمل على أكثر من وجه وهي وجود التناقض بين الأوجه المحتمَلة ، والأخريان ترجعان إلى اعتبار وجهٍ ما في نفسِه وهما ما ينشأ عنه من فسادٍ في المعنى ، وما ينشأ عنه من فسادٍ في التركيب .

ومتى خلت الأوجه من هذه الصورِ الثلاثِ صَحَّ الحملُ عليها جميعا(١) ، فيتحقق باعتبارها جميعًا الثراءُ الدلالي المقصود ، مع احتمال ترجيح بعضها على بعض ، وسوف نستعرض أوَّلًا عدةَ نماذجَ من القرآن الكريم يتَّضِحُ فيها إمكانُ الحمل على أكثرَ مِنْ وجهٍ ، ثُمَّ ننتقل إلى مسألة الترجيح بين الأوجه المتعددة .

أ- من صور الثراء الدلالي بسبب الإحالة :

يقول اللّـه عز وجل : ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ [النساء : ٣٨] ، فيظهر لنا احتمالان في الضمير من (ساء) ؛ الأوَّل أنْ يكونَ عائدًا إلى الشيطان ، والثاني أن يكون عائدًا إلى (مَنْ) الشرطية ، ولا تعارض بين المعنيين ، فعلى الأوَّل تكون (ساء) بمعنى (بئس) وقرينًا تمييز للضمير كما في قوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف : ١٧٧] ، أي فساء قرينًا له ، وعلى الثاني تحتمل (ساء) أن تكون على أصلها ضد حَسُنَ و(قرينًا) تمييز نسبة(٢) ، والمعنى أنَّه ساء من جهة القرين أي ساء قرينه ، فالمحكوم عليه بالسوء هنا هو الشيطان أيضًا ، وتحتمل أن تكون بمعنى (بئس) و(قرينًا) تمييز للضمير ، والمعنى واللّـه تعالى أعلم : ساء قرينًا لغيره ، كأنَّه على التحذير منه .

ومنه الضمير في قوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [يوسف :٢١] ، يقول العكبري :

---

(١) لكنْ لا يتأتى الحملُ عليها معًا ، فيكونُ على سبيل البدل ؛ أمَّا مع الضمير واسم الإشارة فلأنَّه لا يصح عود الضمير إلى مرجعين في الوقت نفسه ، ولا الإشارةُ إلى شيئين مختلفين بما يصلح لأحدهما كذلك ، وأمَّا مع غيرهما من المعارف فلأنَّ حملها على معهودين مختلفين يتعارض مع وضعها ؛ إذْ هي موضوعة لجزئي معين ، فحَمْلُها على أكثرَ منه نقضٌ لوضعها ، والفرق بينها وبين المشترك ـ حيث صُحِّحَ إطلاقُه على معنييه معًا ـ أنَّه مشترَكٌ بين مفهومين أو أكثر ، وهي مشتركة بين ماصدقين أو أكثر ، وراجع حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ١/ ٣٦١ .

(٢) انظر : التحرير والتنوير ٥/ ٥٤ .

«الهاء في أمره يجوز أن تعود علىٰ اللّـه عز وجل وأن تعود علىٰ يوسف»(١) ، ويفسر الآلوسي ذلك بقوله : «لا يمنع عما يشاء ولا ينازع فيما يريد بل إنما أمره لشيء إذا أراد أن يقول له كن فيكون ، ويدخل في عموم المصدر المضاف شئونه سبحانه المتعلقة بيوسف عليه السلام دخولًا أوليًا ، أو متول علىٰ أمر يوسف عليه السلام فيدبره ولا يكله إلىٰ غيره ، وإلىٰ رجوع ضمير (أمره) إلىٰ اللّـه تعالىٰ ذهب ابن جبير ، وإلىٰ رجوعه إلىٰ يوسف عليه السلام ذهب القرطبي»(٢) ، ثُمَّ يبيِّن جواز الحمل علىٰ الوجهين قائلًا : «وأيًا مّا كان فالكلام علىٰ ما في الكشف تذييل أما علىٰ الأول فلجريه مجرىٰ قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء : ٨١] من سابقه لأنه لما كان غالبًا علىٰ جميع أموره لا يزاحمه أحد ولا يمتنع عليه مراد كانت إرادتُه تمكينَ يوسفَ وكيت وكيت والوقوعُ رضيعَيْ لَبانٍ ، وأمّا علىٰ الثاني فلأن معناه أنه الغالب علىٰ أمره [أي أمر يوسف] يتولاه بلطيف صنعه وجزيل إحسانه وإذا جاء نهر اللّـه تعالىٰ بطل نهر معقل ، فأين يقع كيد الإخوة وغيرِهم كامرأة العزيز موقعه»(٣) .

ويقول اللّـه تعالىٰ : ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف :٤٢] ، فالضمير في (فأنساه) و(ربِّه) يحتمل العود إلىٰ يوسف حتىٰ يتسق مع الضمير في (قال) و(ظن) و(لبث) ، وإلىٰ (الذي) حتىٰ يتسق مع الضمير في (أنه) ، ويرجح الأول أن الكلام أصلا علىٰ يوسف عليه السلام ، ويرجح الثاني ما يأتي من قوله تعالىٰ : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف :٤٥] ، إذ قوله تعالىٰ : (وادّكر) يدل علىٰ أنه كان ناسيًا .

والمعنىٰ علىٰ الأوّل «أنه لما عدل عن الانقطاع إلىٰ ربه إلىٰ هذا المخلوق عوقب بأنْ

(١) التبيان٢/ ٧٢٧ .
(٢) روح المعاني ١٢/ ٢٠٨ .
(٣) روح المعاني ١٢/ ٢٠٨ .

لَبِثَ في السجن بضع سنين»(١) ، وعلى الثاني : « أن الشيطان أَنْسَى ذلك الفتى أنْ يَذْكُرَ يوسفَ للملكِ حتى طال الأمرُ فَلَبِثَ في السجن بِضْعَ سِنِينَ بهذا السبب»(٢) ، والثراء هنا يكمن في أنَّ الوجه الأوَّل ينادي بألَّا يتعلقَ القلبُ بأحدٍ غيرِ اللّـه تعالى ، والثاني يصرِّح بأنَّ عداوة الشيطان المتأصِّلة وكيدَه للصالحين لا تقتصر على الوسوسة المباشرة ، بل قد يعمد إلى تعطيل وسائل النفع أو تحريك وسائل الإضرار .

وكلا المعنيين صحيح(٣) ، ولا تعارض بينهما ، حتَّى قال الطاهر بن عاشور : « ولعل كلا الاحتمالين مراد ، وهو من بديع الإيجاز ؛ وذلك أن نسيان يوسف عليه السّلام أن يَسأل اللّـه إلهامَ المَلِكِ تذكُّرَ شأنِهِ كان مِنْ إلقاءِ الشَّيطانِ في أُمْنِيَّتِه ، وكان ذلك سببًا إلهيًّا في نسيان الساقي تذكيرَ الملكِ ، وكان ذلك عتابًا إلهيًّا ليوسفَ عليه السّلام على اشتغاله بعَون العباد دون استعانة ربه على خلاصه»(٤) ، فكون الآية تعطي هذين المعنيين المتباينين بألفاظ واحدة هو ما يحقق الثراء المقصود .

ونجد هذا الثراء مع اسم الإشارة في قوله تعالى :﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران :١٥٦] ، إذْ يحتمل (ذلك) الأوجهَ التالية :

– الإشارة إلى القول الدال على الاعتقاد(٥) أو إلى المعتقد الذي لهم نفسِه ، «جعل

---

(١) مفاتيح الغيب ١٨/ ١٤٧ .

(٢) السابق ١٨/ ١٤٨ .

(٣) يُسْتَأْنَسُ لصحة المعنى الأوَّل ـ وإنْ ضعَّفَه قومٌ بأنَّ صَرْفَ وسوسةِ الشيطان إلى ذلك الرجل أولى من صرفها إلى يوسف كما حكى الفخر الرازي ـ بما رواه ابنُ حِبَّانَ في صحيحه عن أبي هريرة رضي اللّـه تعالى عنه قال : قال رسول اللّـه ﷺ : «رحم اللّـه يوسف لولا الكلمة التي قالها (اذكرني عند ربك) ما لبث في السجن ما لبث» [باب بدء الخلق ، حديث رقم (٦٢٠٦)] ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ، ١٤/ ٨٦ ، وقال الألباني : «منكر بهذا اللفظ (لولا الكلمة . . . ما لبث)» [التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٩/ ٤٦ ، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار باوزير – جدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م] .

(٤) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٧٩ .

(٥) السابق ٤/ ١٤٢ ، وقال أبو السعود : «وتعلّقُه بقالوا ليس باعتبار نطقِهم بذلك القولِ بل باعتبار ما فيه من الحُكم والاعتقاد» [تفسير أبي السعود ٢/ ٥٤] .

اللّـه ذلك حسرة ، لأن الذي يتيقن أنَّ كلَّ موتٍ وقتلٍ فبأجل سابق ، يجد برد اليأس والتسليم لله تعالىٰ علىٰ قلبه ، والذي يعتقد أنَّ حميمه لو قعد في بيته لم يمت يتحسر وَيتلهف ، وعلىٰ هذا التأويل مشىٰ المتأولون ، وهو أظهر ما في الآية»(١) .

– الإشارة إلىٰ انتهاء المؤمنين ومخالفتهم الكافرين في هذا المعتقد ، فيكون خلافهم لهم حسرة في قلوبهم(٢) .

– الإشارة إلىٰ نفس نهي اللّـه تعالىٰ عن الكون مثلَ الكافرين في هذا المعتقد لأنهم إذا رأوا أن اللّـه تعالىٰ قد وسمهم بمعتقد وأمر بخلافهم كان ذلك حسرة في قلوبهم(٣) .

– وقال ابن عطية : «ويحتمل عندي أن تكون الإشارة إلىٰ النهي والانتهاء معًا»(٤) .

فكل هذه الأوجه تمثل جهات لدخول الحسرة قلبَ الكافرين ، وهي غير متعارضة .

إلىٰ غير ذلك من نماذج يحقق فيها تعدد أوجه الإحالة ثراءً دلاليًّا ، في مقابل ما يحتاج إلىٰ وقفة ترجح أحد احتمالات العنصر المحيل ، وهو ما يأتي في المسألة التالية .

ب – الترجيح بين الأوجه المتعددة :

«الترجيح إثبات مرتبة في أحد الدليلين علىٰ الآخر»(٥) ، والأوجه المحتمَلَةُ إنْ لَزِمَ مِنْ بعضِها فسادٌ في المعنىٰ أو التركيب لم يكنْ محتَمَلًا بل مفروضًا قبلَ التحقُّقِ منه ، فلا ترجيحَ ؛ لأنَّ الترجيح ـ كما يقول الآمدي ـ «إنما يكون مع تحقق التعارض ، ولا تعارض مع عدم الصلاحية للأمرين أو أحدهما»(٦) ، وإلَّا فلا تخلو من أحد أمرين ؛ إمَّا أنْ تستويَ بلا تناقض فتُثْري ، أو به فتفتقر إلىٰ ترجيح ، أَوْ تتفاضلَ ، ويكونُ ضعفُ بعضِها مِنْ جهة التركيب أو المعنىٰ ظاهرًا ، فلا يحتاج مقابِلُه إلىٰ مرجِّحٍ ، بل يَكْتَفِي بظهورِ الضَّعفِ ، أو غيرَ ظاهرٍ فيحتاج مقابلُه حينئذ إلىٰ مرجح ، فالترجيح إنَّما يُطلَبُ

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٣١ ، ٥٣٢ .
(٢) السابق ١/ ٥٣٢ .
(٣) السابق ١/ ٥٣٢ .
(٤) السابق ١/ ٥٣٢ .
(٥) التعريفا ت للشريف الجرجاني [ت ٨١٦هـ] ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، ص ٨٤ .
(٦) الإحكام ٤/ ٢٣٩ .

عند الاستواء مع التناقض، وعند التفاضل مع خفاء الضعف، وهو في الحالة الأولى مانعٌ من الطرف الآخر، وفي الثانية غيرُ مانعٍ منه، «والتفاوت بين أصل الترجيح وبين الترجيح المانع من النقيض تفاوت بالعموم والخصوص» (١) كما يقول الفخر الرازي، أي أنَّ مطلق الترجيح أعمٌّ من أن يكون مانعًا من النقيض أو غير مانع.

وعلى هذا فليس من اليسير الزعم بأنَّ هناك مرجحاتٍ حاسمةً مطردةً بين الأوجه المتعددة بسبب الإحالة، ولكنَّنا سنطرح هنا للمناقشة أربعةَ مرجحاتٍ كليةً(٢) يُعْتَمَدُ عليها غالبًا في التحليلات الجزئية، وهي مبنيةٌ على أربعِ زوايا للنظر في العلاقة بين المحيل وقرينة إحالته أو المحال إليه، وهذه المرجحات الكلية هي:

١- من جهة المطابقة: المطابق أولى من المخالف.

٢- من جهة المسافة: الأقرب أولى من الأبعد.

٣- من جهة اتحاد النسق واختلافه: ما يؤدي إلى اتحاده أولى مما يؤدي إلى اختلافه.

٤- من جهة العموم والخصوص: العام أولى من الخاص.

ومن الملاحظ أنَّ هذه الجهات لا تَرِدُ كلُّها مع كلِّ محيل، فبعضها يقتصر دوره على الضمائر وأسماء الإشارة كالمطابقة والمسافة، وبعضها يعمل مع القرينة الذكرية دون غيرها كالمسافة.

ولا يتضمن هذا الطرح ادَّعاءَ أنَّ تحقُّقَ واحدٍ من هذه المرجِّحات يقطع برجحان ما تحقق له، لأنَّ هناك عنصرًا متغيِّرًا لم يتمَّ ضبطُه إلى الآن هو مقتضَى السياق، فلابُدَّ من مراعاةِ أنَّ هذه المرجحات تختلف درجة تأثيرها من موضع لآخر، لإمكان تعارضها في الترجيح(٣) من جهةٍ، ولأنَّ قوَّة الترجيح تخضع لمرجِّحاتٍ أخرى جزئيَّةٍ معها من جهةٍ

(١) المحصول للرازي ٢/ ٢٣.

(٢) ثمة مرجحات أخرى، منها (المحدَّث عنه أولى بالضمير)، و(حمل الضمير على غير الشأن أولى)، و(الملفوظ أولى من الملحوظ)، و(الأسرع تبادرًا أولى)، و(المستند إلى رواية صحيحة أولى)، والأول يرجع إلى جهة معتمد الإخبار وسيأتي في الحديث عن اتحاد النسق، والثاني يرجع إلى جهة الرتبة لأنَّ ضمير الشأن مخالف للقياس في كون مرجعه متأخرًا، والثالث يرجع إلى جهة اللفظ واللحظ فهو مرتبط بإحالة العهد الذكري، وأمَّا الرابع والخامس فقد سبقا في إحالة العهد الذهني.

(٣) وذلك بأن يكون القرب مثلًا مرجحًا لوجه والمطابقة مرجحةً لمقابلِه.

أخرىٰ ، فعلىٰ سبيل المثال إذا قلنا بأنَّ عود الضمير علىٰ أقرب مذكور أولىٰ فإنَّ هذا لا يمنع عودَه علىٰ الأبعد مادام محتملًا له من جهة المعنىٰ والتركيب ، ثُمَّ قد يكون في السِّياق ما يرجِّحُ عودَه علىٰ الأبعد ، لكنَّه مرجِّحٌ جزئيٌّ لم يُعَمَّمْ بأقربَ من السياق ، لكنَّ تلك المرجِّحاتِ الكليَّةَ تصلح منطلقًا ، ما لم يوجد ما يخالفها .

١- **أمَّا الترجيح بالمطابقة** فهو قائمٌ علىٰ الاتفاق في سِمَتَي النوعِ والعَدَدِ[1] حقيقةً أو حكمًا[2] بين المحيل[3] من جهة والقرينة أو المحال إليه من جهة أخرىٰ ، وهو اتفاق بَدَهِيٌّ تقتضيه طبيعةُ العَلاقةِ الإحاليةِ التي تربط بين هذه العناصر ، **لكنَّ هذه المطابقة تتخلَّف أحيانًا في الظاهر من جهة النوع كما في قوله تعالىٰ** : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ۞ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ ﴾ [البقرة :١٨٠ ، ١٨١] .

وأحيانًا من جهة العدد كما في الآيات التالية :

- ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة :١٧] .

- ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء :١١٢] .

- ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم

(١) وهناك جوانب أخرىٰ للمطابقة والمخالفة بين المحيل والمحال إليه والقرينة ، كالمطابقة في الماصدق ، ففي قول اللـه تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ۞ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة : ١٠١ ، ١٠٢] ، إنْ جعل الضمير في (سألها) عائدًا إلىٰ (أشياء) كان المقصود لفظه دون ما صدقه ، وذلك علىٰ تقدير مضاف في المرجع أي : قد سأل أمثالَها قوم ، وهذا مما يُظهِر الفرق بين مرجع الضمير وهو قرينة إحالته والمحال إليه ، راجع التحرير والتنوير ٧/ ٦٩ .

(٢) وأعني بالاتفاق الحكمي ما يرجع إلىٰ معاملةِ جمعِ ما لا يعقل معاملةَ المفردةِ المؤنثة تارةً ، وجمعِ الإناث أخرىٰ ، إذْ لا اعتدادَ باختلاف النوع والعدد في الحالة الأولىٰ والنوع وحده في الحالة الثانية ، فيخرج معاملته كجمع الذكور ، فتُعَدُّ مما تخلفت فيه المطابقة في النوع والعدد أو النوع وحده ، ويوجَّه بأنَّه إعطاء غير العاقل حكمَ العاقل .

(٣) المحيل هنا إما ضمير أو اسم إشارة ، وانظر : ص٢٣٨ من هذا الكتاب .

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[التوبة :٣٤] .

- ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾ [الحج :١٩] .

- ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون :٩٩] .

- ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ﴾ [النور :٣٠] .

- ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور :٤٧] .

- ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان :٣٨] .

- ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات :٩] .

وأحيانًا من الجهتين معًا نحو :

- ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة :١٣٤] .

- ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران :١٩١] .

- قوله تعالى : ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩١ ، ١٩٢] ، حيث عادت ضمائر جمع المذكر على ما ومعناها جمع ما لا يعقل .

- وقوله تعالى : ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف :٤] .

- وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد : ٣٠] .

- وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ [الأنبياء :١١ ، ١٢] .

- وقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء :٥٨] .

- وقوله تعالى : ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾ [المؤمنون :٤٣] .

- وقوله تعالى : ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾[المؤمنون :٤٤] .

- وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت :١١] .

وتخلُّفُ المطابقة في الظاهر يؤثر على العلاقة الإحالية من جهتين :

إحداهما أن يؤديَ إلى احتياج الكلام إلى تأويل ، وذلك أنّه إذا تخلّفَت المطابقة بين المحيل وما يفرضُ السياقُ تعلُّقَه به فإمّا ألّا يوجدَ عنصر مطابق للمحيل أصلًا ، أو يوجدَ عنصر مطابق أو أكثرُ مع إشكال الارتباط به ، فيحتاج الكلام إلى تأويل حتّى يُقرَنَ المحيلُ بمطابقٍ له تحقيقًا من العناصر المتعددة أو تقديرًا ، وهذا يؤدي إلى الاحتمالية في تعيين القرينة ، كما في قول اللّـه تعالى : ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، قال العكبري : «فإن قيل : مافاعل يتسنى؟ قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد ، فلذلك أفرد الضمير في الفعل ، ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ(ذلك) ، و(ذلك) يكنى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية ، كما قال الشاعر :

فكأنَّ في العَيْنَينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ∴ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ »(١) .

فالضمير المستتر في (يتسنّى) مفرد ، وهو مسبوق بشيئين لا شيءٍ واحد ، هما (طعامك وشرابك) ، وكان الظاهر أن يقال : لم يتسنَّيا ، فتخلفت المطابقة في العدد بينه وبين ما قبله مما يقتضي السياق عودَه إليه ، وهو صالح ـ من حيث عدده ونوعه ـ لأنْ يعود على

(١) التبيان ١/٢٠٩ ، ٢١٠ .

كلٍّ واحد من الطعام والشراب ، إلا أنَّ هذا لا يتم إلا بتأويل حتىٰ يستقيم المعنىٰ ، إذ لو جعل عائدًا علىٰ الطعام وحده أو الشراب وحده بقطع النظر عن الآخر لما كان في غير المعود عليه شيءٌ يدعو إلىٰ النظر لإدراك القدرة ، ومن ثَمَّ نرىٰ توجيهات العكبريِّ كلَّها محاولاتٍ تأويليةً تفصح عن تعدد الاحتمالات الناشئ عن تخلُّف المطابقة .

فقوله : «يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلىٰ الآخر بمنزلة شئ واحد ، فلذلك أفرد الضمير في الفعل» فيه تأويل بضم العنصرين السابقين باعتبار معنييهما في الجنس الجامع لهما وهو ما يتغذىٰ به . وقوله : «ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ(ذلك) ، و(ذلك) يكنىٰ به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد» ، فيه تأويل بضمهما باعتبار لفظيهما ، حيث عوَّض بهما لفظًا يدل علىٰ المذكور كثيرًا . وكل من هذين التأويلين فيه ردٌّ للمطابقة بين الضمير ومرجعه تقديرًا .

وقوله : «ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولىٰ» ، فيه حلٌّ لإشكال الارتباط بأحد العنصرين دون الآخر ، وذلك بحمل الآخر عليه بقياس الأولىٰ ، فتثبت المطابقة تحقيقًا لكن مشفوعةً بحل ذلك الإشكال .

وقوله : «ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية» إقرارٌ بما يقتضيه السياق ، مع توجيهه بالمسامحة دون تأويل ، وكأنَّ هذا مِنْ سَنَنِ العرب في كلامها ، ويحسُنُ إسقاطُ هذا الوجه لأنَّه مخالفةٌ للأصل بلا علة ، وفي تقدير الفاعل في البيت بـ(هي) عائدًا علىٰ الدموع المفهومة من ذكر محلها (العينين) ودواعيها (حبِّ القرنفل والتكحلِ بالسنبل) ـ مندوحةٌ عن ارتكاب ذلك[1] .

---

(١) ومما تحقق فيه هذا التأثير أيضًا قوله تعالىٰ : ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران :١٩١] ، وانظر تعليق العكبري في التبيان ١/ ٣٢١ ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة :٦٢] ، وقد تؤدي المخالفة إلىٰ تأويل دون تعدد كما في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة : ٣١] فضمير (عرضهم) للمسميات ؛ «لأنها التي تعرض بقرينة قوله : (أنبئوني بأسماء هؤلاء) ، وبقرينة قوله : (وعلم آدم الأسماء كلها) ، فإنَّ الاسم يقتضي مسمىٰ ، وهذا من إيجاز الحذف» [التحرير ١/ ٤١٢] وليس ها هنا تعدد ، وكما في قوله تعالىٰ : ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ

وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [التوبة :٥٥] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة :٨٥] ـ نجد الضمير من (بها) يعود على الأموال والأولاد ومع هذا جاء مفردا مؤنثا مراعًى فيه معنى جمع ما لا يعقل ولم يأت جمعا مذكرا مراعًى فيه تغليب الأولاد ، أو مثنى مراعًى فيه معنى النوعية ، أي بهذين النوعين وذلك تنزيلًا للأولاد مجرى الأشياء التي لا تعقل لما لم يكن لعقلهم أثر ولا نفع فصاروا كأداة التعذيب التي لا تملك من أمر نفسها شيئًا ، والحاصل أنَّ المطابقة لما تخلفت بين الضمير وما يفترض أن يكون مرجعًا له ، وكان إرجاعه إلى (أموالهم) وحدها يرد عليه أن عطف الأولاد على الأموال مؤذن باشتراكهما في العلة التالية كما اشتركا في الحكم السابق وإلا لبقي الأولاد بحاجة إلى علة مستقلة ، لما كان الأمر كذلك أدى تخلف المطابقة إلى هذا الضرب من التأويل لتحديد المرجع .

والجهة الثانية لتأثير المطابقة على الإحالة أنْ يوجد أكثر من عنصر محتمل للارتباط بالمحيل إلا أنَّ بعض هذه العناصر مطابق للمحيل وبعضها غير مطابق فيقدَّمُ المطابِق ، فتكون المطابقة حينئذٍ وسيلةَ ترجيح ، ويظهر ذلك بجلاء في قول اللّـه تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ﴾ [الجمعة :١١] ، حيث إنَّ ذكر التجارة واللّـهو يُتوقَّع معه الانفضاض إلى كلٍّ منهما لكنَّ الضمير من (إليها) جاء مفردًا مؤنَّثًا وهو بهذا مطابق للتجارة ، فيعود عليها ؛ «لأنها كانت أهمَّ عندهم»(١) .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩٠] ، يحمل ضمير الجمع على المشركين في زمن النبي ﷺ ابتداءً ،

عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ﴾ [البقرة : ٢٦٤] ، حيث أدَّت مخالفة واو الجماعة في (يقدرون) وما بعده للموصول (الذي) في العدد إلى حمله على معنى الجنس أو تقديره نعتًا لمحذوفٍ دالٍّ على جمع كفريق مثلًا ، ولا تعدد في المرجع أيضًا ، انظر : روح المعاني ٣/ ٣٥ .

(١) التبيان ٢/ ١٢٢٣ .

لأنَّه مطابق لهم دون ما قبله لأنَّه مثنَّىٰ(١) .

وكذا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَـٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِى ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَـٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء :٧٨] ، نلحظ أنَّ الضمير في (حكمهم) ضمير جمع ، مع أنَّ الفعل (يحكمان) مسند إلىٰ ألف الاثنين ، ومن ثمَّ نرجح عدمَ عوده علىٰ معاد ألف الاثنين وهو (داود وسليمان) علىٰ أنَّ أقل الجمع اثنان(٢) ، وإنما يعود إليهما مع المتحاكِمين ، قال الآلوسي : «وقيل : هو للحاكمَينِ والمتحاكِمِينَ ، واعتُرِضَ بأنَّ إضافة (حكم) إلىٰ الفاعل علىٰ سبيل القيام وإلىٰ المفعول علىٰ سبيل الوقوع وهما في المعنىٰ معمولان له فكيف يصح سلكهما في قَرَنٍ؟! وأجيب بأنَّ الحكم في معنىٰ القضية لا نظر ههنا إلىٰ عمله ، وإنما ينظر إليه إذا كان مصدرًا صرفًا ، وأظهر منه كما في «الكشف» أن الاختصاص يجمع القيام والوقوع وهو معنىٰ الإضافة ولم يبق النظر إلىٰ العمل بعدها لا لفظًا ولا معنىٰ ، فالمعنىٰ وكنا للحكم الواقع بينهم شاهدين»(٣) .

ونقرأ قوله تعالىٰ :﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَـٰهُ نِعۡمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِۭۚ بَلۡ هِىَ فِتۡنَةٌ وَلَـٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٤٩] ، فنلفي الضمير (هي) موافقًا لـ(نعمة) مخالفًا لـ(ضر) ، فيترجح بذلك عوده علىٰ (نعمة) ، ولا حاجة إلىٰ إعادته علىٰ (ضر) بتأويله بـ(بلوىٰ) ، ويحتمل (هي) أيضًا العود علىٰ الحال الجامعة لمسِّ الضُّرِّ وتخويل النعمة(٤) ، ولكنَّه وجه مرجوح من جهة كون قرينة العهد عليه ملحوظة وعلىٰ الأول ملفوظة .

وأمّا معنىٰ كون النعمة فتنة فقد أوضحه الرازي بقوله : «يعني النعمة التي خُوِّلَها هذا الكافرُ فتنةٌ ، لأنَّ عند حصولها يجبُ الشكرُ ، وعند فواتها يجب الصبرُ ، ومَنْ هذا حاله يوصف بأنه فتنة مِنْ حيث يختبر عنده حال مَنْ أوتي النعمة ، كما يقال فتنت

(١) انظر : التحرير والتنوير ٩/ ٢١٤ .

(٢) قال الآلوسي : «واستدل بذلك من قال إن أقل الجمع اثنان» روح المعاني ١٧/ ٧٤ ، والدليل محتمِل فلا يكفي .

(٣) روح المعاني ١٧/ ٧٤ ، وانظر : التبيان ٢/ ٩٢٣ ، والتحرير والتنوير ١٧/ ١١٨ .

(٤) التبيان ٢/ ١١١٢ .

الذهب بالنار ، إذا عرضته على النار لتعرف خلاصته»(١) .

وأمَّا ضمير الغائب في (أوتيته) فهو عائد على (نعمة) أيضًا حملًا له على المعنى(٢) ، ولا يجعل عائدًا على (ضر) ، لأنَّه واقع في حيز جواب الشرط الثاني الذي يدور على تحويل النعمة ، فالمناسب أن يكون ما في حيزه للنعمة ، لأنها معتمد الحديث فيه .

فالمطابقة والمخالفة إذن رافد من روافد احتمالية الإحالة ، وهي أيضًا وسيلة من وسائل الترجيح بين الأوجه المحتملة .

٢- **وأمَّا الترجيح بالقرب** فيَرِدُ مِنْ جهة المسافة وهي ـ في الأساس ـ علاقةٌ زمانية بين عنصرين مذكورين ، ويرجع الاعتماد عليها في الربط بينهما إلى محدودية الذاكرة في قدرتها على اختزان مواد سطح النص فترةً زمنيَّةً كافيةً لمعالجتها(٣) ، وتستدعي تلك المحدودية آلياتٍ لإبراز العلاقة بين عناصر النص ، ومن هذه الآليات الاتكاء على القرب نفسِه ليكون مِنْ قِبَلِ المتكلم وسيلةً لإبراز العلاقة ، ومِنْ قِبَلِ السامع قرينةً على هذه العلاقة ، «فمن الواضح أنَّ أيَّةَ علاقةٍ نحويَّةٍ بين عنصرين من عناصر السياق إنَّما تكون أوثَقَ سبكًا وأبعدَ عن اللبس إذا قَرُبَ أحدُ العنصرين من الآخر ، ... ، فقُرْبُ أحدِ طرفَيِ الإسناد مِنَ الآخرِ ، وقربُ المتعدي من المفعول به ، وقربُ التابع من المتبوع ، وقربُ الشرطِ من الجواب ، وعدمُ الفصلِ بين المتلازمين ـ كلُّ أولئك يشهدُ على فضل التقارب بين العنصرين المترابطين ، غيرَ أنَّ القربَ لا يكونُ ضرورةً إلَّا عند خوف اللبس ، فإذا أُمِنَ اللبسُ بسببِ قرينةٍ دالَّةٍ على المعنى كان من الممكن الترخُّصُ في القُرْبِ بواسطَةِ الـمَطْلِ أو الفَصْلِ أو الاعتراضِ أو غير ذلك»(٤) .

ونستطيع إدراك مدى هذا الترخص لو راجعنا مرجع ضمير الغائب في قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ وَإِنَّ جَهَنَّمَ

(١) مفاتيح الغيب ٢٦/ ٢٨٨ .

(٢) انظر : الكشاف ٤/ ١٣٣ ، وروح المعاني ٢٤/ ١٢ .

(٣) انظر : مدخل إلى علم لغة النص ص ٧١ ، ومعنى هذا أنَّ الترجيح بالقرب لا يتأتَّى إلا إذا كانت القرينة ذكريَّةً .

(٤) البيان في روائع القرآن ٢/ ٣٥ ، وقد أشار أستاذنا الدكتور تمام حسان إلى أنَّ فكرة المسافة ظهرت عند النحاة في ثلاثة مواضع هي : الإشارة إلى القريب والبعيد ، ونداء القريب والبعيد ، وعود الضمير إلى أقرب مذكور .

﴿لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩]، حيث إنَّ الضمير في (منهم) عائد إلى «الذين لا يؤمنون باللّـه واليوم الآخر» في الآية رقم (٤٥) من سورة التوبة[(١)]، فالفاصل بينهما ثلاث آيات، دون أدنى لبس، لأنَّ الإحالة في هذه الآيات الثلاث دائرة على ذلك المرجع نفسِه.

وأمَّا دور هذا العامل في الترجيح فيظهر على المستوى النظري في قاعدة أنَّ الأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا إذا كان مضافًا إليه فالأصل عوده على المضاف لأنه المحدث عنه[(٢)]، أمّا على مستوى الاستعمال القرآني فنستطيع تلمس دوره في الترجيح ومدى قوته من خلال النظر في الآيات الكريمة التالية:

يقول اللّـه تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ١٩]، فقيل: إنَّ الضمير في (أسروه) للسيارة، وقيل: لإخوة يوسف عليه السلام[(٣)]، وثمَّةَ احتمال ثالث هو أنْ يعود الضمير على (واردهم)، وهو أقرب إليه من (سيَّارة).

لو أنَّنا الآن أخذنا بمبدإ القرب لقلنا إنَّ الضمير عائد إلى (واردهم) كما ذكر الزمخشري[(٤)]، لكننا سنصطدم بمخالفة مرجِّحٍ آخر هو المطابقة في العدد إذ كيف يعود ضمير الجمع على مفرد؟ هنا يظهر ما سبقت الإشارة إليه من التعارض بين المرجحات، ولكي يصحح الزمخشريُّ ما ذهب إليه لجأ إلى التأويل حيث قال: «الضمير للوارد وأصحابه»[(٥)]، مع أنَّ السياق ليس فيه ذكر لا صريح ولا ضمنيٌّ لأصحاب الوارد، وفي الحقِّ أنَّ هذا التأويل قد ورد مثلُه عن مجاهد والسدي[(٦)]، ورجَّحَه الطبريُّ بالقرب قائلًا: «وأولى هذه الأقوال بالصواب: قولُ من قال: وأسرَّ

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ١٠/ ٢٢٠.
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٤.
(٣) انظر: التبيان ٢/ ٧٢٧.
(٤) انظر: الكشاف ٢/ ٤٥٢.
(٥) السابق ٢/ ٤٥٢.
(٦) انظر: تفسير الطبري ١٣/ ٤٦، ٤٧.

وارد القوم المدلي دلوَه ومن معه من أصحابه ، مِنْ رُفْقَتِه السيارة ، أمرَ يوسفَ أنَّهم اشتروه ، خيفةً منهم أن يستشركوهم ، وقالوا لهم : هو بضاعة أبضَعَها معنا أهل الماء ، وَذلك أنه عقيب الخبر عنه ، فلأَنْ يكون ما وَلِيَهُ مِنَ الخبر خبرًا عنه ، أشبهُ من أن يكون خبرًا عمَّن هو بالخبر عنه غيرُ متَّصِل»(١) .

وعلىٰ الرَّغمِ من أنَّ كلامَ الطبريِّ هنا نصٌّ في الترجيح بالقرب فإنَّني أرىٰ أنَّ المطابقةَ أقوىٰ من القرب في الترجيح ؛ لكونها شرطًا في المترابطين دونه ، ولكون فارق المسافة هنا بين المرجعين غيرَ كبير ، فرعاية مقتضىٰ المطابقة أولىٰ ، فيكون الضمير مترددًا بين السيارة والإخوة ، ثمَّ نُعْمِلُ عامِلَ القُرْبِ بعد ذلك فيترجحُ عَودُه إلىٰ السيَّارة ، ويساعده أنَّ إخوةَ يوسف ـ في آخر العهد بهم ـ قد غادروا مكان البئر(٢) حيث قال تعالىٰ : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ الآية [يوسف :١٦] ، فمتىٰ عادوا وشاهدوا الوارد حتَّىٰ يبيعوا أخاهم له علىٰ أنَّه عبد كما رَوَي الطبريُّ عن ابن عباس رضي اللَّـه عنهما(٣)؟!

وهذا الذي رجَّحتُه بما سبق هو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور غيرَ مُجيزٍ سواه ، حيث يقول مبيِّنًا وجهَ إخفاء السيَّارةِ أمرَ يوسفَ عليه السلام : «والضمير للسيارة لا محالةَ ، أي أخْفوا يوسف عليه السّلام ، أي خبر التقاطه خَشيةَ أنْ يكونَ مِنْ وِلْدانِ بعض الأحياء القريبة من الماء قد تردّىٰ في الجب ، فإذا عَلِمَ أهلُه بخبره طلبوه وانتزعوه منهم ، لأنهم توسموا منه مخائل أبناء البيوت ، وكان الشأن أن يعرّفوا مَنْ

(١) السابق ١٣/ ٤٩ .

(٢) وهذا من المرجحات الجزئية التي لا جامعَ لها حتَّىٰ الآن أخصَّ مِنَ السياق ، وقد وصفها أستاذنا الدكتور تمام حسان بأنَّها اعتبارات دلالية « تحول دون ارتباط عود الضمير بالضرورة بقاعدة نحوية معينة أي أنَّ قولَ النحاةِ إنَّ الضميرَ يعودُ إلىٰ أقربِ مذكورٍ لا ينبغي أن يُقْبَلَ قبولًا مُطْلَقًا إذْ قَدْ يَتَطَلَّبُ المعنىٰ عودَه إلىٰ أبعدِ مذكورٍ » [البيان في روائع القرآن ص ٣٨ ، وقد قدم لهذه النتيجة بتحليل المواضع التالية من القرآن الكريم : النساء :٨١ ، البقرة :٢٣٠ ، يوسف :٧-٩ ، البقرة :٦٧- ٧٣ ، الكهف :٣٢-٣٤ ، البقرة :٢٦٦] وقد كان عامل القرب مرجِّحًا في الموضعين الأولين فقط .

(٣) انظر : تفسير الطبري ١٣/ ٤٩ ، وهي رواية ضعيفة السند لضعف رواتها من محمد بن سعد العوفي إلىٰ جده عطية العوفي الذي رواها عن ابن عباس = علىٰ ما بيَّنه الشيخ أحمد شاكر مفصَّلًا في تحقيقه لتفسير الطبري ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، وفي ذكرِ الطبريِّ ترجيحَه غيرَ ما رواه عن ابنِ عبَّاسٍ عقيبَه مباشرةً أمارةٌ علىٰ عدم ثبوتِ صِحَّةِ الرِّوايةِ عندَه .

كان قريبًا مِنْ ذلك الجبِّ ويعلنوا كما هو الشأن في التعريف باللّقطة»(١) .

ويقول اللّـه تعالىٰ : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة :٢٨٢] ، فنجد الضميرين في (يتق) و(يبخس) يحتملان العود إلىٰ (كاتب) كما عاد ضمير (فليكتب) ، والعود إلىٰ (الذي عليه الحق) ، ويرجح الثاني كونه الأقرب ، لكننا لو تأملنا السياق لوجدنا عودَهما علىٰ (كاتب) أكثر فائدة ، ولهذا استبعد الطاهر بن عاشور الوجه الثاني قائلًا : «وعندي أنَّ هذا بعيد ؛ إذ لا فائدةَ بهذه الوصاية ، فلو أخفىٰ المدين شيئًا أو غَبَنَ لأنكر عليه ربُّ الدَّين ؛ لأنَّ الكتابةَ يحضرها كلاهما لقوله تعالىٰ : (وليكتب بينكم)»(٢) ، ورجح الأول «بقرينة أنَّ هذا النهي أشد تعلقًا بالكاتب ، فإنه الذي قد يَغْفُل عن بعض ما وقع إملاؤه عليه»(٣) .

وهنا نرىٰ تقديم المرجح السياقي الجزئي علىٰ القرب ، كما تقدمت عليه المطابقة في الموضع الأول ، مما يدل علىٰ عدم قوته في الترجيح ، لكنه إذا لم يُعارَض أو عورض وانضم إليه ما يقويه عُمِلَ به كما في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [التوبة : ٢٣] .

إذْ يحتمل اسم الإشارة (أولئك) ابتداءً الإحالة إلىٰ مدلول (مَنْ) وإلىٰ مدلول (آباءَكم وإخوانكم) ، ويُرَجِّحُ الأوَّلَ قربُه من المحيل ، وكونُ المحيل واقعًا في صدر جوابه ؛ ولذلك لم يذكر الطبريُّ غيرَ مقتضاه حيث قال : « (فأولئك هم الظالمون) ، يقول : فالذين يفعلون ذلك منكم ، هم الذين خالفوا أمرَ اللّـه ، فوضعوا الولاية في غير موضعها ، وعصوا اللّـه في أمره»(٤) ، وكذلك صنع البغويُّ(٥) ، والرازيُّ(٦) ،

(١) التحرير والتنوير ١٢/ ٢٤٢ .
(٢) السابق ٣/ ١٠٤ .
(٣) السابق ٣/ ١٠٤ .
(٤) تفسير الطبري ١١/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٥) انظر : تفسير البغوي ٣/ ٩٢ .
(٦) انظر : تفسير الرازي ١٦/ ١٩ .

والخازنُ (١) ، وأبو حيانَ (٢) ، والبقاعيُّ(٣) ، وأبو السعود(٤) ، وذكر الطاهر بن عاشور الوجهين فقدم الأول ثم بَيَّنَ جواز الثاني بقوله : «ويجوز أنَّ يكون (هم الظالمون) عائِدًا إلىٰ ما عاد إليه ضمير النصب في قوله : (ومن يتولهم) أي إلىٰ الآباء والإخوان الذين استحبّوا الكفر علىٰ الإيمان ، والمعنىٰ ومن يتولّهم فقد تولّىٰ الظالمين فيكون الظلم علىٰ هذا مرادًا به الشرك ، كما هو الكثير في إطلاقه في القرآن»(٥) .

وأمَّا المخالفة في العدد بين (أولئك) ولفظ (مَنْ) فهي مخالفة كلَا مخالفةٍ ؛ لأنَّ معنىٰ (مَن) هنا الجمع ، وكما يجوز مراعاة لفظه يجوز مراعاة معناه كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء :٦٩] ، فـ(أولئك) الأولىٰ تشير إلىٰ مدلول (مَنْ) بلا احتمال ، أمَّا الثانية فتحتمل العَوْدَ علىٰ (مَنْ) كالأُولَىٰ ، والعَوْدَ علىٰ (النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ)(٦) ، وهو الراجح لقربه ، قال الطبري : «وأما قوله جل ثناؤه : ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ ، فإنه يعني : وحَسُنَ هؤلاءِ الذين نَعَتَهُمْ ووَصَفَهُمْ رفقاءَ في الجنة»(٧) ، وعليه فـ(رفيقًا) تمييز مفرد أو حال ، وعلىٰ الأوَّل فهو تمييز محوَّل عن فاعل(٨) ، أي وحسن رفيقُ أولئك ، فيكون المراد بالرفيق هو الأنبياء ومَنْ بعدَهم ، وباسم الإشارة (مَنْ يُطِعْ) .

وبيَّنَ ابنُ عادل وجه الاحتمال الأوَّل من جهة المطابقة بين (أولئك) و(مَنْ) بقوله : «وإنما جُمِعَ علىٰ مَعْنَاهَا [أي معنىٰ (مَنْ)] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج : ٥] ،

---

(١) انظر : تفسير الخازن ٣/ ٩٢ .
(٢) انظر : البحر المحيط ٥/ ٢٣ .
(٣) انظر : نظم الدرر ٨/ ٤٢٠ .
(٤) انظر : تفسير أبي السعود ٣/ ١٣٥ .
(٥) التحرير والتنوير : ١٠/ ١٥١ .
(٦) انظر : اللباب لابن عادل ٦/ ٤٨٠ ، وتفسير أبي السعود ٢/ ١٦٠ ، وروح المعاني ٥/ ٧٨ .
(٧) تفسير الطبري ٧/ ٢١٢ .
(٨) انظر : روح المعاني ٥/ ٧٨ .

وعلىٰ هذا فيُحْتَمَل أن يُقال : إنه رَاعَىٰ لَفْظَ (مَنْ) فأفْرَد في قوله (رفيقًا) ، ومَعْنَاها فجمع في قوله : (أولئك) إلا أن البَدَاءَة في ذلك بالحَمْل علىٰ اللَّفْظِ أحسن ، وعلىٰ هذا فيكون قد جَمَعَ فِيهَا بين الحَمْل علىٰ اللَّفْظِ في (يُطِعْ) ثم علىٰ المَعْنَىٰ في (أولئك))»(١) .

ويقول اللّـه تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر :٣٢] ، الضمير في (فمنهم) يجوز أنْ يعود إلىٰ (عبادنا) وإلىٰ (الذين اصطفينا) ، ومع أنَّ الأوَّل أقرب فإنَّ الثاني هو الأرجح هنا لأنَّه معتمد الإسناد ، إذ إنَّ (من عبادنا) في حيز صلة الموصول ، فهي من تمام بيانه ، والفاء بعدها في (فمنهم) للتفصيل ، فالمناسب أن يكون التفصيل للموصول لا لشيءٍ في حيِّزه ؛ لأنَّ هذا يكون عدولًا عن مساق الكلام من غير أنْ يعقبَه رجوعٌ إليه فبعده قوله تعالىٰ : ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ [فاطر :٣٣] ، ولو أريد الحديث عن (عبادنا) لغُيِّر وجهُ الكلام حتىٰ يكون هو معتمدَ الحديث ، ويؤيدُ هذا ما رواه الترمذي وحسَّنَه عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ قَالَ : «هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ» (٢) ، ويلزم من هذا أنَّ الحديث عن المصطفين لا عن مطلق العباد الذين فيهم المؤمن والكافر .

وقد ظهر مما مضىٰ أنَّ الترجيح بالقرب ليس علىٰ درجة من القوة كافية لمقابلة غيره من المرجحات خاصة معتمد الحديث ، وأنه يحتاج إذا عورض إلىٰ انضمام مؤيدات له حتىٰ يظهر علىٰ معارضه ، وسيأتي في الحديث عن المرجح التالي بيانٌ لتقديم الترجيح باتحاد النسق علىٰ الترجيح بالقرب .

---

(١) اللباب ٦/ ٤٨٠ .

(٢) سنن الترمذي حديث رقم (٣٢٢٥) ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، دار الجيل ـ بيروت ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م . ٥/ ٢٧٧ .

٣- **وأمَّا الترجيح باتحاد النسق** فالمراد به اتحاد الضمائر المتساوقة في مرجع واحد ، في مقابل تفريقها على مراجعَ مختلِفَةٍ ، ويظهر بهذا أنَّه خاصٌّ بالإحالة بالضمير ، وهو قائمٌ على فكرةٍ أشار إليها الزمخشريُّ في تفسيره تدور حول عدِّ تفريقِ الضمائر مُخِلًّا بالفصاحة ، فلا يجوز حملُ النَّظم القرآنيِّ عليه ؛ لأنَّ ما يُخِلُّ بالفصاحةِ يخلُّ بالبلاغة ، ومِنْ ثَمَّ يُخِلُّ بالإعجاز ، وذلك حيث يقول في قول اللّـه تعالى : ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه :٣٩] : «والضمائر كلها راجعة إلى موسى ، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجْنَةٌ ، لما يؤدي إليه مِنْ تنافرِ النَّظْمِ . فإنْ قُلْتَ : المقذوفُ في البحر هو التابوت ، وكذلك الـمُلقَى إلى الساحل ، قلتُ : ما ضرّكَ لو قلتَ : المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت؟ حتى لا تُفَرِّقَ الضمائر فيتنافرَ عليك النَّظْمُ الذي هو أمُّ إعجازِ القرآنِ والقانونُ الذي وقع عليه التحدّي ، ومراعاتُه أهمُّ ما يجب على المفسر»[١] .

وقال عند قوله تعال : ﴿ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح :٩] : «والضمائر لله عز وجلّ ، والمراد بتعزير اللّـه تعزيرُ دينه ورسوله ﷺ ، ومَنْ فَرَّقَ الضمائرَ فَقَدْ أَبْعَدَ»[٢] .

وقد أقرَّه على هذا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ ، حيث حَمَلَ جملةَ (يبلِّغها) في قول كعب بن زهير رضي اللّـه عنه :

ولَنْ يُبَلِّغَها إلا عُذافِرَةٌ ∴ لها على الأَيْنِ إِرْقالٌ وتَبْغِيلُ

على «أنها صفةٌ لـ(أرضٍ)[٣] ، فلا بدَّ من تحمُّلِها ضميرَها»[٤] ، فصرف الضمير إلى (أرضٍ) لا إلى (سعادُ) ثم قال : «فإن قلتَ : قَدِّرِ الواوَ للاستئناف ، وقد صحَّ رجوعُ الضميرِ لـ(سعادَ) ، قلتُ : في هذا التقدير خروجٌ عن أصلين نحويٍّ وبيانيٍّ : أمَّا النحويُّ

(١) الكشاف ٣/ ٦٣ .

(٢) السابق ٤/ ٣٣٥ .

(٣) من قوله في البيت السابق :

أَمْسَتْ سُعادُ بِأَرْضٍ ما يُبَلِّغُها ∴ إلا العِتاقُ النَّجِيباتُ المراسيلُ .

(٤) شرح بانت سعاد ص٥١ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

فلأنَّ الأصلَ في الواوِ العطفُ لا الاستئنافُ ، وأمَّا البيانيُّ فلأنَّ تناسبَ الضمائرِ أوْلَىٰ مِنْ تنافرِها ؛ لهذا قال الزمخشريُّ في قوله تعالىٰ : ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ﴾ [طه :٣٩] : الضمائر كلها لـ(موسىٰ) . . .»(١) وحكىٰ كلامَ الزمخشريِّ السابق .

وردَّدَ نحوَ ذلك الشنقيطي من المعاصرين إذ يقول : «والصواب رجوعُه إلىٰ موسىٰ في داخل التابوت ، لأنَّ تفريقَ الضمائرِ غيرُ حَسَنٍ»(٢) .

وهذا الذي قاله الزمخشري يرفع درجة هذا المرجح في القرآن الكريم خصوصًا إلىٰ وجوبِ الأخذ به وتقديمِه علىٰ ما يخالفُه إنْ وُجِدَ ، وإلا لَزِمَ الإخلالُ بالإعجازِ كما سبق ، وهو في غير القرآن غير واجب ؛ لأنَّه عُرضة لبعض ما يخل بالفصاحة ، وإن كان حمل الكلام عليه أولىٰ .

وفي مقابل هذا الموقف نجد الشيخ يس الحمصي [ت ١٠٦١هـ] يقيد إخلال تفريق الضمائر بالفصاحة بالإلباس ، ويَرُدُّ بذلك علىٰ الزمخشريِّ ومَنْ وافقه ، وقد بسط القول في ذلك في حاشيته علىٰ (شرح قطر الندىٰ للفاكهي) حيث يقول : «إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها في المرجع ، وقد يُخرَجُ عن الأصل كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ فإنَّ ضمير (فيهم) لأصحاب الكهف ، و(منهم) لليهود ، قاله ثعلب والمبرد ، ومثله : ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ قال ابن عباس : ساء ظنُّه بقومه وضاق ذرعًا بأضيافه ، وبه يُعلَم أنَّه لا عيبَ علىٰ مَن جعلَ في قوله تعالىٰ : ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ الضميرَ الأوَّلَ لـ(موسىٰ) والثانيَ للتَّابوت ، وأنَّه لا حجةَ في ذلك ، ولا تنافرَ خلافًا للزمخشريِّ ، وإن أقرَّه المصنِّف في شرحه (بانت سعاد) ، والسيوطي في الإتقان(٣) ،

---

(١) شرح بانت سعاد ص٥١ .

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي [ت١٣٩٣هـ] دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ٤/ ٥٠٧ .

(٣) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، حيث قال السيوطي : «الأصل توافق الضمائر في المرجع حذرًا من =

وهو عجيب منه[١] لأنَّه معترف بأنَّ ذلك هو الأصل وقد عُدِلَ عنه في التنزيل كما مثلنا ، ولو كان فيه هُجْنَةٌ وتنافرٌ لَصِيْنَ النظمُ المعجزُ عنه ، وعجبت من الزمخشري أيضًا لأنه اعترف به في قوله تعالى : ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ﴾ [البقرة : ١٨١] فإنه أشار إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء الواقع من المحتضر ، والثالث راجع إلى التبديل أو إلى[٢] الإيصاء المبدل المفسر[٣] ، وقد أشار البيضاوي في آية (طه) إلى الردِّ على الزمخشري حيث جعل إرجاعَ الضمائرِ كلِّها لـ(موسى) أولى ، فأشار بدعوى الأولوية إلى أنه لا إخلال في مخالفته[٤] .

واعلم أنَّ اختلافَ مرجع الضمائر إنَّما يكون مخلًّا بالفصاحة وموجبًا للهُجْنَةِ إذا أدَّى إلى التباسٍ في الكلام واشتباهٍ في المرام ، بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام ، وآية (طه) ليست من هذا القبيل إذْ لا اشتباهَ فيها عند الاختلافِ كما لا يخفى»[٥] .

= التشتيت ، ولهذا لما جَوَّزَ بعضُهم في ﴿ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [طه : ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى ، عابه الزمخشري وجعله تنافرًا مخرجًا للقرآن عن إعجازه ، . . . وقد يُخْرَجُ عن هذا الأصل كما في قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ فإن ضمير فيهم لأصحاب الكهف ومنهم اليهود ، قاله ثعلب والمبرد ، ومثله ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه وضاق ذرعًا بأضيافه . وقوله ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ الآية ، فيها اثنا عشر ضميرًا كلها للنبي ﷺ ، إلا ضمير عليه فلصاحبه ، كما نقله السهيلي عن الأكثرين ، لأنه ﷺ لم تنزل عليه السكينة ، وضمير جعل له تعالى ، وقد يخالف بين الضمائر حذرًا من التنافر نحو ﴿ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ الضمير لاثني عشر ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ ﴾ أتى بصيغة الجمع مخالفًا ؛ لعوده على الأربعة» .

(١) يعني من السيوطيِّ .

(٢) في المطبوعة «وإلى» والصواب (أو) كما في الكشاف .

(٣) انظر : الكشاف ١/ ٢٢٤ .

(٤) يشير الشيخ يس بذلك إلى قول البيضاويِّ في تفسيره : «والأولى أن تجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم ، فالمقذوف في البحر والملقى إلى الساحل وإن كان التابوت بالذات فموسى بالعرض» [تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٦/ ٣٤٦] .

(٥) حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، وقد كرر هذا المعنى في حاشيته على التصريح حيث يقول عن تخالف الضمائر في المراجع : «الحقُّ أنَّه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبسَ خِلافًا للزمخشريِّ في تفسير سورة طه . . .» [حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٤٦] ، ويكرر في موضع آخر منه : «أنَّ مخالفتها فصيح لا ضعف فيه حيث لا إلباس ، وأنَّه وقع في القرآن المجيد» [٢/ ٣٠٨] .

وقد علَّق الشهاب الخفاجي [ت١٠٦٩هـ] معاصر الشيخ يس على كلام البيضاوي المشار إليه بما يشي بموافقته ، حيث قال : «قوله : (والأولى أن يُجعَل الخ) إشارة إلى أنَّ بعض الضمائر يحتمل أن يعود إلى التابوت لأنَّه المقذوف والملقى ، لكنْ فيه تفكيكٌ للنظم ، لكنَّه أشار بقوله : (الأولى) إلى أنَّه جائزٌ إذا قامت عليه قرينةٌ أو رجَّحه مُرَجِّحٌ كالقرب هنا ، لو لم يعارضْه أنَّ المقصود بيان أحوال موسى عليه الصلاة والسلام ، وهذا يحتمل أنَّه ردٌّ على الزمخشريِّ إذ قال : (فيه هُجنَةٌ لما يؤدِّي إليه من تنافر النظم)» (١) .

وممن ذهب إلى تجويز تخالف الضمائر في آية (طه) مع تقديمِه ـ ابنُ عطية(٢) ، والبقاعيُّ(٣) ، والطاهر بن عاشور(٤) .

ويشهد لهذا المذهب الثاني ، وهو عدمُ إيجابِ الحملِ على التوافقِ المواضعُ التي تختلفُ فيها مراجعُ الضمائرِ مَعَ فعلِ القولِ في المحاوراتِ ، نحوُ قولِه تعالى : ﴿قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ * قَالَ لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَـٰلٍ مِّنۡ حَمَإٍ مَّسۡنُونٍ * قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ * وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ * قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ * إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ * قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ * قَالَ هَـٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ *﴾ [الحجر :٣٢-٤٢] .

وكذلك إذا كان مقول القول دالًّا على من يصدر عنه نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة :٣٣] ، فإنَّ «الضمير في (أنبأ) لآدم وفي (قال) ضمير اسم الجلالة وإنما لم يؤت بفاعله اسمًا ظاهرًا مع أنه جرى على غير من هو له أي

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦/ ٣٤٦ .
(٢) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٤٤ .
(٣) انظر : نظم الدرر ١٢/ ٢٨٧ ، وذلك في ضمير (فليلقه) .
(٤) انظر : التحرير والتنوير ١٦/ ٢١٦ ، ٢١٧ .

عقب ضمائر آدم في قوله :(أنبئهم) و(أنبأهم) لأن السياق قرينة على أن هذا القول لا يصدر من مثل آدم»[١] .

وكذا إذا كان الضمير في حيِّزِ موصول أو موصوف نحو قوله تعالى :﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة :١١٥] ، فإنَّ الضمير في (أعذبه) الأوَّل عائد إلى (مَنْ) وفي الثاني عائد إلى (عذابًا) ؛ لأنَّه واقعٌ في حيِّزه ، إذ هو في جملةِ نعتٍ له ، ومثل هذا لا يخالف فيه الزمخشري[٢] مع أنَّ فيه تخالفَ الضمائر .

أمَّا أبو حيان فقد نحا منحًى آخر في ترجيح عود الضمائر إلى (موسى) عليه السلام في آية (طه) إذ يقول : «والظاهر أن الضمير في ﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ عائد على موسى ، وكذلك الضميران بعده[٣] ؛ إذ هو المحَدَّثُ عنه لا (التابوت) ، إنما ذُكِرَ (التابوت) على سبيل الوعاء والفضلة»[٤] فجعل عود الضمائر على موسى عليه السلام من باب أنَّه المحدَّث عنه لا من باب طلب توافق الضمائر في المرجع .

وهو بهذا ينبه إلى أساس مهم من أسس الترجيح هنا هو **معتمَد الحديث** وقد سبقت الإشارة إليه في الباب الثاني ، ويبدو أنَّ هذا الأساسَ عندَه هو الداعي إلى رعاية اتحاد نسق الضمائر ، لا مسألةَ التنافر ودورَها في الفصاحة ، فالضمائر تتحد في المرجع لأنَّه معتمدُ الحديثِ ومحورُه ، وهو أقوى لديه مِنَ القُرْبِ ، بحيث يكون المعوَّل عليه عند التعارض ، وهذا ما يؤكده بقوله : «ولقائلٍ أن يقول : إنَّ الضميرَ إذا كان صالحًا لأَنْ يعودَ على الأقربِ وعلى الأبعدِ كان عوده على الأقرب راجحًا ، وقد نص النحويون على هذا فعوده على (التابوت) في قوله : ﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ﴾ راجح . والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدَّثُ عنه والآخر فضلة كان عودُه على المحدَّثِ عنه أرجحَ ، ولا يُلْتَفَتُ إلى القُرْبِ ؛ ولهذا رَدَدْنا على أبي محمد بن حزم في دعواه أن الضمير في قوله :

(١) التحرير والتنوير ١/٤١٧ .

(٢) انظر : الكشاف حيث يقول : «والضمير في (لا أعذبه) للمصدر» ١/٦٩٣ .

(٣) جَعْلُه ظاهرًا إشارةٌ إلى إمكان الحمل على غيره لو ساعده مساعد ، فهو من أصحاب المذهب الثاني .

(٤) البحر المحيط ٦/٢٢٦ .

﴿ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ ﴾ عائد على (خنزير) لا على (لحم) لكونه أقربَ مذكورٍ ، فيحرم بذلك شحمه وغضروفه وعظمه وجلده ـ بأنَّ المحدَّثَ عنه هو لحمُ خِنزير لا خنزيرٌ»(١) .

ويؤكِّد أبو حيان هذه النظرةَ بقوله ـ متعقبًا الزمخشريَّ ـ عند قول اللّـه تعالى : ﴿ فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ ﴾ [آل عمران :١٥٣] : «الفاعلُ بأثابكم هو اللّـه تعالى . . . قال الزمخشري : «ويجوز أن يكون الضمير في : فـ(أثابكم) للرسول ، . . .» ، وهو خلاف الظاهر ؛ لأنَّ المسندَ إليه الأفعالُ السابقةُ هو اللّـه تعالى ، وذلك في قوله : ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾ ، وقوله : ﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ﴾ ، فيكون قوله : (فأثابكم) مسندًا إلى اللّـه تعالى ، وذِكْرُ الرَّسولِ إنَّما جاء في جملة حالية ، نَعَى عليهم فرارَهم مع كونِ مَنِ اهْتَدَوْا على يده يدعوهم ، فلم يجيءْ مقصودًا لأنْ يُحدَّثَ عنه ، إنما الجملة التي ذُكِرَ فيها في تقديرِ المفرد ؛ إذ هي حال»(٢) . فبنى الترجيحَ على معتمَد الحديث ، في حين نرى فكرة اتساق الضمائر وعدم تفكيكها أبرز في الترجيح هنا عند الآلوسي(٣) والطاهر بن عاشور(٤) .

والحقُّ أنَّ فكرة معتمَد الحديث برغم قيمتها في ذاتها ورعايتها السياقَ الذي ترد فيه الضمائر كشأنِ المذهب الثاني المتقدِّم ، فإنَّها لا تصلح منطلقًا للقول بضعف تخالف الضمائر في المرجع ، لسبب يسير هو أنَّها قد تتعارض مع انتساق الضمائر ، فيكون لكلٍّ وجهةٌ من الإحالة هو موليِّها ، ويظهر ذلك جليًّا في قول اللّـه تعالى : ﴿ وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا ﴾ [النساء : ١٥٩] ، إذْ لدينا هنا ضميران هما ضميرا (به) و(موته)(٥) ، فأمَّا الهاء في (به) فتحتمل العود على :

(١) البحر المحيط ٦/ ٢٢٦ .

(٢) البحر المحيط ٣/ ٩١ .

(٣) انظر : روح المعاني ٤/ ٩٢ .

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٤/ ١٣١ .

(٥) أمَّا الضمير في (يكون) فيصرفه إلى (عيسى) عليه السلام مجيء ضمير أهل الكتاب بعده جمعًا ، وأنَّ النبيَّ هو الذي يشهد على قومه لقوله تعالى : ﴿ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا ﴾ [النساء :٤١] .

(عيسىٰ) عليه السلام أو علىٰ الرفع ، وأمَّا الهاء في (موته) فتحتمل العود علىٰ : (عيسىٰ) أو الكتابي ، فحمل الضميرين علىٰ (عيسىٰ) عليه السلام فيه اتِّساقٌ للضمائر ، لكنَّ المُحدَّثَ عنه هنا هو الكتابي ، إلا أنَّ أبا حيان ردَّ الأمر إلىٰ قاعدته فقال : «والظاهر أن الضميرين في (به) و(موته) عائدان علىٰ عيسىٰ ، وهو سياق الكلام»(١) .

وهذا يجرنا إلىٰ مسألة **التعارض بين القرب واتحاد النسق** ، إذ يظهر من المواقف السابقة أنَّ مراعاة اتحاد النسق أوْلىٰ ، سواءٌ بنيناه علىٰ عدم التنافر أو علىٰ معتمَد الحديث ، ويؤكد هذا قولُ الشنقيطيِّ عن قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ [العاديات : ٧] : «فإنَّ الضمير يحتمل أن يكون عائدًا إلىٰ الإنسان وأن يكون عائدًا إلىٰ ربِّ الإنسان المذكور في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾[العاديات : ٦] ، ولكنَّ النظمَ الكريم يدل علىٰ عوده إلىٰ الإنسان وإن كان هو الأول في اللفظ ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات : ٨] ، فإنَّه للإنسان بلا نزاع ، وتفريق الضمائر بجعل الأول للرب والثاني للإنسان لا يليق بالنظم الكريم»(٢) .

وفي هذه السورة نفسِها نجد قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا * فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴾ [العاديات :٤ ، ٥] ، فالهاء في (به) ، تحتمل العود إلىٰ (صبحًا) ، أو إلىٰ العَدْوِ المتضمَّنِ في (العاديات) ، أو إلىٰ المكان المفهوم مِنَ (العاديات) لأنَّ العَدْوَ يقتضي مكانًا فيكون من دلالة الالتزام ، أو «لأنَّ الغبار لا يثار إلَّا مِنْ موضعٍ ، وإنْ لم يُذْكَرْ ، وإذا عُرِفَ اسمُ الشَّيْءِ كُنِيَ عنه وإنْ لم يَجْرِ له ذكر»(٣) ، والهاء في (به) الثانية تحتمل العود إلىٰ (صبحا) ، أو إلىٰ (نقعا) ، أو إلىٰ العدو المتضمن في العاديات ، أو إلىٰ مكان العدو ، فهذه مجمل الاحتمالات فيها(٤) ، ومن البيِّن أنَّ الثاني يزيد علىٰ الأوَّل احتمال عودِه إلىٰ (نقعًا) وهو

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٠٨ .

(٢) أضواء البيان ١/ ١٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٥ .

(٤) وقد رجَّح عودَه إلىٰ (الصبح) الزمخشريُّ [انظر : الكشاف ٤/ ٧٨٧] ، وابنُ عطيةَ [انظر : المحرر الوجيز ٥/ ٥١٤] ، وأبو حيَّانَ [انظر : البحر المحيط ٨/ ٥٠١] ، وذهب إلىٰ عودِه علىٰ (مكان العدو) الفراءُ [انظر : معاني القرآن ٣/ ٢٨٥] ، والطبريُّ [انظر : تفسير الطبري ٢٤/ ٥٨٠] ، والعكبريُّ [انظر : التبيان ٢/ ١٣٠٠] .

له أقربُ مذكور ، وعليه يتعارض فيه موجَبُ انتساق الضمائر وموجَبُ القُربِ .

وأرىٰ أنَّ إعادة الضمير الأوَّل علىٰ (الصبح) أرجحُ لتقديم المرجع الملفوظ علىٰ الملحوظ ، وكذا الثاني لهذا ولِيَتَّحِدَ نَسَقُ الضَّمِيرَينِ ، وإِنْ عورِضَ بقربِ (نَقْعًا) ، فإنَّ اتحادَ النَّسقِ مقدَّمٌ علىٰ القرب .

ويختلف الأمر إذا طالت المسافة جدًّا إذ يقوىٰ حينئذٍ الحمل علىٰ الأقرب ، ويبقىٰ الحكم النهائي ـ إنْ كان ـ للمرجحات السياقية ، ويتضح هذا في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] ، فواو الجماعة من (جعلوا) و(خرقوا) تعود علىٰ (قومك) في الآية (٦٦) : ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ ، وعليه فمقتضىٰ اتِّحاد النسق عود ضمير النصب في (خلقهم) علىٰ (قومك) ، ويعارضه احتمال عوده إلىٰ (الجن) مع كونه الأقرب ، والمسافة الفاصلة بين الضمير والمرجع الأول كبيرة ، فيقوىٰ بذلك الاحتمال الثاني ولهذا رجحه الطاهر بن عاشور فقال : «وهذا الوجه أظهر»(١) ، وأجرىٰ أبو حيان الآية علىٰ قاعدته فقال : «والضمير في (وخلقهم) عائد علىٰ الجاعلين إذ هم المحدَّث عنهم»(٢) ، والذي أراه أنَّه من باب الثراء الدلالي ، فلا موجِبَ للترجيح ؛ لاستواء الوجهين بلا تناقض ولا ضعف ؛ وذلك لأن اعتبار القرب هنا قَوِيَ لطول المسافة فساوىٰ اتِّحادَ النسق ، ويكون التعجيب من حال المشركين علىٰ الأوَّل من جهلهم وسوء نظرهم ، وعلىٰ الثاني من مخالفتهم لمقتضىٰ علمهم(٣) ، فدلَّ لفظ الآية علىٰ التعجيب من الأمرين معًا مع الإيجاز .

وأمَّا إذا اتَّفق مقتضىٰ القرب ومقتضىٰ اتِّحاد النسق فإنَّ اعتبارَهما يكون أقوىٰ من اعتبار غيرهما ، كما في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ

(١) التحرير والتنوير ٧/ ٤٠٧ .

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٩٦ .

(٣) انظر : التحرير والتنوير ٧/ ٤٠٧ .

﴿ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة :١٤] ، فالضمير من (بينَهم) يعود إلى النصارى لأنَّهم هم المُحدَّث عنهم ، وبه تنتسق الضّمائر(١) .

هذا ، ومما يظهرُ فيه أثرُ الترجيحِ باتِّساقِ الضَّمائرِ حملُ ضميرِ (لَعَلَّهُم) في قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام : ٦٩] ـ على (الذين يخوضون) في قوله سبحانه : ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ﴾ [الأنعام :٦٨] ، دون حمله على (الذين يتقون) مع صلاحيته له ، وذلك حتَّى يتسق مع سابقه الذي في (حسابهم) .

وكذا حملُ الضمير في (ظلوا) من قوله تعالى : ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ * لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾ [الحجر :١٤ ، ١٥] على (الذين كفروا) لا (الملائكة) ، كما عاد الضمير في (عليهم) و(لقالوا) لتنتسق الضمائر ، ولأنَّ سياق الحديث عنهم من قوله تعالى : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر : ٢] .

٤- وأمَّا الترجيح بعموم الحكم فمحلُّه حيث يتردد اللفظ بين العهد والجنس ، فإنَّ الحمل على الجنس أنسب بمقام التشريع لكونه مقتضيًا لعموم الحكم ، والأصل في التشريع أن يكون عامًّا ، ولا يردُ ذلك فيما يحتاج إلى مرجعٍ وهو ضمير الغائب .

ويدلُّ على أنَّ الحمل على العموم أولى أنَّ عبد اللّـه بن الزبعرى قد فهم العموم من قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ * لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلّٞ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء : ٩٨ ، ٩٩] ، وهو حكمٌ أخرويٌّ فأجراه ـ معترضًا عليه ـ على عيسى وعزير عليهما السلام ، حيث قال : «هذا المسيح تعبده النصارى ، واليهود تعبد عزيرًا ، أفهما من حصب جهنَّم؟!»(٢) ، فنزَلَ رَدًّا عليه قولُ اللّـه تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء :١٠١] ، وقد علَّق القرطبيُّ بقولِه : «هذه الآية أصل في القول

(١) انظر : البحر المحيط ٣/ ٤٦٢ ، حيث استظهر عود الضمير على (الذين قالوا إنا نصارى) ، والتحرير والتنوير ٦/ ١٤٧ .
(٢) تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩٠ .

بالعموم ... فهذا عبد اللّـه بن الزبعرىٰ قد فهم في جاهليَّتِه مِنْ (ما) جميعَ مَنْ عُبِدَ ، ووافقه علىٰ ذلك قريشٌ وهم العرب الفصحاء واللُّسْنُ البلغاء ، ولو لم تكن للعموم لما صحَّ أن يُستثنىٰ منها ، وقد وجد ذلك فهي للعموم وهذا واضح»[1] .

ووجه الدلالة في هذا أنَّ ظاهر الخطاب في الآية للمشركين ؛ إذ قبل تلك الآية قوله تعالىٰ : ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[الأنبياء :٩٧] ، والسورة مكية فالمتبادر أنَّ الذين كفروا هم المشركون ؛ لأنَّهم النوع الموجود منهم في ظرف النزول ، ويعضد هذا استعمال (ما) في (وما تعبدون) ، فهي لغير العاقل فتناسب أصنام المشركين ، ولهذا قال الطبري عن جعل ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ استثناءً من ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ : إنَّه «قولٌ لا معنىٰ له ؛ لأن الاستثناءَ إنما هو إخراجُ المستثنىٰ مِنَ المستثنىٰ منه ، ولا شكَّ أنَّ الذين سبقت لهم من اللّـه الحسنىٰ إنما هم إمَّا ملائكةٌ وإمَّا إنسٌ أو جانٌّ ، وكلُّ هؤلاءِ إذا ذكرتها العرب فإن أكثر ما تذكرها بـ(مَنْ) ، لا بـ(ما) ، واللّـه تعالىٰ ذِكْرُه إنما ذكر المعبودِين الذين أخبر أنهم حَصَب جهنم بـ(ما) ، قال : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ إنما أريد به ما كانوا يعبدونه من الأصنام والآلهة من الحجارة والخشب ، لا من كان من الملائكة والإنس»[2] .

وعلىٰ الرغم من هذا كلِّه فقد فَهِمَ العَرَبُ الخلَّصُ العمومَ ولم يُنكَرْ ذلك عليهم ، فدلَّ ذلك علىٰ قوَّةِ الحمل علىٰ العموم ، وقد جاءت (ما) للعاقل منفردًا في قوله تعالىٰ : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص : ٧٥] ، فمجيئها له مع غيرِ العاقل أولىٰ[3] .

وقد رجَّح الطبريُّ في مواضعَ أخرىٰ الحملَ علىٰ العموم فقال عند قول اللّـه تعالىٰ : ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة :١١٦] ، «وغيرُ جائزٍ ادِّعاءُ خصوصٍ في آيةٍ عامٍّ ظاهرُها إلا

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩١ ، وراجع قواعد الترجيح عند المفسرين ، دراسة نظرية تطبيقية ، تأليف حسين بن علي بن حسين الحربي ، دار القاسم – الرياض ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، ص٥٣٣ .

(٢) تفسير الطبري ١٦/ ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٣) انظر في استعمال (ما) : المقتضب ٢/ ٥١ ، ٤/ ٢١٧ ، ٢١٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٨ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٣ .

بحُجَّةٍ يجبُ التسليمُ لها»(١) .

ويرتبط بهذا المرجِّح قاعدة أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وقد مضىٰ الحديث عنها تحت الرافد الأول من روافد العهد الذهني(٢) .

ومما يتنازعه العهد والجنس لفظ (الناس) في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٨] يقول الطاهر بن عاشور: «والتعريف في (الناس) للجنس ؛ لأنَّ ما علمتَ من استعماله في كلامهم يؤيد إرادة الجنس ، ويجوز أن يكون التعريف للعهد ، والمعهود هم الناس المتقدم ذكرهم في قوله : (إنَّ الذين كفروا) ، أو الناس الذين يعهدهم النبي ﷺ والمسلمون في هذا الشأن»(٣).

ومن ذلك لفظ (الكتاب) في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[البقرة :١٢١] ، فقد حمل التعريفَ فيه علىٰ العهد بعضُ المفسرين ومنهم الطبري(٤) والمعهود هو التوراة لأنَّها أصل عند اليهود والنصارىٰ معًا ، وقيل «المراد به التوراة والإنجيل واللام للجنس»(٥) ، وأرىٰ حملَه علىٰ الجنس أولىٰ ؛ فإنه يجمع التوراة والإنجيل وقد ذكر اليهود والنصارىٰ في الآية السابقة ، ويدل علىٰ معنىٰ التبعية لشريعة إلاهية ، وينبني علىٰ هذا انصراف الاسم الموصول (الذين آتيناهم الكتاب) إلىٰ اليهود والنصارىٰ معًا ، وهذا من التعين بالوصف ، وليس من الاستغراق وإلا لدخل المسلمون ولم يجر الحديث عنهم(٦) .

---

(١) تفسير الطبري ٢/ ٤٦٤ ، ١٠/ ٤٦٣ .

(٢) انظر : ص٣١٦ وما بعدها .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٢٦٢ ، وقارن : تفسير الطبري ١/ ٢٧٥ .

(٤) انظر : تفسير الطبري ٢/ ٤٨٧ .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١/ ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

(٦) يقول الطبري : «ولم يجر لأصحاب محمد ﷺ في الآية التي قبلها ذكر ، فيكون قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ موجَّهًا إلىٰ الخبر عنهم ، ولا لهم بعدها ذكر في الآية التي تتلوها ، فيكون موجَّهًا ذلك إلىٰ أنه خبرٌ مبتَدَأٌ عن قصص أصحاب رسول اللّـه ﷺ ، بعد انقضاء قصص غيرهم ، ولا جاء بأن ذلك خبر عنهم أثرٌ يجب التسليم له» انظر تفسيره ٢/ ٤٨٧ .

ومن ذلك لفظ (الأرض) في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] فإنَّ (أل) في الأرض يمكن أن تحمل على العهد والمراد «جزء من الكرة الأرضية معهود بين المخاطبين وهو إطلاق شائع كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ﴾ يعني الأرض المقدسة، وقوله: ﴿أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أي الأرض التي حاربوا اللَّـه فيها ... وقيل: أريد بها مكة لأنها الأرض المعهودة للرسول عليه الصلاة والسلام»(١)، ويجوز أن تحمل على الجنس فيكون «المراد في الآية المعنىٰ المشهور وهو جميع الكرة الأرضية كما هو غالب استعمالها في القرآن»(٢)، وإعمال المرجح الذي معنا يؤدي إلىٰ ترجيح الوجه الثاني، ولهذا استظهره الطاهر بن عاشور.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ [آل عمران: ١٠، ١١٦]، فإنَّ (الذين كفروا) و(أموالهم) و(أولادهم) كلٌّ منها يحتمل الجنس والعهد، وقد ذكر الرازي قولين في المراد بالموصول: «الأول: المراد بهم وفد نجران، وذلك لأنَّا رُوِّينا في بعض قصتهم أنَّ أبا حارثة بن علقمة قال لأخيه: إني لأعلم أنه رسول اللَّـه ﷺ حقًّا ولكنني إن أظهرت ذلك أخذ ملوك الروم مني ما أعطوني من المال والجاه، فاللَّـه تعالىٰ بيّن أنَّ أموالهم وأولادهم لا تدفع عنهم عذاب اللَّـه في الدنيا والآخرة، والقول الثاني: أنَّ اللفظ عام، وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ»(٣).

وإلىٰ العموم ذهب الطبريُّ حيث يقول: «يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، إن الذين جحدوا الحق الذي قد عرفوه من نبوَّة محمد ﷺ من يهود بني إسرائيل ومنافقيهم ومنافقي العرب وكفارهم . . .»(٤)، وهذا ما يقتضيه الأخذ بهذا المرجح

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ٢٤.
(٢) التحرير والتنوير ٨/ ٢٤.
(٣) مفاتيح الغيب ٧/ ١٩٩.
(٤) تفسير الطبري ٥/ ٢٣٤.

فالحمل على الجنس أولى(١) .

وينبغي التنبه إلى أنَّ إعمال هذا المرجح إنَّما يصحُّ فيما لم تقوَ فيه قرينةُ العهد بحيث يترجح حمله على معهود كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾ [المائدة : ٤٤] ، وذلك أنَّ (كتاب اللّـه) من حيث هو يمكن أن يراد به الجنس أو العهد ، لكنَّه في هذا السياق يراد به التوراة بخصوصها ؛ لأنَّها المذكورة هنا على أنَّها مرجع حكم النبيين والأحبار فهي محل الاستحفاظ أيْ الاستيداع الذي هو سبب الحكم لكونه حفظًا للمحكوم به(٢) ، ومن ثَمَّ كان هذا من وضع المظهر موضع المضمر ، فيترجح العهد على ذلك .

ويُشْكِلُ كثيرًا ـ في هذا الإطار ـ وجهُ استعمالِ الاسمِ الموصول (الذين)(٣) حيث تترددُ صلتُه بين أنْ تكونَ مذكورةً لمجرَّدِ تعيين المحال إليه به فيكون للعهد ، أو لإناطةِ الحكم بمضمونها فيكون للجنس .

ويكشف عمق هذا الإشكال مارواه البخاري في صحيحه «أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ : لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذَّبًا لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ ، إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدْ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ وَفَرِحُوا بِمَا أَتَوْا مِنْ كِتْمَانِهِمْ ، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ ﴿ يَفْرَحُونَ بِمَآ

(١) ومن العجيب قول الطاهر بن عاشور : «إضافة أموال وأولاد إلى ضمير (هم) دالةٌ على أنها معلومة للمسلمين» [التحرير ٣/ ١٧٨] .

(٢) انظر : روح المعاني ٦/ ١٤٤ .

(٣) يعد الأصوليون الاسم الموصول في ألفاظ العموم ، ويجعله النحاة من المعارف القابلة للعهد والجنس ، وهو على العهد ـ وهو الأصل في التعريف ـ للخصوص ، وقد حاول بعض العلماء حل هذا الإشكال بعدة اقتراحات راجعها في حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/ ١٨٤ .

﴿أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ »(١) .

فمن الواضح أنَّ مروان بن الحكم حمل الاسم الموصول في الآية على العموم ، وفي المقابل خصَّصَه ابن عباس رضي اللّـه عنهما نوعَ تخصيص حينَ حكىٰ سياق النزول(٢) ، وقد جعل السيوطيُّ موقفَ ابنِ عباس هذا إيرادًا علىٰ قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) ، ثمَّ قال : «أجيبَ عن ذلك بأنَّه لا يخفىٰ عليه أنَّ اللفظَ أعمُّ من السبب ، لكنَّه بيَّنَ أنَّ المرادَ باللفظِ خاصٌّ»(٣) .

والذي يبدو لي أنَّ ابن عباس خصص (ما أتوا) و(ما لم يفعلوا) لا (الذين) ، وقال : ما لكم ولهذه ؛ لأنَّ ما فعلوه وفرحوا به لا يجرؤ عليه مسلم ولا يأتيه ، فهو لم يخصَّ الحكمَ بأهل الكتاب بمعنىٰ أنّه لو فعل منتسِبٌ إلىٰ الإسلام فعلَهم لم يتعرَّض للوعيد الذي وُجِّهَ لهم ، لكن بمعنىٰ أنَّ هذا الفعل المعين الذي لأجله استحقوا الوعيد لا يقع مِنْ المسلم ، فالتخصيص هنا للفعل الذي تعلق به الحكم لا للأشخاص الذين يفعلونه ، واللّـه أعلم .

وهذا يقودنا إلىٰ تحديد ثلاثة مستويات من عموم الحكم وخصوصه بدلًا من مستويين ، هي :

١- حصر الحكم في فرد أو أفراد معينين لا يتعداهم .

٢- تخصيص الصفات التي ذُكِرَتْ لابتناءِ الخبر عليها بمخصصات السياق المقالي والمقامي ثم تعميم الحكم فيمن تحققت له هذه الصفات ، أو قل تخصيص الحكم بهم دون غيرهم ممن يعمهم اللفظ .

٣- تعميم الحكم باعتبار عموم اللفظ ، كعموم ما يأتيه الإنسان من أعمال وحب

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨/ ٢٣٣ (حديث رقم : ٤٥٦٨) ، وروىٰ الطبريُّ نحوَه انظر تفسيرَه ٦/ ٣٠٣ ، وسياق الآيات : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ * لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨] .

(٢) في رواية لأبي جعفر الطبري : «فقال ابن عباس : ما لكم ولهذه الآية؟ إنما أنزلت في أهل الكتاب!» ثم تلا الآيتين ثم حكىٰ ما ذكره البخاري ، فزاد قوله : إنما أنزلت في أهل الكتاب وسيأتي أنَّ هذه الزيادة ليست مناط التخصيص .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٦ .

الحمد بكل ما لم يفعل أيًّا كان ، في الآية السابقة .

إنَّ غياب الوَعْي بالمستوىٰ الثاني من هذه المستويات هو الذي يوقعُ في الإشكال ، ولو أنَّنا راعينا هذا المستوىٰ لزال الإشكال ، إذ يصبح لدينا وجهٌ ثالثٌ إلىٰ جوار العهد في الذات والجنس ، وهو العهد في الصفة ، أي العهد المعتمد علىٰ التعيين بالصفة ، وقد سبقت الإشارة إلىٰ هذا النوع من التعيين .

والذي أراه أنَّ التعيين بالصفة هو أولىٰ الأوجه لحمل الموصول عليها في القرآن الكريم ، ما لم يعارضْه قرينة قوية تصرف العهد إلىٰ الذات ، وذلك لأنَّه يراعي حق السياق المقامي والمقالي المعيَّن الذي ينحو إلىٰ التخصيص من جهة ، وحق مقام الخطاب التشريعي في كُلِّيَّته الذي ينحو إلىٰ التعميم من جهةٍ أخرىٰ(١) .

ويوضِّح ابنُ تيمية ضرورةَ رِعايةِ هذين الجانبين بقوله : «وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولُهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لاسيَّما إنْ كان المذكور شخصًا ، كأسباب النزول المذكورة في التفسير ، كقولهم إنَّ آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت بن شماس . . . ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنَّه نزل في قومٍ من المشركين بمكة ، أو في قومٍ من أهل الكتاب ؛ اليهود والنصارىٰ ، أو في قومٍ من المؤمنين ، فالذين قالوا [ذلك] لم يقصدوا أنَّ حُكمَ الآيةِ مختصٌّ بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإنَّ هذا لايقوله مسلم ، ولا عاقل علىٰ الإطلاق .

والناس وإنْ تنازعوا في اللفظ العام الوارد علىٰ سبب ، هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحدٌ من علماء المسلمين : إنَّ عمومات الكتاب والسنَّة تختصّ بالشخص المعيَّن ، وإنَّما غايةُ ما يقال أنَّها تختصُّ بنوعِ ذلك الشَّخص ، فتعمُّ ما يُشبِهُهُ ولا يكونُ العموم فيها بحسبِ اللفظ ، والآية التي لها سبب معين ، إنْ كانت أمرًا أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته ، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته»(٢) .

---

(١) يقول الطاهر بن عاشور : «فإن من مقاصد القرآن في ذكر القصص الماضية أن يعتبر بها المسلمون في الخير والشر ، وعن ابن عباس أن كل ما ذمّ اللّـه أهلَ الكتاب عليه فالمسلمون محذَّرون من مثله » [التحرير والتنوير ٢/ ٦٩] .

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم [ت٧٢٨هـ] ، تحقيق الدكتور عدنان زرزور ، دار القرآن الكريم ـ الكويت ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م . ص٤٤-٤٧ ، وقد نقل السيوطيُّ كلامَه بتصرف في مسألة هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب ، انظر : الإتقان ١/ ٨٦ .

فقولُه : «تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه» هو مقصودي بالتعيين بالوصف لا بالذات ، وهو ما يعني أنَّ المحال إليه بالموصول ليس صورةً ذهنيَّةً لشخص معيَّن بل لطائفة من الأشخاص محددة بمجموعة من الصفات والأعمال ، وهذا يقتضي عملًا إضافيًّا عند تطبيق المحيل على بعض أفراده الخارجية ، بحيث تزيد حركة الذهن هنا عنها في حالة الإحالة إلى معيَّنٍ بالذات ، حيث يتمُّ الانتقال مِنَ المحيل إلى الذات الخارجية عن طريق صورته في الذهن [= المحال إليه] ، وأقرب وصف لهذه الحركة الزائدة ما يعرف عند الأصوليين بتحقيق المناط ، وهذا يُظْهِر أثر الإحالة العهدية في الإحالة الماصدقية .

ولا يمنع هذا من استحضار الذهن لبعض الأفراد المعيَّنين من هذه الطائفة عند سماع الآية إذا كانوا سببًا لنزولها ، لأنَّ دخول صورة السبب في الحكم أوَّليَّةٌ وقطعيَّة ، ولكنَّ عمليَّة الإحالة بوصفها الوسيلة التي يكتسب بها اللفظ المحيل دلالتَه لا ينبغي أنْ تتوقف عند هذا الحدِّ .

نستطيع الآنَ أنْ نترسَّمَ ـ بصورةٍ أدقَّ ـ هذا المحمل الذي يتوسَّط بين تسمية الذوات وتعميم المفاهيم في عدة مواضع من القرآن الكريم منها على سبيل المثال قول اللّـه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾[البقرة :١٥٩] ، هنا أمامنا مسلكان :

الأول : أنْ نخصَّ (البينات) و(الهدى) و(الكتاب) ـ وفقًا لسبب النزول ـ بما بُيِّنَ من أمر نبوته ﷺ ومبعثه وصفته في التوراة والإنجيل ، وما أوضح لأهلهما من أمره ، فالمكتوم هنا ليس عامًّا للأحكام والدلائل في كل كتب اللّـه تعالى ، بل خاصًّا بأمر محمد ﷺ ونبوته ، وصحة الملة التي أرسل بها وحقِّيَّتها ، وبما ذكر من ذلك في التوراة والإنجيل ، وهذا ما ذكره الطبريُّ أوَّلًا(١) .

وعلى هذا المسلك فالتعيين في (الذين) هو تعيين بالصفة المحددة بدائرة اليهود والنصارى ، وفي المعارف المذكورة تعيين بالذات .

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢/ ٧٢٩-٧٣١ .

والمسلك الثاني هو أنْ تحمل المعارف الأربع على الجنس ، فيكون الموصول «كالمعرف بلام الاستغراق فيعم ويكون من العام الوارد على سبب خاص ، ولا يخصَّص بَسببه ولكنه يتناول أفراد سببه تناولًا أوليًّا أقوى من دلالته على بقية الأفراد الصالح هو للدلالة عليها ؛ لأن دلالة العام على صورة السبب قطعية ودلالته على غيرها مما يشمله مفهوم العام دلالة ظنية»[١] وهو ما ارتآه الطاهر بن عاشور .

وهذا المسلك أرجح لأنَّ الحمل على العموم أولى ولأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولقوَّتِه عاد الإمام الطبريُّ إليه إذْ قال : «وهذه الآية وإن كانت نزلت في خاصٍّ من الناس ، فإنها معنيٌّ بها كلُّ كاتمٍ علمًا فرضَ اللّـه تعالى بيانه للناس»[٢] ، ويؤيد عمومَها بفهم أبي هريرة رضي اللّـه عنه العموم منها إذ قال : «لولا آيةٌ من كتاب اللّـه ما حدَّثتكم! وتلا ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلْهُدَىٰ ...﴾ »[٣] .

فالتعيين بالصفة في نحو هذا الموضع لا يتحقق معه المقصد من مقام التشريع «فإن من مقاصد القرآن في ذكر القصص الماضية أن يعتبر بها المسلمون في الخير والشر ، وعن ابن عباس أن كل ما ذمّ اللّـه أهلَ الكتاب عليه فالمسلمون محذَّرون من مثله »[٤] ، ومن ثمَّ لا يقوم بالمعادلة السابقة بين خصوص السياق وعموم خطاب التشريع فلذلك لم يكن هو الوجه الراجح ، والسبب في تقصيره عن مناسبة وجه العموم كثرة المقيدات التي قربته من التعيين بالذات ، ولنا أن نتصور أنَّ هذه المقيدات تخرج جميع المسلمين إلى الأبد ، فيبطل الاستدلال بالآية على حرمة كتم العلم مع صلاحية ألفاظ الآية لذلك فيكون في ذلك تحجير للتنزيل .

ومثل هذا الموضع في ضعف الحمل على التعيين بالصفة لأنَّه لا يحقق المعادلة المطلوبة قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى

(١) التحرير والتنوير ٢/ ٦٥ ، ٦٦ .
(٢) تفسير الطبري ٢/ ٧٣١ .
(٣) السابق ٢/ ٧٣١ ، ٧٣٢ .
(٤) التحرير والتنوير ٢/ ٦٩ .

ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران :٧٧] ، ومن ثَمَّ يكون الأرجح الحمل على الجنس والله أعلم .

وفي مقابل ذلك نجد في مواضعَ أخرىٰ الحملَ علىٰ الجنس يسبب إشكالًا لتعارضه مع مقررات ثابتة ، فنلجأ حينئذٍ إلىٰ الحمل علىٰ التعيين بالوصف ، وأحيانًا نضطر إلىٰ التنزُّل بزيادة الصفات حتىٰ نقترب من تعيين الذوات ، ويظهر هذا بجلاء في قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [آل عمران : ٩٠] ، وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [يونس : ٢٧] .

فالآيتان الأوليان لو حملنا علىٰ العموم لتعارض ذلك مع فتح باب التوبة للإنسان ما لم يغرغر ، وعدمِ القنوط من رحمة الله تعالىٰ ، ولذلك خصصت الآية الأولىٰ بعدم قبول التوبة عند الموت(١) ، أو بأنَّ المعنىٰ أنهم لا توبة لهم فتقبل(٢) ، وقال الطاهر بن عاشور عن الموصول في الآية الثانية بعد أن ذكر ما حمل عليه : «وعلىٰ الوجوه كلها فاسم الموصول ... مراد منه فريق معهود ولذلك لم تكن الآية دالة علىٰ أن من أحوال الكفر ما لا ينفع الإيمان بعده»(٣) .

أمَّا الآية الثالثة فـ(الذين كسبوا السيئات) مراد به خصوص الكافرين لقوله بعده : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ «فإنَّ الخلود في النار لا يقع إلا للكافرين ، كما دلت عليه الأدلة المتظافرة خلافًا للمعتزلة والخوارج»(٤) ، وهذا بلا شك فيه تخصيص للاسم الموصول ولـ(السيئات) لكنه ليس فيه الحصر في أشخاص بأعيانهم .

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٥/ ٥٦٣ .

(٢) انظر : روح المعاني ٥/ ٧١ .

(٣) التحرير والتنوير ٥/ ٢٣٢ .

(٤) السابق ١١/ ١٤٨ .

ويتحقق التعيين بالوصف أيضًا في قول اللّـه تعالىٰ : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[الفاتحة :٦ ، ٧] ، فإنَّ المراد بالذين أنعمتَ عليهم أهل الإيمان والطاعة والعبادة ، دون من أنعم عليهم بسائر النعم[1] ، والمراد بالمغضوب عليهم اليهود الذين حرفوا وكفروا وبالضالين النصارىٰ الذين ضلوا فنسبوا لله الولد تعالىٰ اللّـه عما يقولون علوا كبيرًا[2] .

ويتضح مما سبق أنَّ الحمل علىٰ التعيين بالوصف أي رعاية الصفات المنوطة باللفظ قبل الحكم عليه يقوىٰ إذا اتسعت دائرته ويضعف إذا ضاقت لقصوره عن مواءمة عموم التشريع ، واللّـه تعالىٰ أعلم .

(١) انظر :تفسير الطبري ١/ ١٧٧ .

(٢) انظر : السابق ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤ .

الخاتمة

طمحت هذه الدراسة في بداياتها إلى تقديم صورة متكاملة لظاهرة الإحالة في الكتاب العظيم الذي كان مُلهِمًا لوضع العلوم اللغوية ، وتأمُل في نهاية المطاف أنْ تكون قد حددت البنية الأساسية لهذه الظاهرة مصحوبةً بتفسير مقبول لها ، إلى جانب ما أثارته من تساؤلاتٍ وقدمته من إجاباتٍ حول هذه الظاهرة يُرجَى أنْ تفتح أبوابًا أمام دراسات أخرى متعددة ، ونظراتٍ متعاقبة ، تُكْمِلُ البناء وتعليه .

ويمكن بيان أهم ما قدمته الدراسة فيما يلي :

١- التمييز بين عدة مفاهيم لمصطلح الإحالة كان الخلط بينها أحيانًا من أسباب اضطراب التحليل ، فضلًا عن أنَّه من أسباب اختلال التصور المؤدي إلى اختلال الأحكام .

٢- الكشف عن مفهوم متكامل للإحالة في التراث مع استعمال مصطلح الإحالة له خصوصًا لدى حازم القرطاجني في القرن السابع ، والأخضري في القرن العاشر الهجري ، وتسميته بالإحالة التداولية .

٣- تحديد مفهوم إجرائي للإحالة سار عليه البحث هو في الأساس تطوير لمفهوم الإحالة الافتقارية المطروح سلفًا مع الاستمداد من التراث النحوي للعربية ، يتمثل في أنَّها **علاقةٌ لُغَوِيَّةٌ بين لفظٍ وُضِعَ ليُستعملَ في الدَّلالةِ على مُعَيَّنٍ معهودٍ وذلك المعهودِ المعيَّنِ ، بواسطةِ قرينةِ العَهْدِ** ، فهي علاقة ذات ثلاثة عناصر ، أحدها لفظي وهو المحيل ، والثاني ذهني وهو المحال إليه ، والثالث يتنوع بين لفظي وذهني وحضوري .

٤- التفريق بين قرينة التعيين وقيد التعريف في المعارف ، وبيان أنَّ القرينة استعمالية متغيرة والقيد وضعي ثابت .

٥- نفي الارتباط بين المحيل وقرينة العهد اللفظية من جهة الدلالة النحوية التركيبية ، بمعنى أنَّ كلَّ عنصر يمكن أن يتحمل من الوظائف النحوية والقيود التركيبية ما يُشَكِّلُ له دلالةً تركيبية خاصة به ، مع ارتباطه بالعنصر الآخر ارتباطًا دلاليًا ، ومعنى هذا أنه ليس من شرط الإحالة الاتحاد بين طرفيها الملفوظين في جميع الدلالات .

٦- تحديد صورتين كليتين للخطاب في القرآن الكريم هما الخطاب المباشر والخطاب

المحكي ، يتوقف عليهما أثر القرينة الحضورية في ربط عناصر الإحالة بما تحيل إليه ، وتشكيل صورة المحال إليه .

٧- القول بتحول العهد الحضوري إلى العهدين الذكري والذهني ، مع تحليل صور التحول إلى العهد الذكري ، وهي فكرة تفسر فهم الخطاب المحكي ، وفهم المتلقي الآتي بعد زمن النزول للمحيلات الحضورية في الخطاب المباشر .

٨- تقسيم صور قرينة العهد الذكرية إلى قرينة ملفوظة وقرينة ملحوظة ، وتحليلها في القرآن الكريم مع العناية في الأولى بطرق الربط بين القرينة والمحيل ، وفي الثانية بوسائل لحظ القرينة .

٩- إبراز خمس وسائل للربط بين القرينة والمحيل الفارغ معجميًا هي :

- المطابقة في النوع والعدد .
- مقتضِي الارتباط .
- تناسب العوامل .
- مُعتمَد الإسناد .
- قرب المسافة .

١٠- تمييز خمسة مسالك للحظ القرينة في القرآن الكريم بناءً على طبيعة العلاقة بين المعنى المُمَثِّل للقرينة واللفظ الذي يُفهَمُ منه هذا المعنى ، وهي :

- دلالة التضمن ، وتحته ثلاث صور .
- دلالة الالتزام ، وتحته اثنتا عشرة صورة .
- استعمال ضمير الغيبة لما سبق خطابه .
- تجريد المعنى الكلي لعبارة مركبة .
- لحظ العلاقات النحوية الدلالية .

١١- التفريق بين حالين للقرآن الكريم هما حال النزول وحال الجمع والاكتمال ليبنى عليه ضبط مفهوم العهد الذهني والتمييز بينه وبين العهد الذكري ذي القرينة المتباعدة ، ولهذا التفريق أثره أيضًا في اختلاف تشكيل المحال إليه واستحضاره لدى المتلقي في الحالين .

١٢- تحديد ثلاثة روافد أساسية للعهد الذهني في القرآن الكريم هي : أسباب النزول ،

والسِّيَر ، والسياق العام لنزول القرآن .

١٣- التنويه بآلية تعاضد القرائن التي تمثل رعايتها متى تحققت وسيلة مهمة للتحليل الدقيق لعملية الإحالة ، نظرًا لاختلاف القرائن المتعاضدة في آثارها ، كاختلافها في جهة التعيين أو قيام بعضها بالربط دون بعض .

١٤- الكشف عن ستة عوامل لتحديد درجة تعيين المحال إليه لدى المتلقي هي :

- ماهية المحال إليه أي كون معادله ماصدقًا خارجيًا أو مفهومًا ذهنيًا .
- وسيلة إدراك المحال إليه أي كون إدراكه مباشِرًا أو بواسطة الإخبار أو الاستنباط العقلي .
- حدود التعيين بين أن يكون تعيينًا بالذات أو بالصفات .
- وجود قرينة للإحالة وعدمها .
- احتمال القرينة وقطعيتها ، أي كون القرينة مرتبطةً بأكثر من محال إليه أو بمحال إليه واحد .
- مقدار ما لدى المتلقي من معلومات عن المحال إليه ، وهي المعلومات التي تشكل صورة المحال إليه في ذهنه .

١٥- القول بإهمال العهد في الحالات التي يستعمل فيها عنصر غير محيل مع أنَّ المتلقي عارف بالمحال إليه ، والتي يستعمل فيها عنصر محيل ولا يراد به معيَّن ، وسمَّى البحثُ الأولَ إهمالَ العهد المتحقق ورصد له في القرآن ثلاثَ صور هي :

- استعمال النكرة مع تعين مدلولها عند المخاطب .
- تكرار المحيل بلفظه دون استعمال الضمير له .
- تركيب (من الناس من يفعل كذا) .

وسمَّى الثانيَ إهمالَ العهد المتوقع ، ورصد له في القرآن صورتين هما :

- خطاب غير المعين .
- الإشارة إلى غير المعين .

١٦- تخليص الإحالة من إسار الربط بوصفها ظاهرة جزئية تندرج تحته ، إلى الاستقلال بنفسها وعدِّ الربط من الظواهر المتعالقة معها ، المنفعلة بها .

١٧- إثبات أنَّ دور الإحالة العهدية في الربط لا يقتصر على جانب السبك وحده ، بل يتعدَّاه إلى الحبك كذلك ، ومن ثمَّ تتحرر الإحالة مما شاع عنها ـ وهي ظاهرة مستقلة البِنية متعددة الآثار ـ من أنها مجرد وسيلة من وسائل السبك ، وهذا يعطيها فاعلية أكبر في تحليل النصوص وتأويلها .

١٨- إبراز أثر الإحالة في إجمال الكلام وما يترتب عليه من ثراءٍ دلالي أحيانًا .

١٩- ضبط تأثير ظاهرة المطابقة والمخالفة في النوع والعدد على الإحالة وتحديدها في جهتين ؛ الأولى أداء تخلف المطابقة في الظاهر إلى الاحتمالية في تعيين القرينة أو المحال إليه ، والثانية الترجيح بين الأوجه المتعددة بواسطة المطابقة .

٢٠- ضبط تأثير المسافة في الإحالة من جهتين :

الأولى : أن يكون بعد المسافة مع وحدة القرينة مضعفًا للتعيين ، أو محوِّلًا للإحالة من ذكرية إلى ذهنية .

الثانية : أن يكون قرب المسافة مع تعدد القرينة مرجحًا من مرجحات تعيينها .

٢١- إبراز دور اتحاد نسق الضمائر بوصفه مرجحًا عند تعدد المراجع المحتملة ، والكشف عن أساسين مختلفين لهذا الدور أحدهما لدى الزمخشري ومتابعيه ويرجع إلى مسألة تنافر النظم المخل بالفصاحة ، والثاني لدى أبي حيان ويرجع إلى فكرة معتمَد الحديث .

٢٢- تحديد ثلاثة مستويات من عموم الحكم وخصوصه لحل إشكال اللفظ المحتمل للعموم بحسب وضعه ، والخصوص بحسب سبب النزول ، إذْ يمكن أن يحمل على أعم من السبب وأخص من اللفظ ، وهو ما أسمته الدراسة بالتعيين بالصفة .

٢٣- قدمت الدراسة هامشيًا مقترحات لدراسات تالية من مثل دراسة دور الإحالة التداولية في إعادة النظر في ترتيب سور القرآن الكريم من حيث النزول بناءً على أنَّه ترتيب غير توقيفي ، ودراسة اختلاف أنماط الترابط باختلاف العناصر المترابطة .

وفي الختام أسأل اللَّـه تعالى أنْ يكون هذا العمل لبنةً في بناءٍ متكامل لعلم نصٍّ عربي الوجه واليد واللسان .

والحمد للَّـه رب العالمين .

المصادر والمراجع

أولًا- القرآن الكريم

ثانيًا- الكتب العربية :

- الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب ، تأليف : د . علي عزت ، شركة أبو الهول للنشر – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- الإتقان في علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار التراث – القاهرة .
- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين ، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ، دار السلام – القاهرة ، الثانية ، سنة ٢٠٠٠م .
- الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الأمد ، دار إحياء الترث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبد اللّـه بن العربي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : محمد بكر إسماعيل ، دار المنار – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط . الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم للقاضي أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (٩٨٢هـ) ، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) ، حققه وعلّق عليه : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، دار الكتبي – القاهرة .
- أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط ، أسامة عبد العظيم ، دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- أسرار العربية ، تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة بيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني (ت٧٢٩هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب – القاهرة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الأصول ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي

(ت١٣٩٣هـ) ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع .
- الأطول شرح تلخيص المفتاح ، تأليف : إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت٩٤٣هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- الأغاني ، تأليف أبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصيَّة ، د . جميل عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة دراسات أدبية ١٩٩٨م .
- البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد اللّـه بن يوسف (ت٤٧٨هـ) ، حققه وقدمه ووضع فهارسة الدكتور عبد العظيم الديب .
- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد اللّـه الزركشي (٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، تأليف : عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- بلاغة الخطاب وعلم النص ، تأليف : د . صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة – الكويت ، رقم ١٦٤ ، صفر ١٤١٣هـ – أغسطس / آب ١٩٩٢م .
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، تأليف وتأمل : عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم – دمشق ، والدار الشامية – بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- بناء الجملة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب – القاهرة ٢٠٠٣م .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- تأويل مختلف الحديث ، تأليف : أبي محمد عبد اللّـه بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، صححه وضبطه محمد زهري النجار ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن ، تأليف : أبي البقاء عبد اللّـه بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ، حاشية بهامش التذهيب على تهذيب المنطق والكلام ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م .
- تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت٧٦٦هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م .
- تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول ، تأليف أبي زكريا يحيى بن موسى الرُّهوني (ت٧٧٣هـ) ، تحقيق : الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- تحليل الخطاب ، تأليف : ج . ب . براون ، و ج . يول ، ترجمة وتعليق : د . محمد لطفي الزليطي ، ود . منير

التريكي ، جامعة الملك سعود – الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- التعريفات للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار التوني للطباعة والنشر ١٩٩٧م .
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ، تأليف : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار باوزير – جدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- تفسير البيضاوي (ت٦٩١هـ) بأعلى حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- تفسير التحرير والتنوير ، تأليف محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون – تونس .
- تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر ومحمود محمد شاكر ، دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الثانية .
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد اللّـه بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٦هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- تفسير القرآن العظيم ، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : مصطفى السيد محمد وزملائه ، مؤسسة قرطبة – الجيزة ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث – الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- التفسير الكبير ، للإمام تقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، المكتب الإسلامي ، بيروت – دمشق – عمان ، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : أبي عبد اللّـه محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (٦٧١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد اللّـه بن عبد المحسن التركي بمشاركة محمد رضوان عرقسوس ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- جمع الجوامع في أصول الفقه ، تأليف : تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ) ، علّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري (ت١٢٨٧هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .
- حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ، للعلامة الشيخ حسن العطار ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الخلاصة النحوية ، تأليف الدكتور تمام حسان عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، الدكتور سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة .
- الدرر اللوامع ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ) عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله أحمد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة ، للدكتور محمود توفيق محمد سعد ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : د . كمال بشر ، دار غريب - القاهرة ، الطبعة الثانية عشرة .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية - مصر .
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي - بيروت ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- سنن الترمذي ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، دار الجيل - بيروت ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .
- سوسير رائد علم اللغة الحديث ، د . محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي - القاهرة .
- سيميائية النص الأدبي ، أنور المرتجي ، إفريقيا الشرق - الدار البيضاء ، ١٩٨٧م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد اللّـه بن بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .
- شرح بانت سعاد ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد و د . محمد بدوي المختون ، هجر - الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت٧٩٢هـ) ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه خيري سعيد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع ، لتاج الدين بن السبكي ، ومعه حاشية العلامة البناني ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح .
- شرح حلية اللب المصون «بهامش حاشية العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي» ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- شرح السلم لأحمد الملوي ومعه حاشية الصبان عليه ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ -١٩٣٨م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، منشورات مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، تأليف : جمال الدين أبي عبد اللّـه محمد بن عبد اللّـه بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، السلسلة التراثية (١١) الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- شرح مختصر المنتهى الأصولي ، للإمام أبي عمرو بن عثمان بن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ) ، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عب الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- شرح المفصل ، تأليف : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب - بيروت .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- الظاهراتية وفلسفة اللغة ، تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية ، د . عز العرب حكيم بناني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ) ، تحقيق : د . أحمد الختم عبد اللّـه ، ط . المكتبة المكية ، ودار الكتبي - القاهرة ، الأولى ، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- علم الدلالة ، تأليف : د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩١م .
- علم الدلالة . . إطار جديد ، تأليف : ف . ر . بالمر ، ترجمة د . صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٩٢م .
- علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية ، للدكتور شاهر الحسن ، دار الفكر - عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- علم الدلالة عند العرب ، عادل فاخوري ، دار الطليعة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م .
- علم لغة النص . . المفاهيم والاتجاهات ، د . سعيد حسن بحيري ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - الجيزة ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .
- علم اللغة النصِّي بين النظرية والتطبيق ، د . صبحي الفقي ، دار قباء - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، تون أ . فان دايك ، ترجمة : د . سعيد بحيري ، دار القاهرة للكتاب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ، تأليف : محمد بن عبد اللّـه بن يحيى ابن سيد الناس (٦٧١هـ

- ٧٣٤هـ) ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تأليف : نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت٧٢٨هـ) ، تحقيق : حمزة النشرتي ، والشيخ عبد الحفيظ فرغلي ، ود . عبد الحميد مصطفى ، المكتبة القيمة .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، رقم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب ، راجعه قصي محب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء – المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- فصول في علم اللغة العام ، فرناند دي سوسير ، ترجمة إلى العربية د . أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) ، دراسة وتحقيق : د . أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الجمهورية العراقية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- في بناء النص ودلالته . . محاور الإحالة الكلامية ، مريم فرنسيس ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٩٩٨م .
- قواعد الترجيح عند المفسرين ، دراسة نظرية تطبيقية ، تأليف حسين بن علي بن حسين الحربي ، دار القاسم ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول ، لأبي عبد اللّـه محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني (ت٦٥٣هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- الكافية في النحو ، شرحه : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨هـ) ، ضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث – القاهرة ، ودار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد اللّـه بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لباب النقول في أسباب النزول بهامش المصحف الشريف وتفسير الجلالين ، قدم له وراجعه الأستاذ مروان سوار ، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق : عبد اللّـه أحمد الكبير وزميليه ، دار المعارف – القاهرة .
- لسانيات النص . . مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطاب ، المركز الثقافي العربي – بيروت / الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٩١م .
- متن الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون ، لعبد الرحمن الأخضري ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ – ١٩٥٣م .
- مجموعة شروح التلخيص ، دار الكتب العلمية – بيروت .
- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ) ، اعتنى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز ، دار الوفاء – المنصور ، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المحصول في علم أصول الفقه ، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة .
- مختصر تفسير الإمام الطبري لأبي يحيى محمد بن صُمادِح التجيبي (ت٤١٩هـ) ، بهامش المصحف الشريف ، دار الفجر الإسلامي – دمشق / بيروت ، الطبعة السابقة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار الوفاء للطباعة – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- مدخل إلى علم لغة النص . . تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجاج دريسلر ، د . إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٩٩م .
- مدخل إلى علم اللغة النصي ، تأليف : فولفجانج هاينه من ، ديتر فيهفيجر ، جامعة الملك سعود – الرياض ، سلسلة اللغويات الجرمانية ، الكتاب رقم (١١٥) ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- مدخل إلى علم النص . . مشكلات بناء النص ، تأليف : زتسيسلاف واورزنياك ، ترجمه وعلّق عليه : د . سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- المدخل لدراسة القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة ، طبعة دار الجيل – بيروت ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- المرتجل لابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، تحقيق ودراسة : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- مرجع الضمير في القرآن الكريم . . مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب ، تأليف : الدكتور محمد حسنين صبره ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، إفريقيا الشرق – الدار البيضاء .
- المسائل الحلبيات ، صنعة أبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، دار المنارة – بيروت ، ط . الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ) ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ، الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ .

- المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث للأمير مصطفى الشهابي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات اللغوية ، د . رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٩٠م .
- معيار العلم للإمام الغزالي ، تحقيق : الدكتور سليمان دنيا ، ط . دار المعارف بمصر ١٩٦١م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد اللّـه ، دار الفكر - بيروت ، ط . الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- مفتاح العلوم ، تأليف أبي يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ، تأليف : العلامة جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلّق عليه : الدكتور مصطفى ديب البغا ، مؤسسة علوم القرآن - دمشق / بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- مقالات في اللغة والأدب ، تأليف : الدكتور تمام حسان ، طبعة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٦م .
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .
- المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- مقدمة في أصول التفسير ، لابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ) ، تحقيق : الدكتور عدنان زرزور ، دار القرآن الكريم - الكويت ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- مناهج البحث في اللغة ، د . تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهر ، ١٩٩٠م .
- المنطق : عرض ونقد ، د . عبد الفتاح الفاوي ، مكتبة الزهراء - القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) ، تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة ، ط . دار الكتب الشرقية
- النحو والدلالة . . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشرق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- النحو الوافي ، تأليف : عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر .
- نسيج النص . . بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا ، الأزهر الزناد ، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
- النص والخطاب والإجراء ، روبرت دي بوجراند ، ترجمة : د . تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة

الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- نظرية التأويل . . الخطاب وفائض المعنى ، بول ريكور ، ترجمة : سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء / بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .
- نظرية المصطلح النقدي ، د . عزت محمد جاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م .
- نفائس الأصول في شرح المحصول ، تأليف : الإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي (ت٦٤٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة .
- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، للحافظ بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، بقلم : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، للإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق : الدكتور أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار صادر – بيروت .

ثالثًا – الدوريات:

- الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة للدكتور أحمد عفيفي ، بحث منشور ضمن كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم « العربية بين الجملة ونحو النص » ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- حبك النص منظورات من التراث العربي ، للدكتور محمد العبد ، مجلة فصول العدد (٥٩) ربيع ٢٠٠٢م .
- فلسفة الضمير للأستاذ علي النجدي ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية جزء ٢٠ .
- نحو أجرومية للنص الشعري . . دراسة في قصيدة جاهلية ، للدكتور سعد مصلوح ، مجلة فصول ، المجلد العاشر العددان (١ ، ٢) ، أغسطس ١٩٩١م .

رابعًا- الكتب الأجنبية :

- Cohesion in English, M.A.K. Halliday & Ruqaiya Hasan, Longman Group, (1976).
- Semantics, John Lyons, Cambridge University Press, Great Britain, 1984.
- The Encyclopedia of Language and Linguistics, Volume1. Editor – in – Chief, R.E. ASHER, coordinating Editor, J.M.Y. SIMPSON, PERGAMON PRESS.
- The Meaning of meaning,C.K.OGDEN and I.A.RICHARDS, London (1936).

Summary

This research is entitled "Reference in the Holy Quran: A Textual, Grammatical study". It is based on monitoring the phenomenon of reference an analyzing it in the Holy Quran.

This research consists of an introduction, a preface, three chapters and a conclusion.

The introduction deals with the importance of the subject, the target of studying it, the difficulties encountered, its method and the relevant previous studies, then I pointed out its chapters and most important topics.

The preface is entitled: "Reference: History of the term". It deals with the concept of the term in language, then it traces back its usage in the olden times and modern ones. It, then, deals with the source of the term and its meaning in European languages.

Chapter One is entitled: "Reference and the problem of Concept. It tried to clear the interlaced concepts of the term "Reference" in the linguistic lesson and concluded five basic concepts. They are: Circulation references, extension reference, reference in the sense of rementioning, lack reference and talk reference. Then, it defined a procedural concept depending on the concept of lack reference calling it knowing reference which means in the research terminology a linguistic relation between a word used to signigy knowing a specific thing by means of the knowing evidence.

Chapter Two is entitled: "Types of reference in the Holy Quran". It tries to monitor these types according to the nature of the knowing evidence. There are three major types: knowing presence reference, knowing mentioning reference and knowing mental reference. Each has been tackled in a topic. By this, the research has pointed out the possibility of the transformation of the knowing state from presence to mentioning or mental according to the diffentiation between revelation situation and that of recitation in the Quranic discourse. The research has also divided the mentioning evidence into pronounced and remarkabled; the first into singular, mumerous and compound, while the latter, i.e. the remarkable, has divided inview of the way it is remarked into what is understood by means of inclusion, by means of commitment, what depends on the evidence of another referring and the total meaning of the sentence. It has also noticed the indicative, grammatical relations and pointed out the tributaries of the mental knowing, i.e. reasons of revelation, history and general context of the Holy Quran revelation.

Chapter Three is entitled: "Effects of reference and its textual relation in the Holy Quran". It deals with three important effects of refrerence: specification, joining and obscurity each is tackled in one topic. The three topics deal with relation of reference with other phenomena such as conformity, distance, repetition and replacement.

The topic of specification has dealt with factors defining its degree, mentioning what is due to the referred to, means of perception, limits of specification, existence and nonexistence of evidence, probability of evidence and what is due to the receiver's quantity of information about the referred to. Then, it dealt with negligence of the achieved knowing state and that of the expected.

The topic of joining dealt with sentence joining, concentrating on joining without the pronoun from the referring and textual joining, pointing out the position of reference as to cohesion and coherence and its relation with repetition and replacement. Then, it introduced an applied analysis of joining with reference to Surat Al-Dukhan.

The topic of obscurity dealt with the concept of obscurity, pointing out its origin in speech because of reference and the probable aspects between preponderance and indicative abundance. In the field of preponderant, it dealt with preponderance by conformity, nearness, order union and generalization.

Then Comes the conclusion which contains the most important results of the research.

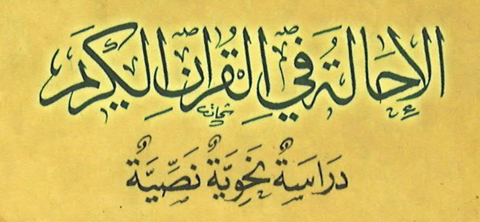
تم الكتاب بحمد الله

Reference in the Holy Quran
A Textual, Grammatical study

BY

Tamir Abdul-Hameed Anis

Al-Imām al-Bokhāry
Bookshop


الإحالة في القرآن الكريم
دراسة نحوية نصية


إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون


مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
لصاحبها أشرف عبد المقصود
القاهرة ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
تليفون ٠٢٢٥١٤٤٠٧٣
جوال ٠١٢٣٦٧٦٧٩٧